عام التكامل بين الداخل والخارج

يوميات الانتفاضة الدستورية في البحرين

يناير ١٩٩٩ - ديسمبر ١٩٩٩



حركة أحرار البحرين الإسلامية

العام الخامس لانتفاضة الشعب
تكامل الداخل والخارج في عملية التغيير

ودخلت الانتفاضة عامها الخامس في اجواء تختلف عن اجواء الاعوام الاربعة السابقة. فهنا يقف شعب رافعا هامته، ولكنه يجد نفسه متعبا. أرأيت المقاتل الذي يقف لاسترداد انفاسه وسط جيش الاعداء فتبدو جراحاته الدامية على انحاء جسده؟ شباب مطارد في كل زاوية، وآخرون مغللون في القيود والسياط تلهب ظهورهم، وعلماء كممت افواههم فلا يستطيعون النطق، ومواطنون يعودون بلهفة الى أرضهم فيحرمون من لقاء الاحبة بينما يشاهدون الغرباء يتمتعون بدفء اوال وظلال أشجارها. سفر طويل من أسفار نضال الشعب ينبلج في السنة الخامسة ليدخل شعب البحرين العام الاخير من القرن، بل من الالفية، واثقا بان النصر سوف يكون حليفه باذن ربه، بينما تدخل العائلة الحاكمة عهدا جديدا تدير البلاد فيه مثلما فعل آباؤهم قبل مائتي عام، حتى ليخال للمرء ان الزمن توقف عن السير.

منذ عامين بدأت العائلة الحاكمة تعيد تنظيم نفسها وتخطط لمواجهة التحديات التي تمثلها الانتفاضة الشعبية، وهي تعلم ان سمعتها في الخارج قد تلطخت وأصبحت تقارن بأشد الانظمة الاستبدادية في العالم فتكا. ويرتكز برنامجها الجديد على محاولة محاصرة المعارضة في الخارج وذلك بالدخول في تفاهم واتفاق مع جهات اعلامية وشركات متخصصة في العلاقات العامة واخرى مهتمة بالشؤون الامنية. فاذا تم ذلك، فسوف يتغير الوضع، حسب تقديرات العائلة الحاكمة. ولكي يتحقق ذلك فلا بد من توفير موازنات كبيرة لتمويل تلك الاتفاقات. جاء ذلك في الوقت الذي كانت البلاد فيه تعاني من تراجع عائدات النفط بشكل حاد. ولكن معونات بعض الدول الخليجية مكنتها من تجاوز تلك الازمة ووفرت لها اموالا كثيرة لتنفيذ خطتها. وبدأت منذ ذلك الوقت تتعامل مع الشركات الاجنبية وبعض المرتزقة من الكتاب ليبدأوا عملية انتشال سمعة العائلة الحاكمة من الوحل الذي هوت فيه. بالاضافة الى ذلك فقد سعت، وفقا للمشورات التي حصلت عليها، لتغيير طريقة تعاملها مع المنظمات الحقوقية الدولية، وخصوصا منظمة العفو الدولية، وكذلك الجهات المهتمة بحقوق الانسان في الامم المتحدة، كل ذلك لمنع صدور التقارير الدولية التي تشجب سياسات الحكومة تجاه الشعب. وقد أدت تلك السياسات الى تراجع الشجب الدولي خلال العامين الماضيين، ولكن بقيت فعاليات المعارضة في الخارج تؤرق مضاجع اصحاب القرار السياسي في المنامة.

مع بدية العام ٩٩٩١ بدت الامور هادئة نسبيا، فقد خفت وتيرة الاحتجاجات الشعبية مع استمرار قدر من مظاهرها ومنها كتابة الشعارات على الجدران وتوزيع المنشورات ورفع الهتافات في المساجد واشعال النيران في اطارات السيارات كممارسة احتجاجية. لكن الزخم الكبير للانتفاضة الشعبية تراجع شيئا فشيئا مع استمرار القمع السلطوي بدون حدود. وأصبحت الحكومة تعمل وفق مبدأ »التأجيل« سواء كان على مستوى الاصلاحات السياسية المطلوبة ام القرارات الدولية التي تشجب سياساتها. فبدلا من صدور الشجب في الوقت الراهن انتهجت الحكومة اساليب تمنع هذا الشجب في الوقت الحاضر وتؤجله حتى وقت آخر تكون الحكومة فيه اكثر استعدادا لمواجهة ذلك الشجب. كانت سياسات الحكومة ترتكز على افتراض استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه وبقاء رئيس الوزراء في موقعه بدون تدخل من احد.

ولكن لله في خلقه شؤون، فما ان حل الربيع حتى جاء موعد رحيل الامير عن هذه الدنيا فجأة وبدون مقدمات. فبعد لقائه مع وزير الدفاع الامريكي، ويليام كوهين، في السادس من مارس ٩٩٩١ انتهت حياة هذا الحاكم الذي تربع على كرسي الحكم قرابة اربعة عقود. وترك وراءه وضعا سياسيا مأساويا، تكرست فيه مفاهيم القمع والاضطهاد الرسمي على اوسع نطاق. ودفن الحاكم بعد ساعات قليلة من وفاته في جنازة اثارت الكثيرمن الشكوك والظنون حول حقيقة

ما جرى في ذلك اليوم. واثارت مراسم الدفن السريعة جدا استغراب الكثيرين، بينما توجه بعض المسؤولين الدوليين الى المنامة لتقديم تعازيهم في الايام التالية. وتساءل الكثيرون عن سبب الهرولة لدفن الحاكم، ولكن بدون جدوى. وعندما وصل بعض الشخصيات الى المنامة لتقديم التعازي كان الامير يرقد في مثواه الاخير.

ويتذكر شعب البحرين بمرارة ما حدث في البلاد على مدى اربعين عاما تقريبا على حكم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. ففي عهده امتلأت السجون بالمعتقلين واستعمل التعذيب كسياسة ثابتة في تعامل الحكومة مع ابناء البحرين. وفي عهده انتهجت سياسة الابعاد القسري للمواطنين. ومع انه وافق على وضع دستور دائم للبلاد في ٣٧٩١بعد الانسحاب البريطاني من البحرين في ١٧٩١ فانه هو الذي علق العمل بمواد الدستور التي تنص على انتخاب مجلس وطني وتحمي الحريات العامة، وحل البرلمان المنتخب في ٥٧٩١. صحيح ان شقيقه الشيخ خليفة هو صاحب الشخص القوي في الحكومة، ولكن الشيخ عيسى وفر له الغطاء السياسي للاستمرار في منصبه.

بعد رحيل الامير أصبح نجله الشيخ حمد حاكما للبلاد. ووعد في البداية بشيء من التطوير، واطلق تصريحات بدت كأنها ميثاق اصلاحي لعهد جديد. وبعد انتهاء فترة الحداد التي استمرت ثلاثة شهور ظهر ان الشيخ حمد ليس لديه ما يقدمه للشعب سوى تصريحاته الاولى. وتحت الضغوط الدولية المتواصلة أمر باطلاق سراح بعض الموقوفين وبعض الذين انتهت فترات حكمهم، وسمح لعدد قليل من المبعدين بالعودة. ثم توقفت عجلة اصلاحاته. ولم يتحدث قط عن اعادة العمل بدستور البلاد. وحسب ذلك الدستور فان على الشيخ حمد الدعوة لانعقاد جلسة خاصة للمجلس الوطني المنتخب يقدم امامها اليمين الدستورية لكي تكتمل شرعية حكمه، وهذا لم يحدث حتى الآن. وحتى عندما اجري تعديل وزاري بعد انتهاء فترة الحداد أصيب الجميع بالذهول وخيبة الامل لان التعديل كان سطحيا، فلم يخرج من الوزارة سوى وزيرين ودخل مكانهما ثلاثة وزراء جدد من بينهم شخص خليفي.

وعلى مدى الشهور اللاحقة بعد تولي الشيخ حمد منصب الحكم استمرت سياسات الحكومة على ما كانت عليه من قبل. فقد استمرت الاعتقالات التعسفية والتعذيب والابعاد. وخلال شهر يوليو ٩٩٩١ وحده تم إبعاد ٥٣ مواطنا بحرينيا. ورفضت الحكومة السماح بزيارة وفد من فريق العمل الخاص بالاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة، وهي الزيارة التي كان مقررا لها ان تتم في شهر اكتوبر ٩٩٩١، وتأجلت عاما كاملا. ورأى المراقبون في ذلك محاولة حكومية جديدة لمنع اطلاع الامم المتحدة على اوضاع السجون السيئة وتعبيرا عن سوء نية الحكومة ومراوغاتها المتواصلة مع الجهات الدولية. كما استمر القمع الحكومي ضد الحريات الدينية فأغلق بعض المساجد وفرض على المواطنين الحصول على ترخيص خاص قبل اقامة اي اجتماع او ندوة مهما كانت طبيعتها. ومنع المواطنون من الاستمرار في ممارستهم طقوسهم الدينية طبقا للعادات المرعية وفقا لما ينص عليه دستور البلاد. وأمعنت سلطات الامن في تطبيق اوامر وقرارات رئيس الوزراء التي تهدف لقمع الحريات العامة، واستمر هذا الوضع حتى نهاية العام.

ثم جاءت زيارة الامير للفاتيكان وبريطانيا خلال شهر نوفمبر. وكانت زيارة عاصفة، حيث تخللتها احتجاجات من قبل الجهات الحقوقية الدولية التي طالبت الامير باطلاق سراح السجناء السياسيين واعادة العمل بالدستور والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. واهتمت وسائل اعلام بريطانية عديدة بزيارة الامير ونشرت تفصيلات موسعة للممارسات القمعية التي يتعرض لها شعب البحرين، وعلى وجه الخصوص بثت القناة الرابعة البريطانية فيلما وثائقيا خاصا أظهر عمق المشكلة البحرينية، وكشف دور الضابط البريطاني ايان هندرسون في ممارسات القمع والتعذيب. وقد انزعجت الحكومة البحرينية جدا بهذه التطورات وتعهد رئيس الوزراء ووزير

الاعلام في تصريحات لاحقة بعدم السماح للمعارضين البحرينيين في لندن بالعودة الى البلاد الا للاعتقال والتعذيب.
وهكذا انتهى العام الخامس من عمر الانتفاضة الشعبية المباركة بين اصرار المعارضة ومعها قطاع كبير من الشعب على ارغام العائلة الخليفية على القبول بمبدأ التغيير واعادة العمل بدستور البلاد، و الحكومة التي سخت كل امكانات البلاد لخدمة اهدافها السياسية ورفضت بشكل مستمر مطالب الشعب المشروعة. وانتهى العام والوجوم يخيم على الوجوه والقلوب ازاء ما يخبئه المستقبل لشعب البحرين الذي عانى كثيرا على ايدي الحكم الاستبدادي الموغل في القمع والاضطهاد.
وفي هذا الكتاب تسجيل يومي للقضايا المتعلقة بالبحرين خلال العام الاخير من الالفية الميلادية الثانية، وهو سجل حافل بالاحداث منها ما جرى داخل البحرين وبعضها في خارج تلك البلاد. وقد راعينا الدقة كلما امكن، ولكن سبحان من لا يخطيء. وبصدور هذا الجزء تكون انتفاضة شعب البحرين قد اكملت خمسة اعوام متواصلة من العمل السلمي المتحضر لنيل الحقوق المشروعة. وندعو الله سبحانه وتعالى ان يكلل جهود المواطنين بالنجاح والنصر على عقلية الاستبداد والقمع. كما يتقدم شعب البحرين بشكره الوافر للجهات الحقوقية والاعلامية الدولية لاهتمامها المتواصل بما يجري في هذه الجزيرة المعذبة. وانه اواثق بان الانسانية ستكون بخير طالما بقيت ضمائر الاحرار تتحرك وتنبض بالحياة والحب والرغبة في تقديم المساعدة لمن يحتاجها.

حركة احرار البحرين الاسلامية
ديسمبر ٩٩٩١

يوميات يناير ٩٩

٩٢ ديسمبر

استمر المواطنون في التعبير عن مواقفهم وآرائهم عبر ما توفره جدران البلاد من صحافة حرة خارجة عن هيمنة وزارتي الداخلية والاعلام. فعند المدخل الجنوبي من منطقة القريّة كانت الحيطان تتكلم بما خطته ايدي ابطال الانتفاضة من مطالب عادلة. وشهدت منطقة الدراز كذلك كتابات قوية على جدران المنازل المطلة على شارع البديع بالقرب من بنك البحرين الوطني. اما الكتابات التي شوهدت يوم امس الاول بمنطقة بني جمرة فلم تستمر طويلا حيث ما لبثت ان مسحت من قبل قوات الشغب الاجنبية.
وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية. فقد اعتقل الشاب فاضل عباس، ٧١، من منطقة كرزكان بالقرب من السوق وضرب امام والده وامر ان ينظف الشارع من آثار حريق في اطار سيارة قبل ان يطلق سراحه. وفي منطقة السهلة اعتدت قوات الشغب الاجنبية على منزل احد المواطنين واعتقله في الساعات الاولى من يوم السبت الماضي ٦٢ ديسمبر . كما اعتقل شاب من السنابس وستة آخرون من منطقة بني جمرة، ولم تتوفر اسماؤهم بعد.
وعلم ان توماس برايان الذي أمر بأسر خمسة اطفال من منطقة الديه قبل اسبوعين امر باجبارهم على التوقيع على اعترافات بأعمال لم يرتكبوها. وهؤلاء الاطفال هم حسن عبد الله فخر، ٤١، ميثم عبد الشهيد، ٤١، حسن جاسم فخر، ٤١، حسين عبد علي حسن، ٤١. وتعرض هؤلاء الاطفال الى تعديب وحشي على ايدي خالد الوزان بمركز الخميس للتعذيب. وتجمع المواطنون بمنطقة جدحفص عندما جيء بالاطفال الاسرى وهم يبكون وأمروا ان يمثلوا افعالا لم يرتكبوها. وكان احدهم يبكي وهو ينفذ اوامر الجلادين. وبكى عدد من الحاضرين لهول المشهد الذي تنتهك فيه حقوق الاطفال علنا امام الناس.
وعلم انه بالرغم من بعض الافراجات التي حدثت في الايام القليلة الماضية فان اوضاع السجون ما تزال سيئة جدا. ففي سجن جو يعاني المعتقلون من تضييق عام حيث لا يحصلون على ما يريدون من كتب ولا يسمح

للعائلات بأخذ شيء لهم سوى القليل جدا. كما ان المعاملة السيئة في سجن الحوض الجاف مستمرة. ولهذا فقد كان هناك قرار جماعي بين السجناء بالاضراب عن الطعام ولكنهم تراجعوا عن ذلك بعد وعود كثيرة قدمت لهم. وكان من بين مطالب المعتقلين اطلاق سراح من بقوا فترة طويلة في السجن بدون تهمة او محاكمة.

وعلم من جهة اخرى ان القاضي لويس جوانيت، وهو الخبير الفرنسي باللجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، سوف يقوم بزيارة الى البحرين في غضون الشهور الثلاثة المقبلة تنفيذا للالتزام الذي قدمه آل خليفة للجنة الفرعية في الصيف الماضي في مقابل عدم اصدار قرار يدينهم. وسوف يرأس السيد جوانيت وفد لجنة العمل المعنية بالاعتقال التعسفي. ويواجه آل خليفة احتمالا شبه مؤكد بصدور قرار قوي يدينهم اذا لم ينفذوا ذلك الالتزام. وكما ذكرت المعارضة مرارا فان اطلاق سراح بعض المعتقلين يجب ان يفهم بانه محاولة للالتفاف على اللجنة الفرعية لاقناعها بعدم اصدار قرار ضد آل خليفة، وانه لا يعني تغيرا في عقلية الاستبداد والتعذيب التي تهيمن على البلاد، وانه لا يقع ضمن ما يسمى المنح الاميرية. واذا كان هناك من يوحي بان هذه الافراجات هي من عمل شخص او جهة غير الموقف الدولي فانه يحاول استغلال الموقف والتشويش على الحقيقة. وترحب المعارضة بأية افراجات وتعتبر ذلك تتويجا لجهود شعب البحرين في المحافل الدولية وصموده في الداخل. كما انها مصممة على الاستمرار في العمل لارغام آل خليفة على التوقيع على العهود الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي تضغط الآن لزيارة وفد من لجنة مكافحة التعذيب الى البحرين لتوثيق حالات التعذيب التي طالت آلاف المواطنين. كما تسعى لاقناع الجهات الدولية المختصة بان استمرار اعتقال المواطنين بعد اصدار محكمة امن الدولة احكاما بسجنهم يعتبر اعتقالا تعسفيا، وسوف يناقش السيد جوانيت قضايا المحكومين ايضا.

وسوف تعقد لجنة الامم المتحدة حول القضاء على التمييز العنصري اجتماعها السنوي في الفترة ١ ٩١ مارس المقبل وسوف تناقش في ذلك الاجتماع قضية التمييز العنصري في البحرين.

ومن جهة اخرى استتسخف المراقبون تصريحات محمد المطوع، وزير الاعلام، خلال مهرجان جريدة »الايام« التي قال فيها ان مستقبل الكتابة في البحرين مشرق، وكرر المطوع هذا المعنى بعبارات مختلفة، في الوقت الذي يعتقل فيه مئات الاطفال الذين لا يتجاوزون الرابعة عشرة لانهم يكتبون شعارا على الحائط. ويطرد مراسلو وكالات الانباء الاجنبية من البلاد لانهم يكتبون ما لا يوافق عليه جهاز التعذيب، كما حدث لمراسلة وكالة الانباء الالمانية، وما يتعرض له مراسل رويترز باستمرار، وما تعرضت له السيدة عصمت الموسوي مراسلة هيئة الاذاعة البريطانية.

وعلم من جهة اخرى ان المواطن محمد عباس علي كمال ما يزال محتجزا بمطار كراتشي منذ وصوله مبعدا من البحرين في ٩٢ سبتمبر الماضي. وكان هذا المواطن قد عاد من باكستان الى البحرين في ذلك الوقت مع زوجته واطفاله ولكنه ارجع الى كراتشي حيث احتجز في المطار ومنع من الدخول. وناشدت المعارضة المنظمات الدولية للتدخل لارغام آل خليفة على السماح بدخول هذا المواطن الى بلده.

٠٣ ديسمبر

أعلن ابراهيم عبد الكريم، وزير المالية والاقتصاد الوطني، ان ميزانية البلاد للعامين المقبلين سوف تواجه عجزا قدره ٠٢٣ مليون دينار بحريني حوالي ٠٠٩ مليون دولار امريكي . وقال ان الحكومة تعتزم سد العجز بالاقتراض من المصارف المحلية والعربية والاسلامية. واشار الى ان الحكومة قد تفرض ضرائب على بعض الخدمات ولم يوضح اكثر. كما اشار الى سياسات تقشف في المجالات الاجتماعية الحيوية، ولكنه لم يشر الى خفض الانفاق في مجال التعذيب والقمع. وكما

هو معلوم فان وزارتي الدفاع والداخلية تستحوذان على ثلث الميزانية، بينما لا تتجاوز حصة التعليم والصحة ربع الموازنة العامة. ولقد اكدت الارقام التي نشرت في الاعوام السابقة ان البلاد تتحول شيئا فشيئا الى دولة بوليسية يمارس فيها العسكريون وعناصر الامن دور السيطرة على الشعب بالقوة، ويستحوذون على اكثر من ثلث الميزانية.

الى ذلك استمرت الاعتقالات في مناطق متفرقة. ففي ٥٢ ديسمبر اعتقل من كرانة في الساعات الاولى من الفجر ثلاثة شباب وذلك بعد تاديتهم صلاة الفجر في احد المساجد بالمنطقة وقد نقلوا الى مركز التعذيب بالمنطقة الشمالية بالبديع وافرج عنهم عند الظهر. وخلال فترة اعتقالهم اجبروا على البقاء واقفين لعدة ساعات متواصلة. وكانت المنطقة قد شهدت كتابة مكثفة للشعارات الوطنية. كما شهدت مناطق الدراز وصدد وكرزكان والمصلى شعارات مماثلة . وفي ٦٢ ديسمبر اعتقل من السنابس الشاب عقيل ميرزا عبد الحي ، ٠٣ ، من منزله في الساعة الثانية والنصف صباحا. وقد اعتدى الجلادون على المنزل وفتشوه تفتيشا دقيقا، كما تم تفتيش محله وهو عبارة عن كراج لتصليح السيارات ثم نقل الى احد مراكز التعذيب. وقد سبق لهذا الشاب ان اعتقل العام الماضي بأسلوب مماثل. كما شن جهاز التعذيب عدوانا على منزل الشاب جعفر احمد العاشوري ، ١٢، في منطقة الديه لاعتقاله الا انهم وجدوا ان الشاب قد توفي قبل عام كامل فعمدوا لاعتقال صديقه حسين ملا عبد الوهاب يوسف، ٥٢. ومن يدري فلربما توجهوا الى قبر الشاب المطلوب ومارسوا التعذيب على رفاته الطاهر.

وتواترت انباء عن تدهور اوضاع سجن جو وتعرض المعتقلين فيه لمعاملة قاسية. وعلم ان السيد محمد رضا المحكوم بالسجن ٠٤ عاما قد وضع في زنزانة انفرادية في ذلك السجن. كما علم ايضا ان الشيخ علي بن احمد الجدحفصي ايضا موضوع في زنزانة انفرادية . وعلم كذلك ان الشاب جميل احمد حسن البني، ٧١، وهو من اهالي اسكان جدحفص قد اعيد اعتقاله في ٧٢ ديسمبر بعد يوم واحد من الافراج عنه. واكدت مصادر موثوقة ان الرموز الشعبية، المعتقلين بمن فيهم الشيخ الجمري يتعرضون لمعاملة قاسية من قبل جهاز التعذيب الخليفي خصوصا مع اصرارهم على عدم التنازل عن المطالب العادلة ورفضهم التوقيع على اعترافات اعدتها وزارة الداخلية.

وعلم من جهة اخرى ان جهاز التعذيب اصبح يتسابق مع الوقت لاخفاء جرائمه، حيث اصبح يفرج عن بعض الذين قضوا في السجون فترات طويلة بدون تهمة او محاكمة، ويستبدلهم بمعتقلين جدد. ويقوم مرتزقة النظام حاليا بالافراج عن بعض المعتقلين الموقوفين الذين قضوا فترات طويلة في السجن تراوحت بين سنتين الى اربع سنوات ، وذلك بسبب الضغوط الدولية خصوصا من لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. واصبحت عناصره تهدد المعتقلين بالمزيد من التعذيب ان تحدثوا عن معاناتهم داخل الزنزانات خصوصا في المستقبل عندما يتوجه السيد جوانيت، خبير الامم المتحدة في لجنة الاعتقال التعسفي، الى البلاد في غضون الشهور الثلاثة المقبلة. ولكن المعارضة واثقة من ان ما ارتكب من جرائم حتى الآن على ايدي معذبي آل خليفة ضد ابناء البحرين يكفي لادانة النظام دوليا.

ويسود المواطنين قلق شديدا ازاء صحة احد المواطنين لم يذكر اسمه بعد، ويبلغ من العمر حوالي ٢٣ عاما. حيث نقل الى المستشفى وهو في حالة خطيرة نتيجة التعذيب. وكان عدد من المواطنين متواجدين في مستشفى السلمانية في قسم الطواريء في الساعات الاولى من الصباح قبل يومين عندما اقتحمت قوات الامن والشغب المستشفى وهم يحملون الشاب المغمى عليه، وكانت آثار التعذيب واضحة عليه حيث الدماء لطخت ملابسه الممزقة من شدة التعذيب. وهرع الاطباء الى غرفة العمليات لانقاذ حياة هذا الشاب، ورجع المرضى الى منازلهم بدون علاج بعد ان طال

انتظارهم.
وعلى صعيد آخر اكدت المعارضة انها مستمرة في مطالبها المشروعة وفي مقدمتها اعادة العمل بالدستور واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة السيئة الصيت. وقالت المعارضة انها لن تسمح لنفسها بالانشغال بالقضايا الهامشية التي تحاول وزارة الداخلية اشغالها بها. واكدت انها واعية تماما لمحاولات الحكومة التشويش على المعارضة وتشويه سمعة رموزها داخل البلاد وخارجها، وانها ملتزمة بالدفاع عن حقوق الشعب في المحافل الدولية، وسوف تستمر في افشال اية محاولة للنيل من مصداقية المعارضة او حرفها عن اهدافها الرئيسية المذكورة.
ومن جهة اخرى يسود المواطنين شعور عام بالاستياء من برنامج تليفزيوني يبث كل ليلة بعد الافطار باسم »سرور« ويعرض آل خليفة وكأنهم منقذون لشعب البحرين، بينما يعرض المواطنين وكأنهم جبناء وأتباع للآخرين. واصبح التعبير عن السخط ازاء هذا البرنامج العنصري يزداد في المجالس.

٤ يناير

بعد معاناة دامت ثلاثة ايام كاملة في مطار البحرين رفضت السلطات الخليفية السماح للمواطن الشيخ عبد المجيد العصفور بدخول البلاد وأبعدته قسرا الى الدنمارك. وكان هذا المواطن قد استقل الطائرة يوم الاحد ٧٢ ديسمبر الماضي من كوبنهاجن الى البحرين آملا ان يسمح له بدخول بلاده ولكن جهاز التعذيب الحكومي اوقفه في المطار لمدة ثلاثة ايام وحقق معه بشكل مفصل، ثم أبعده قسرا من البلاد. واشرف على جريمة الابعاد هذه عادل فليفل شخصيا. وكان مع هذا المواطن زوجته واطفاله الخمسة الذين كانوا يتطلعون لقضاء بقية ايام شهر رمضان وعيد الفطر مع اهلهم في البلاد. ووصل الى الدنمارك في ٠٣ ديسمبر بعد معاناة شديدة وتجربة مرة مع المعذبين في مطار البحرين. وكان مواطنة اخرى اسمها معصومة ام مصعب قد أبعدت قسرا في تلك الفترة. فقد توجهت السيدة المذكورة مع اطفالها الثلاثة من السويد الى البحرين، وبعد تحقيق استمر ٤١ ساعة تخلله تهديد بالتعذيب ومعاملة وحشية أبعدت السيدة مع اطفالها الى السويد. وعبر موظفو الهجرة والجوازات بمطار السويد عن استغرابهم لتلك المعاملة وقالوا انها المرة الاولى التي يواجهون فيها حالة كهذه، حيث يمنع المواطن من العودة الى وطنه. ولا يستبعد ان يشن الاعلام الخليفي هجوما على الحكومتين السويدية والدنماركية بحجة »ايواء الارهابيين« برغم ان اللاجئين البحرينيين ممنوعون من العودة الى بلادهم، كما حدث مع هاتين العائلتين.
وفيما تسعى الحكومة لاحداث شرخ في الموقف الوطني استمرت في اعتقال المواطنين في الايام القليلة الماضية. فقد اعتقل من منطقة توبلي في ٦٢ ديسمبر الشاب السيد جواد السيد عبد الله السيد شرف. واعتقل في اليوم الثاني كل من السيد جعفر السيد عبد الله السيد شرف، هاني جعفر عيسى، السيد حسين السيد عبد الله السيد شرف. وفي ٠٣ ديسمبر اعتقل من المنطقة نفسها كل من محمد ملا عبد الله محسن، ٥١، محمد حسن الحرج، ٠٢، واخيه زهير، ٧١، السيد جلال السيد محمود السيد شرف. سامي احمد مفتاح اعتقل سابقا ، واعتقل هؤلاء جميعا في الساعات الاولى من الصباح في الايام المذكورة. ومن منطقة عراد اعتقل في ١٣ ديسمبر الشابان حسين علي حسن، ٨١، وحسين علي رضي، ٦١. واعتقل في ٠٣ ديسمبر من منطقة جدحفص كل من عقيل ميرزا عبد الحي، علي احمد خضيري، حسين ملا وهاب يوسف، نادر ميرزا، ٢٣. وقد تعرض هؤلاء للتعذيب الوحشي خلال الاعتقال.
ونتيجة الضغط المحلي والدولي اضطر جهاز التعذيب لاطلاق سراح كل من حنان سلمان حيدر، وسلوى حسن حيدر، بعد ان دفعت عائلتاهما ضريبة قدرها ٠٠٥ دينار بحريني حوالي ٠٠٤١ دولار . وكانت المواطنتان قد تعرضتا للسبي امام القصور الخليفية في الرفاع خلال فترة اعتقالهما. كما أبقيتا في زنزانات منفردة

طوال فترة الاعتقال وتعرضتا للتعذيب النفسي والجسدي كذلك. وما تزال آثار التعذيب واضحة عليهما حتى الآن. ومن التعذيب الذي تعرضتا له زيارة مفاجئة من شخص لم تتعرفا عليه ادعى انه شخصية من لندن وانه سمع بخبر اعتقالهما فجاء اليهما لزيارتهما والاطمئنان عليهما. وشعرتا بانزعاج شديد من تلك الزيارة التي ادخلت الرعب في نفوسهما، وشعرتا انه نوع جديد من التعذيب النفسي الذي تتعرضان له، خصوصا انهما كانتا محرومتين من الزيارات العائلية وانهما لم تشاهدا غير عناصر جهاز التعذيب. واعترف عبد المنعم ابراهيم في عمود كتبه في جريدته »اخبار الخليج« بعنوان »سلوى وحنان بخير« انه زار الفتاتين.

وعلم من جهة اخرى ان كتابة الشعارات مستمرة بشكل متواصل في مناطق كثيرة من بينها السنابس والبرهامة ومنطقة كرباباد. ويستعد المواطنون لاحياء الذكرى السنوية الثالثة لاعتقال الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية وذلك في ١٢ يناير. وسوف يحل عيد الفطر المبارك قبل يوم او يومين من تلك المناسبة. وقد كتب المواطنون شعارات كثيرة بالمناسبة من بينها »لا عيد والجمري بعيد«، »الجمري محفور في قلوبنا«، »اللهم احفظ لنا الجمري«، »البرلمان هو الامان«، »لن نتنازل عن حقوقنا« وقد كتبت هذه الشعارات بمنطقة كرباباد. وحدثت في الايام القليلة الماضية حرائق متعمدة بمنطقة الديه وغيرها، وهي حوادث مؤسفة شجبتها المعارضة وطالبت الحكومة بفتح تحقيق بشأنها. ورفضت وزارة الداخلية حتى الآن تشكيل لجان تحقيق للنظر في اعمال العنف التي يرتكب جهاز القمع الحكومي اغلبها، او اعمال القتل والتعذيب التي راح ضحيتها عشرات المواطنين. ولم يقدم حتى الآن اي من المعذبين الى المحاكمة برغم تعدد ضحاياهم.

وعلم من جهة اخرى ان الازمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد بسبب تداعي اسعار النفط لم تؤد الى اجراءات لتخفيض مخصصات ابناء العائلة الخليفية الحاكمة، كما لم تقلص ميزانية وزارتي الداخلية والدفاع، بل ادت الى مضاعفة الضرائب المفروضة على المواطنين. ومن تلك الضرائب ما قامت به ادارة المرور في الاول من يناير عندما رفعت الغرامات المفروضة على المواطنين في حال المخالفة المرورية حيث ارتفعت قيمتها الى الضعف لتصبح عشرين دينارا ٥٥ دولارا.

٥ يناير

ناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية المعنية بحقوق الانسان وكذلك اللجنة الدولية للصليب الاحمر التدخل الفوري لوضع حد للارهاب الذي يمارسه جهازالتعذيب في معتقلات والسجون. جاء ذلك في ضوء الاعتداءات المتكررة التي حدثت خلال الخمسة عشر شهرا الماضية على المعتقلين في عدد من السجون. وما تزال جريمة الاعتداء على معسكر الحد في شهر سبتمبر ٧٩٩١ تثير مشاعر المواطنين والمنظمات الحقوقية الدولية. وقصة ذلك العدوان كالتالي تحرش احد افراد الشرطة وهو سوري الجنسية واسمه محبوب بأحد المعتقلين وطالبه بلحس حذائه، فرفض السجين ذلك الطلب، بينما أصر الشرطي على طلبه وهدده بالمزيد من التعذيب ان لم يفعل. فرد الشاب بانه لن يفعل حتى لو قتله. ذلك المشهد أثار موجة من التكبير والهتاف في الزنزانة وانتقل الى العنابر الاخرى. وبدلا من التراجع عن الموقف الدنيء، عمدت قوات التعذيب الى اقتياد السجناء الذين كانوا في الزنزانة الى ساحة التعذيب، فهرع السجناء للخروج من زنزاناتهم الى الممرات. فاستشاط المرتزقة غضبا وطلبوا من المعتقلين الهدوء. غير ان هؤلاء طالبوا بارجاع اخوانهم من ساحة التعذيب بدون جدوى. بعد ذلك جاء نقيب آخر كان على رأس دورية لقوات الشغب وبدأ بشتم المعتقلين وسب معتقداتهم الدينية وتفوه بكلمات جارحة. فرد سجناء الرأي عليه بالمزيد من التكبير والهتاف. فاختفى النقيب قليلا ثم عاد وهو يقتاد ثلاثة سجناء آخرين وهم مقيدون، وقام

بتعليقهم امام اخوانهم المعتقلين. وبعد قليل تم اطلاق القنابل المسيلة للدموع على المعتقلين وهم في زنزاناتهم الامر الذي ادى الى اغماء عدد كبير منهم واضعافهم. ثم قام المعذبون بسحب السجناء الى ساحة التعذيب وضربوهم بالهراوات والقطع الخشبية والعصي وركلوهم بأحذيتهم وهم يرددون شتم معتقداتهم الدينية. ونتيجة ذلك اصيب عدد غير معروف من السجناء بجروح بليغة وكسرت ايدي بعضهم. وأصيب احدهم باصابات خطيرة في كليته بسبب الركل المتواصل. وقد نقلت وقائع هذه الجريمة الى المنظمات الدولية، ومركز حقوق الانسان في جنيف، وتمت مناشدة اللجنة الدولية للصليب الاحمر لزيارة معسكر الحد ومقابلة السجناء وتحديد هويات مرتكبي تلك الجريمة. وطالبت المعارضة الحكومة بتقديم اولئك المجرمين الى محاكمة عادلة.

ومن جهة اخرى اعتدت قوات الشغب الاجنبية على منطقة الخارجية بسترة مساء السبت الماضي ٢ يناير ٩٩٩١ وفرضت الحصار عليها وأقامت حواجز تفتيش امام مأتم الحسين وسط المنطقة. وكان أهل المنطقة قد نظموا مهرجانا رياضيا ليتزامن مع مناسبة دينية في تلك الليلة. ولكنهم فوجئوا بعدوان شرس من تلك القوات المرتزقة الامر الذي ادى الى تفرق الحاضرين واعتقال بعضهم وجرح عدد منهم. وكانت المنطقة قد شهدت في الفترة الاخيرة نشاطا سلميا مكثفا في اطار مشروع المقاومة المدنية الهادف لتحقيق المطالب المشروعة. ومن تلك الفعاليات كتابة الشعارات الدستورية على الحيطان وحرق اطارات السيارات وتوزيع المنشورات. وكان الشيخ الجمري قد ألقى كلمة في المأتم المذكور في بداية الانتفاضة الامر الذي اعتبره المواطنون مناسبة مهمة يحتفى بها في كل عام.

واستمر المواطنون في الفعاليات السلمية المتحضرة للرد على ارهاب آل خليفة المتواصل. فقامت مجموعة من شباب منطقة سفالة بسترة بتزيين جدران المنازل المطلة على الشارع العام بالشعارات الدستورية وصور الشهيد نوح آل نوح. ومن بين الشعارات التي كتبت »لو ان الحكومة تصرفت بعقل وحكمة واستجابت للمبادرة لكان الحال أفضل من هذا«، »الشهيد نوح سوف يبقى شعلة تنير طريق الحرية وتفتح الدرب الى بر الامان«.

وعلى صعيد آخر اقر ولي العهد، الذي يترأس مجلس الوزراء في غياب عمه، قرارات قمعية جديدة من اهمها اجراءات قاسية بحكم من يتهمه جهاز التعذيب بامتلاك اسلحة بالسجن المؤبد. واحال ولي العهد قرارا آخر يقيد استعمال مكبرات الصوت للاذان وقراءة الدعاء في المساجد والمآتم، الى المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية، على اساس ان ذلك يهدد امن الدولة. وجدير بالذكر ان رئيس الوزراء يغادر البلاد في عيد جلوس الامير ٦١ ديسمبر من كل عام وذلك بسبب خلافات داخل العائلة الحاكمة حول توزيع المناصب. ومنذ قرابة العشرين عاما لم يتواجد رئيس الوزراء في البلاد خلال تلك الفترة، ويقوم ولي العهد بمهمات عمه خلال فترة غيابه.

وعلى مستوى آخر يسود المواطنين قلق شديد بسبب انتشار ظاهرة الرشوة بشكل متصاعد. فقد شجع النظام هذه الظاهرة بشكل ملحوظ خصوصا في السنوات الاخيرة حتى اصبحت ظاهرة بارزة في المعاملات المدنية والسياسية. فمثلا اصبح معروفا ان عادل فليفل يتقاضى مبالغ طائلة من اهالي السجناء الابرياء في مقابل اطلاق سراحهم. اما الذين يقدمون الى المحاكمة فتفرض عليهم ضرائب كبيرة جدا. واصبح امرا معتادا اليوم ان لا تتم المعاملات الا بتقديم الرشاوى. فالرشاوى تدفع لتقليص فترة تجديد جواز السفر، والحصول على رقم للسيارة والحصول على منزل من وزارة الاسكان، والحصول على قطعة ارض والحصول على اجازة لبناء المنزل. وعلى المواطن ان يدفع رشوة كبيرة اذا اراد رصف الشارع المقابل لمنزله. ويسري نظام الرشوة على بقية القطاعات. فمثلا لا يسمح القانون باستقدام اكثر من اربعة عمال للمخبز، ولكن بامكان صاحب المخبز ان يستقدم عددا اكبر بدفع رشوة للمسؤولين. وقد أصبح نظام الرشوة آفة

في المجتمع البحريني، وهي ظاهرة شجعها النظام لتحقيق مآربه السياسية.

٦ يناير
منع المواطن عبد الحسين الستري من دخول البلاد لدى عودته اليها من الخارج. وكان قد توجه قبل بضعة ايام مع عائلته الى البحرين لقضاء اجازة دراسية مع اهله ولكن السلطات رفضت السماح له بالدخول واجبرته على العودة من حيث اتى. وهذه هي الحالة الثالثة من نوعها خلال عشرة ايام. وحكومة البحرين هي الوحيدة في العالم التي تمنع المواطنين من دخول بلادهم بينما تستقدم عشرات الآلاف من المرتزقة من صحارى الشام والجزيرة العربية لقمع المواطنين. ولم يقدم مسؤولو جهاز القمع سببا مقنعا لهذا المواطن لتبرير عدم السماح له بدخول بلاده. وكانت السلطات قد منعت المواطن الشيخ عبد الجيد العصفور الاسبوع الماضي من دخول البلاد، واجبرته على العودة الى الدنمارك، كما منعت عائلة اخرى من دخول البلاد ايضا واجبرتها على العودة الى السويد التي جاءت منها. ورفعت المعارضة شكوى للامم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية حول منع المواطنين من العودة الى بلادهم خلافا للقوانين الدولية. وتحتل البحرين مقعدا في مجلس الامن الدولي بشكل مؤقت في الوقت الذي تتحدى فيه ما جاء في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتنتهك بنوده في الذكرى الخمسين لصدوره.

وعلم ان حالة التململ تسود قطاعات واسعة خصوصا في منطقة المحرق بسبب توافد اعداد هائلة من المرتزقة على البلاد، حاملين معهم عادات لا تنسجم مع طبيعة شعب البحرين. كما ان سلوكهم الاجتماعي اصبح مصدر ازعاج لقطاعات واسعة من المواطنين الذين يتميزون بالمحافظة والالتزام الديني. وحدثت مشاكل كثيرة في المناطق التي يقطن بها هؤلاء المرتزقة بسبب تباين نمط الحياة بينهم وبين المواطنين. واصبح لهذه المشاكل آثار اجتماعية سلبية كثيرة. وتعتمد العائلة الخليفية على المرتزقة الاجانب لحفظ امنها من بينهم سوريون ويمنيون وباكستانيون وبلوش.

ومن جهة اخرى اعلنت شركة خوري للاستثمارات الدولية في بيان صحافي انها تعتزم عرض وثائق تتعلق بصفقة تجارية لم تتم بين رجل الاعمال اللبناني نجيب خوري واحد افراد العائلة الخليفية الحاكمة في البحرين. وجاء في البيان الصحافي ما يلي »في حوالي ابريل ١٩٩٧، عرضت على المحاكم العليا في كاليفورنيا قضية من قبل نجيب خوري ضد سمو الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة الشقيق الاصغر لامير دولة البحرين . وتناولت القضية بيع سيف يعرف ب »الاجرب« وهو احد اسياف النبي محمد. وقد أقام خوري دعوى للحصول على تعويضات بخصوص القضية المذكورة واستندت دعواه الى تخلي الشيخ محمد عن بنود عقد الاتفاق وكذلك الغش. وقد حلت القضية خارج المحكمة من قبل الطرفين ولكن بنود الاتفاق سوف تبقى سرية. وخلال المداولات بشأن القضية استلم خوري نسخة من مجلة »الوثيقة«. وهذا الكتاب عبارة عن مجلة حول البحرين وعائلة آل خليفة وذكر كيف ان السيف تحول الى الشيخ محمد، مالكه الحالي. كما سلمت رسالة من قبل الشيخ محمد الى الخوري ولها صلة بكتاب »الوثيقة« لانها تؤكد تسليم الكتاب الى السيد الخوري وترشده الى صفحة معينة حددها الشيخ محمد شخصيا. كما سلمت وثائق اخرى لتأكيد هوية السيف، وكذلك رسائل من السيد خوري الى المشترين المتوقعين مثل سلطان بروناي والسيد دونالد ترامف. وسوف يعرض السيد خوري كل الوثائق في مزاد خاص سوف يعقد في لندن بانجلترا بتاريخ سوف يحدد لاحقا«. وكانت صحف امريكية عديدة قد نشرت خبر القضية عندما اثيرت قبل حوالي عامين. ومن تلك الصحف »لوس انجلوس تايمز« في عددها الصادر في ١٥ مايو ١٩٩٧.

٨ يناير
خرجت في الليلتين الماضيتين مسيرات دينية كبيرة في العاصمة المنامة والمناطق الاخرى، شارك فيها عشرات

الآلاف من المواطنين وهم يرددون الشعارات الدينية ذات المعاني المرتبطة بالواقع السيء الذي تمر به البلاد في ظل القمع الخليفي. وانهال المواطنون من كل المناطق على العاصمة للمشاركة في المسيرات التي تعقد سنويا خلال هذا الشهر المبارك والتي اصبحت من المحطات المهمة في حياة كثير من المواطنين. وانتشرت قوات القمع عند مداخل المنامة لمنع المشاركين من الدخول اليها ولكنها فشلت في ذلك حيث استطاع الآلاف الوصول عبر المنافذ العديدة. وساد التوتر بشكل كبير حيث وقفت القوات المرتزقة وهي مدججة بالسلاح تراقب الوضع وتهم بالاعتداء على المشاركين في المسيرات التي تشهد ذروتها مساء اليوم. هذا في الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات لاعلان التضامن يوم عيد الفطر المبارك مع عائلات الشهداء وكذلك المعتقلين السياسيين وعائلاتهم وانتشر شعار واحد في اغلب المناطق يقول »لا عيد والجمري بعيد«. كما علم ان الذكرى الثالثة لاعتقال الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية سوف تكون محطة مهمة في طريق الانتفاضة الشعبية المتحضرة التي كرست مشروع المقاومة المدنية.

وتأتي هذه المسيرات في الوقت الذي تعرضت مجالس القرآن الكريم منذ بداية شهر رمضان المبارك الى اعتداءات وحشية مستمرة من قبل قوات القمع الخليفية. وبقرار من العائلة الخليفية وموافقة المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية قامت تلك القوات باعتداءاتها على مجالس القرآن الكريم في عدد من المناطق ونكلت بالقائمين عليها وصادرت مكبرات الصوت التي يقرأ القرآن الكريم فيها. ففي منطقة اسكان جدحفص تعرضت منازل عديدة لتلك الاعتداءات وطلب من اصحابها الذهاب الى مراكز التعذيب للحصول على رخصة لقراءة القرآن الكريم باستعمال مكبرات الصوت. وصادرت مكبرات الصوت من عدد من المنازل من تلك المنطقة ومن مناطق اخرى. واستمرت الاعتداءات على مجالس القرآن الكريم حيث أصرت تلك القوات على تنفيذ القرار القمعي المذكور بأساليبها المتهورة.

ولدى المعارضة اسماء المجالس التي تعرضت لتلك الاعتداءات. وناشدت المعارضة علماء الدين في العالم التدخل لوقف هذا العدوان المكشوف خلال هذا الشهر المبارك على مجالس القرآن الكريم. يحدث ذلك في الوقت الذي تعمل فيه الدول الخليجية الاخرى على تشجيع قراءة القرآن الكريم وحفظه وانتشار صوته بين الناس وتقدم الجوائز الثمينة للمقرئين والحافظين.

وعلم من جهة اخرى ان الاجتماع الذي حدث قبل يومين في جزيرة »سيشلز« بالمحيط الهندي بين رئيس الوزراء البحريني والسيد توني بلير رئيس الوزراء البريطاني تطرق من بين القضايا الاخرى الى العلاقات بين بريطانيا والبحرين، وركز الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، المتهم بدوره المباشر في تكريس الازمة في البلاد وتقنين سياسات التعذيب بشكل خاص على وجود المعارضة البحرينية في الاراضي البريطانية، ولكن السيد بلير رفض طلب الشيخ خليفة التعرض للاجئين البحرينيين في لندن، وقال ان لدى بريطانيا قوانينها والتزاماتها الدولية وانها لا تستطيع الاستجابة لطلبه. ومعلوم ان البحرين هي البلد الوحيد في العالم الذي يمارس الإبعاد القسري للمواطنين كسياسة ثابتة. وخلال الاسبوعين الماضيين تم ابعاد ثلاث عائلات من البلاد بعد منعها من دخول وطنها. كما علم كذلك ان السفير البريطاني في المنامة طرح قضية قتل الشهيد نوح مع وزير الداخلية في ٨ ديسمبر الماضي، وسأله عما اذا حدث اي تطور في تقصي الحقائق المحيطة باستشهاد نوح، ولكن الوزير كرر قوله بان البحث ما يزال مستمرا في تلك الجريمة. وكان وزير الداخلية قد ذكر في وقت سابق بان وزارته تنظر في تلك القضية وانها سوف تطلع الجهات المعنية بالنتائج. ويخشى المراقبون من ان يكون ذلك التلكؤ محاولة لحماية المعذبين الذين ارتكبوا الجريمة. ولكن المعارضة مصرة على متابعة القضية حتى تصل الى نتيجة واضحة، وكذلك الحال مع بقية الحالات التي قتل فيها مواطنون اما تحت التعذيب او برصاص الشرطة او بالاعدام.

١١ يناير

اعتبر المراقبون المسيرات الدينية التي خرجت على مدى ثلاث ليال آخرها مساء الجمعة الماضية استفتاء شعبيا رافضا للقمع الخليفي، وتعبيرا عن الغضب العارم الذي يعتمل في نفوس المواطنين بسبب الارهاب السلطوي ضد المواطنين. فقد شارك آلاف المواطنين في المسيرات التي بلغت ذروتها في الليلة الاخيرة والتي طافت في شوارع العاصمة واستمرت حتى ساعات متأخرة من الليل. وخلال المسيرات رفعت الشعارات المعروفة بالمطالب الوطنية وعلقت صور الشهداء والقادة خصوصا الشيخ الجمري على الطريق، فيما وزعت منشورات المعارضة بكثافة. وشوهد الجلادون وهم يراقبون الوضع عن كثب. ومن هؤلاء الجلادين خليفة الشاعر ويوسف العربي ومقبل اليمني. وكان معهم عدد كبير من قوات الشغب الاجنبية التي كان افرادها مدججين بالسلاح ويتطاير الشرر من اعينهم وهم يستعدون للاعتداء على المواطنين. وكان هناك عدد من الاجانب الذين كانوا يراقبون المواكب وهي تخترق الشوارع بانتظام وشموخ متحدية سياسات القمع والارهاب الخليفية. وذكرت مصادر مطلعة ان هيبة المواكب منعت قوات الشغب من شن العدوان وارغمتها على الاكتفاء بالمراقبة. وغطيت جدران المنامة بالشعارات الوطنية المألوفة. ومن بينها »البرلمان هو الحل«، »نحن لا نشاغب بالدستور نطالب« وغيرها. ورفع المشاركون في المسيرات هذه الشعارات كهتافات ايضا. ومن المآتم التي تميزت مواكبها بالحماس مأتم الحاج عباس ومأتم بن سلوم ومأتم رأس رمان. وشوهدت الشعارات وهي تغطي الشوارع الممتدة من مأتم مدن بقلب المنامة الى مأتم الحاج عباس وشارع الشيخ عبد الله ومسجد الباخشة. وكان الشيخ الجمري وبقية القادة والرموز السياسية هم الحاضرون الغائبون في تلك المسيرات. حدث ذلك برغم الاجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات القمع والتي تمثلت بتوجيه تهديدات شديدة لاصحاب المآتم بعدم السماح برفع شعارات سياسية، وبرغم العدد الكبير من قوات القمع التي تواجدت في المنامة والتي كانت تمارس اساليب استفزازية. وكانت مسيرات اخرى قد خرجت في المناطق الاخرى خارج المنامة. واكدت هذه الظاهرة استمرار ظاهرة الصمود الشعبي الذي لا يرى حلا للازمة خارج الاطار الدستوري.

ومن جهة اخرى اكدت تقارير موثقة ان الشيخ الجمري يتعرض هذه الايام لضغوط شديدة جدا لاجباره على القبول بالخروج من السجن في مقابل التنازل عن حقوقه التي كفلها دستور البلاد للمواطنين. وما يزال الشيخ صامدا ويرفض الانحناء لتلك الضغوط. وفيما يقوم الجلاد عادل فليفل بدوره في تعذيب الشيخ بشكل متواصل، تستعين الحكومة ببعض الاشخاص الذين قبلوا بالتعاون مع جهاز التعذيب للاستمرار في ممارسة الضغط على الشيخ الجمري، ولكنهم فشلوا في زحزحته عن موقفه المنطلق على اساس مبدئي ودستوري. ويشعر الشيخ ان هؤلا الاشخاص يمارسون بحقه تعذيبا نفسيا رهيبا، ويشعر بأذى كبير نتيجة لذلك. وخلال المسيرات العملاقة قبل يومين اكد المواطنون دعمهم للشيخ السجين ورفضهم اساليب التهديد والابتزاز. وناشدت المعارضة كل مواطن شريف بان ينأى بنفسه عن اجهزة القمع والتعذيب ويقف بصف المظلومين من ابناء اوال بمطالبة الحكومة بتحقيق المطالب الشعبية العادلة وفي مقدمتها اعادة العمل بالدستور.

٣١ يناير

وقع مئات المواطنين الدنماركيين عريضة مهمة حول الاوضاع في البحرين، ويعتزمون بعثها الى الحكومتين البحرينية والدنماركية. وجاء في العريضة ما يلي »تأكيدا لالتزامنا بالمادة ١٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن الامم المتحدة التي تنص على »ان ارادة الشعب يجب ان تكون القاعدة للحكومة او السلطة، ويتم التعبير عن هذه الارادة عبر الانتخابات الدورية الصحيحة التي تقام على اساس

الاقتراع السري او بما يشابهه من اجراء انتخابي حر، فاننا نحن الموقعين ادناه، مواطني الدنمارك

نعلن دعمنا لشعب البحرين الذي يطالب باعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني المنتخب ديمقراطيا اللذين حلهما الامير في اغسطس ٥٧٩١.

ندعو الى احترام حق التعبير السلمي والتجمع من قبل حكومة البحرين.

نناشد بالسماح لكل المواطنين المبعدين من البحرين بالعودة الى وطنهم حسب رغبتهم الحرة طبقا للقانون الدولي«. ووقع على العريضة حتى الآن اكثر من ٠٥٦ شخصا من صحافيين ومفكرين ومثقفين وسياسيين واخصائيين. وهناك حماس متواصل من قبل مجموعات دنماركية متعاطفة مع شعب البحرين لتشكيل رأي عام في الاوساط الحكومية والشعبية والدولية يدعم الحركة الشعبية المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد.

ومن جهة اخرى اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT التي تتخذ من جنيف مقرا لها يوم امس بيانا ومناشدة حول استمرار اعتقال الاطفال في البحرين. وجاء في البيان ما يلي »لقد علمت الامانة العامة لمنظمة OMCT عبر منظمة حقوق الانسان في البحرين، عضو شبكة المنظمة الدولية، بقلقها ازاء الاوضاع النفسية والصحية لما لا يقل عن ٣٣ طفلا تتراوح اعمارهم ما بين ٣١ ٧١ سنة قيل انهم اعتقلوا في حملات اعتقال ومداهمات للمنازل في مناطق عديدة بالبحرين خلال الشهرين الاخيرين. ويخشى من تعرض بعض المعتقلين للتعذيب. وهذه الاعتقالات هي جانب من حملات الاستفزاز التي من بينها الاعتقال التعسفي والتعذيب انظر قضية المناشدة التي صدرت اليوم حول اعتقال الضحايا من البالغين رقم ٩٩١٠٢١ . ولدى الامانة العامة قائمة كاملة بأسماء هؤلاء الاطفال. وكانت اللجنة الفرعية التابعة للامم المتحدة حول منع التمييز وحماية الاقليات قد قالت في قرارها الصادر في ٨١ اغسطس ٧٩٩١ ان هناك »تداعيا خطيرا في اوضاع حقوق الانسان في البحرين ومن ضمن ذلك التمييز ضد قطاع واسع من المواطنين، وقتلا خارج القانون، واستعمالا متواترا للتعذيب في السجون البحرينية واعتداءات على النساء والاطفال المعتقلين واعتقالات تعسفية بدون توفير ضمانات قانونية للمعتقلين. وفي ظل الاجواء السياسية والاجتماعية، فان تجاهل الحكومة لحكم القانون والعدد الكبير للانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في البحرين، فان هناك مخاوف كبيرة على امن الاطفال واوضاعهم الصحية والنفسية. يضاف الى ذلك فان اغلب الاطفال الذين اعتقلوا لم يقدموا لمحاكمة. وتعبر الامانة العامة لمنظمة OMCT عن مخاوف اضافية من عدم توفر محاكمة عادلة لهم.». وناشدت المنظمة الرأي العام الكتابة للسلطات البحرينية حول ذلك.

وعلى صعيد آخر علم ان آل خليفة قلصوا هذا العام بث المسلسلات التلفزيونية الكويتية خلال شهر رمضان على غير عادتهم. وسبب ذلك، حسب ما عرف من مصادر مطلعة، انزعاجهم من مسلسل »زمان الاسكافي« الذي تبثه محطات خليجية عديدة من بينها محطة ام. بي. سي. السعودية. وتدور وقائع هذا المسلسل حول فساد السلطة ودور الاشخاص المستفيدين من استمرار الفساد الاداري في تكريس ذلك الفساد، والقرارات الظالمة التي يتخذها الحاكمون للقضاء على المعارضين لهم. ويبدو الوالي في المسرحية وكأنه صنم لا يملك صلاحية صنع القرار. كما يبدو جهاز القمع منفذا لسياسات القوى الخفية داخل السلطة بدون رحمة او شفقة. وتقول تلك المصادر ان آل خليفة يشعرون ان المسلسل موجه لهم على وجه الخصوص وانهم غاضبون جدا من ذلك.

ومن جهة اخرى علم ان آل خليفة غاضون جدا من المسيرات الدينية الكبيرة التي خرجت مساء الجمعة الماضية في العاصمة، وانها بالتعاون مع المجلس الخليفي للشؤون الاسلامية تبحث في وسائل قمعية جديدة لمنع خروج تلك المسيرات التقليدية بتسخير وعاظ السلاطين للافتاء بحرمة خروجها، وكان آل خليفة قد حصلوا على »فتاوى« من اولئك الوعاظ المرتزقين

بجواز منع استعمال مكبرات الصوت لقراءة القرآن خلال شهر رمضان المبارك. وبارك المجلس الخليفي المذكور جرائم الاعتداء على مجالس القرآن ومصادرة مكبرات الصوت منها. ويسود المواطنين غضب شديد نتيجة ذلك. كما علم ايضا ان بعض الاشخاص الذين عينوا اعضاء بمجلس الشورى اصبحوا يعملون كمخبرين لدى عادل فليفل وانهم اتصلوا به لاخباره بما جرى في تلك المسيرة، بالاضافة للمخبرين الرسميين. وقالت مصادر المعارضة ان مشروع المقاومة المدنية مستمر حتى تستعاد الحقوق المدنية والسياسية المشروعة.

٤١ يناير

أصدرت العائلة الخليفية الحاكمة أمرا باغلاق احد المراكز الدينية المعروفة في البلاد وذلك في اطار سياسة القمع التي فرضتها على المواطنين. فقد اعتدت قوات القمع والشغب عصر امس على مأتم بن سلوم بقلب العاصمة وأغلقت بوابته الرئيسية بالسلاسل الحديدية، وأمرت القائمين عليه بعدم الاقتراب منه. جاء ذلك بعد ان رفض عدد من الناشطين في هذا المركز الكبير التعاون مع جهاز التعذيب الذي يديره توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون، ورفض اولئك المواطنون الابطال تقديم معلومات عن الشباب والاطفال الذين رفعوا شعارات وطنية تحررية خلال المسيرة الدينية التي خرجت من المأتم مساء الجمعة الماضية. وتعتبر العائلة الخليفية ان المطالبة باعادة العمل بالدستور والبرلمان المنتخب »تهديد لامن الدولة«. وسبق لها ان اصدرت اوامر باغلاق عدد من المساجد والمآتم في الدراز والسنابس وكرباباد وغيرها. كما اصدرت مؤخرا قرارات تعسفية بمنع استعمال مكبرات الصوت لقراءة القرآن والادعية في بيوت العبادة. وتجدر الاشارة الى ان لجنة مكافحة التمييز العنصري التابعة للامم المتحدة سوف تناقش سياسات آل خليفة العنصرية خلال اجتماعاتها في مطلع شهر مارس المقبل في جنيف.

ومن جهة اخرى احتلت البحرين مركزا متقدما بين اكثر الدول قمعا للحريات في العالم، وذلك في التقرير السنوي للعام ٨٩٩١ الذي اصدرته مؤسسة »دار الحرية »Freedom House البريطانية. ونشرت مقالة حول ذلك في »دورية الديمقراطية Journal of Democracy« تحت عنوان »تلاشي الديمقراطية« وجاء فيها ان المسح الذي اجرته المؤسسة المذكورة »تقييم للحقوق السياسية والحريات المدنية في العالم« ويقيم المسح مدى وجود الحرية في اي بلد على اساسين مدى السماح للمواطنين بتشكيل احزاب سياسية تمثل اكبر قطاع من الناخبين وانتخاب حكوماتهم. والاساس الثاني يتعلق بالحريات المدنية التي تتحقق عندما تحترم الحكومات الحقوق الدينية والعرقية والاقتصادية واللغوية والعائلية وحقوق المرأة والحريات الشخصية وحرية الصحافة والمعتقد والتجمع. وتعطي المؤسسة تقييما لكل بلد في اطار مقياس من سبع نقاط، فالدول التي تتسم بالحرية الكاملة تعطى المرتبة ١، بينما تعطى اقل الدول حرية المرتبة ٧. ثم تقسم الدول الى ثلاثة مستويات الحرة وهي التي تحصل على ما بين ١ ٣ في ذلك التقويم، الحرة جزئيا وهي التي تحصل على معدلات ما بين ٣ ٥، وغير الحرة وهي التي تحصل على معدلات ما بين ،٥ ٧. وحصلت البحرين على المعدل المخزي نفسه الذي حصلت عليه كل من رواندا وبوروندي.

وعلى صعيد آخر نشرت جريدة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا مهما للسيد سامح سعيد، الباحث بمركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك، بعنوان ٥٢ عاما على العمل بالدستور البحريني الحكومة تستغل السياسات الازدواجية للدول الغربية للاساءة لحقوق الانسان« جاء فيه تقييم موضوعي لتجربة ربع القرن الماضي من الممارسات السياسية القعية في البلاد. »تأتي مناسبة مرور ربع قرن على بداية العمل بالدستور البحرين الذي طبق لفترة وجيزة ولا زالت الاخبار الواردة من البحرين لا تبشر بانفراج قريب للازمة السياسية ووضع نهاية لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها

البحرين منذ عام ٤٩٩١». وذكر المقال امثلة مما يجري في البلاد من اعتقالات عشوائية للرجال والنساء والاطفال وممارسة التعذيب على نطاق واسع. واستعرض كذلك موقف العائلة الخليفية من الدستور وعدم ارتياحها من الاستمرار بالعمل به الامر الذي دفعها الى تعليق العمل به في العام ٥٧٩١. كما احتوى على مسلسل وجيز لتطورات الازمة خلال السنوات الاربع الاخيرة. واختتم المقال بالقول »على الجانب العربي نجحت السلطات البحرينية الى حد ما في تضليل الرأي العام العربي والتغطية على مطالب الحركة الدستورية في البحرين وخطابها المتمثل في الديمقراطية وحقوق الانسان والزعم تارة بانها من تدبير الارهابيين وتارة اخرى بانها معارضة شيعية مدعومة من الخارج، وهي المزاعم التي تدحضها ادبيات المعارضة والتي تتناقض ايضا مع انتهاكات الحكومة البحرينية ذاتها التي تمارسها ضد الشيعة والسنة على حد سواء. وهو الامر الذي طرح ضرورة التفات نشطاء ومنظمات حقوق الانسان العرب الى الا نتهاكات الحكومية لحقوق الانسان داخل البحرين والعمل على تعريتها وفضحها كخطوة ضرورية وان كانت متأخرة لوقف هذه الانتهاكات«.
وفي جانب آخر اصدرت المنظمة لمكافحة التعذيب OMCT يوم امس الاول بيانا حول اعتقال اكثر من ٥٦ مواطنا من البالغين في الشهرين الماضيين. وكررت قلقها من احتمال تعرض اغلب هؤلاء الى التعذيب وناشدت باطلاق سراحهم. كما طالبت الرأي العام بالكتابة الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية لمطالبتهما بوقف هذه الانتهاكات الفاضحة لحقوق الانسان. واصدرت في اليوم نفسه بيانا منفصلا حول اعتقال الاطفال، كما ذكر في بيان يوم امس.

٥١ يناير

شجب تقرير دولي صادر عن مراقبي حقوق الانسان التابعين للامم المتحدة حكومة البحرين وانتهاكاتها المتواصلة لحقوق الانسان. وجاء في تعليقهم على الدورة الخمسين للجنة الفرعية لحقوق الانسان التي عقدت في جنيف في اغسطس ٨٩٩١ ما يلي »بعد تبني قرار حول البحرين العام الماضي قال السيد جوانيت رئيس لجنة الاعتقال التعسفي انه في غياب تعاون السلطات فقد اصبح من الضروري ممارسة الرقابة الدولية. ودعم الخبراء الآخرون والمنظمات غير الحكومية هذا الموقف وشجبوا غياب الشفافية من قبل سلطات ذلك البلد. وتطرق التقرير الى ما حدث خلال الدورة بعد ان قدمت الخبيرة البريطانية هامبسون مشروع قرار ادانة ضد حكومة البحرين. فقد قدمت الحكومة البحرينية لمنع صدور التقرير تعهدات برفع تحفظها على المادة ٠٢ من معاهدة منع التعذيب والسماح بزيارة من لجنة الاعتقال التعسفي الى البلاد. وحتى الآن لم تنفذ الحكومة ايا من التزاماتها.
وعلى الصعيد الداخلي عم الاستياء بين المواطنين بعد قرار آل خليفة اغلاق مأتم بن سلوم بالمنامة يوم امس الاول، بعد ان رفض القائمون على المأتم العمل كمخبرين ضد ابناء البحرين. وحيا المواطنون هذا الموقف الشجاع الذي اعتبر صفعة قوية لجهاز التعذيب الذي يديره توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. واعتبر هذا الاضطهاد الديني ظاهرة خطيرة تكرس سياسة تأميم كل الفعاليات الاجتماعية والثقافية والدينية. وازداد استياء المواطنين لدى علمهم بان آل خليفة يحاولون فرض شرط سخيف على اصحاب المآتم المغلقة في الدراز وهو التوقيع على تعهد بعدم خروج المواكب موحدة، وان يخرج كل مأتم في موكب منفصل. هذا هو مفهوم »الاسرة الواحدة« الذي تتحدث عنه العائلة الحاكمة. والواضح، في نظر المراقبين، ان آل خليفة ما زالوا يحلمون ببسط نفوذهم عبر بوابة تفتيت الشعب ومنع توحد صفوفه. ولذلك فهم يصرون على رفض اي حوار مع لجنة العريضة الشعبية لانها تمثل وحدة المواطنين والوطن، ويبحثون عن عناصر هامشية للايهام بوجود حوار.
وقد استمرت الانشطة الاحتجاجية في مناطق عديدة في

الايام القليلة الماضية. ففي الجمعة الماضية خرجت مسيرة بمنطقة الدراز وأشعلت خلالها النيران في اطارات السيارات بشكل مكثف. وفي اليوم السابق كانت قوات القمع قد أقامت نقاط تفتيش بمنطقة الدراز وكذلك في منطقة المقشاع. وشهدت منطقة كرباباد في الخامس من هذا الشهر عدوانا وحشيا من قبل قوات القمع سمعت خلاله اصوات طلقات نارية. وفي الوقت نفسه تواصلت الاعتقالات التعسفية في عدد من المناطق. فقد اعتقل الاسبوع الماضي من منطقة توبلي كل من رضا عبد الحسين ناصر، ٠٢، محمد احمد علي، ٩١، خليل ابراهيم مختار، ٩١، حيدر حسن علي، ٩١، السيد جواد السيد هاشم السيد باقر، ٩١، يونس احمد ناصر، ٩١، عقيل علي حسن، ٠٢، السيد جودا السيد عبد الله شوق، ٥١١، هاني علي جعفر، ٠٢، السيد حسن السيد شرف، ٠٢، عبد القادر علي رض، ٨١، السيد جعفر السيد شرف، ٦١، محمد حسن ناصر، ٠٢، زهير حسن ناصر، ٩١، محمد عبد الله محسن، ٨١، جلال محمود شرف، ٦١. وسبق نشر اسماء بعض هؤلاء.

وفي اطار محاولاتها اليائسة لاحتواء الانتفاضة الشعبية المباركة استمرت السلطات الظالمة في سياسة التشويش والتضليل التي اثبتت عدم جدواها. وينشر عملاؤها هذه الايام خبرا مفاده ان هناك مبادرة لحل الازمة تشارك فيها حركة احرار البحرين. وقد نفى ناطق باسم الحركة وجود اية مبادرة من اي نوع، مؤكدا ان الحكومة تمارس ألاعيب واساليب رخيصة، وان المعارضة تنأى بنفسهاعن تلك الاساليب. وما تزال تطالب بحوار جاد لحل الازمة يقوم على اساس قبول آل خليفة بمبدأ العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح المعتقلين السياسيين بدون قيد او شرط. اما الحلول الترقيعية التي تبقي على جهاز التعذيب قائما وتعطي له صلاحية اعتقال المواطنين بشكل تعسفي طبقا لقانون امن الدولة، فهي حلول مرفوضة جملة وتفصيلا. وناشدت المعارضة المواطنين عدم الوقوع في شباك السلطة وعدم تصديق الاشاعات الكاذبة والمغرضة التي تتحدث عن وجود مبادرة حقيقية. كما ناشدتهم الصمود في المقاومة المدنية ورفض محاولات التطبيع مع جهاز التعذيب من اية جهة. فاستمرار اعتقال الشيخ الجمري اكبر دليل على تعنت رئيس الوزراء وارهاب جهاز القمع الذي يعتبر عادل فليفل من اكبر رموز التعذيب فيه.

وأشادت المعارضة من جهة اخرى باستمرار رفع المواطنين شعار »لا عيد والجمري بعيد«. وقد قرر المواطنون ان يقصروا فعاليات العيد على الصلاة والتضامن مع عائلات الشهداء والمعتقلين وتكريم اطفالهم ومواساتهم. كما سيقوم المواطنون بقراءة الفاتحة على ارواح الشهداء وقراءة القرآن الكريم عند قبورهم ورفع صورهم واعلان الاحتجاج على استمرار اعتقال الشيخ الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حسن سلطان والشيخ محمد الرياش وبقية الرموز الدينية والشعبية. ويتوقع استمرار الفعاليات السلمية بعد العيد مباشرة لتبلغ ذروتها عشية الذكرى الثالثة لاعتقال الشيخ الجمري وذلك يوم الاربعاء المقبل.

٨١ يناير

نفذ المواطنون ما وعدوا به وقضوا هذا اليوم الذي هو اول ايام عيد الفطر المبارك في اجواء خالية من مظاهر الفرح. فبعد تأدية صلاة العيد في الصباح الباكر تبادل المواطنون التحية بشكل هادىء وتعاهدوا على الصمود بوجه الظلم الخليفي والاضطهاد الذي تمارسه العائلة الحاكمة بحقهم. وقرأوا القرآن على ارواح الشهداء وتضامنوا مع عائلاتهم وعائلات المعتقلين. وقد غصت المساجد بالمصلين الذين قصروا فعالياتهم عليها. ووزعت منشورات كثيرة تؤكد استمرار حالة الرفض الشعبي للحكم الجائر الجاثم على صدور ابناء البحرين. واعتبر هذا اليوم مناسبة للتضامن مع عائلات الشهداء والمعتقلين، والمطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري

وبقية الرموز الشعبية والدينية. ويستعد المواطنون لاحياء الذكرى الثالثة لاعتقال هؤلاء الابطال يومي الاربعاء والخميس القادمين بالاساليب السلمية التي ميزت الانتفاضة الشعبية المباركة.

وفي لندن قرر المواطنون المنفيون اعلان التضامن مع الشيخ الجمري وبقية المعتقلين وذلك من خلال اعتصام هو الاول من نوعه يستمر ٤٢ ساعة امام سفارة البحرين في لندن، وذلك ابتداء من الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاربعاء حتى الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس المقبلين. وسوف يقضي المشاركون في الاعتصام ليلة الخميس برغم الجو البارد وهم يحملون الشموع . وقال بعض هؤلاء ان ذلك هو اقل ما يمكنهم تقديمه للتعبير عن تضامنهم مع اخوتهم المعتقلين في غرف التعذيب الخليفية. وسوف تقوم الشرطة البريطانية بحماية المشاركين في الاعتصام، كما هي العادة في مثل هذه الفعاليات.

وشوهدت الشعارات المكثفة في اغلب مناطق البلاد واغلبها يطرح المطالب الشعبية ويتطرق الى استمرار اعتقال الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية. ففي منطقة المعامير تكثفت الشعارات في الايام القليلة الماضية ومنها »كيف العيد والجمري بعيد خلف القضبان مغللا بالحديد؟«. وانتشرت الشعارات على طول شارع الانتفاضة المباركة شارع البديع من السنابس والديه مرورا بكرباباد وكرانة حتى الدراز وبني جمرة. كما شوهدت الشعارات الوطنية على جدران منطقة توبلي. وكانت هناك شعارات كثيرة بمناطق المصلى واسكان جدحفص والشارع الرئيسي، واغلبها يؤكد ان لا عيد ما دام الجمري بعيدا. ورسمت صور الشهداء مثل نوح آل نوح وحسن طاهر وغيرهما. وغطت الشعارات الوطنية الجدران بقلب العاصمة المنامة. وامتلأت الجدران بمنطقة السنابس بالشعارات السياسية على الشارع الرئيسي بالقرب من مركز الهاشمي التجاري، ومن هذه الشعارات »الجمري قائد الامة«، »البرلمان هو الحل«، »لا عيد والجمري بعيد«

ووزع المواطنون تقويما للعام الميلادي ٩٩٩١ يحتوي على صور الشهداء ومناسبات استشهادهم والايام التاريخية للحركة الشعبية منذ بدء الانتفاضة. ويشعر المواطنون انهم بدأوا تاريخا جديدا في البلاد ولا بد من تدوينه وابقائه حيا في ذاكرة ابناء البحرين جميعا.

كما انتشرت البيانات في مناطق عديدة خصوصا يوم الجمعة الماضية حيث ابدى المواطنون اهتماما واضحا بقضية فلسطين، وقارنوا بين قوات الاحتلال الاسرائيلية وممارسات آل خليفة، وقال بيان صادر باسم احرار معهد التدريب ان ما يمارسه آل خليفة يفوق ما تقوم به قوات الاحتلال الاسرائيلية، حيث ان آل خليفة يمنعون دخول الصحافيين الى البلاد لتغطية ما يجري للمواطنين، واشار البيان الى ما حدث للصحافيين الذين غطوا بعدساتهم اعتداء قوات الشغب الاجنبية على المشجعين السعوديين خلال دورة الخليج في شهر نوفمبر الماضي. واعتبر البيان ان اعتقال الشيخ الجمري يعتبر أسرا لقائد شعبي محترم.

ومن جهة اخرى علم ان عادل فليفل اخذ عددا من شباب منطقة النويدرات المعتقلين أسرى وطاف بهم في شوارع البلاد تحت الحراسة المشددة كما يطاف بالاسرى في الايام الغابرة. ومن هؤلاء كل من شاكر بطي، ٦٢، منير حسين، ١٢، اسماعيل ابراهيم اسماعيل، ٤٢. وشوهدوا وهم مقيدون في الاسر بالقرب من سوبرماركت دسمان والمنطقة الدبلوماسية وشارع المعارض ومدينة عيسى ومنطقة سترة. وقد مضى على اعتقال هؤلاء الشباب اكثر من عامين بدون تهمة او محاكمة. ويسعى جهاز التعذيب لتلبيسهم قضايا عديدة لتبرير التعذيب الذي تعرضوا اليه واستمرار اعتقالهم طوال هذه الفترة. واتهم هؤلاء مع مجموعة اخرى من منطقة ابوصيبع لا تربطهم بهم اية علاقة بتكوين شبكة لتهديد امن الدولة. ويخشى اصدار احكام جائرة على هؤلاء لتبرير استمرار اعتقالهم. اما شباب قرية ابوصيبع الذين يتعرضون للمعاملة نفسها فهم كل من علي الخبار، ٦٢ متزوج ، عباس حسن، ٦٢

متزوج ، وعبد الهادي جعفر، ٤٢ مهندس . وقد جمع فليفل حوالي ٥٣ شخصا من مناطق عديدة مثل سترة والمعامير والنويدرات والسنابس وابوصيبع والنعيم، وجميعهم ممن مضى عليهم اكثر من عامين في السجن. ويبدو ان هذا النمط الجديد من التعامل تم اتباعه مؤخرا لاظهار ان المعتقلين محكومون ولاظهار عدم صحة مقلولة انهم معتقلون بدون تهمة او محاكمة. ويتوقع اجبار محكمة امن الدولة على اصدار احكام جائرة بسرعة اكبر في الاسابيع والشهور المقبلة لاقناع وفد لجنة الاعتقال التعسفي بان المعتقلين محكومون وفق قوانين البحرين.

٩١ يناير

في اطار احياء الذكرى الثالثة لاعتقال الشيخ الجمري ناقش مجلس اللوردات البريطاني يوم امس قضية استمرار اعتقال الشيخ ابي جميل. وامام الجلسة اليومية التي كانت عصر امس مكتظة باللوردات طرح اللورد ايفبوري اسئلة على الحكومة البريطانية حول الشيخ وموقف الحكومة البريطانية من ذلك. واجابت البارونة نيتا رامزي الناطقة باسم الحكومة بمجلس اللوردات على تلك التساؤلات. وسأل اللورد ايفبوري عما اذا كانت قضية اعتقال الشيخ الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية وقضية اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني قد طرحت في اللقاء الذي تم مؤخرا في جزر »سيشلز« بين رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير ورئيس وزراء البحرين. فأجابت البارونة رامزي قائلة ان الاثنين كانا في اجازة خاصة وان طرح تلك القضايا ليس مناسبا في مثل تلك اللقاءات. وان بلير قدم شكره لنظيره البحريني لدعم حكومته العملية العسكرية التي نفذت ضد العراق مؤخرا. واضافت ان الحكومة البريطانية تثير قضية الشيخ الجمري بشكل مستمر مع حكومة البحرين، وان المرة الاخيرة التي اثيرت فيها القضية كانت في ١١ يناير عندما اثارها السيد جون شابارد ، مسؤول ملف الخليج بوزارة الخارجية البريطانية مع السفير البحريني في لندن. وطرح اللورد جانر احد اعضاء اللوبي الاسرائيلي بمجلس اللوردات سؤالا حول ما اذا تطرق اللقاء الى عملية السلام في الشرق الاوسط فاجابت البارونة بان العلاقات بين بريطانيا والبحرين جيدة وان طائرتين من نوع VC10 تستخدمان للتزود بالوقود اثناء الطيران موجودتان في البحرين. وقال اللورد رايت السفير البريطاني السابق في السعودية ان على الحكومة البريطانية ان تدعم العائلة الخليفية لانها حليف قديم لبريطانيا. فوافقت البارونة على ذلك وقالت ان ذلك الدعم لا يمنع ان نطرح القضايا التي تهمنا مثل حقوق الانسان في اللقاءات التي تتم بين الطرفين. وطرح اللورد ايفبوري سؤالا حول عدم قيام السفارة البريطانية بطلب زيارة الشيخ الجمري في السجن. فاجابت البارونة قائلة ان حكومتنا مهتمة بقضية الشيخ الجمري بشكل خاص وان اللورد ايفبوري طرح قضية الشيخ الجمري مرارا واستلم اجابات من البارونة سيمونز تؤكد اهتمامنا بالقضية. لكنها اضافت »ليس لدينا ارضية قانونية لطلب زيارة الشيخ الجمري في السجن«.

وفيما يستعد المواطنون لاحياء الذكرى الثالثة لاعتقال الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية، اتضح ان مشاعر الغضب ازاء الارهاب الخليفي منع المواطنين من اعلان الفرح بمناسبة عيد الفطر المبارك. ففيما عدا اداء صلاة العيد لم تشهد البلاد مظاهر للفرح بل كان الحزن يخيم على المواطنين خصوصا على وجوه ذوي المعتقلين الذين يربو عددهم على الفي شخص من بينهم مئات الاطفال. وقضى المواطنون يومهم وهم يزورون قبور الشهداء وعائلاتهم. كما تضامنوا مع ابناء المعتقلين والشهداء بشكل اكد قوة تضامن ابناء البحرين بوجه مصيبة استمرار القمع الخليفي للشعب. ففي منطقتي السنابس وجدحفص شوهد المواطنون وهم يقرأون القرآن الكريم عند قبور الشهداء وكان عدد غير قليل منهم يجهشون بالبكاء. وتواجدت اعداد كبيرة من قوات الشغب الاجنبية بمنطقة الحورة حيث

تقع المقبرة التي تضم الاجساد الطاهرة الذين قتلهم آل خليفة. وشوهدت تلك القوات وهي تنتشر بالقرب من الكنيسة وعلى امتداد الشارع الرئيسي هناك الى قرب مسجد الخواجة، وذلك لارهاب المواطنين واعاقة محاولات المواطنين ومنعهم من الوصول للمقبرة. وخرجت مسيرة بمنطقة كرباباد بعد صلاة العيد تطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري وعودة المبعدين. وفي الليلة الماضية سمع دوي انفجارات عديدة من بينها صوت قوي يرجح انه انفجار اسطوانة غازية بالقرب من منطقتي جدعلي وتوبلي.

وشوهدت كتابات كثيفة بالشعارات الوطنية في مناطق عالي وبوري والسنابس وكرباباد وكرزكان والدمستان والدراز والجنبية والشوارع الرئيسية في البلاد. ورسمت صور الشيخ الجمري وبقية المعتقلين على جدران كرزكان، وكذلك في منطقة سترة مهزة وسفالة والنويدرات والمعامير والشاخورة والديه والدير والمالكية والمرخ وبني جمرة. وشوهدت حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمنطقة سفالة بسترة. ومن الشعارات الجديدة »لسنا هامشيين«، »سلام على الشيخ العالم الجليل الجمري المغيب في السجون«، »نحن مع الذين يحيون ذكرى اعتقال الشيخ في ١٢ يناير« بالاضافة الى الشعار الذي عبر عن مشاعر الناس يوم العيد وهو »لا عيد والجمري بعيد«.

وفي لندن قرر المواطنون المنفيون القيام باعتصام لمدة ٤٢ ساعة امام سفارة البحرين وذلك ما بين الثانية عشرة من يوم غد الاربعاء حتى الثانية عشرة من يوم الخميس. وسوف يضيئون الشموع طوال الليل وينشرون لافتات كبيرة بالشعارات الوطنية التي تطالب باطلاق الشيخ الجمري وتلبية المطالب المشروعة. وهذه هي المرة الاولى التي يقام فيه اعتصام لمدة يوم كامل بدون توقف.

٠٢ يناير

بدأ المواطنون البحرينيون المنفيون في بريطانيا ظهر اليوم الساعة الثانية عشرة بتوقيت جرينيتش اعتصاما يستمر ٤٢ ساعة امام مبنى سفارة البحرين بشارع جلوستر بالعاصمة البريطانية. ورفع المشاركون شعارات تطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية وجميع السجناء السياسيين. وسوف يستمر الاعتصام حتى ظهر يوم الغد. وينظم الاعتصام بمناسبة مرور ثلاثة اعوام على الاعتقال الجائر لعدد كبير من المواطنين في مقدمتهم الشيخ الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ حسن سلطان ، بالاضافة الى شخصيات اخرى. وطبقا لقانون امن الدولة المرفوض محليا ودوليا فان باستطاعة وزير الداخلية ان يأمر باعتقال من يريد من المواطنين لمدة ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وقد تجاوز الوزير هذا القانون برغم ما ينطوي عليه من جور وظلم. وكانت الحكومة البريطانية قد اكدت قبل يومين اهتمامها بقضية الشيخ الجمري، وبثت هيئة الاذاعة البريطانية مساء امس الاول خبرا عن مداولات مجلس اللوردات بشأن استمرار اعتقال الشيخ الجمري. كما بثت وكالة انباء رويترز قبل ثلاثة ايام خبرا حول اعتقال عدد من الاطفال والرجال في البحرين.

وتحركت الساحة الوطنية مجددا في اليومين الماضيين استعدادا لاحياء الذكرى، وخرج المواطنون يوم امس ضمن فعاليات سلمية عديدة من بينها كتابة الشعارات واشعال النار في اطارات السيارات. ففي منطقة ابوصيبع تصاعد الدخان من الاطارات المشتعلة عند الشارع العام كتعبير عن الاحتجاج السلمي ضد الممارسات الارهابية التي يقوم بها آل خليفة ضد ابناء البحرين. وتعطلت حركة المرور برهة من الزمن مساء امس الاول في شارع خليفة بن سلمان بالقرب من منطقة كرباباد بسبب كثافة حرائق الاطارات. وانتقاما من المواطنين شنت قوات الشغب الاجنبية عدوانا وحشيا على مواطني تلك المنطقة وضربوا كل من كان يمشي في الطريق. وعرف من بين الذين تعرضوا للاعتداء الوحشي المواطن عيسى

الطبال الذي تزامن مروره في الشارع مع بدء العدوان على المنطقة. واستمرت في الوقت نفسه كتابة الشعارات بوتيرة اكبر استعدادا لذكرى اعتقال الشيخ الجمري. وشوهدت كتابات جديدة بمناطق كثيرة منها المنامةو النعيم والسنابس وجدحفص وجبلة حبشي والقدم وابوصيبع والشاخورة والمقشاع والدراز وبني جمرة والقرية وبوري وعالي والدمستان وكرزكان والمالكية وجنوسان ومدينة حمد وسترة والماحوز والكورة والزنج والبلاد القديم والسهلة وابوقوة. وشوهدت قوات الشغب الاجنبية وهي تهرع نحو هذه المناطق لشطب الشعارات، ولكنها فشلت في اداء مهمتها. وقد اعتاد المواطنون ان يقوموا بنشاطاتهم ليلا ليأتي المرتزقة صباحا لشطبها، ولكن كثافة الكتابة هذه الايام كانت اقوى ما يستطيع المرتزقة شطبه بالسرعة المطلوبة. ويعتبر آل خليفة كتابة الشعارات التي تطرح المطالب المشروعة »تهديدا لامن الدولة« و »جزءا من مؤامرات دولية« ضد العائلة الحاكمة.

وعلم من جهة اخرى ان جهاز القمع رفض اطلاق سراح ثلاثة من المواطنين برأتهم محكمة امن الدولة قبل ثمانية شهور، ولم تطلق سراحهم الا يوم امس الاول. وحاول جهاز القمع ايهام الرأي العام بان اطلاق سراحهم جاء بعفو اميري بمناسبة عيد الفطر المبارك، ولكن المواطنين يعلمون ان الامير يفتقر الى هذه الصفة، اي اصدار عفو عن المعتقلين السياسيين. وعلى عكس امراء الخليج الآخرين لم يطلق مواطن واحد من بين الآلاف من المعتقلين ضمن »عفو اميري« بمناسبة عيد الفطر المبارك. اما الثلاثة الذين اطلق سراحهم فهم محمود ابراهيم عبد الله، ٣٢ من منطقة جدحفص ، السيد عدنان السيد سعيد الستري، ٠٢ من منطقة جدحفص ، وعباس عيسى الحمار، ٦٢ من منطقة الديه .

وعلى صعيد آخر، ارتكب آل خليفة جريمة جديدة بمنع المواطن الشيخ عبد الجيد العصفور من دخول البلاد لدى عودته من الدنمارك يوم السبت الماضي. وقد تم توقيفه في المطار لمدة يومين ثم اعطي له جواز سفر بحرينيا يسمح لحامله بالسفر الى سوريا ولبنان وايران فقط وصلاحيته عام واحد. وبرغم احتجاج الشيخ العصفور على هذا الاجراء القمعي فقد ابعد قسرا الى دمشق، وهو يستعد الآن للعودة الى الدنمارك التي كان يعيش فيها كلاجيء سياسي. وكان قد حاول العودة الى البحرين في نهاية الشهر الماضي ولكن سلطات الامن منعته من الدخول واعيد ابعاده قسرا الى الدنمارك. وسياسة ابعاد المواطنين تقتصر على حكومة آل خليفة وحدهم ولا تمارسها اية حكومة اخرى.

١٢ يناير

أنهى المواطنون البحرينيون المنفيون ظهر اليوم اعتصامهم امام السفارة البحرينية في لندن بعد ان قضوا ٤٢ ساعة متواصلة في اول فعالية من نوعها. واقيم الاعتصام بمناسبة الذكرى الثالثة لاعتقال الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية، واعتبر عملا نوعيا اكد استمرار الفعاليات السلمية المتحضرة في الداخل والخارج في اطار مشروع المقاومة المدنية. ورفع المشاركون صور الشيخ الجمري وصور الشهداء وضحايا التعذيب الخليفي، وطالبوا باحترام حقوق الانسان في بلادهم. كما وزعوا ادبيات المعارضة على نطاق واسع وبينها صور التعذيب والارهاب الحكومي. ووزعوا كذلك نسخا من عدد خاص لنشرة »صوت البحرين« باللغة الانجليزية حول الشيخ الجمري صدر بالمناسبة. وتفاعل الجمهور البريطاني وعدد كبير من السياح الامريكيين والايطاليين والفرنسيين والعرب مع هذه الادبيات وابدوا اعجابهم بحسن عرضها، واعربوا عن تضامنهم مع الشيخ السجين. ووقع المئات منهم عريضة مهمة تطالب حكومة البحرين بتلبية المطالب المشروعة. كما عبر الشرطة البريطانيون الذين كانوا حاضرين في المنطقة عن تقديرهم للمستوى المتحضر الذي تميز به المشاركون وهم يمارسون حرية التعبير التي كفلتها لهم القوانين

البريطانية. وبرغم الطقس البارد في الليل فقد استمر المشاركون في فعالياتهم المتمثلة بتوزيع المنشورات التي توضح حقيقة ما يجري في البحرين وجمع التوقيعات وشرح الموقف للآخرين. واعتبر مشروع الاعتصام خطوة ايجابية قد تتكرر في المستقبل.

وقام المواطنون البحرينيون المنفيون قسرا في الدنمارك باعتصام مماثل بعد ظهر اليوم امام مبنى البرلمان الدنماركي بالقرب من وزارتي الداخلية والعدل. وشارك في الاعتصام عدد من البحرينيين واصدقائهم الدنماركيين، ووزعوا نسخا كثيرة من ادبياتهم، وجمعوا توقيعات من المواطنين الدنماركيين على عريضة تطالب حكومة البحرين بتحقيق المطالب الشعبية العادلة. وكان هناك تفاعل كبير من قبل الدنماركيين مع قضية شعب البحرين، وعبر الكثيرون منهم عن تضامنهم معه وهو يواجه الارهاب الخليفي على نطاق واسع.

وعلى صعيد الوضع في الداخل، استمرت الفعاليات الشعبية في مناطق عديدة طوال يوم امس والليلة الماضية، وشوهدت حرائق كثيرة وهي تشتعل في اطارات السيارات. هذا برغم العدوان الذي شنته قوات الشغب الاجنبية في الصباح الباكر من يوم امس على منطقة الديه. وخلال هذا العدوان الغاشم اعتقلت قوات القمع الخليفية عددا من المواطنين بعد ضربهم بوحشية. كما دمرت محتويات منازل بعضهم. وجاء ذلك العدوان انتقاما للفعاليات التي قام بها المواطنون في المنطقة في اليومين السابقين من احتجاجات سلمية وكتابة شعارات بكثافة. وحدثت اعتقالات في مناطق اخرى، حسب التقارير الاولية، ولكن لم تتوفر الاسماء حتى الآن.

وعلى صعيد آخر نشرت دورية »شؤون الاوسط« التي تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق في بيروت في عددها رقم ٨٧ ٩٧ لشهري ديسمبر ٨٩ ويناير ٩٩ دراسة موثقة حول الوضع في البحرين تحت عنوان »العنف السياسي في البحرين«. واعتبرت الدراسة المكونة من سبع عشرة صفحة الحكومة مسؤولة عن تداعي الوضع الى حد كبير. واشتملت كذلك على مسح للخريطة السياسية والحركات الناشطة فيها واستعرضت المطالب المطروحة في الساحة البحرينية. وجاء في خاتمة الدراسة ما يلي »مثلت ظاهرة العنف تحديا خطيرا للسلطة والمجتمع البحريني، ولا يوجد في الافق اي احتمال لتراجع السلطة في البحرين وتقديم تنازلات جوهرية للمعارضة، بل على العكس من ذلك يلاحظ تنامي الظاهرة، مما يدفع الى الاستنتاج باستمرار عدم الاستقرار السياسي في البحرين، وذلك لاصرار الحكومة الدائم على تجاهل المطالب الديموقراطية للمعارضة، والاعتماد على وسائل القهر الامني المختلفة من زيادة الاعتقالات وانشاء المحاكم الاستثنائية واصدار المزيد من القوانين المقيدة للحريات والتشريعات ذات المضمون الصوري. ومن ثم يمكن القول ايضا ان المستقبل مرتبط بقدرة النظام البحريني على ايجاد الديمقراطية الدستورية التي تعتمد على المبادىء التالية

١ القبول المجتمعي لمبدأ المساواة السياسية بين المواطنين والذي يرتكز على المساواة بين جميع فئات الشعب البحريني السنة والشيعة، واقرار مبدأ المواطنة باعتبارها مصدرا للمساواة السياسية.

٢ تنظيم السلطات في الدولة وتحديد اختصاصات كل منها، ووضع قيود تضمن ان تكون ممارسة السلطة وفق الاختصاصات الدستورية المخولة لها.

٣ اعادة العمل بالتجربة الدستورية القائمة على مبدأ الانتخاب وليس التعيين.

٤ كفالة الحقوق والحريات العامة للمواطنين.

٥ اعادة النظر في كل السياسات التنموية وحالات التهميش التي تطاول شرائح اجتماعية بعينها.

٢٢ يناير

اكد الاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير قبل حوالي ٤٢ عاما، ان المطالب التي طرحتها العريضة الشعبية الشهيرة ما تزال قائمة وانه ليس هناك حل خارج اطار المطالب الدستورية

المطروحة. جاء ذلك في مقال نشرته صحيفة »القدس العربي« اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم بمناسبة الذكرى الثالثة لاعتقال الشيخ الجمري. وقال الاستاذ صباح انه طبقا لقانون امن الدولة السيء الصيت فانه يجب اطلاق سراح الشيخ مع انتهاء الاعوام الثلاثة من اعتقاله الذي حدث في ١٢ يناير ٦٩٩١. ورفض الكاتب الاشاعات التي تطلقها الحكومة والتي تهدف للتشويش على المطالب الحقيقية. وقال ان الضغط على الشيخ الجمري للتخلي عن المطالب المتمثلة اساسا في اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني يعتبر اعترافا حكوميا بان الوضع في البحرين سياسي بالدرجة الاولى وليس امنيا وتسقط بذلك كل الاتهامات التي توجهها الحكومة للمعارضين من ارهاب وتخريب. واضاف »لو ان الشيخ الجمري قابل للمساومة لما لبث في السجن ثلاث سنوات كان خلالها بالله صابرا وبما كتب الله عليه راضيا ولأمانة الشعب حاملا«. وطالب بحوار سياسي جدي مع لجنة العريضة الشعبية التي ضمت ممثلين عن كافة قطاعات المجتمع.

وقال »ان لجنة العريضة تؤكد على موقفها المبدئي بان المساومة على التنازل عن المطالبة بتفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية غير قابلة للتحاول حولها والتحدث عنها«. وقال »بمطالبة الجمري بالتنازل عن المطالب الدستورية تكون تلك التهم بالارهاب والتآمر قد سقطت وانتفت واصبح المتهمون ابرياء من التهم المنسوبة اليهم، مما يستدعي ضرورة اطلاق سراحهم وتعويضهم عما اصابهم من ضيم وظلم بمن فيهم اولئك الذين فقدوا ارواحهم واعمالهم وعودة المنفيين الى وطنهم«.

وعلم ان المواطن الحاج عبد الله فخرو، ٠٧ عاما، ما يزال يرزح في غرف التعذيب الخليفية منذ اعتقاله يوم الاربعاء ٣١ يناير. وكان قد استدعي للحضور الى احد مراكز التعذيب في ذلك اليوم ولكنه لم يعد الى اهله. وفي الشهر الماضي اعتقل هذا الشيخ الكبير يوما واحدا في اثر قرار بخروج مسيرة سلمية ضد العدوان الامريكي على العراق قبيل شهر رمضان المبارك. وقبل ذلك قضى الحاج عبد الله فخرو اكثر من عام في السجن ولم يطلق سراحه الا بعد ان اشرف على الاستشهاد بسبب سوء المعاملة في غرف التعذيب.

وفي كوبنهاجن تكلل الاعتصام الكبير الذي نظمه البحرينيون المنفيون قسرا في الدنمارك واصدقائهم الدنماركيين امام مبنى البرلمان يوم امس بالنجاح التام. فقد رفع المشاركون من »لجنة التضامن الدنماركية البحرينية« شعارات تطالب باحترام حقوق الانسان واعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني، ووزعوا ادبيات المعارضة التي من بينها صور التعذيب وضحاياه على نطاق واسع. وكان حماس المواطنين الدنماركيين والسياح الذين مروا بالقرب من الاعتصام للتوقيع على عريضة اعدها منظمو الاعتصام كبيرا، حيث عبر اولئك عن دعمهم لنضال شعب البحرين من اجل استرجاع حقوقه المنتهكة على ايدي الحكومة الخليفية.

واصدرت منظمة حقوق الانسان التي تتخذ من كوبنهاجن مقرا لها، بيانا حول استمرار الاعتقال التعسفي للشيخ الجمري، وذلك بمناسبة ثلاثة اعوام على اعتقاله بدون تهمة او محاكمة. واعطى البيان خلفية للاوضاع في البحرين مستشهدة بالتقارير الدولية التي صدرت حول انتهاكات حقوق الانسان ومواقف لجان العمل في مجال حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة مما يجري في غرف التعذيب الخليفية. وناشد البيان بالكتابة الى السلطات البحرينية لمطالبتها بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري وجميع السجناء السياسيين الذين اعتقلوا بسبب آرائهم وانشطتهم السلمية.

واستمرت الاحتجاجات الشعبية في البلاد في اليومين الماضيين على نطاق واسع، حيث تكثفت الكتابات على الجدران في مناطق كثيرة واشعلت حرائق صغيرة في اطارات السيارات في الشوارع، وسمع دوي انفجار اسطوانات الغاز في اكثر من مكان. واعتقلت قوات القمع عددا من المواطنين الذين يطالبون بحقوقهم.

٥٢ يناير

أثارت ردود الفعل المحلية والدولية ازاء استمرار اعتقال الشيخ الجمري واخوته بعد انتهاء الاعوام الثلاثة التي حددها قانون امن الدولة السيء الصيت لاعتقال الناشطين السياسيين، حفيظة العائلة الخليفية الحاكمة، وأصبحت هناك خشية حقيقية من اقدامها على ما من شأنه الاضرار بحياة الشيخ شخصيا. ولم يستبعد المراقبون ان يتعرض الشيخ لعملية اغتيال داخل السجن من قبل قوات الارهاب الخليفية التي يديرها البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. كما لا يستبعد ان يكون الانتقام من الشيخ بتقديمه الى محاكمة صورية امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت واصدار حكم بسجنه مدة طويلة او قصيرة، ما دام مصرا على عدم التنازل عن المطالب المشروعة. وتقول مصادر مقربة من رئيس الوزراء انه يريد ان يجعل الشيخ »عبرة« لغيره من المطالبين بالاصلاحات السياسية واعادة الدستور وانتخاب المجلس الوطني، فذلك، في نظره، »خط احمر« يستحق من يتجاوزه القتل والتعذيب والنفي، كما حدث لآلاف المواطنين على مدى ربع القرن الماضي. ولا شك ان صمود الشيخ السجن مصدر قوة للحركة المطلبية التي اصبح روادها مثل الجبال في مواقفهم، وافشلوا كل محاولات العائلة الخليفية وجهاز القمع لتغيير حقائق الواقع. وقد طالبت منظمات دولية عديدة وجهات سياسية وقانونية باطلاق سراح الشيخ الجمري واخوته واعتبروا استمرار اعتقالهم تعسفيا. وحذرت المعارضة الحكومة من التعرض لحياة الشيخ داخل السجن بأي مكروه، وحملوها المسؤولية الكاملة عن سلامته، وطالبوها باطلاق سراحه فورا بعد انقضاء الفترة التي حددها قانون امن الدولة القمعي. وحسب بعض المصادر فان الشيخ يتعرض حاليا لضغوط كبيرة جدا ولكنه يرفض المساومة على المطالب.

من جهة اخرى علم ان قوات الشغب الاجنبية تمركزت في مناطق عديدة لمنع المواطنين من كتابة الشعارات المطلبية. وهناك الآن سيارة شرطة تراقب جدار كرباباد الشهير الذي اصبح بمثابة الواجهة الاعلامية للانتفاضة المباركة حيث لا يخلو من كتابة الشعارات على مدار العام. كما قامت قوات القمع الخليفية باعمال حرق مفتعلة كان آخرها حرق قبر لاحد العلماء اكتشف في السبعينات بمنطقة كرانة. وكان المواطنون قد شيدوا ضريحا متواضعا فوق القبر تكريما له، فجاءت قوات الشغب قبل يومين واحرقته تماما. واعتبر المواطنون ذلك اعتداء على المقدسات. وشهدت المناطق الممتدة من باربار الى جنوسان وكرانة وكرباباد قد شهدت كتابة مكثفة للشعارات في الايام الاخيرة. وشوهدت حرائق في مناطق اخرى مثل عذاري وبالقرب من دوار وزارة الاعلام بالمنامة، ولم تتضح ملابسات هذه الحرائق بعد.

ومن جهة اخرى نشرت مجلة »الايكونوميست« البريطانية في عددها الصادر في ٣٢ يناير مقالا مهما حول الوضع في البحرين تحت عنوان »البحرين محاولة التبييض«. وجاء في المقال ان الشعارات المطالبة بالحرية قد انتشرت في البلاد، وتبدو واضحة تحت طبقة جديدة من الطلاء الذي يهدف محوها، وان كتابة الشعارات تحدث بسرعة اكبر من قدرة السلطات على شطبها. وتطرق المقال الى ما حدث بعد الانسحاب البريطاني من البلاد في ١٧٩١ والدستور والمجلس الوطني ثم حلهما بقرار اميري في ٥٧٩١. واستسخف المقال ادعاءات الحكومة بان التعذيب الواضح على اجساد المعتقلين انما هو مفتعل على ايدي ذويهم لاثبات وجود تعذيب في المعتقلات. وقال ان هناك ٦٣ شهيدا تدعي الحكومة انهم ماتوا بامراض قلبية او باسباب طبيعية. وقال كاتب المقال انه حتى لو التزمت الشرطة حرفيا باخلاقيات المهنة فان لدى البحرين نظاما قضائيا قمعيا كفيلا بالقضاء على اية معارضة. فأي مواطن يمكن ان يعتقل لمدة ثلاث سنوات لمجرد الشك في قيامه باعمال مناهضة للسلطة. وقال ان ديوان الامير لا يتسع لمن يطالبون بالحرية والدستور. واضاف انه بسبب عدم ثقة الحكومة في مواطنيها فقد استقدمت اعدادا كبيرة من الباكستانيين والسوريين للعمل في جهاز الشرطة

والجيش. واختتم المقال بالقول »انتهت فترة اعتقال الشيخ الجمري في ١٢ يناير، ولكن لا احد يتوقع ان يطلق حكام البحرين المستبدون سراحه. ولكن المستقبل سوف يحصهم. فانهم لن يستطيعوا تغطية الشروخ في المجتمع الى ما لانهاية«.

ونشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية في عددها الصادر يوم السبت الماضي مقالا طويلا للكاتب المعروف الدكتور عبد الوهاب الافندي بعنوان »تغير المواقف الغربية تجاه البحرين المغزى والدوافع«. وجاء في المقال ان الولايات المتحدة الامريكية قادت حملة ناجحة لرفع اسم البحرين من لائحة الدول الموضوعة تحت المراقبة في العام ٣٩٩١ . واحتج الوفد الامريكي وقتها بما طرأ من تحسن ملموس في سجل حقوق الانسان في البحرين، وقبولها التعاون مع لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان والمنظمات لحقوقية مثل منظمة العفو الدولية«. ولكن طرأ تغير في السنوات الاخيرة على موقف الدول الغربية تمثل بصدور قرارات تشجب البحرين في البرلمان الاوروبي وفي تقارير حقوق الانسان في بريطانيا وامريكا. وعزا ذلك الى تغير الحكومات الاوروبية واتجاهها نحو اليسار، وان سجل الحكومة في مجال حقوق الانسان ازداد سوءا، وان كل دول الخليج منحت الولايات المتحدة قواعد عسكرية الامر الذي لا يعطي صفة مميزة للبحرين وحدها. وتساءل الكاتب في نهاية المقال »هل يعني هذا ان الدول الغربية بصدد التخلي عن البحرين؟ ليس هناك دليل على هذا حتى الآن. ولكن من الواضح ان هناك دلائل على نفاذ صبر الحكومات الغربية من عجز الحكومة هناك عن التوصل الى حل سلمي لازمتها الراهنة، واشارة على ان الضغوط ستتزايد في الفترة القادمة على البحرين للسير باتجاه حسم الامو بما يضمن الاستقرار، خاصة في ظل التهديدات المتزايدة التي يواجهها الوجود الغربي في الخليج. ولكن السؤال هو ماذا ستفعل الدول الغربية اذا لم تتم الاستجابة ل »نصائحها«؟ هذا امر يصعب التكهن به حاليا ولكن يمكن استقراء الاجابة من ماضي التعامل الامريكي مع الحلفاء في فيتنام وكمبوديا وبنما وغيرها«.

٦٢ يناير

اصدرت منظمة العفو الدولية يوم امس بيانا صحافيا حول استمرار اعتقال الشيخ الجمري برغم مرور ثلاثة اعوام على اعتقاله. وجاء في البيان الذي كان بعنوان »البحرين اعتقال ثمانية من سجناء الرأي يجب ان ينتهي« ما يلي »ان الاعتقال الاداري لثمانية رجال اعتقلوا بسبب نشاطاتهم السياسية والدينية السلمية يجب ان ينتهي، حسب ما قالته منظمة العفو الدولية اليوم. لقد اعتقل هؤلاء الرجال بدون تهمة او محاكمة ثلاث سنوات، وهي اقصى فترة يسمح بها قانون البلد. وان اعتقالهم يعتبر خرقا للقوانين البحرينية التي هي ظالمة على اية حال، على حد قول المنظمة. والثمانية هم الشيخ عبد الامير منصور الجمري والشيخ حسن سلطان والشيخ علي عاشور، والشيخ علي بن احمد الجدحفصي، والشيخ حسين الديهي، وحسن مشيمع، والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي وعبد الوهاب حسين، وجميعهم قادة مرموقون من المسلمين الشيعة، وكانوا قد اعتقلوا في ١٢ و ٢٢ يناير ٦٩٩١. وجاء اعتقالهم بعد حدوث احتجاجات واسعة ضد اغلاق عدد من المساجد من قبل قوات الامن حيث كان هؤلاء القادة يطالبون الحكومة باعادة المجلس الوطني المنحل في ٥٧٩١. واعتقل كذلك مئات آخرون وتم ابقاؤهم في سجون انفرادية لصلتهم بالاحتجاجات. وكان الشيخ الجمري، ٢٦، وهو عالم وكاتب معروف قد انتخب عضوا بالمجلس الوطني المنحل وسبق ان اعتقل بدون تهمة او محاكمة لحوالي خمسة شهور في ابريل ٥٩٩١. وكان اعتقاله آنذاك مرتبطا باحتجاجات وتظاهرات واسعة تطالب باعادة المجلس الوطني واحترام مواد دستور ٣٧٩١. وتسمح المادة ١ من اجراءات قانون امن الدولة الذي طبق منذ ٤٧٩١، باعتقال اداري اقصاه ثلاث سنوات. وتنص المادة ٥ من ذلك القانون على ان »يفرج حتما عن

الشخص المعتقل في اليوم الاخير للسنوات الثلاث المشار اليها في المادة الاولى».
وقد نشرت وكالة الانباء الفرنسية خبر صدور بيان منظمة العفو الدولية واستلمته وسائل الاعلام العالمية في كل مكان. وبثت هيئة الاذاعة البريطانية صباح اليوم هذا الخبر ضمن نشرات اخبارها المعتادة. وطرحت تساؤلات كثيرة في الاوساط الدبلوماسية والشعبية عن وجود اي معنى للقوانين اذا فشلت السلطات في الالتزام بها، مع العلم بان هذه القوانين تعسفية في اساسها. وقانون امن الدولة السيء الصيت مرفوض على كل المستويات ومن قبل المنظمات الحقوقية الدولية على وجه الخصوص، ومواده جائرة تتناقض مع ابسط القوانين الدولية. ومع ذلك فان حكومة البحرين التي فرضته على الناس بالقوة لا تلتزم به. وليس هناك ادنى شك في ان مادته الخامسة تؤكد وجوب اطلاق سراح المعتقل السياسي في اليوم الاخير من السنوات الثلاث التي يقضيها في السجن بدون تهمة او محاكمة. وحيث ان الفترة التي يجوز للحكومة خلالها توجيه تهمة الى الشيخ الجمري وبقية القادة قد انتهت في ١٢ يناير، فليس امام السلطات سوى الافراج عنهم فورا بدون قيد او شرط. وان اية تهمة توجه للشيخ واخوته بعد اليوم تعتبر لاغية حتى وفق مواد هذا القانون التعسفي.
وقد وجهت المعارضة نداء الى حكومة آل خليفة تطالبها فيه باطلاق سراح الشيخ واخوته حالا والتخلي عن عقلية القمع والظلم والعنف والارهاب التي ادخلت البلاد في دوامة من الاضطرابات لا تنتهي. ودعت الى حوار جاد مع المعارضة للاتفاق على الخطوات العملية لاعادة العمل بالدستور وانتخابات المجلس الوطني. واشارت الى ان استمرار العائلة الخليفية في نهج العنف ضد ابناء البحرين لن يجديها شيئا. وألحت على وجه الخصوص الى استقبال الامير يوم امس الاول لاحد افراد العائلة الحاكمة وهو سلمان بن محمد بن حمود آل خليفة، وهو احد الضباط بالحرس الوطني، حيث شكره الامير على اقتراحاته الجديدة التي قدمها لممارسة المزيد من العنف ضد ابناء البحرين. وقدم الشخص المذكور ما وصفه بانه «بحث» في اساليب مقاومة العنف، ذكرت مصادر مطلعة انه يدعو الى تشديد سياسة القبضة الحديدية وذلك بجعل الخيارين العسكري والامني على رأس الخيارات الخليفية للتعامل مع الحركة المطلبية.

٧٢ يناير

استمرارا لمشروع المقاومة المدنية خرج المواطنون بمنطقة الدراز مساء امس واشعلوا النار في اطارات السيارات على شارع البديع. وحدث في اثر ذلك ارتباك مروري عند فرع بنك البحرين الوطني بالمنطقة، فيما تصاعدت اعمدة الدخان وهرعت قوات الشغب الاجنبية الى المكان. وشوهدت كذلك شعارات جديدة في عدد من المناطق. ومن الشعارات التي بدت واضحة بمنطقة المرخ «لن نبقى خلف الجدار»، «اعادة المجلس الوطني هو الحل»، «اذا اردتم ان توقفوا كتابة الشعار فعليكم بقتل كل الاحرار».
وتفاعل المواطنون في اليومين الماضيين مع بيان منظمة العفو الدولية الذي صدر يوم امس الاول بمناسبة مرور ثلاثة اعوام على اعتقال الشيخ الجمري، والذي تناقلته وسائل الاعلام العالمية. فبالاضافة لوكالة الانباء الفرنسية وهيئة الاذاعة البريطانية نشرت وكالة رويترز يوم امس خبر البيان بشيء من التفصيل. كما نقلت اذاعات عديدة من بينها اذاعة طهران الخبر. وهناك تفاعل دولي جيد مع جريمة استمرار اعتقال الشيخ الجمري وما يمثله ذلك من تجاوز حتى لقانون امن الدولة التعسفي الذي يدعو الى اطلاق اي معتقل سياسي في اليوم الاخير من السنوات الثلاث التي قضاها ظلما في الاعتقال.
الى ذلك اجابت الحكومة البريطانية على سؤال مكتوب وجهه لها اللورد ايفبوري حول الشيخ الجمري، وكان السؤال كالتالي «هل ستلبي حكومة صاحبة الجلالة طلب عائلة الشيخ الجمري بان تقوم السفارة البريطانية في المنامة بزيارته في السجن في ٠٢ يناير الذي

يصادف الذكرى الثالثة لاعتقاله». وجاء جواب الحكومة البريطانية خطيا وموقعا من قبل البارونة سيمونز اوف فيرنهام دين كالتالي »اود الاشارة الى جوابي للورد النبيل الذي اعطي له في ٩١ مايو ٨٩٩١ دبليو. ايه. ٦٥١ . وقد بقي الوضع بدون تغيير. فقد اكدت السلطات البحرينية مجددا لسفيرنا في البحرين بان الشيخ الجمري حصل على زيارات منتظمة من قبل اللجنة الدولية للصليب الاحمر وافراد من عائلته، وتوفرت له الرعاية الصحية كلما رغب فيها، وعندما تشعر السلطات انها ضرورية«. وللعلم فان الشيخ الجمري يتعرض منذ اسابيع لضغوط شديدة لاجباره على التوقيع على اعترافات مزورة أعدتها وزارة الداخلية، والموافقة على التوقف عن المطالبة بالدستور والمجلس الوطني. وقد مارس جهاز التعذيب الخليفي في هذا الصدد ابشع الوسائل ولكنه فشل في تحقيق ما يريد. كما ان الزيارات التي يحصل الشيخ الجمري عليها مراقبة بشكل دقيق حيث يتم تسجيل كل كلمة ينطق بها لاهله، ويتدخل جلاوزة الامن الحاضرين خلال المقابلة لمنعه من الكلام حسب ما يريد، ومنع عائلته من اخباره بما يجري خارج السجن. وتأمل العائلة الخليفية ان يؤدي ذلك الى كسر عزيمته واصراره على المطالب الشعبية. ولكن الشيخ اكد مرارا انه مستعد للبقاء على موقفه حتى الموت.

وعلى صعيد آخر عبر عدد من الرموز الوطنية والاسلامية عن قلقهم ازاء تصاعد حدة التوتر بين ابناء البحرين والمرتزقة الاجانب الذين استقدمهم رئيس الوزراء لقمع المواطنين. وقد حدثت مواجهات كثيرة على الصعيد الاجتماعي بين الطرفين كان آخرها ما حدث في الجمعة الاخيرة من رمضان ٥١ يناير ٩٩ عندما حدثت مواجهة بمسجد الرفاع الغربي بين بعض المستوطنين السوريين والمواطنين. وكان الامام قد تطرق الى القضية مستنكرا سلوك المستوطنين الذي لا ينسجم مع اخلاق البلاد وعاداتها، ومطالبا الحكومة بوضع حد لهذا الاستيطان غير المشروع.

ومن جهة اخرى واصلت الصحافة البحرينية في الهجوم على بريطانيا لايوائها المعارضين البحرينيين. ولكنها لم تتعرض لموقف بريطانيا او الولايات المتحدة من قضية العراق. وشنت هجوما اعلاميا واسعا على الحكومة البريطانية مدعية انها تؤوي الارهابيين. وقال ان حكومات بلدان مثل البحرين ومصر والجزائر قلقة من اعطاء بريطانيا حق اللجوء السياسي للمعارضين من تلك البلدان. وردت المعارضة البحرينية على تلك الادعاءات بقولها ان المعارضين البحرينيين منفيون قسرا عن بلدانهم، بينما لم تقم الحكومات المذكورة بنفي معارضيها. وتحدت آل خليفة ان يصدروا قرارا بالسماح لكل بحريني في الخارج بالعودة الى وطنه بدون قيد او شرط، وطالبت الحكومة بتجديد جوازات سفر الذين يعيشون في المنافي. وأشارت الى استمرار ممارسة آل خليفة سياسة الابعاد القسري عن البلاد التي كان آخر ضحاياها ثلاث عائلات منعت من دخول البلاد لدى عودتها الى وطنها في الاسابيع القليلة الماضية. وتساءلت المعارضة عن المنطق الذي يمارسه آل خليفة عندما يبعدون المواطنين قسرا ثم يطالبون الدول الاخرى بعدم منحهم حق اللجوء السياسي. فأين يذهب هؤلاء المنفيون؟.

وعلى صعيد آخر، اصدر اتحاد عمال البحرين يوم امس بيانا حول قيام الشركات باجبار رؤساء اللجان المشتركة على تقديم استقالاتهم وتهديدهم بالطرد من اعمالهم وذلك بتواطؤ من وزارة العمل. واعطى مثالا على ذلك ما حدث للسيد يوسف جاسم مكي رئيس ممثلي العمال في اللجنة المشتركة بشركة البحرين لتزويد الوقود بافكو . فقد استدعاه يوسف العوضي، المدير العام للشركة، ووجه اليه انذارا نهائيا وهدده بالفصل من العمل ما لم يقدم استقالته من عضوية اللجنة المشتركة. وعندما اتصل مسؤولو اللجنة العامة لعمال البحرين بوزارة العمل كان موقفهم داعما لذلك الاجراء التعسفي. ولم يكن امام السيد يوسف سوى الاستقالة من رئاسة اللجنة

المشتركة لعمال بافكو ضمانا لرزقه. وحدث امر مماثل للمواطن السيد عبد الشهيد عيسى علي رئيس ممثلي العمال في اللجنة العمالية المشتركة بشركة مطاحن الدقيق. وهكذا يحارب آل خليفة المواطنين في ارزاقهم.

٨٢ يناير

تكللت جهود ناشطي حقوق الانسان واصدقاء شعب البحرين بالنجاح في تخفيف معاناة المواطن محمد عباس علي كمال الذي بقي في مطار كراتشي قرابة اربعة شهور. فبعد اتصالات عديدة مع مكاتب المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة في لندن وجنيف واسلام آباد، قام مكتب المفوضية في العاصمة الباكستانية بجهود مكثفة ادت الى اقناع السلطات الباكستانية بالافراج عنه، وتم نقله الى مكان سكن مؤقت تابع للمفوضية في اسلام آباد، وشعر الشاب بارتياح شديد بهذا الانفراج في قضيته. وقال السيد لويس جينتايل، مسؤول التدريب القانوني لشؤون اللاجئين في مكتب المفوضية بالعاصمة البريطانية في رسالة الى اللورد ايفبوري هذا اليوم ما يلي »يسرنا ان نخبركم بان مكتبنا في باكستان نجح في تحقيق اطلاق سراح السيد كمال من المعتقل. وقد اطلق سراحه تحت حماية مستشارنا القانوني في كراتشي وعلمنا انه ذهب الليلة الماضية الى اسلام آباد عن طريق الجو. انني اشكرك على إطلاعنا على قضية السيد كمال، وسوف نخبرك بأي تطور في قضيته«. وكان هذا المواطن قد أبعد قسرا من البحرين لدى عودته مع عائلته في شهر سبتمبر الماضي. وتم احتجازه في مطار كراتشي بينما تم ترحيل زوجته واطفاله الى الفلبين. وقال مسؤول مكتب المفوضية في لندن انهم سوف يتخذون موقفا قويا ازاء سياسة الابعاد التي تمارسها حكومة البحرين مع مواطنيها، وهي سياسة لا تمارسها اية دولة اخرى. وطلب ملفا كاملا عن المبعدين البحرينيين وشرحا لحالاتهم بالتفصيل، وسوف تتعاون المعارضة مع المفوضية العليا للاجئين لارغام آل خليفة على وقف هذه الممارسات غير الانسانية ضد ابناء البحرين.

ومن جهة اخرى علم ان جهاز التعذيب الخليفي اصبح يمارس اسلوبا جديدا في تعذيب المواطنين الذين يطلق سراحهم. فيسجلون لديهم ارقام هواتف المعتقلين وارقام »البيجر« اذا كان اي منهم يمتلك جهازا منه. وبعد ايام يتصلون به ليحضر الى احد مراكز التعذيب ويطلبون منه التعاون منهم بالتجسس على بقية المواطنين في مقابل بعض الاغراءات الرخيصة. واذا رفض طلبهم وجهوا له تهديدات بالمزيد من الاعتقال والتعذيب. وقد تم التعامل بهذا الاسلوب الابتزازي مع عدد من سجناء الحوض الجاف الذين اطلق سراحهم مؤخرا. ولم ينجح الجلادون حتى الآن في تحقيق مآربهم لان المواطنين الذين تعرضوا للتعذيب الوحشي على ايديهم يرفضون التعاون معهم بأي شكل من الاشكال. وقد حصلت المعارضة على معلومات جديدة حول المعذبين، وهي بصدد رفعها الى الجهات الدولية المعنية بالنظر في الجرائم ضد الانسانية ومن بينهم من يمارسون التعذيب بحق المعتقلين.

وعلى صعيد آخر تصاعدت الجهود الدولية للافراج عن الشيخ الجمري وبقية المعتقلين الذين قضوا فترات طويلة بدون تهمة او محاكمة. وسوف تشهد الفترة المقبلة المزيد من الضغوط على آل خليفة لارغامهم على اطلاق سراح هؤلاء المظلومين. وهناك حالة غضب شديدة في اوساط المنظمات الحقوقية الدولية واعضاء البرلمانات الغربية بعد تواتر الانباء عن تعرض الشيخ الجمري الى ضغوط كثيرة وتعذيب نفسي متواصل، وانه يعاني من حالة صحية متداعية. كما تصاعدت الشائعات في البلاد حول انباء متواترة تؤكد ان جهاز التعذيب يخطط لقتل الشيخ بشكل تدريجي داخل السجن بعد ان اصبح متورطا به وعاجزا عن الحصول على اي تنازل منه عن المطالب المشروعة. وحذرت المعارضة آل خليفة من مغبة الاقدام على هذه الجريمة، ونبهت المنظمات الحقوقية والشخصيات الدولية الى ذلك التطور الخطير.

وذكرت مصادر مطلعة انه في الوقت الذي تعاني منه البلاد من عجز في الموازنة ويتم فيه التضييق على المواطنين فقد قررت العائلة الخليفية شراء طائرة خاصة جديدة لاستعمال الامير وكبار عائلته. ويبلغ ثمن الطائرة ٧٣ مليون دولار اضافة الى ٠١ ملايين دولار لتجهيزها من الداخل.

وفي عددها الصادر هذا اليوم نشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية مقالا مهما للكاتب البحريني المعروف عبد الرحمن النعيمي تحت عنوان »اما آن لهذا النهج في البحرين ان يتغير نظرية المؤامرات الخارجية المستمرة لزعزعة الازدهار والاستقرار تعبير عن قصر نظر سياسي«. وجاء في المقال مطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري بعد انقضاء السنوات الثلاث التي حددها قانون امن الدولة السيء الصيت كحد أقصى لاعتقال اي مواطن بدون تهمة او محاكمة. واستعرض الكاتب الآثار السلبية التي حدثت نتيجة صدور ذلك القانون الارهابي، وكيف ان وزارة الداخلية »لم تعمل حتى بمواده، حيث قامت باعتقال من تشاء بدون ان تحصل على اذن من القضاء بتفتيش البيوت ومصادرة ممتلكات المواطنين ولا باجراءات المحاكمات الشكلية«. وقال الكاتب ان عددا من نواب المجلس الوطني اعتقلوا وفق هذا القانون بعد حل المجلس الوطني في العام ٥٧٩١. وطالب ب »رؤية جديدة اخرى للمسألة الامنية في البلاد تعتمد اساسا على الاقرار بان المواطنين بشر يحق لهم ان يعبروا عن تظلمهم ويحق لهم ان يطالبوا برفع الضيم عنهم«. وطالب المقال حكومة البحرين باجراءات جدية للتخلي عن عقلية الحسم الامني للمسألة السياسية والاستماع الى المنطق والعقل. وطالب باطلاق سراح الشيج الجمري كمؤشر على التخلي عن هذه العقلية المدمرة. وطالب بحوار بين الحاكم ولجنة العريضة الشعبية. واكد ان القضية السياسية لا يمكن حلها بأساليب القمع الامني وان من يزين ذلك في نفوس الحكومة فهو لا يريد الخير للبحرين وشعبها.

يوميات فبراير ٩٩

١ فبراير

أصدر اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان يوم امس تصريحا حول استمرار اعتقال الشيخ الجمري قال فيه ما يلي »لقد كتبت رسالة هذا اليوم الى سكرتير مجموعة العمل التابعة للامم المتحدة حول الاعتقال التعسفي بمركز حقوق الانسان في جنيف مطالبا بتوجيه دعوة السلطات البحرينية لاطلاق سراح الشيخ عبد الامير الجمري، ورفع تقرير الى مفوضية حقوق الانسان حول جوابها في شهر ابريل. فقد بقي الشيخ عبد الامير الجمري في الاعتقال التعسفي من قبل السلطات البحرينية بدون تهمة او محاكمة لمدة تزيد على ثلاث سنوات، وهي اقصى ما تنص عليه القوانين المفروضة منذ حل الدستور في ٥٧٩١. وعلى الرغم من انه لم يكن هناك اي شرح رسمي لاعتقال الشيخ عبد الامير الجمري والآخرين ممن قضوا اكثر من ثلاث سنوات وراء القضبان فان السبب الواضح هو انهم نظموا عريضة موجهة الى الامير تطالبه باعادة العمل بالدستور والبرلمان الذي كان الشيخ الجمري عضوا فيه«.

وأصدر البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان ومقره في القاهرة بيانا عاجلا بعنوان» البحرين أطلقوا سرح الشيخ الجمري واخوته« جاء فيه بعد مقدمة طويلة ما يلي »يتوجه البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان للسلطات البحرينية بطلب الافراج الفوري عن المعتقلين وخاصة الشيخ الجمري الذي كان عضوا في البرلمان البحريني الذي تم حله بقرار من امير البحرين عام ٥٧٩١. ويعتقد البرنامج ان اعتقال الشيخ الجمري جاء كنتيجة لمطالبته بعودة البرلمان والحياة الديمقراطية وكذلك رفع الحصار عن نشطاء حقوق الانسان والمعارضين طالما كانوا يعبرون عن آرائهم بالطرق السلمية والمشروعة والسماح بعودة منظمات حقوق الانسان من المنفى والسماح للقوى السياسية وقوى المجتمع المدني بالعمل في جو من

الحرية والامن، ويناشد البرنامج كافة المنظمات العالمية والدولية مطالبة السلطات البحرينية الافراج الفوري عن المعتقلين«. وطالب البرنامج بالكتابة الى كل من الامير ووزير الداخلية.

وفي ٨٢ يناير ٩٩٩١ بعثت منظمة International PEN الدولية المعنية بالدفاع عن الكتاب والشعراء والادباء رسالة مهمة الى امير البحرين لمطالبته باطلاق سراح الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي »ان منظمة PEN الدولية وهي رابطة عالمية للكتاب ولها تاريخ يمتد ٨٧ عاما من الدفاع عن حرية التعبير، تود التعبير عن قلقها العميق ازاء صحة الشيخ الجمري، الشاعر وعالم الدين الذي يبلغ عمره ٢٦ عاما والمعتقل حاليا في البحرين بدون تهمة او محاكمة. ان الشيخ الجمري كان عضوا في المجلس الوطني. وبعد ان ان تم حل هذه المؤسسة اصبح ناشطا مرموقا من اجل اعادته. واعتقل في ٠٢ يناير ٦٩٩١ مع سبعة آخرين من الشخصيات الاسلامية الشيعية المرموقة، بسبب يبدو مرتبطا بعريضة تطالب بتغيير دستوري. ان »لجنة الكتاب السجناء« تذكر سموكم بان المادة ١ من اجراءات قانون امن الدولة المفروض منذ ٤٧٩١ تنص على ثلاث سنوات كحد اعلى للاعتقال الاداري. وتنص المادة ٥ من ذلك القانون على »ان اي شخص معتقل يجب ان يطلق سراحه على اي حال في اليوم الاخير من السنوات الثلاث المنصوص عليها في المادة الاولى«. وفي ١٢ يناير ٩٩٩١ اكمل الشيخ الجمري ثلاث سنوات في السجن بدون تهمة او محاكمة ولذلك فيجب اطلاق سراحه فورا حسب القانون البحريني. وبالاضافة الى ذلك فقد حصلت »لجنة الكتاب السجناء« على تقارير مقلقة بان الشيخ الجمري معتقل في سجن انفرادي وانه تعرض لمعاملة قاسية نفسية وجسدية في محاولة لاجباره على التوقيع على وثائق معدة سلفا. وعلمنا ايضا انه في حالة صحية سيئة وانه ادخل الى المستشفى في السابق كنتيجة مباشرة للاوضاع السيئة التي يعانيها في الاحتجاز. وتعتقد »لجنة الكتاب السجناء« ان الشيخ الجمري اعتقل للسنوات الثلاث الماضية لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير التي تضمنتها المادة ٩١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ان تداعي حالته الصحية والاوضاع القاسية التي يعاني منها في السجن تجعل اطلاق سراحه الفوري وغير المشروط ضرورة ملحة، وان قانون بلدكم ينص على ذلك ايضا«. ووقع الرسالة السيد موريس فارهي، رئيس لجنة الكتاب السجناء.

وعلم من جهة اخرى ان عبد العظيم البابلي، الناطق المصري باسم آل خليفة، وصف لوكالة الانباء الفرنسية يوم الجمعة الماضية استمرار اعتقال الشيخ اواخوته بعد انتهاء فترة الاعتقال التي ينص عليها قانون امن الدولة السيء الصيت بانه »قانوني«، وادعى ان فترة الايقاف »لم تنته بعد«. وقالت الوكالة التي بثت خبرها في ٩٢ يناير ان الناطق الرسمي »رفض اعطاء اي تفسير قانوني لابقاء الموقوفين الثمانية في الاعتقال الذي انتهت مدته مبدئيا في ٢٢ يناير«.

٢ فبراير

أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT بيانا حول استمرار اعتقال الشيخ الجمري جاء فيه ما يلي »وفقا للمعلومات التي حصلت عليها المنظمة فان الشيخ عبد الامير الجمري البالغ من العمر ٢٦ عاما، القاضي السابق وعضو لجنة العريضة الشعبية بالاضافة الى كونه عضوا بالمجلس الوطني المنحل، ما يزال معتقلا بدون تهمة او محاكمة منذ ١٢ يناير ٦٩٩١. يضاف الى ذلك ان كلا من الشيخ حسن سلطان والشيخ علي عاشور والشيخ علي بن احمد الجدحفصي والشيخ حسين الديهي والسيد حسن مشيمع والسيد ابراهيم العلوي والسيد عبد الوهاب حسين، وجميعهم رموز مرموقة وكثيرين آخرين اعتقلوا في اثر احتجاجات ضد الحكومة ويتم احتجازهم منذ ١٢ يناير ٦٩٩١. واعتقل هؤلاء حسب قانون امن الدولة للعام ٤٧٩١. وتجيز المادة ١ منه الاعتقال الاداري بدون

تهمة او محاكمة لفترة تصل الى ثلاثة اعوام. ان الاجراءات الامنية في البحرين تنتهك قوانين دولية لحقوق الانسان ملزمة، مثل تلك التي تضمنها العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، خصوصا المواد ٧ و ٩ و ٠١. ومن بين عدة آلاف اعتقلوا لعلاقتهم بالاضطرابات التي بدأت في ديسمبر ٤٩٩١ لم يقدم الى المحاكمة سوى بضع مئات منهم. ولانهم يوضعون احيانا بسجون انفرادية فان ذلك يسهل ممارسة التعذيب بحقهم. ويحاكم بعضهم في محكمة امن الدولة التي تعقد جلساتها سرا ولا تحترم ابسط الضمانات الاجرائية. ويبدو ان هذه المحكمة تسمح باستعمال الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب كأدلة«. وناشدت المنظمة بالكتابة الى السلطات البحرينية للمطالبة بالافراج عن المعتقلين ووقف التعذيب والتحقيق في الاعتقالات التعسفية ومعاقبة المسؤولين عن ذلك، والغاء قانون امن الدولة وكل القوانين التي لا تنسجم مع المعايير الدولية لحقوق الانسان واحترام الحقوق الاساسية للمواطنين ومنع التعذيب.

وعلم ان المحامي عبد الله هاشم، رفع رسالة تظلم الى محكمة امن الدولة يطالب فيها باطلاق سراح الشيخ الجمري وذلك بعد انتهاء السنوات الثلاث التي ينص عليها قانون امن الدولة السيء الصيت. وأكد المحامي ان استمرار اعتقال الشيخ واخوته خرق واضح للقانون القاسي وخصوصا المادة الخامسة منه التي تدعو الى الافراج الفوري عن اي معتقل في آخر يوم من السنوات الثلاث من اعتقاله. وقال خبير قانوني انه لم ير سوى عدد محدود من الانظمة الاستبدادية التي لا تلتزم حتى بقوانينها التي تنتهك بشكل واضح ادنى مبادىء حقوق الانسان، وان حكومة آل خليفة واحدة من هذه الانظمة.

وساد الاستياء الاوساط الشعبية والدولية في اثر اصدار محكمة امن الدولة احكاما جائرة بسجن عدد من المواطنين قبل يومين. وكانت تلك المحكمة قد اصدرت احكاما بالسجن ودفع ضرائب بحق خمسة من المواطنين هم عبد الرؤوف الشايب، عشر سنوات ودفع ضريبة قدرها ٠٠٠١ دينار، السيد احمد المرزوق، ثلاث سنوات، توفيق المحروس، ثلاث سنوات وضريبة قدرها ٠٠٢ دينار، حميد احمد الحمران، ثلاث سنوات وضريبة ٠٠٢ دينار، الشيخ حسين الصائم، سنتان.

وفي تطور خطير له دلالاته أعادت قوات القمع الخليفية اعتقال المواطن الحاج علي العكري بعد ثلاثة ايام من الافراج عنه. وكان قد قضى في زنزانات التعذيب اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وساد الشعور بالاستياء من هذا التصرف الوحشي مع البشر. وكان هذا المواطن قد قضى سبعة اعوام متواصلة في السجن ما بين ٤٨٩١ و ١٩٩١. واعتقل ابنه، محمد، ٧١ عاما، عدة مرات في السابق وما يزال في الزنزانات منذ اعتقاله للمرة الاخيرة قبل اربعة شهور تقريبا. ويبدو ان آل خليفة قد يلجأون الى هذا الاسلوب الدنيء حيث يطلقون سراح من مضى على اعتقاله ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة ثم يعتقلونه بعد يوم او يومين لاظهار التزامهم بقانون امن الدولة السيء الصيت.

وثمة تطور آخر وهو اطلاق سراح عدد من المحكومين بسجن جو المركزي بعد ان قضوا ثمانية شهور كاملة على صدور حكم براءة بحقهم من قبل محكمة امن الدولة السيئة الصيت. وقد قضى هؤلاء المواطنون ثلاث سنوات وثمانية شهور. ووجهت اليهم جميعا تهمة حرق محل للفيديو بمنطقة جدحفص ولكن فشلت المحكمة في ادانة اي منهم عندما قدموا للمحاكمة في العام الماضي. ورفضت سلطات السجن الافراج عنهم رغم تبرئتهم، ولم يفرج عنهم الا قبل يومين. وهؤلاء المظلومون هم عباس يوسف العليوات منطقة المصلى، عبد الامير احمد الكاز، ٧٢ جدحفص، السيد عقيل السيد يحي القلاف، ٣٢ جدحفص، محمد عبد الله الحداد، ٢٢ جدحفص، السيد حسين السيد علي السيد موسى، ٢٢ جدحفص، سعيد عيسى الحمار جدحفص.

وعلم من جهة اخرى ان خمسة طلاب طردوا ظلما يوم السبت الماضي ٠٣ يناير من معهد البحرين

للتدريب. وهؤلاء هم ميثم بدر الشيخ، ٢٢ مدينة عيسى ، محمد يوسف، ٠٢ كرزكان ، خالد خميس، ٤٢ المنامة ، هيثم، ٢٢ سار ، وفوزي، ٠٢ كرزكان .
وجاء هذا الاجراء التعسفي ليؤكد استمرار آل خليفة في الممارسات غير الاخلاقية ضد ابناء البحرين. وكان هؤلاء قد اعتقلوا بسبب مشاركتهم في الحركة الشعبية السلمية واطلق سراحهم، وقررت الحكومة الاستمرار في معاقبتهم بحرمانهم من حقهم في التعلم. ويأتي ذلك في اطار مشروع »التنمية البشرية«.

٣ فبراير
بدأ سجناء الحوض الجاف يوم امس الاول اضرابا مفتوحا احتجاجا على سوء المعاملة التي يعانون منها في الزنزانات. ويأتي هذا الاضراب ضمن مسلسل من الاعمال الاحتجاجية السلمية التي تطالب بتعديل الاوضاع السيئة في ما يتعلق بالطعام واوقات الرياضة والزيارات العائلية واساليب المعاملة من قبل الجلادين والسجناء. ويعتبر الاضراب تحديا حقيقيا لسياسات القبضة الحديدية التي تمارس ضد ابناء البحرين في مراكز التعذيب الخليفية. وقد تم اطلاع المنظمات الحقوقية الدولية على ما يجري في العنابر من انتهاكات فظيعة لحقوق الانسان وفي مقدمتها التعذيب الوحشي للابرياء.
ومن الانتهاكات الخطيرة لحقوق السجناء ابقاء كل من الشيخ حسين الديهي والاستاذ حسين عمران في السجن الانفرادي منذ اكثر من شهر بسبب اصرارهما على عدم التوقيع على اوراق اعدها قسم التعذيب بوزارة الداخلية تدينهما. واكدت التقارير ان بقية الرموز القيادية مثل الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع يعانون من معاملة وحشية بسبب مواقفهم البطولية الرافضة للانحناء للمعذبين.
وعلى صعيد آخر استقبل اعادة اعتقال المواطن الحاج علي العكري قبل ثلاثة ايام بموجة سخط عارمة في الاوساط الحقوقية البحرينية والدولية. وقال اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان لدى سماعه خبر اعادة الاعتقال ان هذه الجريمة تعيد الى الاذهان ممارسات النظام العنصري في جنوب افريقيا قبل سقوطه. فقد كان هناك قانون يسمح باعتقال الناشطين السياسيين تسعين يوما، ولكن قوات الامن العنصرية كانت تعتقل الناشطين وتطلق سراحهم بعد تسعين يوما من الاعتقال ثم تعتقلهم بعد ساعات من الافراج عنهم لمدة تسعين يوما اخرى. وقد تعرض منزل الحاج علي العكري لتخريب واسع قبيل اعتقاله. وتجدر الاشارة الى ان والد المواطن المذكور اعتقل لمدة تزيد على خمسين شهرا بدون تهمة او محاكمة وذلك في الفترة ما بين اغسطس ٩٧٩١ وديسمبر ٣٨٩١. وهناك الآن مواطنون معتقلون منذ اكثر من ثلاثة اعوام من بينهم المهندس عبد الحسين احمد المتغوي، بالاضافة الى الشيخ الجمري واخوته.
وعلم من جهة اخرى ان الشاب عباس عبد الله الجزيري الذي اعتقل في ٩ يناير الماضي ما يزال مجهول الاثر ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. ولم يسمح لاهله بزيارته كما لم يحدد موقع اعتقاله. وكان قد اعتقل لمدة عام ونصف بدون تهمة او محاكمة. وفي ٣٢ يناير اعتقل الشاب ناجي حسن حيدر من منطقة الديه وعذب بوحشية في مركز التعذيب بالقلعة وكانت آثار التعذيب واضحة على كل اجزاء جسده عندما اطلق سراحه بعد بضع ساعات. وقد أشرف الجلاد عدنان الظاعن على تعذيبه. واهابت المعارضة بالمواطنين تسجيل تفصيلات المعاملة القاسية التي يتعرضون لها في الاعتقال لتقديمها كأدلة ضد المجرمين لدى الامم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية.
وذكرت الانباء ان الشاب محمد علي سلمان مزعل، ٦١، اعتقل ظلما بينما كان يسير في الشارع بمنطقة المعامير. وتعرض خلال اعتقاله التي استمرت ٤٢ ساعة لتعذيب رهيب حيث علق من يديه ورجليه وضرب ضربا مبرحا بدون اي مبرر. وفي منطقة جرداب تعرض منزل الحاج حسن السبتي لعدوان وحشي على ايدي قوات الشغب الاجنبية، وبقيت آثار النوافذ المكسرة

والابواب المحطمة واضحة للجميع. وأعاد هذا الحدث للاذهان ما تقوم به قوات الاحتلال الاسرائيلية بحق المواطنين الفلسطينيين. ولم يكن في المنزل وقت العدوان سوى بعض النساء علما بان صاحب المنزل توفي قبل فترة طويلة. وفي منطقة جدحفص صدمت سيارة المخابرات طفلة صغيرة بالقرب من منزلها، واصابتها بجروح ولكن سائق السيارة لم يعبأ بالوقوف وكأن الضحية لا قيمه لها.

وعلى صعيد آخر ازداد قلق المواطنين من استمرار القروض التي يحصل عليها آل خليفة من الدول الاخرى والتي ينفق قسم كبير منها على الشؤون الشخصية لأفراد العائلة الخليفية الحاكمة. هذا في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من وضع اقتصادي صعب، وبدلا من خفض النفقات على القطاعات غير المجدية وتجميد سياسة استيراد العمالة الاجنبية وخصوصا من قبل وزارتي الداخلية والدفاع، فقد أصر رئيس الوزراء على الاستمرار في سياسة الاقتراض وحرمان المواطنين من فرص العمل والاستثمار والتنمية، وتوقف اغلب المشاريع التنموية الا ما كان منها مرتبطا بمصلحة احد افراد العائلة الحاكمة. وظهرت في وسائل الاعلام المحلية دعوات لخفض عدد الذين يستقدمون من البلدان الاخرى بحجة الحفاظ على الامن خصوصا بعد ان اثبتت المعارضة انها سلمية ولا تمارس العنف.

٥ فبراير

استمرارا لفعاليات الحركة المطلبية الشعبية شوهدت اعمدة الدخان يوم امس الاول وهي تتصاعد من حرائق احتجاجية صغيرة في اطارات السيرات على شارع البديع بالقرب من منطقة الدراز. وهرعت قوات الشغب الاجنبية لاطفائها في الحال. كما انتشرت الكتابات الحائطية في مناطق عديدة في الايام القليلة الماضية، برغم الاجراءات الارهابية التي يمارسها جهاز القمع بحق من يقوم بذلك. فقد شوهدت يوم امس شعارات جديدة على حيطان المنازل بالمنامة منها »الجمري في القلوب لا في السجون«، »نحن شعب الامان نطالب بالبرلمان«، »لا للمحاكمات الصورية، »لا زلنا نطالب بالحقوق حتى الموت«. كما انتشرت الكتابات على شارع الخدمات المؤدي الى مدينة عيسى، وكان من بين الكتابات »لا عيد والقائد مريض«، اشارة الى التقارير الاخيرة التي تفيد بان صحة الشيخ الجمري متدهورة بسبب اساءة معاملته على يدي المعذب عادل فليفل. وقال شهود عيان انهم شاهدوا كتابات جديدة بمنطقتي كرزكان والدمستان لم يتمكن عمال وزارة الداخلية من شطبها بعد، ومن بينها »البرلمان هو الحل الامثل«، »الجمري هو القائد«. »ان زيادة المعتقلين تعتبر رقما ايجابيا في مقياس القوة يضاف الى رصيد الشعب وليس دليلا على الضعف«. لكن شعارات اخرى كتبت على جدران منطقة المالكية تعرضت للشطب قبل يوم واحد.

وعلم ان الشاب موسى مدن، ٨١، من منطقة الدراز اعتقل مؤخرا ويخشى عليه من التعذيب الوحشي في الزنزانات الخليفية. وكان هذا الشاب قد اعتقل قبل ثلاثة اعوام عندما كان عمره ٥١ عاما، وتعرض آنذاك لتعذيب شديد على يدي خالد الوزان. وبعد ان افرج عنه بأسبوع واحد حاول الوزان اعتقاله من منزله ولكنه افلت من يديه، وبقي مختفيا طوال السنوات الثلاث الماضية حتى اعتقاله الاخير. واصبح الشباب يتحاشون الاعتقال بأي ثمن اذا علموا ان الوزان هو الذي يطاردهم بعد ان ثبت انه يرتكب ابشع وسائل التعذيب الجسدي والنفسي بحقهم، وانه اصبح مدمنا على التعذيب بشكل ليس له مثيل. وأبدى بعض مراقبي حقوق الانسان ذوي الصلة بالمحكمة الجنائية الدولية في روما اهتماما شديدا بالوزان بشكل خاص بعد تواتر الانباء عن تعذيبه اطفالا لم يتجاوزوا العاشرة احيانا، وممارسته اساليب غير اخلاقية كجزء من التعذيب الروتيني. ولدى الجهات القضائية الدولية المختصة ملف يتكامل شيئا فشيئا حول عدد من المعذبين وتفصيلات عما حدث لشهداء التعذيب امثال سعيد الاسكافي ونوح آل نوح. وذكر مصدر بريطاني مطلع ان هناك ضغوطا على وزير

الداخلية من قبل جهات اهتمت باستشهاد المواطن نوح آل نوح، بضرورة اطلاعها على نتائج التحقيق في جريمة تعذيبه حتى الموت، وان مماطلة الوزير دفعت تلك الجهات الى دراسة احتمال توجيه اتهام رسمي له بالتواطؤ في تلك الجريمة. وكان الوزير شخصيا قد أخبر مسؤولين اجانب انه شكل لجنة تحقيق للنظر في جريمة اغتيال الشهيد نوح قبل ستة شهور تقريبا.
وعلم ايضا ان اجتماع لجنة مكافحة التمييز العنصري التي سوف تعقد اجتماعها المقبل في جنيف في بداية شهر مارس المقبل، تعكف حاليا على دراسة عدد من ملفات التمييز ضد المواطنين البحرينيين من قبل آل خليفة، وفي مقدمتها التمييز في الجامعة ومعهد البحرين للتدريب وقوة الدفاع والداخلية. وجاء قرار فصل عدد من الطلاب من معهد التدريب مؤخرا ليعطي مصداقية للموقف المطالب بادانة موقف آل خليفة تجاه ابناء البحرين. كما ان استقدام آلاف السوريين يحظى باهتمام خاص من قبل اللجنة المذكورة، كوجه من اوجه التمييز ضد ابناء البحرين.
ذكر اكاديمي غربي انه تعرض لاهانات شديدة عندما ذهب الى البحرين في الفترة الاخيرة في اطار بحثه حول الاوضاع في ذلك البلد. وقال انه قضى بضعة ايام في البلاد بصورة رسمية واجرى لقاءات مع بعض الرسميين. ومع انه لم يتصل برموز المعارضة الوطنية لكنه تجول في شوارع بعض المناطق مثل السنابس والديه والدراز. وقال انه شعر بان عناصر المخابرات كانوا يلاحقونه في كل لحظة. وما ان رجع الى الفندق بعد جولته حتى داهموه وفتشوا غرفته وامتعته الشخصية. ولحسن الحظ، حسب قوله، لم يجدوا شيئا ضده. ووصف عملية التفتيش تلك بالوحشية وانعدام الاخلاق، وقال انها المرة الاولى التي يتعرض فيها للتفتيش واضاف انه شعر، كمواطن غربي، بما يعانيه ابناء البحرين على ايدي هذا الجهاز القمعي. وقد أخبر البروفيسور المشرف على بحثه بما حدث له، فهز البروفيسور رأسه قائلا هذا ما يقوم به المستبدون عادة. فبسبب ظلمهم وقمعهم يخشون من كل من حولهم، سواء كانوا مواطنين ام اجانب«.
وسوف ينشر يوم الاحد المقبل مقال مهم حول البحرين في احدى الصحف المهمة يتناول اساليب التعذيب والبطش ضد ابناء البحرين.

٨ فبراير
حملت صحيفة اسبوعية بريطانية صدر العدد الاول منها يوم امس الحكومة البريطانية مسؤولية تعيين ايان هندرسون على رأس القسم الخاص بوزارة الداخلية البحرينية. وقالت صحيفة »صانداي هيرالد« في اول عدد لها ان تعيين هندرسون جاء بناء على توصيات من مسؤولين بالخارجية البريطانية من بينهم انتوني بارسونز، المعتمد السياسي بالبحرين آنذاك. ومايكل وير، المسؤول بادارة الشؤون العربية بالخارجية البريطانية. واكد وير، الذي اصبح لاحقا سفير بريطانيا لدى مصر ان هندرسون »تم توظيفه عبر وزارة الخارجية، ولكن في ضوء ما حدث فانني ارى ان ذلك مثير للجدل«. ونشرت الصحيفة مقتطفات من وثائق رسمية بريطانية تؤكد ذلك. وقالت ان مسؤولية بريطانيا تجاه هندرسون سوف تثار هذا اليوم في البرلمان عبر سؤال يتقدم به النائب البرلماني، دينيس كانافان، الى وزير الخارجية، السيد روبن كوك، وسوف يطلب منه الموافقة على حظر بيع الاسلحة الى البحرين. وتطرق المقال الطويل الى الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان في البحرين واحتوى على صورة هندرسون وصورة للشهيد السيد علي أمين محمد وآثار التعذيب واضحة على جسده.
ومن جهة اخرى، اكد السيد مايكل هاوارد، وزير خارجية الظل بحزب المحافظين البريطاني، الذي يزور البحرين حاليا انه لا يوجد ارهابيون على الاراضي البريطانية، وانه في الوقت الذي تقوم فيه بريطانيا بمحاربة الارهاب فانها لا تستطيع ادانة اي شخص ما لم تقدم ادلة كافية لادانته. وقال لصحيفة

»بحرين تريبيون« التي تصدر في المنامة باللغة الانجليزية »عندما كنت وزيرا للداخلية كان لدي اتصالات كثيرة مع حكومة مصر التي ادعت وجود اشخاص في بريطانيا يخططون للارهاب في مصر. وطلبت مرارا تقديم ادلة على ذلك، ولكن لم يقدم شيء. وهذه هي الحقيقة«. وتعتبر هذه التصريحات ضربة موجعة لحكومة البحرين التي اعتقدت ان بامكانها التشويش على الحركة المطلبية السلمية عن طريق التضليل والتهويل الاعلامي.

الى ذلك استمر ارهاب السلطة المنظم ضد شعب البحرين. فقد تعرضت مدرسة اهلية لتعليم البنات على المستوى الجامعي يوم امس الاول الى عدوان وحشي شنته عناصر جهاز وزارة الداخلية ودمرت محتويات المدرسة، وختمتها بالشمع الاحمر. ويشرف على هذه المدرسة العالم الكبير السيد جواد الوداعي. ولم يكن هناك اي مبرر لهذا العدوان الاستفزازي. وقد دونت هذه الجريمة ضمن الادلة المقدمة الى لجنة مكافحة التمييز العنصري التي تعقد دورتها السنوية في جنيف الشهر المقبل.

كما استمر اعتقال المواطنين في الايام القليلة الماضية. ففي ٣ فبراير تم اعتقال السيدة منى سلمان حيدر، من منطقة الديه الى مركز التعذيب بالقلعة وتعرضت هناك الى التحقيق والارهاب على ايدي الجلادين عدة ساعات متواصلة. ولما فشلوا في الحصول على شيء منها ادخلوها الى غرفة مرعبة تحتوي على كافة وسائل التعذيب وهددوها بالمزيد منه، ولكن رباطة جأشها اجبرتهم على الافراج عنها وتهديدها بالاعتقال »متى ما ارادوا«. ورفعت قضيتها الى لجنة الاعتقال التعسفي وكذلك اللجنة الدولية المعنية بشؤون المرأة. واعتقل قبل الاسبوع الماضي من منطقة البلاد القديم الشاب عبد الامير الصفار، ٦٢، واخلي سبيله بعد ثلاثة ايام من التعذيب المتواصل على يدي الجلاد خالد الوزان. وكان هذا الشاب قد اعتقل عدة مرات الشهر الماضي لفترات قصيرة. ومن منطقة البلاد القديم اعتقل في ٢ فبراير كل من عارف علي السماك، ٩١، محمد علي منصور السعيد، ٩١، صلاح حبيب علي، ٥٢ سبق ان اعتقل لمدة ثلاثة اعوام من قبل . واعتقل في الساعات الاولى من يوم ٥٢ يناير الماضي الشاب جاسم محمد حسن كاظم، ٦٢، من منطقة كرزكان وعذب تعذيبا شديدا على مدى ثلاثة ايام متواصلة ثم اطلق سراحه. وكان هذا الشاب قد اعتقل سابقا لمدة ٩٣ شهرا بدون تهمة او محاكمة. كا اعتقل من المنطقة نفسها كل من فوزي محمد حسن مهدي، ٩١ اعتقل سابقا ، ومحمد عبد الله يوسف، ٠٢، وافرج عنهما في اليوم التالي. وعلم ان المواطن سعيد ابراهيم الشيخ، من منطقة الديه، يقبع في زنزانة انفرادية منذ نوفمبر الماضي. كما علم ان الشاب عباس خميس عمران، ٧٢ من منطقة الجزيرة يعاني من شدة آلام في ذراعه اليسرى في اثر التعذيب الذي تعرض له حيث تم تعليقه فترات طويلة، ولا يزال يقبع في زنزانة انفرادية منذ شهر نوفمبر الماضي.

واستمر المواطنون في التعبير عن احتجاجهم على سياسات التعذيب والارهاب الحكومية بالمزيد من الفعاليات السلمية المتحضرة ومن بينها كتابة الشعارات بكثافة على الجدران. وشوهدت في اليومين الماضيين شعارات جديدة بمناطق شهركان، صدد، المالكية، كرزكان، والدمستان. ومن الشعارات بمنطقة المالكية »سنناضل حتى ننال كامل حقوقنا المسلوبة«، »الجمري بلسم الشعب«، »نطالب باطلاق سراح المناضل عبد الله فخرو«، »المطالب المذكورة في العريضة الشعبية لم تتغير«. كما شوهدت شعارات جديدة بقلب العاصمة، المنامة والديه والدراز والدير. وشوهدت يوم امس الاول بمنطقة الدراز حرائق صغيرة في اطارات السيارات احتجاجا على استمرار القمع والاضطهاد والاعتقالات التعسفية.

٩ فبراير

قالت مصادر لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف ان مجموعة العمل التابعة للجنة

التعذيب اصبحت الآن مستعدة لاستلام الدعاوى الشخصية من قبل الافراد الذين تعرضوا للتعذيب في السجون البحرينية. جاء ذلك، حسب تلك المصادر، بعد ان سحبت حكومة البحرين اعتراضها على المادة ٠٢ من معاهدة منع التعذيب CAT في إثر استسلامها لمطالب خبراء الامم المتحدة في الصيف الماضي. وتنص المادة الاولى من هذه المعاهدة على معنى التعذيب، بينما تحرم المادة الثانية ممارسة التعذيب في اي ظرف وبأية ذريعة. وتحدد المواد ٤ و ٦١ و ٩١ مسؤوليات الدول تجاه منع التعذيب ومعاقبة المعذبين واعادة تأهيل ضحايا التعذيب والسيطرة على اجهزة التعذيب والاعتقال، وطريقة الاتصال بلجنة منع التعذيب. اما المادة ٠٢ فتسمح للدول بابداء التحفظ عليها المادة ٠٢ نفسها ، ولكن اذا حظيت بالتصديق فان الدول لا تستطيع الانسحاب من ذلك. وتعطي هذه المادة عشرة من الخبراء حق استلام المعلومات والبحث فيها. فاذا اقتنع الخبراء بان المعلومات »موثوق بها«، و »ان ممارسة التعذيب مستمرة في البلد المعني«، وان »التعذيب يمارس بشكل منهجي بهدف انزال الاذى والمعاناة، الجسدية او العقلية، مع وجود نية التعذيب، لهذه الاغراض، ومن قبل مسؤول حكومي، فان من حق اللجنة التدخل بشكل خاص لدى الدولة لتقصي الحقائق. وتوافق اللجنة على ابقاء ا سماء المتظلمين لديها سرية اذا كان الكشف عنها سوف يلحق الاذى بالاشخاص او المجموعة المتظلمة. ويستغرف البحث عادة وقتا طويلا نظرا لان لجنة منع التعذيب لا تجتمع الا مرتين في العام، ولكنها قد تعين مسؤولا لمراقبة اوضاع التعذيب في بلد محدد، وقد يترتب على ذلك زيارة من قبل اللجنة الى ذلك البلد.

وقد أهابت المعارضة بضحايا التعذيب جميعا اعداد ملفات كاملة عن معاناتهم في السجون الخليفية، وذلك بتوثيق فترات الاعتقال واساليب التعذيب التي مورست بحقهم بشكل مفصل، والتعرف على المعذبين بوضوح. وتود التأكيد على ان تفصيلات جرائم التعذيب التي ارتكبت بحقهم ضرورية جدا، ولا بد من البدء بتسجيلها على الفور. فقد آن الاوان لوقف هذه الجرائم ومرتكبيها بشكل دائم، وهذا لا يتحقق الا بتعاون ضحايا التعذيب مع لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بشكل خاص.

وعلم من جهة اخرى انه بالرغم من ان المنظمة الدولية للصليب الاحمر قد بذلت، خلال السنوات الثلاث الماضية، جهودا كبيرة لتحسين اوضاع السجناء، فان المعتقلين ما يزالون يعانون من المشاكل نفسها التي طالبوا الصليب الاحمر بالتدخل لوقفها. وتعبيرا عن غضبهم، رفض المعتقلون بسجن »جو« مقابلة موظفي الصليب الاحمر بسبب عجزهم عن تحقيق نتائج ملموسة للسجناء. وكرر مسؤولو الصليب الاحمر ان المشكلة تكمن في رفض سلطات السجون التعاون مع اللجنة، ورفضهم الامتثال للتوصيات التي تقدمها بعد كل زيارة. وعبروا عن شعورهم بالقلق الشديد ازاء استمرار عقلية التعذيب وانتهاك حقوق الانسان لدى السلطات الامنية.

ومن جهة اخرى استلمت المعارضة رسالة من مكتب المفوض العام لشؤون اللاجئين التابع للامم المتحدة تطلب منها معلومات عن المواطنين البحرينيين الذين رفضت حكومة البحرين السماح لهم بدخول البلاد وذلك من اجل توطينهم في بلدان اوروبية تمنحهم حق اللجوء السياسي. وهذه خطوة ايجابية جدا. وتجدر الاشارة الى ان ملف انتهاكات حقوق الانسان في البحرين اصبح مكشوفا لدى سلطات الدول الاوربية والولايات المتحدة، خصوصا بعد ان أمعنت الحكومة في ابعاد المواطنين من بلادهم.

وعلى الصعيد الداخلي تصاعد الشعور الشعبي بالاستياء بعد العدوان الذي قامت به قوات الامن على الحوزة العلمية بمنطقة بني جمرة يوم الاحد الماضي. وذكرت التقارير ان المعلمات اللآتي كن متواجدات في المبنى وقت العدوان تعرضن للاهانة وان المعتدين قاموا بتخريب محتويات المبنى واثاثه قبل ختمه بالشمع الاحمر. واعتبر المراقبون هذا الاعتداء

مصداقا لحقيقة مفهوم رئيس الوزراء للتنمية البشرية.

وشوهدت قبل يومين حرائق باطارات السيارات بالقرب من دوار السلمانية، كما شوهدت اعمدة الدخان مرتفعة من مسافة بعيدة، وكانت سيارات الشرطة تهرع نحو المكان لاطفاء الحرائق التي تؤكد استمرار حالة الاحتجاج الشعبي ضد الارهاب الخليفي.

وفي بيروت وقع عدد من المناضلين العرب عريضة مفتوحة حول الوضع في البحرين جاء فيها ما يلي »نحن الموقعين ادناه، نعبر عن تضامننا مع النضال العادل الذي يخوضه شعب البحرين من اجل استعادة الحياة البرلمانية واطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري وزملائه والسماح لجميع المبعدين بالعودة الى البلاد. واننا اذ نعبر عن قلقنا من استمرار النهج القمعي الذي تمارسه سلطات البحرين التي تعتمد على المرتزقة لقمع تحركات الشعب ، نطالب حكومة البحرين بالدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية«. ووقع العريضة ممثلون عن احزاب عربية مناضلة في اغلب البلدان العربية.

وذكرت مصادر قريبة من رئيس الوزراء ان حالة من الغضب الشديد عمت الاوساط الخليفية في اثر تصريحات السيد مايكل هاوارد، وزير خارجية الظل لحزب المحافظين البريطاني قبل يومين. وكان هاوارد قد أكد عدم وجود ارهابيين على الاراضي البريطانية، في اشارة واضحة الى الزوبعة التي تثيرها حكومة البحرين واعلامها في اطار محاولاتها لتشويه المعارضة السلمية في البلاد وخارجها.

١١ فبراير

تعددت المناشدات الدولية لحكومة البحرين بإطلاق سراح الشيخ الجمري واخوته، خصوصا بعد ان قضوا اكثر من ثلاثة اعوام في السجن، بدون تهمة او محاكمة، وهي اقصى مدة يسمح بها قانون امن الدولة الذي يعتبر بذاته قانونا قمعيا. ولم يعد مقبولا لدى المنظمات الحقوقية الدولية، سواء من وجهة نظر القانون الدولي المتعلقة بحقوق الانسان والقضاء النزيه، او من وجهة نظر القوانين البحرينية ومنها القانون المذكور، أي خيار سوى الافراج عن الشيخ بدون قيد او شرط. وبعد ان اطلعت تلك المنظمات على تفصيلات الوضع في البحرين وظروف اعتقال الشيخ الجمري الذي جاء في ظروف المطالبة الشعبية باعادة العمل بالدستور، اكدت هذه المنظمات ان استمرار اعتقال الشيخ الجمري لا يمكن تبريره بأي شكل من الاشكال، وان على السلطات البحرينية اطلاق سراحه فورا بدون قيد او شرط. وكانت منظمة العفو الدولية قد قامت في العام الماضي بحملة دولية واسعة للافراج عن الشيخ واعتبرته انموذجا متميزا لضحايا القمع الذي يتعرض له الاحرار في العالم، واعتبرته سجين رأي وتبنته بشكل خاص في العام الخمسين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

ولم تستبعد جهات سياسية ان تؤدي هذه الحملة الى محاولة يائسة من قبل العائلة الخليفية الحاكمة للخروج من الشرنقة التي وجدت نفسها داخلها وذلك بتقديمه الى محاكمة صورية وتوجيه تهم واهية الى الشيخ الجمري، عضو المجلس الوطني المنتخب والقاضي بالمحكمة الشرعية. ولكن هذه الجهات اعتبرت ان آل خليفة خسروا الارضية القانونية لاعتقال الشيخ او محاكمته بعد ان انتهت فترة السنوات الثلاث التي حددها قانون امن الدولة كحد اقصى لاعتقال اي مواطن. ولكنها لم تستبعد ان تواصل هذه العائلة حماقاتها فتوجه له تهما مختلقة، مضيفة ان العالم الحر سوف يعتبر ذلك جريمة واضحة واعتداء على حريته وحقوقه، خصوصا فيما لو اصدر رئيس الوزراء حكما ضد الشيخ في محاكمة سرية. وتجدر الاشارة الى ان كل المنظمات الحقوقية العالمية ومن بينها لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة تعتبر محكمة امن الدولة محكمة جائرة تفتقر الى ادنى مقومات العدالة، وان الاحكام الصادرة عنها تعتبر باطلة

ولاغية، وان فرضها بالقوة لا يوفر لها اية شرعية قانونية او اخلاقية.

كما اكدت جهات حقوقية وسياسية عديدة ان المساومة التي مارستها الحكومة مع الشيخ لاجباره على التخلي عن المطالب السياسية اضعفت موقف الحكومة القانوني واكدت للعالم بشكل لا يقبل الشك انه معتقل بسبب قناعاته السياسية. وكان السيد محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير قبل ربع قرن تقريبا، قد اكد في مقال نشرته صحيفة »القدس العربي« اللندنية قبل اسبوعين ان على الحكومة الافراج الفوري عن الشيخ الجمري لانه معتقل بسبب آرائه ومواقفه السياسية، وقال ان الضغط عليه من قبل قوات الامن للتنازل عن تلك المطالب في مقابل اطلاق سراحه دليل على ان القضية لا تتعلق بتآمر او تحريض العنف، بل هو اعتقال سياسي بحت.

ومن جهة اخرى قدمت منظمة حقوق الانسان في البحرين، مقرها في الدنمارك، الى مقرر الامم المتحدة الخاص بشأن المرتزقة، ملفا مدعوما بالصور والوثائق والمعلومات حول الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وجاء ذلك بناء على المعلومات المستجدة حول دور الخارجية البريطانية في تعيين الضابط المذكور على رأس جهاز المخابرات في البحرين، وكذلك بناء على المعلومات التي تؤكد ان هندرسون لايزال يشرف على جهاز الامن البحريني المتهم بانتهاكات واسعة ومتنوعة لحقوق الانسان. وقد طلبت المنظمة من المقرر الخاص التحقيق في القضية ومتابعتها وفقا للقنوات والمنهج الذي أقرته الامم المتحدة في موضوع المرتزقة.

٢١ فبراير

دخلت البلاد مرحلة خطيرة للغاية في اثر قرار رئيس الوزراء الانتقام من الشيخ الجمري بتقديمه لمحاكمة سرية تفتقر الى ادنى مقومات العدالة. فقد علم ان الشيخ الجمري سوف يمثل امام محكمة امن الدولة في اية لحظة بدون سابق انذار بتهم ملفقة اعدها جهاز التعذيب بوزارة الداخلية. وما ان انتشر الخبر حتى بادرت المنظمات الحقوقية الدولية لارسال رسائل الاحتجاج الشديدة على هذا الظلم الفاضح والمطالبة بحضور جلسات المحاكمة كمراقبين. وكان الشيخ الجمري قد اعتقل في ١٢ يناير ٦٩٩١ بسبب اصراره على المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وخلال السنوات الثلاث التي قضاها وراء القضبان لم توجه له اية تهمة ولم يقدم للمحاكمة خلافا حتى لبنود قانون امن الدولة السيء الصيت. وبعد انقضاء السنوات الثلاث التي حددها ذلك قانون امن الدولة كحد اقصى لاعتقال اي مواطن بدون محاكمة، انهالت الرسائل من المنظمات الحقوقية الدولية مطالبة باطلاق سراحه على الفور. وتحت هذا الضغط الهائل اعتقد رئيس الوزراء ان بامكانه التشويش على القضية باتخاذ قرار المحاكمة المفاجيء. ومع انتشار الخبر يوم امس هرعت تلك المنظمات مجددا لطلب ارسال محامين قانونيين لحضور جلسات المحاكمة التي طالبوا بان تكون علنية.

وعلم ان اكثر من اثني عشر منظمة دولية اتصلت بحكومة البحرين مطالبة بالسماح لممثليها بحضور المحاكمة، واصدر بعضها بيانات علنية تشجب القرار الحكومي بشكل حاسم. وفضلت منظمات مرموقة ابقاء اتصالاتها مع حكومة البحرين سرية في الوقت الحاضر لكي لا تتوفر لها ذريعة لرفض الطلب. وقد أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان هذا اليوم تصريحا صحافيا قالت فيه »ان المنظمة اذ تتابع بقلق استمرار اعتقال الشيخ الجمري ورفاقه فهي تدعو الى اطلاق سراحهم فورا ووضع حد لاحتجازهم خصوصا وانه تسرب اليه وجود نية لمحاكمتهم بصورة سرية وسريعة وتحميل الشيخ الجمري مسؤولية بعض الاعمال العنفية والارهابية. واذا كان لا بد من اجراء محاكمة فينبغي ان تتمتع بالاصول والمعايير الدولية لاجراء المحاكمات القانونية وان تكون محاكمة علنية خصوصا ان الكثير من منظمات حقوق الانسان أعربت عن رغبتها في حضور مراقبين دوليين«. وبعثت شبكة

الكتاب الدولية PEN International رسالة الى امير البحرين جاء فيها »لقد سمعنا تقارير تقول ان محاكمة يجري اعدادها ضده بمحكمة امام محكمة امن الدولة. وهناك قلق بالغ بان هذه الاجراءات لا تتناسب مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وهناك تقارير تقول ان المحاكمة سوف تكون سرية وان المحامي الذي سيمثله ليس من اختياره الشخصي. واننا نحث على ان تكون المحكمة اذا عقدت علنية ومفتوحة للرأي العام وان يعطى الشيخ الجمري حق اختيار محاميه. ونطالب كذلك اسوة بالمنظمات الحقوقية الدولية الكثيرة بالسماح لمراقبين دوليين بحضور الجلسات وان يكشف النقاب بشكل كامل عن تفصيلات التهم الموجهة اليه. ومع ذلك فان بودنا التأكيد في نظرنا على ان الحل العادل لهذه القضية هو اطلاق سراح الشيخ الجمري فورا وبدون شروط. وحسب علمنا فانه ليس مذنبا بأي شيء سوى دعوته للتغيير السياسي في البحرين واصراره على اعادة العمل بالمجلس الوطني المنتخب. ولذلك فنحن لا نستطيع فهم اسباب اعتقاله الطويل لثلاث سنوات، ونعتقد ان بقاءه المستمر وراء القضبان انتهاك لحقوقه الاساسية كإنسان في حرية التعبير والرأي«. ووقع الرسالة رئيس المنظمة السيد هوميرو أريجيس، وتيري كارلبوم، السكرتير الدولي للمنظمة.

وكتب اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان رسالة الى وزارة الخارجية البريطانية حول القضية جاء فيها ما يلي »لقد علمت ان وزارة الداخلية قررت تقديم الشيخ عبد الامير الجمري لمحاكمة سرية تعقد في المستقبل القريب. . . فهل بامكانكم الاستفسار بشكل عاجل عن هذه المحاكمة؟ ان بودي ان اعرف التهم الموجهة اليه، ومتى ستبدأ المرافعات، وما اذا كانت مفتوحة للعامة، وما اذا كانت السلطات ستسمح له باختيار محاميه بنفسه. وبودي ان احضر المحاكمة، وسأكون سعيدا اذا ما تقدمت سفارتنا بطلب لدى السلطات البحرينية لذلك الغرض. هل بامكاني ان افترض ان سفارتنا ستحضر المحاكمة كمراقب على اي حال؟«.

وتم الاتصال بعدد من المنظمات الدولية الاخرى التي تقدمت بطلبات مماثلة الى الحكومة لحضور المحكمة، ولكنها فضلت عدم الافصاح عن جهودها علنا في الوقت الحاضر. وتم اطلاع وزارتي الخارجية البريطانية والاميركية بقلق شعب البحرين من تلاعب رئيس وزراء البحرين بدستور البلاد وقوانينها واستهانته المطلقة بالمنظمات الحقوقية والقوانين الدولية. واكدت تلك المنظمات على استحالة اثبات اية تهمة للشيخ الجمري خارج نشاطه في اطار المطالب التي تضمنتها العريضة الشعبية. وقالت ان الشيخ الجمري قضى حتى الآن ثلاثة اعوام وسبعة شهور وراء القضبان، من مجموع اربع سنوات هي عمر الانتفاضة. ولم تشهد الفترة التي خرج خلالها من سجنه الاول سبتمبر ٩٥ يناير ٦٩ اي نوع من اعمال العنف. كما ان الشهرين الاولين من الانتفاضة لم يشهدا اعمال عنف ملموسة. وهذا يعني ان وجود الشيخ الجمري خارج السجن كان عاملا مهما من عوامل الهدوء والاستقرار.

٣١ فبراير

تفاعل قرار رئيس الوزراء بالانتقام من الشيخ الجمري وتقديمه الى المحاكمة، واستقبل المواطنون الخبر بغضب شامل واصرار على تصعيد المقاومة المدنية. ورأى الكثيرون ان هذا القرار المشؤوم يكرس القناعة الشعبية بضرورة تحقيق التغيير الذي يؤدي الى اقامة دولة القانون وانهاء عهد التسلط والاستبداد الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد. وتوقعت اوساط مطلعة ان يكون لقرار محاكمة الشيخ الجمري، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير، وقاضي المحكمة الشرعية، انعكاسات خطيرة على صعيد الوضع الداخلي وكذلك في الخارج. وشعرت المعارضة في الداخل والخارج بالاعتزاز وهي ترى صمود الموقف الدولي الداعم لنضال الشعب والمطالبة بالسماح لمراقبين دوليين بحضور جلسات المحاكمة. واعتبرت تلك

المنظمات ان استمرار اعتقال الشيخ بعد انقضاء السنوات الثلاث التي ينص عليها قانون امن الدولة يؤكد ان البحرين تحكم وفق الاهواء الشخصية بعيدا عن روح القوانين حتى لو كانت قمعية، وان هذا الوضع لا يمكن بحال من الاحوال السماح له بالبقاء والاستمرار، وان التغيير بات مطلبا لا تنازل عنه. ويتوقع تصاعد الغضب الشعبي في الايام والاسابيع المقبلة احتجاجا على هذا الارهاب الحكومي ضد الشيخ الجمري واخوته. واعتبرت جهات عديدة اساءة معاملة الشيخ الذي يعتبر رمزا وطنيا ودينيا تحديا حقيقيا لمشاعر ابناء البحرين، وحذرت من عواقب هذا التصرف المشين.

من جهة اخرى، انتقل الى رحمة الله تعالى مساء يوم الجمعة ٢١ فبراير المواطن الحاج علي كريم ، ٠٦، من منطقة السنابس متاثرا بجروحه التي اصيب بها اثر تعرضه للضرب المبرح على ايدي المرتزقة الاجانب في شهر مارس عام ٦٩٩١ وذلك عندما شن النظام عدوانا وحشيا على مسيرة سلمية انطلقت في المنطقة لاحياء الذكرى السنوية الاولى لاستشهاد الشهيد عيسى قمبر ، وقد ادخل الشهيد المستشفى طوال السنوات الثلاث عدة مرات لتلقي لعلاج. وفي الاشهر القليلة الماضية ارسل الى الهند لمواصلة العلاج هناك ولكن دون جدوى الى ان عاد منها وبقي في مستشفى السلمانية حتى لاقاه الاجل ليلحق بركب الشهداء وقد حضر عدد كبير من المواطنين لتشييعه رغم سقوط الامطار الغزيرة ودفن بالقرب من قبر الشهيدين هاني خميس وعبد الزهراء .

واستمرارا للانتهاكات اعتقل من بلاد القديم في الساعات الاولى من فجر ١١ فبراير الشاب حسن احمد جمعة ، ٩١ ، وذلك من منزله. وعندما ذهب شقيقه حسين الى مركز الخميس للاستفسار عنه امر خالد الوزان بايقافه لمدة ٤٢ ساعة.

,في الساعات الاولى من يوم الاربعاء الماضي ٠١ فبراير من فبراير شن مرتزقة النظام عدوانا وحشيا على منازل المواطنين بمنطقة البلاد القديم واعتقلوا كلا من عبد الله نجل الشهيد الشيخ علي النتشاس، ٣٢ اعتقل لمدة سنتين سابقا ، وجيه صالح، ٦٢ اعتقل سنتين سابقا ، حسين منصور، . ٣٢ ويقبع هؤلاء في مركز التعذيب بالخميس ويشرف خالد محمد احمد الوزان على تعذيبهم. وفي الساعات الاولى من اليوم السابق الثلاثاء اعتقل من منطقة الديه عدد من الاطفال من منازلهم عرف من بينهم عيسى ملا منصور العتيبي، ٦١، عبد الغني احمد الزيمور، ٦١، واخيه علي، ٥١، ونقل هؤلاء المظلومون الى مركز التعذيب بالخميس وجيء بالكلاب البوليسية لتخويفهم.

وعلم من جهة اخرى ان الشاب عبد الحسين الشعلة،٧١، من منطقة المنامة، يحقن كل يوم تقريبا بإبر خاصة بسبب اصابته بمرض الخلايا المنجلية في الدم. ويقبع هذا الشاب في سجون آل خليفة منذ عامين بدون تهمة او محاكمة، ولا يتلقى العلاج المناسب في ما عدا الحقن بالابر داخل الزنزانة. ويرفض مسؤولو مركز التعذيب نقله الى المستشفى لتلقي العلاج المناسب، كما يرفضون الافراج عنه برغم براءته. والجدير بالذكر ان شقيقه، صادق، محكوم بالسجن عامين لمشاركته في الحركة الشعبية، بينما انتهت فترة السنوات الثلاث التي حكم بها ابن عمه، جابر الشعلة، منذ مدة طويلة ولم يفرج عنه بعد.

وبسبب سوء اوضاع السجن فسوف يبدأ سجناء الحوض الجاف غدا اضرابا شاملا عن الطعام ويتوقع ان يشارك جميع المعتقلين في هذا الاضراب.

٥١ فبراير

استمرت المطالبة الدولية باطلاق سراح الشيخ الجمري واخوته بدون قيد او شرط بعد ان قضوا اكثر من ثلاثة اعوام في السجن التعسفي بدون تهمة او محاكمة. وتواصلت الاتصالات في عدة عواصم غربية وعربية حول القضية، فيما اكدت منظمات حقوقية دولية عديدة رغبتها في حضور اية محاكمة للشيخ الجمري. وفضلت بعض المنظمات ابقاء اتصالاتها مع حكومة البحرين سرا، بينما اعلنت منظمات اخرى مواقفها بوضوح.

ومن بين المنظمات التي اهتمت بالقضية المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب. فقد كتبت رسالة الى الامير يوم الجمعة الماضي جاء فيهاما يلي »ان الامانة الدولية للمنظمة العالمية لمكافحة التعذيب OMCT، وهي اكبر شبكة عالمية لمنظمات حقوق الانسان، تود ان تعبر لكم عن قلقها البالغ ازاء نبأ وصلها من المنظمة البحرينية لحقوق الانسان، عضو شبكة او. ام. سي. تي. وقالت المنظمة ان الشيخ عبد الامير الجمري، ٢٦، القاضي السابق، وعضو لجنة العريضة الشعبية، بالاضافة الى كونه عضوا في المجلس الوطني المنحل، اعتقل بشكل تعسفي ولم تقدم اليه تهمة او محاكمة منذ ١٢ يناير ٦٩٩١. ووصلتنا الآن تقارير مؤداها ان هناك إعدادا لمحاكمة سرية للشيخ عبد الامير الجمري امام محكمة امن الدولة وانها قد تبدأ يوم السبت. وهناك قلق بالغ من ان اجراءات المحكمة قد لا ترقى الى المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وذكر ايضا ان المحاكمة قد تعقد بصورة سرية وان الدفاع عن الشيخ الجمري قد يقوم به محام ليس من اختياره. وبودنا ان نشير الى انه نظرا لان اعتقال الشيخ الجمري حدث لمجرد مناداته بالسياسي في البحرين ومطالبته باعادة المجلس الوطني فيجب اطلاق سراحه بدون اي شروط. وتصر الامانة الدولية على ضرورة احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في كل الاحوال طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية. واخيرا، فاذا كان مقررا اجراء محاكمة، فاننا نحث سموكم على السماح ل OMCT او اية منظمة دولية مراقبة بحضور المحاكمة لمتابعة اجراءاتها. بالاضافة الى ذلك فبودنا ان نعرف اين ستعقد المحاكمة، وما هي الاتهامات المحددة الموجهة له وهل ستسمح السلطات للشيخ الجمري باختيار محاميه«. ووقع الرسالة السيد فرناندو ميجيا، نائب المدير التنفيذي.

وبعث مركز استقلال القضاة والمحامين رسالة الى الامير في ١١ فبراير جاء فيها ما يلي »ان مركز استقلال القضاة والمحامين هو جزء من الهيئة الدولية للقضاة التي تهدف لترويج استقلال القضاة والمحامين وحمايتهم. ويساور المركز قلق عميق حيث مرت ثلاثة اعوام على اعتقال الشيخ عبد الامير الجمري بدون تهمة او محاكمة. وعلم المركز ان القاضي الجمري سوف يواجه الآن محاكمة لم تعرف تفصيلاتها حتى الآن. ان المركز يلتمس منكم السماح له بارسال مراقب لحضور المحكمة. ولهذا الغرض فان المركز سوف يثمن لكم إطلاعه على مكان المحاكمة وموعدها وكذلك التهم الموجهة للقاضي الجمري. ونأمل ان يسمح لعائلة القاضي الجمري بزيارته وان يكون بامكانه الاستفادة من خدمات محام يختاره بنفسه. ونحن ننتظر استلام ردكم في اسرع وقت ممكن لنتمكن من اكمال الاعدادات اللازمة لارسال المراقب«. ووقعت الرسالة مديرة المركز، منى رشماوي.

وقد اهتمت وسائل الاعلام العالمية بنبأ محاكمة الشيخ الجمري، فنقلت وكالة الانباء الفرنسية يوم الجمعة الماضية تقريرا طويلا حول القضية، وبثت وكالة رويتر تقريرا مفصلا حول ذلك يوم السبت الماضي، واذاعت هيئة الاذاعة البريطانية نبأ المحاكمة. وتردد ان القاضي الذي سوف يقرأ حكم العائلة الخليفية بحق الشيخ الجمري هو عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، الذي عرف عنه القسوة في تنفيذ اوامر رئيس الوزراء بحق الشخصيات المرموقة.

وفي الداخل بدأت الاستعدادات الشعبية للاحتجاج العام على استمرار اعتقال الشيخ الجمري وقرار محاكمته. ويتوقع ان تشهد البلاد غضبا عارما اذا ما اصدرت المحكمة بحقه حكما بسجنه فترة اطول من الفترة التي قضاها. وفي منطقة الدراز شوهدت مساء امس اعمدة الدخان تتصاعد من حرائق صغيرة في اطارات السيارات. وذكرت تقارير لم تؤكد بعد سماع اطلاق نار من قبل القوات الحكومية. ووزعت بيانات المعارضة في اليومين الماضيين في اغلب مناطق البحرين. كما شهدت مساجد عديدة تصاعد حماس المصلين يوم الجمعة الماضية لدى سماع خبر محاكمة الشيخ. ويتوقع توسع دائرة الاحتجاجات في الفترة المقبلة اذا استمرت الحكومة في تحدي الارادة الشعبية ورفض الاصلاح

السياسي المطلوب.
وقبل بضعة ايام جيء بعدد من الشبان الذين اعتقلوا مؤخرا وتم تصويرهم بالفيديو بمنطقة السهلة. وكانت آثار التعذيب واضحة عليهم وبدوا منهكين تماما. وهؤلاء الشبان هم عارف علي السماك، ٩١، محمد علي منصور السعيد، ٩١، صلاح حبيب علي، ٥٢، حسن احمد جمعة، ٩١، وجميعهم من منطقة البلاد القديم.

٦١ فبراير

بعثت الجمعية الدولية للمحامين رسالة الى امير البلاد بشأن اعتقال الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي »يساور الجمعية الدولية للمحامين، وهي تجمع ل ١ ٧١ جمعية محاماة وجمعيات قانونية تمثل ٢،٥ مليون محام واكثر من ٠٠٠،٨١ محام مستقلين غير اعضاء في جمعيات مهنية في ٣٨١ بلدا، قلق شديد بعد ان علمت بان القاضي السابق، الشيخ عبد الامير الجمري، قد يقدم قريبا الى محاكمة سرية. وقد بقي الشيخ عبد الامير الجمري في الاعتقال بدون تهمة او محاكمة وبدون اتصال بمحامين منذ ١٢ يناير ٦٩٩١. وكان الشيخ الجمري قد اعفي من مهماته كقاض بالمحكمة الشرعية بسبب معارضته لفرض قانون امن الدولة وتعليق المجلس الوطني. واعتقل في اثر احتجاجاته المعارضة للحكومة واحتجز طبقا لقانون امن الدولة للعام ٤٧٩١. وتنص المادة ١ من قانون امن الدولة على الاعتقال الاداري بدون تهمة او محاكمة لفترة تصل الى ثلاث سنوات، الامر الذي يتناقض مع المعايير الدولية التي يتضمنها العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية المادتان ٩ و ٠١ . ويتردد ان هناك استعدادات لمحاكمة الشيخ الجمري امام محكمة امن الدولة بصورة سرية وان الشيخ الجمري سوف يمثل بمحام ليس من اختياره. ان الجمعية الدولية للمحامين قلقة من ان محاكمته، طبقا لذلك، قد تتناقض مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وتنص المادة ٤١ ٣د من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية على »ان لكل شخص الحق في الدفاع عن نفسه شخصيا او من خلال مساعدة قانونية من اختياره«، والمادة ١ من »المباديء الاساسية لدور المحامين« التي تنص على ان »من حق كل الاشخاص الطلب من محامين يختارونهم لتوضيح حقوقهم وحمايتها والدفاع عنهم في كل مراحل المحاكمات الجنائية«. ويساور الجمعية القلق لان محاكمة الشيخ الجمري قد تعقد بصورة سرية الامر الذي يتناقض مع المادة ٤١ ١ من الميثاق المذكور التي تنص على »ان لكل شخص الحق في محاكمة حرة وعلنية امام محكمة محايدة ومستقلة وكفؤة«. وتعتقد الجمعية ان الشيخ الجمري يتعرض للعقاب بسبب ممارسته حقه في حرية التعبير، وتحث حكومة البحرين على اطلاق سراح الشيخ الجمري فورا. واذا كان سيقدم الى محاكمة، فانها تلتمس، باحترام، منكم السماح بمراقبين دوليين لحضور المرافعات وتحثكم على ضمان محاكمته طبقا للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة«. ووقع الرسالة رئيس الجمعية السيد كلاوس بوهلهوف.

وعلى صعيد آخر ما زالت جريمة اعتقال المواطن الحاج علي العكري قبل اسبوعين، بعد ثلاثة ايام من اطلاق سراحه من السجن الذي بقي فيه ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة، تتفاعل على الصعيدين المحلي والدولي. فقد اهتمت المنظمات الحقوقية الدولية وخبراء الامم المتحدة بهذه القضية التي تنطوي على تبعات خطيرة، اذ انها تؤكد الغياب الكامل للقانون عن البلاد والحكم وفق قرارات فردية يصدرها رئيس الوزراء في اغلب الاحيان. وكان هذا المعتقل قد افرج عنه لمدة ثلاثة ايام في نهاية الشهر الماضي تمكن خلالها من زيارة ابنه، محمد، المعتقل منذ بضعة شهور. وقد صعق ابنه عندما سمع خبر اعادة اعتقال والده في اليوم التالي لزيارته، وراح يبكي بكاء شديدا، فضج المعتقلون معه وتحول السجن الى ساحة عزاء. وخيم على الجميع شعور بالغضب ازاء سياسات الارهاب والقمع الخليفية. وفي اليوم التالي لمح الشاب محمد والده وهو يقاد الى غرفة التعذيب مقيد

اليدين، فراح يصرخ ويقرع الابواب بيديه. فالتفت اليه والده وطلب منه الصبر والصمود. وتبين لاحقا ان الحاج علي العكري كان مضربا عن الطعام، ولكنه كان يقيد بالحديد يوميا ويسحب الى مستشفى القلعة لاطعامه بالقوة. وبعد ثلاثة ايام نقل الى سجن القلعة ولا يعلم شيء عن حاله الآن.

وعلي صعيد آخر، تلقت المعارضة بأسف نبأ وفاة السيد طارق المؤيد، وزير الاعلام السابق، يوم الاحد الماضي، بشكل مفاجيء. وتوجهت الى عائلته بتقديم العزاء المناسب. ولقي المرحوم ربه متأثرا بالمعاملة السيئة التي تعرض لها عندما كان وزيرا للاعلام، خصوصا الطريقة غير اللائقة التي أبعد بها عن الوزارة في اغسطس ٥٩٩١. فقد فوجيء بخبر تشكيل الوزارة الجديدة بدون ان يخبر سلفا بانه لن يكون له منصب فيها، وكذلك بقية الوزراء الذين استثناهم رئيس الوزراء من التشكيلة الوزارية الجديدة.

٧١ فبراير

بعثت اللجنة العربية لحقوق الانسان، التي مقرها في باريس، رسالة الى سفير البحرين في باريس تطلب فيها السماح لها بحضور محاكمة الشيخ الجمري، اذا عقدت. وجاء في الرسالة ما يلي »علمت اللجنة العربية لحقوق الانسان من زملاء في المنامة ان محاكمة القاضي الشيخ عبد الامير الجمري المعتقل منذ ٣ سنوات بدون محاكمة قد تبدأ في هذه الايام. ان اللجنة العربية لحقوق الانسان تتابع باهتمام هذه القضية، وبوصفها منظمة ذات صفة اعتبارية وحقوقية عربية وعالمية، فهي تعمل لتكوين ملف موضوعي ومتكامل حول موضوع الشيخ الجمري والمحاكمة، نرجو من سيادتكم إعلامنا بتاريخ انعقاد المحكمة ومكانها والتهم الموجهة اليه. وفي حال تأكد انعقاد المحكمة، نطلب اليكم اعلام السلطات المختصة برغبة اللجنة العربية لحقوق الانسان حضور المحكمة في شخص الاستاذ البشير الصيد المحامي المقيم في العاصمة التونسية كمراقب. والاستاذ الصيد من المحامين العرب المعروفين بحيادهم ونزاهتهم وهو من قيادة اللجنة ومسؤول حاليا عن الشؤون القضائية فيها. اننا نطمح من خلال هذه الفرصة لتأصيل تقليد أصبح معروفا في مصر وتونس والمغرب ولبنان والامارات العربية المتحدة وغيرها يقوم على السماح لمحام عربي بحضور محاكمات سجناء الرأي وإعطاء تقييم موضوعي لها. كل أملنا، السيد السفير، ان تجيب السلطات البحرانية على أسئلتنا وطلبنا هذا، وبانتظار ذلك، تفضلوا، سعادة السفير، بقبول فائق الاحترام والسلام«. ووقع الرسالة الدكتور هيثم مناع، الناطق باسم اللجنة العربية لحقوق الانسان.

ومن جهة اخرى، بثت وكالة الانباء الفرنسية يوم امس خبر رسالة الرابطة الدولية للمحامين التي تطالب فيها بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري، ونشرتها صحيفة »القدس العربي« على الصفحة الاولى من عددها هذا اليوم.

وعلى صعيد الداخل بدأت الاستعدادات الشعبية لتصعيد الموقف في اطار مشروع المقاومة المدنية السلمي. فقد غطت الشعارات والصور معظم جدران منطقة المعامير، وكانت الكتابات بشكل مكثف وتطالب بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري واخوته وبقية المعتقلين. وعلم ان شباب السنابس قاموا بحرق اطارات على شارع البديع قبل يومين، وتصاعد الدخان عاليا حيث شوهدت على مسافة بعيدة. وقام شباب منطقة الخميس بحرق الاطارات كذلك على الشارع العام عند الدوار الصغير. وتوقع سياسيون محليون ان يكون تصعيد الاحتجاجات الشعبية هذه المرة شاملا لجميع مناطق البحرين خصوصا بعد ان عم الاستياء جميع قطاعات الشعب بعد استقدام آلاف المرتزقة الى البلاد. وساهم في تكريس الشعور الرافض للارهاب الخليفي القرار الاخير الذي أصدره رئيس الوزراء قبل يومين والذي يمنع استعمال مكبرات الصوت في المساجد والمآتم بدون اذن قسم التعذيب بوزارة الداخلية. ويعاقب القانون القمعي الجديد بسجن

القائمين على دور العبادة او فرض غرامات ثقيلة عليهم. كما ينص على معاقبة الفنيين الكهربائيين الذين يقومون بنصب مكبرات الصوت بالسجن. ويعتبر آل خليفة استعمال مكبرات الصوت لقراءة القرآن »تهديدا لأمن الدولة«. وينص القانون الجديد على انه حتى بعد الحصول على اجازة من وزارة الداخلية باستعمال مكبرات الصوت فان من حق الوزارة سحبها في اي وقت. وتحدث خطباء المساجد في المحرق والمنامة في مساجد خاصة عن استيائهم الشديد ازاء هذا القانون الذي لا يخدم سوى نزوات رئيس الوزراء.

ومع ازدياد القمع الحكومي لابناء البحرين يشتد خوف النظام، ويمعن في استعراض القوة بدون مبرر. فقد حلقت الطائرات العمودية في اجواء البلاد يوم امس الاول في استعراض رخيص للقوة، وقامت بغارات وهمية على اهداف مدنية وكأنها تغير فوق رؤوس المواطنين باعتبارهم اعداء للعائلة الخليفية الحاكمة. كما ان قوات الشغب المتكونة من مرتزقة اجانب تقوم بتحركات كثيرة وتبدو في حالة توتر شديدة وتستعد للانقضاض على الابرياء في البلاد.

ومن جهة اخرى اعتقلت قوات القمع في الساعات الاولى من صباح امس مواطنين من منطقة الدراز هما الشيخ صادق الدرازي، والشاب أحمد الملا. وكان المصلون ينتظرون قدوم الشيخ لصلاة الفجر بالمسجد ولكنهم علموا انه اعتقل قبل بضع ساعات بدون ان يكون هناك سبب لذلك الارهاب السلطوي.

٨١ فبراير

وجهت لجنة العريضة الشعبية رسالة الى امير البلاد، طلبت منه فيها اصدار امر باطلاق سراح الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين عضوي اللجنة. وجاء في الرسالة التي وقعها عشرة من اعضاء اللجنة انه »بناء على قانون امن الدولة فاننا كنا نتطلع بان تقوم وزارة الداخلية باطلاق سراحهما بعد إكمال المدة القانونية التي نص عليه هذا القانون، الا انهما ما زالا رهن الاعتقال وبدون محاكمة«. وطالبت باجراء مصالحة وطنية تقوم على اساس الحوار، قائلة »ان نجاح مثل هذه المصالحة يتطلب خلق الاجواء السياسية التي لن تتوفر الا عن طريق اصدار أمركم السامي بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين واطلاق حرية الرأي والتعبير والسماح بعقد الندوات وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، وهذه بدورها تمهد الطريق السليم لممارسة كافة الحقوق السياسية والاجتماعية التي نص عليها الدستور«. وقالت رسالة اللجنة »انه لا يخفى على سموكم ما يجري في عالمنا المعاصر من تحولات متسارعة نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. وان الدول المتخلفة عن هذا الركب الحضاري قد أخذت تسارع الخطى من أجل اصلاح اوضاعها السياسية ومواكبة هذا التطور الانساني«. ووقع العريضة كل من محمد جابر صباح، احمد عيسى الشملان، منيرة أحمد فخرو، عيسى عبد الله الجودر، هشام عبد الله الشهابي، علي قاسم ربيعة، سعيد عبد الله العسبول، ابراهيم السيد علي كمال الدين، عبد الله راشد مطيويع، وعبد الله عبد الرحمن هاشم. ويمثل هؤلاء، بالاضافة الى كل من الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين، اغلب قطاعات شعب البحرين واتجاهاته الفكرية والسياسية والدينية.

كما أصدر العلامة الكبير الشيخ عيسى احمد قاسم، عضو المجلس الوطني المنحل، بيانا جاء فيه ما يلي قضية العلامة الكبير الشيخ الجمري وأصحابه ليست قضية أفراد ولا طائفة خاصة، وانما هي قضية شعب يؤمن بالعدالة ، وأمة تقدس الحق، ودين قويم، ووطن أصيل، وإنسانية رفيعة، وحضارة عريقة، وتاريخ مجيد. فالقضية هي كل ذلك، والحكومة لا ترضى بأن تهم بمعاداة شيء من ذلك. اذا فلتنظر الحكومة كيف تتعامل مع كل هذه المفردات ورموزها الذين هم كل ذلك في النظر الشعبي والحقوقي العالمي. وينظر رجالات الشعب وعلماؤه ماذا يملكون من فرص الخطاب السلمي مع الحكومة الذي لا يفرط بهؤلاء المخلصين

وحقهم في الحرية قيد شعرة، وسد أبواب الفتنة، ويغلق منافذ الخطر، ويخلق جو التفاهم بين الشعب والحكومة«.

وعلى صعيد آخر تواصلت الفعاليات الشعبية السلمية المطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري عبر ما هو متاح من وسائل تعبير متواضعة. فقد انتشرت الشعارات بكثافة في اغلب المناطق. ففي منطقة سترة كانت الكتابات واضحة وتطالب باطلاق سراح الشيخ فورا وكذلك بقية الرموز الشعبية. كما رحبت بالتفاعل الدولي مع قضية الشيخ الجمري. وفي مناطق كرزكان والدمستان شوهدت يوم امس كتابات مكثفة. وللتعبير السلمي عن الاحتجاج قام بعض المواطنين باشعال النار في اطارات السيارات في مناطق النعيم والسنابس والمصلى والمنامة.

ومن جهة اخرى استمرت الاجراءات القمعية ضد المواطنين وطالت عددا من الاطفال. ففي ٥١ فبراير اعتقل من منطقة البلاد القديم كل من فيصل الاسكافي، ٠٢، وجابر منصور، ٥٢ اعتقل سابقا لمدة ثلاث سنوات . وجاء اعتقالهما في عدوان وحشي على منزليهما في الساعات الاولى من الصباح. وفي ١١ فبراير اعتقل من منطقة النويدرات اربعة اطفال هم عباس علي مرهون، ٣١، عبد الشهيد ملا جعفر، ٤١، احمد مهدي حبيب، ٤١، ومهدي احمد مرهون، ٤١. ولم يعرف شيء عن مصيرهم حتى الآن. وتعرض الاول الى تعذيب وحشي اثناء اعتقاله ادى به الى الاغماء، ويخشى على حياته من الخطر بسبب ما ناله من التعذيب.

كما استمرت السياسات القمعية في نواح اخرى. فقد استدعي الاشخاص الذين رفعوا الاذان بمنطقة سترة يوم الجمعة الماضية ووجهت اليهم تهديدات بالاعتقال والتعذيب ان استمروا في استعمال مكبرات الصوت للاذان بدون اذن من جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان.

٩١ فبراير

استمر الاهتمام الدولي والمحلي بقرار محاكمة الشيخ الجمري، واجرت منظمات وجهات سياسية في اليومين الماضيين اتصالات جديدة مع حكومة البحرين مطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري فورا، او السماح لمراقبين دوليين بحضور اية محاكمة يأمر رئيس الوزراء بتقديم الشيخ الجمري امامها. وفضلت تلك المنظمات ابقاء اتصالاتها مع حكومة البحرين سرية في الوقت الحاضر، ولكنها اشارت الى انها ستعلن موقفها بقوة اذا استمرت الحكومة في مواقفها السلبية. وبثت وكالة انباء رويتر هذا اليوم خبرا حول القضية بعنوان »الضغوط تتصاعد على حكومة البحرين لاطلاق سراح الشيخ الجمري«. ونقلت الوكالة في خبرها فقرات من بيان الشيخ عيسى احمد قاسم ورسالة لجنة العريضة الشعبية. وأشارت ضمنا الى ان حكومة البحرين تنتهك قوانينها الخاصة باستمرارها في اعتقال الشيخ الجمري بعد ان قضى ثلاث سنوات في السجن وهي اقصى حد يسمح بها قانون امن الدولة.

وعلمت المعارضة ان الحكومة تسعى لتصعيد القمع في الايام المقبلة لارهاب المواطنين ومنعهم من ممارسة حقوقهم الدستورية في الاحتجاج السلمي. ومن تلك الاجراءات اقرار قانون منع استعمال مكبرات الصوت لقراءة القرآن والدعاء، وتهديد الخطباء والعلماء بالاعتقال والتعذيب اذا ما تعرضوا في خطبهم الى الاوضاع السياسية وخصوصا استمرار اعتقال الشيخ الجمري. ويتوقع ان تسود البلاد حالة من القمع الرهيب والاعتقالات العشوائية خصوصا مع بدء محاكمة الشيخ الجمري. وتتوقع المعارضة ان تنطلق الاحتجاجات على أشدها اذا حدث ذلك.

ومن جهة اخرى علم ان الحكومة ادركت الخطأ الفادح الذي ارتكبته عندما قامت العام الماضي بحل المجلس الاداري المنتخب لجمعية المحامين البحرينية، وتسعى لاحتواء التبعات السلبية لذلك القرار. وقبل يومين نشرت الصحف المحلية خبرا مفاده ان اللجنة الادارية المفروضة على جمعية المحامين من قبل الحكومة تدعو الاعضاء لحضور اجتماع الجمعية العمومية في ٣

مارس المقبل وذلك للاعداد لانتخاب مجلس ادارة جديد. واذا اجريت هذه الانتخابات فسوف يكون ذلك تراجعا كبيرا من قبل الحكومة التي ترفض باستمرار مبدأ الانتخاب وتصر على ممارسة الاستبداد بتعيين ممثلين لها في الجمعيات المهنية. وكان رئيس الوزراء قد أمر العام الماضي وزير العمل باصدار قرار بحل مجلس الادارة المنتخب وتعيين لجنة ادارية بديلة بعد ان رفض المجلس المنتخب اقرار الممارسات الارهابية للحكومة. ومنذ ذلك الوقت ازدادت القضية تعقيدا وساهمت بشكل مباشر في اقناع الرأي العام العالمي بالطبيعة القمعية للنظام. كما تقدمت مجموعة من اعضاء الجمعية تضم رؤساء وامناء سر سابقين بدعوى قضائية ضد القرار الحكومي. وشعرت العائلة الخليفية بخطأ قرار رئيس الوزراء وآثاره السلبية التي كرست الصورة المرتسمة في اذهان العالم عن طبيعة النظام، وسعت منذ ذلك الوقت للتوصل الى حل يحفظ لها ماء الوجه. ورحبت المعارضة بأي حل يعيد مبدأ الانتخاب للجمعية ويمنع جهاز التعذيب الحكومي من التدخل في شؤون الجمعيات المهنية الاخرى.

وعلى صعيد آخر يسود المواطنين قلق شديد من استمرار الحكومة في سياسة اعتقال المواطنين وابقائهم في السجن بدون محاكمة، واعادة اعتقالهم بعد قضاء ثلاث سنوات متواصلة بدون تهمة او محاكمة. وهناك عشرات المواطنين ممن قضى اكثر من ثلاثة اعوام في السجن. واتخذت جريمة اعادة المواطن الحاج علي محمد العكري، ٣٤ عاما، بعد ثلاثة ايام من اطلاق سراحه من السجن الذي قضى فيه ثلاثة اعوام بدون تهمة او محكمة، ابعادا دولية خصوصا بعد ان رفعت الى لجنة الاعتقال التعسفي كقضية واضحة على الاعتقال التعسفي خارج اطار القانون. وهناك خشية من تقديم مجموعة من ٨١ شخصا قضوا اكثر من ثلاثة اعوام الى المحاكمة، في الوقت الذي كان على وزير الداخلية ان يأمر باطلاق سراحهم فور انتهاء السنوات الثلاث التي ينص عليها قانون امن الدولة كحد اقصى للاعتقال بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء مهدي سهوان، الشيخ حسين الاكرف والشيخ صادق الدرازي الذي أعيد اعتقاله قبل ثلاثة ايام.

ومن جهة اخرى علم ان الحالة الصحية للمواطن الحاج عبد الله فخرو تتداعى بشكل مستمر بسبب غياب العناية الصحية في غرف التعذيب الخليفية. وحسب تقرير طبي جديد تم الحصول عليه بصورة خاصة، فان هذا المواطن يعاني من عدد من الامراض مثل ضغط الدم والسكر وغيرها، وانه محروم من العناية الصحية ويتعرض لضغوط نفسية وجسدية مستمرة برغم عمره المتقدم الذي يبلغ السبعين عاما. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل لاطلاق سراح هذا المواطن المضطهد. وحملت الحكومة المسؤولية الكاملة عما يحدث له في السجن.

٠٢ فبراير

قررت العائلة الخليفية الحاكمة تقديم الشيخ الجمري امام محكمة امن الدولة يوم غد بتهم واهية وضعها جهاز التعذيب بوزارة الداخلية. وطلبت الوزارة من المحامي الذي عينته للدفاع عن الشيخ الحضور الى المحكمة بسجن جو في الساعة العاشرة صباحا لمقابلة الشيخ الجمري قبل بدء المحاكمة. ولم تسمح الحكومة للمحامي بالاتصال بالشيخ طوال فترة اعتقاله قبل ثلاثة اعوام. وحسب بعض المصادر فان الشيخ الجمري لم يبلغ بعد بخبر محاكمته غدا، وان الضغوط ما تزال تمارس عليه لثنيه عن المطالب العادلة. وكان لخبر المحاكمة هذا اليوم وقع شديد على نفوس المواطنين، الامرا لذي يتوقع ان يتحول الى غضب شعبي واحتجاجات واسعة. وقد بدأت المعارضة اتصالاتها بالدوائر الدولية المعنية لحثها على المطالبة باطلاق سراح الشيخ بدون قيد او شرط. وفي حال عدم اطلاق سراحه، طالبت المعارضة بالسماح لمراقبين دوليين بحضور المحاكمة.

وكانت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ومقرها في جنيف قد بعثت يوم امس رسالة الى امير البحرين تطلب منه السماح لمراقبين دوليين بحضور محاكمة الشيخ

الجمري. وجاء في الرسالة ما يلي »يساور الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان قلق عميق ازاء الاوضاع التي ستعقد فيها المحاكمة المرتقبة للشيخ عبد الامير الجمري. وتدفعنا كل المعلومات المتوفرة لدينا الى الخوف من ان مبادىء المحاكمة العادلة التي ينص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لن تحترم خلال المحاكمة. فمحامي الشيخ الجمري تم تعيينه من قبل وزارة الداخلية، وستعقد المحاكمة امام محكمة امن الدولة التي تعقد محاكماتها بصورة سرية والتي لا يسمح لاهالي المتهمين والمراقبين المستقلين ووسائل الاعلام بحضورها. ولم تقدم تهم محددة بشكل دقيق للشيخ الجمري. وفي ضوء هذه المعلومات فان الفيدرالية تحث السلطات البحرينية على ضمان ان محاكمة الشيخ الجمري سوف تعقد وفق مبادىء الاعلان العالمي لحقوق الانسان وبالخصوص تحديد التهم الموجهة الى الشيخ الجمري، والسماح للشيخ الجمري باختيار محام من اختياره، وضمان ان تكون المحاكمة علنية ومفتوحة للجميع، والسماح للمراقبين الدوليين بمتابعة المحاكمة. ان الفيدرالية سوف تتابع باهتمام كبير محاكمة الشيخ الجمري. ونأمل ان تكون منسجمة مع الالتزامات التي قدمتها السلطات البحرينية للمجموعة الدولية وبالخصوص للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي ستعقد دورتها الخامسة والخمسين في الشهر المقبل«. ووقع الرسالة السيد باتريك باودوين، رئيس المنظمة.

٢٢ فبراير

تحولت محاكمة الشيخ الجمري التي عقدت جلساتها الاولى يوم امس الى محاكمة للنظام، حسب ما قالته المنظمات الحقوقية الدولية التي طالبت بارسال مراقبين الى المحاكمة. وشعرت هذه المنظمات بغضب شديد بسبب تجاهل طلبها وعدم اكتراث الحكومة بالرد على رسائلها ونداءاتها. وقال ممثلون عنها ان عقد محاكمة سياسية سرية في هذا العصر يعكس تخلفا لا تعيشه الا مناطق قليلة جدا في هذه الايام، تحتل الحكومة الخليفية في البحرين مركز الصدارة بينها. واضافوا ان رفض الحكومة عقد المحكمة بصورة علنية جعلها محل تساؤلات حقيقية من قبل هذه المنظمات، ولم تعد محاكمة الشيخ الجمري في نظرها الا تعبيرا بليغا عن حالة الظلم والجور الذي تفرضه العائلة الخليفية على شعب البحرين. واشاروا الى ما قاله »مصدر بحريني مسؤول« لهيئة الاذاعة البريطانية يوم امس من ان »المحاكمة شأن داخلي في البحرين ولا علاقة لجهات خارجية بها« بانه تكريس للظلم والارهاب الرسمي واعتراف بقصور محكمة امن الدولة عن المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وقالوا ان رفض الحكومة السماح بمراقبين كما هو معمول به في دول العالم الاخرى يؤكد خشيتها من انكشاف حالة الظلم التي تسود هذه المحاكم. ازداد استياؤها بعد ان اتضح ان القاضي الرئيسي هو احد افراد العائلة الحاكمة يساعده قاضيان مصريان، وكأن البحرين لم تستطع حتى الآن انتاج قضاة اكفاء.

وكان الشيخ الجمري قد أنكر في الجلسة الاولى للمحاكمة يوم امس كل التهم التي أصدرتها العائلة الحاكمة اليه وأكد بقوة وشجاعة وثبات حظي باعجاب العالم انه يطالب بانتخاب المجلس الوطني طبقا لمواد الدستور وان تلك التهم سببها رفضه الرضوخ لمطالب جهاز التعذيب بالتخلي عن تلك المطالبة. وخلال الخمس والاربعين دقيقة التي استغرقتها الجلسة كان الشيخ الجمري نجما براقا في سمائها السوداء بمركز التعذيب في جو، وبالتحديد في زاوية من زواياه افتتحت خصيصا لمحاكمة الرمز الوطني المعروف. واعادت محاكمته في ذلك السجن الرهيب الى الاذهان محاكمة قادة الهيئة الوطنية الخمسة الذين حوكموا بعيدا عن الانظار في مركز الشرطة بالبديع في ديسمبر ٦٥٩١، وهم عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملان وعبد علي العليوات وابراهيم فخرو وابراهيم موسى. ويبدو ان آل خليفة لا يميزون بين مراكز التعذيب الرسمية والمحاكم الاستثنائية، ففي كلا المكانين يستحل آل خليفة دماء

ابناء البحرين ويعاملونهم وفق اهوائهم الخاصة بعيدا عن منطق القانون المتحضر. وبعد الجلسة السرية الاولى أجلت المحاكمة الى اجل غير مسمى، ورفض القاضي، عبد الرحمن بن جابر آل خليفة، تحديد موعد الجلسة الثانية. وطالبت عائلة الشيخ الجمري بتشكيل فريق للدفاع عن الشيخ.

وقد استقبل العالم وشعب البحرين خبر المحاكمة باستياء كبير. فبالاضافة للطلب الذي تقدم به اكثر من اثني عشر منظمة حقوقية دولية لحضور المحاكمة، أصدرت جهات سياسية اخرى بيانات تدين آل خليفة بسبب اصرارهم على اهانة الرمز الوطني والقاضي والشاعر والمؤلف وعضو المجلس الوطني ومحاكمته على ايدي القتلة والسفاحين. فقد أصدر الكاتب البحريني المعروف، عبد الرحمن النعيمي بيانا بعنوان »رسالة مبعد منذ ٨٦٩١ محاكمة الجمري محاكمة لكل المطالبين بالديمقراطية في البحرين«، وأصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين بيانا بعنوان »المحاكمة باطلة ويجب اطلاق سراحه او محاكمته امام محكمة مدنية«. وأصدرت الحركة الجعفرية في باكستان بيانا حول المحاكمة قالت فيه »ننصح الحكومة بالابتعاد عن تأزيم الوضع وتوتير القضية والتعاطي معها بايجابية وواقعية، وأول خطوة نأملها في هذا المجال هو الافراج الفوري عن سماحة الشيخ الجمري ورفاقه«. واصدر تجمع علماء الحجاز بيانا جاء فيه »نهيب بمراجع الاسلام العظام والعلماء الاعلام والتنظيمات والشخصيات الاسلامية الوقوف بحزم في وجه هذه التصرفات المشينة للنظام الخليفي في البحرين، وان يعربوا عن تأييدهم للحقوق المشروعة للشعب البحريني المظلوم. كما نطالب المنظمات والهيئات الحقوقية والانسانية . . . ان تعبر عن استيائها واستنكارها لهذه الانتهاكات بحق سماحة الشيخ الجمري واخوته المعتقلين وأبناء الشعب البحريني«. ونقلت هيئة الاذاعة البريطانية خبر المحاكمة في عدد من نشراتها الاخبارية في اليومين الماضيين، واجرت لقاء مع اللورد ايفبوري اكد فيه بطلان المحاكمة جملة وتفصيلا. وبثت وكالات الانباء الدولية مثل رويترز والفرنسية والاسوشيتد برس انباء المحاكمة بشكل أغضب آل خليفة كثيرا. ونشرت جريدة »القدس العربي« اللندنية هذا اليوم خبر المحاكمة على الصفحة الاولى، بالاضافة الى تقريرين مهمين حول المحاكمة في الصفحة الرابعة.

اما داخل البلاد فقد استقبل شعب البحرين خبر المحاكمة بسخط شديد. فقد امتلأت الحيطان في اغلب مناطق البلاد في الايام القليلة الماضية بشعارات تعبر عن الرفض المطلق للظلم الخليفي المرتكب بحق الشيخ الجمري، وتؤكد مواصلة الطريق باتجاه المجلس الوطني والاصلاحات السياسية الاخرى مهما كان الارهاب الخليفي. وخرجت مساء الخميس الماضي مسيرة سلمية حماسية بمنطقة الديه تطالب بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري بدون قيد او شرط. ومنذ يوم الجمعة الماضية انتشرت الحرائق في اطارات السيارات في مناطق كثيرة من بينها الدراز وبني جمرة والديه والسنابس وابوقوة وكرباباد والمنامة والسهلة والبلاد القديم وكرزكان وسترة والدير وغيرها. كما سمعت اصوات انفجارات اسطوانات الغاز في السهلة ومناطق اخرى. ويتوقع تصاعد الحركة الشعبية في الايام القليلة القادمة. وفي الخارج يتوقع تصاعد الضغط الدولي على آل خليفة للافراج غير المشروط عن الشيخ الجمري والسماح بانتخاب المجلس الوطني.

٣٢ فبراير

حالة الغضب الشعبي اصبحت تخيم على الوضع العام في البلاد في اثر الاعتداء على حرية الشيخ الجمري وتقديمه ظلما امام محكمة امن الدولة الجائرة. فقد استمرت يوم امس كتابة الشعارات في مناطق كثيرة وشوهدت بعض الحرائق في بعض الشوارع. وخرجت مجموعة من المواطنين في منطقة الديه الى الشارع العام في احتجاج صاخب ضد القمع الخليفي. ولوحظ تواجد كثيف لعناصر المخابرات والشغب في المنامة. وكان هناك ناقلة جنود مقابل الكنيسة واخرى مقابل

مسجد الخواجة. وشوهد الجلاد يوسف العربي ومعه عدد من المعذبين متمركزين في استعراض رخيص للقوة امام شارع الشيخ عبد الله. كما نقلت مشاهدات كثيرة لقوات الشغب وناقلات الجنود في اغلب مناطق البلاد لمنع اي تعبير عن الرأي من قبل المواطنين. ويستعد المواطنون للقيام باعمال احتجاجية واسعة في الايام المقبلة خصوصا اذا رفضت السلطة اطلاق سراح الشيخ الجمري بدون قيد أو شرط، خصوصا بعد ان اكدت المنظمات الدولية رفض المحاكمة وطالبت باطلاق سراح الشيخ. ومع صمود الموقف الوطني على المطالب العادلة يتوقع ارتفاع درجة حرارة الوضع السياسي بشكل كبير.

وامعانا في ارهاب المواطنين قامت عناصر جهاز الامن بحرق سيارة الاستاذ محمد رضي الامان بمنطقة المعامير مساء امس الاول في ساعة متأخرة من الليل. واعتدى هؤلاء المرتزقة على قارب خاص لاحدى عائلات المنطقة واحرقوه كذلك. ويتوقع ان يقوم المرتزقة بالمزيد من الاعمال الوحشية والاعتداءات على مصالح المواطنين خصوصا بعد فشل الحكومة في الحصول على دعم احد لتبرير محاكمة دعاة الحرية.

وقد نشرت صحيفة »ميدل ايست ميرور« التي تصدر يوميا في لندن في عددها هذا اليوم مقالا بعنوان »قائد بحريني معارض يقدم الى المحاكمة« جاء فيه وصف لاجواء المحاكمة والتوقعات المتعلقة بها. ونقلت الصحيفة بشيء من التفصيل صورة عن الاوضاع العامة التي تسود البلاد وقالت ان احكام المحكمة تتأثر بما تتعرض له من ضغوط في الداخل والخارج.

ويسود الاوساط السياسية والحقوقية استياء عام بسبب السرية المفرطة التي تحيط بمحاكمة الشيخ الجمري. فحتى يوم الاربعاء الماضي ٧١ فبراير لم تكن وزارة الخارجية البريطانية على اطلاع بخبر المحاكمة او التهم الموجهة الى الشيخ الجمري. وجاء في رسالة بعثتها وزارة الخارجيةالى اللورد ايفبوري في ذلك اليوم ما يلي »ان البحرينيين لم يعلنوا رسميا اي شيء بخصوص الشيخ الجمري. وما زلنا غير مطلعين على التهم او ما اذا كان ستكون هناك محاكمة. ومع ذلك، فان سفارتنا في المنامة اطلعت على تقرير وكالة الانباء الفرنسية وعلى رسالة جمعية الدفاع عن القضاة والمحامين التي ذكرت ان الشيخ الجمري سوف يحاكم بصورة سرية. واعتمادا على هذه التقارير وعلى رسالتك الاخيرة فقد كتب سفيرنا الى وزارة الداخلية مطالبا بتأكيد تلك الانباء. واذا حصلناعلى تأكيد بان المحاكمة سوف تعقد فسوف نسأل ما اذا كان سيسمح لمراقبين بحضور المحاكمة«.

ومن جهة اخرى استمرت سياسات القمع الخليفية تجاه ابناء البحرين. فقد اعتقل الشيخ علي الصددي في الساعات الاولى من صباح يوم السبت الماضي بسبب تطرقه الى قضية محاكمة الشيخ الجمري في خطبة الجمعة ومطالبته الحكومة بالتراجع عن قرار المحاكمة واطلاق سراح الشيخ. وما يزال مصيره مجهولا ويخشى من تعرضه للتعذيب. واعتقل من منطقة توبلي في ٧١ فبراير عدد من الاطفال عرف من بينهم السيد حسن السيد شبر السيد شرف، ٥١، السيد عيسى السيد علي السيد اسماعيل، ٥١، ابراهيم عبد الله احمد عباس، ٦١، السيد جعفر السيد محمد السيد هاشم، ٧١. وفي ٨١ فبراير اعتقل من منطقة ابوصيبع السيد كامل السيد كاظم السيد ابراهيم، ٥١. وجاء اعتقاله بينما كان و اقفا عند باب منزله. وعلم ان عددا من مواطني منطقة جدعلي اعتقلوا في اليومين الماضيين. وفي ٦١ فبراير اعتقل كل من علي عبد الحسن، ٠٢، من منطقة جدعلي، حبيب حمزة، ٠٢، من منطقة اسكان عالي، علي الماحوزي، ٠٢، من منطقة مدينة عيسى، السيد علي السماك، ٩١ من مدينة عيسى. واعتقل عدة اشخاص من منطقة السهلة لم تتوفر اسماؤهم بعد.

وعلى صعيد آخر انتقل الى رحمة الله المواطن يوسف احمد سلمان الشيخ، ٨٤، اثر تعرضه مع عائلته لحادث مروري مروع بمنفاه في دولة الامارات العربية المتحدة. وكان هذا المواطن كغيره من مئات

البحرينيين قد منع من العودة الى البلاد مرارا تنفيذا لقوانين ايان هندرسون. وقضى في الغربة عشرين عاما وتوفي مع طفلته التي كان عمرها ثلاث سنوات. وما تزال زوجته وطفله الآخر في قسم العناية المركزة بالامارات. وتنقل هذا المواطن بين ايران وسوريا قبل ان يستقر في الامارات. وتجدر الاشارة الى ان السيد مجيد السيد حمزة العلوي، ٦٢ عاما، منع من دخول البلاد لدى عودته اليها الاسبوع الماضي. وتم توقيفه في المطار لمدة خمسة ايام قبل ابعاده مرة اخرى. وتعرض خلال التوقيف الى تحقيق مكثف وتعذيب نفسي وجسدي.

٤٢ فبراير

استمرت الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالافراج عن القاضي الشيخ الجمري واخوته وبقية المعتقلين. وشوهدت مساء امس حرائق صغيرة في اطارات السيارات على شارع البديع، بين منطقتي كرانة وابوصيبع، وكذلك بالقرب من منطقة كرانة ومنطقة الديه. وكانت مسيرة شعبية قد خرجت بمنطقة الديه تطالب بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري. وانتشرت الشعارات الوطنية بكثافة في اغلب مناطق البلاد. ويتوقع المراقبون تصاعد الاحتجاجات السلمية في الايام القليلة المقبلة للمطالبة باطلاق الشيخ والمجلس الوطني. كما انتشرت حركة المنشورات بصورة ملفتة للنظر، وهي تعكس عمق الشعور الشعبي بضرورة حدوث اصلاحات سياسية في البلاد، والاصرار على رفض الوضع القائم حاليا.

وبعد ان تحولت محاكمة الشيخ الجمري الى قضية دولية، أصبحت هناك مشاورات عبر عواصم غربية وعربية عديدة لتشكيل لجنة دولية للدفاع عن الشيخ الجمري، ويتوقع الاعلان عن تشكيلها قريبا.

ومن جهة اخرى بعث النائب البرلماني العمالي، جيريمي كوربين، رسالة الى وزارة الخارجية البريطانية بشأن محاكمة الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي »كما تعلمون فان الشيخ الجمري هو قاض وشاعر مفوه وعضو البرلمان الذي حله الامير في ٥٧٩١، وكانت انشطته كناشط بارز من اجل الديمقراطية ومعارض شديد لقوانين امن الدولة في البحرين هي التي ادت الى اعتقاله بدون تهمة او محاكمة لمدة ثلاث سنوات. ومن المحتمل ان تكون محاكمة الشيخ الجمري بصورة سرية كما هو الحال مع كل المحاكمات التي تعقد امام محكمة الدولة، الامر الذي يعد انتهاكا للاعلان العالمي لحقوق الانسان والدستور البحريني، وقد يمنع اقرباؤه والمراقبون المستقلون من حضور المحاكمة. وكما تعلمون فان محاكمات امن الدولة تعرضت لانتقادات عالمية بسبب عدم استيفائها لشروط المحاكمة العادلة. فهي لا تسمح بحضور الشهود لتقديم شهاداتهم او التعرض لاسئلة المحامين، كما لا يسمح باستئناف احكامها.

انني احثكم على وجه السرعة للضغط على وزير الداخلية البحريني لضمان ١ توضيح التهم الموجهة للشيخ الجمري بشكل مفصل، ٢ ان تكون المحاكمة علنية ومفتوحة لعائلة الشيخ الجمري وبقية المواطنين، ٣ السماح لمراقبين دوليين بحضورها، ٤ تحديد تاريخ انعقاد المحكمة ومكانها، ٥ السماح للشيخ الجمري باختيار محاميه«. وتجدر الاشارة الى انه لم تستلم اية جهة طلبت حضور المحاكمة او ارسال مراقبين اليها جوابا من الحكومة.

كما استمرت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية. وعرف من بين المعتقلين الشاب فاضل حميد احمد اسماعيل، ٥٢ من منطقة البلاد القديم. وبعد اربعة ايام من التعذيب افرج عنه. واعتقل من منطقة عراد في ٦١ فبراير كل من ابراهيم جعفر، ٤٢
اعتقل ثلاث مرات سابقا ، محسن عبد الله عيسى، ٣٢
اعتقل اربع مرات سابقا ، عماد محمد عيسى، ٠٢
اعتقل ثلاث مرات سابقا . ومن منطقة مدينة عيسى
اعتقل كل من علي عبد الحسين، ٠٢ اعتقل سابقا لمدة سنة واحدة ، علي جعفر الماحوزي، ٠٢ اعتقل مرتين من قبل ، صادق عبد الله، ٤٢ اعتقل عدة مرات سابقا ، السيد علي السماك، ٠٢.

وعلى صعيد آخر أصدرت الجبهة الاسلامية لتحرير

البحرين بيانا نعت فيه المرحوم الاستاذ يوسف احمد الشيخ علي، رحمه الله، الذي توفي في اثر حادث اليم بدولة الامارات العربية. وجاء في البيان انها عقلية الحكم القبلي المتخلف في بلادنا الذي حول حياة الناس الى جحيم بين مغيب في سجون القمع وبين مبعد عن بلاده لا يستطيع العودة، وحول حياة الناس الى بؤس وشقاء بممارساته العنصرية وارهابه وبطشه. اننا في هذه المناسبة الاليمة نؤكد من جديد على أهدافنا الحقة في قيام حكم شعبي قائم على الحرية والعدالة المساواة واعادة دولة المؤسسات والقانون». ووقع البيان، الشيخ محمد علي المحفوظ، الامين العام للجبهة.

يوميات مارس ٩٩

٦٢ فبراير

تواصلت الفعاليات الشعبية الاحتجاجية ضد استمرار اعتقال الشيخ الجمري واخوته برغم براءتهم، وبرغم مطالبة المنظمات الحقوقية الدولية بذلك. فقد عم الظلام مناطق واسعة من البلاد مساء امس الاول كإجراء احتجاجي متحضر، وتغيب الطلاب عن المدارس والمعاهد، وتكثفت كتابة الشعارات في اغلب المناطق، وانتشرت الحرائق في مناطق متفرقة من البلاد. وفي مقابل ذلك شنت قوات الشغب الاجنبية اعتداءات واسعة على بعض القرى ومارست اساليب وحشية في تعاملها مع المواطنين الابرياء.

ففي مناطق سترة والمعامير والعكر والنويدرات والنبيه صالح، اعتصم المواطنون في منازلهم مساء امس الاول احتجاجا على الممارسات القمعية لنظام الارهاب الخليفي، وأطفأوا الانوار ابتداء من الساعة الثامنة مساء. وأغلقت جميع المحلات التجارية ابوابها في منطقة سترة والمناطق الاخرى. وخرج شباب المعامير الى الشوارع العامة وأشعلوا اطارات السيارات. وشوهدت أعمدة الدخان تتصاعد من مناطق سترة بكثافة. وما ان أطفئت الانوار حتى بدأت القوات المرتزقة عدوانها على منطقة مركوبان وقامت بمطاردة المواطنين والاعتداء عليهم بالضرب وعلى ممتلكاتهم بالتدمير. وفي الاماكن العامة شوهدت كميات كبيرة من الملصقات بالشعارات الوطنية وصور الشيخ الجمري، خصوصا في المساجد والبرادات التجارية. ومن ضمن الشعارات «محاكمة أبي جميل محاكمة للمباديء والاخلاق»، «قضية الشيخ ليست قضية فرد بل قضية شعب يطالب بحقوق مشروعة»، «محاكمته محاكمة للشعب كله».

وفي المنامة انتشرت قوات الشغب والامن بصورة مكثفة طوال اليومين الماضيين لمواجهة اية احتجاجات سلمية. وشوهدت قوات المرتزقة وهي مدججة بالسلاح ومستعدة للانقضاض على المواطنين اذا ما أمرهم رئيس الوزراء بذلك.. واستمرت الاحتجاجات يوم امس في عدد من المناطق بصورة توحي بتجدد عزم المواطنين على تصعيد المقاومة المدنية حتى تتحقق المطالب العادلة. وتجري الآن استعدادات شعبية مكثفة لبدء فترة تضامن مع الشيخ الجمري الاسبوع المقبل تشتمل على عدد من الفعاليات السلمية.

وعلم من جهة اخرى ان لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية بعثت رسالة الى امير البلاد تطلب منه السماح لها بارسال مراقبين لحضور محاكمة الشيخ الجمري، ولم تستلم جوابا بعد. وكانت اللجنة قد اصدرت في شهر اكتوبر الماضي تقريرا خاصا مهما حول محكمة امن الدولة اعتبر وثيقة دولية مهمة تدين المحكمة المذكورة وتطالب باعادة تشكيلها بصورة تجعلها منسجمة مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وفشلت حكومة البحرين في الرد على ما جاء في التقرير المذكور وفضلت الصمت لعلمها انها لا تستطيع الدفاع بمنطق قانوني عن محكمة لا تضمن ادنى مستلزمات العادلة للمتهمين. وتمثل جمعية المحامين البريطانية عشرات الآلاف من المحامين البريطانيين، وهي مهتمة بشكل مباشر بالوضع البحريني.

١ مارس

لا يزال التوتر يسود ارجاء البلاد بسبب القمع الخليفي الذي ادى الى اعتقال العشرات من المواطنين من بينهم اطفال في الايام القليلة الماضية.

وشوهدت يوم امس الاول حرائق احتجاجية عديدة في مناطق متفرقة مثل السنابس. وساهم في اذكاء حماس المواطنين وغضبهم ما نقل عن المعذب المعروف عادل فليفل، بأنه قال للشيخ الجمري »أمرنا محكمة امن الدولة ان تصدر حكما بسجنك ثلاثين عاما«. ويعتبر صدور الحكم قبل المحاكمة والادانة بهذا الشكل اكبر انتهاك للكرامة والحقوق البشرية. وسادت اجواء الغضب اغلب المناطق خصوصا اثناء صلاة الجمعة قبل ثلاثة ايام. وسمعت الهتافات المطالبة باطلاق سراح الشيخ الجمري في عدد من المساجد وانتشرت قوات الشغب وسيارات الامن في العاصمة بشكل ملموس وحاصرت عددا من المساجد خارج المنامة.

واعتقلت قوات التعذيب الخليفية يوم السبت الماضي ٧٢ فبراير العالم الديني السيد عدنان السيد هاشم، ٥٣، بسبب دعوته في خطبة الجمعة في اليوم السابق الى اطلاق سراح الشيخ الجمري. وكان هذا العالم الجليل يصلي إماما في جامع الدراز بعد اعتقال سماحة الشيخ علي الصددي الذي كان يؤم الجماعة في ذلك الجامع. كما اعتقل الشيخ صادق الدرازي في اطار سياسات الحكومة لقمع اي تحرك احتجاجي ضد محاكمة الشيخ الجمري. ولا يزال الحاج حسن جار الله، ٥٦ عاما، معتقلا منذ اكثر من عشرة ايام. واعتقل من المنطقة نفسها الشاب جعفر اسلامي، ١٢ اعتقل من قبل لمدة اكثر من سنة ولم يفرج عنه الا قبل شهرين تقريبا ، حسين مهدي صالح، ٧١، احمد عبد النبي عبد الكريم، ٧١ اعتقل عدة مرات سابقا وتعرض منزله هذه المرة للتخريب الرهيب على ايدي قوات القمع الحكومية ، احمد عبد علي المدني، ٧١ اعتقل سابقا ، محمد عبد الله اليسر اعتقل سابقا لمدة اكثر من عام ونصف . واعتقل من منطقة الديه يوم السبت الماضي ٧٢ فبراير طفلان هما جعفر عبد علي، ٢١، وحسين جعفر جاسم، ٢١. وقبل اسبوع واحد اعتقل من المنطقة نفسها كل من ميثم علي الشيخ، ٨١، ومحمود حسن عبد الوهاب، ٦١. وفي ٤٢ فبراير اعتدت قوات القمع على معهد البحرين للتدريب واعتقلت الطالب احمد عبد الله سعيد، ٣٢، بعد ان تم تفتيش جميع الطلبة الداخلين الى المعهد والخارجين منه.

ومن بين الشعارات التي انتشرت في منطقة البلاد القديم »تدعون الاسلام وتهتكون حرمة المساجد والمآتم«، »لقد ضحيت من أجلنا جميعا فعلينا ان نضحي من اجلك«، في اشارة الى الشيخ الجمري.

وعلم من جهة اخرى ان رئيس الوزراء اختلس ٨ ملايين دينار ١٢ مليون دولار من صندوق التعويضات كقرض يدفع بعد عشرين عاما. ولم يستطع مدير الصندوق ا لاعتراض على طلب رئيس الوزراء الذي يعتقد ان الصندوق وكل ما في البلاد ملك له ولعائلته.

ومن جهة اخرى صدر قبل يومين التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الامريكية حول حقوق الانسان. واحتوى على قسم خاص بالانتهاكات الصارخة في البحرين يتكون من اكثر من خمس عشرة صفحة. وقال التقرير ان »عائلة آل خليفة تهيمن على المجتمع والحكومة«. وأضاف »لم يكن هناك اي تغيير في ممارسات الحكومة ازاء حقوق الانسان، وبقيت هناك مشاكل خطيرة. ومن المشاكل الرئيسية حرمان المواطنين من حق تغيير حكومتهم، القتل خارج اطار القانون، التعذيب، الاعتقال التعسفي، السجن الانفرادي لمدد طويلة، النفي القسري، انتهاك الحقوق الخاصة للمواطنين، تقييد حق المعتقلين في الحصول على محاكمة عادلة خصوصا في محكمة امن الدولة، وتحديد حرية التعبير والصحافة والتجمع وتشكيل الجمعيات وحقوق العمال. كما تفرض الحكومة قيودا على حرية العبادة. واستمرت مشكلة العنف ضد المرأة والتمييز على اساس الجنس والدين والعرق من بين المشاكل الخطيرة«. وذكر التقرير قتل الشهيد نوح آل

نوح تحت التعذيب كمثال على القتل خارج اطار القانون. وحول التعذيب قال التقرير »ان هناك تقارير موثوقا بها بان المعتقلين غالبا ما يتعرضون للضرب على ارجلهم والوجه والرأس، والحرق بالسجائر والمنع من النوم لفترات طويلة، وتعريضهم، في بعض الحالات، للصعق بالكهرباء. وتواجه الحكومة صعوبة في نفي الادعاءات بممارسة التعذيب والمعاملة غير الانسانية والحاطة خصوصا مع استمرار ممارستها السجن الانفرادي والسجن بدون محاكمة. وليس هناك اي حالة تعرض فيها المسؤولون للعقاب بسبب اساءة معاملة المعتقلين والسجناء سواء خلال العام الماضي او في اية سنة سابقة. وقال المعارضون ومجموعات حقوق الانسان ان قوات الامن تهدد النساء المعتقلات بالاعتداء الجنسي وتقوم بالاساءات الجنسية والتحرش خلال الاعتقال. ويصعب تأكيد هذه الادعاءات او نفيها«. وحول الاعتقال التعسفي قال التقرير »استعملت قوات الامن الحكومية قانون امن الدولة بشكل منتظم خلال العام لاعتقال اشخاص يعتقد ان لهم صلة بالانشطة المعارضة للحكومة، وكذلك الاشخاص الذين حاولوا التمتع بحقوقهم في التعبير الحر وتشكيل الجمعيات والحقوق الاخرى التي تعتبرها الحكومة معارضة لها. ومن بين الانشطة التي تؤدي الى الاعتقال او التحقيق او التهديد بالاعتقال من قبل اجهزة الامن الانضمام الى منظمات غير مشروعة او التي توصف بانها تخريبية، كتابة شعارات معارضة للحكومة على الجدران، المشاركة في تظاهرات معارضة للحكومة، امتلاك او توزيع منشورات معارضة للحكومة، القاء خطب تعتبرها الحكومة ذات طابع معارض لها، او اقامة علاقة مع شخص متهم بهذه الاعمال«. وتطرق التقرير الى اعتقال الشيخ الجمري قائلا »اعتقل الشيخ عبد الامير الجمري، وهو احد العلماء الشيعة وناشط معارض قديم، وأحد الموقعين الاربعة عشر على عريضة العام ٤٩٩١ التي تطالب الامير باعادة المجلس الوطني، في يناير ٦٩٩١ وبقي في السجن خلال العام«. وتطرق التقرير الى قضايا كثيرة اخرى، ويعتبر وثيقة دولية مهمة تدين الارهاب الخليفي بشكل قاطع.

٢ مارس

بدأت هذا اليوم اجتماعات لجنة منع التمييز العنصري التابعة للامم المتحدة في جنيف، ويتوقع طرح قضية التمييز العنصري في البحرين على بساط البحث. فقد استلمت اللجنة تقارير موثقة حول سياسات الحكومة التي تميز بين المواطنين على اساس الولاءات السياسية والقناعات الايديولوجية والانتماءات المذهبية والاصول العرقية، منتهكة بذلك الاعراف والقوانين الدولية التي تمنع ذلك. وذكرت مصادر مطلعة ان حكومة البحرين أرسلت الى اللجنة »ردودا« على التهم الخطيرة الموجهة الى نظام الحكم، ولكنها ردود متهافتة تحتوي على الكثير من المغالطات والتشويشات وتعتبر كل ما يقال عن الانتهاكات التي ترتكبها »دعايات الارهابيين«، وهو المصطلح الذي تطلقه الحكومة على المواطنين البحرينيين. وهناك استغراب واستنكار شديدين في اوساط اللجنة ازاء الممارسات العنصرية من قبل حكومة البحرين، وتعاطف كبير مع قضية الشعب، خصوصا ان الحكومة تنفي اعتقال الاطفال بشكل قاطع. وانكرت في ردها انها تعتقل الاطفال وفق قانون امن الدولة قائلة ان الاعتقال يأتي حسب قانون خاص بالاطفال وانهم يقدمون الى محاكمة خاصة بالاطفال خلال ٨٤ ساعة او يفرج عنهم. وهذه الاكذوبة الواضحة تكذبها عائلات الاطفال الذين يخضعون للتعذيب الوحشي منذ شهور وسنوات. وعلق ناشط حقوقي على الرد الحكومي بقوله اذا كانت الحكومة ترد على اتهامات منظمة مكافحة التعذيب وغيرها بهذه الدرجة من الثقة فلماذا لا تسمح للمنظمات الحقوقية الدولية مثل تلك المنظمة ومنظمة العفو الدولية وغيرها بزيارة البلاد والالتقاء بالاطفال المعتقلين في مراكز التعذيب؟

وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات العشوائية في

البلاد. فاعتقل من منطقة أبوصيبع الشاب علي محمد عباس الزاكي، ٠٢ عاما. وحدث الاعتقال بأسلوب وحشي في الساعات الاولى من صباح يوم السبت الماضي ٦٢ فبراير . واقتيد الشاب الى مركز التعذيب ويخشى عليه من التعذيب. وقد طالت الاعتقالات اعدادا كبيرة من المواطنين في الايام القليلة المقبلة وذلك في اطار خطة تقوم على اساس الضربات الاستباقية لاحتواء الغضب الشعبي المتفاقم، خصوصا مع استمرار اعتقال الشيخ الجمري ظلما وعدوانا. وقد عبر ابناء البحرين عن وقوفهم مع الشيخ وذلك من خلال فعالياتهم السلمية المتوصلة مثل كتابة الشعارات في اغلب المناطق. كما تقوم العائلات البحرينية بزيارة عائلة الشيخ بشكل يومي متواصل للاعراب عن التضامن معها ورفض استمرار اعتقال القاضي الجمري عضو المجلس الوطني. ففي منطقة النويدرات جنوبي العاصمة ، المنامة، كانت هناك يوم امس كتابات وصور كبيرة للشيخ الجمري. ومن بين الشعارات »ان محاكمة الشيخ تلقي مسؤولية على عاتق الجميع«، « لن نتنازل لحظة واحدة عن مطالبنا الدستورية«.

واصبحت المساجد الرئيسية في البلاد محاصرة من قبل قوات الشغب الاجنبية بشكل متواصل وذلك لارهاب المواطنين وتخويفهم من المخاطر التي سيتعرضون لها اذا توجهوا للصلاة في المساجد. وتطوف الشوارع والمناطق السكنية سيارات من نوع تويوتا »جيب« وعليها جنود بملابس سوداء مرعبة يشهرون اسلحتهم الى صدور المواطنين امعانا في الارهاب والتخويف. وكانت الحكومة قد أصدرت قرارا بمنع رفع الاذان والقرآن عبر مكبرات الصوت واعتبرت ذلك »تهديدا لامن الدولة«.

وعلى صعيد آخر بدأ الحكم العسكري بجامعة البحرين في التضييق على الطلبة بشكل واسع. فعندما يصل الطالب الى الجامعة تبدأ معاناته بتعرضه للتفتيش الدقيق والتدقيق في البطاقة الجامعية. اما اذا لم تكن معه فانه يعامل كمجرم ويتعرض للتهديد والطرد. كما يطلب من الطلبة دفع ضرائب عالية عند مخالفتهم قانون الامن السيء الصيت الذي فرض على طلبة الجامعة.

ومن جهة اخرى اجابت وزارة الخارجية البريطانية على استفسارات النائب السيد دينيس كانافان حول هندرسون. وكان النائب قد سأل وزير الخارجية وشؤون الكومنولث عما اذا كان سيطرح تصريحا حول دور حكومة صاحبة الجلالة في توظيف ضابط الخدمة السابق في الجيش البريطاني لدور امني رفيع لدى حكومة البحرين. وجاء رد الوزارة على لسان الوزير ديريك فاتشيت كالتالي »استلمت حكومة المملكة المتحدة طلبا من حكومة البحرين في ٦٦٩١ للمساعدة في توظيف شخص يخلف رئيس القسم الخاص البحريني. واخبرنا ايان هندرسون بانه يود ان يتقدم لتلك الوظيفة. وأوصلنا طلبه الى البحرينيين، وكان قرارهم بتوظيفه«.

السيد كانافان ما هو تقييم الحكومة البريطانية لمدى انتهاكات حقوق الانسان من قبل حكومة البحرين وما هو العمل الذي اتخذ لزيادة احترام حقوق الانسان في البحرين. وجاء جواب الحكومة كالتالي »اننا نتعامل بجدية مع اي انتهاك لحقوق الانسان اينما حدث. وانني اعبر عن قلقنا حول قضايا حقوق الانسان في البحرين بشكل منتظم مع الوزراء والمسؤولين البحرينيين. وقد رحبت بتصديق البحرين على معاهدة منع التعذيب وموافقتها على السماح للجنة الدولية للصليب الاحمر لمراقبة اوضاع السجون في البحرين. وقمت كذلك بحث البحرين على الاتصال بشكل اكبر مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان ومن بينها منظمة العفو الدولية«.

٣ مارس

مع دخول اضراب معتقلي سجن الحوض الجاف اسبوعه الثاني على التوالي، يسود قلق شديد بسبب ما يتعرض له المضربون عن الطعام من تنكيل وتعذيب متواصلين. وعلم من مصادر موثوقة ان الحالة الصحية لعدد منهم قد تدهورت بشكل خطير يبعث علي القلق،

وان ضباط التعذيب في ذلك السجن يسحبون المعتقلين الى غرف التعذيب لمعاقبتهم على اضرابهم. كما اوقفت الزيارات العائلية للمعتقلين الذين يبلغ عددهم في ذلك السجن وحده اكثر من ٠٠٦ سجين، معظمهم بدون تهمة او محاكمة منذ اعتقالهم. واتصلت المعارضة باللجنة الدولية للصليب الاحمر لحثها على زيارة السجناء والضغط على الحكومة للافراج عنهم فورا بعد ان ثبت عدم قيامهم بأية جريمة يعاقب عليها القانون.

ومن جهة اخرى، واصل جهاز الامن الحكومي سياسة معاقبة المواطنين بتدمير ممتلكاتهم بشكل منهجي ومتواصل. فقد قامت عناصر تابعة لوزارة الداخلية قبل اربعة ايام بحرق سيارة المواطن علي حسين عاشور، بمنطقة المعامير، وهي من نوع »شفروليه كابريس«. وفي الاسبوع الماضي اعتدى عملاء وزارة الداخلية على سيارات لمواطنين آخرين في المنطقة نفسها وفي مناطق اخرى. ويأتي هذا الاسلوب الدنيء للعقاب كمؤشر على تطرف النظام واستعداده لارتكاب ابشع الجرائم ضد ابناء البحرين.

وعلم كذلك ان عددا من المواطنين اعتقل من منطقة ابوصيبع في ٧٢ فبراير وعرف من بينهم حسين سعيد الملك، ٩١، فيصل عبد الله الصائغ، ٩١، واخوه محمد، ٧١. هذا بالاضافة الى اعتقال علي محمد عباس الزاكي، ٠٢، الذي ذكر خبر اعتقاله في بيان امس. وفي ٦٢ فبراير اعتقل عدد من الاطفال من منطقة عالي عرف من بينهم جعفر محمد حبيب، ٩١ اعتقل سابقا لمدة سنتين ، احمد ناصر عبد العزيز، ٩١ اعتقل سابقا لمدة سنتين ايضا ، عبد الامير محمد علي، ٨١، ياسين حسن ياسين، ٧١، عصام محمد حبيب، ٦١ اعتقل سابقا . وفي اطار سياسة جديدة ضد الاطفال اصدر جهاز التعذيب اوامره بتقليل عدد الاطفال المعتقلين وذلك بضربهم وتعذيبهم في الشوارع او في منازلهم بشكل وحشي وتحاشي اخذهم الى الزنزانات. جاء ذلك بعد ان وجد آل خليفة انفسهم مضطرين لتقديم تقارير للجنة حقوق الطفل التي حصلت على تقارير من المعارضة حول اعتقال مئات الاطفال وتعذيبهم خلال العام الماضي. وبعثت الحكومة ردودا باهتة حول القضية وادعت انها لا تعتقل الاطفال الا لمدة يومين فقط ثم تقدمهم الى محكمة خاصة بالاطفال او تطلق سراحهم، وهذه اكذوبة يعرفها آباء هؤلاء الاطفال وامهاتهم. وتطبيقا لسياسة التعذيب الفوري للاطفال اعتدت قوات وزارة الداخلية في ٧٢ فبراير على منزل الطفلين حسين الزاكي، ٣١، واخيه علي، ١١، بمنطقة عالي وضربتهما بوحشية امام والديهما.

واستمرت من جهة اخرى الاحتجاجات السلمية ضد استمرار اعتقال الشيخ الجمري وبقية السجناء. وفي٧٢ فبراير قام المواطنون بمنطقة عالي بحرق اطارات السيارات في الشوراع وكتابة الشعارات الدستورية. واعتدت عليهم القوات المرتزقة بأسلوب همجي. وبعد ذلك تم انزال اعداد كبيرة من قوات الشغب الى المنطقة لمنع استمرار الاحتجاجات. وبدأت عدوانها على منازل المنطقة.

وفي مونتريال بكندا، اقام المركز اللبناني الاسلامي يوم امس ندوة حول حقوق الانسان في الوطن العربي، وتمت قراءة مقاطع من تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان فرع كندا حول ذلك. وذكر الوضع في البحرين كمثال صارخ على ابشع الانتهاكات لحقوق الانسان في العالم العربي. وابدى الحاضرون تعاطفا كبيرا مع شعب البحرين الذي يتعرض للاعتداءات المستمرة من قبل قوات الامن والشغب.

٥ مارس

أصيبت سياسة القمع الحكومية بفشل ذريع اثر فشل اللائحة الحكومية في انتخابات جمعية المحامين البحرينية يوم امس الاول. وفاز في الانتخابات التي أرغمت الحكومة على السماح بها محامون من ذوي الاتجاه الوطني بينما خسر كل اعضاء اللجنة الادارية التي فرضتها الحكومة على الجمعية منذ شهر فبراير العام الماضي. وكان قرار حل مجلس الادارة المنتخب الذي أصدره رئيس الوزراء قد أدى الى مردود سلبي

جدا للحكومة وحرك الجمعيات الحقوقية العالمية ضده وأثبت للعالم الطبيعة الاستبدادية للنظام بشكل لا يقبل الشك. ورفعت مجموعة من المحامين قضية ضد وزارة العمل، وحاولت الحكومة فرض حلول لحفظ ماء الوجه ولكن بدون جدوى. وفوجيء المواطنون بالقرار الحكومي الذي سمح بانتخاب مجلس ادارة جديد واصيب اعضاء اللجنة الادارية التي عينتها الحكومة بانكسار وفشل ذريعين، واعتبرت التجربة انتصارا لمبدأ الانتخاب الحر واندحارا مدمرا لعقلية الاستبداد. ويبدو ان فصلا مأساويا من تاريخ الجمعية قد انتهى بسقوط المشروع الحكومي. اما اعضاء مجلس الادارة الجديد الذين تم انتخابهم فهم علي الايوبي، رئيسا، سلمان سهوان، نائبا للرئيس، فريد غازي، رئيسا للجنة الثقافية، محمد احمد امين، رئيس لجنة المهنة، رضي الجبل، رئيسا للجنة الاجتماعية، ومحمد عيد الحسني، المسؤول المالي.

شوهدت يوم امس اعمدة الدخان تتصاعد من حرائق صغيرة على الشارع الرئيسي بمنطقة النعيم، وذلك في اطار الاحتجاجات الشعبية ضد الممارسات القمعية الحكومية. وهرعت قوات الشغب الى المنطقة لاطفاء الحرائق المشتعلة في اطارات السيارات وبدأت اعتداءتها على المواطنين انتقاما منهم. كما شوهدت ملصقات كثيرة بمستشفى السلمانية تطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية المعتقلين والسجناء السياسيين. وفي منطقة الدراز كانت الشعارات الجديدة تزين الجدران خصوصا في المنطقة المطلة على شارع البديع. وكان من بين هذه الشعارات »لا للعنف والارهاب، نريد المجلس النيابي«، »الاضراب عن المدارس عمل سلمي«، »هيهات منا الذلة«، »لن نستسلم«.

نشرت مجلة »عالم الفكر« الكويتية في عددها الاخير مارس ٩٩٩١ مقالا للدكتورة منيرة فخرو، عضو لجنة العريضة الشعبية حول دور المرأة في الحركات الهادفة لانشاء المجتمع المدني في البحرين والكويت والامارات العربية المتحدة. واحتوى المقال على امثلة من نشاط المرأة البحرينية خلال السنوات الاخيرة ودروها في العرائض التي تطالب بالعمل بالدستور وعودة البرلمان. وتعتبر المقالة وثيقة اكاديمية مهمة تكشف معاناة المرأة البحرينية في ظل النظام القائم.

بعثت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية رسالة الى امير البحرين تطلب فيها السماح لها بحضور محاكمة الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي »تود لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين في انجلترا وويلز تذكيركم بالرسائل السابقة التي تطلب منكم السماح لممثليها بحضور المحاكمات التي تعقد بمحكمة امن الدولة كمراقبين دوليين مستقلين. وكانت آخر رسائلنا في نوفمبر ٨٩٩١، ولم نستلم اي رد عليها. وقد تم تجاهل كل طلباتنا بحضور المحاكمات او رفضت. وان اللجنة اصبحت منذ فترة قلقة جدا بسبب استمرار اعتقال القاضي عبد الامير الجمري بدون تهمة او محاكمة. وعلمت اللجنة الآن ان محاكمة القاضي الجمري ستبدأ قريبا. ولا تعرف اللجنة تفصيلات هذه المحاكمة. وتلتمس اللجنة باحترام السماح لها بارسال مراقب لحضور محاكمة الجمري. وترغب اللجنة في الحصول على التفصيلات المتعلقة بمكان المحاكمة وتاريخها والتهم الموجهة للقاضي الجمري. ونتمنى ان يكون القاضي الجمري قادرا على اختيار محاميه للدفاع عنه وان يسمح لعائلته بزيارته. اننا بانتظار استجابتكم لهذا الطلب لنتمكن من الاستعداد لارسال مراقب«. وارسلت نسخ من الرسالة لكل من وزيري الداخلية والعدل.

وعلى صعيد آخر ذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة خصصت ميزانية ضخمة لتوظيف شركات واشخاص يقومون ببرنامج جديد للعلاقات العامة والترويج الاعلامي. وعلم كذلك ان عددا من الاعلاميين الشرفاء رفضوا عروض الحكومة بشكل مطلق، ولم يوافق على بيع ضميره سوى بعض المرتزقة الذين لم يحققوا نجاحا في مجالهم الاعلامي. وبلغت حالة اليأس بالحكومة ان استعملت بعض هؤلاء في ممارسة تعذيب نفسي للنساء المعتقلات وذلك بفتح بوابات غرف التعذيب امامهم لمقابلة

النساء بهدف استغلال اوضاعهن للترويج الدعائي لنظام القمع والتعذيب الذي يديره ايان هندرسون.

٦ مارس

توفي صباح اليوم امير البلاد، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، عن عمر يناهز السادسة والستين عاما، بسكتة قلبية مفاجئة. وكان الامير قد أنهى قبل خمس دقائق من وفاته اجتماعا مع ويليام كوهين، وزير الدفاع الامريكي، الذي يزور البلاد في اطار جولة خليجية لبيع المزيد من الاسلحة للدول الخليجية. وتم دفن جثمان الامير بعد الظهر في جنازة متواضعة حضرها افراد العائلة الحاكمة والوزراء والاعيان. وأعلنت الحكومة فترة حداد لمدة ثلاثة اشهر، مع تعطيل الاعمال لمدة خمسة ايام.

وأعلن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، عن استلامه مقاليد الحكم خلفا لأبيه، فيما بدأت الاستعدادات لاستقبال المسؤولين الاجانب لتقديم التعازي للامير الجديد. وأعلنت المعارضة وقف الاعمال الاحتجاجية لاعطاء الشيخ حمد الفرصة لطرح سياسة جديدة تقوم على اساس احترام الدستور واعادة العمل بالمواد المعطلة منه. وتأمل ان يبدأ الامير الجديد عهده بصفحة جديدة خالية من مخلفات العهد الماضي، فيأمر باطلاق سراح السجناء السياسيين وفي مقدمته الشيخ الجمري واعادة المجلس الوطني والسماح بعودة المنفيين والغاء قانون امن الدولة. وكان الشيخ عيسى قد تسلم الحكم بعد وفاة والده في العام ١٦٩١.

٨ مارس

أصدرت المعارضة بيانات عديدة بمناسبة وفاة امير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة يوم امس الاول، وعبر العديد منها عن امله بان يبدأ الامير الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عهده بصفحة جديدة في العلاقات بين الحكومة والشعب بعد عقود من التوتر السياسي الذي عصف بالبلاد. وفيما تواصل وصول الشخصيات السياسية الى البلاد لتقديم العزاء للشيخ حمد بوفاة والده، أصبحت الانظار متجهة لما يمكن ان يقوم به من اصلاحات سياسية في اطار الدستور الذي أصبح بموجبه أميرا للبلاد خلفا لوالده. وتعبيرا عن حسن نواياها، قررت المعارضة وقف الاحتجاجات السياسية داخل البلاد لاعطاء الشيخ حمد فترة مناسبة لتقييم الوضع واتخاذ الخطوات المناسبة لبدء حوار حقيقي مع المعارضة بهدف اعادة المجلس الوطني المعلق منذ قرابة ربع قرن.

وقد أصدر الشيخ عيسى احمد قاسم، عضو المجلس الوطني المنحل، بيانا جاء فيه ما يلي »انطلاقا من الشعور الدفاق بضرورة سلامة الوطن وأمنه، ونظرا لتشابك مصلحة الشعب والحكومة، وبلحاظ الوفاة المفاجئة لأمير البلاد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أؤكد على ابناء الشعب الكرام بالتزام الهدوء والبعد عن كل ما يسبب أي توتر آملا للحكم الجديد بأن يتعامل مع المشكلة القائمة تعاملا إيجابيا منفتحا على هموم الشعب وضروراته، ومعبرا عن هذا الاتجاه من خلال بادرة جادة سريعة بإطلاق السجناء وفي مقدمتهم سماحة الشيخ الجمري افتتاحا لعهد من التفاهم والتلاقي على مصلحة الوطن الواحد والبيت المشترك، البحرين العزيزة«.

وأصدرت حركة احرار البحرين بيانا يطالب المواطنين بوقف الاعمال الاحتجاجية فورا كتعبير عن حسن النوايا، ولاعطاء العهد الجديد فرصة لانهاء فترة الحداد والتعاطي مع قضايا الشعب بايجابية. وأصدر العلماء المبعدون بيانا بالاتجاه نفسه. وصدر بيان مشترك بين حركة احرار البحرين والجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية بمناسبة وفاة الشيخ عيسى يطالب الامير الجديد ببدء حوار مع المعارضة واطلاق مصالحة وطنية شاملة.

اما التغطيات الاخبارية من قبل الصحافة ووكالات الانباء العالمية فأشارت بشكل عام الى الوضع السياسي المتوتر في البلاد وتساءلت ما اذا كان الشيخ حمد سوف يتخذ قرارا بالاصلاح. وتطرقت وكالات الانباء مثل الفرنسية والاسوشيتد برس ورويترز

ووكالة »داو جونز« الاقتصادية الى الوضع في البحرين من خلال استعراض مسلسل حياة الشيخ عيسى، مشيرة الى تداعي الاوضاع منذ حل البرلمان في العام ٥٧٩١. كما تطرقت تغطياتها الى الانتفاضة الشعبية والشهداء الذين سقطوا فيها والمطالب المعتدلة التي طرحتها المعارضة. وكتب الاستاذ طلال سلمان في افتتاحية جريدة »السفير« اللبنانية قائلا ان من الضروري للامير الجديد ان يستهل عهده بانفتاح على المعارضة والقيام باصلاحات سياسية. وقال ان هناك مشكلتين اساسيتين هما الوضع الاقتصادي والوضع السياسي، وان القضية الاخيرة هي الاشد صعوبة. واهتمت جريدة »القدس العربي« البريطانية بوفاة الشيخ حمد وتطرقت الى الملفات السياسية العالقة ومن بينها استمرار اعتقال آلاف المواطنين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري. ونشرت صحيفة »الاندبندنت« البريطانية مقالا مهما جدا للصحافي الشهير، روبرت فيسك، تناول فيه عهد الامير السابق بموضوعية، وتطرق الى هندرسون وسجونه والاعتقالات الواسعة والتعذيب والابعاد. وكتب كريستوفر ووكر بصحيفة »التايمز« البريطانية مقالا حول وفاة الشيخ عيسى واستعرض حياته بشكل مختصر وتطرق الى الحركة الدستورية والمطالب المطروحة حاليا. وتناولت هيئة الاذاعة البريطانية الوضع في البحرين من خلال عدد من البرامج ونقلت تصريحات المعارضة وممثليها حول الوضع وتوقعاتهم لما سيقوم به الامير الجديد. وكان واضحا من خلال تلك التغطيات وجود ازمة سياسية قوية يجب على الامير الجديد علاجها بايجابية ليبدأ عهده بعلاقات طيبة مع المواطنين. واشارت تغطيات قناة تلفزيون الشرق الاوسط الى الوضع السياسي الداخلي، وقال الصحافي السعودي عثمان العمير، رئيس تحرير جريدة »الشرق الاوسط « السابق ان الوضع السياسي الداخلي سوف يشهد تطورات ايجابية في عهد الشيخ حمد. وتطرقت قناة »الجزيرة« القطرية الى الوضع في البحرين مشيرة الى التوتر السياسي الذي يسود البلاد. اما الاسوشيتد برس فقد نقلت عن الكاتب الكويتي عايد المناع في عموده بجريدة »الوطن« قوله عن الامير الجديد »انه شاب يفهم ان هذا هو عصر الديمقراطية وان المشاركة الشعبية اصبحت ضرورة«.

ويشعر المراقبون بشيء من الامل بحدوث تغيير في البحرين خصوصا في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة في مجال الانفتاح السياسي. فقد توجه المواطنون القطريون هذا اليوم الى صناديق الاقتراع لانتخاب اعضاء اول مجلس بلدي في البلاد. وذكرت التقارير الاولية ان الاقبال على هذه الانتخابات التي تشارك فيها المرأة للمرة الاولى في الخليج كان جيدا، وان ذلك يعكس رغبة المواطنين في تطوير النظام السياسي في البلاد.

٩ مارس

طالبت المعارضة وزارة الداخلية باجراء تحقيق عاجل في عملية حرق محطة الوقود التي حدثت في الساعات الاولى من صباح امس. ويسود اعتقاد عام لدى المواطنين بان جناحا بقسم المخابرات هو المسؤول عن تلك الجريمة التي قام بها لتعكير الاجواء في البلاد في اثر الدعوة التي اطلقتها المعارضة لوقف عمليات الاحتجاج بعد وفاة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وذكرت مصادر ان عناصر من المخابرات شوهدوا في الساعة الثالثة من صباح امس بالقرب من المحطة التي تقع بالقرب من منطقة الحلة. وأضافت هذه المصادر ان هؤلاء ارتكبوا جريمة اخرى في الوقت نفسه وهي حرق سيارة احد موظفي البريد بمنطقة الديه القريبة. ورأت تلك المصادر ان الهدف من هذه الاعمال هو الاساءة الى الحركة السلمية في البحرين امام الحكم الجديد في البلاد. وجاءت مطالبة المعارضة بالتحقيق في هذه الجريمة حرصا منها على كشف مرتكبي اعمال التخريب وتقديمهم لمحاكمات عادلة تتوفر فيها الشروط الدولية والاسلامية للعدالة. وكررت المعارضة مطالبتها بلجان تحقيق في كل الجرائم التي ارتكبت خلال السنوات الاربع الماضية خصوصا التي ادت

الى استشهاد ما يقارب من اربعين مواطنا اما تحت التعذيب او القتل بالرصاص او الاعدام. وبثت وكالة انباء »رويتر« هذا اليوم خبرا موسعا حول دعوة حركة احرار البحرين الى وقف الاعمال الاحتجاجية لاعطاء الامير الجديد فرصة للتداول في الوضع القائم آملة ان يؤدي ذلك الى تكريس حالة من الثقة تعينه على اتخاذ قرار صائب بتلبية المطالب الشعبية. وبثت كذلك شجب الحركة لاعمال العنف ومن بينها حرق محطة الوقود المذكورة.

واستمر المراقبون في محاولاتهم لقراءة سمات العهد الجديد، ونسبت وكالات الانباء الى مصادر دبلوماسية قولها ان لدى الامير الشيخ حمد نية لفتح حوار مع المعارضة واعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني، وذكرت ان جهات سياسية عديدة تنصحه بان يبدأ عهده بصفحة جديدة تتجاوز مخلفات الغاء الدستور وما تبع ذلك من ارهاصات سياسية وازمات امنية متلاحقة. واكدت تلك المصادر انه ليس في مصلحة الشيخ حمد ان يبقي الوضع الراهن على ما هو عليه من توتر وفقدان ثقة ومشاعر شعبية غاضبة خصوصا من عائلات المعتقلين الذين يتجاوز عددهم الفي مواطن بينهم علماء دين ومهندسون وادباء. كما لا يمكن ان يقبل بوضع يعيش فيه مئات المواطنين مبعدين قسرا عن وطنهم، وقادرين على مناهضة النظام في المنابر الدولية والمؤسسات الحقوقية العالمية.

ونشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم تقريرا خبريا يستند الى مصادر دبلوماسية في المنامة مفاده ان الامير يتجه لفتح حوار مع المعارضة لاعادة الحياة البرلمانية الى البلاد. وقال التقرير ان التجربة القطرية في هذا المجال اصبحت عنصر تشجيع لبقية الحكومات الخليجية للقيام باصلاحات سياسية مماثلة. وكان المواطنون القطريون قد شاركوا يوم امس بحماس في اول انتخابات بلدية في البلاد. ولم يحالف الحظ ايا من النساء اللاتي ترشحن للانتخابات. واعتبر المراقبون ان مشاركة المرأة ترشيحا وانتخابا يعتبر بداية طيبة لتجربة مطلوبة. وأعلن رئيس الوزراء القطري ان الحكومة بصدد تشكيل لجنة لاعداد دستور دائم للبلاد وتوقع انتخابات برلمانية حرة في غضون عامين.

وبثت وكالة »داو جونز« هذا اليوم تقريرا خبريا مفاده ان لجنة العريضة الشعبية سوف تقدم رسالة الى الامير تطلب منه موعدا لتقديم العريضة الشعبية التي وقع عليها حوالي ٥٢ الف مواطن في العام ٤٩٩١ وتطالب باعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني.

وكانت الاجراءات القمعية على أشدها قبيل تولي الامير الجديد مقاليد الحكم. ومن ذلك استمرار الاعتقالات في اغلب المناطق. ففي ٤ مارس اعتقل من منطقة الحجر الشاب غريب احمد غريب، ٦٢، من منزله وذلك في الساعات الاولى من الصباح. وشوهدت شعارات تطالب بالدستور والمجلس الوطني في مناطق عديدة من بينها مدينة حمد.

وعلى صعيد آخر أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب يوم امس بيانين حول الاعتقالات العشوائية التي حدثت في البلاد خلال شهر فبراير الماضي. وقال التقرير الخاص بالبالغين ان ٥٣ شخصا من البالغين اعتقلوا خلال الشهر من مناطق كرزكان، البلاد القديم، البرهامة، الدراز، الديه، جدعلي، اسكان عالي، مدينة عيسى، وعراد. اما التقرير الخاص بالاطفال فقد ذكر ان ٩١ طفلا اعتقلوا خلال الشهر من الديه توبلي، ابوصيبع، والدراز. وطالب التقريران حكومة البحرين باطلاق سراح هؤلاء جميعا والغاء قانون امن الدولة.

٠١ مارس

مع استمرار الاهتمام الدولي بالوضع البحريني، اصبح من الواضح ان الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، امير البلاد، مطالب محليا ودوليا بادارة البلاد بأسلوب جديد يقوم على اساس بدء الاصلاح السياسي الذي تأخر كثيرا. وقد ركزت وسائل الاعلام الاجنبية على احتمالات التغيير في الهيكل السياسي خصوصا بعد ان عين الامير نجله الاكبر، سلمان، وليا للعهد. ويدير

سلمان مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية، ويعتبر في نظر البعض من الراغبين في التغيير السياسي. وتوجه الاتهامات بشكل متواصل، الى رئيس الوزراء، بانه يقف ومعه ايان هندرسون، وراء سياسات القمع والقبضة الحديدية ضد المواطنين.

ولاحظ المراقبون ان مجموعات سرية تابعة لوزارة الداخلية قد تكثف نشاطاتها في الايام والاسابيع المقبلة لقطع الطريق على اية محاولة لبدء الحوار بين الامير والمعارضة او المصالحة الوطنية التي تقوم على اساس تلبية المطالب الشعبية المشروعة. وكان سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق في ٥٧٩١، قد أصدر بيانا موقعا باسمه يشجب ما قامت به مجموعة من وزارة الداخلية قبل يومين عندما اشعلت النار في محطة للوقود. وجاء الشجب بعد ان اطلقت المعارضة مبادرة من طرف واحد بوقف الاعمال الاحتجاجية في الوقت الحاضر. ونقلت وكالات الانباء والاذاعات الاقليمية والدولية خبر الشجب الذي اصدرته المعارضة ضد عمليات الحرق المتعمدة التي تقوم بها عناصر تابعة لوزارة الداخلية.

كما بثت هيئة الاذاعة البريطانية يوم امس تقريرا خبريا طويلا بمناسبة الانتخابات البلدية في قطر، قدمه مراسلها السيد مارتن آسر. وقال التقرير ان الحكومات الخليجية القائمة حاليا هي نفسها التي نصبتها بريطانيا في السبعينات، في ما عدا من توفي من الحكام او تم اقصاؤه. وقدم البحرين مثالا على ذلك، بينما استشهد بالانتخابات البلدية القطرية لتوضيح التوجه الخليجي الجديد نحو الديمقراطية. وألقى باللائمة ازاء التلكؤ في العمل بالديمقراطية على بعض دول المنطقة الرافضة للديمقراطية وأشاد التقرير بمشاركة المرأة في الانتخابات البلدية القطرية. وقال ان التجربة البرلمانية في البحرين الغيت بسبب »حيويتها المتزايدة«. وقال ان »الحلفاء الغربيين لدول الخليج يفضلون الصمت بشأن الاصلاح الديمقراطي والمشاركة الشعبية«. ونسب الى دبلوماسيين قولهم ان من الافضل ان يعملوا من وراء الستار، بينما يقول منتقدو هذه السياسة ان الحكومات الغربية »ليست راغبة في زج هذا القارب«. وبث راديو فرنسا الدولي باللغة الانجليزية هذا اليوم تقريرا حول الوضع في البحرين تحدث فيه احد رموز المعارضة البحرينية. وقال هذا المعارض انه يأمل ان يتخذ الامير الجديد خطوة ايجابية شجاعة ازاء المطالب العادلة مشيرا الى ان الحكمة تقتضي ان يبدأ الامير عهده بصفحة نظيفة خالية من اوساخ العهد المنصرم.

ونشرت مجلة »التايم« الامريكية في عددها الصادر هذا الاسبوع مقالا من صفحة كاملة حول محطة الجزيرة القطرية وكيف انها تعبر عن التوجه الليبرالي للحكومة القطرية. وقالت المجلة الامريكية ان المحطة احدثت انقلابا في التفكير التقليدي لدى النخب المثقفة والحاكمة. وأشاد بهذه التجربة على امل ان تتطور لتصبح ظاهرة عامة في العالم العربي وليس حالة شاذة.

بمناسبة انعقاد اجتماع لجنة التمييز العنصري التابعة للامم المتحدة في جنيف رفعت منظمة حقوق الانسان في البحرين تقريرا من ٢٣ صفحة يتضمن معلومات مثيرة حول سياسات التمييز العنصري التي تمارسها الحكومة ضد ابناء البحرين. وقدم التقرير امثلة دامغة على هذه السياسات، واستعرض التاريخ والهيكل السياسي للسلطة في البحرين، والمؤسسات والقوانين ذات الصلة بحماية حقوق الانسان. ثم استعرض بشكل مفصل الانتهاكات التي تقوم بها السلطة في ما يتصل بكل واحد من الحقوق القضائية والسياسية والثقافية والاقتصادية المتضمنة في المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لتصفية جميع انواع التمييز العنصري. وكانت الحكومة قد قدمت تقريرها للجنة في اللحظات الاخيرة قبل انعقاد دورتها في جنيف لتتفادى المزيد من الشجب الدولي. وسوف تناقش لجنة خاصة منبثقة عن لجنة التمييز العنصري تقريري الحكومة ومنظمة حقوق الانسان في

البحرين.

٢١ مارس

استمرت قوات الامن في التحرش بالمواطنين برغم المبادرات الايجابية من قبل الشعب والمعارضة على حد السواء. فقد اعتقل عدد كبير من المواطنين من مناطق متفرقة. فمن منطقة المقشاع اعتقل يوم امس الاول ستة اشخاص بدون اي مبرر، وبعد تعذيب شديد اطلق سراحهم في وقت لاحق من ذلك اليوم. وقالوا بعد اطلاق سراحهم انهم تعرضوا لتعذيب شديد خلال الساعات التي قضوها في الزنزانات بدون اي سبب معقول. واعتقل في اليوم نفسه من منطقة كرانة عدد كبير عرف من بينهم يونس حميد، ٣٢، خليل ابراهيم رضي، ١٢، داوود سلمان، خليل ابراهيم مشعل، محمد جعفر، حسين عبد الواحد، علي جعفر، منير رضي، عبد الامير البصري، يوسف خليل، السيد عدنان السيد علوي، وعلي ابراهيم. ويخشى على تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة.

حدثت هذه التجاوزات في الوقت الذي عبر فيه المواطنون عن حسن نواياهم تجاه الوضع الجديد وتمنوا عليه ان يبدأ صفحة جديدة خالية من مشاكل الماضي. ولتأكيد ذلك اقام عدد من المآتم مجالس فاتحة في الوقت الذي قلص المواطنون فيه ممارساتهم الاحتجاجية. وفي الوقت نفسه شوهدت في اليومين الماضيين شعارات محدودة على الجدران تذكر الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بالوضع المتوتر وتطالبه بخطوة جريئة تطوي صفحة الماضي وتؤدي الى اطلاق سراح السجناء السياسيين وانتخاب المجلس الوطني والسماح بعودة المنفيين والغاء قانون امن الدولة. ولوحظ في الوقت نفسه استمرار سيارات الشرطة وقوات الامن في التواجد في اغلب المناطق. كما انها قامت بالتحرش بالمواطنين واصحاب المحلات التجارية. وفي بعض المناطق اجبرت هؤلاء على دفع غرامات تعسفية بلغت في بعض الاحيان الف دينار ٠٠٥٢ دولار تقريبا بدون اي مبرر. حدث ذلك في مناطق سلماباد الصناعية والسقية والدراز وجدحفص وشارع الانتفاضة البديع وغيرها.

وفي الوقت نفسه استمرت الابواق التي استفادت من الوضع المتوتر في التحريض ضد المواطنين وشتم المنفيين في الخارج. وبدلا من الدعوة الى اعادة الاوضاع الى الاستقرار والحوار والتفاهم بين ابناء الاسرة الواحدة امعن بعض اصحاب الاقلام الرخيصة الى الدق على اسافين الخلاف والحقد. وعبر مراقبون في المنامة عن شعورهم بان مثل هؤلاء يسيء الى الحكومة اكثر من اساءته الى الشعب. كما اكبر هؤلاء المراقبون ودبلوماسيون آخرون موقف شعب البحرين والمعارضة في الخارج الذي اتسم بالانسانية وحب الحوار والتفاهم وترفع عن محاولة الاستفادة من وفاة الامير السابق عن طريق تأجيج الاوضاع، وقالوا ان هذه المبادرة تستدعي من الحاكم الجديد موقفا ايجابيا لتستقر الاوضاع.

وكان المواطنون قد تابعوا الانتخابات البلدية في دولة قطر الشقيقة بحماس وتمنوا ان يكون ذلك بداية لعهد جديد في المنطقة كلها يتسم بالانفتاح والحرية والممارسة الشعبية. وكان لمشاركة المرأة في تلك الانتخابات ترشيحا وانتخابا اثر بالغ في نفوس ابناء البحرين الذين رأوا في ذلك بادرة طيبة يمكن ان تدفع المنطقة الى المزيد من الاستقرار وتكريس المؤسسات المدنية.

ونشرت نشرة Dialogue التي تصدر في بريطانيا مقالا كتبه اللورد ايفبوري حول محاكمة الشيخ الجمري. وبعد وصف المحاكمة بانها غير عادلة ولا تتوفر فيها ادنى مقومات العدالة قال اللورد ايفبوري »في الوقت الذي تمر فيه الذكرى ال ٠٥٣ على اعدام الملك تشارلز الاول فاننا نفهم معنى الحاكم المطلق الذي يواجه ارادة ممثلي الشعب. ان من الحكمة والحنكة السياسية ان يعتبر حاكم البحرين من دروس التاريخ، ويدخل في حوار مع لجنة العريضة الشعبية، وهي المعارضة التي تعمل في بلد لا يسمح بقيام معارضة في اطار القانون، وذلك للبحث عن طرق

لتوحيد الشعب في اطار اصلاح معتدل. فان اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني المنتخب جزئيا وتطبيق حكم القانون وادخال ضمانات قانونية لحرية التعبير كما هو معمول به في دولة قطر المجاورة سوف يضمن ان تتقدم البحرين بطريقة تطورية وليس ثورية.

٥١ مارس

استقبل خطاب امير البحرين الجديد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة يوم السبت الماضي بمشاعر متباينة، بسبب الغموض الذي اكتنفه. فقد اكد الامير استمراره في نهج والده وشكر عمه رئيس الوزراء على »جهوده«، وبعث برسالتين الى المعارضة بقوله »نمد يد المودة والدعم والتعاون لكل من يريد الخير للبحرين في الداخل والخارجي كما نصونها ونمنع عنها الاذى بالتصميم ذاته وبالارادة ذاتها مهما كلفنا ذلك من تضحيات«. ووعد المواطنين بالتعاون معهم في مجال العمل الوطني بقوله »سنطلعكم على افكارنا وتصوراتنا لمستقبل العمل الوطني ويهمنا ان نستطلع ما لديكم من آمال وتطلعات لخير البحرين في ظل ما تعارفنا عليه من تواصل بين القيادة والمواطن منذ بدء المسيرة«. وهذه الاشارات كانت اقل مما كان يتوقعه المواطنون الذين كانوا يأملون ان يبدأ الشيخ حمد عهده بقرار شجاع وواضح باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين واعادة العمل بالمواد الدستورية التي علق والده العمل بها قبل ربع قرن تقريبا. ومع ذلك يتطلع المواطنون الى مبادرات جديدة من الامير في الايام المقبلة حول تصوراته لمستقبل العمل الوطني. وكان الامير قد استقبل وفد لجنة العريضة الشعبية الذي ذهب اليه معزيا قبل بضعة ايام. وتأمل المعارضة ان يوافق الامير على استلام العريضة الشعبية التي رفض والده استقبال وفد لجنة العريضة لتقديمها اليه.

ومن جهة اخرى بدأت مشاعر المواطنين تتصاعد بسبب تكثف حملات الاعتقالات التعسفية التي حدثت الاسبوع الماضي وتساءلت عن الجهات التي تقف وراءها في هذا الوقت بالذات. فقد اعتقل من منطقة الديه يوم ٢١ مارس عدد من الاطفال عرف من بينهم حسين مكي عيسى، ٨١، علي عبد الحسين فخر، ٦١، احمد جاسم فخر، ٦١، شاكر سعيد العرادي، ٦١، فيصل عبد الله فاضل، ٦١، واخوه احمد، ٥١، محسن علي المؤذن، ٥١. وعلم انهم نقلوا الى سجن العدلية الذي يمارس فيه التعذيب على نطاق واسع. كما اعتقل من منطقة كرانة في ٠١ مارس كل من خليل ابراهيم جعفر، ٨١، خليل ابراهيم كاظم مشعل، ٨١، جعفر احمد البوري، ٦١، محمد جعفر حبلوه، عبد الرضا جعفر حبلوه، علي ابراهيم عبد الحسين، محسن ابراهيم عبد الحسين، يونس حميد سلمان الاسود، السيد عدنان علوي محسن، يوسف خليل ابراهيم، عبد الامير ابراهيم البصري، جعفر ميرزا حسن مبارك، عبد الامير رضي علي الاسود، داود سلمان عمار، عبد الله علي يتيم. وقد عذب الشابان الاخيران قبل ان يطلق سراحهما في اليوم نفسه. وفي ٧ مارس اعتقل من منطقة عراد كل من محمد عبد الله الشمروخ، محمد جعفر الناصر، مهدي جعفر الجبل، عبد الله علي المطوع، أنور محمد الصغير، أنور سعيد. واعتقل في ٧٢ فبراير من منطقة ابوصيبع كل من علي محمد جعفر الزاكي، ٩١، محمد عبد الله احمد عيسى الصايغ، ٦١، زكريا عبد الله احمد عيسى الصايغ، ٨١، فاضل عيسى الشيخ، ٧١، حسين سعيد سلمان الملك، ٧١، حسين سعيد احمد علي، ٠٢، ونقل هؤلاء الى مركز التعذيب بالبديع. وفي ٨٢ فبراير اعتقل من منطقة عالي ثمانية اشخاص ذكرت اسماء خمسة منهم في بيان سابق. والثمانية هم احمد ناصر عبد العزيز، ٧١، جعفر محمد حبيب، ٨١، ياسين حسن ياسين، ٥١، عبد الامير محمد علي، ٢٢، عصام محمد جبيب، ٥١، عبد النبي ابراهيم حبيب، ٠٢، فاضل محسن حسن، ٥١، ابراهيم علي حسن الطباخ، ٥١.

وقدم الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت يوم امس الاول كل من السيد حسن السيد ابراهيم السيد محمد، ٠٢، حسن منصور محمد علي، ٨١،

حسن سلمان محمد حسن، ٩١، السيد ابراهيم السيد أمين السيد محمد، ٩١، محمد سلمان ابراهيم علي العالي، ٩١، حسين كاظم علي محسن ناصر، ٠٢، فيصل عبد الشهيد حبيب عبد الله سلمان. وكانت التهم الموجهة لهم تافهة ولم يقدم الادعاء اي دليل سوى الاعترافات المسحوبة تحت التعذيب.

ومن جهة اخرى بعث البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان من القاهرة خطابا مفتوحا الى الامير يطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري فورا باعتباره سجين رأي وعضوا بالمجلس الوطني المنتخب ومن دعاة الاصلاح بالاساليب السلمية. ووقع الخطاب عدد من المنظمات من بينها المنظمة العربية لحقوق الانسان، اللجنة العربية لحقوق الانسان، الضمائر لحقوق الانسان فلسطين ، منظمة حقوق الانسان في اليمن، الجمعية الجزائرية لحقوق الانسان، المنظمة السودانية لحقوق الانسان القاهرة ، مركز الدعم القانوني لحقوق الانسان القاهرة ، المنظمة المصرية لحقوق الانسان، صندوق السجناء لحقوق الانسان القاهرة ، مركز الارض لحقوق الانسان القاهرة ، المجموعة السودانية لضحايا التعذيب، المركز العربي لاستقلال القضاة والمحامين، المعهد العربي للعلاقات الدولية، لارا خيطان الاردن ، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان القاهرة ، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان السودان ، جمعية الحقوق الصحية.

نشرت مجلة »الايكونوميست« البريطانية في عددها الاخير مقالا حول البحرين وتساءلت عن التغييرات المنتظرة على يدي الامير الجديد. وقالت المجلة انه على الصعيد الخارجي لا يتوقع حدوث اي تغيير في السياسة الخارجية، اما على مستوى السياسة المحلية فان المستقبل لا يمكن التنبؤ به حسب تعبير المجلة. واضافت ان الشيخ عيسى كان يلعب دور الحليم في مقابل دور الشديد الذي كان يمثله اخوه رئيس الوزراء. فما ان يحدث حريق باشعال النار في اطار السيارات حتى يرسل قوات الشغب لاعتقال الاطفال وضربهم، بينما كان الشيخ عيسى يستقبل الضيوف الاجانب بترحيب حار. واشارت الى ان الامير الجديد هو الذي انشأ القوات المسلحة واستأجر المرتزقة لقمع الاحتجاج الداخلي وقالت ان الحكومة لا تستطيع تجاهل المطالب الشعبية في الوقت الذي تضاءلت فيه مدخولات النفط. وقالت ان المعارضة التي تتخذ من لندن مقرا لها دعت الى وقف الاحتجاجات وان الشيخ حمد ليس لديه وقت طويل لتحديد موقفه مما يجري.

٦١ مارس

تصاعدت مشاعر المواطنين بالصدمة في اثر عمليات الاعتقال الجماعية التي حدثت في البلاد في الايام القليلة الماضية، خصوصا نظرا لوجود عدد كبير من الاطفال بينهم. وقال مراقبون دوليون مهتمون بقضايا حقوق الانسان انهم لم يتوقعوا ما حدث من اعتقالات بعد ان عبرت المعارضة عن حسن نواياها عمليا وذلك بالدعوة الى الهدوء ووقف الاحتجاجات. كما شعر هؤلاء المراقبون ان استمرار اعتقال الشيخ الجمري يمثل مشكلة كبيرة تجعل من الصعب جدا تجاوز الازمة الحالية. وألمح هؤلاء الى شعور منظمة العفو الدولية نفسها بالعجز عن فعل شيء ازاء التعنت الحكومي. وكانت المنظمة الدولية قد أصدرت في الاول من مارس مناشدة عاجلة بخصوص محاكمة الشيخ الجمري، جاء فيها ما يلي »واخيرا قدم الشيخ عبد الامير منصور الجمري، الى المحاكمة، بعد اكثر من ثلاث سنوات من اعتقاله. ويسمح القانون البحريني باعتقال اي شخص ثلاث سنوات كحد أقصى اذا ما كان هناك شك بانه »يهدد امن الدولة«. وقد مثل امام محكمة امن الدولة في ١٢ فبراير ٩٩٩١ في منطقة جو الواقعة في الجنوب الشرقي من العاصمة، المنامة، بتهم تتضمن التحريض على العنف واعمال التخريب. ولا يحق للمتهمين امام محكمة امن الدولة الاستئناف. وسمح له بمحام عينته الحكومة قبل ساعة واحدة فقط من بدء المحاكمة، وعينت عائلته اربعة محامين للاشتراك في الدفاع. وسمح لزوجته واطفاله بحضور جلسة المحاكمة التي عقدت بصورة سرية. ولا يعرف ما اذا كان

السبعة الآخرون الشيخ حسن سلطان، الشيخ علي عاشور، الشيخ علي بن احمد الجدحفصي، الشيخ حسين الديهي، الاستاذ حسن المشيمع، السيد ابراهيم السيد عدنان، والاستاذ عبد الوهاب حسين سوف يقدمون الى المحاكمة او متى. وتعتبر منظمة العفو الدولية الثمانية »سجناء رأي« اعتقلوا بسبب نشاطاتهم السياسية السلمية«. وقالت المنظمة في نهاية مناشدتها »هذه المناشدة العاجلة انتهت الآن، وسوف يستمر العمل بشأن الشيخ عبد الامير منصور الجمري والرجال السبعة الآخرين، بوسائل العمل الاخرى. وشكرا لكل الذين بعثوا بمناشدات«.

وتجدر الاشارة الى ان المناشدة التي صدرت امس ووقع عليها سبع عشر منظمة حقوقية عربية كان لها أثر بالغ في نفوس المواطنين والرأي العام حيث عكست مستوى التضامن العربي مع الشيخ الجمري وشعب البحرين. وتبنى العريضة كل من البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان ومنظمة حقوق الانسان البحرينية.

وعلى صعيد آخر نشرت جريدة »التايمز« اللندنية في عددها الصادر اليوم رسالة من احد المواطنين البريطانيين اسمه آلان بروك، حول الوضع في البحرين كانت كالتالي »الحكم على البحرين من السيد آلان بروك سيدي في تأبينه لامير البحرين رسالة، ٢١ مارس تجاهل السير روجر تومكيس سفير بريطاني سابق الى البحرين صفات مهمة لهذا »الصديق المخلص والحميم« لبريطانيا. يصف تقرير وزارة الخارجية الامريكية البحرين بانها »امارة وراثية بدون مؤسسات ديمقراطية او احزاب سياسية« البحرين تقرير الدول حول ممارسات حقوق الانسان للعام ٨٩٩١ . انها بلد تحتوي على »حرمان المواطنين من الحق في تغيير الحكومة، والقتل خارج القانون والتعذيب والاعتقال التعسفي، والاعتقال الطويل والانفرادي والابعاد القسري وتجاوز حريات المواطنين الخاصة وحرمانهم من المحاكمة العلنية العادلة«. وقد أدى ذلك الى اعتقال مئات الاشخاص وتعذيبهم«.

ووصف احد السياسيين الصمت الامريكي على تلك الانتهاكات التي تقر الخارجية الامريكية بوجودها بانه »مخجل وانتهازي«، مشيرا الى صفقات التسلح التي تحرص الولايات المتحدة على عقدها مع حكومة البحرين والحكومات الخليجية الاخرى. وقد بثت وكالة رويتر يوم امس خبرا عن حجم الصفقة الاخيرة التي أبرمها وزير الدفاع الامريكي الذي زار البحرين والتقى بأميرها قبل وفاته ببضع دقائق. وذكرت الوكالة ان الصفقة تشتمل على تزويد البحرين ب ٦٢ صاروخا من نوع »أم ارام جو جو« مع اسلحة مرافقة وتدريب وقيمتها جميعا ٠١١ مليون دولار. وتتضمن الصفقة كذلك اجهزة اطلاق صواريخ محمولة على طائرات اف ٦١ وانظمة كومبيوترية لهذا الغرض وصيانة وتدريب.

٨١ مارس

بالرغم من محاولات التفاؤل بصعود الامير الجديد الى كرسي الحكم في البلاد فان ما جري من ممارسات قمعية خلال الاسبوعين الماضيين أصبح يثير الكثير من القلق في نفوس المواطنين. فبالاضافة لاعتقال عشرات المواطنين قامت قوات تابعة لوزارة الداخلية بأمر من فاروق المعاودة مساء امس الاول بمحاصرة المأتمين الشرقي والغربي بمنطقة كرباباد واجبار القائمين على المأتم على عدم تشغيل مكبرات الصوت داخل مبنى المأتم. وكانت مكبرات الصوت الخارجية قد أطفئت سلفا لان ادارة المأتمين التزمت القانون القمعي الجديد الذي وقعه الشيخ عيسى قبل وفاته. وكان الامير السابق قد أقر عددا من القوانين القمعية من بينها القانون الذي يمنع المواطنين من استعمال مكبرات الصوت لقراءة القرآن في المساجد والمآتم. كما أصدر جهاز التعذيب اوامر الى ادارات مآتم اخرى بعدم استعمال مكبرات الصوت. وتدخلت قوات الداخلية لمنع مأتمي باربار والقدم لاطفاء مكبرات الصوت الداخلية بعد ان قامت تلك القوات بازالة المكبرات الخارجية. وبذلك اصبح الوضع يزداد توترا

حيث ان استعمال مكبرات الصوت في المساجد والمآتم من »العادات المرعية« التي يحميها دستور البلاد. وهناك شعور عام بان عناصر متنفذة بوزارة الداخلية يعتبرون انفسهم المتضرر الاكبر من اي انفتاح سياسي ويسابقون الزمن لافشال الدعوة التي وجهتها المعارضة الى الشعب لوقف الاحتجاجات، وذلك بافتعال ممارسات استفزازية تتحدى مشاعر المواطنين الدينية والسياسية. وتشعر المعارضة بقلق بالغ من ان تؤدي هذه الممارسات الاستفزازية الى انفجار الوضع مجددا خصوصا مع اقتراب الذكرى الثالثة لاعدام الشهيد عيسى قمبر. وكان الاميرالسابق قد وقع القرار الظالم باعدام هذا المواطن ونفذ الحكم في ٦٢ مارس ٦٩٩١.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة Oxford Analytical Brief في عددها الذي صدر يوم امس الاول مقالا بعنوان »البحرين إرث حمد« جاء فيها ان الشيخ حمد يبدو مستعدا للقيام بخطوات لتلبية مطالب المعارضة اذ انه على المدى البعيد فان التهدئة مع المعارضة سوف تؤدي الى المزيد من الاستقرار خصوصا اذا بدأ العمل بتنفيذ الاصلاحات. وقال ان الامير الحالي يختلف عن والده بانه اكثر ميلا لممارسة دور على صعيد السياسة الداخلية والمعروف عنه انه يطالب منذ فترة بايجاد حلول للقضايا التي تطرحها المعارضة. وجاء في المقال ان النغمة التصالحية للامير تتعارض مع المواقف المتشددة من قبل رئيس الوزراء ووزير الداخلية. واشار المقال الى دعوة المعارضة لوقف الاحتجاجات، ولكنه قال ان محاكمة الشيخ الجمري امام محكمة امن الدولة خصوصا انها تعقد سرا ولا يسمح للمنظمات الحقوقية الدولية بحضور جلساتها سوف تفجر الاوضاع مجددا. واشار الى الوضع الاقتصادي الذي يعاني من مشاكل عديدة والذي يساهم بشكل مباشر في تأجيج الوضع. واستنتج المقال ما يلي »ان سياسة حمد تجاه المعارضة سوف تكون اكثر تصالحا من ابيه. ولكن اية اصلاحات في المستقبل القريب سوف تكون اقل مما تطالب المعارضة به. وهذا، بالاضافة الى البطالة العالية، يعني ان المعارضة سوف تستمر. وفي المدى القصير فان محاكمة الجمري سوف تفجر المزيد من الاضطرابات«.

ومن جهة اخرى لم يستبعد المراقبون ان يقوم الامير بتشكيل جكومة جديدة تحتوي على عناصر غير العناصر الحالية التي اثبتت عدم قدرتها على التفكير او العمل خارج اطار ما يريده رئيس الوزراء. ويشير هؤلاء الى ان الوقت قد حان لتغيير حقيقي في البلاد يبدأ بابعاد الاشخاص الذين فشلوا في التعاطي مع الازمات المتكررة التي شهدتها البلاد خلال ربع القرن الماضي. ويدرك الشيخ حمد ان الحكومات الخليجية ليست مرتاحة من طريقة ادارة الحكومة وان جيل الابناء قادر على قيادة البلاد الى الالفية الثالثة بروح جديدة تجسد عددا من المباديء التي تحترم حقوق الانسان وتسمح بالمشاركة السياسية وتساوي بين ابناء الوطن الواحد وتجسد مفهوم الاسرة الواحدة عمليا. ومن غير المقبول الاستمرار في الطريق الذي أدى لان تكون البحرين من أشد بلدان العالم قمعا للحريات والحقوق السياسية المشروعة، في الوقت الذي يضمن فيه دستورها حقوق الجميع، حكاما ومحكومين. ولفتت المعارضة نظر الامير الى مبادرة رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، التي قام بها في العام ٧٩٩١، والتي كان الشيخ حمد طرفا مهما فيها، والتي افشلها رئيس الوزراء عندما حان موعد التنفيذ.

٢٢ مارس

تداعت اوضاع السجناء في كل من مركزي التعذيب بسجن جو والحوض الجاف بشكل يدعو الى القلق الشديد. فقد نقل ان عددا من المعتقلين وضعوا في سجون انفرادية وان عقوبات جماعية تمارس بحق الذين شاركوا في الاضراب عن الطعام. ففي سجن جو منع عدد من السجناء من مقابلة اهاليهم لاسباب غيرمعروفة. ومن بين من منعوا من الزيارات العائلية كل من قاسم الديهي واخيه محمد، السيد عبد الصمد السيد

شرف، علي عبد الواحد، سلمان النشابة، عبدالجليل النتشاس. وعلم كذلك ان الاخوين قاسم الديهي واخاه قد أودعا السجن الانفرادي. واكدت التقارير ان الدكتور عيسى ابراهيم مطر قضى في السجن الانفرادي حتى الآن اكثر من اربعة اسابيع ، حيث نقل اليه في ٣٢ فبراير الماضي. ولا يعرف شيء عن وضعه الصحي.

اما سجناء الحوض الجاف فيتعرضون الى معاملة وحشية ازدادت قسوة في الاسابيع الاخيرة. ويتكون هذا السجن من ستة عنابر في كل منها عدد من الزنزانات. ويتم تكديس المعتقلين في هذه الزنزانات الضيقة، ويستعمل بعضها للاعتقال الانفرادي. ويشرف على التعذيب في هذا السجن عدد من المعذبين عرف من بينهم النقيب علي آل ثاني، ملازم اول فواز حسن عيسى، ملازم اول مبارك حويل، الملازم صقر النعيمي، الملازم خالد الفضالة، الملازم عيسى الرميحي، الملازم عادل الدوسري، الملازم عبد السلام، الملازم ابراهيم بخيت لاعب كرة بنادي الرفاع الغربي ، الملازم ابراهيم الذوادي، الملازم ابراهيم احمد عيسى، الملازم خالد الكعبي، الملازم نادر الدوسري، الملازم وليد الدويسان ويعتبر من أشد المعذبين وحشية وحقدا على ابناء البحرين، ويشتم عقائدهم بشكل مستمر ، الملازم احمد الهتيمي، الملازم خالد اسماعيل، الملازم محمد الدراج، الملازم خليفة الدوسري، الملازم صلاح وهو احد أشرس المعذبين .

وعلى صعيد آخر انتشرت كتابة الشعارات في مناطق متعددة في الايام القليلة القادمة، وتطالب هذه الشعارات باطلاق سراح السجناء السياسيين وخصوصا الشيخ الجمري، كما تطالب الامير الجديد بخطوات ايجابية باتجاه اعادة العمل بدستور البلاد. وفي هذا المضمار، يسعى جهاز التعذيب لاقناع الامير بضرورة الاستمرار في نمط الادارة القديمة القائم على العنف ضد المواطنين واستباحة مناطقهم ويوهمه بدعم المواطنين لهذا التوجه وذلك باجبارهم على التوجه الى قصره لتقديم التعازي. كما يقوم بعض الكتاب الموالين لرئيس الوزراء بكتابات تدعو الامير لعدم الانفتاح.

وفرض مسؤولو جهاز التعذيب على عدد من المساجد خصوصا بمنطقة جدحفص فتح المآتم لاظهار الحزن على روح الامير الشيخ عيسى الذي توفي قبل اسبوعين. ويقوم هذا الجهاز نفسه بمصادرة مكبرات الصوت في المساجد والمآتم التي لا تنفذ أوامره. وتساهم هذه الممارسات في تعقيد الامور وتوجيه الوضع للمزيد من التوتر والاضطراب. وهناك قطاعات من الشباب تشعر بخيبة الامل نتيجة عدم حدوث اي حلحلة في الاوضاع الامنية منذ وفاة الامير السابق، برغم المطالبة المستمرة بفتح صفحة جديدة في العلاقة بين الحكم والشعب يقوم على اساس الاحترام المتبادل والكف عن سياسات القمع التي تمارسها الحكومة بحق ابناء البحرين.

وفي القاهرة نشرت جريدة »الشعب« المصرية في ٢١ مارس مقالا مهما بعنوان »المعارضة تدعو الامير الجديد الى تسوية سلمية لا عسكرية البحرين هل تفتح وفاة امير البحرين الباب امام تغييرات سياسية وعودة الدستور والبرلمان؟«. وجاء في المقال ان اهم مطلب للمعارضة هو »اعادة العمل بدستور ٣٧٩١ المؤلف من ٨٠١ مواد. وينص على ان نظام الحكم في البحرين ديمقراطي«، علاوة على اعادة البرلمان المنتخب. وذكر المقال ان البرلمان البريطاني ناقش ملف حقوق الانسان في البحرين وان البرلمان الاوروبي اصدر بيانا يطالب فيه حكومة البحرين بالسماح لممثلي هيئات حقوق الانسان بدخول البلاد لمراقبة السجون واحوال حقوق الانسان وطالبها بفتح حوار مع معارضيها. واشار المقال الى التقارير الدولية التي صدرت والتي تطالب الحكومة باحترام حقوق الانسان. وانتهى المقال الى القول بان »هناك آراء متفائلة بحدوث نوع من التغيير التدريجي«. وقال ان الوضع الاقتصادي المتداعي يتطلب من الحكومة تفاهما مع المعارضة بهدوء وفتح الابواب لرياح جديدة. وتساءل المقال »هل يحقق الامير الجديد أحلام التغيير المنتظرة يقود البلاد لاستقرار حقيقي باعادة

الديمقراطية ام سوف يستمر في ذات السياسة المتشددة مع المعارضين؟«.

٢ مارس

تعرضت مدرستا شهركان الابتدائية للبنين وبوري الابتدائية للبنات يوم الاحد الماضي ١٢ مارس لعدوان وحشي من قبل قوات الشغب الاجنبية. وخلال العدوان اعتدت تلك القوات على الاطفال بقسوة متناهية. وشوهد عدد من هؤلاء الاطفال وهم يصرخون من شدة الالم في ساحة مدرسة شهركان. اما في مدرسة بوري للبنات فقد كان الرعب واضحا على وجوه الطفلات اللاتي تعرضن للضرب والشتم من قبل القوات المدججة بالسلاح. ولم يكن هناك اي مبرر لهذا الاستعراض الرخيص للقوة امام الاطفال.

وما تزال الشكوك تحوم حول هوية مرتكبي اعمال العنف في الآونة الاخيرة، حيث يسود الاعتقال ان جهاز التعذيب يصارع من اجل البقاء وذلك باظهار الوضع متوترا طوال الوقت. وفي مساء الاحد الماضي شوهدت سيارة خاصة وهي تحترق بمنطقة البلاد القديم. وكان في المنطقة آنذاك عدد من القوات المرتزقة الذين كانوا يبثون الرعب في قلوب الآمنين. وفي مساء امس الاثنين شوهد حريق كبير بمنطقة توبلي، ولم يعرف فاعلوه. واكد شهود عيان ان قوات الامن كانت متواجدة في المنطقة خلال ذلك اليوم. وهناك قناعة لدى اوساط شعبية وسياسية بان جهاز التعذيب يصارع من اجل البقاء وذلك بافتعال الحوادث ليكون هناك مبررات قوية لاستمرار افراده في مناصبهم وبالرواتب العالية التي يتقاضونها. ودعت المعارضة التي شجبت تلك الاعمال الى تشكيل لجان تحقيق في اعمال العنف المفتعلة. وقد فشلت الحكومة حتى الآن في تشكيل اية لجنة لتقصي الحقائق.

ومن جهة اخرى اثار برنامج »بانوراما« الذي بثته هيئة الاذاعة البريطانية يوم امس الاول موجة من السخط الشديد في الاوساط الشعبية البحرينية. فقد كشف البرنامج عن نشاط محموم لاجهزة استخبارات تابعة لعدد من الدول في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واسرائيل. واكد البرنامج ان هذه الاجهزة تنطلق من مبنى »Gateway« الذي تستعمله فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة المكلفة تدمير الاسلحة العراقية. وبدت البحرين في البرنامج وكأنها مركز اجهزة الاستخبارات العالمية. وقال مراقبون ان سماح حكومة البحرين باستعمال اراضي البلاد لهذا الاغراض التجسسية يفسر الدعم غير المحدود الذي تحصل عليه من الحكومة الامريكية بشكل خاص. وعبر هؤلاء عن دهشتهم من سماح حكومة البحرين لجهاز الاستخبارات الاسرائيلية بممارسة أنشطتها بوضوح من الاراضي البحرينية. وتساءل هؤلاء عن جهاز الاستخبارات البحريني الذي يعتقل المواطنين بالآلاف وينكل بالاطفال والنساء، بينما لا يستطيع الكشف عن وجود هذه الاجهزة او ان يعلم بها ويغض الطرف عنها. واعتبر البرنامج فضيحة حقيقية للحكومة البحرينية. ولو حدث هذا الامر في بلد آخر لكان الامر مختلفا ولاستقال وزراء وقدم مسؤولون كبار الى المحاكمة. ويبدو ان جهاز المخابرات البحرينية يجيد التعذيب والقتل في صفوف المواطنين ولكنه عاجز عن حماية البلاد من الاخطار الخارجية. واستغرب المراقبون من عدم اصدار حكومة البحرين تعليقا واحدا على هذا الكشف الخطير الذي يهدد امن الدولة بشكل مباشر. ففي الوقت الذي تعتبر الحكومة البحرينية كتابة شعار على جدار من قبل احد الاطفال »تهديدا خطيرا لامن الدولة« فانها تغض الطرف عن اعمال تجسسية على نطاق واسع.

٤٢ مارس

تم ابعاد المهندس عبد علي سرحان، ٥٣، من البلاد قسرا بعد ان منع من دخولها لدى عودته من الكويت يوم امس الاول. وبعد اربع ساعات من التحقيق المستمر في المطار تم تجديد جوازه وطرده من البلاد. وكان المهندس سرحان عائدا من الكويت التي يتعمل

فيها. وترفض حكومة البحرين السماح للمواطنين العائدين من الخارج بدخول البلاد، وكثيرا ما أبعدت بعض المواطنين قسرا.

ومن جانب آخر كتب السيد روبرت ايفانز، عضو البرلمان الاوروبي، رسالة الى وزير الداخلية يطالبه فيها باطلاق سراح الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي »اني اكتب لاعبر عن قلقي من استمرار اعتقال الشيخ الجمري، المعتقل مع بقية السجناء منذ اكثر من ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة. انني اطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري وبتحقيق مستقل في قضية اعتقاله خلافا لحقوقه الانسانية«. وما تزال قضية اعتقال الشيخ الجمري تثير الكثير من القلق والانزعاج في الاوساط السياسية الدولية. ومنذ تقديمه الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة تكثفت الاتصالات مع الحكومة من قبل المنظمات الحقوقية الدولية مطالبة بارسال مراقبين لمتابعة اجراءات المحكمة. وطالب بعض السفراء بحضور المحاكمة. وذكر مصدر دبلوماسي في المنامة ان احد السفراء الغربيين قال للسلطات البحرينية ان من مصلحتهم السماح لمراقبين مستقلين بحضور المحاكمة. واضاف المصدر ان هذا السفير تطوع للقيام بهذا الدور مراقب مستقل ، وان السلطات البحرينية اخبرته بانها تدرس ذلك الطلب.

ومن جهة اخرى بثت اذاعة »صوت العرب« الناطقة باللغة العربية في الدنمارك حوارا على الهواء مباشرة مع السيد هاني الريس، ممثل لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين. وقال الريس بالرغم من كافة المناشدات والمساعي الحميدة المحلية والعربية والدولية التي تطالب الحكومة بوضع حد لحملات الاعتقال التعسفي والافراج عن المعتقلين او تقديمهم الى محاكمات عادلة ونزيهة فان الحكومة ما زالت تتجاهل كل هذه المناشدات وترفض كل صوت يطالبها بذلك«. وعن طبيعة الانتفاضة الشعبية قال »انها نضال وطني نموذجي لجميع الفئات الاجتماعية والسياسية والدينية التي اخذت على عاتقها مسؤولية الدفاع عن الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في البحرين«. وقال »لم تكن الطائفية او العقائدية يوما من الايام عنوانا او شعارا اساسيا في برنامج القوى الوطنية والاسلامية«. وعن محاكمة الشيخ الجمري قال السيد الريس ان تأجيل المحاكمة »قرار سياسي بالدرجة الاولى اكثر منه قرارا قضائيا... انه جاء بناء على قرارات السلطة وجهاز المخابرات«.

وذكرت مصادر دبلوماسية في باريس ان الوقت قد حان لتغيير سياسي في البحرين وان الدوائر الغربية تتوقع غياب رئيس الوزراء من الساحة في غضون الشهور الستة القادمة، حسب قولهم. وقالت هذه المصادر ان الوضع لم يعد يحتمل استمرار شخص مثل رئيس الوزراء يرفض التطور الذي تفرضه تطورات الاوضاع في المنطقة والعالم. واكد هذا الكلام مصدر امريكي كذلك.

ومنيت الحكومة بهزيمة كبيرة في مؤتمر العمل العربي الذي عقد في القاهرة مؤخرا. فقد رشحت حكومة البحرين عبد الله المدني لرئاسة الاتحاد، ولكن لم يصوت له سوى ممثلي دول مجلس التعاون الخليجي والاردن، وصوت الحاضرون لصالح المرشح الليبي السيد ابراهيم قويدر الذي فاز بخمسين صوتا. كما منع سعيد السماك الذي حضر ممثلا للجنة العامة لعمال البحرين، من حضور المؤتمر بعد ان رفض الاتحاد الاعتراف باللجنة لانها لا تتمتع بالاستقلال المطلوب من الجمعيات والنقابات العمالية.

وعلى صعيد آخر تطرق المؤتمر القومي العربي الذي انعقد الاسبوع الماضي في بيروت الى الوضع في البحرين عبر مداخلات عديدة من قبل بعض المشاركين. واوضح السيد عبد الرحمن النعيمي، في مداخلته حقيقة الوضع في البلاد مشيرا الى آلاف المعتقلين والمبعدين والشهداء، الامر الذي كان بمثابة الصدمة للحاضرين الذين لم يتوقعوا ان يحدث كل ذلك في بلد صغير كالبحرين. وطالب البيان الختامي بفتح باب الحريات في البحرين بشكل خاص.

٥٢ مارس

استبشر المعارضون البحرينيون خيرا بقرار مجلس اللوردات البريطاني المتعلق بديكتاتور تشيلي السابق، انيستاتيو بينوشيه، واعتبروه تأكيدا دوليا على عدم السماح للمعذبين بالهروب من العدالة. وقد أصدر سبعة من اللوردات قرارهم باعتبار بينوشيه مسؤولا عن كل جرائم التعذيب والقتل والاختفاء التي حدثت بعد العام ٨٨٩١ وهو العام الذي أقرت فيه بريطانيا بان التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون البريطاني. ورفض اللوردات الاعتراف بحصانة دبلوماسية لبينوشيه على اساس انه كان رئيس دولة، لان التعذيب جريمة يجب ان يعاقب مرتكبوها مهما كانت مناصبهم. واستقبل القرار بترحيب كبير في انحاء العالم باعتباره انتصارا للضحايا على معذبيهم. وقال مثقف من تشيلي »لقد أثبت القرار ان الذين ماتوا بسبب التعذيب اصبحوا يطاردون بينوشيه في كل مكان«. واعتبرت المعارضة البحرينية هذا القرار انتصارا كبيرا لدعاة حقوق الانسان على المعذبين والجلادين. وأشاروا الى ايان هندرسون باعتباره رمزا من رموز التعذيب في القرن العشرين.. وأصبح اسم هندرسون معروفا لدى المنظمات الحقوقية الدولية ولدى بعض الجهات القضائية الدولية كذلك. كما اعتبر القرار خطوة مهمة سوف تحاصر بقية المعذبين وعلى رأسهم عادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز عطية الله وبقية الجلادين. وتم اطلاع ادارة جامعة اكستر بالدور الذي يلعبه عبد العزيز عطية الله، على وجه التحديد، في مجال التعذيب، حيث انه درس في تلك الجامعة فترة من الزمن ويتردد عليها احيانا.

ومن جهة اخرى، رحبت المعارضة البحرينية بقرار ملك الاردن الجديد، الملك عبد الله، باطلاق سراح ٥٠٠ سجين بمناسبة استلامه العرش الاردني بعد وفاة والده. واعتبرت تلك الخطوة مؤشرا قويا على رغبة الملك عبد الله في التعايش السلمي مع مواطنيه على اساس الاحترام المتبادل والعفو والتحمل. واعتبر المراقبون تلك الخطوة دليلا على شعور الملك الجديد بقوة موقعه، وترفعه على روح التحامل والرغبة في الانتقام. وناشدت المعارضة البحرينية الامير الجديد في البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، ان يحذو حذو ملك الاردن، وذلك باطلاق سراح السجناء السياسيين الذين يربو عددهم على ألفي معتقل، وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي بن أحمد الجدحفصي والشيخ محمد الرياش وبقية السجناء.

وعلى صعيد آخر رحبت الحكومة البريطانية في رسالة بعث بها الوزير ديريك فاتشيت، الى اللورد ايفبوري باللهجة المعتدلة التي تضمنها خطاب الشيخ حمد في اول خطاب له للمواطنين بعد استلامه مقاليد الحكم من والده الذي توفي في وقت سابق هذا الشهر. وجاء في الرسالة ما يلي »ان سمو الشيخ حمد يحتاج بعض الوقت لتثبيت موقعه كأمير. ولا نعرف كيف سيتعاطى مع القضايا المحلية. ولكن الخطاب الاول للشيخ حمد الذي وجهه للمواطنين عبر التلفزيون والذي أشرت اليه في رسالتك كان مشجعا حيث ألمح الى التغيير والتحديث في البحرين. اننا نرحب بذلك«.

وفي جنيف بدأت الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بحضور ممثلين عن الدول والمنظمات غير الحكومية والخبراء. وتشارك لجان حقوق الانسان البحرينية في هذه الدورة بممثليها الذين يحملون معهم قصصا كثيرة من معاناة شباب البحرين في السجون وغرف التعذيب. كما ان عددا من المنظمات الحقوقية الدولية سوف يطرح مداخلات قوية حول اوضاع حقوق الانسان في البحرين، مدعومة بالارقام والحقائق.

٩٢ مارس

شعر المواطنون بخيبة الامل من عدم اطلاق سراح اي معتقل سياسي بمناسبة عيد الاضحى المبارك، التي كانت مناسبة ذهبية لمثل تلك المبادرة من قبل الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وكانت عائلات كثيرة قد أبلغت قبيل العيد بان ابناءها سوف يفرج عنهم بالمناسبة بشكل مؤكد، ولكن عدم حدوث ذلك أدى الى انزعاج كبير لدى المواطنين خصوصا مع اقدام عدد من الحكام العرب على اطلاق سراح مساجين في هذه المناسبة الطيبة. فقد أطلق اكثر من ٠٠٥ سجين في الاردن، واكثر من ٠٠٧ سجين في المغرب في اطار عفو ملكي في البلدين. وكان هناك امل كبير بان يبادر الامير الى تلك الخطوة، ولكن تقارير مطلعة ذكرت بان رئيس الوزراء اعترض بشدة على تلك الخطوة ورفض اطلاق اي سجين سياسي. وسرت الانباء بان عددا كبيرا من السجناء يصل الى الالف سوف يطلق سراحه ولكن شيئا من ذلك لم يحدث. وفي ضوء خيبة الامل تلك كانت اجواء العيد شاحبة جدا، فلم يحتفل المواطنون بالمناسبة في ما عدا اداء صلاة العيد وزيارة قبور الشهداء.

وتمت مواساة عائلات المعتقلين والشهداء والتضامن معهم. وشوهدت سيارات الشغب تجوب الشوارع وتحاصر المقابر لمنع المواطنين من ارتيادها لقراءة القرآن.

وكانت هدية جهاز التعذيب للمواطنين اعتقال المزيد منهم في الايام التي سبقت العيد. ففي ٠٢ مارس اعتقل من منطقة البلاد القديم الشاب حسين علي منصور، من منزله، وتمت مصادرة جهاز الكومبيوتر الذي كان لديه. وبعد تعذيب رهيب لمدة يوم كامل افرج عنه. وعلم من جهة اخرى ان الشاب حسين احمد حريم الذي اعتقل قبل شهرين من منطقة الهملة يتعرض لتعذيب وحشي على ايدي عناصر جهاز القمع. ومن الاساليب التي استعملت بحقه ربط رجليه بحبال وتعليقه من المروحة ورأسه يتدلى الى الاسفل، وضربه بالسياط حتى يبدأ جسمه بالنزيف. وما يزال يتعرض لتلك المعاملة الوحشية.

وما يزال شعور المواطنين يتسم بالانزعاج من تصرفات مجموعات خاصة بوزارة الداخلية تشعر ان مصلحتها في ابقاء الاوضاع متوترة في البلاد لاقناع الامير بعدم القيام باي اصلاح سياسي ينجم عنه انفتاح حقيقي.

واستقبلت المعارضة خبر حدوث حريق بمحل للتحف القديمة بالمنامة بالتشكيك والريبة. وحسب التقارير التي نقلتها وسائل الاعلام فقد توفي شخصان في هذا الحريق الذي لم يعرف بعد ما اذا كان حدثا عفويا ام مفتعلا. وطالبت المعارضة بتشكيل لجنة عاجلة لتقصي الحقائق لمعرفة طبيعة الحريق واسبابه.

وقد رفضت الحكومة في الماضي تشكيل اي لجنة للتحقيق في حرائق مماثلة، واكتفت بتوجيه الاتهامات، فيما كانت الاصابع تشير الى دور لمجموعات من جهاز الامن فيها. وشجبت المعارضة في الماضي كل اعمال العنف المفتعلة خصوصا التي تقوم بها قوات الامن. وكان المعارضة قد دعت الى وقف الاعمال الاحتجاجية بعد وفاة الامير السابق وذلك لاعطاء الامير الحالي فرصة لاخذ قرار الاصلاح السياسي المرتقب.

كما علم ان الدكتور اكبر خليل زاير علي، اعتقل في دبي في ١٢ مارس وسلم الى جهاز التعذيب في البحرين. وطلب من اخته، ليلى، الحضور الى مركز التعذيب بالقلعة في اليوم التالي. كما طلب من اخيه حبيب، الذهاب الى القلعة ايضا، ولم يعرف شيء عن مصير الدكتور اكبر الذي سلمته حكومة دبي الى البحرين. وكان يعيش في دبي منذ اربع سنوات.

واكدت تقارير مقلقة تعرض عدد من المعتقلين بسجن الحوض الجاف الى موجة تعذيب جديدة على ايدي اربعة من الجلادين هم عادل الدوسري، علي خميس الرميحي، علي جيهام الزعبي، فهد عبدا لله الفضالة. كما منع المعتقلون من حقهم في الزيارات العائلية. ومن هؤلاء المظلومين رضا احمد علي، احمد علي احمد، عبد الرضا ابراهيم حسين من منطقة عراد، منير مكي عبد الله ، احمد جمعة جواد، عبد الله احمد، جلال محمد احمد السميع من اسكان عالي، حسين محمد بن خير، حسين فتيل بني جمرة، قاسم محمد علي، عادل حسن علي المعامير، عقيل الخنيزي، محمد الساعاتي، محمد الصيرفي المنامة،

قاسم جعفر عباس كرانة، عبد الزهراء علي، يحيى علي احمد، حسين البصري، خليل ابراهيم كويد، نبيل احمد حبيب، سعيد عبد الله، ابراهيم عبد النبي سترة، محمد جاسم كرزكان، السيد حيدر السيد محمد، السيد محمد السيد عبد النبي، علي احمد محمد سار، محمد حبيب عالي، هاني عمار عباس النعيم، نايف يوسف احمد مدينة عيسى، علي احمد حسن، عيسى يوسف العكر، عبد الله سليم جدعلي، اسماعيل عبد الله احمد، مهدي علي احمد المقشاع، ياسر عبد الحسين المتغوي الدراز، عبد الله حسن سماهيج، حسين احمد البوري بوري، خليل ابراهيم رضا، خليل عيسى علي،

١٣ مارس

أصدرت الحكومة البريطانية اول تقرير سنوي قدمته للبرلمان حول اجازات تصدير السلاح للدول ذات السجل السيء في مجال حقوق الانسان. ورحب الناشطون ضد تجارة الاسلحة بذلك التقرير ولكنهم اعربوا عن قلقهم من ان الحكومة ما تزال تصدر الاسلحة الى بعض الدول المنتهكة لحقوق الانسان. وصدر التقرير مشتركا بين وزارات الخارجية والدفاع والتجارة والصناعة. واكد التقرير المعايير الجديدة التي تقاس بها طلبات تصدير السلاح، وذكر ان هناك قانونا جديدا يمنع تصدير اجهزة التعذيب والالغام التي تستعمل ضد البشر. وغطى التقرير اجازات التصدير التي منحتها الحكومة في الفترة ما بين ٢ مايو ٧٩٩١ وهو اليوم الذي استلم فيه حزب العمال السلطة بعد فوزه في الانتخابات و ١٣ ديسمبر ٨٩٩١. ورحبت منظمة »عالم آمن »Safeworld المتخصصة في الشؤون الخارجية بالتقرير ولكنها طلبت المزيد من التفاصيل. وأعربت عن قلقها ازاء »تصدير اسلحة صغيرة لمناطق حساسة في افريقيا والشرق الاوسط، وخصوصا البلدان ذات السجل الاسود في مجال حقوق الانسان ومن بينها البحرين وسريلانكا وتركيا وزيمبابوي«. وقال السيد بول إيفيس، رئيس المنظمة »ان على اللجان المختصة بحقوق الانسان ان تثير تساؤلات حول تصدير اسلحة صغيرة لبلدان ذات سجل اسود في مجال حقوق الانسان مثل البحرين وسريلانكا وتركيا وزيمبابوي«. وأشارت ارقام الحكومة التي وردت في التقرير الى ان الحكومة وقعت ٩١ ترخيصا لتصدير أسلحة الى البحرين خلال أول ثمانية شهور من حكم حزب العمال. وأثار تصنيف البحرين ضمن اشد دول العالم انتهاكا لحقوق الانسان مثل تركيا اهتماما بالغا في الاوساط الاعلامية.

وفي اطار الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان أكدت التقارير ان الدكتور اكبر زاير علي دشتي الذي اختطف من دبي الاسبوع الماضي يتعرض لتعذيب شديد على يدي عادل فليفل. وذكرت تلك التقارير ان فليفل ذهب شخصيا الى دبي لاستلام هذا المواطن البحريني والمجيء به البحرين. ولم تتضح بعد تعقيدات هذه الجريمة التي اعتبرت »عملية خطف« في وضح النهار واعتداء صارخا على حرية ذلك المواطن الذي كان يعيش في دبي منذ اربعة اعوام.

وذكرت الاحصاءات الرسمية ان اكثر من ٠٦ بالمائة من المواطنين تقل اعمارهم عن ٥٢ عاما. وقال الاحصاء ان عدد البحرينيين بلغ ٩١٠١٩٣ من مجموع ٢٧٩٢٤٦. وبهذا يعتبر الشعب البحريني شعبا شابا في أغلبه، ولكنه مع الاسف الشديد لا يحظى بحقوقه السياسية التي تتلاءم مع التطورات العالمية. كما ذكر الاحصاء ان عدد الاجانب في ازديدا مستمر. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة استقدمت آلافا من السوريين للعمل في اجهزة الدفاع والامن لمواجهة ابناء البحرين المطالبين بالحرية والمجلس الوطني. وقد أثار ذلك مشاكل اجتماعية غير قليلة في الشهور الاخيرة.

ومن جهة اخرى نشرت مجلة »ميدل إيست انترناشيونال« البريطانية في عددها الاخير ابريل ٩٩٩١ مقالا حول البحرين بعنوان البحرين بانتظار ما يفعله الامير الجديد، بقلم الصحافي سيمون تاجرت،. وجاء في المقال ان المعارضة البحرينية استقبلت وفاة الشيخ عيسى بالدعوة الى وقف مؤقت للاحتجاجات، معتبرا تلك

الدعوة »خطوة تهدف لحرمان قوات الامن من ذريعة لتصعيد القمع خلال فترة انشغال الحكومة ولتوفير جو يؤدي الى الحوار«. وعزا المقال الى مصادر في المنامة قولها ان الدعوة تم الالتزام بها جيدا. ونسب المقال الى السيد علي ربيعة، وهو عضو بارز في لجنة العريضة الشعبية قوله ان وفدا من اللجنة توجه الى القصر لتقديم التعازي للامير الجديد بوفاة والده، وان المطالبة بالحوار يحتاج الى شيء من الوقت. وقال ان حركة احرار البحرين في لندن تعتبر الدعوة لوقف الاحتجاجات »لفتة تعبر عن حسن النوايا تجاه الامير الشيخ حمد.« متمنية ان يدفع ذلك الامير الجديد »لاكتشاف اهمية المشاركة الشعبية في ادارة البلاد«. وتطرق المقال الى تجربة الانتخابات البلدية القطرية والانتخابات البلدية الايرانية باعتبارهما حديثتين وباعثتين على الامل في المنطقة. وقال المقال ان خطاب الامير الجديد في ٣١ مارس اشار الى رغبته في المصالحة والتقدم والمشاركة وغياب التمييز على اساس العرق او الانتماء. ولكن كاتب المقال لاحظ ان »اليد الممدودة لمن يضعون مصلحة البحرين في قلوبهم هي ايضا عبارة عن قبضة قوية ضد من يعتبرون اعداء لها«. وقال المقال »ان الامير الجديد ما تزال لديه الفرصة للاستجابة لموقف المعارضة الايجابي بطريقة لا تلزمه بشيء ولكن تبقي خطوط التواصل قائمة. فالعفو عن المعتقلين السياسيين سيكون احدى هذه الخطوات«. وقال في نهاية المقال ان مئات المواطنين اعتقلواالعام الماضي وان منظمة العفو الدولية اعتبرت ثمانية منهم سجناء رأي، ومن بينهم الشيخ الجمري.

٦ أبريل

أصدر رئيس الوزراء اوامر صارمة لقوات التعذيب التي يديرها البريطاني دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون بقتل احد المواطنين بالرصاص اذا وجدوه في اي مكان. فقد نقلت مصادر مطلعة عن عادل فليفل تهديداته بقتل المواطن نزار القاريء اذا لم يسلم نفسه الى جهازالتعذيب، وذلك حسب اوامر تلقاها من رئيس الوزراء شخصيا. وكانت قوات جهاز التعذيب قد اعتدت قبل يومين على منزل عائلة المواطن المذكور ومنازل ثلاث من اخواته بحثا عنه. وتم خلال العدوان تدمير محتويات المنازل والعبث بممتلكات اصحابها بحجة البحث عن هذا الشاب المطارد منذ بضعة شهور. وكان السيد نزار القاريء قد أطلق سراحه الصيف الماضي مع عدد من المواطنين بعد ان قضوا اكثر من ثلاثة اعوام في السجن. وبعد بضعة ايام تم استدعاء المجموعة من قبل جهاز التعذيب، فذهب اغلب افرادها الى عادل فليفل فاعتقلهم فورا. بينما رفض نزار تسليم نفسه، واختفى عن الانظار. ولا يعلم مكان اقامته بعد. وذكرت تقارير مؤكدة انه التجأ الى السفارة البريطانية مرتين في غضون اسبوعين في الصيف الماضي، ولكن مسؤولي السفارة أخرجوه من المبنى بالقوة بعد التهديد بتسليمه الى قوات التعذيب البحرينية. وبرغم انه تقدم بطلب اللجوء السياسي الى السفارة الا انه اخرج منها قسرا. وفي المرة الثانية قضى اكثر من عشر ساعات معتصما داخلها.

وقد تصاعد القلق لدى السياسيين ونشطاء حقوق الانسان على حياة هذا الشاب بعد تأكد خبر صدور اوامر من رئيس الوزراء بقتله، وهو تهديد خطير جدا. وعلى مدى الاعوام الخمسة عشر الماضية قضى السيد القاريء سنوات متواصلة في السجن، فما ان يطلق سراحه حتى يعتقل مجددا. وفي المرة الاخيرة التي استدعي فيها الى مركز التعذيب بالقلعة قرر الاختباء عن عيون الاعداء، وما يزال مصيره مجهولا. وحملت المعارضة والمنظمات الحقوقية الدولية حكومة البحرين ورئيس الوزراء شخصيا المسؤولية الكاملة عن سلامة هذا المواطن. كما ان السفارة البريطانية في البحرين تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية بسبب اخراجه قسرا من مقرها. ولا يستبعد المراقبون اقدام جهاز التعذيب على جريمة قتل نزار القاريء، خصوصا ان هذا الجهاز سيكون اكبر المتضررين من اي

انفتاح سياسي من الامير الجديد على المعارضة، وبالتالي فسوف يسعى الى تعكير الاجواء في الايام المقبلة ليزداد التوتر في البلاد قبيل تنصيب الامير رسميا بعد انتهاء فترة الحداد على الامير السابق التي تنتهي في منتصف هذا الشهر. وسبق لقوات التعذيب ان اطلقت النار على مواطنين فقتلتهم. ومن هؤلاء الشهداء نضال النشابة وعبد القادر الفتلاوي وحسين الصافي وهاني خميس وهاني الوسطي وحسين العشيري وفاضل عباس مرهون وعلي طاهر ومحمد يوسف عطية ومحمد علي عبد الرزاق وغيرهم

وفي جنيف علم ان منظمات حقوقية دولية تطرقت في مداخلاتها امام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة للوضع في البحرين، مؤكدة تردي اوضاع حقوق الانسان فيها. وطرحت هذه المنظمات ارقاما وحقائق عن الاوضاع المزرية التي يعاني منها المعتقلون والاساليب الوحشية في التعامل معهم وممارسة التعذيب على نطاق واسع بحقهم. وسوف تستمر المداخلات المكتوبة في الايام القليلة المقبلة. ويتوقع ان يسلط المزيد من الاضواء على ما يجري في سجون البحرين. ويقوم نشطاء حقوقيون بحرينيون باطلاع الوفود الرسمية وممثلي المنظمات غير الحكومية على ما يتعرض له المعتقلون في غرف التعذيب واوضاع حقوق الانسان بشكل عام. كما ان المقررين الخاصين حول التعذيب والاعتقال التعسفي والقتل خارج اطار القانون اصدروا تقاريرهم التي تدين حكومة البحرين بشكل واضح.

٩ أبريل

حضرت قضية البحرين بقوة في الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف التي بدأت في مطلع الشهر وما تزال مستمرة حتى الآن. فقد طرح المقررون الخاصون حول الاعتقال التعسفي والتعذيب والحقوق السياسية والمدنية تقاريرهم واغلبها يدين ممارسات حكومة البحرين بشكل فاضح. فمثلا ركز الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي على اربعة سجناء هم جعفر الحاج منصور العكري، علي محمد علي العكري، مهدي محمد علي العكري، وحسن محمد علي العكري. واعتبر اعتقال كل من محمد علي العكري ومهدي محمد علي العكري اعتقالا تعسفيا من الفئة الثالثة، بينما اعتبر اعتقال جعفر الحاج منصور العكري حالة قيد الاستعراض، وحفظت القضية بالنسبة الى حسين محمد علي العكري. وللمقارنة فقد اعتبر التقرير اعتقال خمسة سجناء فلسطينيين، بينهم سهى بشارة، اعتقالا تعسفيا من الفئة الثالثة. وجاء رأي فريق العمل بالنص التالي »اولا ان حرمان علي محمد علي العكري ومهدي محمد علي العكري من الحرية تعسفي لكونه مخالفا لاحكام المواد ٥ و ٩ و ٠١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ويندرج في الفئة الثالثة من المباديء الواجبة التطبيق عند النظر في الحالات المعروضة على الفريق العامل، ثانيا تبقى قضية جعفر الحاج منصور العكري قيد الاستعراض بانتظار تلقي معلومات تكميلية عملا بالفقرة ٧١ ج من أساليب عمل الفريق العامل، ثالثا تحفظ قضية حسين محمد علي العكري وفقا للفقرة ٧١ أ من أساليب عمل الفريق العامل بد.ون اصدار حكم مسبق بشأن الطابع التعسفي او غير التعسفي لاحتجازه« واضاف القرار ما يلي »اضافة الى الرأي المعتمد بخصوص علي محمد علي العكري ومهدي محمد علي العكري يطلب الفريق العامل الى الحكومة القيام بما يلي أ ان تتخذ ما يلزم من خطوات لتصحيح الوضع وجعله متمشيا مع المعايير والمباديء المدرجة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ب ان تتخذ مبادرات مناسبة بغية الانضمام الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية«.

اما المقرر الخاص بشأن التعذيب والاعتقال، فقد طرح في تقاريره اسماء عدد كبير من المعتقلين واصفا ما تعرض له كل واحد منهم من تعذيب وقال انه استلم من الحكومة ردودا حول استفساراته. وجاءت ملاحظته النهائية بالنص التالي »ان المقرر الخاص قلق فعلا

إزاء استمرار ادعاءات التعذيب لدرجة انه طلب من الحكومة توجيه دعوة له لزيارة البلد«. اما المقررة الخاصة بحالات الاختفاء والاعدام، السيدة أسماء جهانجير، فقد قالت ما يلي »ما زالت المقررة الخاصة تتلقى تقارير عن حالات إعدام خارج القضاء وإعدام بإجراءات موجزة او إعدام تعسفي، ناجمة عن إفراط قوات الامن في استخدام القوة. وتتعلق غالبية هذه الادعاءات بحالات احتجاز او تظاهر او تجمعات دينية، وتلقت أيضا خلال الفترة قيد الاستعراض، بلاغات تفيد ان سوء المرافق الصحية وعدم توفير الرعاية الطبية السلمية داخل السجون قد أدت الي وقوع حالات الوفاة«. وجاء في ختام تقريرها ما يلي »بموجب خطاب مؤرخ ٩٢ أيلول سبتمبر ٨٩٩١ طلبت المقررة الخاصة توجيه دعوة اليها لزيارة البلد حتى تتمكن من تقييم الوضع على نحو أفضل، وإجراء تقييم مستقل للتقارير والادعاءات التي وصلتها. ومن شأن مثل هذه الزيارة ان تسمح بصياغة توصيات مناسبة للهدف المتمثل في تعزيز حماية الحق في الحياة على النحو الملائم.

وعلى صعيد الداخل، فقد تم الافراج عن المواطن علي ابراهيم الاسود بعد اعتقال دام شهرا واحدا نال خلاله من التعذيب الوحشي الشيء الكثير. وباخلاء سبيل هذا المواطن يكون جميع الذين اعتقلوا في اثر جريمة حرق محطة البترول بعد يومين على وفاة الامير السابق، قد أفرج عنهم بدون تهمة او محاكمة، ولكن بعد تعذيب وحشي رهيب. وكان جهاز التعذيب قد اعتقل عشرات المواطنين بحجة البحث عن مرتكبي الجريمة، في خطوة اعتبرتها المعارضة محاولة للتعتيم على دور قوى التعذيب في تلك الجريمة، في اطار محاولاتها الابقاء على حالة التوتر لمنع اي اصلاح سياسي في العهد الجديد. وأثار المراقبون عددا من الاسئلة بهذا الخصوص من الذي قام بحرق المحطة؟ لماذا رفض رئيس الوزراء تشكيل لجنة للتحقيق في الجريمة؟ ولماذا عذب هؤلاء الابرياء بدون اي مبرر؟ وهل سيعاقب الذين ارتكبوا جرائم التعذيب بحقهم؟ وهل سيحصل هؤلاء الضحايا على تعويضات بعد معاناتهم الاليمة؟ وناشدت المعارضة هؤلاء تسجيل تفصيلات ما حدث لهم من تعذيب، بما في ذلك اسماء المعذبين لتقديمها الى الجهات الدولية وقت الحاجة.

وعلم من جهة اخرى ان عددا من المآتم ما يزال مغلقا خصوصا بمنطقة الدراز. وما تزال وزارة الداخلية تشترط للسماح باعادة فتح هذه المآتم عدم توحد مواكبها الدينية في موكب واحد. بينما يصر القائمون على هذه المؤسسات على مبدأ وحدة الصف من خلال تنسيق اوقات الخطابة ومسيرة الموكب الديني الموحد الذي يضم ابناء المنطقة جميعا. وترى الحكومة ان هذه الوحدة »تهديد لأمن الدولة«. وناشدت المعارضة اصحاب المآتم على الاصرار على مبدأ الوحدة وعدم القبول بالمنطق الاعوج الذي يسعى رئيس الوزراء لفرضه على ابناء البحرين.

٢١ أبريل

توالى الاهتمام الدولي في جنيف بالاوضاع المتردية لحقوق الانسان في البحرين. فبعد تقارير الخبراءو المقررين الخاصين تواصلت مداخلات المنظمات غير الحكومية بشكل أحرج الوفد الحكومي الذي وجد نفسه في موقف لا يحسد عليه. وبدلا من الرد الموضوعي على الاتهامات الموجهة الى اجهزة التعذيب بذل الوفد جهوده في محاولة بائسة لاقناع الرأي العام بان جهاز التعذيب بريء من كل ما ينسب اليه وان ضحايا التعذيب هم المذنبون. ومن المنظمات التي طرحت مداخلات بشكل قوي منظمة الشمال والجنوب جنيف، والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان باريس، وهيومن رايتس ووج واشنطن، واللجنة الدولية للدفاع عن الكتاب لندن، والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب جنيف، ومركز الحقوقيين الدولي في جنيف، ومنظمة حوار الاديان جنيف والمنظمة العربية لحقوق الانسان القاهرة. هذه المنظمات كلها تطرقت الى الوضع في البحرين بشكل أقنع المسؤولين لدى الامم المتحدة بضرورة طلب زيارة البلاد للتحقق مما يجري فيها من

تعذيب. وحتى الآن فقد طالب اثنان من المقررين الخاصين حكومة البحرين بالسماح لهما بزيارة البلاد وهما السيد نايجيل رودلي، المقرر الخاص حول التعذيب، والسيدة أسماء جيهانجير، المقررة الخاصة بالاعتقال التعسفي.

وفي مداخلته في اطار البند التاسع في الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة أورد الاستاذ محمد فائق، امين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان، اسم البحرين بين الدول التي حدثت فيها »انتهاكات مؤسفة للعديد من الحقوق الاساسية«. وذكر البحرين كذلك بين الدول التي سقط فيها قتلى من جراء التعذيب مثل مصر والجزائر والعرق والبحرين.

أما منظمة الشمال والجنوب فقد قدمت مداخلة طويلة من ثمانية عشر بندا حول اوضاع السجون في البحرين. وجاء في المداخلة ان معاناة السجناء السياسيين في المعتقلات »سيئة جدا«. وتساءلت عما اذا كان هناك امل في التخلي عن تلك السجون؟ وقالت ان اي نقد او معارضة سياسية من قبل الافراد او الجمعيات مرفوضة، في مجتمع يرفع شعارا يقول ان البحرين هو مجتمع العائلة التي على رأسها الامير الذي يعرف ما هو الاصلح لاوضاعها. وتطرقت لقانون امن الدولة للعام ٤٧٩١ الذي رفضه اعضاء المجلس الوطني المنتخبون وحل المجلس على اثر ذلك. وقالت ان آلاف البحرينيين اعتقلوا تعسفيا طبقا لهذا القانون، وان بعضهم مكث في السجن بدون تهمة او محاكمة لفترة تزيد على ثلاث سنوات. وتطرقت المداخلة الى القوانين الجزائية ومحكمة امن الدولة التي شجبتها منظمات حقوقية دولية عديدة من بينها جمعية المحامين البريطانية. وتطرقت الى ما ذكرته اللجنة الدولية للصليب الاحمر التي قالت انها في العام ٧٩٩١ التقت ١١١٢ معتقلا في ٣٢ مركز اعتقال. وتطرقت كذلك الى حملات الاعتقالات التي حدثت في اواخر العام الماضي. وقالت ان عشرات المواطنين اعتقلوا في تلك الحملات. وقالت ان مراكز الاعتقال اشتهرت بممارسة التعذيب على نطاق واسع . واكدت ان عشرة اشخاص على الاقل قتلوا تحت التعذيب في السنوات الاخيرة. وتطرقت الى اشكال وسائل التعذيب مثل الاعتقال الانفرادي والحرمان من النوم والتعليق لفترات طويلة والضرب بالانابيب اوالكابلات او السياط والصعق الكهربائي ومنع الزيارات العائلية والتهديد بالاعتداء الجنسي. وقالت المداخلة ان مرتكبي جرائم التعذيب لا يتعرضون للعقاب، وان جنرال التعذيب، دونالد برايان قد خلف ايان هندرسون لادارة جهاز التعذيب، وان من بين المعذبين عادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز الخليفة. وتمنت ان تقوم اللجنة بمسؤوليتها هذا العام تجاه البحرين.

وعلى صعيد آخر اصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية بحق سبعة من المواطنين أدينوا ظلما وعدوانا بسبب مشاركتهم في الحركة الشعبية المطالبة بالاصلاحات السياسية. وصدرت الاحكام الظالمة بسجن السبعة لمدد تتراوح ما بين الثلاث سنوات والخمس عشرة سنة. وصدر حكم غيابي بالسجن ٥١ عاما على المواطن ابراهيم يوسف السماهيجي. ولا تسمح محكمة امن الدول للمتهمين باستئناف الاحكام الصادرة بحقهم. وعقدت المحكمة سرا ولم يخبر المتهمون بالتهم الملفقة التي وجهت اليهم الا قبل ساعة من بدء المحكمة، وهي المرة الاولى التي التقوا فيها بمحامين عينتهم الحكومة بدون استشارة المتهمين المظلومين.

٣١ أبريل

ليس معروفا بعد ما اذا كان الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، سوف يلقي خطابا بمناسبة مرور اربعين يوما على وفاة والده، الشيخ عيسى، التي سوف تحل بعد يومين. وبالمناسبة تهيب المعارضة بالامير الجديد ان يطرح مبادرة ايجابية لحل الازمة في البلاد وتحسين صورة البحرين في الخارج. وأعربت عن استعدادها للتعاون في هذا المجال حرصا منها على

إنجاح اي مشروع اصلاحي في البلاد. ويرى المراقبون انها ستكون الفرصة الذهبية المثلى لطرح مشروع اصلاحي شامل يبدأ بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين ويشمل اعادة الحياة البرلمانية طبقا للدستور، واحترام الحريات العامة والسماح بعودة المبعدين، والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. فاذا حدث ذلك فسوف يكون الامير الجديد قد أغلق الملف الاسود الذي يحتوي على اكثر من ربع قرن من سياسات الاستبداد والقمع وانتهاك حقوق الانسان. وعندها سيعترف العالم للامير الجديد بالشجاعة والتحضر والرغبة في حكم البلاد على اسس دستورية وديمقراطية، وسوف تتعاطى المعارضة مع الحكم الجديد بايجابية كاملة.

ومن جهة اخرى تواصلت مداخلات المنظمات غير الحكومية في جنيف حول الوضع في البحرين. ومن ذلك مداخلة منظمة حوار الاديان Interfaith تحت البند ١١ حول الحقوق السياسية والمدنية. وجاء في المداخلة ما يلي »وفي البحرين ما يزال القائد الديني البارز والقاضي والنائب السابق الشيخ عبد الامير الجمري معتقلا منذ أبريل ٥٩٩١ فيما عدا فترة إطلاق قصيرة، بحيث تجاوز فترة السنوات الثلاث للاعتقال الاداري المنصوص عليها كحد أقصى في قانون أمن الدولة. وذنبه الوحيد هو دعوته لاصلاح دستوري وحثه الحكومة على وضع حد للتمييز ضد الاغلبية الشيعية في البلاد. لقد جرى إغلاق الحوزة الدينية منذ اعتقاله وجرى سابقا صرفه من الخدمة كقاض في المحكمة الجعفرية الدينية. اننا نعتقد يا سيدي الرئيس ان على حكومة البحرين ان تحترم جميع فئات المجتمع البحريني«.

اما منظمة مكافحة التعذيب فجاء في مداخلتها ما يلي »أكد سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين امام الدورة ال ٤٥ للجنة حقوق الانسان تمسك بلاده ببنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وكل الحقوق المنصوص عليها. وتم التأكيد على هذا صراحة حين أضاف سموه »تشارك دولة البحرين المجتمع الدولي قلقه تجاه حقوق الانسان، وتود ان تؤكد أهمية احترام الخصوصية الدينية والثقافية التقليدية للدول والمجتمعات حتى لا تتخذ حقوق الانسان لغايات سياسية تتناقض مع قيم المجتمع، وكأساس للتدخل في الشؤون الداخلية للدول«. ومنذ ديسمبر ٤٩٩١ وهو الشهرالذي بدأت فيه التظاهرات المطالبة باستعادة الديمقراطية تم توقيف الآلاف من الاشخاص بموجب قانون امن الدولة لعام ٤٧٩١، الذي تنص المادة الاولى منه على التوقيف الاداري بدون توجيه اتهام رسمي او محاكمة لمدة تصل الى ثلاث سنوات. ومن بين الآلاف الذين تم اعتقالهم منذ ذلك الحين قدم بضع مئات فقط منهم الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة، وفي ظروف تهدد حقهم في اجراءات قانونية صحيحة. لقد اعتقدنا للوهلة الاولى انه منذ عقد الدورة السابقة للجنة الفرعية لمكافحة التمييز العنصري وحقوق الاقليات فان حكومة البحرين قد قبلت دعوة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي لزيارة تحضيرية الى البحرين. ان المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب تتمنى بقوة ان تتمكن مجموعة العمل من زيارة الموقوفين الذين أنهوا فترة التوقيف الاداري، وان تقوم سلطات البحرين باتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لوضع حد لهذه الخروقات المذكورة«.

أما الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان فقد طرحت مداخلتها المتكونة من ٤١ بندا تغطي جوانب عديدة من قضايا حقوق الانسان. وقالت الفيدرالية ان حكومة البحرين تعهدت في الصيف الماضي برفع تحفظها على المادة ٠٢ من معاهدة منع التعذيب ودعوة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي، ولكن حتى اليوم لم يحدث ذلك »على اللجنة ملاحظة ان النوايا التي عبرت عنها حكومة البحرين للتعاون مع آليات الامم المتحدة ليست سوى تصريحات لفظية فقط«. وقالت انه بالنظر الى ممارسات حكومة البحرين منذ الدورة الخمسين للجنة الفرعية لا يمكن مشاهدة اي تغير في السياسة تجاه حقوق الانسان. ومضت الفيدرالية في تعداد الانتهاكات في مجال التعذيب

والمعاملة السيئة وإساءة معاملة الاطفال والنساء، واستمرار اعتقال الشيخ الجمري وبقية الرموز القيادية، والاعتقال التعسفي لآلاف المواطنين بالاستمرار في تطبيق قانون امن الدولة، والمحاكمات الجائرة امام محكمة امن الدولة، والعقاب الجماعي، وحرمان المواطنين من حقوقهم السياسية والمدنية، واستمرار الابعاد القسري للمواطنين. وتحت هذه العناوين جميعا طرحت الفيدرالية امثلة قوية على الانتهاكات الصارخة. وقدمت ثلاث توصيات للسلطات البحرينية هي اعادة حكم القانون، والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان، والتعاون مع آليات الامم المتحدة ومعاييرها واحترام الحريات.

٤١ أبريل

ذكرت مصادر مطلعة ان فريقا من جهاز التعذيب البحريني سوف يقوم بزيارة الى بريطانيا لمهمة غير معروفة. ولم يتم التأكد من هذه المعلومات بعد. وقالت المصادر ان الفريق يتكون من عناصر مارس بعضها التعذيب بحق عدد من المعتقلين. وقد استشهد عدد من المواطنين تحت التعذيب خلال السنوات الاربع الماضية، ورفضت الحكومة تقديم اي من المعذبين المسؤولين عن تلك الجرائم الى المحاكمة. وعبر المنفيون البحرينيون عن قلقهم الشديد من زيارة الفريق المذكور، وأعربوا عن خشيتهم من ان يقوم افراده بنقل ارهابهم الى العاصمة البريطانية سواء عن طريق الاعتداء المباشر على المعارضين او التخطيط مع فرق خاصة للقيام بتلك المهمات. وتجدر الاشارة الى ان هناك على الاقل شركتين بريطانيتين تعملان لصالح حكومة البحرين في مجال الامن والعلاقات العامة. ويترأس احدى الشركتين احد اعضاء مجلس اللوردات البريطاني، وسبق لصحيفة »برايفيت آي« كشف شيءمن التفصيلات حول علاقة تلك الشركات مع حكومة البحرين. وكان وزير الداخلية البريطاني السابق، مايكل هوارد، قد صرح على مائدة غذاء في البحرين قبل بضعة اسابيع، بان من الضروري توثيق التعاون الامني بين اجهزة الامن البريطانية والبحرينية. وقام النائب البرلماني، كين بيرتشيس، الاسبوع الماضي بزيارة البحرين في مهمة غير واضحة المعالم. وتتعامل المعارضة مع خبر زيارة الوفد المذكور بجدية كبيرة، وتطالب المنظمات الحقوقية الدولية للقيام بمسؤولياتها لتحديد حركة المعذبين، وان تتعامل مع هؤلاء كما تعاملت مع ديكتاتور تشيلي السابق، بينوشيه.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة Gulf States Newsletter في عددها الاخير مقالا حول البحرين بعنوان »تغيير الحرس«. وجاء في المقال الطويل ان وفاة الشيخ عيسى تعتبر بداية عهد سياسي جديد في البحرين، وتذكير بحتمية انتهاء عهد الحكام المسنين في الخليج. وذكرت ان الشيخ عيسى بالرغم من بعض افكاره التحديثية كان ينتمي الى جيل قديم لم يستطع التطبع مع ما يتطلبه الوضع المتغير في العالم. واشارت الى العلاقات التاريخية المتوترة بين الامير الجديد وعمه رئيس الوزراء. وقالت ان المعارضة التي تأثرت بالسياسات القمعية وغير المساومة من قبل الحكومة استقبلت وفاة الشيخ عيسى بحذر، ودعت الى وقف الاحتجاجات لاعطاء الامير الجديد فرصة للقيام بالاصلاحات السياسية المنشودة. وحذرت الصحيفة من الافراط بالتفاؤل قائلة ان الامير ورئيس الوزراء ربما يختلفان في التفصيلات ولكنهما يتفقان على الخطوط العريضة ازاء الوضع العام في البلاد. ولكنها اشارت الى ان الامير الجديد كان معنيا في وقت ما بالحوار مع المعارضة، ولكن الاثنين الآن يتبعان سياسة مدعومة من قبل السعودية تهدف لاظهار المعارضة بانها »مجموعة من الارهابيين«. وقالت الصحيفة ان صعود الشيخ حمد الى الحكم قد دفع رئيس الوزراء الى احكام قبضته على الامور وافتعال المواجهات. وتطرق المقال الى محاكمة الشيخ الجمري مشيرا الى تقرير وزارة الخارجية الامريكية الذي اكد غياب حكم القانون خصوصا في محكمة امن الدولة. وتساءل المقال عما اذا كان الجيل الجديد من الحكام

في الخليج سوف ينتهج سياسات تختلف عن سياسات الجيل القديم مشيرا الى ان امير قطر هو الوحيد الذي طرح نمطا جديدا في التفكير واصبح يوسع بالتدريج دائرة المشاركة السياسية لمواطنيه. وطرح المقال سؤالا اخيرا »هل يستطيع حكام الخليج تنمية مجتمعاتهم بهدوء في بيئة دولية متغيرة؟ ام انهم سينتهجون نمط الحكم التقليدي الذي لا يخدم مجتمعاتهم على المدى البعيد؟

٥١ أبريل

أكدت المعلومات الواردة من سجن الحوض الجاف ان الجلاد فهد الفضالة قام قبل بضعة ايام بالاعتداء الجنسي على عدد من المعتقلين في إثر اضطرابات حدثت في مركز التعذيب هناك. وقالت تلك المعلومات ان الضحايا يعانون من حالات نفسية وجسدية يرثى لها، وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة اولئك الضحايا للاطلاع على تفصيلات الجريمة التي ارتكبها فهد الفضالة. وطبقا للمعلومات التي رشحت من وراء القضبان فقد قام الفضالة ومعه عدد من الجلادين في ١٣ مارس باقتحام زنزانات المعتقلين لاسباب غير معروفة، وكان العدوان تجسيدا حقيقيا للارهاب حيث قام المعتدون بتخريب ممتلكات السجناء وتمزيق نسخ القرآن الكريم التي لديهم. وسرق المعتدون بعض الممتلكات الخاصة بالمعتقلين. وقام الفضالة وجلاوزته بتعذيب كل من ابدى امتعاضا من ذلك العدوان بالضرب والحجز الانفرادي في عنبر B الذي يسميه السجناء »مقبرة الاحياء« نظرا لعدم وجود الماء او الكهرباء فيه. واحتجز على الاقل ثلاثة اشخاص في ذلك العنبر الامر الذي ادى الى اضطراب الوضع مرة اخرى في العنبر C. وفي إثر ذلك قام المعتقلون بالاضراب عن الطعام لعدة ايام. ولما أصر المعتقلون على مقابلة علي آل ثاني مدير مركز التعذيب، كرر فهد الفضالة اعتداءاته عليهم، وزاد عليها هذه المرة بالاعتداء الجنسي على بعضهم. وقال أحد الآباء لدى سماعه عما جرى لابنه »الصرب ينتهكون اعراض مسلمي كوسوفو وفهد الفضالة ينتهك اعراضنا«.

وفي الاول من ابريل اعتقل من المنامة الشاب حسين سلمان العلي، ٨٢، لدى عودته من الحج عبر جسر البحرين السعودية، ولم يعرف سبب اعتقاله، وهناك خشية من تعرضه للتعذيب الوحشي. واعتقل مواطن آخر من منطقة كرانة بالطريقة نفسها. وتعرضت زوجة السيد محمد الذي صدر حكم بسجنه اربعين عاما، لتعذيب فظيع الاسبوع الماضي بعد استدعائها بدون اي مبرر. وخلال وجبة التعذيب ضربت هذه السيدة وهي أم لأطفال أربعة للضرب على أذنيها بوحشية ادت الى اسالة دمائها. وكانت في حالة سيئة جدا بعد الافراج عنها.

وعلم من جهة اخرى ان سجناء الحوض الجاف يعانون من انتشار الامراض بشكل مخيف نتيجة الاهمال المتواصل من قبل مسؤولي السجن. وتفيد الانباء ان كارثة حقيقية ستقع ان لم يتم تدارك الامر. وهناك حالات واضحة على هذا الاهمال. فالشاب فوزي علي المعلم المعتقل حاليا بسجن الحوض الجاف كان موقوفا بمركز التعذيب في الخميس. وقد بلغ به الحال ان يتقيأ دما، وظهرت على وجهه تشوهات وانتفاخات في شفتيه، وفي بعض الاحيان لا يستطيع الاكل او حتى الكلام. وكثيرا ما يستيقظ في منتصف الليل من شدة الالم، ومنذ فترة وهو يطالب المسؤولين بنقله الى المستشفى ولكنهم يرفضون ذلك. وينتشر كذلك مرض الجرب الى الدرجة التي اصبح عدد كبير من المعتقلين لا يستطيعون النوم بسبب الامراض الجلدية. ومن المشاهد المألوفة في معسكر الحوض الجاف قيام الموقوفين بنقل اخوانهم المرضى على اكتافهم الى العيادة الداخلية التي لا تصرف لهم سوى الحبوب المهدئة مثل البنادول او البروفين. وقد وجه هؤلاء المعتقلون نداء الى المنظمات المعنية لوضع حد لمثل هذه التصرفات المشينة تجاه المرضى الموقوفين. ويقدر عدد المرضى من معتقلي الحوض الجاف بحدود ٠٥٤ شخصا.

ومن بين المرضى بمركز التعذيب بالحوض الجاف محمد عبد

الكريم النشيط مرض القلب، جواد عبد الله قرحة المعدة، صادق محسن علي الصرع، محمود علي ابراهيم الجهاز التناسلي، حسين عبد الله عبد الكريم الكلية، سهيل عبد الله مكي ضيق التنفس، يوسف حسن علي مرض نفسي، ميثم بدر الشيخ قرحة المعدة، باسم علي محمد الصرع، عباس علي سلمان ضيق التنفس، علي حسن علي العمود الفقري، قاسم عبد علي فقدان السمع، تيسير مهدي حساسية، حسين مهدي شلل نصفي، باسم احمد عيد قرحة المعدة، عيسى احمد ابراهيم ضعف النظر، محمد علي عبد الله الكلية، محمد منصور الخلايا المنجلية، سلمان عبد العزيز الخلايا المنجلية، طالب عايش السكري، نبيل احمد الخلايا المنجلية، عباس الشعلة الخلايا المنجلية، محمد خضر عباس آلام في الرجل، عبد السلام محمد قرحة المعدة، السيد حسين السيد شبر الخلايا المنجلية، موسى جعفر نقص الخميرة، حسين عبد الله احمد قرحة المعدة، جاسم حمزة عباس ضعف النظر، عبد الله حسن عبد الله نقص خميرة، سعيد منصور الخلايا المنجلية، محمد سعيد عبد الله صداع مزمن، احمد جاسم القشعمي ألم في المفاصل، حسن علي محمد طفح جلدي، علي احمد حسن الخلايا المنجلية، مهدي علي احمد قرحة المعدة، ميثم عباس الخلايا المنجلية، يحيي علي احمد الجهاز التناسلي، جعفر حسين محمد مرض نفسي، جاسم حسن عباس نقص الخميرة.

٩١ أبريل

بمناسبة حلول موسم العاشوراء، أصدر العالم الكبير، الشيخ عيسى احمد قاسم، عضوالمجلس الوطني الذي حله الامير السابق، بيانا يؤكد على ضرورة التفاهم والتوحد داخل الوطن الواحد، جاء فيه ما يلي

»قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى«.

أعزي أمة المؤمنين والمسلمين بمناسبة ذكرى عاشوراء، والمصاب الجلل الذي حل بآل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كربلاء الامام الحسين عليه السلام مما أعقب الامة الاسلامية ندامة وحسرة لا تنقضيان. وأرى من الواجب ان يستذكر الوطن العزيز البحرين ان الامام الحسين ليس لفئة من المسلمين خاصة، وانما هو إمام للمسلمين عامة، ورمز من أشمخ وأسمق رموز الاسلام الخالدة على التاريخ. أحد سبطي رسول الله وسيدي شباب أهل الجنة، وركن من أركان المباهلة في طرفها الاسلامي الممثل في أهل الكساء، وعمود من أعمدة بيت النبوة الخاتمة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وأوجب مودتهم على المسلمين جيلا بعد جيل، وعقبا بعد عقب، وهو مصباح هدى وسفينة نجاة. ولقد تشرفت البحرين منذ أمد بعيد بإحياء موسم عاشوراء بكل اهتمام وتقدير وتفاعل صادق وشامل وفاء لأهل بيت المصطفى، وحفظا لوصية المودة في القربى، وأعظم بها وصية تأتي من الكبير المتعال رب الخلائق أجمعين. وجدير بنا جميعا حكومة وشعبا، شيعة وسنة، أن ندخل في إحيائنا لذكرى عاشوراء هذا العام توجها عمليا جديا للخروج بالوطن من كل أجواء التوتر، وما يسبب الفرقة والشتات، والدخول في علاقات تفاهم أكبر وأكثر نفعا لكل أبناء البيت الواحد والمأوى المشترك. وليسهم الشعب في سبيل إنجاح هذا الهدف الكريم بالتزام المنبر والموكب الكلمة الاسلامية النقية المرضية لله سبحانه وتعالى والتي تقرب ولا تباعد، وتجمع ولا تشتت. ولتسهم الحكومة من جانبها في ذلك بما ينتظره الناس ويؤملون من خطوات إصلاحية مطمئنة باعثة على الثقة فيما يتصل بشؤون دينهم ودنياهم. مقدساتهم وأملهم ومعاشهم وحريتهم ودورهم في البناء والاعمار، والتعاون من أجل خير الوطن وتقدمه ورقيه، ابتداء باطلاق سراح السجناء والموقوفين وفي مقدمتهم سماحة الشيخ عبد الامير الجمري. وهذا التبادل الايجابي خيره للجميع، وبركته ستعم الأجيال القادمة انشاء الله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره.

هذا وقد بدأ موسم العاشوراء قبل يومين بمشاركة جماهيرية واسعة. ولكن مشاعر المواطنين تغلي بسبب اجراءات جهاز القمع التي أصرت على ابقاء عدد من

المآتم الكبيرة في البلاد مغلقة. ففي منطقة الدراز ما تزال المآتم الرئيسية مغلقة، لان وزارة الداخلية تشترط لفتحها عدم خروج مواكب دينية موحدة. كما اشترطت لفتح مأتم السنابس عدم خروجه في موكب موحد مع المأتم الجديد. ويستسخف المراقبون مقولة »العائلة الواحدة« امام هذه الحقائق المخزية. فبدلا من تشجيع الوحدة الشعبية تصر وزارة الداخلية على تشتيت المواطنين ومنع اي مظهر للتوحد في ما بينهم. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة رفضت حتى الآن استقبال اي وفد موحد يضم ممثلين عن الشعب. وقد تعرض الشيخ الجمري منذ اليوم الاول لاعتقاله الى ضغوط متواصلة لمنعه من العمل المشترك مع بقية فصائل المعارضة البحرينية، الامر الذي رفضه باستمرار.

وعلى صعيد آخر بعثت اللجنة الدولية للدفاع عن الكتاب International PEN رسالة الى امير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تحثه فيها على اطلاق سراح الشيخ الجمري. وجاء في الرسالة التي بعثت في ٥١ أبريل ما يلي »نيابة عن شبكة انترناشيونال بن التي لها تاريخ من ٧٨ عاما في الدفاع عن حرية التعبير، نكتب اليكم، كأمير جديد للبحرين، ملتمسين مرة اخرى اطلاق سراح عالم الدين والكاتب الشيخ الجمري. لقد كتبنا للامير الراحل في مناسبات عديدة حول هذه المسألة، ولكننا نأمل الآن بان تتوفر مع صعودكم فرصة جديدة لحل هذا التجاوز للعدالة. لقد قضى الشيخ الجمري الآن اكثر من ثلاث سنوات في السجن. وبدأت بحقه محاكمة في شهر فبراير الماضي بالرغم من انه كان يجب الافراج عنه قبل ذلك حسب القانون البحريني، اي في نهاية السنوات الثلاث التي قضاها في السجن بدون محاكمة. وتعقد هذه المحاكمة سرا وتم تأجيل مواعيد انعقادها مرارا. ولا نعرف متى ستعقد الجلسة المقبلة. وحسب المعلومات المتوفرة لدى منظمة PEN فان الشيخ الجمري معتقل بسبب دعوته السلمية للاصلاح السياسي في بلاده، ودعوته لاعادة المجلس الوطني. وان اعمالا كهذه لا تمثل، حسب القانون الدولي، نشاطا اجراميا. اننا مع منظمات حقوق الانسان الاخرى والمسؤولين الحكوميين الاجانب نلتمس منكم الاهتمام بهذه القضية في اسرع وقت ممكن. وان قراركم بمنحه عفوا سوف يستقبل في انحاء العالم كمؤشر ايجابي لالتزامكم بالحكم العادل واحترام حقوق الانسان في بلادكم«. ووقع الرسالة كل من السيد هوميروا أريديس، الرئيس الدولي، والسيد تيري كارلبورن، السكرتير الدولي.

٠٢ أبريل

بناء على طلب من لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للامم المتحدة قدمت منظمة حقوق الانسان في البحرين، ومقرها الدنمارك، تقريرا مفصلا حول اوضاع التمييز العنصري في البحرين. وكانت اللجنة قد أدرجت البحرين تحت آلية عملها المتعلقة بالدول التي تأخرت بشكل كبير عن تسليم التقارير المستحقة منها، ولكن اللجنة أخرت بحث القضية بعد ان استلمت من حكومة البحرين في آخر لحظة تقريرا حول وجهة نظرها من الوضع. وجاء التقرير المقدم من منظمة حقوق الانسان في البحرين في ٣٢ صفحة. ويقول التقرير ان هناك انواعا متعددة من التفرقة في البحرين ولكن أكثرها اثارة للقلق تلك الموجهة الى الاغلبية من المسلمين الشيعة وكذلك المواطنين من أصل فارسي. ويستعرض التقرير بشكل مفصل الانتهكات التي تقوم بها السلطة في ما يتصل بكل واحد من الحقوق القضائية والسياسية والثقافية والاقتصادية المتضمنة في المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لتصفية جميع انواع التمييز العنصري.

وعلى صعيد آخر تنظم لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في ٦٢ أبريل معرضا في العاصمة الدنماركية بعنوان »البحرين شعب وانتفاضة«. وسوف يشتمل المعرض الذي يقام بقاعة »ميدبورغر هوست«، على مشاهد من الانتفاضة الشعبية وأدبيات المعارضة وصور الشهداء. ويتوقع مشاركة عدد كبير من الشخصيات السياسية والاعلامية في هذا المعرض

المتميز.
ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »بيزنيس ميدل إيست« التي تصدر مرتين شهريا في لندن مقالا حول الاوضاع في البحرين بعنوان »الحكام والسياسة تغير الظروف«. وقالت الصحيفة ان الانتقال الهادىء للسلطة الى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة امر جيد للاستقرار، ولكن طول فترة الحداد يقلل الثقة. وقال المقال ان خطوط الهاتف قطعت لفترة وجيزة بعد الوفاة وان بعض اصحاب الاعمال اشتكوا من اغلاق المحلات بالقوة لمدة خمسة ايام قائلين انها فترة طويلة. واضاف المقال ان الشيخ حمد استلم مقاليد الامور في ظروف صعبة حيث تتوقع الحكومة عجزا قدره ٤٢٤ مليون دولار في الانفاق العام لهذا العام. وأشار الى ان الانفاق العسكري يقضم ٠٢ بالمائة من الانفاق العام وان علاقات الامير بالقوات المسلحة يعني ان الانفاق قد يتصاعد. وقال ان هناك إشاعات بان رئيس الوزراء ربما يتنازل عن منصبه. وأضاف ان الشيخ حمد لم يكون مولعا بالتجارة مثل عمه الذي يملك عددا من الفنادق في البحرين، وانه يهوى ركوب الخيل وسباق الهجن والشعر العربي والهوايات التقليدية. وانتهى المقال الى الاعتقاد بان هذا التغيير ربما يؤدي الى انتهاء الاضطرابات السياسية التي انتشرت في البلاد منذ ٤٩٩١.
وينتظر المراقبون قرار اطلاق الشيخ الجمري كخطوة للكشف عن حسن النوايا في عهد الشيخ حمد. ولكن حالة من التشاؤم ازاء الاوضاع الصحية للشيخ بدأت تسري في الاوساط الشعبية خصوصا مع تكرر نقله الى المستشفى العسكري للعلاج. ومنذ جلسة المحاكمة الاولى في شهر فبراير الماضي لم يعلن عن موعد آخر لتلك المحاكمة. وهناك خشية من ان جلسات اخرى ربما عقدت سرا بدون معرفة احد حتى محاميه وعائلته. وقد أشار السفير البحريني في رسالة الى احدى الشخصيات البريطانية المهتمة بالشيخ الجمري الى شيء من ذلك. فقد جاء في الرسالة المؤرخة ٤ أبريل ما يلي »بالنسبة للقضايا التي أثرتها في رسالتك، فان تاريخ انعقاد الجلسة المقبلة من محاكمة الشيخ الجمري هي من اختصاص المحكمة، وان المحامين سوف يكونون بين اوائل الذين يتم إطلاعهم على ذلك الموعد. وبشكل مماثل فان المحكمة سوف تقرر بشأن حضور مراقبين للمحاكمة، بالرغم من انني اود ان اشير الى ان هذه الممارسة ليست شائعة في البحرين. ومع ذلك، فلا المتهم ولا محاموه او عائلته يمكن ان يمنعوا من حضور المحاكمة. وفي الواقع فان عائلة عبدالامير الجمري حضرت كل يوم من ايام المحاكمة حتى الآن. ولكن في الوقت الذي تقدر فيه الحكومة قلقك، فانها غير مقتنعة بان حضورك المحاكمة سوف يكون مفيدا الى درجة تدفعها لتوفير الترتيبات اللازمة«. وحسب ما هو معلوم حتى الآن فانه لم يكن هناك سوى جلسة واحدة لمحاكمة الشيخ الجمري استغرقت أقل من ساعة، فاما ان السفير ليس مطلعا على ملف الشيخ، او ان الشيخ حضر عدة جلسات للمحاكمة بدون معرفة محاميه واهله، الامر الذي يثير المزيد من القلق

٢٢ أبريل
خرجت في الليلتين الماضيتين مسيرات دينية في شوارع المدينة، رفعت خلالها الشعارات المعتادة في مواسم العاشوراء. وتسود الوضع حالة من الترقب بانتظار تطورات الوضع في البلاد الامر الذي انعكس على تلك المسيرات، حيث يبذل المواطنون أقصى جهودهم لعدم توفير الذرائع لقوات التعذيب لشن عدوانها عليها. ويتوقع ان تصل ذروة المسيرات في الايام القليلة القادمة، فيما تنتشر قوات الشغب الاجنبية في انحاء البلاد وتقوم بأعمال استفزازية للمواطنين. وما تزال مآتم عديدة مغلقة بالشمع الاحمر بقرار من قسم التعذيب بوزارة الداخلية.
وعلم من جهة اخرى ان جوازات سفر بعض الذين عادوا مؤخرا الى البلاد سحبت وتعرضوا لتحقيقات مهينة من قبل عادل فليفل. ويسعى قسم التعذيب الذي يعتبر فليفل احد مسؤوليه، للامعان في اهانة المواطنين ومساومتهم على ما هو من حقوقهم

المشروعة، ومن بينها العودة الى البلاد. وذكرت معلومات خاصة ان بعض الذين عادوا مؤخرا يشعر بالندم لتسرعه في قبول شروط قسم التعذيب للعودة الى البلاد، خصوصا ان ضغوطا كبيرة تمارس مع هؤلاء لمنعهم من القيام باي نشاط وطني مستقل.

استمرت مداخلات المنظمات الحقوقية الدولية في جنيف حول البحرين خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وتحدث الدكتور تشارلز جريف باسم منظمة الحوار بين الاديان في اطار البند ٦١ حول اعمال اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات. وجاء في مداخلته ما يلي »تعهدت حكومة البحرين أمام الدورة الخمسين للجنة الفرعية بمعالجة اوضاع حقوق الانسان الخطيرة في البلاد. ومن بين الاجراءات التي وعدت بها رفع تحفظها على المادة ٠٢ من اتفاقية مكافحة التعذيب التي وقعت عليها في فبراير ٨٩٩١، ووعدها لمجموعة العمل للاعتقال التعسفي بزيارة البحرين. وفي ردها على الاستفسارات من قبل المقررين الخاصين فانها تكرر خطابها في المحافل الدولية، بأنها ملتزمة بالمعايير الدولية لحقوق الانسان. وفيما تركز على احترامها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلادها، فان حكومة البحرين بطيئة جدا في تحقيق الحقوق المدنية السياسية.

سيدي الرئيس يتوجب على حكومة البحرين ان ترفع تحفظها على المادة ٠٢ من اتفاقية مكافحة التعذيب وكذلك دعوة مجموعة العمل للاعتقال التعسفي لزيارة البحرين، وبذلك تفي بوعودها أمام اللجنة الفرعية في دورتها الاخيرة. وتعتبر قضيتا التعذيب والاعتقال التعسفي مهمتين في البحرين، وذلك بسبب العدد الكبير من المعتقلين السياسيين حيث هناك ٠٠٢ سجين سياسي في البحرين حسب تقديرات الصليب الاحمر الدولي.

سيدي الرئيس ان ذلك يمثل ما معدله سجين سياسي لكل مائتي مواطن . ويتهم العديد من السجناء السياسيين باثارة الارهاب والعنف او عصيان النظام. ان بعض قادة الشيعة الدينيين مثل الشيخ الجمري معتقلون استنادا لهذه الاتهامات. والشيخ الجمري نفسه اعتقل للمرة الاولى في أبريل ٥٩٩١ ويحاكم حاليا أمام محكمة أمن الدولة. ان دولة البحرين هي الوحيدة التي تنفي مواطنيها قسرا من الذين تعتبرهم معارضين سياسيين وتمنعهم من الرجوع الى وطنهم. وهناك عائلات من ثلاثة أجيال في المنافي بدون وثائق بحرينية.

سيدي الرئيس يتوجب علي البحرين ان تظهر للمجتمع الدولي بالاعمال وليس بالوعود، خططها لمعالجة انتهاكات حقوق الانسان الواسعة لمواطني البحرين. ان حماية السجناء السياسيين يجب ان تحظى باهتمام كبير وأول خطوة لمعالجة ذلك هو تنفيذ البحرين فورا لوعودها امام اللجنة الفرعية برفع تحفظها على المادة ٠٢ ودعوة مجموعة عمل للاعتقال التعسفي«.

كما تطرقت منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية للوضع في البحرين في مداخلتها التي جاء فيها ما يلي »ترحب منظمة مراقبة حقوق الانسان هيومن رايتس ووج باعلان حكومة البحرين خلال اللجنة الفرعية عن موافقتها على تقديم دعوة لمجموعة العمل للاعتقال التعسفي لزيارة البحرين. ان منظمتنا ما تزال تستلم تقارير عن اعتقالات تعسفية واعتداءات جسدية من قبل قوات الامن. ولا توفر الحكومة معلومات حول هويات الاشخاص المعتقلون بمن فيهم أولئك المعتقلين بدون محاكمة بموجب قانون امن الدولة او المحكومون من قبل محكمة امن الدولة او من تمت تبرئتهم في بعض الحالات. ولا يسمح لأي منظمة لحقوق الانسان بالعمل داخل البحرين، وترفض الحكومة طلبات المنظمات الدولية لحقوق الانسان للقيام بزيارات لتقصي الحقائق، كما ذكر انها تهدد محامي الدفاع اذا ما قدموا معلومات حول الاعتقال ومحاكمات محكمة امن الدولة الى الصحافة او المراقبين الدوليين«. وتجدر الاشارة الى ان مداخلة منظمة هيومن رايتس ووج تطرقت كذلك الى انتهاكات حقوق

الانسان في رواندا وكولومبيا، الامر الذي يشير الى فظاعة ما يجري في غرف التعذيب البحرينية.

٢٦ أبريل
خرجت صباح اليوم مسيرات عملاقة في شوارع العاصمة، المنامة، بمناسبة يوم العاشوراء. وشارك في تلك المسيرات عشرات الآلاف من المواطنين رافعين هتافاتهم المعتادة. وشوهدت عناصر من قوات الشغب الاجنبية عند مداخل العاصمة في اليومين الماضيين، وكانت هناك محاولات يائسة من بعض عناصرها لمنع المواطنين من المشاركة في المواكب العملاقة التي استمرت ساعات متواصلة. وقال بعض المواطنين انهم بذلوا جهودا للدخول الى العاصمة من منافذ غير معتادة وذلك لتحاشي مواجهة قوات الشغب الاجنبية. وسعى المواطنون للالتزام بسياسة التهدئة بشكل عام التي انتهجت منذ وفاة الامير السابق وذلك لتوفير الفرصة للامير الجديد للقيام بالاصلاحات السياسية المطلوبة. وكان جهاز التعذيب الحكومي يصر على رفض المطالب الوطنية التي من بينها اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني المنتخب بحجة انه لا يمكن الاستجابة لتلك المطالب في اجواء التوتر السياسي. وقد مضى قرابة الشهرين على القرار التاريخي الذي اتخذته المعارضة بوقف الاحتجاجات.
ولكن بالرغم من التزام الهدوء فقد حدثت في اليومين الماضيين بعض الاعتقالات في الدراز والمنامة. واعتدت قوات الشغب على منطقتي البلاد القديم ومني وازالت قطع السواد القماشيه التي علقت بمناسبة استشهاد الامام الحسين بن علي في تحرش واضح بالمواطنين. كما حاول بعض الصحافيين بث الفتنة في الصف الوطني وذلك بالنيل من المعتقدات الدينية لقطاع كبير من المواطنين والاستهزاء بهم. وشددت المعارضة على تجاهل ما يكتبه اصحاب الاقلام المسمومة التي صمتت عن معاناة الشعب طوال السنوات الاربع الماضية وأيدت سياسات التعذيب ضمنا او صراحة، ولم تتطرق قط الى المطالب العادلة لشعب البحرين البطل.
وعلى صعيد آخر أبعدت السلطات البحرينية قبل بضعة أيام المواطن الشيخ حسن علي عبد الوهاب العصفور، ٢٣، لدى عودته الى البلاد. وكان هذا المواطن يتلقى دراساته الدينية في مدينة قم الايرانية، وتم تجديد جواز سفره البحريني في وقت سابق من هذا الشهر من خلال السفارة البحرينية في طهران. وفي اثر ذلك قرر العودة الى البلاد مع كل من طفلته وزوجته لزيارة اهله وذلك عن طريق دبي والسعودية. ولدى عبوره جسر البحرين السعودية منعت زوجته من الدخول وتم إبعادها، بينما سلمت طفلته الى اهله في البحرين، وتم اعتقاله بضعة ايام. وبعد ذلك أبعد الشيخ حسن العصفور مع طفلته الى الامارات العربية. والبحرين هي البلد الوحيد في العالم الذي يبعد مواطنيه قسرا. وهناك الآن مئات المواطنين المبعدين الذين ترفض السلطات السماح لهم بالعودة.
وفي هذا الاطار استلم بعض المنفيين البحرينيين في لندن نسخة من رسالة مجهولة المصدر تحثهم على الاتصال بالسفارة البحرينية في العاصمة البريطانية للاعتذار وطلب السماح بالعودة الى الوطن. وعلى مدى السنوات الماضية كان للمعارضة موقف واضح يطالب الحكومة بالسماح لجميع البحرينيين المنفيين بالعودة الى البلاد بدون قيد أو شرط. وحثت المعارضة على عدم التقدم بأي اعتذار لاية جهة لان العودة الى الوطن حق طبيعي للمواطنين تكفله القوانين الدولية وينص عليه دستور البلاد. ويعتقد ان جهاز المخابرات البحرينية يسعى لتفتيت الصف الوطني بخلق بلبلة في الاوساط وبث اشاعات لا أساس لها من الصحة تهدف لضرب العمل الوطني المتماسك. وجاء ابعاد المواطن الشيخ حسن العصفور ليؤكد ان الحكومة مستمرة في سياسة الابعاد الا لبعض الافراد الذين تعتقد السلطة ان وجودهم في البلاد يخدم مصالحها. ومن الشروط التي فرضت على البعض الوقوف بوجه الشعب وذلك بالتشكيك في الاهداف الوطنية

واثارة اللغط حول تضحيات المواطنين والجدوى من المطالب الوطنية. وعلق بعض المراقبين على ذلك بالقول انه لولا الانتفاضة المباركة وشعور سلطات التعذيب بالحاجة الى »غطاء« لما سمحت لهؤلاء بالعودة الى البلاد. وناشدت المعارضة المواطنين بالتلاحم ورص الصفوف استعدادا للمرحلة السياسية المقبلة التي ستتضح معالمها بعض انتهاء فترة الحداد في الاسبوع الاول من شهر يونيو المقبل.

٨٢ أبريل

عبر مراقبون ودبلوماسيون عن تقديرهم العميق للالتزام الذي اكده المواطنون بمبادرة وقف الاحتجاجات، ذلك الالتزام الذي تجسد في المسيرات العاشورية العملاقة التي خرجت في اليومين الماضيين في عدد من مناطق البلاد. وقال هؤلاء ان هذا الموسم كان أهدأ موسم شهدته البلاد منذ سنوات. وكان واضحا ان مسيرات العاصمة يوم امس الاول جسدت صدق المواطنين في موقفهم آملين ان ينعكس ذلك ايجابا على موقف الامير من المطالب الشعبية العادلة. وقال هؤلاء انهم لم يتوقعوا هذا القدر من الالتزام في الوقت الذي حاولت فيه قوات الامن في الايام التي سبقت الموسم القيام باستفزازات واسعة للمواطنين من خلال فرض قوانين جديدة على استعمال مكبرات الصوت وخروج المواكب الموحدة واستمرار اغلاق عدد من المآتم. وكانت مسيرات السنابس يوم امس الاول قوية كذلك وعكست الروح الجديدة لدى المواطنين. وقال هؤلاء المراقبون والدبلوماسيون ان من الصعب على الامير تجاهل هذه الحقيقة التي فشلت سياسات القمع والارهاب التي مارسها رئيس الوزراء في العهد السابق في تحقيق شيء منها. واضافوا ان المواطنين بسلوكهم هذا أكدوا انهم يستحقون موقفا مماثلا من الامير يتجاوز مخلفات الحقبة السابقة التي اتسمت بالسلبيات والاتهامات المتبادلة، والتي استعملت فيها قوى التعذيب أقسى الاساليب للانتقام من المواطنين. هذا بالرغم من ان هذه القوى ما تزال تسعى لتعكير الاجواء بالاصرار على عدم السماح بفتح مآتم الدراز التي بقيت مغلقة للسنة الثانية على التوالي. ولم يعد امرا خافيا على احد وجود قوى تبذل كل ما لديها من جهود لتوفير الذرائع لعدم القيام بأي اصلاح سياسي.

وما تزال ذيول الازمات التي حدثت في العهد السابق تفرض نفسها على الساحة الدولية حيث ما يزال ناشطو حقوق الانسان قلقين من استمرار القمع داخل السجون وانتهاك حقوق الانسان على مستوى واسع. ويطالب هؤلاء بالافراج عن المعتقلين السياسيين كخطوة اولى على طريق الاصلاح السياسي. وفي الدار البيضاء حضرت قضية البحرين بقوة في اجتماع كان الاول من نوعه ضم نشطاء عربا في مجال حقوق الانسان. وحضر اللقاء الذي استمر ثلاثة ايام واختتم يوم امس الاول ناشطون من ٥١ دولة عربية، قالوا ان الصورة العامة ما زالت قاتمة مقارنة بالتطور الحاصل بمناطق اخرى من العالم. وجاء في البيان الختامي »المؤتمر يعبر عن قلقه لاستمرار افتقار عدد من البلدان العربية الى البنية القانونية العصرية بما في ذلك غياب دستور وبرلمان ونظام قضائي حديث واستمرار رفضها للمعايير الدولية لحقوق الانسان. وهذا الحال ينطبق على المملكة العربية السعودية وعدد من بلدان الخليج«. وجاء في الاعلان »توقف المؤتمر طويلا ازاء استمرار اعمال القمع الشامل للحقوق والحريات الاساسية واستمرار بناء قانون يقوم على تشريع القسوة والعنف في العراق وليبيا سوريا والسودان والبحرين، رغم انضمامها الى عدد من اهم المعاهدات والاتفاقات الدولية وشيوع انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان«. وانتقد الاجتماع المعايير المزدوجة لدى بعض الدول الكبرى ازاء قضايا حقوق الانسان، ويعتبر الاجتماع خطوة مهمة جدا حيث سمح لناشطين في مجال حقوق الانسان من دول عديدة بحضوره والتحدث فيه بحرية. وحضر المؤتمر السيد عبد الهادي الخواجة كممثل عن منظمة حقوق الانسان في البحرين التي تتخذ من الدنمارك مقرا لها. واطلع

الحاضرون على نماذج من الانتهاكات لحقوق الانسان التي ارتكبت في عهد الامير السابق.
ومن جهة اخرى احتوى التقرير الفصلي الاخير الذي يصدر عن وحدة المعلومات التابعة لمؤسسة »الايكونوميست« البريطانية تحليلا موضوعيا للوضع العام في البلاد بلحاظ البعد الاقتصادي. وقال ان الوضع معقد بسبب المواقف المتصلبة لرئيس الوزراء ووزير الداخلية تجاه المعارضة. وتنبأ بازدياد عجز الميزانية العامة. وذكر ان التوتر قد يتصاعد فيما لو استمرت المعاملة القاسية للشيخ الجمري. وتجدر الاشارة الى ان التقرير تم اعداده قبل وفاة الامير السابق، ولذلك لم يتطرق الى آفاق التغيير في العهد الجديد.

يوميات مايو ٩٩

٩٢ أبريل

تباينت وجهات النظر والمواقف ازاء المقابلة الصحافية مع الامير التي نشرتها الصحف المحلية يوم امس ، ولم تتضح بعد معالم العهد الذي يبدأ رسميا مع انتهاء فترة الحداد في الاسبوع الاول من شهر يونيو المقبل. فرأى البعض فيها عودة لسياسة العصا الغليظة التي ميزت العهد السابق والتي لم تعد على البلاد بخير، بينما رأى فيها آخرون دعوة للوفاق الوطني والمصالحة. وحذر مراقبون من مخاطر تضييع الفرصة المتاحة للمصالحة الوطنية والحوار مع فصائل المعارضة جميعها بهدف تحقيق الاصلاحات السياسية المطلوبة التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين. ورأت هيئة الاذاعة البريطانية ان الامير »تعهد باتخاذ موقف صارم تجاه من يستخذمون العنف وسيلة للضغط من أحل تحقيق اصلاحات سياسية«. بينما رأت وكالة انباء رويتر ان الامير »وعد بتغييرات سياسية واقتصادية«. ولم تغير المعارضة موقفها الداعي الى الهدوء لاعطاء الامير فرصة لترتيب الاوضاع وتحديد دوائر الاصلاح السياسي المطلوبة، بالرغم من ان لغة الخطاب لم يحتو على ما يدفع الى الامل الكبير. ورأى المراقبون ان تعليقات بعض الصحافيين المحليين لم تخدم كثيرا لانها سعت الى الحديث عن العنف لعرقلة اي مشروع اصلاحي يعتزم الامير القيام به. واشارت المعارضة الى ان بناء الثقة مطلوب من الجانبين وان ذلك لا يتحقق الا اذا طرح الامير اصلاحات سياسية تتصل بالمطالب الشعبية العادلة. وما تزال تنتظر وتأمل تحقق شيء من ذلك في الاسابيع القليلة المقبلة.
ومن جهة اخرى طرح اللورد ايفبوري سؤالا على الحكومة البريطانية حول الشيخ الجمري جاء فيه ما يلي »سأل اللورد ايفبوري حكومة صاحبة الجلالة ما اذا كانوا قد استلموا معلومات او طلبوها من حكومة البحرين بشأن موعد جلسة المحاكمة للنظر في قضية الشيخ عبد الامير الجمري، وما اذا كات سوف تطلب من حكومة البحرين السماح بارسال ممثلين من السفارة البريطانية لحضور المحكمة«. وجاء جواب الحكومة البريطانية على لسان البارونة سيمونز اوف فيرنهام دين كالتالي »لم نستلم ولم نطلب معلومات من حكومة البحرين حول موعد الاستماع الى قضية الشيخ الجمري، وذلك بسبب فترة الحداد الرسمي بعد وفاة الشيخ عيسى. وقد طلبنا السماح لنا بارسال ممثلين من السفارة البريطانية لحضور المحاكمة في ٢٢ فبراير«. وطرح اللورد ايفبوري سؤالا آخر كالتالي »سأل اللورد ايفبوري حكومة صاحبة الجلالة عما اذا كانت هناك لقاءات بين مسؤولين وعسكريين من حكومة البحرين والقوات المسلحة للبحرين مع الحكومة البريطانية خلال شهر ابريل. وجاء الجواب كالتالي »ان مدير دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بوزارة الخارجية استقبل الشيخ عبد العزيز، السفير البحريني في لندن، بوزارة الخارجية في الاول من ابريل ٩٩٩١. وناقشا عددا من القضايا المشتركة. وطبقا لمعلوماتنا لم تستقبل حكومة صاحبة الجلالة اي

مسؤول آخر من حكومة البحرين او القوات المسلحة خلال شهر ابريل«.
وعلم من جهة اخرى ان عددا من المواطنين اعتقلوا مساء العاشر من المحرم من منطقة الدراز وهم محمد عبد العزيز ، ٤٣، ضياء الغربال، ٠٢، واخوه علي، ٨١، محمد علي، ٦١، السيد علاء السيد بشير، ٦١، السيد صادق السيد قاسم، ٧١، حسين فردان، ٧١. وكان علي الغربال قد اعتقل لمدة عامين من قبل ولم يطلق سراحه الا في شهر نوفمبر الماضي. واعتبرت هذه الاعتقالات تطورا سلبيا جدا في الوقت الذي كان الجميع يأملون ان يتم كبح جماح قوى التعذيب في البلاد. كما انها تنقل اشارات خطيرة خصوصا انها جاءت متزامنة مع حالات ابعاد متكررة. وقد نقلت وكالة انباء رويتر خبر الابعاد القسري للمواطن الشيخ حسن علي عبد الوهاب العصفور قبل ايام. وسبق ذلك إبعاد العالم الكبير السيد عبد الله الغريفي من البلاد لدى عودته اليها قادما من الحج. وقد تم اعتقال السيد الغريفي ليلة واحدة على جسر البحرين السعودية ثم أبعد الى السعودية. ولكن السلطات هناك اعتقلته واعتبرته من »المطلوبين« وأرجعته الى البحرين في اليوم نفسه. فقامت سلطات القمع البحرينية بابعاده عن طريق المطار الى سوريا التي يعيش فيها منذ حوالي ستة اعوام. هذه الاشارات السلبية تقابلها محاولات بطيئة وهامشية لتحسين الاوضاع المعاشية للمواطنين في محاولة لاسكات الاصوات المعارضة. وقد دعا رئيس الوزراء في تصريح نشرته الصحف البحرينية هذا اليوم الجهات الحكومية الى االاسراع في تقديم الخدمات للمواطنين. ولكنه لم يتطرق الى شيء عن الاصلاحات السياسية المطلوبة.
هذا وسيشارك اتحاد عمال البحرين في الاحتفالات الدنماركية التي ستقام بمناسبة عيد العمال العالمي في الاول من مايو بحديقة فولوباكن بالعاصمة كوبنهاجن والتي تتسع لحوالي نصف مليون مشارك. وستكون مشاركة الاتحاد تحت شعار »الحركة من أجل الحريات النقابية في البحرين«، وسوف توزع أدبيات العمال والمعارضة.

١ مايو
في تطور خطير تم اعتقال امرأة بحرينية وتعذيبها بوحشية يوم امس الاول. فقد اعتقلت الفتاة هدى احمد عبد الله الغربال، ٣٢، في الساعة العاشرة صباحا واخذت الى مركز التعذيب وتعرضت لقدر كبير من التعذيب والمعاملة الوحشية قبل اطلاق سراحها في مساء ذلك اليوم. والآنسة هدى طالبة بمعهد البحرين للتدريب، ولم يكن هناك اي سبب معروف لاعتقالها. وجاء الاعتقال في اليوم الذي بثت فيه الصحف المحلية مقابلة مع الامير الشيخ حمد وعد فيها باصلاحات سياسية. كما جاء في الوقت الذي وجه فيه رئيس الوزراء شكره لوزارة الداخلية واعتبر ان ما قامت به من تعذيب وقتل واعتقال وإبعاد عمل بطولي يستحق الشكر والتقدير. ولم يشر رئيس الوزراء في كلمته الى عزمه على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومعاقبة المعذبين الذين قتلوا قرابة أربعين من ابناء البحرين.
هذا وما يزال مصير المواطن حسين سلمان العلي، ٩٢، من المنامة غامضا منذ ان اعتقلته السلطات السعودية لدى عودته من الحج الشهر الماضي. وكانت زوجته بصحبته لدى اعتقاله ولكنها لم تعتقل. وقد ازداد الغموض بعد ان انكرت السلطات السعودية اعتقال ذلك الشاب عندما ذهبت عائلته للاستفسار عنه. ولم يسمع اي شيء عنه حتى الآن، ولا يعرف ان كان في السجون السعودية او البحرينية. كما لا يعرف اذا كان حيا او ميتا.
وتسود البلاد حالة هي مزيج من الامل والاسى نتيجة استمرار القمع الوحشي برغم وقف الاحتجاجات السياسية. وكانت قوات الامن قد اعتقلت قبل ثلاثة ايام سبعة من مواطني منطقة الدراز بدون ان يكون هناك سبب لذلك. وتمارس قوات الامن سياسة قذرة وذلك باستغلال حالة الهدوء التي تسود البلاد ليس

لبناء الثقة وازالة الشكوك والاحقاد بل لتكريس المشاعر التي عمت البلاد بوجود جهات مستفيدة من الوضع، وتسعى لتثبيت وجودها بالاعتداء المستمر على المواطنين.

وعلى صعيد آخر احتوت كتاب »بريتانيكا« الشهير تعريفا للبحرين احتوى على صورة في نصف صفحة كتب تحتها ما يلي »فتاة في البحرين تسير بمحاذاة جدار مليء بالشعارات التي تحث الحكومة على اعادة البرلمان الذي تم حله في ٥٧٩١. وجاء في المقال حول البحرين م يا يلي وقد بقيت المطالبة باعادة البرلمان الموضوع الرئيسي بين المواطنين الشيعة الذين يمثلون ٠٧ بالمائة من سكان البحرين. وخلال العام طالب الشيعة بوظائف للعاطلين والسماح بعودة المنفيين من الخارج«. وكتبت حول الوضع في البحرين ما يلي »تراجعت بشكل واضح الاضطرابات السياسية التي بدأت في نهاية ٤٩٩١ على مستوى الشارع. ولكن الحكومة ما تزال تحتجز حوالي ٠٠٠١ سجين بدون محاكمة بتهم المشاركة بانشطة مناهضة للحكومة. ويطالب المواطنون باعادة دستور ٥٧٩١ وتوفير العمل للعاطلين وعودة المنفيين السياسيين من الخارج. وفي مطلع ديسمبر اتهم وزير الداخلية، الشيخ محمد خليفة آل خليفة، شخصا لبنانيا يعيش في البلاد بالعمل مع المواطنين والشيعة في خارج البحرين بمحاولة زعزعة البلاد. ان الامن ضروري للبحرين التي تسعى لمنافسة دبي كمركز للوحدات المصرفية »اوفشور«. وبلغت الايداعات في مطلع ٨٩٩١ حوالي ٤،٠٧ مليار دولار. وتحسنت العلاقات مع ايران بعد ان بدأت في التدهور في العام ٦٩٩١. وفي ١١ نوفمبر ٧٩٩١ قام وزير الخارجية الايراني بزيارة البحرين. وفي ٦٩٩١ اتهمت ايران بدعم منظمة شيعية سرية بالتخطيط لقلب نظام الحكم في البحرين. واستمرت مرافعات البحرين مع قطر حول ملكية جزر حوار الواقعة حاليا تحت سيطرة البحرين وحاولت السعودية والامارات التوسط حول الازمة. وكانت البحرين قد أعلنت عزمها على بناء فندق ومنشآت سياحية اخرى في الجزر التي يعتقد انها تحتوي على مصادر طبيعية للغاز«.

وكتب التعريف لؤي بحري.

وأصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين بيانا حول المؤتمر الدولي الاول للحركة العربية لحقوق الانسان واعلان دار البيضاء. وجاء في البيان ان نحو مائة مدافع وداعية وخبير حقوق انسان من خمسة عشر بلدا عربيا من بينهم عبد الهادي الخواجة امين عام منظمة حقوق الانسان في البحرين. وقال التقرير ان المنظمة البحرينية شاركت في »المعرض العربي الاول لمطبوعات حقوق الانسان« بثلاثة عشر من الملفات والتقارير التي تستعرض الا نتهاكات المتنوعة في البحرين. وصنفت البحرين ضمن اكثر البلدان العربية انتهاكا لحقوق الانسان مثل العراق.

٤ مايو

أكدت التقارير الواردة من سجن جو في جنوب البلاد ان حالة من التوتر الشديد تسود السجن بسبب تصاعد حالة الاضطهاد الديني للسجناء من قبل مسؤولي السجن. وذكرت التقارير ان الازمة تصاعدت قبل اسبوعين عندما اعتدى احد المعذبين ويدعى »الملازم صقر« على السجناء وشتم معتقداتهم وتعرض الى أئمتهم بكلام بذيء وقول فاحش. وعندما حاول بعض السجناء الرد على ذلك صدرت اوامر من السلطات العليا بشن عدوان وحشي على السجناء استعملت فيه وسائل قمع عديدة من بينها القاء القنابل المسيلة للدموع والغازات الكيماوية الخانقة. كما تعرض المعتقلون للضرب ووسائل التعذيب الاخرى. ونقل عدد من المعتقلين الى المستشفى العسكري لعلاج جروحهم واصاباتهم البليغة. كما وضع عدد منهم في زنزانات انفرادية عقابا لهم بسبب محاولاتهم الرد على الاثارة الطائفية التي اثارها السجانون. وعرف من بين المعتقلين الذين تعرضوا للاعتداء الوحشي الشيخ جاسم الخياط. وألغيت الزيارات العائلية لعدد آخر. اما في سجن الحوض الجاف فلا يزال عدد من المعتقلين هناك محرومين من

الزيارات العائلية منذ قرابة ثلاثة شهور بعد قيامهم باضراب سلمي للمطالبة بتحسين اوضاعهم.
وتأكد من جانب آخر ان الحكومة قدمت مؤخرا مجموعة من المعتقلين الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة بتهمة وجهت سابقا الى مجموعة اخرى صدرت احكام قاسية بحق افرادها. فقد سبق او وجهت تهمة حرق مفروشات الكوهجي الى ثمانية اشخاص وصدرت احكام تعسفية بسجنهم فترات تتراوح ما بين ثلاث وسبع سنوات وهم مجيد راشد عبد الكريم، ٣٢، سبع سنوات عبد الحسن راشد عبد الكريم، ٦١ ثلاث سنوات ، محمود راشد عبد الكريم، ٦١ ثلاث سنوات ، عبد الامير عباس سليم، ٢٢ سبع سنوات ، حسين احمد الملا، ٢٢ سبع سنوات ، جعفر احمد الملا، ٦١ ثلاث سنوات ، مجيد سعيد الملا، ٣٢ براءة . وقد تم اتهام مجموعة اخرى بحرق المحل المذكورة مكونة من اربعة اشخاص جميعهم من منطقة البلاد القديم، وتم تصوير هذه المجموعة بعد فترة بسيطة من حكم المجموعة الاولى اي في شهر يناير. وفي شهر ابريل تم نقلهم الى المحكمة ولكن ادرك المدعي العام ان اصدار اي حكم بحقهم سوف يكشف للعالم الوضع الحقيقي للقضاء البحريني، فقرر ابقاءهم في السجن وعدم محاكمتهم بتلك التهمة التي اتضح تلفيقها.
وعلى صعيد آخر نشرت جريدة »القدس العربي« التي تصدر في لندن في عددها الصادر يوم السبت الاحد الماضي ١ ٢ مايو مقالا للكاتب والمعارض البحريني المعروف عبد الرحمن النعيمي بعنوان رسالة مبعد منذ ٨٦٩١ الامل كبير في تحقق الانفراج السياسي وازدياد روابط البحرين مع أشقائها«. وجاء في المقال لقد استلم الامير مقاليد السلطة في مرحلة حرجة من تاريخ البحرين، فالازمة الاقتصادية تعصف بالمنطقة وبالعالم، وقد ثبت من تجربة بلدان شرق آسيا ان كل بلدان المنطقة قد لا تسلم من مثل تلك الازمة.... حيث بات واضحا للجميع ان الديمقراطية ومشاركة اوسع للجماهير من خلال الاحزاب السياسية والنقابات والمراكز العلمية والبحثية وما سواها، قادرة ان تقدم الحلول وان يسهم كل الناس في الخروج او التخفيف من نتائج الازمة«. واضاف »ان البداية يجب ان تكون اطلاق الحرية للناس والتحديد للصحافة ليقول الناس دون خوف من رقيب، وجهة نظرهم في ما يجب ان يكون عليه الحال، ولسان حال الجميع ما ردده سيدنا عمر ايها الناس ان رأيتم في اعوجاجا فقوموني«. وقال الكاتب »نحن الموجودون في الخارج ننتظر موقفا ينهي وضعا غير صحي للمئات ان لم يكن للآلاف من المواطنين، الذين لا يمكن لاحد ان يشك في ولائهم لوطنهم او لشعبهم او للقضايا العادلة التي من اجلها استرخصوا الحياة وضحوا بأغلى ما يملكون، الاستقرار والعيش الهانيء ليكونوا شعلة تضيء للوطن والشعب. فمن حق هؤلاء ان يحصلوا على جوازات سفر لهم ولاولادهم ولاحفادهم. ومن حقهم العودة الى وطنهم بدون قيد او شرط، ومن حقهم ان يضعوا كل خبراتهم المتراكمة في مجالات عملهم لصالح شعبهم ووطنهم. والاخوة الموجودون في السجون من الشيخ عبد الامير الجمري الى عبد الله فخرو، والمئات القابعون في المعتقلات وعائلاتهم واقرباؤهم في كل القرى والمواقع، ينتظرون ساعة الفرج بلقائهم، ويعرفون ان كلمة واحدة من الامير الجديد قادرة ان تدخل البسمة الى قلوب مئات الآلاف الذين لم يعرفوا البسمة منذ سنوات بل تزداد احزانهم كلما ودعوا شهيدا او معتقلا او مبعدا«.

٥ مايو
ذكرت مصادر مطلعة ان ايان هندرسون قد يكون الشاهد الاساس في قضية معقدة يتوقع رفعها لمحكمة تابعة للامم المتحدة. وتقول تلك المصادر ان مجموعة من المقاتلين الكينيين يعتزمون تقديم شكوى ضد الادارة البريطانية بتهمة انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان في الخمسينات والستينات ضد مقاتلي حركة الماو ماو التي كانت تقاتل من اجل استقلال كينيا من الادارة البريطانية. يومها كان جومو كينياتا رئيسا للحركة، كما كان ديدان كيماثي رمزا قويا

لها. ثم اصبح كينياتا رئيسا لكينيا بعد الاستقلال في العام ٤٦٩١. وكان ايان هندرسون الرجل الاستعماري الذي قاد العمل العسكري ضد ثوار الماو ماو في الغابات وفي جبل كينيا. وتحفل الوثائق التاريخية بقصص كثيرة حول ممارساته غير الانسانية آنذاك. وقد أبعد هندرسون عن كينيا بعد الاستقلال مباشرة حيث أصدر اوجينجا اودينجا قرارا بطرده في العام ٤٦٩١. بعد ذلك ذهب الى البحرين ليبدأ عهدا أسود في البلاد تميز بالتعذيب والبطش. وقد كتبت صحيفة بريطانية في افتتاحيتها يوم الجمعة الماضية تعليقا على قرار رفع القضية الى المحكمة الدولية. وليس معلوما بعد تفصيلات الدعوى، ولكن اذا كانت جادة فقد تؤدي الى تبعات غير قليلة خصوصا اذا استطاع الاحياء من اعضاء حركة الماو ماو اثبات تعرضهم للتعذيب على يدي هندرسون.

ومن جهة اخرى صدر التقرير السنوي لوزارة الخارجية الامريكية حول الارهاب في العالم. وتطرق التقرير الى الاوضاع الامنية في مختلف البلدان ومصادر العنف والارهاب فيها. وبالنسبة للبحرين لم يشر التقرير بأي شكل من الاشكال الى وجود ظاهرة الارهاب، الامر الذي يعتبر فشلا ذريعا لسياسة حكومة البحرين التي تعتبر كل عمل سياسي »ارهابا«، وكل دعوة للاصلاحات السياسية واحترام حقوق الانسان »تحريضا على العنف والارهاب«. واكتفى التقرير بالقول ان حدة التوتر في البحرين تراجعت خلال العام الماضي وتراجعت اعمال العنف، فهولم يتهم فصائل المعارضة البحرينية بالارهاب، مما يعتبر فشلا للسياسة الرسمية.

وعلى صعيد آخر اصبحت الشائعات في البلاد منتشرة على قدم وساق، ويعتقد ان اغلب مصادرها هي عناصر المخابرات. وتدور هذه الشائعات حول اطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين والاصلاحات السياسية في عهد الامير الجديد. وتسعى هذه الشائعات لبث البلبلة في الصف الوطني وذلك بالتأثير السلبي على معنويات الناس عن طريق رفع توقعاتهم وعدم تحقيقها لاحقا. ويرى مراقبون بعدا آخر وهو انها تسبب ضغطا حقيقيا على الامير الجديد للقيام باصلاحات سياسية واسعة خصوصا بعد ان ابدت المعارضة حسن نواياها وأزالت اجواء التوتر التي عمت البلاد طوال السنوت الخمس الماضية والتي استعملت كمبرر لعدم اعادة العمل بالدستور.

وتوقف المواطنون يوم امس عند التطور السياسي الذي حدث في الكويت باصدار اميرها قرارا بحل مجلس الامة وانتخاب مجلس آخر في الثالث من شهر يوليو المقبل. ورأوا في تلك الخطوة تعبيرا عن حرص امير الكويت على التمسك بمواد الدستور التي تنص على وجوب اقامة انتخابات برلمانية في غضون شهرين بعد حل مجلس الامة بقرار اميري. واعتبروا الالتزام الحرفي بنص الدستور بادرة طيبة وتمنوا لو ان امير البحرين السابق التزم بها بعد حل المجلس الوطني قبل ربع قرن بقريبا. وناشدوا الامير الجديد الاحتذاء بما فعلته الكويت والالتزام بمواد الدستور بشكل كامل.

وعلم من جهة ثالثة ان كلا من فخري عبد الله وسامي بوحمد ما يزالان معتقلين برغم انتهاء فترة السنوات الثلاث التي حكما بها في السجن. وكان هذان المواطنان قد اعتقلا وعذبا تعذيبا شديدا وظهر فخري على شاشة التلفزيون وآثار التعذيب واضحة على ملامحه. وبعد هذا الاستعراض الرخيص، استضافت وزارة الاعلام صحافيين كثيرين لمشاهدته، صدر الحكم بسجنهما ثلاثة اعوام. هذا وقد دفعت عائلة كل منهما مبلغ ٠٠٥ دينار بحريني حوالي ٠٠٤١ دولار امريكي كضريبة لاطلاق سراحهما ولكن ذلك لم يتحقق.

وهناك قلق كبير على حياة الدكتور اكبر دشتي الذي سلمته دولة الامارات العربية الى السلطات البحرينية الشهر الماضي، حيث لم يعرف عنه شيء منذ ذلك الوقت. وعلم كذلك انه بريء من اية تهمة امنية وان سلطات التعذيب فشلت في الحصول على اية معلومة تدينه برغم انهم اجبروا سجناء آخرين على التوقيع على اعترافات مزيفة تذكر اسمه.

٧ مايو

أصيبت الدعوة للانفتاح الاعلامي التي أطلقها الامير في تصريحاته الاسبوع الماضي بنكسة قوية عندما رفضت جريدة »الايام« شبه الرسمية نشر مقال مهم كتبه الاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق. واعتبر رفض الجريدة نشر المقال بادرة سلبية جدا ومحاولة من بعض الجهات الرافضة للاصلاحات لمنع الانفتاح الاعلامي الذي وعد الامير به في مقابلته مع عدد من الصحافيين. وكان السيد صباح قد كتب مقالته المهمة مشاركة منه في ما كان يعتقد انه مشروع انفتاحي للحوار تبنته الصحيفة المذكورة ابتدأته احدى الموظفات بالجريدة بالحديث عن الدستور. واعتبر الاستاذ محمد جابر صباح في مقالة تلك المبادرة بانها »سعي لفتح صفحة جديدة تطوي افرازات الماضي وتضمد الجراح وتوقف النزف المعنوي والمادي لمجتمعنا، بالتوجه لاطلاق الحريات العامة التي حفل بها الدستور ..... واعتبار كل ذلك تمهيدا لتفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية«. واعتبر الكاتب حل المجلس الوطني في العام ٥٧٩١ من قبل الامير السابق »دستوريا« ولكن الامير »قصر في ممارسة كامل سلطته الدستورية في حل المجلس الوطني«، لانه تجاهل تكملتين للمادة ٥٦ من الدستور وهي المادة التي تعطي الامير الحق في حل المجلس الوطني، وهما »اذا حل المجلس الوطني وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعادة لا يتجاوز الشهرين من تاريخ الحل«، و »ان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن، ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد«. واعتبر الكاتب ان القوانين الصادرة في غياب المجلس الوطني »ستفقد دستوريتها بعد عودة المجلس الوطني ما لم تعرض عليه«. وأكد على مبدأ الانتخابات كحق من حقوق المواطنين وفق مواد الدستور. واعتبر ان المواطنين »سيظلون محرومين من هذا الحق ما ظلت المادة ٥٦مجمدة في فقرتيها الثانية والثالثة السالفتي الذكر«. والواضح ان نقاش الاستاذ صباح يعتمد على مواد الدستور ويتسم بالكثير من المنطق والواقعية، فاذا رفضت »الايام« مثل هذه المقال فما هو المسموح به اذا؟ وما معنى الانفتاح الاعلامي الذي تحدثت عنه؟

واستمرارا لسياسة القبضة الحديدية والتعسف، وهي السياسة التي تمارسها وزارة الداخلية بشكل خاص، اعتقل من منطقة السنابس قبل يومين مواطنان بصورة تعسفية ونقلا الى القلعة. ويخشى عليهما من التعذيب الوحشي. وقد تكررت الاعتقالات في الايام القليلة الماضية الامر الذي يبعث على الكثير من القلق ازاء تطورات الوضع في البلاد.

ومن جهة اخرى يساور المواطنين قلق كبير بعد صدور قانون جديد من قبل رئيس الوزراء حول الصناديق الخيرية. وقد عرض القانون على مجلس الشورى لختمه لكي يبدأ العمل بتفيذه فورا. ويرى المواطنون ان هذا القانون شبيه بقانون مكبرات الصوت او مشروع المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، فجميع هذه القوانين يهدف لتأميم كل الفعاليات الشعبية ومنع اي نشاط عام خارج الاطار الحكومي. ولهذا تشتمل بنود القانون الجديد المزمع فرضه على ابناء البحرين على نصوص لتكريس »الرقابة« الحكومية على الصناديق الخيرية. وكانت دعوات عديدة قد نشرت في الصحافة المحلية من قبل بعض الصحفيين الحكوميين تطالب بتأميم تلك الصناديق الخيرية ومحاسبة القائمين عليها بحجة انها تقدم مساعدات لعوائل السجناء.

وفيما تسود البلاد حالة الترقب بانتظار الاصلاحات السياسية التي أشار اليها الامير والتي يتوقعها المواطنون، يسعى بعضهم لاحياء ذكريات شهداء هذا الشهر بقراءة القرآن على ارواحهم وتبادل ذكرهم على الالسن وزيارة عائلاتهم. فقد استشهد في مثل هذا الشهر في السنوات الماضية عدد من المواطنين وهم نضال حبيب النشابة، ٨١ عاما ٤ مايو ٥٩٩١ ، محمد شهاب الفردان، ٠١ أعوام ٥٢ مايو ٥٩٩١ ، فاضل عباس مرهون، ٥٢ عاما ٦ مايو ٦٩٩١ ، سلمان التيتون، ٨٢ عاما ٧ مايو ٥٩٩١ ، وزوجته فضيلة

المتغوي، ٣٢ عاما، وطفله علي، ثلاثة اعوام في اليوم نفسه، عبد الامير حسن رستم، ٦٣ عاما، ٢١ مايو ٦٩٩١. وقد استشهد هؤلاء اما تحت التعذيب او برصاص الشرطة او بتفجير منازلهم.

٠١ مايو

استقبلت المعارضة البحرينية نبأ وفاة السيد ديريك فاتشيت، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، بأسى وحزن، وتمنت ان يكون الوزير الجديد مكانه حريصا مثله على قضايا حقوق الانسان والديمقراطية في دول العالم. وجاءت وفاة الوزير فاتشيت مفاجئة للكثيرين، ومن بينهم وزير الخارجية البريطاني الذي أعرب عن تقديره للجهود التي قام بها السيد فاتشيت خلال العامين اللذين قضاهما في منصبه كوزير للدولة للشؤون الخارجية. وكان فاتشيت مهتما بشكل خاص بقضية حقوق الانسان في البحرين قبل توليه منصبه بعد فوز حزب العمال البريطاني في مايو ٧٩٩١. وأعلن عن ذلك الاهتمام في اجتماع مع الجالية العربية قبل الانتخابات العامة بأسابيع قائلا انه قضى الاثني عشر شهرا التي سبقت الانتخابات مهتما بحقوق الانسان في البحرين. وبعد توليه منصبه بشهر واحد تحدث باسهاب في البرلمان البريطاني عن حقوق الانسان في البحرين ووصف المعارضة البحرينية بالاعتدال وقال ان مطالبها معتدلة كذلك. وعبر عن قلقه ازاء الانتهاكات الكبيرة لحقوق الانسان في البحرين مرات عديدة بعد ذلك. وعندما زار البحرين في شهر سبتمبر الماضي كان موقفه من تلك القضية واضحا. وشن الاعلام البحريني الرسمي هجمات كثيرة على بريطانيا بسبب مواقف الوزير فاتشيت من جهة ومنح بريطانيا حق اللجوء السياسي للمعارضين البحرينيين من جهة اخرى. ولقد تحدث هذا الوزيرلهيئة الاذاعة البريطانية اكثر من مرة عن الوضع البحريني، متمنيا »ان يسود حكم القانون في البلاد«، ومعربا عن قلقه ازاء اعتقال الشيخ الجمري على وجه الخصوص. وحظي الوزير فاتشيت بنصيب الاسد من الشتم والتجريح في الاعلام الرسمي البحريني. وقال معارض بحريني التقى الوزير فاتشيت ان الرجل كان مهتما فعلا باوضاع حقوق الانسان في البحرين وانه عبر له عن استمراره في التعبير عن قلقه »بالاساليب الممكنة«.

ومن جهة اخرى اعلن في البحرين عن تعيين ثلاثة مستشارين خاصين للامير وهم الدكتور محمد جابر الانصاري، للشؤون الثقافية والعلمية، وحسن عبد الله فخرو، للشؤون الاقتصادية، ونبيل الحمر، للشؤون الاعلامية. واعتبر تعيين هؤلاء المستشارين خطوة لها دلالات مهمة منها الايجابي ومنها السلبي. فعلى الجانب الايجابي تعبر تلك الخطوة عن ثقة الامير بابناء البحرين وعدم اللجوء الى الاجانب للاستشارة، لكن التعيينات من جهة اخرى لم تعكس التعددية المجتمعية، ومع ذلك فلدى الامير فرص اخرى لتجاوز ذلك.

وعلى صعيد آخر اتضحت بشكل اكبر تفصيلات القضية المزمع رفعها للمحكمة الدولية التابعة للامم المتحدة ضد الحكم البريطاني الاستعماري، وهي القضية التي يتوقع ان يكون ايان هندرسون شاهدا اساسيا فيها. فقد ذكرت المصادر ان هناك ثلاثة محامين سوف ينتهون من اعداد القضية مع نهاية هذا الشهر باسم »حركة ماو ماو الاصلية« التي يرأسها السيد جوزيف كاراني. وتقول هذه المنظمة انها أحصت آلاف الحالات التي ارتكبت فيها جرائم الاغتصاب والقتل والتعذيب والاعتقال التعسفي ومصادرة الاراضي من قبل السلطات الاستعمارية في الخمسينات والستينات. وتطالب المنظمة بتعويضات تصل الى ثلاثة مليارات جنيه استرليني للضحايا الذين يبلغ عددهم حوالي ٠٩ الف شخص. وقد قضى السيد كاراني خمسة عشر عاما لاستقصاء تلك الحالات وان لديه الادلة التي تمكنه من عرض القضية واثبات وقائعها. وقال المحامي ايريك موتوا ان الجرائم المذكورة تنتهك القانون الدولي لحقوق الانسان الدي صدر في العام ٨٤٩١. وقال جون نونتينغهام الذي كان ضابطا خلال حالة الطوارىء في

كينيا انه يتعاطف مع القضية ووصف تلك الفترة بانها »احد أبشع الفصول في تاريخ الحكم الاستعماري البريطاني«، وأضاف قائلا »في احد الايام جيء بستة من المشتبه بانتمائهم للماو ماو الى مركز للشرطة بمحلة قريبة من محلتي. وأوقفهم مراقب الشرطة البريطاني المسؤول صفا امام جدار وأطلق النار عليهم. ولم تكن هناك محاكمة«. واكد ان تلك الاعمال كانت انتهاكات واضحة لحقوق الانسان. يذكر ان المصادر تؤكد ان ايان هندرسون كان له دور كبير في ما جرى في كينيا.

٢١ مايو

أكدت التقارير ان المواطنين الذين اعتقلوا في الفترة الاخيرة ويبلغ عددهم حوالي الخمسة عشر شخصا ما زالوا يتعرضون للتعذيب الشديد لاجبارهم على التوقيع على اعترافات مزيفة. وذكرت التقارير على وجه الخصوص ان امرأة واحدة على الاقل تعرضت في الايام الثلاثة الماضية الى تعذيب نفسي وجسدي رهيب بدون اي مبرر. واعتقلت هذه المرأة ثلاث مرات خلال الاسبوع الاخير وتعرضت في كل اعتقال لأبشع وسائل التعذيب النفسي والجسدي. وامتنعت المصادر عن ذكر تفصيلات التعذيب. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية للتدخل الفوري لحمل قسم التعذيب بوزارة الداخلية على الكف عن تلك الممارسات التي تتنافى مع الروح التي يسعى الامير لبثها في البلاد منذ استلامه السلطة. وتحمل المعارضة تلك الجهات المعارضة لاي انفراج سياسي المسؤولية الكاملة فيما لو عادت اجواء التوتر الى البلاد مرة اخرى. وكانت المعارضة قد بذلت جهودا متواصلة لتهيئة الاجواء الهادئة للشيخ حمد لطرح برنامجه الاصلاحي في جو خال من التوتر السياسي والاحتجاجات، ولقيت جهود المعارضة تلك استحسان الجهات السياسية والدبلوماسية في المنامة والعواصم المعنية. وتمنت المعارضة من الامير التدخل الفوري لمنع جهاز القمع الذي يديره ايان هندرسون من الاستمرار في ممارسة التعذيب في العهد الجديد.

ومن جهة اخرى عبر مصدر دبلوماسي في المنامة عن تفاؤله بالبرنامج الاصلاحي للشيخ حمد. وتوقع ان يقوم الامير باطلاق سراح السجناء السياسيين، ومن بينهم الشيخ الجمري. وتوقع ان يتغلب الشيخ حمد على الجهات التي تسعى لابقاء الوضع المتوتر في البلاد على ما كان عليه، وان ذلك قد يسبب له بعض المشاكل. ورأى في الاجواء حسب قوله تغيرا نحو الانفتاح السياسي. ولكنه في الوقت نفسه عبر عن استيائه من بعض التصرفات التي تسيء الى البرنامج الاصلاحي للامير. وأشار على وجه الخصوص الى رفض جريدة »الايام« نشر مقال الاستاذ محمد جابر صباح حول الازمة الدستورية، معتبرا ذلك خطوة سلبية جدا وخطيرة وتسيء بشكل مباشر للبرنامج الاصلاحي للامير. وتوقع المصدر الدبلوماسي ان يعلن الامير عن اصلاحات سياسية لم يحددها، وان يسمح بقدر اكبر من حرية الصحافة. ولكنه عبر عن غموض الوضع بشكل عام خصوصا مع غياب حالة الحوار بين الحكومة والمعارضة من جهة وغياب المؤشرات بشأن موضوع اعادة الدستور وانتخاب المجلس الوطني من جهة اخرى.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »بحرين تريبيون« اليومية تصريحات نسبتها الى السفير البريطاني الجديد، السيد بيتر فورد، حول الموقف البريطاني من المعارضة البحرينية في لندن. ونسبت الصحيفة الى السفير الذي استلم مهماته الشهر الماضي، قوله »اننا لن نرحب بأي متطرف على الاراضي البريطانية ... ان حكومتنا تسعى لخلق توازن بين حرية التعبير واللجوء، وهناك تشريعات جديدة متوقع صدورها بهذا الصدد«. وكان السفير يتحدث في الاجتماع الشهري للمنبر البريطاني البحريني للأعمال. وألمح السفير حسب نقل الصحيفة الى ما قاله الامير في اول خطاب له للمواطنين حول الوحدة والتماسك وتمنى ان تدخل البحرين »عهدا جديدا من التنمية والازدهار«. ورفضت المعارضة التعليق على ما نسب للسفير من تصريحات لان الاعلام المحلي لا يلتزم الدقة عادة في نقل

التصريحات. وكانت الصحافة المحلية قد رفضت في العام الماضي نشر رسالة من السفير البريطاني للرد على اتهامات وجهها بعض عملاء السلطة للحكومة البريطانية بسبب منحها اللجوء السياسي لبعض المعارضين البحرينيين. وتجدر الاشارة الى ان اللاجئين السياسيين البحرينيين في لندن يلتزمون القوانين البريطانية بشكل متحضر ويهمهم تطوير الاوضاع في بلادهم بأساليب سلمية. وتمنوا ان يكون الشيخ حمد رجل التغيير الحقيقي في البلاد.

ومن جهة اخرى لم تتضح ابعاد الزيارة التي قام بها الامير الى ابوظبي ومقابلته مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي كان قد رعى مبادرة لحل الازمة بين الحكومة البحرينية والمعارضة قبل عامين. وتزامنت زيارة الشيخ حمد الى ابوظبي مع زيارة يقوم بها الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان. والمعروف عن الامام شمس الدين سعيه المتواصل للتقريب بين وجهات النظر الحكومية والشعبية في مناطق عديدة. ووجهت الحكومة له في السابق دعوة لزيارة البلاد ولكنها لم تتحقق.

٤١ مايو

لاحظ المراقبون المهتمون بالشأن البحريني استمرار الممارسات القمعية بالوتيرة نفسها برغم ما يسود من تفاؤل بالتغيير. وفي الوقت الذي ما تزال منظمات عديدة تطالب حكومة البحرين بالسماح لها بزيارة البلاد للاطلاع على اوضاع حقوق الانسان فيها، لم يرشح عن السلطات اي تغيير في التوجه او السياسات ازاء حقوق الانسان والاصلاح السياسي. وهناك جهات تسعى للالتفاف على ذلك باختيار أشخاص يتم انتقاؤهم وفق معايير السلطة لزيارة البلاد وذلك بهدف تسجيل بعض النقاط السياسية بدون تحقيق الاصلاح السياسي المطلوب. ومن خلال الاتصال بعدد من المنظمات الحقوقية بدا واضحا انها تدرك سياسة التلاعب بالتصريحات والالفاظ من قبل السلطات البحرينية التي تصر على رفض السماح لاية جهة حقوقية دولية مستقلة بزيارة البلاد. وما تزال الحكومة متلكئة في دعوة فرق العمل المرتبطة بلجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة لزيارة البلاد، كما لم ترفع تحفظها على المادة ٠٢ من المعاهدة الدولية حول التعذيب. ورأى هؤلاء المراقبون ان استمرار الجمود الحالي لا يحل الازمة وان محاولات تمييع الموقف الشعبي ازاء المطالب الدستورية سوف تزيد المشكلة تعقيدا. وناشد هؤلاء امير البحرين الاسراع باعلان مشروعه الاصلاحي لمنع تردي الاوضاع مجددا.

وفي هذا الاطار بعث اللورد ايفبوري، الذي رفضت حكومة البحرين السماح له بحضور محاكمة الشيخ الجمري، رسالة الى سياسي مهتم بالشأن البحريني جاء فيها ما يلي »انني اعتقد ان الجميع يتصرفون بحذر في الوقت الحاضر على امل ان تكون هناك حقا تغييرات قيد الاعداد. والحد الادنى هو ما اذا كانت هذه التغييرات سوف تصل الى اعادة العمل بالدستور والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. فاذا كان بالامكان مناقشة هذه القضايا بطريقة مسؤولة فمن الصعب تجاوز الحوار بشأنها، وأتمنى ان تسمح وسائل الاعلام بالحوار بشأنها. ولكن عندما كتب السيد محمد جابر صباح، عضو البرلمان المنحل، مقالا بلغة مهذبة حول الدستور ردا على مقالة نشرت قبل ذلك من قبل سوسن الشاعر وأرسلها الى صحيفة »الايام« اليومية رفض رئيس التحرير نشرها. وبامكاني ان ابعث لك بنسخة منها اذا رغبت في ذلك. وربما يكون الوقت مبكرا ولكن على مدى الاسابيع الثلاثة الماضية كانت هناك تقارير عن اعتقال حوالي عشرين شخصا بشكل تعسفي. وقد اضطر شخصان للهروب من البلاد بينما تعرضت عائلاتهما للقمع والاهانة من قبل قوات الامن. وقد استدعيت زوجة احدهما من قبل القسم الخاص ثلاث مرات وتعرضت لمعاملة سيئة... كما منع شخصان بحرينيان على الاقل من دخول البلاد لدى عودتهما اليها الشهر الماضي من السعودية والامارات. وهما السيد عبد الله الغريفي

والشيخ حسن علي عبد الوهاب. وقد جددت جوازاتهما في المطار ولكنهما أبعدا قسرا«.
ومن جهة اخرى ذكرت مصادر مطلعة ان حالة من التأزم عصفت بالعائلة الحاكمة في اثر سفر الامير الى الخارج لحضور القمة الخليجية الطارئة في السعودية ثم زيارته الى ابوظبي. فقد أوكل الامير الى نجله ولي العهد القيام ب »مهام الحكم« اثناء غيابه، الامر الذي أزعج رئيس الوزراء كثيرا، فولي العهد هو بمثابة حفيده، فكيف يصبح في مرتبة اعلى منه.
وتقول اوساط مطلعة ان الامير يتحرك بحذر لتفادي المواجهة مع رئيس الوزراء، واصبح يركز اهتمامه على العلاقات الخارجية والدفاع، بينما بقي ملف الشؤون الداخلية بيد الشيخ خليفة بن سلمان، رئيس الوزراء. وهناك الآن سباق مع الزمن من قبل الامير وحاشيته للتعاطي مع ملف الخلاف البحريني القطري بطريقة تمنع تفاقم الامور بين البلدين.
وتجدر الاشارة الى ان محكمة العدل الدولية سوف تنظر في القضية مجددا في نهاية هذا الشهر، وطالبت الصحافة البحرينية بسحب القضية من المحكمة وتركيز الجهود على الوساطات الخليجية، الامر الذي لا يبدو مقبولا لدولة قطر التي رفعت القضية الى المحكمة بعد فشل الوساطات السعودية وغيرها على مدى السنوات السبع الماضية.
وتجدر الاشارة الى ان رئيس الوزراء أصبح يفتح مجلسه في الرفاع لاستقبال المواطنين في محاولة لاظهار شعبيته . ويقوم اشخاص من حاشيته بالاتصال بالمواطنين لمطالبتهم بارتياد المجلس تعبيرا عن الولاء له. والهدف اثبات وجود شعبية واسعة لرئيس الوزراء، ولذلك اصبح الاهتمام موجها لتحقيق اكبر عدد ممكن من الزوار الى مجلسه.

٧١ مايو

رحبت المعارضة البحرينية بقرار الحكومة الكويتية اعطاء المرأة حق الترشيح والتصويت ابتداء من العام ٣٠٠٢، وقالت ان هذه الخطوة تعتبر تطويرا للممارسة الديمقراطية في المنطقة، وتمنت ان تتخذ حكومة البحرين خطوات مماثلة. وجاء قرار الحكومة الكويتية بعد سنوات من النقاش والتداول بشأن موقع المرأة في العمل السياسي الوطني. ولوحظ ان القرار الحكومي جاء في اثر حل مجلس الامة الاسبوع الماضي، ويتوقع عرض القرار على المجلس بعد الانتخابات المزمعة في مطلع شهر يوليو المقبل. كما يتوقع ان تعارضه بعض القوى السياسية المعارضة لمشاركة المرأة في الممارسة السياسية بذرائع تتصل بالعادات والتقاليد. واعتبرت المعارضة البحرينية هذا القرار اضافة ايجابية للتطويرات التي تشهدها المنطقة، خصوصا ان دولة قطر سبقت الكويت في مجال اعطاء المرأة شيئا من حقوقها السياسية. كما ان لسلطنة عمان تجربتها الخاصة التي أوصلت المرأة الى مجلس الشورى. وتطالب المعارضة البحرينية منذ ربع قرن تقريبا باعادة العمل بالدستورالذي ينص على انتخاب مجلس وطني. كما تطالب باعطاء المرأة حق المشاركة السياسية بشكل كامل.
وفي الوقت الذي يسعى فيه المواطنون للتشبث بشيء من الامل بالعهد الجديد استمرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت في محاكمة الابرياء بتهم ملفقة واتهامات باطلة. فقد اصدرت يوم امس احكاما جائرة بالسجن لمدد تراواحت ما بين ثلاث وخمس سنوات بحق اربعة من الشباب وهم شوقي عبد الله جاسم عبد الامير، ٠٢ خمس سنوات ، جسين عبد الكريم عبد الله، ٠٢ اربع سنوات ، علي حسن احمد الشجار، ٩١ اربع سنوات ، سلمان ابراهيم احمد مرهون، ٧١ ثلاث سنوات . وكان الاربعة قد اعتقلوا في شهر سبتمبر ٧٩٩١ ووجهت لهم تهم ملفقة وعذبوا لاجبارهم على التوقيع على »اعترافات« مزيفة. وليس لهم حق استئناف الاحكام الجائرة التي صدرت بحقهم.
كما تمت محاكمة صورية لعدد من شباب الدراز يوم الاربعاء الماضي ٢١ مايو بمحكمة امن الدولة في جو، وصدرت بحقهم احكام جائرة، وعرف من بين هؤلاء كل من السيد جعفر السيد طاهر السيد يوسف،

سنتان، اعتقل في ١ مارس ٦٩٩١ ، ياسر عبد الحسين المتغوي سنة واحدة، اعتقل في ٤ مارس ٦٩٩١ ، حسين عيسى محمد عيسى سنة وحدة، اعتقل في ٢١ مايو ٧٩٩١ . وقد تمت المحاكمة كلها في يوم واحد فقط وبدون اعلان سابق حيث وجهت لهم التهم الملفقة وصدرت الاحكام فورا. ويلاحظ ان الشباب الثلاثة قضوا في السجن فترات تجاوزت كثيرا فترات الحكم التي صدرت بحقهم. وهذا يؤكد الطبيعة التعسفية للاعتقالات والظلم الرهيب الذي يتعرض له ابناء البحرين. هذا وقد اطلق سراح المهندس عبد الحسين المتغوي، ٤٤ والد الشاب ياسر المذكور بعد ان قضى اكثر من ثلاثة اعوام في زنزانات التعذيب بدون تهمة او محاكمة. وكان قد اعتقل في ٠٢ يناير ٦٩٩١. كما قضى سبع سنوات في السجن ما بين ٤٨٩١ و ١٩٩١. وهناك اشخاص آخرون كثيرون معتقلون بدون تهمة او محاكمة. ولا يستبعد اطلاق سراح عدد من المعتقلين لتخفيف الضغط على الحكومة قبل الزيارة التي يفترض ان تتم قبل اغسطس المقبل لفريق من لجنة الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة.

وعلم ان كلا من فخري عبد الله وسامي بوحمد، اللذين يرزحان في السجن منذ ربيع ٦٩٩١ ما يزالات معتقلين برغم انتهاء فترة الحكم التي صدرت بحقهما. وذكرت مصادر غير مؤكدة ان سبب استمرار اعتقالهما هو وجود آثار التعذيب على جسديهما ورغبة جهاز التعذيب بعدم انكشاف ذلك للرأي العام.

وعلم من جهة اخرى ان اثني عشر سجينا من معتقلي سجن جو يتعرضون لقمع شديد في اثر الاحتجاجات التي حدثت في السجن قبل بضعة اسابيع. ونقلوا الى مركز التعذيب بالقلعة ولا يعرف ما اذا تم ارجاعهم الى سجن جو ام لا يزالون يخضعون للتعذيب بالقلعة. وعرف من بينهم محمد سهوان حسين مرهون، الشيخ عبد الهادي المخوضر، الشيخ جاسم الخياط.

وعلى صعيد آخر، تأكد خبر اعتقال شخصين من منطقة اسكان جدحفص مؤخرا وهما محمد منصور الحمد، ٣٢، واخيه احمد، ٢٢. واعتقل الشابان من منزلهما في الساعات الاولى من الصباح في مطلع هذا الشهر. وتعرض المنزل للتفتيش الدقيق، وتمت مصادرة جهاز الكومبيوتر الذي كان بحوزتهما. كما روعت عائلتهما بالاسلوب الوحشي الذي تم فيه الاعتداء على المنزل. ولم يسمع عنهما شيء منذ اعتقالهما، ويخشى عليهما من التعرض للتعذيب.

٨١ مايو

فوجيء منظمو معرض البحرين في باريس عند افتتاحه يوم امس بوجود عدد من الفرنسيين من مناصري شعب البحرين عند مدخل المعرض وهم يحتجون على المعاملة السيئة التي يتعرض لها ابناء البحرين. فقد كان في استقبال زوار معرض دلمون بمعهد العالم العربي مناصرو حقوق الانسان الفرنسيون وهم يحملون لافتة كبيرة مكتوبا عليها »البحرين لا للتعذيب، نعم للدستور« يراها كل من يدخل المعرض. ووزع المشاركون في الاعتصام كتيبا مصورا لانتهاكات حقوق الانسان وبيانا باللغة الفرنسية. وكتب بعضهم في السجل الرسمي للمعرض ترحيبهم باقامة معرض لحضارة دلمون معربين في الوقت نفسه عن أسفهم للوضع الحالي المتدهور في البحرين ومعاناة شعب البحرين وارثه هذه الحضارة. واستلم زوار المعرض المادة التوثيقية لانتهاكات حقوق الانسان بشغف وأبدى الكثير منهم تعجبه من صور التعذيب الموثقة، لانهم يعتقدون ان شعبا صنع أسلافه مثل تلك الحضارة ليستحق حياة أفضل. اما رد فعل الوفد الحكومي فقد كان غير موفق على الاطلاق. فقد طلب المسؤولون من البوليس الفرنسي طرد مناصري حقوق الانسان الفرنسيين لكن مفوض الشرطة الفرنسي رد عليهم انه لا يستطيع ولا يقبل ان يقوم بذلك، ما دام الزوار يقبلون المطبوعة المقدمة لهم طواعية بدون إكراه وما دام العمل في إطار حقوق المواطن المكفولة له في الدستور الفرنسي. ونظم الاعتصام اللجنة الفرنسية للدفاع عن حقوق الانسان والديمقراطية في الجزيرة العربية. ورجع زوار المعرض وهم يحملون ادبيات المعارضة ومن

بينها صور التعذيب.
ولفت نظر المراقبين ان الوفد الحكومي الذي أشرف على افتتاح المعرض كان برئاسة نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات، الشيخ علي بن خليفة، وليس وزير الاعلام وشؤون مجلس الوزراء، محمد المطوع الذي نظمت وزارته المعرض المذكور. وحسب هؤلاء المراقبين فان رئيس الوزراء يسعى لاظهار سيطرته على شؤون البلاد من خلال تثبيت ابنائه وفرضهم بالقوة. وكان يفترض ان يفتتح محمد المطوع المعرض المذكور وليس وزير المواصلات الذي لا يرتبط المعرض بوزارته من قريب او بعيد.

وذكرت مصادر مطلعة في جنيف ان حكومة البحرين تحت ضغط شديد للوفاء بالتزامها الذي قطعته على نفسها العام الماضي امام اللجنة الفرعية لحقوق الانسان بالسماح لوفد من مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بلجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بزيارة البلاد، وان الحكومة قد تسمح للمقرر الخاص السيد جوانيت، بزيارة البحرين الشهر المقبل. وربما يؤكد ذلك قيام جهاز التعذيب باطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين في الايام الاخيرة في محاولة لتغيير الحقائق قبل وصول المقرر الخاص. واكدت المصادر ان هذه الاطلاقات مرتبطة بشكل مباشر بهذه الزيارة ولا تعبر عن تغير حقيقي في عقلية القوى المعادية للتغيير. ويتوقع كذلك الاسراع في المحاكمات الجائرة امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت لإقناع المقرر الخاص بان المعتقلين محكومون وان ابقاءهم في الزنزانات ليس تعسفيا. وناشدت المعارضة ابناء البحرين وعي الاسباب الحقيقية من وراء الاسراع في المحاكمات الجائرة واطلاق بعض الافراد، والسماح لبعض الافراد في الخارج بالعودة الى البلاد وفق شروط جهاز التعذيب. وأشارت الى ان التغيير المطلوب من الامير اكبر من هذه الخطوات التي لا تخرج عن نطاق السياسات التي يضطر جهاز التعذيب لانتهاجها عندما يضيق عليه الخناق.

٠٢ مايو
تصاعد القلق في اوساط عائلة المواطن الشاب حسين سلمان العلي، ٨٢، ازاء مصيره، حيث اختفت آثاره بشكل كامل منذ ان اعتقل لدى عودته الى البلاد عبر الجسر الواصل بين البحرين والسعودية في الاول من شهر ابريل الماضي. ومنذ ذلك الوقت كانت العائلة تبحث عنه وتلح على السلطات البحرينية والسعودية لتزويدها بمعلومات حول مصيره او المكان الذي يوجد فيه ولكن بدون جدوى. وتسعى سلطات التعذيب في البحرين لتجاهل طلبات العائلة، وترفض الخوض في اي حديث بشأنه. كما ان حكومة البحرين فشلت في الاهتمام بمصيره، ولم تتعامل بايجابية مع ذلك، الامر الذي دفع الى المزيد من القلق والخوف على هذا الشاب. وكان الشاب عائدا من الحج بصحبة زوجته وكانت شاهدة على اعتقاله على الجسر.
وعلى صعيد آخر صدر الأمر الاميري رقم ٨ ٩٩٩١ بفض دور الانعقاد العادي السابع لمجلس الشورى بانتهاء يوم ١٣ مايو ٩٩٩١. ورحبت المعارضة بهذا القرار آملة ان يكون ذلك نهاية لمجلس الشورى غير الدستوري. وتمنت ان يكون للشعب مشاركة فعالة في صنع القرار السياسي من خلال المجلس الوطني المنتخب الذي ينص عليه دستور البلاد، خاصة ان الوضع الخليجي الآن مناسب لمثل ذلك القرار. كما ان الامير الذي استلم منصبه وفقا لدستور البلاد سوف يكون في موقع أقوى عندما يعلن التزامه بكامل مواد الدستور، ويلغي قرار تعليق بعض مواده، وهو القرار الذي مضى عليه قرابة ربع قرن.
كما صدر مرسوم اميري بقانون ١٢ لسنة ٩٩٩١ بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٦٧٩١. ونصت التعديلات الجديدة على »الزام الجاني الذي يرتكب جناية نص عليها القانون بدفع قيمة ما أتلف بسبب اشعال الحريق او استعماله المفرقعات ما لم يكن مملوكا له، وللمحكمة ان تلوم الجاني بدفع قيمة الشيء الذي أتلفه«. واذا لم يدفع ما تفرضه المحكمة من غرامة

فان فترة سجنه تمدد حتى يدفع المبلغ المطلوب. وهذا القانون يتناقض مع القوانين الدولية بشكل صارخ لانه يعطي سلطات السجن حق تمديد فترة السجن بدون قرار قضائي آخر يستمع لظروف المعتقل ويقرر ما يمكن عمله، خصوصا ان المعتقلين يفتقدون الاموال لدفع اية ضرائب او غرامات مالية.

وفي باريس اختصر معرض دلمون الذي افتتحه نجل رئيس الوزراء باصدار الترجمة الفرنسية للكتاب الذي صدر قبل عامين حول السيرة الذاتية لرئيس الوزراء. وكان الكتاب قد أثار عند صدوره ضجة كبيرة بسبب تجاهل الكاتب لأدوار الرموز الاخرى من العائلة الحاكمة ومن بينهم الامير الحالي، ولي العهد آنذاك. ولم يحتو ذلك الكتاب الذي تضمن صورا كثيرة لرئيس الوزراء الا صورة واحدة لولي العهد الذي أصبح الآن حاكما بعد وفاة والده. وصدرت تعليقات سلبية كثيرة حول محاولة رئيس الوزراء بناء صورة صنمية لشخصه مع تجاهل الآخرين.

ومن جهة اخرى نشرت جريدة »العرب« اليومية التي تصدر في لندن الاسبوع الماضي مقالا للسيد هاني الريس بعنوان »البحرين هل من جديد على طريق التغيير؟«. وجاء في المقال »هناك اعتقاد بان الفرصة مناسبة الآن لكي تتم اجراءات التغييرالمطلوبة على يدي امير البحرين الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة«. وذكر المقال عددا من القضايا التي يتطلب من الامير مواجهتها وهي كالتالي المشكلة السياسية المستمرة منذ عقود والتي تكرست منذ حل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور في العام ٥٧٩١ »ولعل القسط الاكبر من معاناة وهموم شعب البحرين تكمن في ذلك«. واستشهد بمقالة نشرتها مجلة بريطانية متخصصة تشير الى ضرورة الاصلاح السياسي. اما المشكلة الاقتصادية فتتمثل بالمشاكل المتواصلة للاقتصاد البحريني، مشيرا الى قرار رئيس الوزراء قبل شهرين »بتجميد العديد من المشاريع الاجتماعية التنموية المقرر العمل بها في البحرين في اطار مشاريع الخطة الخامسة للدولة«. ويتطرق المقال الى الازمة الديمقراطية المتمثلة برفض الحكومة بشكل مستمر لمطالب الشعب باعادة العمل بمواد الدستور المعلقة، واكتظاظ السجون بالمعتقلين السياسيين وتجميد القضاء البحريني من الناحية العملية. واخيرا يتطرق الكاتب الى ازمة حقوق الانسان موضحا ابعادها وخطورتها على الوضع الداخلي وموقف المنظمات الحقوقية الدولية منها. ويختتم المقال بالقول »ان ارض التطلعات لبناء بحرين مزدهرة بقيادة الامير الجديد ما تزال واسعة، وما زال في وسع الجميع ان يقفوا عليها كأخوة متضامنين لمواجهة تحديات المستقبل. وبلوغ هذه الارض ليس صعبا، اذا أمكن البدء باحترام الحقوق الاساسية لابناء البلد«.

٤٢ مايو

اذا تأكدت الانباء بان مزيدا من اجهزة التعذيب وصلت الى مركز البديع فان ذلك يعتبر تطورا سلبيا في اجواء الانفتاح المتوقعة. وتقول التقارير ان فاروق المعاودة، المعروف بشراسته في التعذيب، قد استلم مؤخرا كرسيا كهربائيا وادوات معقدة اخرى للاستعمال في تعذيب المعتقلين. جاء ذلك بعد ترقيته ليصبح مسؤولا عن المنطقة الشمالية الغربية من البحرين. كما توسعت صلاحياته للاعتقال والتعذيب واستفزاز المواطنين. وما يزال البحث جاريا لمعرفة مصادر هذه الادوات وانواعها، ولكن مصادر عديدة اكدت ذلك واعتبرته تطورا خطيرا يتناقض مع التوقيع في العام الماضي على الاتفاقية الدولية لمنع التعذيب. واذا صحت هذه الانباء فانها تؤكد استمرار نشاط الاجنحة المعارضة للانفتاح في اوساط الحكم.

كما علم ان جهاز التعذيب يبذل جهودا كبيرة لتبرير ممارساته الارهابية وذلك من خلال توجيه اوامر الى محكمة امن الدولة لاصدار احكام تعسفية بحق اعداد كبيرة من المواطنين. ويتوقع تقديم مجموعة اخرى من المواطنين الابرياء الى المحكمة قريبا بتهم مزيفة اعدها قسم التعذيب بوزارة الداخلية واجبر

المعتقلين على التوقيع عليها. ومن الابرياء الذين سيمثلون امام المحكمة كل من حسن مطر وعيسى مطر والدكتور محمد سعيد وجميعهم من منطقة الديه . ولن يسمح لهؤلاء باستئناف الاحكام التي ستصدرها بحقهم محكمة امن الدولة السيئة الصيت.

ومن جهة اخرى تسري في البلاد اشاعات حول تغيير وزاري وشيك يقوم به الامير قريبا. ولم تتضح بعد معالم هذا التغيير الذي سوف يكون مؤشرا على شكل التغيير السياسي المرتقب في البلاد، خصوصا مع وجود عناصر في اوساط الحكم ترفض اي اصلاح سياسي. كما ذكرت اشاعة اخرى ان تنصيب الامور سيكون امرا عاديا ولن تصاحبه احتفالات ضخمة.

ولفت النظر ان الاسابيع الاخيرة شهدت للمرة الاولى منذ فرض احكام الطواريء في البلاد في العام ٥٧٩١، نقاشات حول الدستور والمجلس الوطني. وذكرت مصادر مطلعة ان هناك ضوءا اخضر من الامير لطرح هذه النقاشات تمهيدا لما أصبح يسمى »التغيير الكبير« الذي طال انتظاره في البلاد. وساهمت التطورات في كل من الكويت وقطر في تشجيع البعض على مناقشة الوضع البحريني من حيث الممارسة الدستورية والبرلمانية. فقد طرح عدد من كتاب الاعمدة الذين كانوا يدافعون بحرارة عن سياسات القمع ويبررون استمرار الحكم وفق احكام الطواريء بعيدا عن دستور البلد، ضرورة العودة الى الدستور، وهي دعوة لم تكن ممكنة لولا وجود دعم لها من الامير الجديد. المشكلة التي تصاحب كتابات هؤلاء انهم لا يستطيعون تبرير تعليق العمل بالدستور الا بالاعتداء على المجلس الوطني المنحل واعضائه ورموز المعارضة، ويعتبرون ان ممارسة الحق الدستوري خلال انعقاد المجلس الوطني تطرفا.

وللمرة الاولى نشرت صحيفة »اخبار الخليج« ردا من احد اعضاء المجلس الوطني الذي حله الامير حول ما يجري من نقاش حول الدستور والمجلس الوطني. وطالب الاستاذ علي ربيعة، عضو المجلس الوطني ولجنة العريضة الشعبية، باعادة طبع محاضر جلسات المجلس الوطني ليطلع عليها المواطنون ويحكموا ان كان هناك متطرفون ام ان النقاشات كانت تدور في جو ديمقراطي منفتح. وقال »ان الجهة الوحيدة التي تملك حق اصدار الاحكام على اداء النواب وصلاحياتهم هي صناديق الاقتراع وصوت الناخب«. واختتم رده بالقول »عندما تتسع مساحة حرية الرأي والتعبير ويصبح بمقدور اصحاب الرأي الآخر على اختلاف ميولهم السياسية وانتماءاتهم الفكرية ان يمتلكوا ادواتهم الاعلامية فعندئذ ستزدهر الساحة الفكرية بتعدد الآراء وتنوع الافكار مماسيساعد على وضوح الرؤية وجلاء الحقيقة«. وتجدر الاشارة الى ان الاعلام المحلي رفض قبل ثلاثة اسابيع نشر مقال مماثل حول الدستور كتبه عضو آخر هو الاستاذ محمد جابر صباح.

٦٢ مايو

علم ان خمسة من الرموز السياسية المعتقلين نقلوا الى معتقلات جديدة بسجن جو. فقد تم نقل كل من الشيخ علي عاشور والشيخ محمد الرياش والشيخ حسين الديهي والسيد ابراهيم السيد عدنان والاستاذ عمران الى العنبر رقم ٥ مع ٨٢ من السجناء الآخرين. كما علم ان الاستاذ حسن المشيمع نقل من زنزانته بسجن جو الى مركز التعذيب بالقلعة. ويرفض جهاز التعذيب الافراج عن هؤلاء برغم مرور اكثر من ثلاثة اعوام على اعتقالهم بدون تهمة او محاكمة، وهو مخالفة صريحة حتى لمواد قانون امن الدولة السيء الصيت الذي يطالب بالافراج الفوري عن المعتقل في اليوم الاخير من السنوات الثلاث اذا لم تتم محاكمته.

من جهة اخرى، قال المفكر الكويتي المعروف، الدكتور عبد الله النفيسي في مقابلة مع قناة »الجزيرة« القطرية يوم امس »ان البحرين هي اقدم دولة في الخليج واكثرها تقدما واقربها الى مفهوم المجتمع المدني. واذا كان هناك بلد يستحق البرلمان، فان البحرين تأتي اولا. وقد كان آباؤنا واجدادنا يذهبون الى البحرين لطلب العلم، وليس هناك اي مبرر لحرمان البحرين من هذا الحق«. وطالب الدكتور النفيسي بان يتحقق مطلبان في الخليج وهما الحريات

السياسية بما فيها حرية التجمع والصحافة والتعبير، والحفاظ على المال العام. واعتبر انه بدونهما لا يمكن تحقيق الاستقرار في الخليج.
وفي لندن، قال الجنرال زيني، القائد السابق للقوات الامريكية في شمال العراق، ان بلاده تعتبر الديمقراطية من وسائل الاستقرار في منطقة الخليج. وكان الجنرال زيني يتحدث في المعهد الملكي للقوات الموحدة Royal United Services Institute في محاضرة بعنوان »السياسة الامريكية في الخليج«. وذكر ان المنطقة فقدت اثنين من الحكام وهما الملك حسين والشيخ عيسى وان الجيل الجديد يتوجه للاصلاحات السياسية. ورحب بمنح المرأة في الكويت حق الانتخاب والترشيح. وتطرقت المحاضرة الى كافة جوانب السياسة الامريكية في المنطقة قائلا ان الادارة الامريكية تهدف لتحقيق اربعة اهداف هي الحفاظ على تدفق النفط، والقدرة على التواجد في المنطقة وحرية الملاحة والاتصالات والاستقرار. وكان من بين الحضور عدد من السفراء الخليجيين والدبلوماسيين البريطانيين السابقين.
ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »القدس العربي« اليومية الصادرة في لندن في عددها هذا اليوم مقالا للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، بعنوان »يسألونك عن الدستور في البحرين«. وجاء في المقال ان الامير السابق عندما حل المجلس الوطني لم يمارس كامل سلطاته الدستورية التي نصت عليها المادة ٥٦ من الدستور، ولذلك فان حل المجلس الوطني يبقى غير دستوري. وقال انه حتى لو تم التغاضي عن عدم دستورية الحل فانه لا يجوز ابدا تجاوز »اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز الشهرين من تاريخ الحل«. ويستنتج الكاتب مما تقدم انه »لم يبق من خيار الا التكملة الثانية للمادة ٥٦ المذكورة بان المجلس يبقى قائما«. ويستمر الكاتب في مناقشة دستورية القوانين التي صدرت في غياب المجلس الوطني قائلا انها »يجب ان تعرض على المجلس الوطني بعد عودته«. اما ما يتذرع به البعض حول الخدمات العامة وان كان تفعيلها او توفيرها يحتاج الى دستور او بدونه، »فان مثل هذه الخدمات كنا نحصل عليها ايام الاستعمار البريطاني وايام الاستقلال قبل الدستور وايام الدستور وبعد التعطيل الجزئي للدستور واحياء الحياة البرلمانية، ليس لها دخل بالاداء المتقن وتوفر الامكانيات من عدمه«. ولكن تلك الخدمات، في نظر الكاتب، »لا تغني عن المشاركة في ادارة شؤون البلاد السياسية« التي تنص عليها المادة ١ فقرة ٥. واستطرد الاستاذ صباح قائلا »احصيت ٤٢ مادة معطلة فعلا ولا يمكن تفعيل اي منها في ظل غياب المجلس الوطني وقد تسببت في خلخلة روابطنا الاجتماعية وغيرها من علاقات اخرى وعلى جميع الاصعدة«.
وكان الاستاذ صباح قد بعث بهذا المقال الى صحيفة »الايام« لنشره ولكن ادارتها رفضت ذلك. ولوحظ استمرار النقاش في القضايا التي كانت من الممنوعات حتى ما قبل بضعة اسابيع. وتكررت المقالات التي تتحدث عن الدستور علنا والمطالبة باعادة تطبيقه، وهو ما كان رئيس الوزراء وهندرسون يعتبرانه »تهديدا لامن الدولة« يعاقب من يقوم به بالاعتقال والتعذيب والسجن. وما يزال الشيخ الجمري واخوته معتقلين بسبب اساسي واحد وهو مطالبتهم باعادة العمل بالدستور. ويخشى المراقبون من ان تكون هذه »الحرية« المفاجئة محاولة لتمييع الموقف، خصوصا مع استمرار منع الكتاب غير المحسوبين على الحكومة من الكتابة حول هذه المواضيع.

يوميات يونيو٩٩

٧٢ مايو
تصاعد القلق في الايام القليلة الماضية في اثر نقل عدد من المعتقلين الاسبوع الماضي من سجن جو الى مركز التعذيب بالخميس لتعريضهم الى المزيد من التعذيب. ويشرف على المرحلة الجديدة من التعذيب الجلاد المعروف خالد الوزان، الذي اشتهر باعتداءاته على

المعتقلين خصوصا الاطفال منهم. ويعتبر الوزان المسؤول المباشر عن تعذيب الشهيد سعيد الاسكافي حتى الموت في العام ٥٩٩١. ويهدف قسم التعذيب لإجبار المزيد من المعتقلين على التوقيع على إعترافات مزيفة لتقديمهم الى محاكمات صورية عاجلة. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل لوضع حد للممارسات الممنوعة دوليا التي يقوم بها الوزان بحق ابناء البحرين.

وعلم من جهة اخرى ان ثلاثة اطفال تعرضوا مؤخرا الى تعذيب شديد استمر سبعة ايام متواصلة. فقد اعتقل في الساعات الاولى من يوم ٤١ مايو كل من كاظم عبد الله علي كاظم، ٣١، محمد علي عبد الله سلمان، ٢١، حسين محمد حسن، ٢١، بعد الاعتداء على منازلهم وترويع عائلاتهم. وعانى هؤلاء الاطفال آلاما شديدة وما تزال آثار التعذيب واضحة على اجسادهم.

وفي ٤٢ مايو أصدرت محكمة امن الدولة احكاما جائرة بالسجن سنة ونصفا بحق عدد من الشباب من منطقة البلاد القديم بعد ان قضوا قرابة العامين بدون تهمة او محاكمة. وبعد ان وجهت لهم تهم زائفة صدرت الاحكام بحق تسعة منهم وهم علي عبد الله سلمان، ٨١، عباس عيسى السوداني، ٩١، عباس علي مكي السعيد، ٧١، حسن علي مكي السعيد، ٩١، علي صالح الطوبجي، ٦١، حسين صالح الطوبجي، ٨١، محمدجعفر، ٩١، السيد حسن السيد عبد الله الموسوي، ٩١، السيد هاشم السيد جعفر. وحكم على الشاب السيد حسين السيد مصطفى بالسجن سنة واحدة بعد ان قضى حوالي سنة ونصف في السجن.

وما يزال الشاب جلال أحمد السميع، ٣٢، يرزح في زنزانات التعذيب برغم انتهاء فترة الحكم التي أصدرتها بحقه محكمة امن الدولة. فقد أصدرت حكمها بسجنه لمدة سنتين كان يفترض ان تنتهي في ٧٢ أبريل الماضي حيث كان قد اعتقل في اليوم نفسه من العام ٧٩٩١. وهذه هي المرة الثالثة التي يعتقل فيها. وناشدت المعارضة المنظمات الدولية التدخل لاطلاق سراح هذا الشاب المظلوم.

وعلم كذلك ان أربعة من المواطنين صدرت بحقهم احكام بالسجن في ٦١ مايو ثم غيرت الاحكام بعد »اكتشاف« انهم دون السن القانوني. وهم شوقي عبد الله جاسم عبد الامير تم تغيير الحكم من ٥ الى ٤ سنوات، حسين عبد الكريم عبد الله ثلاث سنوات، علي حسن احمد الشجار تم تغيير حكمه من ٤ الى ٣ سنوات، سلمان ابراهيم احمد مرهون تم تغيير حكمه من ٣ سنوات الى سنتين.

وربط بعض المراقبين بين تصاعد وتيرة الاحكام التعسفية وزيارة مزمعة لمسؤولين من لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة الى البحرين الشهر المقبل. وعلى وجه الخصوص يتوقع قيام السيد جوانيت، المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي بزيارة استطلاعية وفقا للتعهدات التي قدمتها حكومة البحرين الى الامم المتحدة العام الماضي. وتأمل الحكومة ان تخفض عدد الموقوفين بدون محاكمة لكي لا يصدر ضدها شجب دولي.

وعلى صعيد آخر تسود الاوساط الشعبية حالة من القلق بسبب نشاط متزايد من قوات القمع التابعة لوزارة الداخلية، لكن هذا النشاط أصبح يهدف لخلط الاوراق وتشويش الوضع. فقد لوحظ ان عناصر المخابرات تقوم بكتابة عبارات او ترسم صورا للامير في أشكال غير لائقة. واكدت المصادر ان هذه السياسة تهدف للضغط على الامير لمنعه من القيام باية اصلاحات سياسية. وشجبت المعارضة هذه الاساليب الرخيصة وطالبت بالامتناع عنها فورا.

١ يونيو

فاجأ التغيير الوزاري الذي قام به رئيس الوزراء المراقبين نظرا لعدم احتوائه على اي عنصر يشير الى توجه حقيقي نحو التغيير. وبدلا من إشراك اكبر للمواطنين في ادارة البلاد فقد اعطيت حقيبة جديدة لاحد افراد العائلة الخليفية الحاكمة ليصبح عدد

وزرائها تسعة بدلا من ثمانية، اي نصف العدد الكلي للوزراء. ويعتبر هذا التراجع مؤشرا سلبيا على سير الامور في البلاد. وثمة مؤشر آخر وهو اقتصار التغيير على الوزراء من غير العائلة الحاكمة، حيث خرج اثنان من الوزارة السابقة هما ابراهيم عبد الكريم وعبد الله جمعة، ودخل مكانهما ثلاثة هم علي المحروس وعبد الله سيف والشيخ دعيج آل خليفة. وبقي رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة على رأس الحكومة الجديدة وهو الموقع الذين احتله منذ اول وزارة في العام ١٧٩١. وفيما عدا تغيير طفيف أدخله على الوزارة في العام ١٩٩٥طال الوزراء من غير العائلة الحاكمة فقد بقي أعضاؤها من الافراد الذين يحملون له الولاء شخصيا الذي يعتبره الاساس الذي يقوم عليه توزيع الحقائب الوزارية. وكان هناك أمل بان يكون التغيير الوزاري واسعا لتضم وزراء من جيل الشباب البحريني والاستغناء عن الوزراء المسنين الذين قضى بعضهم في مناصبهم اكثر من ربع قرن، ولكن ذلك لم يحدث. وقرأ المواطنون في ذلك رؤية غير متفائلة إزاء المشروع التغييري الذي طال انتظاره.

وعلم من جهة اخرى ان الشاب عباس سعيد حسن سبت، ٩١ عاما، يعاني من مرض خطير بعد اعتقاله ثلاث مرات نال خلالها من التعذيب الشيء الكثير، حتى وقع على فراش المرض. واعتقل للمرة الاولى لمدة اسبوع واحد في شهر فبراير ٧٩٩١، وعذب تعذيبا وحشيا امام »اللجنة« حيث أشرف خالد الوزان على تعذيبه آنذاك. وفي المرة الثانية اعتقل بمركز التعذيب بالخميس حيث تعرض كذلك الى تعذيب شديد. واعتقل للمرة الاخيرة في ٢١ أبريل ٨٩٩١ بمركز التعذيب بالبديع. وقد أشرف على تعذيبه هذه المرة الشيخ علي آل خليفة وفاروق المعاودة. ومن ضمن التعذيب اجباره على الوقوف لمدة ما بين عشرة وخمسة عشر يوما بدون جلوس. وعذب كذلك بالفلقة حيث علق من يديه ورجليه وضرب بوحشية على قدميه وكليتيه. ومنع من الاكل لمدة ثلاثة ايام متواصلة. كما قاموا بتعليقه بالمروحة من قدميه وضرب على رأسه. وكان ينزف دما خلال هذه الوجبات التعذيبية ثم يعالج لتبدأ وجبة اخرى. ومنع كذلك من الصلاة عدة مرات. وبينما كان في السجن بدأ يعاني من مرض خطير فبعثوه الى المستشفى العسكري برفقة الشرطة وذلك في ٨٢ يونية ٨٩٩١ وبقي بالمستشفى خمسة عشر يوما ثم نقل في ٣١ يوليو الى مستشفى السلمانية مع بقاء الشرطة معه، واستمر هناك حتى ٢٢ يوليو قبل رفع المراقبة عنه. ومنذ ذلك الوقت وهو يرقد في المستشفى بالجناح ٢١٤ بالطابق الرابع. وبرغم حالته الصحية المتداعية فقد هدده جهاز المخابرات بالسجن مجددا اذا اخبر احدا عما جرى له.

وفي جنيف شاركت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في اجتماعات لجنة حماية الاقليات التي انهت اجتماعاتها يوم امس ولجنة حقوق الطفل. وفي الاولى تمثلت مشاركتها بمداخلة مهمة قالت فيها ان الدولة حولت الشعب الى مجموعة من الاقليات، وأصبحت تتعامل مع الاغلبية كأقلية مستضعفة، وتميز بين المواطنين على أساس اصولهم العرقية، حيث يتعرض ذوو الاصول الايرانية الى مضايقات مستمرة، ويحرمون من بعض الخدمات في المؤسسات الحكومية، وكذلك المواطنون من فئة البدون. كما عمدت السلطة الى سحب جنسيات المواطنين الذين يعيشون في الخارج هربا بجلدهم من جهاز التعذيب. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة البحرينية لم توقع على اتفاقيتين دوليتين حول الجنسية. اما لجنة حقوق الطفل فأكدت ان البحرين من بين أكثر الدول تخلفا عن تقديم التقارير، وانها لم تقدم اي تقرير منذ ان وقعت على الاتفاقية في العام ٤٩٩١. وعلق أحد الخبراء العاملين بلجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بقوله ان تهميش الاقلية يندرج تحت بند الحقوق المدنية، وبالتالي فسوف يناقش كذلك. واكد مصدر مطلع بالامم المتحدة ان مجموعة عمل تابعة للامم ا لمتحدة سوف تقوم بزيارة كاملة للبحرين في اكتوبر المقبل، ومعها السيد جوانيت، المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي،

ولن تكون هناك زيارة تمهيدية كما كان متوقعا من قبل. وربما يفسر هذا التطور السرعة التي تتم بها محاكمة مجموعات بحرينية معتقلة منذ سنوات، وذلك في محاولة يائسة لاثبات ان المعتقلين محاكمون قضائيا وانهم ليسوا معتقلين تعسفيا.

٣ يونيو

ازداد الوضع توترا في الايام القليلة الماضية في اثر تصاعد اعمال القمع الحكومية مجددا. فقد اعتقل في ٠٣ مايو الماضي الشاب جعفر احمد الصياح، ٨٢ عاما، من منطقة سترة بأسلوب تعسفي عندما كان يمشي في احد شوارع المنطقة. وسبق لهذا الشاب ان اعتقل لمدة ثلاثة اعوام ولم يطلق سراحه الا العام الماضي. كما اعتقلت المواطنة حنان سلمان حيدر، يوم السبت الماضي، وافرج عنها في اليوم نفسه بعد تعذيب نفسي شديد. وجرى التحقيق معها بمركز التعذيب بالعدلية. كما علم ان الشاب حسين عبد الكريم عبد الله، من منطقة البلاد القديم يرزح منذ فترة في زنزانة انفرادية ويتعرض لتعذيب مستمر بسجن جو. وكانت محكمة امن الدولة السيئة الصيت قد أصدرت حكما بسجنه اربع سنوات، هذا ومن المفترض انه تجاوز هذه الفترة التي تستمر ما بين الاعتقال وصدور الحكم، الا انه ما يزال معتقلا.

كما علم ايضا ان الشيخ جاسم الخياط مضرب عن الطعام بسبب سوء المعاملة في مركز التعذيب بالقلعة. وكان قد نقل الشهر الماضي مع ١١ شخصا آخرين من سجن جو الى سجن القلعة. وعلم كذلك ان سلطات التعذيب بسجن جو مستمرون في انتهاك كرامات السجناء وذلك باجبارهم على خلع كل ملابسهم قبيل الزيارة العائلية لكل منهم، وان الكثيرين منهم اصبحوا يرفضون هذه الزيارات المشروطة بخلع الملابس.

ومن جهة اخرى عادت دوريات شرطة الشغب الاجنبية الى الشوارع في الايام القليلة الماضية، وقامت بتفتيش المواطنين بشكل دقيق قبل يومين واقامت نقاط التفتيش في مناطق عديدة. جاء ذلك بعد ان استعاد رئيس الوزراء صلاحية الاستمرار في نمط التعامل القديم مع ابناء البحرين، وهو التعامل الذي اتسم بالانتهاك الكامل لحقوق الانسان.

وعلى صعيد آخر كتبت صحيفة »الايام« ان وزارة العمل سوف تتشدد في تطبيق القوانين التعسفية التي صدرت العام الماضي، وانها سوف تفرض على النوادي والصناديق الخيرية والجمعيات الاجتماعية الحصول على اجازة من جهاز التعذيب قبل قيامها بأي نشاط، وان عليها الحصول على اجازة كذلك لاستعمال مكبرات الصوت. جاء ذلك ليؤكد اعادة تفعيل القوانين التعسفية في البلاد واستعادة اجهزة القمع صلاحياتها التي كان يتوقع ان تخضع للقانون في عهد الامير الجديد.

ومن كوبنهاجن وجهت منظمة حقوق الانسان في البحرين رسالة مفتوحة الى الامير طرحت فيها عددا من المطالب. فقد طالبت المنظمة باطلاق سراح جميع السجناء المحكومين وغير المحكومين، و اعادة محاكمة المحكومين منهم امام محاكم عادلة تحت رقابة منظمات حقوق الانسان، وضمان حق الافراد في مغادرة البلاد او العودة اليها طبقا للقوانين الدولية، والتحقيق في قضايا التعذيب والقتل، وتشكيل آلية واضحة للتظلم ضد انتهاكات حقوق الانسان. وعلى صعيد التأسيس لمرحلة جديدة قالت المنظمة انه لا بد من اطلاق الحريات العامة بكل اشكالها، ووقف انتهاكات حقوق الانسان بما فيها التعذيب والاعتقال التعسفي والمحاكمات غير العادلة والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة، والسماح بالمشاركة السياسية، التنمية البشرية والحفاظ على المال العام، وازالة ارضية التمييز بين المواطنين امام القانون وآثاره، وكذلك التمييز في التوظيف وفي الحقوق والواجبات وغير ذلك.

وفي المنامة عبر دبلوماسيون غربيون عن قلقهم من ان يكون رئيس الوزراء قد حسم معركة »التغيير« التي تحدث الامير عنها مرارا، وذلك باتجاه الابقاء على الوضع القائم وعدم تنفيذ الوعود. وقال هؤلاء انه

من خلال احاديثهم مع المسؤولين اتضح ان خيار التغيير غير وارد في الوقت الحاضر، وان الامير لن يطرح شيئا يزعج عمه في المرحلة الحالية. واشاروا الى انه حتى على صعيد الافراجات فانها لن تتم بشكل جماعي، كما يتصور البعض، بل بشكلها المعتاد. واستدلوا على ذلك بالتغييرالوزاري الهزيل الذي أعلن عنه قبل يومين والذي لا يستحق ان يسمى تغييرا وزاريا بل استبدال وزيرين بثلاثة آخرين من بينهم وزير من العائلة الحاكمة. كما قرأوا من خطاب رئيس الوزراء الذي القاه بعد تشكيل الحكومة بانه ما يزال يفكر بعقلية تصفوية ترفض الاصلاح وتستعمل سياسة العصا الغليظة، وتتحدث باستمرار بلغة الوعد والوعيد لابناء البحرين. وعبر هؤلاء عن قلقهم من ان تتحول الآمال التي دفع اليها غياب الامير السابق عن الساحة الى حالة من اليأس في نفوس المواطنين. وقارنوا بين سخونة الساحة السياسية في الكويت بانتظار موعد الانتخابات البرلمانية بعد شهر واحد، وكذلك الوضع في قطر حيث يترقب المواطنون قرارا اميريا ببدء العد التنازلي للانتخابات البرلمانية، وبين الوضع في البحرين الذين لا تتوفر فيه معالم الحركة الايجابية باتجاه الاستقرار وتكريس الحريات العامة.

٧ يونيو

رحبت المعارضة البحرينية بالاعلان الاميري يوم امس عن اطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين. وتمنت ان تكون تلك الخطوة بداية لخطوات اخرى تؤدي الى اعادة العمل بدستور البلاد المعلق منذ قرابة ربع قرن. وقالت حركة احرار البحرين في بيان مقتضب لها صدر يوم امس »ان المعارضة ترحب باي خطوة تساهم في احداث الانفراج السياسي. والافراج عن اقل من ربع السجناء السياسيين خطوة ايجابية نأمل ان تتبعها خطوات اكثر جدية لمعالجة جذور الازمة بدلا من التركيز على أعراضها فقط. وينتظر ابناء البحرين البدء بتنفيذ مسروع اصلاحي كما وعد بذلك امير البلاد في اكثر من تصريح يشمل اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين بدون قيد أو شرط«. وكان الامير قد أصدر »عفوا« عن ١٢٣ من الموقوفين و١٤ من المحكومين. واعلن رئيس الوزراء هذا القرار امام اجتماع مجلس الوزراء، كما اعلنه وزير الاعلام لاحقا. ولم يوضح القرار اسماء المشمولين بهذا القرار، كما لم يذكر ما اذا كان من اطلق سراحهم في الاسابيع الاخيرة من بينهم. وتجذر الاشارة الى ان هناك اكثر من ٠٠٥١ سجين سياسي معتقلين بأسلوب تعسفي، بعضهم محكوم باحكام ظالمة امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت والبعض الآخر موقوف بسبب افكاره السياسية. وفي مقدمة هؤلاء الشيخ عبد الاميرالجمري وعدد آخر من الشخصيات الوطنية المرموقة. وليس من المتوقع ان يكون هؤلاء ممن يشملهم القرار الاميري.

وقد حظيت خطوة الامير باهتمام اعلامي نظرا لما تنطوي عليه من أبعاد ترتبط بالوضع السياسي الداخلي الذي بقي متوترا طوال السنوات الماضية. وأجرى القسم العربي بهيئة الاذاعة البريطانية مقابلة مع الدكتور منصور الجمري، الناطق باسم حركة احرار البحرين، اكد فيها ترحيب الحركة بهذه الخطوة وأملها بالبدء في تنفيذ اصلاحات سياسية تؤدي الى اعادة العمل بالدستور. كما بثت محطة »الجزيرة« القطرية مقابلة اخرى معه اكد فيها هذا المعنى. ورأى مراقبون ان هذه الخطوة سوف تكون انعطافا نحو الافضل اذا كانت جزءا من مشروع اصلاحي اشمل. ولاحظ حقوقيون ان الموقوفين الذين يشملهم القرار الاميري هم معتقلون بشكل تعسفي وان القرار الاميري جاء للتكفير عن خطيئة جهاز التعذيب الذي يديره ايان هندرسون، واعربوا عن اعتقادهم بضرورة الاسراع في اتخاذ خطوات على صعيد الاصلاح السياسي خصوصا ان الاوضاع الهادئة في البلاد تسمح بذلك الآن. كما لمحوا الى ضرورة كبح جماح جهاز التعذيب والقوى الخفية التي تبذل جهودها لمنع اي

اصلاح سياسي في بلد عانى من مآسي التوتر السياسي وغياب الحريات.
ومن جهة اخرى علم ان بعض الشخصيات المرموقة المعتقلة حرموا من الزيارات العائلية الاسبوع الماضي في اثر احتجاجهم على استمرار اعتقالهم التعسفي. ومن بين هؤلاء الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع. ويتعرض هؤلاء لضغوط نفسية هائلة لاجبارهم على طلب العفو لاطلاق سراحهم، ولكنهم يرفضون ذلك باباء وشموخ. وبسبب هذا الموقف فقد نقلوا مرارا الى صندوق خشبي معزول يقف وسط المعسكر الصحراوي في جو، حيث تصل درجة الحرارة هناك الى قرابة الخمسين مئوية. وطالبت منظمات حقوقية دولية بالافراج عن هؤلاء بعد ان قضوا اكثر من ثلاثة اعوام في الاعتقال التعسفي بدون تهمة او محاكمة.
وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« هذا اليوم مقالا للمعارض البحريني الاستاذ عبد الرحمن النعيمي وذلك تعليقا على الوزارة الجديدة في البلاد. وجاء في المقال ان التشكيلة الوزارية قد خيبت الآمال خصوصا ان وزارة الداخلية المسؤولة عن المآسي التي حلت بالبلاد على مدى ربع قرن لم يحصل فيها اي تغيير. وقال الكاتب ان الصراع بين العمال ووزارة العمل حول الحريات النقابية ووضعية اتحاد عمال البحرين »سوف يشهد في مؤتمر العمل الدولية في جنيف في هذا الشهر تصعيدا ملموسا من خلال الشكاوى ضد حكومة البحرين التي تقدم بها اتحاد النقابات العالمي والاتحاد الحر للنقابات ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب«. واعتبر الكاتب ان اعادة تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الوزارة الجديدة ادى الى »خيبة الامل الشعبية«. واضاف »باتت قضية حقوق الانسان والانتهاكات الفظة التي يمارسها جهاز الامن بقيادة اللواء ايان هندرسون المستشار الامني لرئيس الوزراء حاليا، مطروحة في كافة المحافل العربية والدولية، وكان آخرها اجتماعات لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف في شهري مارس وابريل الماضيين«. وانتهى الاستاذ النعيمي الى القول »نأمل ان يقدم الامير على خطوات انفراجية تكون مقدمتها اطلاق سراح كافة المعتقلين والسجناء السياسيين خاصة ان الغالبية منهم قد أمضوا فترات اكثر مما حددها قانون امن الدولة، وأمضوا اكثر من سنوات الحكم عليهم... والسماح لجميع المبعدين في الخارج بالعودة الى البحرين بدون قيد أو شرط تطبيقا لدستور دولة البحرين الذي يحرم ابعاد المواطن او حرمانه من العودة الى بلده«. وتمنى الكاتب ان يتم اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني.

٩ يونيو
تباينت ردود الفعل الشعبية على القرار الحكومي باطلاق سراح بعض المعتقلين ما بين الشعور بالاحباط والامل المشوب بحذر شديد، فيما سعى الاعلام المحلي لاظهار تلك البادرة بشكل يتناقض مع الهدف منها، خصوصا مع استمرار التعاطي مع القضية السياسية في الاطار الامني فقط. وكانت المعارضة قد رحبت بالقرار وطالبت باطلاق سراح بقية المعتقلين في اطار مصالحة وطنية شاملة وليس كمبادرة منفردة عن بقية المطالب العادلة. وتصاعدت مشاعر الغضب الشعبي في اليومين الماضيين بسبب اللغة العدوانية التي اتسمت بها اساليب نشر اخبار تلك المبادرة ووصف المواطنين بنعوت غير لائقة. كما ابدى حقوقيون دوليون رفضهم لتجريم من شملهم القرار بدون محاكمة. فقد اتهموا بارتكاب اعمال اجرامية في الوقت الذي لم يحظوا فيه بمحاكمة ولم توجه لهم اية تهمة. ويرفض بعض الاعلاميين والمسؤولون في جهاز التعذيب الالتزام بالقاعدة الانسانية العريضة »كل متهم بريء حتى تثبت ادانته«. وما دام هؤلاء الاطفال والشباب لم توجه اليهم اية تهمة ولم يحاكموا، فانهم، في منطق القانون الدولي، وحسب دستور البلاد، ابرياء لا يجوز الاعتداء عليهم في الاعلام المحلي.

ولاحظ المراقبون ان بعض الجهات الاعلامية شنت حملة عنيفة على قناة »الجزيرة« القطرية لانها سمحت للدكتور منصور الجمري، الناطق باسم حركة احرار البحرين، بابداء وجهة النظر الشعبية حول القرار الحكومي، ووصفته بنعوت لا تليق بأي مواطن من ابناء البحرين. وقال بعضهم ان معارضة النظام لا تخرج من يمارسها الى حيز العداء للوطن، وان دستور البلاد يسمح بالمعارضة ولا يعتبر من يقوم بها مجرما. كما لاحظوا المستوى الهابط من الممارسة الاعلامية عندما حاولت الصحافة المحلية افراغ المبادرة الاميرية من محتواها باستغلالها لشن الهجوم على ابناء البحرين. ولم تكن »الجزيرة« وحدها التي نقلت وجهات نظر المعارضة، بل ان وكالتي انباء رويتر والفرنسية نقلتا ذلك وعرضتا هذا التطور في اطار النضال الوطني من اجل الحرية واعادة العمل بدستور البلاد.

وفي هذا الاطار أصدرت منظمة العفو الدولية يوم امس بيانا طالبت فيه باطلاق سراح المعتقلين السياسيين جميعا. وجاء في البيان ما يلي »البحرين منظمة العفو الدولية ترحب باطلاق سراح السجناء السياسيين. كتبت منظمة العفو الدولية هذا اليوم رسالة الى امير البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة رحبت فيها بالامر الذي صدر قبل بضعة ايام باطلاق سراح ٠٢٣ معتقلا وسجينا سياسيا، والسماح لاثني عشر مواطنا بالعودة الى البلاد. وقالت المنظمة »ان هذه خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح وهناك حاجة للمزيد من الخطوات لتحسين اوضاع حقوق الانسان في البلاد«. وطالبت المنظمة بتفصيلات حول جميع الذين أفرج عنهم ومنها هوياتهم، وتاريخ اعتقالهم، واسباب الاعتقال، والتهم التي وجهت اليهم ومكان احتجازهم والاحكام التي صدرت بحق اي منهم. وهناك عدد من الاشخاص الذين ما يزالون محتجزين لا لشيء الا لمعارضتهم السلمية للحكومة. ان اعتقال مثل هؤلاء الاشخاص يجب ان ينتهي. وما يزال هناك عدد من المعتقلين اداريا لمدد طويلة بدون تهمة او محاكمة. وهؤلاء يجب اما ان توجه لهم تهم جنائية واضحة ويحاكموا على ضوئها او يطلق سراحهم« على حد قول المنظمة. وحثت منظمة العفو الدولية حكومة البحرين الجديدة كذلك على انهاء ممارسة الابعاد القسري للمواطنين«. واهتم ناشطون حقوقيون بالموضوع وطالبوا بالمزيد من التفصيلات للتأكد من عدم تلاعب جهاز التعذيب بالقرار الاميري.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »العرب« اليومية التي تصدر في لندن الاسبوع الماضي مقالا للاستاذ هاني الريس بعنوان »رسالة مفتوحة من »مواطن« الى امير البحرين الديمقراطية طريقك لا التمسك بإرث الماضي«. ومما جاء في الرسالة ما يلي »ان البحرين بقيادتكم سوف تنهي سنوات كانت مؤلمة في السابق، وهي في سبيلها لان تصبح بلدا ديمقراطيا بمعنى وجود دستور وبرلمان ومنظمات مجتمع مدني وقضاء مستقل... وبالطبع فانكم اليوم مطالبون بتحمل مسؤولياتكم الوطنية التي أقرها دستور البحرين، وصادق عليها المجلس الوطني المنتخب، وقيادة البلاد الى شاطيء الامان من دون ان تعترض ذلك اية اكراهات او عوائق بسيطة لا مبرر لها. وذلك ايضا من أجل تأكيد مصداقية أقوالكم وتصريحاتكم بالنسبة لقضايا التغيير، وما يريده الناس هو الافعال وليس الاقوال والتصريحات. ان التفاتة ملموسة من جانبكم تجاه الاوضاع التي تواجهها البحرين يمكن ان تنهي اسباب الازمة السياسية والاجتماعية الراهنة، ومن دون ذلك لا يمكن الحديث عن الامن والاستقرار حيث تدور الاوضاع في حلقة مفرغة لا يمكن معالجتها الا بالحلول السليمة«.

٠١ يونيو

في تطور خطير يعكس توجها لالغاء ما قيل عن وجود توجه جديد للاصلاح في البلاد، رفعت حكومة البحرين شكوى رسمية لدى مجلس التعاون الخليجي ضد قناة »الجزيرة« القطرية بسبب بثها تصريحا لاحد رموز المعارضة في الخارج. وكان الدكتور منصور الجمري، الناطق باسم حركة احرار البحرين، قد صرح يوم

الاحد الماضي للمحطة باسم الحركة مرحبا باطلاق سراح بعض السجناء السياسيين. وكانت اذاعات ووكالات دولية اخرى قد نشرت تصريحات مماثلة. ولكن حكومة البحرين انزعجت كثيرا من نشر تصريحات لشخص ينتمي للمعارضة، واعتبرت ذلك «تخريبا» و «تحريضا» من قبل قناة «الجزيرة». وقدمت الشكوى الى السيد جميل الحجيلان، الامين العام لمجلس التعاون الخليجي يوما امس خلال زيارته المنامة. وطالبته الحكومة بمناقشة هذه «الازمة الخطيرة جدا» امام الاجتماع المقبل لوزراء الاعلام بدول المجلس . وتسعى قوى التعذيب والقمع التابعة لرئيس الوزراء لافشال مساعي الامير لادخال بعض الاصلاحات السياسية، وابقاء الوضع السياسي المتوتر مستمرا في البلاد. وعبر دبلوماسيون بالمنامة عن حيرتهم ازاء هذا التطور الخطير الذي يلغي اي امل بوجود نية حقيقية للاصلاح الذي يسمح بالرأي الآخر. فالحرية في المفهوم الاصلاحي ان تسمح للمعارضة بالتعبير عن نفسها، وليست السماح للمحسوبين على النظام فقط بالتعبير عن آرائهم.

وفي عددها الصادر هذا اليوم تطرقت صحيفة «ميدل ايست ميرور» عن «دخول البحرين حرب الكلمات في الخليج»، وتساءلت عن مغزى الهجوم المفاجيء التي شنته صحيفتا «الايام» و «اخبار الخليج» يوم امس على دولة قطر بعد بث تصريحات الدكتور الجمري عبر قناة «الجزيرة». وربطت بين ذلك وبين حرب الكلمات التي اندلعت في الايام القليلة الماضية بين دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بسبب تطور علاقات الاخيرة مع ايران.

وثمة تطور خطير آخر له دلالاته المرتبطة بالوضع الراهن. فقد تدخلت وزارة الداخلية فجأة وألغت ندوة كان يفترض عقدها مساء امس بنادي العروبة، وكان مقررا ان تتحدث فيها الدكتورة سبيكة النجار حول «المرأة والمشاركة السياسية». فقد اتصل محمد البنعلي، الموظف بمكتب وزير الداخلية بادارة النادي واخبرهم بضرورة الغاء الندوة والا تعرض اعضاء ادارة النادي للاعتقال. وكان النادي قد حصل في وقت سابق على اجازة من المجلس الاعلى للشباب والرياضة بعقد الندوة. واحدث الغاء الندوة حالة من اللغط في الاوساط المثقفة، وتساؤلات عن حقيقة «الاصلاحات» التي كثر الحديث عنها.

ومن جهة اخرى بثت هيئة الاذاعة البريطانية يوم امس تقريرا مفصلا حول بيان منظمة العفو الدولية الذي صدر بشأن القرار الاميري باطلاق عدد من المعتقلين. واجرت الاذاعة مقابلة مع السيد كمال السماري، المتحدث باسم المنظمة حيث اكد ارسال رسالة الى الامير للمطالبة بتفصيلات حول المشمولين بالقرار الاميري مثل هويتهم وتاريخ القاء القبض عليهم واسباب الحبس، وما هي التهم التي وجهت اليهم، ومكان احتجازهم، والاحكام التي صدرت بحقهم. وقال السماري «ان الامور لا تتعلق فقط بهؤلاء المعتقلين بدون تهمة او محاكمة، وكذلك قضايا النفي القسري او عدم السماح للمواطنين البحرينيين بالعودة». واضاف قوله «لدينا مزاعم بشأن التعذيب ولدينا كذلك حالات وفاة داخل السجون البحرينية مثل حالة نوح خليل عبد الله آل نوح الذي مات بعد يومين من اعتقاله، وسلمت جثته الى ذويه وكانت علامات الضرب ظاهرة على جسده».

من جهة اخرى، علم من مصدر موثوق ان المواطن الحاج عبد الله فخرو، ٧٠ عاما، نقل الى وحدة العناية القصوى بمستشفى السلمانية بعد تدهور صحته داخل زنزانته. ولم يعرف بعد ما اذا كان هذا التدهور الصحي ناجما عن التعذيب. وقد دخل هذا المواطن السجن مرارا بسبب ممارسته حقه الطبيعي في التعبير عن الرأي، ولم توجه له تهمة ولم يحاكم قط. وتحمل المعارضة سلطات التعذيب المسؤولية الكاملة عن صحة هذا المواطن وسلامته، وتطالب باطلاق سراحه فورا.

١١ يونيو

ناشدت المعارضة البحرينية الحكومة التصديق على «الاتفاقية الدولية لمنع توظيف واستخدام وتمويل وتدريب المرتزقة» التي صدرت عن الامم المتحدة في ٤

ديسمبر ٩٨٩١. وكانت دولة قطر قد صدقت على المعاهدة الدولية يوم امس الاول ٩ يونيو ٩٩٩١، بينما صدقت المملكة العربية السعودية عليها في وقت سابق. وناشد المقرر الخاص المعني بالمرتزقة التابع للامم المتحدة دول العالم للتصديق على المعاهدة في اسرع وقت ممكن لانهاء هذه الممارسة المشينة، والتي ترجع الى عهود الظلام والتخلف. وقال المقرر الخاص ان التأخر في التصديق على هذه المعاهدة ادى الى تنامي ظاهرة استخدام المرتزقة من قبل انظمة ديكتاتورية لقمع شعوبها. وتنص هذه الاتفاقية التي تبنتها الجمعية العمومية التابعة للامم المتحدة آنذاك على منع توظيف المرتزقة الاجانب واعتبار ذلك »مخالفات« تدفع الى القلق الشديد، وان يقدم المرتزقة الى القضاء او يتم تسليمهم ومعاقبتهم. كما تنص على ضرورة امتناع الدول الموقعة عليها عن توظيف المرتزقة او تمويلهم او توظيفهم، ومنع تلك الممارسات بشكل كامل. وتجدر الاشارة الى ان هناك اعدادا كبيرة من المرتزقة الاجانب العاملين في قوات الشغب والامن والدفاع في البحرين. وقد ارتكب هؤلاء جرائم خطيرة بحق ابناء البحرين في السنوات الاخيرة، وسقط عدد من الشهداء على ايديهم. وترفض الحكومة تقديم اي من هؤلاء الى محاكمة عادلة، كما تصر على عدم توظيف ابناء البلاد في الاجهزة المذكورة وتفضل الاعتماد على المرتزقة للقيام بأعمال القمع والاعتداء على الكرامات وحقوق الانسان.

ومن جهة اخرى تأكد ان فريق العمل التابع للجنة الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة سوف يقوم بزيارة عمل الى البحرين في ٠٢ اكتوبر المقبل برئاسة القاضي الفرنسي الكبير لويس جوانيت. وسوف يبحث مع الحكومة البحرينية قضايا انتهاك حقوق الانسان في البلاد. وهي الزيارة الاولى من نوعها الى البلاد. وسوف يكون ٥ سبتمبر المقبل الموعد الاخير لتقديم الشكاوى لفريق العمل المذكور. ويتضمن جدول عمل الفريق الذي سوف يزور البحرين النظر في كل الشكاوى المقدمة اليه من ضحايا الاعتقال التعسفي والتعذيب. وكما توقعت المعارضة، فقد أطلقت الحكومة عددا من الموقوفين والسجناء في الايام القليلة الماضية استعدادا للزيارة الدولية المذكورة. ولا يستبعد قيام الحكومة في الاسابيع المقبلة باطلاق سراح عدد اكبر من المعتقلين ضمن سياستها التي تهدف لتضليل فريق العمل الدولي ازاء الوضع المتداعي في مجال حقوق الانسان وذلك باطلاق سراح اكبر عدد ممكن قبل وصول الوفد. واشارت تقارير موثقة الى ان الافراجات الاخيرة مرتبطة بهذه الحقيقة ولا تعكس تغييرا حقيقيا في الموقف السياسي الحكومي. وما يزال ابناء البحرين ينتظرون من الامير الجديد ان يعبر عن حسن نواياه تجاههم باطلاق سراح المعتقلين السياسيين جميعا واعادة العمل بدستور البلاد والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. وناشد ممثلون عن المعارضة البحرينية المواطنين فهم الافراجات الاخيرة في هذا الاطار، وعدم الانخداع بالتضليل الاعلامي الذي يمارس بشكل يومي في الصحافة المحلية. وتشعر المعارضة بالانزعاج الشديد بسبب محاولة بعض الاعلاميين افراغ القرار الاميري بالافراج عن المعتقلين من محتواه الوطني وجعله قضية صدقة وعطف غير مرتبط بمشروع للمصالحة الوطنية.

وعلى صعيد آخر قدمت لجنة الدفاع عن الديمقراطية في الجزيرة العربية رسالة الى وزارة الخارجية الفرنسية في ٧ يونيو الجاري وناشدتها فيها الالتزام بموقف اخلاقي وعدم غض النظر عن انتهاك حقوق الانسان في البحرين. كما سلمت اللجنة مذكرة اخرى الى الحزب الاشتراكي لتذكيرهم بمسؤوليتهم الاخلاقية ازاء حقوق الانسان. كما طالبت الحكومة باتخاذ موقف فاعل من انتهاك ابسط حقوق الانسان في البحرين. وتعتبر هذه المبادرة من مواطنين فرنسيين اصدقاء لشعب البحرين تطورا مهما في ذلك البلد الذي بدأ يلعب دورا بارزا في شؤون المنطقة.

وعلى الصعيد الداخلي استمرت التعليقات اليومية على الوضع الداخلي، وامتثل اعضاء مجلس الشوري

للتوجيه الحكومي، وكتبوا في الصحف المحلية بعض التعليقات وتحدثوا عن رغبتهم في تطوير المجلس وذلك بادخال بعض النساء في عضويته وانتخاب بعض اعضائه. ولم يتطرق هؤلاء الى مواد الدستور التي تنص على ضرورة انتخاب مجلس وطني.

٤١ يونيو
ساد القلق مجددا من تصاعد ممارسة التعذيب في الايام القليلة الماضية قبيل بدء الزيارات الدولية لغرف التعذيب البحرينية. وساهم في هذا القلق ما نقل عن اصابة اثنين من الشخصيات الشعبية المرموقة داخل السجن باصابات بليغة بسبب التعذيب الوحشي الذي ارتكب بحقهم الاسبوع الماضي. فقد علم ان كلا من الشيخ حسن الديهي والشيخ علي عاشور، المعتقلين بمركز التعذيب بسجن جو اصيبا بجراح إثرالاعتداء عليهما من قبل المعذبين عندما رفضا نزع ملابسهما قبل الزيارة العائلية. وقد رفض الاثنان بإباء الابطال الامتثال لهذه المعاملة غيرالانسانية، ولم يتمكنا من مقابلة عائلتيهما. كما رفضا وضع القيد في أيديهما. وبسبب هذا الموقف البطل انهال القتلة عليهما بالضرب حتى سالت الدماء منهما، ثم سيقا الى زنزانات انفرادية بالعنبر رقم ٥ بسجن جو، وما يزالان معتقلين فيه حتى الآن. وهناك قلق شديد على بقية المعتقلين الذين يرفضون التوقيع على »الافادات« المنزوعة تحت التعذيب. وامتثالا لأوامر وزير الداخلية الشخصية، فان على المعتقلين نزع ملابسهم كاملة اذا ارادوا زيارة عائلية، وهو اجراء يرفضه ابناء البحرين جميعا لانه يتنافى مع اخلاقهم وتراثهم ودينهم. ويتعرض المعتقلون للتفتيش اربع مرات في كل زيارة عائلية. الاولى عند الخروج من سجن جو، والثانية عند دخولهم القلعة للقاء اهلهم، والثالثة عند الانتهاء من الزيارة والرابعة عند الرجوع الى سجن جو. وهناك عدد كبير من المعتقلين يرفض الزيارات العائلية بسبب هذه الاجراءات الوحشية.

وبسبب سوء المعاملة فقد نقل الشيخ الجمري الاسبوع الماضي الى المستشفى العسكري حيث شوهد بصحبة شرطيين وكانت الممرضات يحيينه وهو يمر امامهن. وعلم كذلك ان مزيدا من الزنزانات الانفرادية قد تم بناؤها في الآونة الاخيرة، الامر الذي يؤكد توجه رئيس الوزراء لتكريس سياسات القمع والاضطهاد والتعذيب.
ومن جهة اخرى يتكرس الشعور بالصدمة يوميا بعد ان اتضح غياب اي برنامج للاصلاح الوطني. وقد تأكد هذا الشعور عندما رفض جهاز التعذيب اعتبار القرار الاميري باطلاق سراح بعض السجناء جزءا من مشروع متكامل للمصالحة الوطنية، مكررا مقولات يرفضها المواطنون، ومفرغا المبادرة الاميرية من محتواها الوطني. كما بدت سوء النوايا الحكومية من الاستمرار في ممارسة التعذيب بحق المواطنين حتى بعد اطلاق سراحهم. وبدا ذلك جليا من خلال نشر »تصريحات« على ألسنة الاطفال الذين اخلي سبيلهم مؤخرا تتحدث عن ندمهم على مواقفهم الشجاعة. وقد أكدت المصادر القريبة من هؤلاء الاطفال أنهم لم يتكلموا بكلمة واحدة من هذا القبيل. ومع اتضاح حقائق جديدة تتعلق بالضغوط الدولية على الحكومة بسبب انتهاكاتها المتواصلة لحقوق الانسان أدرك المواطنون أن ما يحدث ليس الا محاولة من جهاز التعذيب للالتفاف على الموقف الدولي. وبالاضافة الى فريق العمل التابع للامم المتحدة الذي تقرر أن يزور البحرين في ٠٢ اكتوبر المقبل، يتوقع قيام بعض المنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد في الاسابيع القليلة المقبلة لفحص أوضاع حقوق الانسان عن كثب. وناشدت المعارضة المواطنين بالاستعداد الكامل لتقديم شهاداتهم حول التعذيب والاعتقال التعسفي وكل وسائل القمع التي استخدمت ضد أبناء البحرين في السنوات الخمس الماضية. وأكدت المعارضة أهمية الاستعداد الشعبي للزيارات التي سيحدث بعضها في غضون أيام فقط، قائلة أن الاوان قد حان لاظهار حقيقة ممارسات جهاز التعذيب الى العلن وعدم الاكتراث بتهديدات عادل فليفل او غيره.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« اليومية التي تصدر في لندن في عددها لهذا اليوم مقالا للكاتب البحريني المعروف الاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان رسالة مبعد منذ ٨٦٩١ لا زال المطلوب من النظام البحريني اكبر بكثير من »مكرمة اميرية«. وجاء في المقال »باسم كل المبعدين في الخارج نقبل جبين كل من خرج من السجن اوالمعتقل ونشيد بصموده في الفترة السابقة، ونؤكد له بانه كان على حق في المطالبة باعادة الحياة البرلمانية، وعلى حق في المطالبة بمساواة كل المواطنين وعدم التمييز بينهم، وعلى حق في استخدام حقه الدي كفلته كل الاعراف والقوانين في التظاهر السلمي والمطالبة بالحقوق التي أجمع عليها الشعب. وستكون السنوات او الاشهر التي امضاها كل مناضل في المعتقل او السجن وسام شرف لكل من رفض ان يحني رأسه لغير الله، ووسام شرف لكل من قاوم تعذيب الجلادين والمرتزقة، ووسام شرف لكل من صبر واعتبر نفسه خادما لهذا الشعب الذي يستحق كل التضحية والفداء«. وتطرق المقال، الذي وصف بأنه قوي جدا، الى معاناة المواطنين ورفض الحكومة البدء في الاصلاحات المطلوبة ومذكرا بوجود اجماع شعبي على التغيير، وانتهى المقال الى القول »اننا نحلم بالعودة، نحلم بتقبيل ارض البحرين، نحلم بان نقدم ما نملك من خبرة ومعرفة لخدمة شعبنا، ونحلم بان تغلق السجون والمعتقلات السياسية، نحلم بان نرى انتخابات بلدية وانتخابات مجلس وطني، تشارك فيها المرأة، نحلم ببلد يكون الدستور فيه فوق الجميع، ويكون الجميع على قدم المساواة كما بشرنا سمو الامير في لقاءاته الاولى«.

٥١ يونيو

في اثر انتشار خبر الاعتداء الآثم على العالمين الجليلين الشيخ علي عاشور والشيخ حسين الديهي والاستاذ عمران حسين عمران الاسبوع الماضي على ايدي القتلة بمركز التعذيب بالقلعة تصاعد الغضب الشعبي بشكل يهدد بانفجار الوضع مجددا. وعلم ان الشيخ علي عاشور اصيب بجروح بليغة في فمه بسبب الضرب الوحشي الذي تعرض له بعد أن رفض خلع ملابسه. وانتشرت حالة من الاستنكار عندما تأكد خبر تعرية السجناء عندما ينقلون من غرف التعذيب الى سجن القلعة لمقابلة ذويهم. وقد تعرض هؤلاء الاحرار الى معاملة مهينة من قبل السفاحين بسجن القلعة عندما رفضوا نزع ملابسهم. وطبقا لاوامر من »جهات عليا« فقد قام عدد من المعذبين بالاعتداء على هؤلاء المعتقلين وخلعوا ملابسهم بالقوة امام بعضهم البعض. وبسبب هول الموقف وبعده عن الاخلاق والقيم رفع الشيخ عاشور صوته قائلا »الله اكبر، الله اكبر«، فانهال عليه القتلة وكمموا فمه وأصابوه بالجروح. وقال شهود عيان ان الموقف كان تعبيرا بليغا عن الوضع المتوتر الذي يعيشه ابناء البحرين في صراعهم المتواصل ضد المعذبين.

وعلم كذلك ان السيد حسين الحايكي من منطقة المحرق اعتقل بوحشية في الساعات الاولى من صباح السادس من هذا الشهر بعد الاعتداء الوحشي على منزله. وبعد تعذيب متواصل على مدى يومين متتاليين، اخلي سبيله. وكان السيد الحايكي يؤم المصلين بمسجد الصادق بمنطقة القفول في كل يوم جمعة. كما علم انه بينما كان خمسة من شباب سترة جالسين في سيارتهم قبل اسبوع بمنطقتهم اعترضتهم سيارتان للمرتزقة، وانهال الجلادون الذين كان يقودهم ضابط اردني بالضرب على المواطنين بهراواتهم. وما تزال آثار الضرب واضحة على اجسامهم حتى الآن.

وعلى صعيد آخر رفضت الحكومة اصدار قائمة باسماء الاشخاص الذين شملهم القرار الاميري الاخير. جاء ذلك في ردود الحكومة على استفسارات تقدمت بها جهات حقوقية تطالب فيها باسماء الاشخاص الذين سوف يفرج عنهم. وكانت لدى هؤلاء المنظمات شكوك بان الحكومة تتلاعب بقضية المعتقلين وتهدف لتضليل المهتمين بحقوق الانسان بحقيقة الموقف. وبعد مرور اكثر من عشرة أيام على صدور القرار الاميري لم تعلن الحكومة سوى

عن الافراج عن حوالي ٠٨ معتقلا، أغلبهم من الاطفال الموقوفين لمدد وصلت في بعض الحالات الى أربعة اعوام بدون تهمة أو محاكمة، وممن قضوا فترة الحكم بالسجن الصادرة بحقهم من قبل محكمة أمن الدولة. وشعر المواطنون بخيبة أمل كبيرة عندما اتضح أن رئيس الوزراء استطاع أن يمنع الامير من القيام باية اصلاحات سياسية، وأن الامير تراجع بشكل ملحوظ عن وعوده المتكررة بالاصلاح السياسي. ورأى مراقبون أن ملف الازمة السياسية في البحرين سوف يبقى مفتوحا في الوقت الحاضر وأن الامور تتفاعل سلبا لتضع البلاد على فوهة بركان آخر. وكانت المعارضة قد نجحت في تهدئة الوضع آملة أن يؤدي ذلك الى اقناع الحكومة باحداث تغيير سياسي في البلاد، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث.

وزاد من شعور المواطنين بخيبة الامل أن جهاز التعذيب منع العدد القليل من السجناء الذين افرج عنهم من استقبال المهنئين في منازلهم، وهددهم باعادة الاعتقال إن فعلوا ذلك. والهدف من ذلك، حسب ما يبدو، منع وجود حالة جماهيرية ترفع معنويات هؤلاء الابطال الذين قاوموا تعذيب الجلادين. وتأكدت المعارضة كذلك أن جهاز التعذيب هو الذي كتب »الاعتذارات« باسم الاطفال الذين أفرج عنهم مؤخرا ونشرها في الصحافة المحلية. واعتبر ناشطون حقوقيون أن ذلك التصرف يعتبر بحد ذاته انتهاكا فاضحا لحقوق الانسان. وقال هؤلاء أن حكومة البحرين لا تستطيع التخلي عن الانتهاكات حتى اذا قامت بعمل يبدو ظاهره امرا ايجابيا.

وعلم من جهة اخرى أن معتقلي سجن الحوض الجاف بعثوا مؤخرا رسالة الى الشيخ الجمري يعربون فيها عن تقديرهم الكبير لصموده، ويعاهدونه على السير في طريق الحق والمطالبة بالحقوق المسلوبة. وجاء في الرسالة ما يلي »من خلف القضبان نجدد لك الولاء يا أبا جميل، الى الاب الذي ظل بعطفه وحنانه وقيادته على أبنائه، أبناء هذا الشعب الوفي، الى من ضحى وأرخص التضحية في سبيل الله لكي يبقى أبناءه في مأمن حتى ينالوا حقوقهم وكرامتهم. من أبنائك ومن هم في شوق للقائك والعيش في ظلك، من أابنائك المخلصين »سجناء الحوض الجاف« سلام وتحية لقيادتكم الابوية وروحكم العملاقة التي أبت على مدى مايقارب الثلاث سنوات ونصف، أن تقدم ولو الشيء البسيط من التنازل عن حقوق هذا الشعب، وتحية إكبار لرعايتكم الابوية لمصالح هذا الشعب المسلم، فسلام وألف تحية. ما زلنا أيها الاب الحاني على ابنائه المخلصين ماضين على الدرب الذي رسمتموه لنا مهما كلفنا ذلك من بعد عن أهالينا، ومهما كلفنا من تضحيات. فسر راشدا وامض مهديا، ونحن معك على طريق الحق والرسالة، ومعذرة فقد تجف الاقلام يوما ولكن تأكد بأن الدم لن يجف، ومعذرة الى الله واليكم عن التقصير في خدمة الحق والرسالة« ووقعت الرسالة باسم »سجناء الحوض الجاف«.

٦١ يونيو

في تطور خطير جدا اعتقل عدد من النساء في اليومين الماضيين وعذبن تعذيبا شديدا. واطلق سراحهن لاحقا وهن في حالة يرثى لها. ولم يعرف سبب اعتقالهن بالضبط، لكن مصادر قالت أن عددا من زوجات المعتقلين كن يعتزمن زيارة الامير وتقديم رسالة له تطلب منه اصدار أمر بالافراج عنهم. وحسب هذه التقارير فقد منعهن المعذبون من زيارة الامير او تقديم أية رسالة اليه، وقالوا لهن أن أي اتصال مع الامير يجب أن يتم عبر جهاز التعذيب وليس معه مباشرة. وقد ضربت النساء ضربا مبرحا عندما رفضن التوقيع على تعهد بعدم تقديم أية رسالة الى الامير. ويخشى على هؤلاء النساء من المزيد من الاعتقال والتعذيب اذا أصررن على المطالبة بأزواجهن المعتقلين ظلما وعدوانا وتعسفا.

وبدلا من اغلاق ملف الازمة وفتح صفحة جديدة جاءت الاعتقالات الاخيرة لتؤكد استمرار عقلية القمع والاستبداد والتعذيب. كما وردت انباء عن قرار الحكومة بتجاهل النداءات والمناشدات الدولية

لالغاء محكمة امن الدولة، والبدء مجددا بمحاكمات صورية بشكل سريع. وقال مراقبون ان هذه المحاكمات المستعجلة تهدف لاقناع الجهات الحقوقية الدولية التي ستقوم بزيارات الى البحرين ابتداء من هذا الشهر بان المعتقلين »محكومون« وليسوا موقوفين. ولكن المراقبين يشعرون بان هذه الجهات الحقوقية خبيرة بأساليب الانظمة المستبدة وقدرتها على التلاعب بالحقائق من أجل تحاشي صدور قرارات دولية تدين ممارساتها القمعية. وناشدت المعارضة المواطنين بالتعاون الكامل مع هذه الجهات الدولية وذلك بالكشف عن كافة وسائل التعذيب التي تعرضوا لها والممارسات غير الانسانية التي يتم التعامل بها مع ابناء البحرين. وسوف تكون الاتصالات بين الجهات الدولية وضحايا القمع السلطوي بشكل خاص بدون حضور ممثلين عن الحكومة.

كما عبر المراقبون عن سخطهم إزاء ممارسات الحكومة بشأن المعتقلين الذين شملهم القرار الاميري الاخير. فبعد مضي أكثر من عشرة أيام ما يزال القسم الاكبرمنهم معتقلين ويتعرضون لمعاملة قاسية بهدف اجبارهم على توقيع تعهدات بعدم القيام بأية ممارسة سياسية وعدم المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. وهناك خيبة أمل شاملة في البلاد بعد ان تم افراغ المبادرة الاميرية من بعدها الوطني، وبعد ان اتضح عدم رغبة الحكومة في غلق ملف الازمة باعادة العمل بالدستور. وتساءل الكثيرون عن معنى هذا التلكؤ في اطلاق المعتقلين، مشيرين الى ان الحكام الآخرين عندما يصدرون امرا باطلاق معتقلين في مناسبات دينية او وطنية فان الافراجات تحدث فورا ولا تتم على دفعات متباعدة كما يحدث في البحرين.

وفي لندن صدر التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، وجاء فيه استعراض عام لانتهاكات حقوق الانسان في البحرين جاء فيه ما يلي »وردت انباء انه قبض خلال العام على مئات الاشخاص للاشتباه في قيامهم بأنشطة مناهضة للحكومة. وظل رهن الاعتقال بدون تهمة او محاكمة مئات الاشخاص الذين كانوا قد اعتقلوا في سنوات سابقة، وبينهم ثمانية من الزعماء الدينيين والسياسيين ممن اعتقلوا في العام ٦٩٩١ وجميعهم من سجناء الرأي. وصدرت احكام بالسجن فترات متفاوتة ضد ٦١ شخصا اتهموا باشعال حرائق وحيازة منشورات غير قانونية وذلك بعد محاكمات جائرة. واستمر ورود أنباء عن التعذيب واساءة المعاملة، وورد ان شخصا واحدا توفي في الحبس عقب تعرضه للتعذيب. وظل حكم الاعدام قائما على ثلاثة اشخاص، ومنع ثلاثة مواطنين بحرينيين على الاقل من العودة الى بلادهم. وجاء في التقرير انه في مارس ٧٩٩١ أصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية قرارا بحل اللجنة التنفيذية المنتخبة لنقابة المحامين وورد ان حل اللجنة مرتبط بندوات عقدتها النقابة حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية في البحرين. وحول الاعتقالات ورد ان عمليات الاعتقال جرت في المنازل اثناء الليل وعند الفجر او في اماكن العمل او إثر موجات احتجاج مناهضة للحكومة. وورد ان من بين المعتقلين عشرات الشبان والشابات بالاضافة الى الاطفال، وقد تعرض بعضهم للضرب قبل ان يطلق سراحه بدون توجيه تهم اليهم.

٨١ يونيو

بدأت تفصيلات الجريمة التي حدثت خارج القصر الاميري في الرفاع تتضح اكثر. فقد تأكد ان مجموعة من النساء توجهت في يوم السبت الماضي ٢١ يونيو الى قصر الامير بمنطقة الرفاع لمطالبته باصدار امر بالافراج عن ازواجهن وبقية السجناء الذين يرزحون في السجون بسبب آرائهم السياسية. وكان من بين المجموعة السيدات كريمة حسن الموسوي ورملة محمد حسن وليلى خليل دشتي. وعلى مقربة من القصر الاميري اعترضهن رجال الشرطة والمخابرات وقاموا بالاعتداء عليهن بالضرب وأجبروهن على العودة من حيث أتين. وفي اليوم التالي الاحد توجهت المجموعة الى مكتب أحد المحامين للتشاور معه حول ما اذا كان بالامكان اللجوء الى القضاء للتظلم. وبعد خروجهن تم

استدعاء ذلك المحامي وتهديده بعواقب وخيمة ان هو تدخل في القضية. وفي يوم الاثنين الماضي قامت مجموعة اخرى من النساء بالاتصال بمؤسسة »النصر« لاستئجار حافلة باص لنقلهن الى قصر الرفاع لمقابلة الامير، الا ان مدير المؤسسة رفض طلبهن خوفا من انتقام جهاز التعذيب. ومع ذلك فقد اعتدت الشرطة والمخابرات على مكاتب هذه المؤسسة عصر ذلك اليوم وقامت باغلاقها وتشميعها بالشمع الاحمر. وتم تشميع بوابة موقف الباصات التابع للمؤسسة. وفي اليوم التالي تم استدعاء المحامي عبد الله هاشم، الذي زارته السيدات لطلب استشارة قانونية، واجبر على التوقيع على تعهد بالحضور للمركز في اليوم التالي بدون ذكر الاسباب.

واعتقلت يوم الثلاثاء الماضي ٥١ يونيو السيدة ليلى خليل دشتي في الساعة السابعة مساء وذلك بعد زيارتها احد المحامين. وخلال التحقيق معها ومع بقية النساء تعرضن لتعذيب رهيب، وهددن بوحشية. وقال المحققون لهن ان الامير لا يتدخل في الشؤون السياسية على الاطلاق، وان تلك الامور من اختصاص رئيس الوزراء واضافوا ان الامير قد يساعد عائلة فقيرة بشيء من المال او بتذكرة للسفر الى العلاج في الخارج او اي شأن اجتماعي آخر. وقالوا ان رئيس الوزراء يمنع منعا باتا تقديم اية رسالة او عريضة الى الامير حول اي شأن سياسي.

وقد جاء ذلك العدوان الشنيع على المواطنات البحرينيات في الوقت الذي أصدر رئيس الوزراء اوامره لوسائل الاعلام المحلية بالتطرق لموضوع المرأة ودورها في المجتمع البحريني، وذلك للتهيئة لتعيين بعض النساء المحسوبات على رئيس الوزراء لعضوية مجلس الشورى. وقرأ الحقوقيون المختصون باوضاع البحرين في هذا التناقض الفاضح بين التصريحات والممارسة تأكيدا على نجاح الانقلاب الذي قام به رئيس الوزراء ضد الامير وما تحدث عنه من اصلاحات في الايام الاولى بعد وفاة والده. ورأى الكثيرون في نجاح رئيس الوزراء في تهميش الامير انتكاسة كبرى ونهاية محتومة لاي أمل بالاصلاح السياسي. واستغربوا من قبول الامير بهذا التهميش الواضح في الوقت الذي كان بامكانه ان يفرض اصلاحات سياسية جادة تعيد الاستقرار والامن الى البلاد.

وعلى صعيد آخر عم الاوساط الشعبية استياء كبير بعد نشر الصحافة المحلية اكاذيب مختلقة منسوبة الى بعض المعتقلين. ونسبت الصحافة الى اولئك المظلومين اقوالا لم يقلها اي منهم. وعلى وجه الخصوص يمارس جهاز التعذيب من خلال سيطرته على الاعلام المحلي وبوسائل اخرى سياسة تسقيط الشخصيات المعارضة وخاصة الناشطة منها. ونسب الاعلام المحلي الى بعض الرموز المحترمة التي أفرج عنها بعد سنوات من الاعتقال التعسفي والتعذيب أقوالا لم يتفوهوا بها اطلاقا، وذلك في اطار حرب نفسية قذرة ضد ابناء البحرين. ورأى محللون ان هذه السياسة سوف تعود سلبا على اصحابها لانها تكرس حالة الشعور بكراهية النظام الذي يستغل امكانات البلاد للاعتداء على مقدساتها ورموزها.

ومن جهة ثالثة تصاعد القلق الشديد في الايام القليلة الماضية على حياة المواطن عبد الجليل الشاعر، من منطقة باربار. فقد نقل في مطلع الاسبوع الى مستشفى السلمانية بعد ان تدهورت صحته بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له في السجن. ووصفت حالته بانها غير مستقرة وان آثار التعذيب واضحة على جسده، ويرقد الآن بالجناح رقم ٣٢. وترددت كذلك أنباء عن نقل المواطن البطل الحاج عبد الله فخرو، ٠٧ عاما، الى المستشفى بعد تداعي صحته بسبب سوء الرعاية في غرف التعذيب.

وتردد كذلك ان سبب تلكؤ جهاز التعذيب في اطلاق سراح المشمولين بالقرار الاميري الاخير يعود الى ان عددا منهم من السجناء الجنائيين وليس السياسيين، وان تلك الحقيقة سوف تتضح اذا اطلق الجميع مرة واحدة، الامر الذي قلل كثيرا من اهمية تلك الخطوة.

١٢ يونيو

عبر حقوقيون دوليون هذا اليوم عن قلقهم الشديد بعد انتشار انباء مفادها ان صحة الشيخ الجمري تتداعي بشكل متواصل نتيجة المعاملة الوحشية التي يتلقاها داخل زنزانته. وسعى هؤلاء للحصول على معلومات اكثر من جهاز التعذيب البحريني الذي يمارس عملية التعذيب النفسي بحق الشيخ منذ اعتقاله. وذكر شهود عيان انهم رأوا الشيخ بالمستشفى العسكري مؤخرا وهو في حالة صحية متداعية. ويسعى جهاز التعذيب لاجبار الشيخ الجمري على التوقيع على افادات معدة سلفا كشرط لاطلاق سراحه، بعد ان تمت محاصرة النظام من قبل الجهات الحقوقية الدولية. وتطالب الجهات الحقوقية التي ستزور البلاد ابتداء من نهاية هذا الاسبوع بمقابلة السجناء وفي مقدمتهم الشيخ الجمري للاطلاع على حقيقة المعاملة الوحشية التي يتعرضون لها داخل غرف التعذيب. وعلى مدى السنوات التي قضاها الشيخ في السجن لم يحظ يوما بمقابلة حقيقية مع افراد عائلته، فقد تمت كل الزيارات بحضور مراقبين عن جهاز التعذيب يمنعون عائلة السجين من اخباره بما يجري في الخارج او الاشارة عليه بما يجب ان يفعله في ظروف السجن الرهيبة. واكدت مصادر من داخل السجن ان المعذبين يتنصتون بشكل كامل على ما يتم خلال المقابلة التي تتم مرة كل شهرين في احسن الاحوال، وذلك بحضور احد عناصر التعذيب الذي يضع »اجندة« المقابلة، او بزرع اجهزة تنصت وتصوير لما يجري في الزنزانة. يضاف الى ذلك ان المعذبين يسعون لكسر شوكة الشيخ وموقفه من خلال توجيه اللوم عما يجري في البلاد اليه، وايهامه بان المواطنين نسوه وان عليه الاذعان للمعذبين والا فسوف يقضي بقية عمره وراء القضبان. وقد عبر الشيخ مرارا عن التزامه الكامل بالمشروع الوطني والمطالب الشعبية العادلة، وفشل جهاز التعذيب في الحصول على اي تنازل منه. ولكن اكدت الانباء الاخيرة ان وضع الشيخ الجمري الصحي في غاية الخطورة، وان عناصر في جهاز التعذيب الذي يديره ايان هندرسون تسعى لتصفيته جسديا بسبب اصراره على موقفه المشرف.

ويشعر المواطنون بخيبة امل كبيرة بعد ان مر اكثر من ثلاثة شهور على وفاة الامير السابق وصعود الشيخ حمد الى الحكم، بينما بقي الشيخ وبقية الاخوة المعتقلين ظلما وعدوانا في قيودهم. ولا يستبعد انفجار الاوضاع مجددا اذا لم يتخذ الامير خطوات سياسية قوية تكرس سلطته وتضع رئيس الوزراء في المكان في موقعه ، وتمنعه من التجاوزات التي عادت بالوبال على ابناء البحرين.

وعلم من جهة اخرى ان المواطن الشيخ علي الهملي منع من دخول البلاد لدى عودته الاسبوع الماضي. وتم توقيفه فترة طويلة قبل اعادة ترحيله قسرا. وقد فشلت حكومة البحرين في الاستجابة للنداءات الدولية بالتوقف عن سياسة ابعاد المواطنين عن بلادهم، وهي سياسة تتناقض مع القوانين الدولية وكذلك دستور البلاد. وتشترط الحكومة على من يريد العودة التقدم باعتذار الى الجهاز القمعي في البلاد والتوقيع على افادة بالامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية. وقد أجمعت قوى المعارضة على رفض ذلك الشرط، وطالبت بتهيئة الظروف لعودة طبيعية لجميع المبعدين في اطار مصالحة وطنية شاملة. ومن الظروف المطلوب توفرها في البلاد الغاء قانون أمن الدولة ومحكمة أمن الدولة والقيام باصلاحات سياسية تبدأ باعادة العمل بالدستور. وقد رفض أغلب المنفيين الرجوع بدون توفر هذه الشروط، ولم يقبل بشروط الحكومة الا عدد قليل من الذين اضطرتهم الظروف للعيش خارج بلادهم. وعلم ان الحكومة تعد لجنة خاصة لزيارة عائلات المنفيين لاجبارها على التقدم باعتذار لكي يستطيع المنفيون العودة. ولكن المعارضة أكدت بقوة مطالبتها بمصالحة وطنية شاملة بعيدة عن الابعاد الشخصية التي اصبحت تطبع كافة الاجراءات السياسية. وتسعى المعارضة لاقامة دولة القانون والمؤسسات بدلا من النظام الذي يربط مصالح الناس بالمبادرات الشخصية لبعض المتنفذين من العائلة الحاكمة.

وعلى صعيد آخر شجبت المنظمات الحقوقية الدولية المحاكمات السرية التي تقوم بها سلطات التعذيب في البحرين بشكل مستعجل هذه الايام لغلق ملفات بعض الموقوفين قبل وصول الجهات الحقوقية الدولية الى البلاد في غضون الايام القليلة القادمة. وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت انها ستحاكم سبعة اشخاص يوم السبت الماضي، ولكنها لم تفصح عن هوياتهم ولا عن التهم الموجهة اليهم. وتدرك الجهات الحقوقية التي يفترض ان تزور أولاها البلاد في نهاية هذا الاسبوع مغزى الاسراع في محاكمة المواطنين الموقوفين الذين مضى على بعضهم اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة.

٣٢ يونيو

وجهت المعارضة نداء الى المنظمات الحقوقية الدولية تطالبها فيها بالتدخل الفوري لانقاذ حياة الشيخ الجمري الذي يعاني من التعذيب النفسي الرهيب داخل زنزانته. جاء ذلك بعد ان تأكدت الانباء بان الشيخ يعاني من تراجع حاد في صحته في الايام القليلة الماضية، وبعد ان اتضح ان جهاز التعذيب يتصرف بأسلوب غير لائق مع افراد عائلة الشيخ. واعتبرت جهات حقوقية مطلعة ان إجبار احد أبناء الشيخ الجمري يوم امس على الادلاء بتصريح ينفي تعرض والده لمعاملة سيئة، دليل جديد على انتهاك صارخ لحقوق الانسان، واستغلال سيء للسلطة. وتجدر الاشارة الى ان الشيخ الجمري بقي طوال الشهور الماضية في زنزانة انفرادية، ومنع من الاتصال بالعالم الخارجي ولم يسمح بزيارات عائلية الا في نطاق ضيق. ومنع افراد العائلة الذين يسمح لهم بزيارته من التحدث معه حول اية قضية خارج الاطار العائلي. ولم تستطع اخباره بالاهتمام الدولي بقضيته وان منظمة العفو الدولية جعلته شخصا محوريا في حملتها لتحسين حقوق الانسان في العالم بمناسبة مرور خمسين عاما على صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وفي مقابل ذلك يمارس عادل فليفل مع الشيخ أبشع وسائل التعذيب النفسي وذلك باساءة معاملته والتضييق عليه وإبقائه في اعتقال انفرادي، واستعمال الكلمات الجارحة ضده، ومحاولة تضليله بايهامه بان الشعب نسيه ولم يعد يهتم به. وناشدت المعارضة الجهات الحقوقية الدولية التدخل للمطالبة باطلاق سراحه بعد ان فشل جهاز التعذيب في توجيه تهم ذات شأن بحقه. وكان شعب البحرين يأمل ان يصدر الامير قرارا باطلاق سراح الشيخ وبقية المعتقلين السياسيين، ولكن ذلك لم يحدث برغم الضجة الاعلامية التي اعقبت قرارا هامشيا باطلاق سراح بعض الموقوفين ظلما وعدوانا.

ولوحظ من جهة اخرى تراجع لهجة الخطاب الرسمي ازاء الاصلاحات التي كان الامير قد كررها بعد استلام الحكم إثر وفاة والده. وتكاد تخلو التعليقات الصحافية اليومية عن اية اشارة الى اي اصلاح سياسي وتكتفي بالاشادة بخطوات هامشية هنا وهناك لا تمس الوضع السياسي المتداعي. وكان هناك شيء من التفاؤل عندما تطرق بعض الكتاب الى الحديث عن الدستور والمجلس الوطني، ولكن سرعان ما صدرت اوامر من رئيس الوزراء الى تلك الاقلام بعدم الخوض من قريب او بعيد في القضايا السياسية، فذلك من اختصاصه الشخصي فقط. وفي الوقت نفسه تصاعدت الاعتداءات اللفظية الموجهة للمواطنين خصوصا الذين افرج عنهم وهم بحدود مائة شخص برغم عدم توجيه اية تهمة اليهم من قبل جهاز التعذيب. وقد أصدرت الابواق الحكومية احكامها على هؤلاء قبل ان توجه محكمة امن الدولة اي اتهام ذي شأن لهم. وينظر المراقبون الى هذا التراجع بقلق بالغ، لانه يعكس غيابا كاملا لعقلية الاصلاح والتغيير وينذر باستمرار التوتر.

وعلى صعيد آخر فشلت سفارات البحرين في الخارج في السماح لاي مواطن بالعودة الى بلاده او تجديد جواز سفره، برغم ما أشيع عن توجه جديد لطي صفحة الماضي ووقف سياسات الابعاد وحرمان المواطنين من جنسياتهم البحرينية. وفي احدى العواصم العربية رفض السفير التحدث مع احد المواطنين الذي ذهب

لاجتماع معه وفق اتفاق مسبق. فما ان بدأ المواطن المبعد في التحدث باسم مجموعة من اصدقائه البحرينيين حتى استشاط السفير غضبا، وقال ان الحكومة ترفض ان تتحدث مع مجموعات، وبامكانك ان تتحدث عن نفسك فقط. وانا اخبرك هنا بان عليك كتابة رسالة اعتذار الى الحكومة اذا اردت العودة الى البلاد، وسوف يتم النظر في طلبك«. فما كان من هذا المواطن الا ان قال ان على الحكومة ان تعتذر من المبعدين لانها ارتكبت جرما بحقهم، ولن يعتذر مواطن شريف للجهاز القمعي الذي يديره هندرسون يوما«.

وعلى صعيد آخر ما زالت قضية تعذيب مواطنات الاسبوع الماضي تتفاعل في الداخل والخارج . وأبدت منظمات حقوقية دولية اهتمامها بهذا التطور الخطيرالذي اكد خواء الادعاءات الحكومية بوجود مجالس رسمية يستطيع المواطنون حضورها لتقديم رسائلهم وعرائضهم. وعبرت هذه الجهات عن استيائها الشديد من قمع هؤلاء المواطنات وتعذيبهن لمجرد توجههن الى قصر الامير لتقديم رسالة تطالبه باصدار امر باطلاق سراح ازواجهن المعتقلين. ويتوقع تفاعل القضية في الايام القليلة الماضية خصوصا مع احتمال زيارة منظمة حقوقية دولية البلاد قريبا.

٤٢ يونيو

كشف السيد جيف هون، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، الليلة الماضية، ان منظمة العفو الدولية سوف تقوم بزيارة الى البحرين قريبا. وقال الوزير البريطاني الذي كان يتحدث في اجتماع نظمه مجلس التفاهم العربي البريطاني في لندن، ان وفدا من المنظمة المذكورة سوف يسافر غدا الجمعة الى البحرين في أول زيارة رسمية للمنظمة الى البلاد منذ ثلاثة عشر عاما. واضاف ان مثل هذه الزيارة يوفر »صمامات أمان دولية« في ما يتعلق بقضية حقوق الانسان. وقال ان العلاقات التاريخية بين بريطانيا والبحرين توفر وسيلة مناسبة لمناقشة كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومنها حقوق الانسان. وكان السيد هون قد استلم منصبه الشهر الماضي بعد وفاة الوزير السابق، السيد ديريك فاتشيت، الذي اهتم كثيرا بموضوع حقوق الانسان في البحرين والذي وصف المعارضة البحرينية قبل عامين بانها »معتدلة ولها مجموعة من المطالب المعتدلة«.

وفاجأ كشف الوزير البريطاني عن زيارة منظمة العفو الدولية الى البحرين الكثيرين خصوصا ان الحكومة رفضت السماح لاية منظمة حقوقية دولية بزيارة السجون للتحقق مما يجري فيها، كما ساهم في تفسير اطلاق بعض المعتقلين الموقوفين بدون تهمة او محاكمة في هذه الفترة بالذات. وناشدت المعارضة ضحايا التعذيب بالتعاون الكامل مع وفد المنظمة الدولية، كما ناشدتهم اتخاذ كافة الاحتياطات لتفادي بطش جهاز التعذيب الذي ستكون ممارساته الارهابية من بين القضايا التي تأمل المعارضة البحث فيها. وأعربت المعارضة عن مخاوفها من وسائل التضليل والتشويش التي ستقوم الحكومة بها لمنع وصول الحقائق حول التعذيب والعقاب الجماعي والاعتقال التعسفي الى وفد المنظمة.

وأعربت المعارضة عن المزيد من القلق ازاء الانباء التي اكدت تعرض الشيخ الجمري الى تعذيب نفسي رهيب في الايام القليلة الماضية، الامرالذي ادى الى تدهور صحته باستمرار. وعلم ان التعذيب كان يهدف لاجبار الشيخ على التوقيع على افادات مزورة تحمله مسؤولية الانتفاضة والاحتجاجات التي حدثت في البلاد. وليس معلوما بعد ما اذا استطاع المعذبون الحصول على توقيع الشيخ على الافادات التي اعدتها وزارة الداخلية. وقامت المعارضة باطلاع الجهات الحقوقية المعنية بما تعرض له الشيخ الجمري، وناشدتها زيارته في السجن. وذكرت مصادر مطلعة ان ما يتعرض له أبناء البحرين من تعذيب في السجون لا يوازيه شيء، وقال ناشط حقوقي بحريني ان من يتعرض لذلك التعذيب يرى في تلك اللحظات ان تبعات ما يوقع عليه من اعترافات مزورة سوف يكون أهون من العذاب والالم في

تلك الساعة. ومعلوم ان الشيخ الجمري قد بقي طوال الشهور التسعة الماضية في ما يشبه العزلة الكاملة عن العالم بالاضافة الى التعذيب النفسي الذي يمارسه عادل فليفل بحقه يوميا. وتتعرض عائلته في الوقت الحاضر الى ضغوط نفسية وتهديدات رهيبة لاسكاتها ومنعها من التحدث مع الآخرين عما يجري للشيخ. كما ان أبناءه يتعرضون على وجه الخصوص لأبشع صور التعذيب النفسي والتهديدات.

ومن جهة اخرى، اعترف امير البلاد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، في تصريحات امام الصحافيين المصريين، ان الذين أصدر قرارا بالافراج عنهم لم يرتكبوا اية جرائم، الامر الذي يعني ان توقيفهم كان ظلما. ونقلت صحيفة »الايام« في عددها هذا اليوم عن الامير قوله »ان الافراج عن الشباب افراج عن ابنائي، اما من تورط بالقتل واشعال الحرائق او التدمير فأمرهم امام القضاء، ولا يصبح لي الافراج عنهم«. وهذا الاعتراف الذي يتضمن براءة الذين أمر بالافراج عنهم خطوة ايجابية من امير البلاد تقتضي محاسبة الذين ارتكبوا جريمة اعتقال هؤلاء الابرياء وتعذيبهم وسجنهم لمدد تجاوزت في بعض الاحيان ثلاث سنوات متواصلة.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر اليوم خبرا بعنوان »منظمة حقوق الانسان في البحرين تطالب باطلاق مزيد من المعتقلين«. ونقلت الصحيفة عن المنظمة قولها ان عددالمعتقلين يفوق بكثيرعدد الذين شملهم العفو الذي اصدره امير البحرين، وان السلطات فشلت حتى الآن في اعطاء اسباب قانونية مقنعة لاحتجاز هؤلاء المواطنين بدون محاكمة لفترات طويلة تصل في بعض الحالات الى ثلاث سنوات، خصوصا اولئك الذي كانت اعمارهم عند الاعتقال تتراوح بين ٤١ و ٧١ عاما. واشارت المنظمة الى ان النظام القضائي في البحرين لا يوفر عمليا للمواطنين حق التظلم والتعويضات ضد التعرض للاعتقال التعسفي او التعذيب، والمحاكم ليست لها صلاحية مراجعة افعال الحكومة في هذا الشأن. واشارت المنظمة الى ان المحكومين الذين شملهم العفو كانوا من بين اكثر من ٠٠٥ سجين اصدرت محكمة أمن الدولة بحقهم احكاما بالسجن بعد محاكمات جائرة.

٦١ يونيو

ارتكبت القوات الحكومية يوم امس الاول جريمة كبيرة بحرق مبنى جمعية التوعية الاسلامية التي أغلقتها العائلة الخليفية في فبراير ٤٨٩١. فقد شوهدت النيران تتصاعد من المبنى المهجور في الوقت الذي بدأت الحكومة فيه بناء مكاتب لعبد الرحمن بن صقر آل خليفة، احد المعذبين المعروفين، بالقرب من مبنى الجمعية الواقع بمنطقة الدراز. ولم يعرف بعد حجم الدمار الذي ألحقه الحريق بالمبنى ولكن يتوقع انه التهم الكتب التي تحويها مكتبة الجمعية. وكانت جمعية التوعية الاسلامية هي المؤسسة الاسلامية الشيعية الوحيدة التي سمحت الحكومة بها في فترة الانفتاح السياسي في ٢٧٩١، حيث استمرت في نشاطها الثقافي حتى أصدر رئيس الوزراء قرارا بغلقها بعد اثني عشر عاما. وبقيت مغلقة طوال الستة عشر عاما الماضية ولكنها بقيت معلما بارزا ومؤشرا للاضطهاد الذي يواجهه المواطنون. ورأى مراقبون في جريمة الحرق الاخيرة مؤشرا آخر على سياسة الحكومة الهادفة لاثارة النعرات الطائفية وتمزيق الصف الوطني ولكنهم يعتقدون ان هذه السياسة الفاشلة لن تنجح في المجتمع البحريني الواعي. وسبق للعائلة الخليفية ان مارست اعمالا ارهابية ضد الشيعة على امل اثارة فتنة طائفية ولكن تلك الاعمال ارتدت عليها. ففي سبتمبر ٣٥٩١ قام دعيج آل خليفة ومعه عدد من ابناء العائلة الحاكمة باعتداء على موكب ديني للشيعة خلال موسم العاشوراء، ولكن تداعيات تلك الجريمة ادت الى قيام ثاني اكبر حركة وطنية شهدتها البحرين في القرن العشرين، حيث استطاعت الهيئة التنفيذية العليا ان تحول تداعيات تلك الجريمة الى اجماع وطني طرح مطالب وطنية عادلة وتمكن من شل الحركة في البلاد على مدى عامين متواصلين.

وتأمل المعارضة ان تتحول الجريمة الخليفية الاخيرة الى محفز آخر للحركة الوطنية المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني.

وعلى صعيد آخر كشفت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي الاخير استمرار القمع الخليفي والاعتداء المتواصل على الحريات العامة وانتهاكات حقوق الانسان. وجاء في مقدمة التقرير ما يلي »استمر اعتقال بضع مئات من المناوئين للحكومة الذين اعتقلوا في السنوات الماضية، واغلبهم بدون تهمة او محاكمة، واعتقلت مجموعات اخرى لفترات قصيرة خلال العام ٩٩٩١. وقدم بعض المعتقلين السابقين الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة وصدرت بحقهم احكام بالسجن وصل بعضها الى عشرة اعوام بتهم من ضمنها »انتهاك امن الدولة«. وواصلت الحكومة منعها عددا من المواطنين من العودة الى بلادهم ، واطلقت سراح بضع مئات من السجناء السياسيين والمحتجزين ومن بينهم سجناء رأي خلال العام ٩٩٩١. واحتوى التقرير على تفصيلات حول الانتهاكات المتواصلة المذكورة، وقالت ان وفدا من المنظمة زار البحرين في يونيو ٩٩٩١ ولكنه منع من مقابلة اي شخص خارج الاطار الحكومي. وجاء في نهايته ان منظمة العفو الدولية قدمت في نوفمبر الماضي الى الحكومة عددا من التوصيات. وقال التقرير »تضمنت مقترحات منظمة العفو الدولية التصديق على الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاول الاختياري، والميثاق الدولي حول الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ومعاهدة القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري. واقترحت المنظمة كذلك تغيير قانون امن الدولة ٤٧٩١ لضمان توافقه مع المعايير الدولية لحقوق الانسان، بالاضافة الى عدد من الاجراءات لتطوير وحماية حقوق الانسان«.

ومن جهة اخرى علم ان اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان كان قد كتب رسالة الى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، قبل زيارته الى البحرين طلب منه فيها طرح عدد من القضايا على حكومة البحرين. وجاء في الرسالة ما يلي »اخبرتني بانك سوف تزور البحرين الاسبوع المقبل ولا احتاج لتذكيرك بالقلق الذي عبرت عنه ازاء هذه الديكتاتورية الوراثية خلال السنوات، واود تلخيص بعضها في ما يلي ١ رفض الامير اعادة العمل بالديمقراطية المحدودة التي تمتعت بها البلاد قليلا بعد الاستقلال او حتى مناقشة الامر مع لجنة العريضة الشعبية، ٢ تصلب الحكومة في موقفها ازاء زيارة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة واستمرار ممارسة الصلاحيات التعسفية لاحتجاز رموز المعارضة منذ يناير ٦٩٩١، ٣ المحاكمات غير العادلة امام محكمة امن الدولة التي شجبت في تقارير لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية وغيرها، ٤ استمرار ممارسة التعذيب وفشل الحكومة في تعيين لجان لتقصي الحقائق، ٥ استعمال الابعاد كنوع من العقاب والالتزام الزائف من جانب ولي العهد عندما زار بريطانيا بان بامكان المبعدين ان يعودوا، ٦ استعمال السجن الانفرادي لفترات طويلة خصوصا مع الاطفال لتفادي انكشاف الحقائق خصوصا مع المنظمة الدولية للصليب الاحمر، واستمرار الحصار المفروض على الشيخ الجمري«. وقد عبر الوزير لدى انتهاء الزيارة عن امله في ان تكون هناك ديمقراطية كاملة في البحرين.

يوميات يوليو ٩٩

٨٢ يونيو

بدأت منظمة العفو الدولية اليوم زيارتها الرسمية للبلاد وهي الاولى من نوعها منذ ثلاثة عشر عاما. وسوف تلتقي المنظمة عددا من المسؤولين، وضحايا التعذيب. كما ستناقش مع ممثلي الحكومة قضايا عديدة في مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن

الدولة والتعذيب والإبعاد القسري للمواطنين. وكانت السلطات البحرينية قد رفضت طوال السنوات الماضية السماح لاي منظمة حقوقية دولية بزيارة البلاد، ولكن الضغوط الدولية الناجمة عن نشاط المعارضة اضطرت الحكومة للموافقة على هذه الزيارة. ويأمل المواطنون ان تؤدي الرقابة الدولية الى تخلي الحكومة عن سياسات التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري، وكافة الانتهاكات التي تمارسها كسياسة محورية في مجال حقوق الانسان. وشعر المواطنون بارتياح كبير لهذه الزيارة لانها جاءت تتويجا لجهودهم وتضحياتهم الكبيرة.

وبرغم زيارة المنظمة الدولية، فقد استمرت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في الايام التي سبقتها. فقد منع الشيخ حسين الصايم من إمامة الصلاة بمسجد مدينة حمد بعد ان تطرق في احدى خطبه قبل اسبوعين الى قضية المبعدين مطالبا بارجاعهم. وقد استدعي على الفور الى مكاتب التعذيب بالقلعة وأبلغ بقرار منعه من الاستمرار في اداء الصلاة ما لم يتوقف تماما عن التطرق من قريب او بعيد الى ما يعتبره جهاز التعذيب قضايا سياسية. وفي الوقت نفسه استمرت الاستفزازات من قبل القوات المرتزقة وعناصر جهاز التعذيب. فنقاط التفتيش العشوائية التي تقيمها قوى التعذيب مستمرة كل ليلة بعد منتصف الليل. وقد اعتدت تلك القوات على عدد من المواطنين في اليومين الماضيين وقامت بتفتيشهم واستفزازهم بشتمهم واهانتهم. وعلم كذلك ان عددا من الذين افرج عنهم مؤخرا اعيد اعتقالهم مجددا عند بعض نقاط التفتيش.

وعلم من جهة اخرى ان مكاتب شركة »النصر« للنقليات ما تزال مغلقة بعد اكثر من اسبوعين من غلقها. وجاء اغلاق المكاتب بعد ان قامت مجموعة من المواطنات بالتوجه اليها لاستئجار حافلة لنقل زوجات المعتقلين الى قصر الامير بالرفاع لمطالبته باطلاق سراح ازواجهن. ومع ان الشركة لم تستجب لطلب النساء فقد اقتحمت قوات التعذيب مكاتبها واغلقتها بالشمع الاحمر، وما تزال كذلك حتى الآن. وشهدت بعض المناطق عودة للكتابات الحائطية التي تطالب الامير بالاستجابة للمبادرات الايجابية التي تقدمت بها المعارضة اليه لحل الازمة السياسية في البلاد. وشهدت مناطق كرزكان ومدينة حمد مثل هذه الشعارات التي ما ان تكتب حتى تهرع قوات وزارة الداخلية لشطبها.

وعلى صعيد آخر تبددت آمال المواطنين بتشغيل من يفرج عنهم من المعتقلين. وقد حاول رئيس الوزراء محاكاة الامير في اطلاق بعض المبادرات التي تتسم بالايجابية، وذلك باصدار »توجيهات« الى وزارة العمل لتوظيف المفرج عنهم. وطبل الاعلام المحلي كثيرا لتلك المبادرة، ولكن سرعان ما تبددت عندما اوكلت وزارة العمل موضوع التوظيف بالشركات المحلية بدلا من اخذ المبادرة على عاتقها. وطالبت القطاع الخاص بتوظيف المفرج عنهم، الامر الذي لا يبدو منطقيا في الوقت الذي يعاني فيه القطاع الخاص من مشاكل جمة بسبب التداعي الاقتصادي في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان هناك من بين المفرج عنهم موظفين بالوزارات والشركات، ولكن هذه الجهات ترفض اعادتهم الى وظائفهم وفق توجيهات من رئيس الوزراء شخصيا. وما يزال عدد من موظفي شركة البحرين للاتصالات التي تقع تحت ادارة وزير المواصلات، نجل رئيس الوزراء، ممنوعين من العودة الى وظائفهم حتى هذه اللحظة. كما ان اغلب المفرج عنهم لم يحصلوا على جوازات سفرهم وبالتالي فهم لا يستطيعون السفر بحثا عن وظيفة في الخارج. ويعتبر سحب جوازات سفر المواطنين من وسائل القمع الحكومية التي تستعمل على نطاق واسع.

ولم يعرف بعد مصير المواطن السيد عدنان السيد سلام، ٨٣ عاما، بعد ان تم توقيفه قبل يومين بمطار البحرين لدى عودته من دراسته في الخارج. وكان معه ابنه البالغ من العمر ٥١ عاما وابنته التي لا يتجاوز عمرها ٢١ عاما. وسبق ان منع هذا المواطن من دخول البلاد من قبل. وكانت المرة الاخيرة التي سمح

له بدخول البلاد في العام ٤٩٩١. وحتى يوم امس لم يتضح اي خبر عن مصير هذا المواطن وابنائه.
وفي لندن، أعربت المنظمة العربية لحقوق الانسان عن ترحيبها باطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين وطالبت باطلاق الباقين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري.وجاء في البيان »تقدر المنظمة هذه المبادرة الايجابية وتعتبرها خطوة مهمة على الطريق الصحيح لتحقيق الانفراج المنشود باطلاق سراح جميع المعتقلين لاسباب سياسية بمن فيهم الاشخاص المحتجزين الذين لم يقدموا الى المحاكمة وفي مقدمتهم الشيخ عبد الاميرالجمري وإصدار عفو عام شامل«. وناشد البيان امير البحرين قائلا »تهيب المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا بسموكم وأنتم تدشنون عهدا جديدا، آملة مزيدا من الانفتاح وطي صفحة الماضي متمنية لكم الصحة والسعادة ولشعب البحرين التقدم والازدهار والسؤدد«.

٩٢ يونيو

استمرت جريمة إبعاد المواطنين مجددا. فقد أبعد قسرا يوم امس المواطن السيد عدنان السيد سلمان الى الظهران بالمملكة العربية السعودية بعد اعتقال في المطار استمر ثلاثة ايام. وأبعد مع هذا المواطن طفلاه السيد حسين، ٥١، وكوثر، ٢١. وكان الثلاثة قد وصلوا الى مطار البحرين يوم السبت الماضي، وتم توقيفهم في المطار طوال الفترة التالية برغم عدم وجود اية ادلة على قيامهم بنشاطات مناوئة للسلطة. ورفضت سلطات المطار السماح لهم بدخول البلاد، وأجبروا على المغادرة الساعة الرابعة مساء امس على متن طائرة متوجهة الى مدينة الظهران بالسعودية. ولا يعرف شيء عن مصيرهم حتى الآن.
وعلم كذلك ان المواطن الشيخ ابراهيم الانصاري، ٢٤ عاما، ما يزال موقوفا بمطار البحرين بعد ان رفضت سلطات المطار السماح له بالدخول. وكان الشيخ الانصاري قد عاد من الكويت قبل اربعة ايام بصحبة كل من ابنته وزوجها. وسمح للاثنين بالدخول، بينما أبعد الشيخ الى الكويت قسرا. ولكن السلطات الكويتية رفضت السماح له بدخول البلاد وأعادته فورا الى البحرين. وفي المطار طلبت منه السلطات البحرينية بالتوجه الى دولة الامارات العربية، ولكنه رفض المغادرة وأصر على دخول البلاد. ولكن سلطات المطار تصر على منعه من دخول بلاده بعد ان قامت بتجديد جواز سفره. وما يزال موقوفا بالمطار ويتعرض لمعاملة وحشية هناك.
يحدث هذا كله في الوقت الذي بدأ وفد من منظمة العفو الدولية زيارة الى البحرين يوم امس لفحص اوضاع حقوق الانسان فيها. وأصدرت المنظمة بيانا جاء فيه ما يلي »يزمع وفد من منظمة العفو الدولية على زيارة البحرين في الفترة من ٨٢ يونيو حزيران الى الاول من يوليو تموز ٩٩٩١. ويتألف هذا الوفد من مديرة قسم الشرق الاوسط، جون ري، وسعيد بومدوحة، الباحث في قسم الشرق الاوسط، وأنجلا غاف، وهي محامية بريطانية. والهدف من هذه الزيارة هو اجراء مباحثات مع كبار موظفي الحكومة البحرانية وممثلي المجتمع المدني، وذلك بشأن القضايا التي تتعلق بحماية حقوق الانسان وتعزيزها«. وعلم ان الحكومة تصر على عدم السماح بوفد المنظمة بزيارة السجون او الالتقاء مع المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب.
وفي كوبنهاجن أصدرت منظمة حقوق الانسان في البحرين تقريرا مفصلا حول المحاكمات غير العادلة في البحرين خلال العامين الماضيين. ويتكون التقرير من ٠٣ صفحة ويحتوي على تفاصيل لقضايا ٥١١ مواطنا بحرينيا تم الحكم عليهم بشكل جائر خلال الثمانية عشر شهرا الماضية، وكذلك قضايا ٤٦ مواطنا تمت تبرئتهم او انتهت مدة حكمهم منذ فترة طويلة ولكنهم ما يزالون محتجزين. ويحتوي التقرير كذلك على قضايا ٦٣ مواطنا لا يزالون منذ فترات طويلة بانتظار المحاكمة. وتشمل القضايا المذكورة ٩ نساء وما لا يقل عن ٥١ من الاطفال. وأشار التقرير الى ان هناك العديد من قضايا المحاكمات الاخرى التي لم تصل

للمنظمة معلومات عنها.
وما يزال عدد كبير من الافراد الذين شملهم القرار الحكومي بالافراج ، محتجزين ظلما وعدوانا. وتحدث الافراجات بشكل متقطع مما يعكس رغبة حكومية في افراغ القرار الاميري من محتواه. ومن بين الذين افرج عنهم في اليومين الماضيين حسين حماد من السنابس وفيصل عبد الله مكي من الديه . وقد قضى كل منهما في السجن ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وفي الدول المتحضرة يحظى مثل هؤلاء المظلومين عادة بتعويض مالي واعتذار رسمي عما لحق بهم من ضرر بسبب الاعتقال التعسفي. ولكن الوضع في البحرين يختلف عن ذلك، حيث يطلب منهم الاعتذار ودفع الغرامات احيانا.
وعلم ان المواطن الحاج عبد الله فخرو، يعاني في الوقت الحاضر من وضع صحي متدهور بعد معاناته الطويلة في السجن. وقد أفرج عنه الاسبوع الماضي بعد ان تدهورت صحته بشكل مقلق، وخشيت الحكومة ان يتوفى داخل السجن.

٠٣ يونيو

ذكرت مصادر مطلعة ان الجلسة الثانية لمحاكمة الشيخ الجمري سوف تعقد يوم الاحد المقبل ٤ يوليو . وسوف تعقد الجلسة بصورة سرية ولن يسمح للمواطنين بحضورها. كما سيمنع المراقبون الدوليون من حضورها. واكدت تلك المصادر ان الشيخ الجمري لن يكون له حق استئناف الحكم الذي سوف تصدره بحقه، وان مرافعاتها ستكون مقتضبة جدا. وكانت الجلسة الاولى قد عقدت في ٢٢ فبرايرالماضي، اي بعد اكثر من ثلاثة اعوام من السجن بدون تهمة او محاكمة. وتأتي الجلسة الثانية بعد اكثر من اربعة شهور من الجلسة الاولى التي وقف الشيخ الجمري فيها موقفا بطوليا رافضا كل التهم الموجهة اليه ومؤكدا ان ذنبه الوحيد هو المطالبة بانتخاب المجلس الوطني الذي ما يزال هو شخصيا وحسب دستور البلاد عضوا رسميا فيه. وخلال هذه الفترة تعرض الشيخ الجمري الى تعذيب رهيب، فقد أبقي في زنزانة انفرادية في معظم الاحيان، وقطع اتصاله بالعالم الخارجي، وخضعت الزيارات العائلية المحدودة التي حظي بها لاجراءات امنية صارمة، ومنع اهله من نقل الاخبار اليه، وهدده المعذبون بالسجن مدى الحياة اذا لم يوافق على شروطهم. ويمكن القول ان اخبار الشيخ انقطعت تقريبا برغم بعض الزيارات التي لم يستطع الحديث خلالها عما يحدث له. كما نقل الى المستشفى العسكري مرارا، وتدهورت صحته بشكل متواصل بسبب ما تعرض له من التعذيب النفسي والجسدي احيانا على ايدي المعذبين المعروفين. ولا يستبعد المراقبون ان يكون الشيخ قد وقع على افادات مزيفة اعدها الجلادون، ولكنها افادات اذا كانت موجودة ليس لها قيمة من وجهة النظر القانونية. وهناك طلبات كثيرة من منظمات حقوقية دولية لحضور المحاكمة، ولكن الحكومة ترفض السماح لاي مراقب دولي بحضور جلسات محكمة امن الدولة التي تفتقر الى ادنى مقومات العدالة، وتعتبر احكامها جائرة.
وعلم من جهة اخرى ان جهاز التعذيب أصدر امرا بمنع الدكتور حامد الانصاري من القاء محاضرة بجمعية الاصلاح بالمحرق. وكانت الجمعية قد أعلنت عن محاضرة بعنوان »الاسلام والانترنيت« يلقيها الدكتور الانصاري. ولم يعرف سبب المنع سوى ان الشخص المذكور كان قد شارك في برنامج »الشريعة والحياة« الذي تبثه قناة »الجزيرة« القطرية. ويمارس جهاز التعذيب سياسة القبضة الحديدية لتكميم الافواه في البلاد، ويمارس رقابة صارمة على كل كلمة تقال او تكتب. وكان هذا الجهاز قد أصدر قرارا بمنع محاضرة للدكتورة سبيكة النجار كانت ستلقيها بنادي العروبة. وأدرك المواطنون ان ما قيل عن سياسة انفتاحية جديدة لم يعد له وجود.
على صعيد آخر تحدث الليلة الماضية السير نايجيل رودلي، المقرر الخاص للامم المتحدة حول التعذيب امام مجموعة من ناشطي حقوق الانسان وذلك بالقاعة الرئيسية لجمعية المحامين البريطانية وسط لندن.

ونظمت المحاضرة بالتعاون مع منظمة »ريدريس Redress«» التي تهتم باعادة تأهيل ضحايا التعذيب، وذلك بمناسبة يوم التضامن الدولي مع ضحايا التعذيب في العالم الذي قررته الامم المتحدة، وذلك في ٦٢ يونيو من كل عام. وجاء في محاضرة السير رودلي تفاؤله بتطور اوضاع حقوق الانسان في العالم خصوصا بعد ان اصبحت هناك تشريعات دولية تطال الذين يمارسون التعذيب. وقال ان من المدهش ان المعذبين هم الذين يفترض ان يكونوا مسؤولين عن تطبيق القانون، اي ان المسؤولين عن حماية القانون هم الذين يرتكبون جريمة التعذيب. واضاف ان المصيبة تكون اكبر عندما تكون الآليات الحكومية هي التي تشجع المعذبين على تعذيب الابرياء. ولذلك يشعر المواطنون بضرورة وجود تشريعات دولية لمنع ذلك. وقال ان التعذيب جريمة تهدف لكسر الارادة الشخصية للضحية من اجل الحصول على معلومات او اعترافات، وبالتالي فهو اعتداء على الكرامة الانسانية. واضاف ان الامن من العقاب هو الذي يشجع الجلاد ، اما بالنسبة للضحية فانه يشعر بعد معاناته بخوف دائم من سطوة المعذبين، وهذا مناف للعدالة التي تقتضي ان يعيش الانسان في أمن. وقال ان العالم انتظر طويلا حتى توصل الى تشريعات تمنع توفير حصانة لمن يمارسون التعذيب من طائلة القانون فأصبح هناك الآن محكمة جنائية دولية تتجاوز اشكاليات الحدود الجغرافية والتشريعية للدول. ولا تكتفي المحكمة بمحاكمة المعذبين بل تنص المادة ٥٧ منها على تعويض ضحايا التعذيب.

وتجدر الاشارة الى ان المشاركين في الامسية وقفوا دقيقة صمت واحدة تضامنا مع ضحايا التعذيب في العالم. وحضرت المعارضة البحرينية وناشطون حقوقيون بحرينيون الامسية ونقلوا الى الآخرين معاناة نساء البحرين واطفالها وشيوخها وشبابها على ايدي جهاز التعذيب.

١ يوليو

تفاعلت قضية محاكمة الشيخ الجمري محليا ودوليا في اليومين الماضيين. وعلم ان عددا من المنظمات الحقوقية الدولية بعثت الى الحكومة طالبة السماح لممثلين عنها بحضور المحاكمة التي تعقد الجلسة الثانية منها يوم الاحد المقبل. كما تفاعل المواطنون بخبر استئناف المحاكمة بمشاعر الغضب خصوصا مع تأكد الانباء حول تعرض الشيخ للتعذيب النفسي المكثف خلال الاسابيع الاخيرة وإكراهه على التوقيع على افادات مزيفة. وأشار مراقبون حقوقيون الى السجن الانفرادي الذي أبقي فيه الشيخ طوال الفترة السابقة، والى فصله عن بقية الرموز السياسية، وعدم السماح له بالاتصال برفاق طريقه المسجونين ظلما وعدوانا. واعتبروا ان وضعه في حالة نفسية صعبة جدا وحرمانه من العناية الصحية اللائقة وتهديده المستمر بالسجن المؤبد، هو تعذيب خطير، وان اية افادة انتزعت تحت الاكراه باطلة ولاغية وليس لها اي قيمة قانونية.

وفي لندن بعثت منظمة القلم الدولية International PEN المعنية بالدفاع عن الكتاب والادباء المعتقلين رسالة الى امير البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تطلب منه فيها بالافراج الفوري وغير المشروط عن الشيخ الجمري، جاء فيها ما يلي

»بالنيابة عن منظمة القلم الدولية، وهي الشبكة العالمية للكتاب التي لها تاريخ يمتد الى ٨٧ عاما من الدفاع عن حرية التعبير، نود ان نكتب لكم لمناشدتكم مرة اخرى في ما يتعلق بعالم الدين والكاتب، الشيخ الجمري. وقد علمنا ان الجلسة الثانية من محاكمة الشيخ الجمري سوف تعقد في ٤ يوليو بمحكمة امن الدولة. ومع حلول ذلك التاريخ سوف يكون الشيخ قد قضى في السجن بدون محاكمة فترة ثلاث سنوات وخمسة شهور وثلاثة عشر يوما، وهي فترة تزيد نصف عام تقريبا على الفترة التي ينص عليها قانون بلدكم لمثل هذا الاعتقال. وبالاضافة الى ذلك، فقد علمنا انه خلال هذه الفترة الطويلة من

الاعتقال، لم يسمح للشيخ الجمري بالاتصال بمحام قانوني الا قبل ساعة من بدء الجلسة الاولى من المحاكمة. ونشير ايضا الى ان الجلسة الاولى لم تكن مفتوحة للجميع، واذا تمت ادانته فلن يتمتع بحق الاستئناف. كل هذه الجوانب من القضية دفعتنا للقلق الشديد ازاء ما يمكن ان ينجم عن هذه المحاكمة. ولهذا السبب فاننا نقف مع السفير البريطاني في بلدكم وخبراء حقوق الانسان الدوليين في المطالبة، على اقل تقدير، بالسماح لمراقبين مستقلين بحضور المحاكمة. ولكن، في ضوء هذه المخالفات القانونية واعتقادنا المستمر بان الشيخ الجمري، فضلا عن انه لم يرتكب اية جريمة، بل كان يعبر عن رأيه بشكل سلمي، فاننا نظل قلقين من استمرار اعتقاله ومحاكمته. وكما قلنا في رسالتنا السابقة لكم، فانه حسب تقدير منظمة القلم، فان اعتقال الشيخ الجمري ناجم فقط عن ترويجه بشكل سلمي للاصلاح السياسي في بلدكم، ودعوته لاعادة مجلس الوطني. وهذه الاعمال لا تشكل، حسب القانون الدولي، اي نشاط اجرامي. وعليه، فاننا، مع منظمات حقوق الانسان العديدة الاخرى والمسؤولين الحكوميين الاجانب، نناشدكم ان تهتموا بهذه المسألة بشكل عاجل. ان قرارا منكم بمنحه عفوا كاملا وغير مشروط، سوف يكون الطريق الامثل لحل هذه القضية، وسوف يحظى بتقدير العالم كدلالة ايجابية على التزامكم بالحكم العادل وحقوق الانسان في بلدكم«. ووقع على الرسالة كل من السيد هوميروا أريجيس، الرئيس الدولي، والسيد تيري كارلبوم، السكرتير الدولي.

وعلم كذلك ان منظمات دولية اخرى كتبت الى حكومة البحرين للمطالبة بحضور الجلسة المزمعة لمحاكمة الشيخ، ولكن ايا منها لم يحصل على موافقة الحكومة. واستنتجت تلك المنظمات ان المحاكمة سوف تكون سرية وبالتالي لن يتوفر لها اي سند قانوني، وستكون الاحكام الصادرة عنها باطلة ولاغية. واعتبرت ان استمرار اعتقال الشيخ الجمري بعد المحاكمة سوف يكون اعتقالا تعسفيا.

٥ يوليو

فيما ينتظر المواطنون انعقاد الجلسة الثالثة لمحاكمة الشيخ الجمري غدا، كشف النقاب عن مزيد من المناشدات الدولية المطالبة بحضور مراقبين دوليين لتلك المحاكمة. وكشفت الجلسة الثانية التي عقدت يوم امس مزيدا من الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان والاعتداء الصارخ على مبادىء العدالة والقيم. فقد عقدت الجلسة سرا ولم يسمح بحضور احد من المواطنين او المراقبين، واعتمد المدعي العام في مرافعاته على »افادات« انتزعت تحت التعذيب، وافتراءات من نسج خيال المعذبين بوزارة الداخلية. وعلم كذلك ان الشيخ الجمري لم يعرف بموعد الجلسة الا قبل يوم واحد. ولم يسمح لفريق المحامين الذي تشكل للدفاع عنه بمقابلته الا قبيل انعقاد الجلسة.

وعلم ان منظمات دولية عديدة طلبت الاسبوع الماضي من الحكومة السماح لها بحضور المحاكمة ولكنها لم تتلق جوابا. ومن بين المنظمات التي أبدت اهتماما بذلك المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية بالاضافة الى منظمة القلم الدولية. وكانت شخصيات حقوقية دولية قد ناشدت كلا من السفيرين الامريكي والبريطاني في المنامة بحضور المحاكمة. وكتبت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب رسالة الى الحكومة في ٢ يوليو جاء فيها ما يلي »علمت المنظمة من خلال منظمة حقوق الانسان في البحرين بان الشيخ عبدالامير الجمري قدم الى المحاكمة في ١٢ فبراير ٩٩٩١. واتصلت المنظمة بكم في ذلك الوقت للنظر في امكان ارسال مراقبين لحضور المحاكمة وذلك لمتابعة الاجراءات ولكنها لم تتلق اي جواب. وقد استلمنا تقارير تفيد بان الجلسة الافتتاحية لتلك المحاكمة تمت بحضور محدود شمل محاميه وزوجته وثلاثة من ابنائه. ولكن احدا من المواطنين او الصحافيين او المنظمات القانونية وحقوق الانسان لم يسمح له بالحضور. وعلمنا من منظمة حقوق الانسان في البحرين بان

المحاكمة سوف تستأنف في ٤ يوليو ٩٩٩١. وبودنا مرة اخرى ان نحث سموكم على السماح لمنظمة OMCT او اي منظمة حقوقية اخرى بالحضور كمراقب لمتابعة الاجراءات التي نأمل ان تنسجم مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة«. ووقع الرسالة رئيس المنظمة.
وتناقلت وكالات الانباء الدولية انباء المحاكمة باهتمام مع الاشارة الى ان الشيخ الجمري عضو بالمجلس الوطني الذي حله الامير قبل ربع قرن تقريبا وان محاكمته تأتي في اطار قمع الحركة الوطنية الاصلاحية. ومن بين تلك الوكالات رويتر والفرنسية وداو جونز والاسوشيتد برس. ويسود الجميع حالة من التشاؤم ازاء ما يمكن ان يتمخض عن محكمة امن الدولة السيئة الصيت خصوصا مع اصرار الحكومة على سرية المحاكمة ومنع المراقبين الدوليين من حضورها. كما سمعت الليلة الماضية اصوات عدة انفجارات لاسطوانات الغازية، وذلك احتجاجا على سوء المعاملة التي يتلقاها الشيخ الجمري وراء القضبان. وكانت المعارضة قد دعت الى الهدوء بعد وفاة الامير السابق، وتمنت على الامير الحالي وقف التداعي السياسي في البلاد.
ونشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا مهما للكاتب البحريني الاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان »البحرين محاكمة الجمري ام رمز النظام« وجاء في المقال »جريمته الشيخ الجمري انه طالب مع كوكبة من العلماء الذين وضعوا أيديهم مع ابناء شعبهم من مختلف التيارات السياسية بحق الشعب في المشاركة عبر انتخابات لمجلس وطني كامل الصلاحيات التشريعية والرقابية.. جريمته ان عبأ الطاقات الشعبية وتصدر الصفوف في هذه المعركة غير هياب، ولا مبال بمستقبله، بصحته، بوضعه العائلي، بالاستحقاقات التي يجب عليه تقديمها لقاء وقوفه بوجه الطاغوت، معلنا انه آن الاوان لفتح صفحة الحوار بين الشعب والحكم، واعادة الحياة البرلمانية، ووضع البلادع على السكة الصحيحة بعد سنوات طويلة من السياسات الخطرة التي فاقمت الازمة السياسية ودقت أسفينا بين الشعب والاسرة الحاكمة«. وأضاف »المتهمون من انقلبوا على الدستور، ومن يسترون بالقوانين التي يضعونها، ومن يمتهنون حقوق الانسان. الشيخ الجمري، رمز لشعب البحرين بمختلف فئاته السياسية وبطائفتيه المتلاحمتين، يقف امام المحاكمة ليعبر بوضوح عن اصرار شعب البحرين وتمسكة بحقوقه التي نصت عليها كل الشرائع، ونص عليها دستور دولة البحرين«.

٦ يوليو

عبرت منظمة العفو الدولية في بيان أصدرته يوم امس عن أسفها لعدم سماح حكومة البحرين لوفدها الذي زار البلاد الاسبوع الماضي بمقابلة احد من المواطنين. وجاء في البيان ما يلي »عاد مبعوثو منظمة العفو الدولية في ٢ يوليو من البحرين بعد ان قاموا باول زيارة من قبل المنظمة منذ ٢١ عاما. وقالت المنظمة »كان هدف الزيارة عقد مباحثات مع مسؤولين حكوميين نأمل ان تتبعها زيارات اكثر في الشهور المقبلة«. وقد عقدت مباحثات مطولة مع وزراء الداخلية والعدل والشؤون الاسلامية والخارجية والعمل، وكذلك مع القضاة الكبار والمسؤولين الآخرين. وتركزت المباحثات على قلق منظمة العفو الدولية حول حقوق الانسان ومن بينها الاعتقال الاداري، والاجراءات غير العادلة للمحاكمات امام محكمة الاستئناف العليا بصفتها محكمة امن الدولة، والادعاءات حول التعذيب وقضايا الابعاد القسري. وأثار المبعوثون عددا من القضايا الفردية للضحايا وخطة البحرين للتوقيع على اتفاقيات اضافية لحقوق الانسان ومراجعة القوانين والممارسات بهدف تطويرها لتكون منسجمة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان. ورحبت منظمة العفو الدولية ببدء حوار بناء مع الحكومة، ولكنها أعربت عن أسفها لعدم السماح لمبعوثيها بأي لقاء خاص مع اي قطاع من المجتمع مهتم بتطوير حقوق الانسان وحمايتها خلال الزيارة. وطالبت منظمة

العفو الدولية بضمانات بان مثل هذه التحديدات لن يتكرر في الزيارات المستقبلية. وسوف تقدم منظمة العفو الدولية مذكرة بمشاهداتها واقتراحاتها الى حكومة البحرين في وقت لاحق«.

وفيما تعقد محكمة امن الدولة الجائرة جلستها الثالثة لمحاكمة الشيخ الجمري هذا اليوم، رشحت معلومات جديدة عن محاولات جهاز التعذيب لمنع التلاحم الوطني بين ابناء البلد. فقد رفضت الحكومة السماح لاثنين من الشهود بحضور الجلسة لتقديم شهادتهما دفاعا عن الشيخ الجمري. والسبب ان هؤلاء الشاهدين ينتميان للمذهب السني ولا تريد الحكومة ان يدافعا عن عالم دين »شيعي« لكي لا تتكرس روح الوحدة والوئام بين ابناء الشعب الذي رفض الانصياع لسياسات التمزيق الطائفي التي تمارسها الحكومة. وكان فريق الدفاع عن الشيخ الجمري قد طلب السماح لكل من الاستاذ علي قاسم ربيعة، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق وعضو العريضة الشعبية، والشيخ عيسى الجودر، عضو لجنة العريضة الشعبية، لتقديم شهادتهما دفاعا عن الشيخ الجمري، ولكن مسؤولي التعذيب رفضوا ذلك رفضا مطلقا لانه يفشل الخطة الحكومية من الناحية العملية، وهي السياسة التي تمنع قيام وحدة وطنية تتجاوز الاطر المذهبية والانتماءات الايديولوجية والسياسية.

وتجدر الاشارة الى ان الامير السابق رفض بشكل مطلق استقبال وفد يمثل ابناء البحرين كافة، لان ذلك يمثل اعترافا بوحدة الشعب في مطالبه العادلة.

وقد استمرت ردود الفعل الشعبية الغاضبة على تقديم الشيخ لمحاكمة سرية ومنع المواطنين من حضورها. وسمعت الليلة الماضية اصوات انفجارات الاسطوانات الغازية تعبيرا عن الاحتجاج. كما شوهدت شعارات كثيرة في عدد من المناطق مثل كرزكان والشاخورة والسنابس والزنج وغيرها، وجميعها يطالب باطلاق سراح الشيخ الجمري فورا. وكانت المعارضة قد دعت الى وقف الاحتجاجات بعد وفاة الامير السابق وذلك لافساح المجال امام الامير الجديد للقيام باصلاحات سياسية. وشوهدت قوات الشغب في اليومين الماضيين في مناطق كثيرة وهي تشهر سلاحها بوجه ابناء البلاد.

لقد مضى الان اربعة شهور على استلام الامير مقاليد الحكم، ولكنه لم يحدث اي انفراج سياسي او امني ملموس. وحتى الآن لم يطلق سوى نصف السجناء الذين أمر باطلاق سراحهم، ومن بينهم سجناء غير سياسيين. اي ان عدد السجناء السياسيين الذين أفرج عنهم بعد توقيف لمدد تجاوزت في بعض الحالات ثلاث سنوات، لم يصل المائة بعد. بينما يتجاوز عدد السجناء السياسيين ٠٠٥١ معتقل. وطرح المراقبون مقارنة بين مبادرات الاصلاح الوطني التي حدثت في بلدان عربية اخرى وما يجري في البحرين. فحتى في الجزائر، فقد أمر الرئيس بوتفليقة باطلاق سراح ٠٠٠٥ سجين سياسي لفتح صفحة جديدة مع المعارضة، ويتوقع اطلاق سراح قادة جبهة الانقاذ التي فازت في انتخابات ٢٩ التي ألغاها الجيش لاحقا. وكان ملك الاردن الجديد قد أمر بالافراج عن ٠٠٠٣ معتقل. وفي السعودية صدر قرار ملكي مؤخرا بالافراج عن عدد من العلماء المعتقلين بدون ان يطلب منهم رسائل التماس مهينة.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا قويا للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني في البحرين، بعنوان »دخول المرأة مجلس الشورى لا يجعله دستوريا ولا يحله محل السلطة التشريعية«. وجاء في المقال ما يلي »ان تطوير مجلس الشورى ومهما بلغ هذا التطور والمنزلة التي يمكن ان يرتقي اليها باعطائه المزيد من الصلاحيات، او بزيادة عدد اعضائه، او باضفاء المسحة التقدمية المتحررة من عقدة المرأة التي ابتلي بها فئة من الرجال بتعيينها ضمن اعضائه، فسيظل امر هذا المجلس، كما هو الحال من أساسيات تكوينه، غير دستوري، وان اي تطوير لا يضفي عليه سوى التغيير »الكمي« الذي يؤدي به الى التضخم »الهيكلي«. ما دام هذا التطوير سيظل خارج الدستور«. وأشاد الكاتب بتصريحات الامير التي أطلقها بعد مجيئة الى الحكم وهي التصريحات التي أعطت

الانطباع بوجود نية لتغيير حقيقي في البلاد. وطالب الكاتب باطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين وتعويض أسر الشهداء، واعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وانتهى الى القول «نحن على يقين من ان تصريحات صاحب السمو امير البلاد، في ما يختص بالتطويرات والاصلاحات المستقبلية، مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الوصول الى «رأي الاغلبية وتوجهات ورغبات الرأي العام...»، انما جاءت من رؤية ثاقبة، مستمدة حكمتها مما يجري من تطورات وتحولات تاريخية على مستوى الخليج والعالم لا قبل لمجلس الشورى ان يقف في وجهها او يحول دون حدوثها او يمنع مسيرة شعبنا من دخول ساحة معتركها، وان يستعيد كامل حقوقه الدستورية».

٧ يوليو

في واحدة من أقصر المحاكمات في العالم وأكثرها جورا، تلى الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة من على منصة الرئاسة بمحكمة امن الدولة السيئة الصيت صباح اليوم قرار مجلس العائلة الحاكمة بسجن الشيخ عبد الامير منصور الجمري لمدة عشر سنوات وتغريمه مبلغ ٥،٧ مليون دينار حوالي ٥١ مليون دولار . وجاء صدور الحكم بعد ثلاث جلسات استغرقت كلها ما لا يزيد على ساعتين فقط. وعقدت المحاكمة بصورة سرية ولم يسمح لأي مراقب محايد بحضورها. كما تحرم المحكمة الشيخ الجمري من حق الاستئناف. ولم يقدم الادعاء العام اي شاهد ضد الشيخ الجمري، وعلم ان كل الادلة التي قدمت ضده انتزعت من سجناء سياسيين تحت التعذيب الرهيب. وكانت الجلسة الاولى التي استمرت أقل من ساعة قد عقدت في ١٢ فبراير الماضي اي بعد اكثر من ثلاث سنوات على اعتقال الشيخ الجمري، وأجلت المحاكمة اكثر من اربعة شهور بسبب وفاة الامير السابق. وتحت ضغوط دولية من المنظمات الحقوقية الدولية وبعض الجهات السياسية استؤنفت المحاكمة يوم الاحد الماضي لمدة لا تزيد على ساعة واحدة، فند فيها اربعة شهود بشكل كامل ادعاءات الحكومة. ورد المدعي العام في جلسة عقدت يوم امس لم تتجاوز الخمس دقائق على شهود الدفاع مكررا التهم التي أعدها جهاز التعذيب. وفي صباح اليوم كان الشعب على موعد مع الشيخ عبد الرحمن بن جابر آل خليفة ليقرأ الحكم السياسي الذي أصدرته العائلة الخليفية الحاكمة بسجن الشيخ وتغريمه.

وقال مراقبون مهتمون بالوضع البحريني ان اصرار رئيس الوزراء على سرية المحاكمة ورفض الطلبات التي تقدم بها اكثر من ٤١ جهة حقوقية دولية لحضور المحاكمة، وفشل الادعاء في تقديم اي شاهد ضد الشيخ، كل ذلك جعل المحاكمة لاغية وباطلة. واعتبرت جهات حقوقية بالامم المتحدة ان استمرار اعتقال الشيخ الجمري يعتبر اعتقالا تعسفيا ويجعل حكومة البحرين واحدة من أشد حكومات العالم انتهاكا لحقوق الانسان. وقالت انه حتى المحاكم التركية التي أصدرت حكم الاعدام على عبد الله اوجلان كانت مفتوحة وحضرها مراقبون دوليون. والمحاكم الجزائرية تجري وفق قدر أدنى من القوانين. اما محكمة امن الدولة في البحرين فهي أبشع صورة للظلم والجور في اي بلد من بلدان العالم اليوم. وبصدور هذا الحكم الجائر ضد الشيخ الجمري تدخل البلاد مرحلة جديدة أكثر سوادا مما مضى، وتكرس حالة التوتر التي حرصت المعارضة على انهائها بمجيء الامير الجديد قبل اربعة شهور. وقد اعتبرت تلك المنظمات الشيخ الجمري سجين رأي وطالبت بالافراج عنه بدون قيد أو شرط.

وبسبب شعور ابناء البحرين بالظلم المتواصل من قبل حكومة رئيس الوزراء والاهانة التي تمثلها المحاكمة الجائرة للشيخ الجمري للقيم الانسانية والمباديء الاسلامية، فقد تجددت اجواء الاحتجاج في الايام القليلة الماضية، وهو تطور خطير يقلق المعارضة التي كانت تأمل ان تستفيد الحكومة من الهدوء للقيام باصلاحات سياسية. وشوهدت مساء امس ألسنة اللهب تتصاعد من الاطارات المحروقة في عدد من المناطق. كما غطت الشعارات حيطان مناطق اخرى.

ففي منطقة الديه شوهدت في انحاء متفرقة منها بعض الاطارات المحترقة، كما شوهدت سيارات الاطفاء وهي تهرع باتجاه المنطقة لاحقا. واعتقلت قوات الشغب الاجنبية المواطن شاكر مدن بينما كان يسير في احد شوارع الديه، ولم يطلق سراحه الا بعد تعذيب وحشي. وحدثت بعض الحرائق الاحتجاجية بمنطقة الحلة، فيما كانت قوات الشغب وعناصر من جهاز التعذيب تجوب المنطقة. وفي منطقة القدم شوهدت الادخنة تتصاعد من بعض الحرائق الاحتجاجية الصغيرة على الشارع العام. وعلى الشارع العام بمنطقة جدحفص حدثت بعض الحرائق واحدثت ارتباكا مروريا. وبالقرب من الشارع السريع فوق شارع البديع كانت هناك اطارات مشتعلة. اما في مدينة حمد فكانت هناك آثار لاطارات محترقة الليلة الماضية. وفي منطقة البلاد القديم زينت الحيطان بالشعارات التي تطالب باعادة البرلمان والافراج الفوري عن الشيخ الجمري. وفي مناطق كرزكان وغيرها غطت الشعارات حيطان الجدران بصورة اذهلت الكثيرين.

٨ يوليو

استمرت طوال امس تفاعلات الحكم الجائر الذي أصدرته محكمة أمن الدولة السيئة الصيت بحق الشيخ عبد الامير الجمري. فقد اهتمت وسائل الاعلام العالمية بالحدث وبثت تقارير موسعة حول القضية كانت في أغلبها متعاطفة مع شعب البحرين ومشككة في عدالة الحكم. ومن هذه الجهات هيئة الاذاعة البريطانية بأقسامها الانجليزية والعربية والفارسية، وراديو فرنسا الدولي والمحطات الفضائية العربية مثل »الجزيرة« و ANN ووكالات انباء رويتر والفرنسية والاسوشيتد برس وداو جونز وغيرها. واجريت مقابلات مع رموز المعارضة في الخارج وممثلي المنظمات الحقوقية الدولية مثل منظمة العفو الدولية. اما على صعيد الداخل فقد استقبل شعب البحرين خبر الحكم الجائر بغضب شديد ادى الى خروج مسيرات احتجاجية في عدد من المناطق. وردت سلطات القمع الحكومية بحملات اعتقال واسعة النطاق.

فما ان انتشر الخبر حتى عمت حالة الاستياء أنحاء البلاد وتغيرت وجوه المواطنين صغارا وكبارا، نساء وأطفالا، وخرجت مسيرة كبيرة بمنطقة كرزكان شارك فيها عدد كبير من المواطنين، وهتف المواطنون خلالها بحياة الشيخ الجمري ورفعوا شعارات عديدة مثل »هيهات منا الذلة« و »الموت للظالمين«. وخرجت مسيرة اخرى بمنطقة بوري. واعتدت قوات الشغب الاجنبية على المتظاهرين بوحشية متناهية. وشوهدت آثار المصادمات صباح اليوم. واعتقل صباح اليوم الشيخ حسين الاكرف، ٨٢، الذي كان قد أطلق سراحه ضمن العدد القليل من المظلومين الذين شملهم القرار الاميري الشهر الماضي. ويخشى على الشيخ الاكرف، من التعذيب خصوصا ان جهاز التعذيب كان قد توعده بمزيد من التعذيب اذا تعرض للاعتقال مرة اخرى.

وشملت الاعمال الاحتجاجية يوم امس حرق اطارات السيارات في كثير من المناطق. وقام مواطنو منطقة الديه باعتصام بدأوه الساعة الثامنة مساء امس، واغلقت المحلات التجارية في المنطقة. وشوهدت حرائق كثيرة بمنطقتي الدراز والسنابس. وسمعت اصوات انفجارات اسطوانات الغاز بمنطقة المالكية جنوبي غرب البلاد وكذلك بمنطقة البلاد القديم. وأشعلت اطارات السيارات بمناطق شهركان والبلاد القديم وسترة والمعامير والنويدرات وبين جمرة. وتكثفت كتابة الشعارات على الحيطان في أغلب المناطق. ووزعت بيانات عديدة من بينها بيان باسم »صوت الانتفاضة« يحث الشعب على جعل الاسبوع القادم اسبوع تضامن مع الشيخ الجمري، وبشتى الوسائل السلمية التي عرفها شعب البحرين. وتمت محاصرة بعض مداخل المنامة من قبل قوات الشغب. وشوهدت أعمدة الدخان تتصاعد من الاطارات المحروقة على شارع البديع بجانب منطقة الدراز. وبعد لحظات شنت القوات المرتزقة عدوانا شرسا على المنطقة وضربت المواطنين واعتقلت عددا منهم.

وتمثل التفاعل الدولي بقرارات من منظمات دولية

عديدة باصدار بيانات تشجب المحاكمة وتعتبرها ظالمة وتطالب بالافراج الفوري عن الشيخ الجمري. وكتب اللورد ايفبوري رسالة الى وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية صباح اليوم يشرح له فيها ظروف المحاكمة ويؤكد له فيها ان المحاكمة كانت سياسية بشكل كامل وتفتقر الى اي اطر قانونية منسجمة مع المعايير الدولية. وأصدرت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين، التي تتخذ من بيروت مقرا لها، بيانا بعنوان »الحكم على الشيخ الجمري من قبل محكمة امن الدولة استهانة بالعدالة وبشعب البحرين«. ووصف البيان الحكم بانه »ادانة سياسية ستترتب عليها نتائج خطيرة«. وقال البيان ان عددا من المنظمات طالب بحضور المحاكمة ولكن حكومة البحرين رفضت تلك الطلبات. واختتم البيان بالقول »يتوجب على كل من يهتم بكرامة الانسان وحقوقه التدخل لوضع حد للتجاوزات الخطيرة لحكومة البحرين في انتهاكاتها لحقوق الانسان«.

وفي لندن أصدرت جماعة العلماء المجاهدين في العراق بيانا حول القضية قالت فيه »تلقينا بألم بالغ ما تناقلته وكالات الانباء العربية والعالمية من حول الحكم بالسجن عشر سنوات على العلامة الكبير الشيخ عبد الامير الجمري، من علماء البحرين وقادتها البارزين الذي يرزح في سجون البحرين منذ أكثر من ثلاث سنوات في أشد انواع القهر والتعذيب الجسدي والنفسي لشيخ طاعن في السن جاوز الستين عاما في خدمة الاسلام والمسلمين وخدمة قضايا الامة العادلة. والشيخ الجمري علم من أعلام الفكر والدين وإمام للجماعة منذ اكثر من ثلاثين عاما في البحرين وعضو منتخب من الشعب البحريني في المجلس النيابي المعطل. وجماعة العلماء المجاهدين في العراق، اذ تستنكر هذه الاحكام الجائرة تأسف لاصرار حكومة البحرين على تجاهلها لكل النداءات التي وجهتها الهيئات العالمية والمنظمات الاسلامية ومنظمات حقوق الانسان العربية والاسلامية والدولية الداعية لاطلاق السجناء وإنصاف المظلومين وتلبية نداء العقل والعدل والقانون في البحرين والعراق وغيرهما من البلاد الاسلامية. وجماعة العلماء المجاهدين في العراق تأمل مخلصة ان تقدم حكومة البحرين على الاستجابة لنداءات العقل والحكمة وتبادر لازالة قلق الامة الاسلامية بإطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية رفاقه المعتقلين فان ذلك أدعى لنشر الطمأنينة والاستقرار في البحرين والمنطقة. »ان الله يأمر بالعدل والاحسان«.

٩ يوليو

حقق شعب البحرين انتصارا كبيرا بخروج الشيخ عبد الامير الجمري من السجن مساء امس، وازداد حماسه للاستمرار في المطالب الشعبية المشروعة التي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. واكد رموز الحركة السياسية في البلاد وحدة صفهم مجددا وعبروا عن خطوات جديدة في المسيرة النضالية السلمية لتحقيق المزيد من الانجازات الحضارية لشعب البحرين. جاء ذلك في الوقت الذي دعت فيه المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية لتقصي الحقائق ازاء التقارير التي تؤكد تعرض الشيخ الجمري لتعذيب نفسي وجسدي رهيب استمر حتى اللحظات الاخيرة من اعتقاله. وعبر مراقبون سياسيون وحقوقيون عن استيائهم الشديد ازاء المسرحية التلفزيونية التي أجبر فيها الشيخ تحت التهديد على قراءة رسالة كتبها موظفو جهاز التعذيب امام افراد العائلة الحاكمة واعضاء مجلس الوزراء. وقد فوجيء الشيخ الجمري بذلك في الوقت الذي كان يعاني من مشاكل صحية منها ضعف في النظر واضطرابات في القلب. واعتبر هؤلاء ان ما حدث انما هو استمرار لسياسة القمع والتعذيب التي تمارسها وزارة الداخلية ضد ابناء البحرين والتي تفرض على المعتقلين بشكل متواصل التوقيع على افادات معدة سلفا، او قراءة »اعترافات« ملفقة امام كاميرات التلفزيون. وسبق ان بث التلفزيون الرسمي صورا لمعتقلين ابرياء وهم يقرأون تلك »الاعترافات«.

وتعتبر المنظمات الحقوقية الدولية هذا النمط من المعاملة تعذيبا بشعا وانتهاكا صارخا لحقوق الانسان. ويجد السجين نفسه عادة امام واحدا من خيارين فاما الامتثال لاوامر الجلادين او التعرض للمزيد من التعذيب الوحشي.

ومن جهة اخرى عبر دبلوماسي غربي في المنامة عن دهشته للمكانة الكبيرة التي يتمتع بها الشيخ الجمري. وقال في اتصال هاتفي الليلة الماضية »لم اكن اعرف مكانة هذا الرجل الا بعد ان ظهر على شاشة التلفزيون امام اجتماع على اعلى مستوى حضره اعضاء مجلس العائلة الحاكمة وجميع اعضاء مجلس الوزراء«. وأضاف »تساءلت في نفسي من هذا الرجل الذي تجتمع لاستقباله جميع اعمدة الدولة ليستمعوا الى كلمات يقرأها امامهم؟«. وقال ان دهشته ازدادت عندما ادرك ان الرجل ليس سوى الشيخ الجمري الذي كان قبل يوم واحد قد صدر بحقه احكام قاسية. واضاف انه ليس هناك في العالم اي بلد تجتمع فيه اكبر الشخصيات الحاكمة لاستقبال شخص محكوم بالسجن. وهذا يعني في نظره ان الرجل ليس مذنبا برغم ادعاءات الحكومة، والا لما حضر هذا الاجتماع.

وقال صحافيون تواجدوا في منطقة بني جمرة الليلة الماضية انهم استغربوا كثيرا من الحشد الهائل الذي انهال على المنطقة بعد انتشار خبر الافراج عن الشيخ الجمري. وقالوا انهم وجدوا صعوبة بالغة في الوصول الى بني جمرة لان شارع البديع كان مكتظا بالسيارات على مسافة اكثر من كيلومترين. وتواصل توافد المواطنين على منزل الشيخ الذي كانت مفرزة من قوات التعذيب ترابط فيه حتى وقت متأخر من الليل. وحاولت قوات الشغب التحرش بالمواطنين وأطلقت كمية من الغازات المسيلة للدموع والخانقة، وحدث تراشق بالحجارة مع المواطنين الذين ردوا على استفزازات القوات الاجنبية.

واهتمت وسائل الاعلام العالمية بخبر اطلاق سراح الشيخ الجمري واعتبرته انتصارا كبيرا لشعب البحرين.

من جهتها، نشرت وكالات انباء رويتر والفرنسية والاسوشيتد برس وهيئة الاذاعة البريطانية ومونت كارلو وقناة »الجزيرة« و شبكة الاخبار العربية و السي. ان. ان وغيرها خبر الافراج. واجرت بعض هذه الجهات مقابلات مع رموز المعارضة. كما اجرت مقابلات مع ناشطين حقوقيين من منظمة العفو الدولية. واكد هؤلاء عدم شرعية الحكم الذي أصدرته محكمة امن الدولة بحق الشيخ الجمري وطالبوا بالافراج الفوري عنه.

اما المواطنون فقد شعروا بفرح كبير من جهة وغضب شديد ضد قوى التعذيب التي تسعى لقطع الطريق امام اي مشروع اصلاحي في البلاد. وقال احد الذين توجهوا الى منطقة بني جمرة للسلام على الشيخ الجمري معلقا »كان بودي ان تكون علاقة الحكم بالشعب على غرار ما فعله ملك الاردن السابق الذي ذهب بسيارته الخاصة الى السجن واقتاد المهندس ليث شبيلات من زنزانته«. وقال »هذه هي الروح التي يجب ان يتحلى بها حكامنا، وليس الاصرار على سياسة اهانة المواطنين واظهارهم كالمساكين الذين ينتظرون المنن والصدقات من حكامهم«. وقال آخر »لقد رفع المواطنون على مدى السنوات الخمس الماضية شعار هيهات منا الذلة، ولن نتراجع عنه، وسوف تستمر معارضة سياسات القمع والاعتداء على كراماتنا مهما طال الزمن«.

ومن جهة اخرى ناشدت المعارضة امير البلاد بالبدء في تحقيق المشروع الاصلاحي الذي وعد المواطنين به في اطار مصالحة وطنية شاملة، وذلك باطلاق جميع السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين واعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. وقالت ان اساليب المنن والهبات والصدقات اسلوب قديم لا مكان له في المجتمع المدني الحديث الذي يقوم على سيادة القانون ودولة المؤسسات.

٠١ يوليو

ما تزال منطقة بني جمرة التي يعيش فيها الشيخ

الجمري وعائلته، محاصرة من قبل قوات الشغب والامن منذ صباح يوم الجمعة. فقد اقيمت حواجز للتفتيش عند كل مداخل المنطقة، ولا يسمح لاي مواطن من خارجها بالدخول اليها. ويقف جنود مسلحون عند الحواجز موجهين بنادقهم الى صدور المواطنين لارهابهم. وتعتبر المنظمات الحقوقية الدولية ماقامت به الحكومة انتهاكا صارخا لحقوق الانسان.

وكان الشيخ الجمري قد عرض لتعذيب شديد ازداد سوء منذ مطلع العام ٨٩٩١ وهدد حينها بالاعتداء على العرض مالم يوافق على ماتريده المخابرات. كما ان الشيخ الجمري وضع في زنزانة انفرادية في معظم الوقت وحرم من الاتصال بالعالم الخارجي ومنعت عنه الرسائل وعملت المخابرات على ايصال معلومات خاطئة ومزيفة بأساليب شتى. ثم مارست المخابرات ابشع انواع التهديد ضده وضد افراد عائلته قبل استئناف الجلسة الثانية للمحاكمة، وطلب ضباط المخابرات من الشيخ الجمري الامتناع عن التصريح لوسائل الاعلام الاجنبية، وعدم القاء الخطب المطالبة بالبرلمان، وعدم تدريس طلاب العلوم الدينية، في مقابل الافراج عنه من زنزانته الانفرادية. وتحت التعذيب الشديد وافق الشيخ الجمري التعهد بذلك مقابل الخروج من الزنزانة الانفرادية. وسرعان ماغدرت المخابرات بعد ذلك مباشرة بتقديم الشيخ للمحاكمة الجائرة. وعندما قدم الدفاع شهادات تدحض ماقاله الادعاء العام، رد الادعاء بلغة بذيئة ورفضت المحكمة الانعقاد لاكثر من خمس دقائق ولم تستمع لردود الدفاع. وقال عبد الرحمن بن جابر ال خليفة بانه يريد انهاء المحاكمة وان التهم ضد الشيخ الجمري، خصوصا موضوع الاتصال بجهات اجنبية لن تكون موضوع اهتمام المحكمة. الا ان القاضي الخليفي وجلس حوله علي منصور مصري ومصطفى برغش مصري كانت لديه نية اخرى عندما جاء في الجلسة الرابعة التي استغرقت اقل من خمس دقائق ليعلن حكمه السياسي والجائر ضد الشيخ الجمري. بعد ذلك قامت المخابرات بارجاع الشيخ الجمري لزنانته الانفرادية واخبرته بأن رئيس الوزراء يخيره بين البقاء في هذه الزنزانة بقية عمره عشرة سنوات بالاضافة لسنوات طويلة للتعويض عن ٥١ مليون دولار او الوقوف امام رموز العائلة الحاكمة لقراءة الشروط التي فرضها عليه جهاز المخابرات.

في الوقت نفسه، استمرت الاعتقالات وواصلت الحكومة انتهاكها لحقوق المواطنين بشتى الوسائل الاخرى. فقد علم ان المواطن سعيد الشهركاني منع من دخول البلاد لدى عودته من السعودية. وكان قد غادر البلاد قبل ستة اعوام لطلب الدراسة في الخارج. ويحمل الشهركاني جواز سفر بحرينيا تم تجديده مؤخرا.

وعلى صعيد آخر منع الدكتور عمران محمد عضو جمعية حقوق الإنسان الكويتية من دخول البلاد يوم الجمعة ٩ يوليو لدى وصوله مطار البحرين الدولي. وكان الدكتور عمران قادما من الكويت لتهنئة الشيخ الجمري بمناسبة إطلاق سراحه من السجن. وذكر الدكتور عمران في رسالة وجهها إلى منظمة العفو الدولية انه تعرض للاعتقال والتهديد من قبل ضابط من العائلة الحاكمة يدعى علي محمد يوسف الخليفة.

وقال الدكتور عمران في رسالته ان هذا الضابط اخبره بعد انتظار دام اكثر من ساعة انه سيتم ترحيله إلى الكويت على متن طائرة تابعة لطيران الخليج في الساعة الخامسة مساء. أي بعد ست ساعات من وصوله ولم يعط الضابط أي سبب لمنعه. ووصف الدكتور عمران أسلوب الضابط بأنه استعلائي وعدواني ورفض السماح له باستعمال الهاتف لإخبار عائلته بوضعه. وقال انه شاهد في المطار عائلة بحرينية مكونة من عشرة أشخاص معتقلة في مطار البحرين الدولي، وكانت العائلة عائدة من دبي قبل سبعة ايام. وقد رفضت السلطات السماح لها بدخول البلاد بالرغم من أن أفرادها جميعا يحملون جوازات سفر بحرينية صالحة للسفر، وتتكون العائلة من السيد محمد رضا النشيط ،٥٤ عاما،معصومة جاد عبد الله ، ٠٤، واطفالهما زينب،٧١، زهرة،٦١، مهدي ٥١ ، مريم ،٣١، مصطفى ،٢١، مرتضى، ١١، حيدر ،٦،

فاطمة،٣. وذكر المصدر أن العائلة تعاني من حالة مزرية حيث لا يوفر لها الطعام أو الشراب ما بين الساعة الحادية عشرة صباحا والخامسة الا ربع مساء، وأنها مجبرة على البقاء في حجرة مظلمة وقذرة ، ومحاطة بقوات الأمن المدججة بالسلاح، الأمر الذي يمنع العائلة وخصوصا النساء من خلع ملابسهم . وقال الدكتور انه طلب من قوات الأمن السماح له بشراء شئ من الطعام له وللعائلة ولكنهم رفضوا ذلك رفضا باتا. وهددوه بالتعذيب إن استمر في طلبه، ووصف حالة العائلة بأنها مجهدة جدا وحزينة. وذكر الدكتور أن هناك مواطنا آخر هو السيد حسن محمد علي الموسوي،٥٣، معتقل كذلك في مطار البحرين منذ أربعة أيام. ويحمل السيد حسن جواز سفر بحريني صالحا للسفر، ولكنه ممنوع من دخول البلاد. ويقول الدكتور أن هذا الشاب مضطرب وخائف، وان هؤلاء المواطنين المحتجزين يعيشون مع عدد آخر من الإفريقيين والأسيويين الموقوفين في سجن المطار .

٢١ يوليو

طالب اعضاء بالبرلمان البريطاني باطلاق سراح القادة المعتقلين وبقية السجناء السياسيين في البحرين. فقد أصدر عدد منهم بيانا حول قضية الوضع في البحرين جاء فيه ما يلي »يشجب هذا البرلمان الحكم على عضو لجنة العريضة الشعبية وناشط حقوق الانسان الشيخ الجمري بالسجن عشرة اعوام ودفع غرامة قدرها ٥١ مليون دولار من قبل محكمة امن الدولة في ٧ يوليو. ويأخذ بعين الاعتبار ان منظمة العفو الدولية اعتبرته »سجين رأي« وعالم دين شيعي بارزا، وقاضيا سابقا وعضو البرلمان الذي تم حله بشكل غير شرعي من قبل حكومة البحرين في ٥٧٩١، ويشجب حقيقة انه، بالرغم من الالتماسات التي قدمتها منظمة العفو الدولية والمنظمات الحقوقية الاخرى للسماح لها بحضور المحاكمة، فقد حوكم الشيخ سرا امام محكمة امن الدولة برئاسة قاض من العائلة الحاكمة، وليس له حق الاستئناف، ويلاحظ ان اطلاق سراحه من السجن جاء نتيجة الضغط الدولي الكبير، ويطالب حكومة صاحبة الجلالة بالضغط على حكومة البحرين للافراج الفوري عن قادة المعارضة الذين ما يزالون في السجن، وحل الازمة السياسية المستمرة باعادة العمل بكل مواد دستور البحرين«. ويعتبر هذا التضامن الدولي مع الشيخ الجمري مؤشرا على الرغبة الدولية في غلق ملف الازمة في البحرين بمصالحة وطنية شاملة تتجاوز الاساليب التقليدية التي تجعل الحاكم في موقع التفضل على الآخرين، وتعتدي على كرامة المواطنين وتسلب منهم انسانيتهم«.

ومن جهة اخرى ما تزال ردود الفعل تتوالى في إثر اطلاق سراح الشيخ الجمري يوم الخميس الماضي. ففيما اعتبر بعض المراقبين الطريقة التي عرضت بها مسرحية الافراج محاولة رخيصة لاهانة شعب البحرين ورموزه السياسية والدينية والفكرية، رأى آخرون انها خطوة على طريق الانفراج السياسي. ورأى البعض ان طريقة الاخراج المسرحي غير الموفق لقرار الافراج كانت لارضاء الفريق المتشدد في العائلة الحاكمة الرافض لاي اصلاح سياسي في البلاد، وذلك من اجل الحفاظ على ماء الوجه بعد فشل كل الاساليب الاخرى لتركيع المعارضة ورموزها. وقد حدث في بداية الامر ارتباك في الصفوف الشعبية، ولكن سرعان ما اكتشف المواطنون انهم يواجهون نظاما يرى ان بقاءه لا يتحقق الا باستعباد ابناء البحرين. وكانت الانتفاضة الشعبية التي عمت البلاد في السنوات الخمس قد رفعت شعارات من بينها الدفاع عن الكرامة، وذلك بعد عقود من سياسات الاذلال والاستعباد التي فرضت على الشعب بالنار والحديد.

ومع ان هناك ارتياحا دوليا لاطلاق سراح الشيخ الجمري فما تزال مشاعر الغضب تهيمن على المواطنين ازاء رفض الحكومة القيام بمبادرة اصلاح وطني شاملة تفضي الى اعادة العمل بدستور البلاد. وقد انتشرت في اليومين الاخيرين شعارات كثيرة. ففي منطقة السنابس كانت هناك شعارات مثل »الجمري ... رمز لمعاناة الشعب«، »نحو مقاومة مدنية شاملة«، »لم

تضعف مكانة الجمري في قلوبنا«، »نحن معك يا أبا جميل«، »لن ننسى شهداءنا«.
وعلم ان العدوان الذي شنته القوات المرتزقة يوم الاربعاء الماضي على منطقة البلاد القديم شمل الاعتداء على منزل والدة الشيخ علي سلمان. وقام الجلادون باجبار المرأة العجوز على الخروج من المنزل، وعاثوا فيه تخريبا، ولم يعرف احد عن اي شيء يبحث هؤلاء في منزل امرأة عجوز. ثم اعتقلوا والد الشيخ وهو رجل كفيف البصر كرهينة مقابل تسليم ابنه الآخر، عباس، نفسه. هذا ويذكر انه وبالرغم من الشهادة الجامعية التي يحلمها هذا الاخير فقد منعت وزارة الدولة ومؤسساتها من توظيفه.
وفي اليوم نفسه اعتدت القوات المرتزقة على منزل الشاب عبد الرسول عبد الحسن أبا الحسن، بمنطقة الصالحية وعاثوا في المنزل عبثا وتخريبا، ثم اعتقلوا الشاب. وكان قد اطلق سراحه في ٨٢ أبريل الماضي بعد اعتقال تجاوز السنوت الثلاث. وكانت محكمة امن الدولة السيئة الصيت قد حكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات في وقت سابق. وما تزال منطقة بني جمرة محاصرة، حيث توجد سيارة للشرطة عند كل مدخل من مداخلها، وذلك لمنع المواطنين من بقية المناطق من زيارة الشيخ الجمري في منزله. ووصف وضعه بانه يعيش في حالة تشبه الاقامة الجبرية، وان حالته الصحي متدهورة نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له في السجن.
وعلى صعيد آخر، نشرت صحيفة »القدس العربي« الصادرة في لندن في عددها هذا اليوم مقالا للكاتب البحريني المعروف، الاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان »وداعا شيخ المجاهدين نقدر تضحياتك، وسنواصل المشوار«. ويعتبر المقال من بين اقوى المقالات التي كتبت لشرح الجرائم التي ارتكبت بحق الشيخ الجمري، حيث اكد ان المسيرة الوطنية سوف تستمر بدون توقف، وهي مسيرة شارك الشيخ فيها بنصيب واسع من الجهد والعناء. وجاء في المقال »اذا كان النظام يتوهم بانه قد حل مشكلة الضغوطات الكبيرة الموجهة اليه من الداخل والخارج لاطلاق سراح الجمري بهذه المسرحية، فانه قد يكون تخلص من مشكلة زعيم من الزعماء، وليست مشكلة شعب بأكمله، واذا كان النظام يتصور بانه سيحل مشكلة المعتقلين والسجناء السياسيين بهذه الكيفية فانه واهم للغاية«. وقال ان من حق المبعدين الذين ذكر اسماء بعضهم، العودة الى وطنهم بدون اعتذار او قيد »من حقنا ان نعود الى بلادنا، وواجب على النظام ان يقلع عن هذا النهج اللاقانوني في ابعاد المواطنين، وسنبقى رافعين الراية في الخارج، واذا عدنا الى ارض الوطن فسنواصل رفع الراية بدون خوف او وجل مؤكدين تمسكنا بدستور البلاد«. وأشار الى الجريمة التي ارتكبت بحق الشيخ الجمري قائلا »لم يكسب النظام بخطوته في اجبار الشيخ على الاعتذار لاطلاق سراحه، بل العكس من ذلك، فقد تزايدات الكراهية لرموز النظام الذين يقفون عثرات في وجه المصالحة، وعثرات في وجه الاصلاح السياسي المنشود«.

٤١ يوليو
تكثفت الشعارات على الحيطان في مناطق عديدة في اليومين الماضيين، وجميعها يكرر المطالب الشعبية العادلة ويطالب باطلاق سراح القادة والمعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن مشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي والشيخ علي بن احمد الجدحفصي. ولوحظ من خلال تلك الشعارات عمق الوعي الشعبي والتضامن الذي عم البلاد خلال الاسبوع الماضي. وعلم من جهة اخرى ان منظمات دولية عديدة تعد ملفاتها للمطالبة بفتح تحقيق خاص في قضية الشيخ الجمري ومدى التعذيب التي تعرض له خلال فترة اعتقاله. كما ان تلك المنظمات تأخذ مأخذ الجد ما نشرته وسائل الاعلام الرسمية حول وجود »تعهدات« من قبل الشيخ الجمري بالتخلي عن حقوقه المشروعة في الممارسة السياسية والتعبير السلمي عن أفكاره بحرية. وقالت تلك المنظمات انه اذا صدقت تلك التقارير فان

جريمة مضاعفة ارتكبت بحق الشيخ من قبل الحكومة. وهذا يعني ان السلطات لم تكتف بسجنه بدون تهمة او محاكمة لاكثر من ثلاث سنوات، ولا بتقديمه الى محاكمة صورية لم تستغرق كل جلساتها ساعتين، ولا بحرمانه من حق استئناف الحكم الصادر بحقه، بل اجبرته ايضا على التخلي عن حقوقه التي يكفلها له دستور البلاد والمواثيق الدولية حول حقوق الانسان. فليس من حق احد سلب تلك الحقوق، وحتى لو وقع شخص مظلوم تحت وطأة التعذيب استعداده للتخلي عن تلك الحقوق فيجب على المجتمع الدولي التدخل فورا لوقف العمل بتلك التعهدات. واشارت الى ضرورة تفعيل المحكمة الجنائية الدولية لتقديم الاشخاص المسؤولين عن تعذيب الشيخ الجمري الى محاكمة عادلة كمجرمين ضد الانسانية. وعلم ان الشيخ الجمري اخذ يوم امس الى المستشفى بعد ان تدهورت صحته نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له في زنزانات التعذيب.

وقال شهود عيان انهم لاحظوا كتابات كثيرة على الحيطان بشعارات وطنية تعكس وعيا شعبيا راسخا. ففي مناطق كرزكان ودمستان والنويدرات وسترة والسنابس والديه والدراز شوهدت شعارات تطالب باعادة العمل بدستور البلاد والدفاع عن الشيخ الجمري بوجه جلاديه وعدم الانصياع لخدع جهاز التعذيب. وبعض هذه الشعارات يتحدث عن الشيخ الجمري بصفته رمزا من رموز المعارضة وليس القضية كلها، وان اطلاق سراحه يعني توجه الشعب الى المطالب الاخرى. ومن هذه الشعارات »مهما فعلتم بالجمري فهو في قلوب الشعب«، »ثقتنا بالشيخ كبيرة«، »لقد اعتاد الشعب على مثل هذه الممارسات الارهابية من قبل الحكومة«، »اذا كان الشيخ قد تنازل عن المطالب وابتعد عن القضية فلماذا هذا الحصار على بيته وقريته«، »لتعلم الحكومة اننا لن نتنازل عن حقوقنا المشروعة«، »نحن شعب لا تخدعنا المسرحيات«، »اقتلونا، عذبونا فان شعبنا سيكون اكثر وعيا«، »سنتخذ من صمت أبي جميل جمرة مشتعلة على الاعداء«، »نتعهد بالمواصلة والاستمرار لرد الجميل يا أبا جميل«. وعبرت المعارضة عن ارتياحها لالتزام المواطنين حالة الهدوء برغم جرائم جهاز التعذيب. واعربت عن أملها بان يبدأ الامير مشروعه الاصلاحي بعد ان استطاعت قوى التعذيب تعطيله اكثر من اربعة شهور.

وعلم من جهة اخرى ان المواطن الشاب الشيخ حسين الاكرف اعتقل مرة اخرى يوم امس الاول بعد اطلاق سراحه قبل ثلاثة ايام. وكان قد اعتقل فترة طويلة ولم يطلق سراحه الا بعد وفاة الامير السابق. وترددت قوات القمع الحكومية بشكل منتظم على منزل الشيخ الاكرف في اليومين الماضيين لاعتقاله. وكان الاعلام الرسمي قد نسب اليه بعد اطلاق سراحه ضمن مجموعة ال ٠٢٣ شخصا تصريحات مختلقة بانه متأسف ونادم على ما فعل. ويعلم الجميع انه لم يرتكب جرما بدليل انه اعتقل اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. فكيف يندم على ما لم يرتكب من اعمال؟

وبثت وكالة انباء رويتر هذا اليوم تقريرا مفصلا عن الاوضاع في البحرين بعد اطلاق سراح الشيخ الجمري. ونسبت الوكالة الى دبلوماسيين ومحللين قولهم ان اطلاق سراح الشيخ الجمري يعتبر جزءا من توجه الامير الجديد »لاصلاح العلاقة مع الاكثرية الشيعية«، حسب قول الوكالة. وقالت ان المعارضين البحرينيين يطالبون الحكومة باطلاق سراح مئات المعتقلين السياسيين ومن بينهم زملاء الشيخ الجمري، واعادة العمل بدستور البلاد الذي حله الامير في ٥٧٩١.

ونسبت الوكالة الى دبلوماسي في المنامة قوله »على المعارضين ان يتحلوا بالصبر، فالامير لا يستطيع ان يعمل كل شيء بين ليلة وضحاها. فالظروف المحيطة تفرض عليه ان يلتزم بسياسة اصلاحية هادئة«.

كما نسب التقرير الى السيد كمال سماري، من منظمة العفو الدولية قوله »نرحب بالعفو عن الشيخ الجمري ونحن مقتنعون بانه وبقية سجناء الرأي كان يجب ان لا يعتقلوا في بداية الامر«.

وفي لندن وجه فضيلة الشيخ راشد الغنوشي رسالة تهنئة الى الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي »تلقى

اخوانكم وابناؤكم في حركة النهضة التونسية نبأ تمتعكم بالحرية مجددا ببالغ الفرح والسرور شاكرين فضل الله على نعمائه، معتبرين يوم الافراج عنكم يوم انتصار للسماحة والعدالة والحرية والاخوة الاسلامية والتضامن الوطني في البحرين الشقيق ضد نزوعات الانتقام والثأر والتمزق والتحارب. إخوانكم وأبناؤكم في حركة النهضة ومن مختلف مواقعهم في البلاد يهنئونكم ويرجونكم الدعاء لهم في محنتهم«.

٤١ يوليو

عشية الزيارة الرسمية التي سيقوم بها الامير الى فرنسا غدا يبدو الوضع السياسي في البلاد راكدا الى الدرجة التي جعلت بعض المراقبين والدبلوماسيين في المنامة يشككون في مدى قدرة الامير على كسر شوكة القوى المناهضة للاصلاح. ويرى هؤلاء ان الافراجات المحدودة التي حدثت حتى الآن لا ترقى الى مستوى ما وعد الامير به من اصلاحات في مستهل عهده، وانها لا تخرج عن دائرة الاجراءات التي كانت متوقعة لتخفيف الضغوط الدولية على الحكومة لتحسين سجلها الاسود في مجال حقوق الانسان. وقال هؤلاء ان الاساليب التي تمت بها لافراجات حرمت الامير من تقدير شعبي واسع كان سيتحقق لو ان تلك الافراجات حدثت بأسلوب أكثر تحضرا وأقل استفزازا لمشاعر المواطنين.

ويزداد الشعور الشعبي استياء مع استمرار فرض الاقامة الجبرية على الشيخ الجمري والحصار المفروض على منزله منذ خروجه من السجن قبل اسبوع. فهناك سيارتان تابعتان لجهاز التعذيب وثلاث سيارات شرطة من نوع »جيب« تحاصر المنزل وتمنع الزوار من دخوله، وتمنع خروج الشيخ منه. وتعرض صحافي غربي الليلة الماضية الى مضايقات شديدة من قبل تلك القوات عندما حاول دخول منزل الشيخ، ومنع بقسوة ووحشية. هذا في الوقت الذي تتواصل فيه رسائل الدعم والتضامن مع الشيخ من قوى وجهات محلية ودولية. كما وأصدر طلاب وطالبات جامعة البحرين بيانا اكدوا فيه تضامنهم مع الشيخ الجمري، وطالبوا بتحقيق المطالب الشعبية العادلة.

واستمرت، من جهة اخرى، جريمة حرمان المواطنين من العودة الى وطنهم او البقاء فيه بحرية. فحتى كتابة هذا التقرير ما يزال المواطن الشيخ عبد الرضا النشيط، وهو من منطقة النعيم، موقوفا مع عائلته الكبيرة بالمطار، منذ عودته من دولة الامارات العربية التي كان يقيم فيها منذ سبعة اعوام. ويرافق الشيخ النشيط زوجته وأطفاله الثمانية، ويطالب بالسماح له بدخول بلاده، خصوصا ان لدى العائلة جوازات سفر بحرينية. وقد كرر الشيخ النشيط لقوات التعذيب قوله أنا مستعد للمثول امام اية محكمة اذا كانت لديكم ادلة ضدي. وعلم كذلك ان سلطات التعذيب قامت بابعاد الشاب طالب عايش سلطان، ٩١، من مواطني منطقة الديه الى السعودية عن طريق الجسر. وقد تم ابعاده في اليوم الذي افرج عنه من اعتقاله الذي دام حوالي ستة شهور. ويدرس هذا الشاب في احدى المدارس المحلية، وكان قد ولد في البحرين من ام بحرينية ووالد سعودي وعاش فيها وترعرع. وعندما جاء المرتزقة لابعاده تعلقت به امه وكانت تبكي بألم وحرقة، وكان الشاب يبكي مثلها. ولكن المرتزقة اختطفوه من بين ذراعيها بقسوة وأبعدوه قسرا.

وعلم من جهة اخرى ان المواطنة عفاف عبد المهدي، من منطقة مدينة عيسى، تعرضت الشهر الماضي للتعذيب الوحشي عندما ارادت، مع نسوة اخريات، مقابلة الامير لطلب الافراج عن ازواجهن. وذكرت التقارير ان الجلاد عدنان الظاعن أصدر الاوامر الى المرتزقة بضرب النساء والمعتقلين الآخرين على رؤوسهم لكي لا يترك التعذيب اثرا على اجسادهم.

كما علم ان الجلاد محمد الناصر، وهو احد المسؤولين بمركز التعذيب بالحوض الجاف، يعتدي بشكل منتظم على معتقدات السجناء ويشتم مقدساتهم. كما يقوم بنزع ملابس المعتقلين اثناء عملية التفتيش التي تعقب اية زيارة عائلية. وقد انتشر اسمه بين ابناء البحرين كواحد من أكثر الذين يشتمون عقائدهم. ويقول

معتقلون سابقون انه يمارس جرائم سرقة ممتلكات المعتقلين ويضربهم. ويشاركه في جرائمه كل من بسام الاردني، وناصر اليماني، وياسين السوري، بالاضافة الى علي محمد علي ثاني وفهد الفضالة وعلي الرميحي. وقد أصبحت اسماء هؤلاء الجلادين مسجلة لدى الجهات المختصة بالجرائم ضد الانسانية، وتجري التحقيقات بشأنهم.

وعلم كذلك ان الشاب عبد الله مهدي الصايغ، ١٣، المحكوم بالسجن سبع سنوات ظلما وعدوانا، يقبع في زنزانة انفرادية منذ اكثر من شهر.

ولقد تواصل مسلسل الاعتقالات مؤخرا، فقد علم ان من بين الذين اعتقلوا الاسبوع الماضي سبعة مواطنين من منطقة الدمستان، واربعة من كرزكان. واعتقل من منطقة اسكان عالي الشاب بشار عبد الهادي العالي الذي اعتقل في وقت سابق ايضا. وفي منتصف الليل من ٩ يوليو اعتقل من منطقة البلاد القديم كل من عباس ميرزا احمد اسماعيل، ٤٢، والسيد علي السيد جمعة، ٥٣، ومن منطقة الصالحية اعتقل المواطن عبد الرسول محسن عبد الرسول وزج به في زنزانة انفرادية بسجن الخميس وسبق ان حكم بالسجن ثلاث سنوات واطلق سراحه بعد انتهائها قبل شهرين.

وذكرت التقارير الواردة من سجن الخميس ان الزنزانات التي تضم المعتقلين اصبحت توضع عليها اقفال حديدية قوية، ومنع المعتقلون من رؤية بعضهم البعض. ووجه المعتقلون بسجن الحوض الجاف نداءا الى المنظمات الحقوقية الدولية مرة اخرى لمناشدتها وضع حد للجلادين ومحاكمتهم بعد ان اصبحوا اكثر قسوة واقل انسانية.

وعلى صعيد آخر رحبت المعارضة البحرينية بالقرار الذي أصدره امير دولة قطر الشقيقة يوم امس بتشكيل لجنة كلفت »اعداد الدستور الدائم« للبلاد. وتضم اللجنة افرادا من العائلة الحاكمة ووزراء سابقين. وعبر الامير في كلمة القاها لدى استقباله اعضاء اللجنة بالديوان الاميري عن امله بان »ينظم الدستور سلطات الدولة ونظام الحكم فيها« لافتا الى حرص حكومته على »توسيع قاعدة المشاركة الشعبية بقيام مجلس نيابي منتخب«.

٥١ يوليو

قام امير البلاد اليوم بزيارة رسمية الى فرنسا في اول زيارة له بعد تسلمه مقاليد السلطة. وبالمناسبة تحركت بعض الفعاليات الحقوقية والاعلامية الفرنسية استعدادا لزيارة الامير. فبعثت منظمة الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان في الجزيرة العربية رسالة الى الامير موقعة باسم السيد مارك بالاس. وجاء في الرسالة ما يلي »لقد تابعنا التطورات الاولية بعد تسلمكم السلطة وهي مؤشرات مشجعة بالرغم من ان العفو الذي أصدرتموه كان محدودا جدا. وبالاضافة الى ذلك فان هذا »العفو« مشروط ب »اعتراف« المستفيد منه بانه »مجرم«. ان هذا النوع من السياسة الذي يفرض على الافراد ان ينتهكوا ضمائرهم لهو مهين وبالتالي فهو أقرب الى الاستبداد منه الى التمدن. ونعتقد ان الاهمية الحقيقية لحكمكم سوف يستمد من المواقف الثابتة التي ستتخذها، او لا تتخذها، قريبا في الميادين التالية العفو عن جميع المعتقلين السياسيين، انهاء كل اشكال التعذيب والقمع الجماعي والاستفزاز، السماح بعودة جميع المبعدين الى بلادهم، السماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيارة البلاد، وقف الاعتقال التعسفي والغاء قانون امن الدولة، اعادة العمل بالحكم بالدستوري وتنظيم انتخابات عامة تحت المراقبة الدولية، الاحترام الكامل والحقيقي لمبادىء حقوق الانسان.

وربما تعلمون اننا قمنا بإطلاع الشخصيات التي دعيت الى الاحتفال الافتتاحي لمعرض دلمون بمعهد العالم العربي في باريس في ٧١ مايو الماضي على اوضاع حقوق الانسان في البحرين. وقد دفعنا الى هذا العمل عدد من العوامل من بينها ان سفيركم في باريس لم يرد على رسالتنا التي استلمها في ٧٢ مايو ٨٩٩١ والتي طلبنا فيها مقابلته، ومنها كذلك اختياركم

الشخصية التي قامت بافتتاح المعرض، وزير المواصلات نجل رئيس وزرائكم الشيخ خليفة آل خليفة، الذي يجسد الوجه الحقيقي للتعذيب وانتهاكات حقوق الانسان في بلادكم. وفي هذا اليوم، فاننا نجدد طلبنا للقائكم، ولو لفترة وجيزة خلال زيارتكم الى باريس لكي نناقش معكم بعض جوانب المواقف المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية في البحرين. ونأمل ان يلقى هذا الطلب قبولكم لان ذلك سيكون من اجل تطوير حقوق الانسان وتقريب الشعبين البحريني والفرنسي«.

وبعثت نسخ من الرسالة الى لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين، الاحزاب السياسية الفرنسية، رئيس المجموعات البرلمانية الفرنسية، ورؤساء المجموعات بالبرلمان الاوروبي، ورئيس المفوضية الاوروبية واللورد ايفبوري، وكالة الانباء الكويتية والصحافة الكويتية.

وبعثت الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان الفرنسية برسالتين الى كل من سفير البحرين في باريس والرئيس الفرنسي جاك شيراك. وطلبت من السفير ترتيب مقابلة عاجلة مع الامير لمناقشة اوضاع حقوق الانسان المتداعية في البحرين. اما في الرسالة التي سلمتها الى الرئيس جاك شيراك فقد احتجت الفيدرالية على استمرار التعذيب والاعتقال في السجون البحرينية، واستمرار محكمة امن الدولة واستمرار سياسة الابعاد. واهتمت صحيفة اللوموند الشهيرة بقضية الوضع البحريني في مقال تنشره غدا. كما قامت وكالة الانباء الفرنسية بتسليط الاضواء على الوضع البحريني بشكل ملفت للنظر.

وفيما استمرت عمليات القمع التي تمارسها قوات القمع علم ان الشيخ بشار العالي الذي اعتقل مؤخرا يخضع لتعذيب وحشي في الزنزانات.

ومن جهة اخرى ما يزال الغموض يكتنف مصير المواطن خليل عبد الرسول الحلواجي، ٨٣، وعائلته المكونة من زوجته فتحية محسن العلوي وخمسة اطفاله. فقد رجعوا الى البلاد قادمين من السويد يوم السبت الماضي ولكن سلطات المطار فضت السماح لهم بالدخول. وكانت العائلة قد حصلت على حق اللجوء السياسي في السويد منذ بضع سنوات، ولكنها قررت مؤخرا العودة الى البلاد. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل لكشف المصير المجهول لهذه العائلة.

ومن جهة اخرى تكثفت الاجراءات القمعية التي اتخذت ضد الشيخ الجمري منذ اطلاق سراحه. فقد ازداد عدد رجال الشرطة وعناصر المباحث المتواجدة في منطقة بني جمرة، واغلقت جميع مداخل المنطقة في ما عدا المدخل الرئيسي، ولم يعد بامكان اي شخص دخولها بعد منتصف الليل. اما عناصر جهاز التعذيب فهي متواجدة حول المنزل طوال الوقت. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية ومنظمة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التدخل السريع لرفع الحصار المفروض على الشيخ الجمري. وعلم ان سماحة العلامة الدكتور السيد محمد بحر العلوم بعث رسالة تهنئة الى الشيخ الجمري يهنئه فيها باطلاق سراحه ويتمنى دوام التقدم والرخاء لشعب البحرين. كما قام وفد من لجنة العريضة الشعبية قبل يومين بزيارة الشيخ في منزله، وأعرب اعضاء الوفد لسماحة الشيخ عن تقديرهم لمواقفه واعتزازهم بتاريخه النضالي الطويل. ومنعت قوات القمع المحامي المعروف الاستاذ احمد الشملان من زيارة الشيخ برغم تداعي صحته وعدم قدرته على النطق.

٦١ يوليو

أصدر العلامة الكبير الشيخ عيسى احمد قاسم بيانا حول الشيخ الجمري قال فيه ما يلي »أمضى الاخ العزيز سماحة الشيخ عبد الامير الجمري زمنا طويلا في خدمة الاسلام والقضايا العادلة، ولا زال قادرا على العطاء الثر المفيد في ميادين مختلفة، ولئن زاحمته الظروف الصحية المتخلفة في بعض الميادين فان ميادين كثيرة اخرى يتوقع لمثله ان يغني نتاجه فيها. جزاه الله خير الجزاء لخدماته المتقدمة للاسلام والانسان، وأمد في عمره المبارك، وضاعف له الصحة

والقوة، وأزهر سنوات عمره المديد ان شاء الله بمختلف العطاءات الايجابية الكبيرة. وسيبقى سماحة الشيخ الجمري في ذاكرة الجميع، ذلك الرجل الذي كافح وجاهد في أكثر من ساحة وعرق ونصب واحتوشته التحديات المرة الصعبة على الطريق. ذلك من دون ان يتحول الى تاريخ يروى ما دام حيا، وانما سيبقى واقعا كبيرا ومؤثرا ان شاء الله من خلال العطاءات المناسبة المتواصلة المقدورة«.

وبعث اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان رسالة الى الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي »لقد كان انفراجا كبيرا ان نسمع، بعد الحكم الهمجي الذي أصدرته بحقك محكمة امن الدولة، انه تم الافراج عنك بعد كل ذلك، مع علمي انه كان عليك ان تدفع ثمنا بالغا لحريتك. لقد عانيت كثيرا بسبب مبادئك، ولذلك فانني اعتقد انه سيكون لديك القوة لتحمل العقوبة الظالمة الاضافية، خصوصا بعد ان التأم شملك مع عائلتك. ان التضحيات التي قدمتها لشعب البحرين سوف تؤتي ثمارها في النهاية حتما. فالديكتاتوريات الوراثية مستمرة في بلدان محدودة فقط، وهي انظمة غير كفؤة ومتخلفة في عصر الديمقراطية. ولا أعتقد ان باستطاعة البحرين ان تبقى معزولة عن بقية العالم في شرنقة من التخلف، ولكن القيادة التي جسدتها جعلت التغيير أقرب. ان المثال القوي في المقاومة السلمية الذي جسدته عمق في الناس وعي الديمقراطية وحقوق الانسان، وهذا لا يمكن اطفاؤه بالقمع. انني اتمنى بصدق ان تتوفر الحكمة لدى الآخرين بانه يجب انتقال السلطة الى الشعب، وان الاصلاح أمر محتوم، وان ذلك يجب ان يتحقق من خلال الحوار«.

وبعثت ثلاث شخصيات معارضة رسالة الى الشيخ الجمري للتعبير عن تقديرها لموقفه. فقد كتب كل من الدكتور عبد الهادي خلف والاستاذ عبد الرحمن النعيمي والاستاذ عبد النبي العكري رسالة الى الشيخ الجمري جاء فيها ما يلي »نتقدم اليكم بمناسبة اطلاق سراحكم بأحر التحيات تقديرا لدوركم البارز خلال السنوات الماضية في مقدمة النضال الوطني الديمقراطي ولدوركم المتميز في مواجهة الدعوات المشبوهة لمواجهة سياسة النظام الطائفية بطائفية مضادة. لقد أثارت ملابسات اطلاق سراحكم تساؤلات لدى المواطنين وبين رفاقكم في النضال، ويعمل النظام وادواته على استغلال هذه التساؤلات المحقة بهدف خلق بلبلة في الشارع الوطني وإحداث شرخ في الوحدة الوطنية ولنشر روح اليأس بين المناضلين على اختلاف مواقعهم، وتتزامن هذه الجهود مع قيام النظام والمتعاونين معه بترويج حلول طائفية للازمة الدستورية والسياسية التي تعيشها البلاد منذ العام ٥٧٩١. اننا نؤكد ايها الشيخ الجليل على ما فتئتم تؤكدونه ورفاقكم في الحركة الدستورية بأن لا حل للازمة الراهنة الا بادخال اصلاحات سياسية فعلية تستند الى الدستور وتبدأ باعادة الحياة البرلمانية ووقف نهب ثروات البلاد وطي صفحة القمع والارهاب والتحاق البلاد بركب الدول التي تحترم حقوق الانسان وتحمي كرامته. اننا في الوقت الذي نقدر معاناتكم الشخصية طوال السنوات الخمس الماضية وبخاصة فترة احتجازكم غير القانوني، نؤكد على اهمية دوركم التاريخي في تعبئة القوى الشعبية حول العريضة الشعبية لعام ٤٩٩١، كما نؤكد على ان كبوات المناضلين لا توقف استمرار مسيرة النضال وتصاعدها. لقد تعلمنا من تاريخ الحركة الوطنية والديمقراطية في بلادنا ان شعبنا معطاء وقادر على استخلاص الدروس اللازمة لدفع مسيرته الى الامام، وشعبنا يعرف بخبراته النضالية ان استمرار المسيرة ليس مرهونا بارادة افراد، وهو يعرف ايضا ان المسيرة مستمرة رغم ما يعانيه المشاركون فيها من احباطات وما يقدمونه من تضحيات. نحييكم مرة اخرى ونحيي دوركم التاريخي«.

وعلم كذلك ان كلا من جبهة التحرير الوطني في البحرين والجبهة الشعبية في البحرين ارسلتا مؤخرا رسائل الى الاحزاب الفرنسية مثل الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحزب الخضر وحزب القوى الديمقراطية

جاء فيها ما يلي »يقوم صاحب السمو امير دولة البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة رسمية الى فرنسا بدءا من يوم الخميس الموافق ٥٢ يوليو. وتأتي هذه الزيارة وسط احتفالات الشعب الفرنسي بالثورة الفرنسية التي أضاءت العالم بشعارات الحرية والمساواة والاخاء. انها مناسبة جيدة لتذكير سمو الامير الذي تسلم الحكم لتوه قبل أربعة اشهر انه لا يزال بامكانه استغلال الفرصة المواتية لاخراج البلاد من أزمتها التي تعصف بها منذ ٤٩٩١. كما انه من المستحيل على دولة تدعي الانتماء الى العالم المتحضر القيام بنفي مواطنيها او اعتقالهم لسنوات او الحكم بسجنهم حتى المؤبد لمطالبتهم بعودة الحكم الدستوري. اننا نتوجه اليكم بان تلتمسوا من سمو أمير دولة البحرين ان يصدر عفوا شاملا غير مشروط لاطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة جميع المنفيين الى وطنهم. ان هذا وغيره من الخطوات سيسهم في خلق جو من الانفراج حيث يمكن اجراء حوار وطني باشراف الامير لحل الازمة. لقد اظهرت المعارضة الدستورية مبادرات ايجابية تجاه الامير، ونحن نعتقد انه لم يفت الوقت للاقدام على مصالحة وطنية«.

٩١ يوليو

اكدت الانباء الواردة من السجن ان شخصيات قيادية بارزة معتقلة تتعرض الى أشد انواع التعذيب والضغط وذلك لاجبارها على التوقيع على افادات مزيفة وتقديم اعتذارات الى المسؤولين. وعلم ان كلا من الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان وغيرهم يمرون بمرحلة من أسوأ المراحل التي مروا بها منذ اعتقالهم. وهناك ضغوط دولية كبيرة على جهاز التعذيب لاطلاق سراحهم بعد ان قضوا في السجن اكثرمن ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. ولا يستبعد المواطنون ان تشهد الاسابيع القليلة المقبلة التي تسبق زيارة وفد الاعتقال التعسفي التابع للامم المتحدة في شهر اكتوبر المقبل مفاجآت في هذا المجال. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي زيارة اولئك المعتقلين ومنع جهاز التعذيب من ممارسة القمع بحقهم.

وعلم من جهة اخرى ان الاعتقالات التعسفية مستمرة بدون تراجع. فمن منطقة ابوقوة اعتقل في ٤١ يوليو كل من احمد مرزوق يوسف، ٧١، مسلم احمد الطيار، ٨١، احمد مرهون، ٧١، عمار عبد الجليل احمد، ٧١، جعفر احمد مدن، ٧١. ويخشى عليهم من التعذيب الوحشي في زنزانات الظالمين. كما علم ان المواطنين في اغلب المساجد رفعوا يوم الجمعة الماضية هتافات مدوية باستمرار الانتفاضة والتضامن مع الشيخ الجمري في محنته في الاقامة الجبرية المفروضة عليه. وقام مواطنو السنابس بالاعتصام مساء السبت الماضي واطفئت الانوار في المنطقة تضامنا مع الشيخ واحتجاجا على الحصار المفروض عليه. وشوهدت بعد ذلك سيارات المخابرات والمرتزقة تتجول في شوارع المنطقة بكثافة بعد ان سمع دوي انفجار قوي لاسطوانة غازية. وفي منطقة باربار تكثفت كتابة الشعارات بشكل كبير باللغتين العربية والانجليزية ومن بينها »سنستمر في مطالبنا العادلة«، »نحن شعب نطالب بالحرية والديمقراطية«. وفي منطقة سترة تواصلت كتابة الشعارات الوطنية بشكل يومي برغم التواجد المكثف لقوات القمع الاجنبية. وتطالب هذه الشعارات باعادة الحياة البرلمانية والافراج عن القادة الشعبيين وبقية المعتقلين واعلان التقدير للشيخ الجمري. واقامت القوات المرتزقة نقاط تفتيش عند مدخل سترة الرئيسي بالقرب من محطة الوقود. وفي منطقة المعامير قام المواطنون برسم صورة للشيخ الجمري يبلغ ارتفاعها اربعة امتار بحيث يراها المارة في الشارع العام من مسافة طويلة بوضوح. وكتبت شعارات كثيرة تدعم الشيخ وتؤكد استمرار المطالب العادلة ومن بينها »اذا كانت رغبة الامير السابق الافراج عن الشيخ الجمري فلماذا حاكمتموه؟«. وعلم ان الحصار على منطقة بني جمرة

ومنزل الشيخ الجمري بالتحديد ما يزال مستمرا وبصورة مشددة.

ولقد استمر التعاطف الاعلامي القوي مع شعب البحرين. فبمناسبة زيارة الامير الى فرنسا نشرت صحيفة »لوموند« الفرنسية الشهيرة مقالا مهما حول الوضع في البحرين نسبت فيه الى المعارضة مطالبها الدستورية وتمنياتها بان يبدأ الامير مشوار الاصلاح السياسي. وكان المقال ايجابيا جدا ويعكس تعاطفا انسانيا مع معاناة ابناء البحرين.

كما ونشرت مجلة »الايكونوميست« البريطانية في عددها الصادر في ٧١ يوليو ٩٩٩١ مقالا حول الوضع في البحرين بعنوان »البحرين فجأة جاء وقت المداراة«. وجاء في المقال ان العائلة الخليفية الحاكمة تعلمت اخيرا ضرورة التعايش مع المواطنين، وقامت باطلاق بعض السجناء السياسيين، ومن بينهم الشيخ الجمري، وسمحت لمنظمة العفو الدولية بزيارة البلاد. وقالت انه تحت حكم الامير السابق كان لرئيس الوزراء سياساته المتشددة التي جعلت اية خطوة من هذا النوع »امرا غير قابل للتحقق«. وقالت ان المواطنين البحرينيين قاموا بكتابة الشعارات وحرق اطارات السيارات بشكل يومي، وان قوات الشغب كانت تطاردهم وتعتقلهم وتعذبهم. ولكن المجلة قالت ان الحكومة ترفض الاعتراف بوجود المشكلة. فاعتقلت المعارضين الشيعة وزجت بهم في السجون واتهمتهم بالعمالة لايران وفقا لقانون يسمح بالاعتقال لمدة ثلاث سنوات. ولم تستمع الحكومة للدعوات المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. وقالت ان »الحكومة اعتقدت بان السياسات القاسية سوف تحل المشكلة، ولكن ذلك لم يحدث. واضافت ان المعارضة، بشقيها الشيعي والسني، تريد اكثر من الاشارات الايجابية، وان الشيخ خليفة بقي في منصبه كرئيس للوزراء ولم يغير اعضاء حكومته. كما ان اطلاق سراح الشيخ الجمري تم بعد ان اجبر على قراءة رسالة اعتذارية وان هناك عملاء من ثلاث شعب استخباراتية تحاصر منزله وتمنع اي زائر من دخوله. وتستنتج انه ليس غريبا ان تستقبل تصريحات الشيخ حمد بشيء من الشك. فالشيخ خليفة، حسب قول المجلة، أدار شؤون البلاد فترة طويلة ومنع اي تدخل في طريقة ادارته، حتى اصبح اكبر تاجر في البلاد. وبدون شك يحتاج اقناعه بدور أقل لوقت طويل، وهذا، حسب ما يبدو، هو ما يحاول الشيخ حمد القيام به«.

اما الاستاذ هاني الريس، فقد قال في مقابلة بثت على الهواء مباشرة في اذاعة صوت العرب الناطقة باللغة العربية بالدنمارك، ان الشيخ الجمري »تعرض لضغوطات واسعة من قبل النظام في البحرين، وانه قاوم بكل قوة واصرار وعزيمة الابطال كل هذه الضغوطات ولم ينحن ولم تضعف ارادته على مدى اكثر من ثلاث سنوات قضاها في زنزانة انفرادية«. واضاف قائلا »لا نريد تبرير اعتذار الشيخ الجمري، فكم من الابطال التاريخيين الذين سطروا ملاحم النضال في تاريخ شعوبهم انهاروا في لحظة ضعف امام جلاد بشع، ولكن قلوبهم بقيت مشتعلة في وجوه الطغاة؟. وانتهى الى القول »رغم ما حدث فان الصورة لم تكن اوضح مما هي عليه الآن. فالشيخ الجمري ما يزال معتقلا في منزله ومحاصرا من قبل قوات الامن ولم يسمح لاحد بزيارته. انه حقا نظام تعسفي يحتقر الشعب ويمارس ضد ارادته اضطهادا لا مثيل له في اي نظام«.

٠٢ يوليو

تقول التقارير الواردة من مركز التعذيب بمنطقة جو ان المعتقلين يعانون من تصاعد سوء المعاملة حيث تكثفت ممارسة التعذيب ومضايقة السجناء. وقالت التقارير كذلك ان كلا من الشيخ صادق الدرازي وجعفر إسلامي نقلا الى زنزانات انفرادية ضيقة مقفلة النوافذ طوال اليوم. ولا يسمح لهم باستخدام مكيفات الهواء في الوقت الذي بلغت فيه درجة الحرارة قرابة الخمسين درجة مئوية. وإمعانا في إذلال هؤلاء المواطنين الشرفاء قام الجلادون بتقييدهما وربطهما في أسرتهما، ويعذبونهما تعذيبا وحشيا متواصلا. وقد وجهت المعارضة نداءات الى اللجنة

الدولية للصليب الاحمر لزيارة سجناء جو وخصوصا الشخصين المذكورين ورفع تقارير موثقة حول مرتكبي تلك الجرائم ضد الانسانية. كما لفتت المعارضة نظر المقررين الخاصين حول الاعتقال التعسفي والتعذيب وكذلك الخبيرة البريطانية السيدة هامبسون الى ما يجري في غرف التعذيب الرهيبة.

واكدت التقارير كذلك ان عددا من الموقوفين الذين تجاوزت فترات اعتقالهم السنوات الثلاث ما يزالون معزولين عن بقية السجناء. وتم عزل هؤلاء في الايام القليلة الماضية لمنع ردة الفعل بين السجناء في اثر محاكمة الشيخ الجمري، وتعرضوا لمعاملة قاسية. وعرف من بين هؤلاء كل من الحاج علي العكري، عباس سهوان، الشيخ حامد، الشيخ حمزة الحواج، أبو حسن البلادي.

وعلى الصعيد الخارجي استمر ا لاهتمام الاعلامي الدولي بمعاناة شعب البحرين. ونشرت مجلة »المشاهد الدولي« التابعة لهيئة الاذاعة البريطانية مقالا من صفحتين حول الوضع في البلاد بعد اطلاق سراح الشيخ الجمري، واحتوى على مقابلة طويلة مع الدكتور منصور الجمري. وجاء في مقدمة المقال ما يلي »في الثامن من شهر تموز يوليو الحالي افرجت السلطات البحرينية عن رجل الدين المعارض الشيخ عبد الاميرالجمري واعادته الى بيته بدون الاعلان رسميا عن الاجراء، وذلك بعد يوم واحد من اصدار محكمة امن الدولة حكما بسجنه لعشر سنوات. والشيخ الجمري عضو سابق في البرلمان الذي حلته الحكومة في ٥٧٩١. واعتقل في كانون الثاني يناير عام ٦٩٩١ بتهمة التخابر لدولة اجنبية وادارة منظمة غير مشروعة وتشجيع الاحتجاجات بالاضافة الى نشر اخبار كاذبة. وقال المحامي عبد الشهيد خلف ان حكم المحكمة نهائي وانها قررت تغريم الشيخ الجمري ٧،٥ مليون دينار ٥١ مليون دولار . ولا يزال سبعة من النشطين الشيعة موقوفين منذ اعتقالهم مع الشيخ الجمري في عام ٦٩٩١ بدون محاكمة. ويمكن وقف المشتبه بهم لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات بدون محاكمة في البحرين. واعتقل المئات منذ بدء احتجاجات في كانون الاول ديسمبر عام ٤٩٩١ قبل ان تخمد هذه الاحتجاجات في العام الماضي«. ويعتبر المقال وثيقة مهمة تعكس الوضع في البحرين بشكل متوازن.

وفي الدنمارك أصدرت المنظمات الحقوقية والشبابية الدنماركية للتضامن مع شعب البحرين بيانا حول الوضع في البحرين جاء فيه ما يلي »اننا في المنظمات الحقوقية والشبابية والطلابية الدنماركية نؤكد على عدالة المطالب التي طرحها شعب البحرين من أجل الحريات الديمقراطية وعودة الدستور والبرلمان المعطل منذ العام ٥٧٩١ واستقلال القضاء وقيام مجتمع مدني في البحرين. لذا نطالب حكومة البحرين الاخذ بهذه المطالب المشروعة للشعب من منطلق الحرص على المصلحة العامة، كما اننا نثمن مواقف قادة المعارضة وجميع فئات المجتمع البحريني التي تحسست هذه المطالب وأخذت بها الى مستوى المسؤولية الوطنية وطرحتها بواسطة الوسائل الديمقراطية السلمية. ونشدد على استمرار دعمنا لقضايا شعب البحرين باعتبار ان المطالبة بالاصلاح السياسي تنطلق من وعي المجتمع البحريني بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان. وقد طالعتنا الانباء مؤخرا بمبادرة الحكومة باطلاق سراح أحد ابرز سجناء الرأي والضمير في البحرين هو الشيخ عبد الامير الجمري، ولكنه بعد هذه المبادرة يخضع اليوم في الاقامة الجبرية، وهو أمر ينتهك تمتعه بالحرية. لذا نطالب الحكومة برفع الاقامة الجبرية عن الشيخ الجمري من منطلق احترام حقوق المواطنة وحق الحياة«.

وعلى صعيد آخر بعث اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان رسالة الى السيد جيف هون، وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الاوسط، ناقشه فيها حول السياسة الخارجية البريطانية وموقفها من الوضع السياسي الراكد في الخليج. وشرح له مواقف ابناء البحرين ازاء المطالبة بالاصلاح السياسي. كما عرض له بعض

التطورات الاخيرة ومن بينها الاعتقالات التعسفية والابعاد والتعذيب، وسأل الوزير ما اذا كانت هذه الممارسات الحكومية تعكس تطورا ايجابيا بقوله »مع الاخذ بكل هذه التطورات في الحسبان فان المرء لا يمكنه ان يقول بان البحرين على طريق المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار السياسي. وتحت حكم الامير الجديد، أليس بامكاننا ان نشجع على الحوار مع لجنة العريضة الشعبية، وهي اقرب ما يكون الى المعارضة في بلد لا يسمح بشيء منها؟«

٢٢ يوليو

اعتقل في الساعات الاولى من صباح اليوم كل من حسين سعيد جاسم، ٧١، والسيد احمد السيد سعيد العلوي، ٨١ من منطقة كرباباد بعد عدوان مروع على منزليهما، ونقلا الى مركز التعذيب بالبديع. وفي الساعة الثالثة من صباح امس اعتقل الطفل علي جاسم علي، ٧١، من المنطقة نفسها وعذب تعذيبا شديدا، وشوهد بعد ست ساعات من اعتقاله وهو في حالة يرثى لها من التعذيب، حيث جيء به الى احد الجدران ليمثل »الجريمة الكبرى« التي ارتكبها وهي كتابة شعار وطني، حسب ادعاءات جهاز التعذيب. وسبق ان اعتقل هذا الشاب مع السيد احمد السيد سعيد العلوي لمدة ثمانية شهور متواصلة بدون تهمة او محاكمة. واعتقل في الساعات الاولى من يوم امس ثلاثة من منطقة الخارجية بسترة وهم سعيد حميد، ٢٢، واخيه ابراهيم حميد، ٤٢، وعطية، ٢٢.

وجاءت هذه الاعتقالات بعد الافراج عن ستة مواطنين قضوا في السجن اكثر من ثلاثة اعوام ونصف بدون تهمة او محاكمة. وعندما برأتهم محكمة امن الدولة سيئة الصيت قبل اسبوعين رفض جهاز التعذيب اطلاق سراحهم حتى يوم امس الاول. وهؤلاء هم محمد فردان، ٨١، يوسف احمد، ٤٢، عيسى الخياط، ٤٢، خليل القميش، ٢٢، ياسر صليل، ٤٢، وياسر العالي وجميعهم من منطقة سترة. وتساءل مراقبون حقوقيون دوليون عن طبيعة النظام القمعي الذي يعتقل اطفالا بدون محاكمة لمدة تتجاوز اقصى مدة تسمح بها قوانينه القمعية، ولا يعوضهم عن ذلك. وقال هؤلاء ان هذه جريمة كبيرة بحق الكرامة الانسانية وانتهاك صارخ للمواثيق الدولية ومن بينها الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وعلم ان المواطنين قاموا يوم امس الاول باعتصام واسع تضامنا مع الشيخ الجمري الذي يخضع للاقامة الجبرية منذ اطلاق سراحه قبل اسبوعين. واطفئت الانوار في مناطق كثيرة للتعبير عن الحزن ازاء المعاملة الوحشية التي تلقاها السجن خلال اعتقاله وما يزال يتلقاها حتى اليوم. وشوهدت حركة مكثفة لقوات الشغب الاجنبية وعناصر التعذيب وهي تتجول في الشوارع وتستفز المواطنين. وعلم ان الشيخ الجمري أخذ الى المستشفى قبل يومين لعلاج اذنه اليسرى التي تعرضت لضربات قوية خلال وجبات التعذيب في السجن التي أشرف عليها عادل فليفل. وعلم كذلك ان الشيخ يتعرض مع عائلته لضغوط متواصلة من قبل جهاز التعذيب في اطار المحاولات اليائسة للتغطية على الجرائم التي ارتكبت بحقه خلال الاعتقال. ويسعى جهاز التعذيب، الذي يديره البريطاني توماس برايان، لمحو آثار الجرائم التي ارتكبت بحق المواطنين بارتكاب جرائم جديدة لاجبارهم على الصمت. ومن ضحايا سياسة التعتيم الاعلامي والقمع مراسلة هيئة الاذاعة البريطانية التي حاولت الوصول الى منزل الشيخ الجمري ولكنها طوردت بوحشية من قبل قوات الشغب وطردت من المنطقة. وأصيبت كاميرة مراسل الجزيرة بالعطب عندما تعرض لاعتداء شرس من تلك القوات لدى محاولته الوصول الى منزل الشيخ الجمري. وما تزال منطقة بني جمرة محاصرة بشكل متواصل، ويخضع منزل الشيخ الجمري لحصار مشدد.

وفي بيروت، أشاد العلامة الكبير السيد محمد حسين فضل الله بالدور الطليعي للشيخ الجمري قائلا »اننا نرحب بالعفو الصادر عن أمير البحرين عن الشيخ عبد الامير الجمري الذي هو من العلماء العاملين المخلصين لشعبهم وبلدهم، والمنفتحين على حل الازمة في

بلده بطريقة سلمية تحفظ للجميع حقوقهم العادلة. ونحن ننتظر من السلطات البحرينية ان تبادر الى اطلاق سراح المعتقلين الآخرين في أقرب وقت، لان ذلك هو الذي يحقق المصلحة العامة للشعب والحكومة، لا سيما ان المعارضة قد رحبت بالعهد الجديد«.

وما تزال كتابة الشعارات المتحضرة ممارسة واسعة النطاق من قبل المواطنين الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة. ففي منطقة النويدرات غطت الشعارات الدستورية جدران المنازل، وقامت القوات المرتزقة بمحاولات يائسة لشطبها. وفي مدينة حمد شوهدت يوم امس شعارات كثيرة كتبت على المنازل المطلة على الشارع العام باللغتين الانجليزية والعربية. ومن ضمن ما كتب »العدل والحرية مطالب شرعية«، »الجمري لا يساوم، من أجلنا يقاوم«. وعلم كذلك ان الشيخ حسين الصائم قد تم نقله من مركز التعذيب بالرفاع الى سجن جو لأسباب غير معروفة.

ونشرت مجلة »ميدل ايست« مقالا مهما حول الوضع في البحرين للكاتب سايمون تاجرت قال فيه ان الحكومة اعتقدت ان »الافراج عن رجل مريض معتقل في سجن انفرادي ثلاث سنوات ونصفا بدون اعترافات سيبدو ضعفا خصوصا مع الاهتمام الذي أبدته منظمات حقوق الانسان العالمية بالقضية«. وعزت المجلة الى »سياسي مخضرم« في المنامة قوله ان الافراج يعتبر خطوة مهمة باتجاه تطوير الوضع السياسي على امل ان يكون ذلك مدخلا لتحقيق المطالب الدستورية«. ونسبت الى السياسي قوله ان المعارضة ستكون مرنة في مطالبها وانها مستعدة لتأخير انتخاب المجلس الوطني ٨١ شهرا اذا تم الاتفاق على مبدأ اعادة العمل بدستور البلاد. ولكنه قال ان المعارضة لم تستلم اشارات تفيد بان الامير مستعد للحوار حتى الآن. كما نسبت المجلة الى ناطق باسم حركة احرار البحرين قوله ان الحركة لا تريد تصعيد الموقف وانها تنتظر اشارات ايجابية من قبل الامير. وقال كاتب المقال ان الوزير البريطاني الجديد، السيد جيف هون، »لم يعط اية اشارة الى انه يضغط باتجاه الاصلاحات في البحرين«.

ونسب اليه في محاضرة القاها الشهر الماضي قوله ان هناك »اكثر من طريق للديمقراطية«. ولفت الكاتب الى ان البحرين كانت لديها تجربة ديمقراطية في السبعينات قبل حل المجلس الوطني.

٦٢ يوليو

استمرت في الايام القليلة الماضية جريمة الاعتقال التعسفي بشكل متصاعد وطالت هذه المرة عددا من الاطفال من مناطق عديدة. فقد اعتقل في ١٢ يوليو من منطقة البلاد القديم الطفل السيد جابر السيد علي الموسوي، ٥١ عاما ونقل الى احد مراكز التعذيب، ويخشى من تعرضه للتعذيب الوحشي على ايدي جهاز القمع. واعتقل الاسبوع الماضي من المنطقة نفسها عدد من الاطفال عرف من بينهم كل من احمد ميرزا احمد، ٤١، محمود جعفر حسن، ٥١، علي حسن مبارك، ٤١، واخيه محمود، ٣١، علي عبد النبي جمعة، ٤١، مالك عبد الجليل عبد الله ، ٣١، علي عبد الكريم، ٢١، السيد قاسم السيد سعيد السيد محمد، ٥١، ميثم علي حسن، ٠١. وتعرض هؤلاء لتعذيب شديد على مدى ثلاثة ايام متواصلة، حيث افرج عنهم بعد ذلك. وبقي رهن الاعتقال كل من صادق علي حسن، ٥١، حسن علي مهدي، ٤١، وابراهيم عبد الجبار الدرازي، ٤١.

وفي ٢٢ يوليو قامت قوات الشغب بمحاصرة مقبرة الحورة بقلب العاصمة ومنعت المواطنين من دخولها لقراءة القرآن على موتاهم. ولما سأل المواطنون قوات الشغب الاجنبية عن سبب المنع أجابوا »انه قرار من جهات عليا«. وحاصرت مفرزة اخرى مسجد الخواجة بالمنامة. جاء ذلك في الوقت الذي رفع المصلون فيه يوم الجمعة الماضية هتافات بالمطالب الوطنية في عدد من المساجد.

ومن جهة اخرى انتشرت الشعارات الوطنية على الحيطان في مناطق عديدة. ففي اليومين الماضيين شوهد بعضها في مدينة حمد والسنابس والدراز والشاخورة ومناطق اخرى.

وفي الوقت نفسه تكثف الحصار المفروض على منطقة بني

جمرة لمنع المواطنين من زيارة الشيخ الجمري. فهناك احد عشر مدخلا للمنطقة وقف على كل منها ما بين سبعة وعشرة من الشرطة، ويمنع هؤلاء اي مواطن من خارج المنطقة من دخولها ويطلبون البطاقة السكانية للتأكد من هوية الشخص. اما الدائرة الثانية المحيطة بمنزل الشيخ ومقبرة المنطقة فهي اكثر حصارا ولا يسمح باجتيازها الا بصعوبة. ويتكثف الحصار خلال اوقات الصلاة والليل. فهناك ثلاث سيارات للشرطة ترابط بالقرب من منزل الشيخ والمسجد الذي يصلي فيه لمنع المواطنين من دخولهما. ويتم تنفيذ اجراءات الحصار بشدة. وعندما يسمح للشيخ بالخروج من المنزل لزيارة احد اقربائه ترافقه ثلاث سيارات مليئة بالشرطة لمرافقته والتأكد من كل حركاته. وقد أقيم مكتب خاص لذلك الحصار بمركز الشرطة بالبديع يقيم فيه عناصر المخابرات الذي يستلم اوامره من رئيس الوزراء مباشرة.

وعلم من جهة اخرى ان الحكومة بصدد فرض اجراءات اكثر عنصرية تجاه البحرينيين ذوي الاصول الايرانية. فابتداء من شهر سبتمبر سوف يمنع ابناء هؤلاء من دخول المدارس الرسمية، وعليهم الالتحاق بمدارس خاصة باهضة الثمن. وعلى كل منهم دفع مبلغ دينارين عندما يذهب الى قسم الطواريء بالمستشفيات الحكومية، وعلى كل حامل دفع ٠٠١ دينار لدى ولادتها باحد هذه المستشفيات، ولن تصدر للطفل المولود شهادة ميلاد، ولا جواز سفر. ولن يسمح لاي من هؤلاء المواطنين المظلومين بشراء الاراضي ولا الذهاب الى الحج. اما السوريون الذين استقدموا للعمل في الحرس الوطني فيتمتعون بكل تلك التسهيلات. ونتيجة لتلك السياسات فقد توفي بعض المنتمين لهذه الفئة من المحرومين من الجنسية. هذا ويعيش اغلب هؤلاء المظلومين بمناطق السقية والدفنة والسلمانية ومشبر بالمنامة وضواحيها، ومنطقتي البنعلي والحالة بالمحرق. كما اذا رغب احدهم بالسفر للعلاج في الخارج فعليه ان يوقع على انه »ايراني« ليعطى وثيقة سفر لمرة واحدة لا يستطيع استخدامها وقد يحرم بعدها من العودة الى البلاد. ويبلغ عدد هؤلاء بحدود ٥١ ٠٢ الفا.

هذا وقد استمرت جريمة ابعاد المواطنين. فقد علم ان المواطن السيد عقيل احمد محفوظ، من منطقة سار، أبعد قسرا من البلاد لدى عودته قادما من ايران التي يقيم فيها للدراسة. وكان قد وصل الى المطار في ١٢ يوليو، وتعرض للتحقيق المطول ثم أعيد ترحيله. وقد تصاعدت اعداد المبعدين في الاسابيع الاخيرة لتشكل ظاهرة خطيرة.

يوميات اغسطس ٩٩٩١

٩٢ يوليو

طرحت المعارضة مجددا مطالبها الدستورية العادلة وناشدت الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة اتخاذ قرار تاريخي باعادة العمل بالدستور الذي علق والده العمل به في العام ٥٧٩١. ويدرك المراقبون ان الازمة سوف تستمر ما لم يتم العمل بالدستور وينتخب المجلس الوطني على اساس مواد ذلك الدستور. وقال هؤلاء ان تلكؤ الامير في التعاطي مع قضية الدستور أعطى الانطباع لدى الكثيرين بان العهد القديم مستمر وان الوضع الحاضر لا يختلف كثيرا عن العهد الماضي. وقد رفضت المعارضة بشكل قاطع محاولات الالتفاف على المطلب الرئيسي المتمثل بانتخاب مجلس وطني على اساس المواد الدستورية، واعتبروا ان الحديث عن مجلس الشورى، مهما تم تطويره، كبديل لذلك، يكرس الازمة ولا يحلها. وحتى الآن لم يطرح الحكم الجديد اي تصور حول المطالب الوطنية، الامر الذي أدى الى قلق الكثيرين. واعتبرت المعارضة اطلاق سراح بعض السجناء الذين اعتقلوا ظلما وجورا لا يمكن اعتباره سوى محاولة متواضعة للتكفير عن الخطيئة ولا يمثل انفراجا حقيقيا، خصوصا اذا نظر الى ذلك في ضوء الضغوط الدولية على الحكومة في المحافل الحقوقية

الدولية. وكررت جميع فصائل المعارضة الاستمرار في النضال السلمي حتى تتحقق المطالب الدستورية ويتم الغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة ويسمح بعودة غير مشروطة للمبعدين.

وعلم من جهة اخرى ان بعض الموقوفين اطلق سراحهم بعد ان قضوا في غرف التعذيب اكثر من ثلاث سنوات. ومن هؤلاء الشيخ علي بن احمد الجدحفصي والشيخ علي الصددي والسيد عدنان الدرازي. وقضى بعض هؤلاء اكثر من ثلاث سنوات ونصف في زنزانات النظام بدون تهمة او محاكمة. وطالبت المعارضة بالتحقيق في ظروف اعتقالهم وتعويضهم عن الاضرار التي طالتهم بسبب اعتقالهم وتعذيبهم طوال هذه الفترة. وتسعى الحكومة لايهام الجهات الحقوقية الدولية بعدم وجود اعتقالات تعسفية في البلاد، خصوصا وفد الامم المتحدة حول الاعتقال التعسفي المتوقع زيارته للبلاد في شهر اكتوبر المقبل. وكانت الحكومة قد فشلت في اقناع منظمة العفو الدولية التي زارت البحرين الشهر الماضي بتبريراتها للاعتقال التعسفي والتعذيب والابعاد.

وعلم من جهة اخرى ان الشيخ حسين الاكرف، الذي اعتقل قبل اكثر من اسبوعين، ما يزال موقوفا بقسم المخابرات المعروف بوحشيته في التعذيب ومعاملة السجناء. وكان الشيخ الاكرف من بين الذين شملهم قرار الافراج الذي صدر الشهر الماضي، ولم يمض على اطلاق سراحه سوى ثلاثة اسابيع اعتقل بعدها وعذب بوحشية، حسب ما نقله شهود عيان. وابدى مراقبون حقوقيون قلقهم من اساليب المراوغة والخداع التي تنتهجها الحكومة باطلاق بعض السجناء ثم اعتقالهم بعد فترة وجيزة. ولفتت المعارضة نظر الجهات الحقوقية الدولية لهذا الاسلوب الذي يكثر استعماله في الدول الاستبدادية المحكومة بأنظمة ديكتاتورية.

وعلى صعيد آخر نشرت منظمة »هيومن رايتس ووج« الامريكية تقريرا طويلا بعنوان. »الانترنت في الشرق الاوسط. حرية التعبير والرقابة«. وجاء في التقرير ما يلي حول البحرين. »ان الانترنت مجال لتحقيق هدفين متناقضين من قبل حكومة البحرين. السعي لان تصبح مركز الاتصالات في الخليج، والاصرار على منع المعلومات المناهضة للعائلة الخليفية. فمن جهة قامت الحكومة بالترويج للانترنت وسمحت باستعماله منذ ٥٩٩١ وسهلت اقتناءه. فليس هناك ضرورة للحصول على ترخيص لبث موقع على الشبكة. وهناك بضع مئات من مقاهي الانترنت التي تخدم المواطنين. ومن جهة اخرى يدرك جهاز الامن ان المعارضة البحرينية استفادت من الانترنت بكفاءة للحصول على المعلومات وبثها. وقد قامت السلطات بحجب بعض المواقع ووظفت خبراء فنيين للمساعدة في التجسس على استعمال الانترنت. وطبقا لبروفيسور بحريني تمت مقابلته في فبراير ٩٩٩١ وطلب عدم الكشف عن هويته. »ان وضع الانترنت جيد، افضل من اوضاع حقوق الانسان، لان الحكومة تعرف اهميته للاحتفاظ بتقدم في مجال الاعمال خصوصا في اقتصاد يعتمد على الخدمات«. ان دستور البحرين يضمن حرية التعبير، وحرية الصحافة، والطباعة والنشر »طبقا للاوضاع والاجراءات التي ينص عليها القانون«. ويضمن كذلك احترام خصوصية البريد والاتصالات التليفونية والتلغرافية. وتنص المادة ٦٢ على ان. »يمنع مراقبة الاتصالات ولا يجوز كشف محتوياتها الا في حالات الضرورة التي ينص عليها القانون وطبقا للاجراءات والضمانات المنصوص عليها«. وبرغم النصوص الدستورية تما رس السلطات سيطرة شاملة على كل الاعلام المحلي وتعتبر انتقاد مسؤولي الحكومة وسياساتها من المحظورات. وطبقا لتقرير وزارة الخارجية الامريكية بعنوان. »تقارير الدول حول ممارسات حقوق الانسان ٨٩٩١« فان »المكالمات الهاتفية والمراسلات تتعرض للرقابة. وشبكة استخبارات الشرطة واسعة ومعقدة«.

١٣ يوليو

ذكرت التقارير الواردة من جنيف ان الحكومة وضعت ثقلها وراء جهود منع صدور شجب دولي في جنيف الشهر المقبل. وعلم انها بعثت وفدا كبيرا في الايام الاخيرة

يحمل معه كما هائلا من الاوراق ويسعى لتضليل الجهات الحقوقية الدولية ازاء ما يجري في غرف التعذيب، وان اعضاء الوفد يلتقون بشكل متواصل مع المعنيين في جنيف بالملف البحريني، ويطرحون صورة جديدة للنظام القمعي مستغلين الافراجات المحدودة التي حدثت مؤخرا للتدليل على حسن نوايا الحكومة. وهناك منظمات وجهات حقوقية عديدة تدرك عدم جدوى هذه المحاولات اليائسة خصوصا في ظل رفض الحكومة رفع حظرها عن المادة ٠٢ من قانون منع التعذيب، وفتح المجال للمنظمات الحقوقية الدولية. ويسود اجواء تلك المنظمات شعور بالغضب بعد التجربة السيئة التي واجهتها منظمة العفو الدولية خلال زيارتها الاخيرة الى البحرين. فقد منعت من مقابلة اي شخص آخر من خارج الاطار الحكومي.

وعلى صعيد آخر عبرت باحثة امريكية عن خشيتها من ان الوضع في البحرين ما يزال مضطربا برغم ما أشيع عن مبادرات محدودة مؤخرا. وقالت السيدة ر. رحيم، التي زارت البحرين في العام الماضي في مداخلة من خلال شبكة الخليج ٠٠٢. »اخشى ان الامور لا تسير بشكل جيد في البحرين. وكان الكثيرون منا متفائلين عندما اطلق سراح الشيخ الجمري بان ذلك سيكون اشارة لبدء حوار مع الحكومة والشيعة من جهة وبين الحكومة والحركة الدستورية من جهة اخرى. وكان لتلك الآمال ما يبررها. فقد كان الشيخ حمد يتخذ خطوات اخرى في الاتجاه الصحيح. ولكن الانباء التي تأتي من البحرين ليست مشجعة. فقد ذكر ان الشيخ الجمري اطلق سراحه تحت شروط مذلة بعد صدور حكم قاس ضده بعد محاكمة غير مقنعة، وان حالته الصحية سيئة وانه يتردد على المستشفى. وقريته تحت رقابة حكومية مشددة من قبل قوات الامن، الامر الذي لا يدعو للاستغراب. والامر المهم ان انصار الشيخ الجمري لا يشعرون انهم حصلوا على ما يخفف محنتهم، وقد يؤدي اطلاق سراحه الى إغضاب الشيعة بشكل اكبر. ولا بد ان المحاكمة والحكم والافراج بصورة متسارعة قد خلقت انزعاجا لدى مسانديه والمتعاطفين معه. وما لم تكن الحكومة مستعدة للتراجع وإتباع الافراج عن الشيخ بدليل ملموس على حسن النوايا، فقد تؤدي خيبة الامل الى ردة فعل عكسية«.

وكتب احد الضباط الامريكيين رسالة جاء فيها مايلي. »انني احد افراد الجيش الامريكي وقد سررت بالاقامة في البحرين لمدة عامين ونصف. وقد عشت في البديع وشعرت بحب اهل البحرين. وهنا في الولايات المتحدة نحن، خصوصا في القطاع العسكري، تم توجيهنا للاعتقاد بان الشيعة ارهابيون ويكرهون جميع الاجانب، لا سيما الامريكيين. وبعد ان عشت في البحرين عرفت الحقيقة. فالبحرينيون هم اكثر الناس سخاء ورأفة واستقامة ممن التقيت بهم من بقية الشعوب«. ووصف أفراد العائلة الحاكمة ببعض الاوصاف مستدلا على ذلك بحادثتين اعتبرهما مؤشرا على ما ذكر. ووعد بان يبذل جهودا لحث الحكومة الامريكية على تقليص دعمها لحكومة البحرين ما دامت رافضة لاعادة العمل بدستور البلاد.

وعلم من جهة اخرى ان الدكتور عمران محمد، الذي منعته السلطات البحرينية من دخول البلاد قبل ثلاثة اسابيع، قام بأنشطة عديدة في لندن مؤخرا. فقد وقف هذا اليوم امام مسجد كبير في مانشستر وتحدث بشيء من التفصيل عما يجري في البحرين. ورفع يافطات مكتوبا عليها بعض الشعارات ووزع منشورات تتحدث عما تعرض له خلال توقيفه في المطار قبل ثلاثة اسابيع. وكان قد قام بعمل مماثل الاسبوع الماضي امام مسجد ريجنت بارك في لندن، ولقي تعاطفا كبيرا من المصلين.

وعلم كذلك ان عددا من اعضاء البرلمان البريطاني وقعوا بيانا حول الوضع في البحرين. وجاء في البيان ترحيب بالافراج عن بعض السجناء واعتبروا ذلك خطوة ايجابية لصالح الشيخ حمد. واعربوا في نهاية الرسالة عن أملهم في اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين واقامة حكم القانون في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان غياب حكم القانون يعتبر من القضايا التي تسعى المعارضة لوضع حد لها من خلال اعادة

العمل بالدستور والغاء القوانين التعسفية وفي مقدمتها قانون امن الدولة والغاء محكمة امن الدولة السيئة الصيت.

ومن ناحية اخرى اعرب شعب البحرين اليوم عن تضامنه مع اخوته في منطقة القطيف بالمملكة العربية السعودية بعد الحادثة الاليمة التي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين. فقد توفي قرابة سبعين شخصا ما بين طفل وامرأة عندما شب حريق في خيمة كبيرة لحفلة زواج بمنطقة القديح بالقطيف. وتمنى ابناء البحرين ان يلهم ذوي الضحايا الصبر والسلوان انه حميد مجيب الدعوات.

٢ أغسطس

نقل الطفل احمد مرزوق يوسف، ٥١، من منطقة ابوقوة الى المستشفى بعد تدهور صحته نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له. وهناك خشية حقيقية على حياته بسبب ما تعرض له من تعذيب منذ اعتقاله قبل اسبوعين. جاء ذلك في الوقت الذي ناقش فيه مجلس الوزراء احتمال رفع حظر الحكومة على المادة ٠٢ من معاهدة التعذيب التي وقعت عليها العام الماضي مع التحفظ على تلك المادة. وتأتي خطوة مجلس الوزراء لتضليل الجهات الحقوقية الدولية التي تبدأ اجتماعاتها في جنيف هذا اليوم. وكانت الحكومة قد تعهدت العام الماضي في وثيقة مكتوبة برفع التحفظ عن المادة ٠٢ في غضون عام واحد كشرط لتجميد مشروع قرار من الامم المتحدة يدين ممارساتها ضد حقوق الانسان. وانتظرت الحكومة حتى اللحظة الاخيرة لتنفيذ وعدها. ومع ذلك يرى حقوقيون في جنيف ان تعذيب الطفل المذكور ونقله الى المستشفى يؤكد استمرار جريمة التعذيب حتى الآن. كما لاحظ هؤلاء ان التعذيب طال حتى الشيخ الجمري الذي اجريت له قبل يومين عملية جراحية في الاذن لاصلاح العطب الذي اصابها بسبب الضرب المتواصل عليها من قبل المعذبين عندما كان في السجن. ولم يتضح بعد ما اذا كانت العملية ناجحة ام لا. وعلم كذلك ان ثلاثة من مواطني منطقة القرية اقتيدوا يوم امس الاول وهم مقيدون بالحديد، واجبروا على تمثيل كتابة شعارات تطالب باعادة الدستور والحياة البرلمانية. وكان الثلاثة وهم السيد احمد السيد نزار السيد علوي، السيد حبيب السيد فاخر، ومحمد ادريس منصور، قد اعتقلوا مساء الخميس الماضي بينما كانوا جالسين على قارعة الطريق. ويعتبر رئيس الوزراء التعبير الحر عن تلك المطالب »تهديدا لامن الدولة« يعاقب من يقوم به بالتعذيب والسجن لمدد طويلة.

وتواصلت الاحتجاجات الشعبية على استمرار التعذيب والتلكؤ في اجراء الاصلاحات السياسية وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وشوهدت مساء الخميس الماضي حرائق احتجاجية صغيرة في مناطق سترة وكرزكان ودمستان والمالكية وشهركان والمنامة والسنابس. وشوهدت السنة اللهب تتصاعد من احتراق اطارات السيارات احتجاجا على استمرار الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ الجمري، وتأكيدا على المطالب المشروعة. وشوهدت عناصر المخابرات والشغب وهي تقوم باطفاء بعض الحرائق على الشارع العام بمنطقة السنابس. وانتشرت الكتابات على الحيطان في مناطق عديدة، وكلها يطالب الامير بلغة متحضرة ببدء الاصلاحات التي وعد بها والتي لم يتحقق شيء منها برغم مرور خمسة شهور على استلامه الحكم. وشعر المواطنون بذلك التلكؤ مقارنة بالاصلاحات التي تحدث عادة عندما يتسلم حاكم جديد مقاليد الحكم. ففي المغرب علم ان الملك محمد السادس اصدر يوم امس عفوا عن عشرات الآلاف من السجناء، بينما لم يحدث مثل ذلك في البحرين. وكل ما حدث حتى الآن لم يتجاوز اطلاق سراح بعض الموقوفين الذين كان استمرار احتجازهم مشكلة للحكومة امام الجهات الحقوقية الدولية خصوصا مع اقتراب دورة جنيف.

ومن جهة اخرى استمرت جريمة ابعاد المواطنين. فقد أبعد المواطن صالح البلادي بعد عودته الى البلاد يوم الخميس الماضي ٩٢ يوليو. وبعد التحقيق الشرس معه أبعد الى السعودية علما بانه يحمل جواز سفر

بحرينيا.
وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية مقالا مهما للاستاذ محمد جابر صباح حول الوضع في البلاد. وعبر كاتب المقال عن روح تفاؤلية بعهد الامير الحالي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة معتقدا انه جاد في الاصلاحات السياسية. وقال ان هناك قوى خفية تعمل لافشال برنامجه الاصلاحي وتشويه اية خطوة تصالحية يقوم بها. وعزا تشاؤم بعض اطراف المعارضة الى نقص المعلومات التي تصل اليها. وتحدث المقال عن ان الدستور هو الاساس الذي اعتمد عليه الشيخ حمد في استلام الحكم بعد وفاة والده، وان ذلك الدستور يعتبر انجازا حضاريا تم على عهد الشيخ عيسى، وان تعليق العمل ببعض بنوده وحل المجلس الوطني من الاخطاء الجسيمة التي شكلت انتكاسة قوية لحالة التطور التي شهدتها البلاد. وقال ان الشيخ حمد يعلم ان قوة حكمه مستمدة من الدستور وان عليه ان يعيد العمل ببنوده المعلقة ويستعد للانتخابات البرلمانية. وتجدر الاشارة الى ان الشيخ حمد لم يتخذ حتى الآن خطوة واحدة تشير الى استيعاب المطالب الشعبية التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور، وتمنت المعارضة على الامير التعجيل في اتخاذ ذلك القرار الذي لا مناص منه عاجلا ام آجلا.

٥ أغسطس

اعتقل يوم امس الاول كل من الشيخ عيسى الجودر والاستاذ سعيد العسبول والسيد ابراهيم كمال الدين بسبب محاولتهم زيارة الشيخ الجمري في منزله. والثلاثة هم اعضاء بلجنة العريضة الشعبية التي وقعها في ٤٩٩١ حوال ٥٢ الف مواطن للمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. واستمر اعتقال هؤلاء الرموز السياسية الوطنية ست ساعات وجه لهم خلالها جهاز التعذيب تهديدات بالاعتقال والتعذيب اذا استمروا في محاولاتهم زيارة الشيخ. وعبرت المعارضة عن احتجاجها الشديد ضد هذا الاجراء القمعي الذي استقبل برفض شعبي شامل.

وعلى صعيد آخر استقبلت المعارضة تصريحات رئيس الوزراء يوم امس بشأن »تطوير المشاركة السياسية« بشيء من الحذر نظرا لكونها عبارات فضفاضة لا تحمل دلالات على مشروع سياسي تغييري جاد يؤدي الى اعادة العمل بدستور البلاد. وكان رئيس الوزراء يتحدث بمجلس البلدية في المنامة، وفهم من تلك التصريحات انه ربما يأمر باجراء انتخابات بلدية بدلا من المجلس الوطني الدستوري، الامر الذي لا يعتبر تطويرا حقيقيا لانه يعيد ممارسة كانت قائمة الى ما قبل استيلاء رئيس الوزراء على السلطة. وفي الوقت الذي ترحب فيه المعارضة باية خطوة ايجابية من قبل الحكومة فانها تعتقد ان الازمة سوف تستمر اذا لم يحدث انفراج سياسي حقيقي يؤدي الى اعادة العمل بدستور البلاد. وفي ضوء اعتقال الشخصيات المذكورة من لجنة العريضة الشعبية تبدو تصريحات رئيس الوزراء خالية من المضمون.
ومن جهة اخرى صدر بيان مشترك عن كل من لجنة الدفاع عن حقوق لانسان في البحرين ومنظمة حقوق الانسان في البحرين حول قرار حكومة البحرين رفع التحفظ على المادة ٠٢ من معاهدة التعذيب. وجاء في البيان ترحيب المنظمتين بذلك وقالتا. »لقد وقعت حكومة البحرين على معاهدة منع التعذيب في ابريل ٨٩٩١ مع تحفظها على المادة ٠٢ التي تعني منع ضحايا التعذيب من التظلم ضد الحكومة امام لجنة الامم المتحدة لمنع التعذيب. وكان ضغط اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات خلال دورتها الخمسين هو الذي ادى الى تعهد حكومة البحرين برفع التحفظ عن المادة ٠٢ من معاهدة منع التعذيب ودعوة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي لزيارة البحرين. ان من المفارقات ان تنتظر حكومة البحرين حتى اليوم الاخير قبل بدء الدورة ال ١٥ للجنة الفرعية التابعة للامم المتحدة للتخلي عن التحفظ على المادة المذكورة، ومع ذلك فانها لم تتقدم بدعوة الى مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بزيارة البلاد. وفي الوقت الذي ترحب فيه المنظمتان بهذه الخطوة فانهما

تؤكدان ما يلي.
١ ان احترام حقوق الانسان لا يمكن تحقيقه الا في اطار حكم القانون ومن شروط ذلك اعادة الحكم الدستوري.
٢ سبق ان وقعت حكومة البحرين على العهد الدولي حول حقوق الطفل والعهد الدولي للقضاء على كل اشكال التمييز العنصري بدون تنفيذهما.
٣ ان التوقيع على قانون منع التعذيب بدون تحفظ اذا كان يهدف للانسجام مع القانون الدولي بخصوص حقوق الانسان، فانه يتطلب ان تعالج حكومة البحرين الانتهاكات الصارخة والمنظمة والفاضحة لحقوق الانسان ومن بينها التعذيب والاعتقال التعسفي لمدد طويلة والمحاكمات الجائرة والابعاد القسري والاعتداء على حرية التعذيب. واخيرا فان اقرار المادة ٠٢ من قانون منع التعذيب ما هو الا ثمرة جهود المدافعين عن حقوق الانسان في البحرين والعالم وجهود اللجنة الفرعية باتجاه قضية حقوق الانسان في البحرين، الامر الذي يجب ان يستمر«.
وتباينت ردود الفعل حول هذه الخطوة. ففي الوقت الذي رحبت بها المعارضة باعتبارها اعترافا ضمنيا بالانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان وخطوة على طريق انهاء التعذيب، فانها طالبت بوجود ضمانات دولية لناشطي حقوق الانسان في البحرين من اجل حمايتهم من بطش سلطات القمع البحرينية. ولكن هناك من يعتقد ان هذه الانتهاكات ظاهرة متواصلة ومن الصعب منع حكومة البحرين من ممارستها.
وعلى صعيد آخر حذرت المعارضة المعذبين الذين يمارسون مهماتهم الدنيئة تحت غطاء السلطة من الاستمرار في اساليب التعذيب الوحشية. وعلى وجه الخصوص فقد طالبتهم بالكف عن تعذيب الاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسن سلطان والشيخ حسين الديهي وبقية الرموز الشعبية. وتقول التقارير كذلك انه في الوقت الذي يشعر فيه شعب البحرين بانه حقق الكثير لبلده في مجال التوعية والاصلاح السياسي فانه يشم من خلال ما اطلع عليه رائحة غير طيبة تعكس عدم صدق السلطة في تبني الاصلاحات المطلوبة منها. وحذرت المعارضة من الوقوع في شراك السلطة عن طريق تصديقها واعتماد ما يقوله اعلامها تطورا حقيقيا.

٦ أغسطس

في خطوة استفزازية خطيرة قام المرتزقة بالاعتداء على جامع سماهيج واحدثوا فيه اضرارا مادية بليغة. وجاء هذا العدوان على بيت الله بدون مبرر مشروع. فأنشطة المسجد تقتصر على اداء صلاة الجماعة يوميا وبعض الدروس الدينية. وذكر شهود عيان ان المرتزقة دمروا محتويات المسجد بشكل عبثي، وأرهبوا المصلين الذين يرتادونه. ونقل عن أحد المصلي قوله . »اذا كانت هذه الاصلاحات الموعودة فالله يعيننا على ما يخبئه المستقبل«.
وعلم من جهة اخرى ان عائلة بحرينية ما تزال معتقلة بالمطار منذ عودتها الى البلاد في ١٣ يوليو. فقد وصل السيد عادل مهدي الستراوي، ٦٣، الى مطار البحرين بصحبة عائلته المكونة من زوجته واربعة اطفال هم زينب ومهدي ومحمد علي وحسين قادمين من السويد التي لجأوا اليها قبل سنوات. ولدى وصولهم استقبلهم جلاوزة الامن ومنعوهم من دخول البلاد وأجبروهم على البقاء في غرفة قديمة وقذرة، ومنعوهم من الطعام والشراب. وسبق لمواطن آخر هو خليل الحلواجي وعائلته المكونة من زوجته وخمسة اطفاله ان اعتقلوا لمدة خمسة ايام في مطار البحرين قبل اعادة ترحيلهم الى الدنمارك. ولم يحصلوا على طعام او شراب الا ما جاد به عمال المطار بصورة سرية.
واستمرت في الايام القليلة الماضية الاعتقالات التعسفية. فقد اعتقل من منطقة البلاد القديم في ١٣ يوليو الشاب خليل ابراهيم الطوجي، ٨١، ومن منطقة كرباباد الشاب حسين مكي الشجار، ٨١. وقد اعتقل الاخير في الساعات الاولى من الصباح حيث روعت عائلته ودمرت محتويات منزله. واقتيد الاثنان الى غرف التعذيب. وكان الشاب محمد جعفر جاسم، ٨١، من منطقة البلاد القديم قد اعتقل في ٧٢ يوليو وصودر

جهاز الكومبيوتر من منزله.
وعلم ان الحالة الصحية للشيخ الجمري لم تتحسن خصوصا ما يعانيه في الاذن. وقد اخبره الاطباء بانه يحتاج الى عملية في اذنه التي تضررت كثيرا خلال التعذيب الذي تعرض له على يدي عادل فليفل. وقال الاطباء ان هذه العملية الضرورية قد تؤثر سلبا على حاسة السمع بشكل دائم لانها تتطلب ازالة منطقة واسعة حول الاذن لاصلاح ما احدثه المعذبون من عطب. ويخشى على صحة الشيخ بسبب استمرار الضغط النفسي المستمر عليه وعلى عائلته. وما يزال منزله محاصرا من قبل عناصر التعذيب التي تراقب الداخل الى المنزل والخارج منه وتمنع الكثيرين من زيارة الشيخ.
وفي جنيف كثفت الحكومة نشاطها في الايام القليلة الماضية حيث بعثت وفدا كبيرا مكونا من عناصر من وزارة الداخلية والخارجية بدأوا مهمتهم ببث الكثير من الاكاذيب والافتراءات. وتأكد ما ذكرته المعارضة مرارا من ان الافراجات التي حدثت مؤخرا ليست سوى محاولة لاقناع خبراء حقوق الانسان في جنيف بان الحكومة جادة في اصلاح اوضاع حقوق الانسان وان من غير الضروري اصدار قرار يدينها. وتعرف الحكومة ان آلية التظلم لدى اجهزة الامم المتحدة توفر للحكومة امكان الاستمرار في انتهاك حقوق الا نسان لان القضايا التي تناقش كثيرا ما تكون مرتبطة بفترة زمنية سابقة. وشوهد المسؤولون الحكوميون وهم يتصلون بمنظمات غير حكومية ووفود رسمية، وكل منهم يحمل معه ملفا كبيرا حول اوضاع البلاد، وتطرح قضية الافراج عن الشيخ الجمري كواحد من الادلة على تحسين الحكومة سجلها في هذا المجال. ويقوم الناشطون الحقوقيون البحرينيون بدور مشرف في جنيف لاظهار الحقائق وحرمان الحكومة من دعاياتها الاعلامية.

٩ أغسطس

في خطوة اخرى لمواجهة الضغوط الدولية في جنيف، أطلق جهاز التعذيب صباح اليوم سراح المواطن السيد جعفر العلوي بعد سجن دام قرابة ثمانية عشر عاما. ويعتبر السيد العلوي أقدم سجين سياسي ليس في البحرين فحسب، بل في دول مجلس التعاون كلها. بل حتى على مستوى العالم العربي يعتبر من أقدم السجناء السياسيين. وكان السيد العلوي قد اعتقل مع ٢٧ مواطنا آخرين بتهم ملفقة في ديسمبر ١٨٩١، وتعرض للتعذيب الوحشي فترة طويلة. وبقي صامدا طوال تلك الفترة برغم حالته الصحية المتداعية. وقد دخل السجن وعمره حوالي ٥٢ عاما، وخرج اليوم منه وعمره ٣٤ عاما. وقد قضى هذا المواطن زبدة سنوات حياته وراء القضبان بعد محاكمة جائرة اعتبرتها المنظمات الحقوقية الدولية جائرة ولا تتوفر فيها أبسط مستلزمات العدلة. ورأى مراقبون حقوقيون ان اطلاق سراح السيد جعفر العلوي محاولة اخرى لتخفيف الضغوط الدولية التي تتعرض لها حكومة البحرين امام الدورة الثانية والخمسين للجنة الفرعية لحقوق الانسان المنعقدة حاليا في جنيف. وتحت هذه الضغوط المتواصلة، أعلنت حكومة البحرين اخيرا عن رفع تحفظها على المادة ي٢٠ من معاهدة التعذيب الدولية تنفيذا للتعهد الذي قدمته امام الدورة الماضية. وأصدرت الحكومة بيانا صحافيا في جنيف يؤكد ذلك وذكرت فيه ان الحكومة أطلقت سراح عدد من المعتقلين الابرياء.
وفي جنيف بدأت مداخلات المنظمات الحقوقية الدولية في استعراض ملف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في البحرين مركزة على الاعتقالات التعسفية والتعذيب. كما طالبت هذه المنظمات باطلاق غير مشروط للمعتقلين بدون تهمة او محاكمة منذ اكثر منذ ثلاث سنوات. وفي مقدمة هؤلاء الاستاذ عبد الوهاب حسين، الاستاذ حسن المشيمع، الشيخ حسن سلطان، الشيخ حسين الديهي، السيد ابراهيم السيد عدنان وغيرهم. وقد فشلت الحكومة في اقناع الرأي العام العالمي بشرعية استمرار اعتقال هؤلاء المواطنين الذين ليس لهم من ذنب سوى المطالبة السلمية باصلاحات سياسية محدودة. ويتوقع استمرار مداخلات المنظمات المتضامنة مع شعب

البحرين خلال الايام المقبلة. هذا برغم ان حكومة البحرين أوفدت بعثة كبيرة الى العاصمة السويسرية يحمل افرادها ملفات حول الافراجات لتقديمها كدليل على حسن سلوك الحكومة.

وعلى صعيد آخر وجه مواطنو منطقة بني جمرة نداء الى العالم الخارجي للتدخل لانقاذهم من الحصار المفروض على منطقتهم منذ اكثر من شهر. وقد ادى هذا الحصار الى تعطيل حركة المواطنين وتوقيف اعمال البناء والصيانة فيها وذلك بسبب الطوق الحديدي المفروض على الداخل اليها والخارج منها. ويقف أفراد القوات المرتزقة على الحواجز التي اقيمت عند مداخل بني جمرة ويقومون بتفتيش المواطنين، ولا يسمحون لاي مواطن من خارجها بدخولها ما بين العاشرة والنصف صباحا حتى الواحدة ظهرا وما بين السادسة حتى الثامنة مساء، ويشمل ذلك المنع الرجال والنساء والاطفال. ويواجه سكانها صعوبات بليغة في استئجار عمال او فنيين من خارج المنطقة بسبب هذا الحصار. وقد وقع سكان المنطقة عريضة تطالب جهاز التعذيب برفع هذا الحصار الظالم الذي يؤكد الوجه القبيح للقوى الرافضة للاصلاح السياسي في البلاد. هذا في الوقت الذي يتعرض فيه الشيخ الجمري لضغوط متواصلة من جهاز التعذيب خصوصا عادل فليفل لزيارة رئيس الوزراء وذلك في محاولة لتلميع صورة رئيس الوزراء امام المواطنين. وقد رفض الشيخ حتى الآن القيام بهذه الزيارة، بينما تعرض ابناؤه للتهديد بالسجن والانتقام من قبل عادل فليفل شخصيا اذا لم يقم الشيخ بالزيارة.

ومن جهة اخرى تكثفت الشعارات الوطنية على حيطان الجدران في مناطق عديدة على شارع البديع. واشارت هذه الشعارات بصورة حضارية الى المطالب الشعبية العادلة. وشوهدت قبل يومين حرائق احتجاجية صغيرة بمنطقة الديه بالقرب من اثنين من مداخلها. كما شوهدت بمناطق الديه والسنابس وكرزكان ومناطق اخرى شعارات مكثفة وصور للشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية.

٠١ أغسطس

أعرب مراقبون حقوقيون دوليون يوم امس في جنيف عن امتعاضهم الشديد من التعذيب الرهيب الذي تعرض له الطفل احمد مرزوق يوسف من منطقة أبوقوة في الاسبوع الماضي، وعبروا عن دهشتهم للمفارقة الواضحة في سلوك حكومة البحرين. ففيما أعلنت الحكومة نتيجة الضغط الدولي عن رفعها التحفظ عن المادة ٠٢ من معاهدة التعذيب، تم الكشف عن تعذيب الطفل المذكور. والاخطر من ذلك ان جهاز المخابرات عمد الى تكثيف التعذيب في الايام القليلة الماضية للمعتقلين في محاولة يائسة لكشف مصدر تسرب المعلومات حول الطفل المعذب الذي نقل الى المستشفى وجراحه تنزف دما. وذكرت المصادر ان جهاز التعذيب توعد المعتقلين بالمزيد من التعذيب ما لم يكشفوا عن كيفية تسرب المعلومات الى الخارج، حيث شعر الجلادون بافتضاح امرهم وانكشاف جريمتهم للرأي العام وخصوصا للناشطين الحقوقيين في جنيف. ووجهت المعارضة نداء الى خبراء الامم المتحدة المعنيين بحقوق الانسان وكذلك للجنة الدولية للصليب الاحمر للتدخل الفوري لوقف حملة التعذيب الجديدة التي بدأت بعد انكشاف جريمة تعذيب الطفل احمد مرزوق يوسف. وقال حقوقيون في جنيف انهم يتابعون عن كثب آخر تطورات تلك الجريمة، وانهم يحاولون الضغط على وفد البحرين في جنيف للحصول على معلومات دقيقة حول الطفل وحول جميع الضحايا الذين عذبوا في اطار البحث عن مصدر تسرب المعلومات حول تعذيبه الى الخارج.

وعلم من جهة اخرى ان وزارة الداخلية أصدرت قرارا بمنع اقامة مجلس فاتحة لضحايا الحريق الذي نشب في خيمة الزواج بمنطقة القطيف في السعودية قبل اسبوعين. ووجه جهاز التعذيب انذارا لبعض المآتم بتبعات وخيمة اذا ما اقيم مجلس الفاتحة. وقد استدعي رؤساء مآتم منطقة سترة ووجهت لهم تحذيرات شديدة من الاقدام على هذه الخطوة التي تقول وزارة الداخلية انها »تهدد امن الدولة«. جاء ذلك بعد

يوم واحد من اغلاق مأتم بمنطقة سفالة بسترة اثناء اقامة مجلس الفاتحة على احد المتوفين من المنطقة. وكان خبر قد انتشر مفاده ان مجلس فاتحة سوف يقام على ارواح ضحايا القطيف بمأتم حمد بمنطقة واديان في سترة. وكانت ادارة المأتم قد وزعت اعلانات في جميع انحاء البحرين لحضور الفاتحة، ولكن وزارة الداخلية تدخلت وأمرت ادارة المأتم بالغاء المجلس، وهددت أعضاء الادارة بالسجن ما لم يتم الغاء تلك الفاتحة. وساد المواطنين ذهول شديد من هذا التصرف الاحمق الذي يؤكد استمرار نمط الحكم الاستبدادي في البلاد برغم ما تبثه وسائل الاعلام المحلية عكس ذلك. وقد أدت هذه التصرفات الى تصاعد مشاعر الغضب لدى المواطنين، وانتشرت كتابة الشعارات الوطنية مجددا. وشوهدت شعارات قوية في اليومين الماضيين بمنطقة المالكية وجميعها يؤكد المطالب الوطنية ويشجب ممارسات جهاز التعذيب. جاء ذلك في الوقت الذي استمرت فيه الاعتقالات في عدد من المناطق. فقد اعتقل من منطقة شهركان كل من. ابراهيم حبيب حسن، ٨١، علي جاسم، ٠٢، محمد علي مهدي، ٩١. وجاء اعتقالهم في الوقت الذي شوهدت فيه شعارات وطنية متحضرة على جدران المنطقة. واكدت المصادر تعرضهم الى التعذيب الوحشي وعزلهم عن العالم بشكل كامل. ولم يستطع أهاليهم الاتصال بهم حتى الآن.
وعلى صعيد آخر توافد المواطنون بأعداد ضخمة على منزل المجاهد السيد جعفر العلوي، أقدم سجين سياسي في منطقة الخليج، بعد ان اطلق سراحه يوم امس. وكان السيد العلوي قد حكم، ظلما وعدوانا، بعد اعتقاله مع مجموعة من المواطنين في ٢٧٩١، بالسجن ٥٢ عاما بتهم ملفقة. وهناك وثائق دولية كثيرة تؤكد تعرضه للتعذيب الوحشي خلال فترة اعتقاله. ويعاني هذا المواطن من امراض عديدة اصيب بها في السجن بسبب الظروف السيئة في الزنزانات. وعبر ناشطون حقوقيون في جنيف امس عن استيائهم من جريمة اعتقال هذا المواطن طوال هذه الفترة بسبب تعبيره عن رأيه وقيامه بأنشطة مشروعة طبقا لدستور البلاد.

وطالبوا بالتحقيق الفوري في ظروف اعتقال السيد العلوي.

٢١ أغسطس
أرغم وفد البحرين الرسمي في جنيف على تقديم اعتذار رسمي للامم المتحدة بعد الاعتداء الذي قام به احد اعضائه على ادبيات نشطاء حقوق الانسان. فقد قام سلمان الزياني، احد اعضاء الوفد الحكومي البحريني، بنهب كل ادبيات ناشطي حقوق الانسان حول الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في البحرين كانت معروضة على طاولة للتوزيع. وفوجيء شهود عيان بهذا »الدبلوماسي« وهو يصادرها ويغادر المكان. فما كان من ناشطي حقوق الانسان البحرينيين الا ان تقدموا باحتجاج رسمي لدى مسؤولي الامم المتحدة الذين حققوا مع الزياني وتأكدوا من جريمته. وأرغم الوفد الحكومي على تقديم اعتذار رسمي للمسؤولين وتعهدوا بعدم اللجوء الى هذه الاساليب العدوانية مرة اخرى. وعبر نشطاء حقوقيون آخرون عن تعاطفهم مع شعب البحرين قائلين. »لقد أكد ما قام به الزياني مقولات المعارضة حول القمع الذي تمارسه السلطات في البحرين، وأي دليل اكبر من ذلك؟«. وقال آخرون. »اذا كانت الحكومة لا تسمح بالرأي الآخر في جنيف، فكيف تسمح به في المنامة؟«.
وفي جنيف تواصل التعاطف الدولي مع شعب البحرين. وجاء في مداخلة الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ما يلي. »ان الفيدرالية لحقوق الانسان ومنظمتها العضو لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين تشعران بالقلق لاوضاع حقوق الانسان في البحرين. لقد ألزمت حكومة البحرين نفسها خلال الدورة ال ٠٥ للجنتكم بأمرين. أ دعوة مجموعة العمل للاعتقال التعسفي بزيارة البلاد، ب رفع تحفظها عن المادة ٠٢ لاتفاقية مناهضة التعذيب. ان الفيدرالية واللجنة سعيدتان بالزيارة المقررة لمجموعة العمل في نوفمبر وان كانت متأخرة عن موعدها الاصلي، لكنهما تأسفان لعدم رفعها التحفظ عن

المادة ٢٠ حتى كتابة هذه المداخلة. ان الانتهاكات الخطيرة والمنظمة لحقوق الانسان مستمرة في البلاد، ويمارس التعذيب في السجون والمعتقلات. ويتم الاعتقال التعسفي استنادا لقانون امن الدولة على نطاق واسع. كما يتم اصدار احكام بحق المتهمين السياسيين من قبل محكمة امن الدولة التي لا تحترم الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية لاستقلال القضاء. لقد جرى الحكم على الشخصية البارزة الشيخ عبد الامير الجمري بالسجن عشر سنوات وتغريمه ٥١ مليون دولار، ثم اطلق سراحه الامر الذي يثبت كاريكاتورية النظام القضائي في البحرين. ولقد منعت الفيدرالية الدولية من ارسال مراقب عنها لحضور محاكمته، وكذلك الامر مع المراقبين الدوليين«.

ومن جهة اخرى تواصلت الاحتجاجات الشعبية على استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب. فقد شوهدت يوم امس حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمنطقة السنابس في الجهة المقابلة لمجمع الهاشمي على الشارع العام. وشوهد بعض رجال المخابرات وبعض قوات الشغب وهم يطفئون تلك الحرائق ويعتدون على المواطنين المتواجدين في المنطقة. وشوهدت كذلك شعارات كثيرة في مناطق اخرى. ففي منطقة النويدرات شوهدت صباح امس شعارات جديدة خصوصا على الحيطان المطلة على الشارع العام. وتدعو هذه الشعارات الى الافراج عن المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين وفك الحصار عن منطقة بني جمرة والشيخ الجمري. وفي داخل المنطقة علقت صور الشهيد عيسى قمبر الذي أمر الامير السابق باعدامه، وكذلك شعارات تطالب بالعمل بالدستور والمساواة بين المواطنين والاصلاح السياسي.

وعلى صعيد آخر يسود المواطنين استياء كبير بعد ان رفضت الحكومة توظيف اثني عشر مواطنا تقدموا لوزارة التربية والتعليم بطلب العمل كمدرسين . ولكن الوزارة قامت باستقدام عدد من الاجانب لاحلالهم محل هؤلاء البحرينيين. كما عم الاستياء اوساط المواطنين بعد ان تدخل فاروق المعاودة، وهو احد المعذبين المعروفين، وأصدر قرارا بمنع مواطني منطقة بني جمرة من اقامة مجلس فاتحة على ارواح ضحايا حريق القطيف بالمملكة العربية السعودية. وتساءلوا عن شرعية قرار منع الفاتحة في الوقت الذي يستمر فيه الحديث عن الاصلاح والانفتاح.

٣١ أغسطس

ساد الاوساط العمالية في البحرين شعور بالاستياء العام في إثر الاعتداء الذي قامت به مساء السبت الماضي قوات الامن على مقر اللجنة العامة لعمال البحرين. فقد تعرض المقر الذي يقع بمنطقة العدلية احدى ضواحي المنامة في الساعات الاولى من صباح يوم الاحد الماضي لتخريب واسع، وكسرت ابواب بعض الغرف وسرقت بعض الملفات وتم العبث بوثائق اللجنة. كما تم تفتيش مكاتب اعضاء اللجنة الادارية وكسرت بعض محتوياتها. وتعرضت اجهزة الكومبيوتر للعبث والتفتيش وكذلك ابواب القاعة والغرف. جاء ذلك انتقاما من اللجنة ونشاط بعض اعضائها في مجال الحقوق العمالية. واعتبر هذا الاعتداء انذارا واضحا للجمعيات الاخرى التي تفكر في عدم الانصياع لاوامر جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون.

وقد اجتمعت الجمعية العمومية للجنة العامة لعمال البحرين يوم الثلاثاء الماضي ٠١ اغسطس بمقر جمعية المهندسين البحرينية بالجفير وحضر الاجتماع ٤٨ عضوا، وكان اجتماعا ساخنا جدا وطويلا. وركز اعضاء الجمعية العمومية على إنقاذ مسيرة التنظيم العمالي من التصدع والانهيار نتيجة تدخلات الحكومة ووزارة العمل في مسيرة اعمال اللجنة العامة واللجان المشتركة. وفي ختام الاجتماع صدرت عن الاجتماع توصيات عديدة من بينها.

١ تطوير التشريعات لتتناسب مع التشريعات العربية والدولية.

٢ احترام مواثيق العمل العربية والدولية.

٣ مشاركة اللجنة العامة في لجنة تعديلات قانون

العمل.

٤ رفع مذكرة الى وزارة العمل تطالب بعدة امور من بينها السماح بالعمل النقابي في البلاد.

٥ تطوير مزايا التأمينات الاجتماعية.

٦ فصل ممثلي العمال عن ممثلي ارباب العمل في اللجان المشتركة.

٧ استقلالية العمل العمالي في البلاد واعطاء الشخصية الاعتبارية لاعضاء التنظيم العمالي وتوفير الحماية القانونية لهم.

٨ عقد اجتماع استثنائي للجمعية العمومية في الفترة القريبة القادمة لمناقشة مسيرة اللجنة العامة.

وفي جنيف عبر حقوقيون دوليون عن دهشتهم لاستمرار ابعاد المواطنين البحرينيين بالرغم مما يشاع عن اجواء انفتاحية جديدة. ولاحظ هؤلاء تصاعد وتيرة الابعاد القسري خلال شهر يوليو الماضي بمعدلات اكبر مما مضى. وسجلت الارقام المتوفرة وجود ١٣ حالة إبعاد خلال الشهر الماضي فقط. فقد شمل الابعاد كلا من. السيد عقيل احمد محفوظ، طالب عياش سلطان، محمد رضا النشيط، معصومة عبد الله، زينب محمد رضا النشيط، زهرة محمد رضا النشيط، مهدي محمد رضا النشيط، مصطفى محمد رضا النشيط، مرتضى محمد رضا النشيط، حيدر محمد رضا النشيط، فاطمة محمد رضا النشيط، السيد حسن محمد علي الموسوي، خليل عبد الرسول الحلواجي، فتحية محسن العلوي، محمد خليل الحلواجي، فاطمة خليل الحلواجي، مهدي خليل الحلواجي، حسن خليل الحلواجي، جعفر خليل الحلواجي، محمد جعفر الجمري، سميرة احمد، احمد محمد جعفر الجمري، محمد تقي محمد الجمري، حسين محمد جعفر الجمري، عادل مهدي الستراوي، وزوجته، واطفاله الاربعة. زينب ومهدي ومحمد علي وحسين. وعلم ان الاخير أبعد الى سوريا مع عائلته في ٥ أغسطس ٩٩٩١ بعد ستة ايام متواصلة من السجن في مكان ضيق وقذر. ويحمل هؤلاء المبعدون جميعا جوازات سفر بحرينية صالحة للسفر.

وفي جنيف ذكرت البحرين ضمن قوائم عديدة من البلدان الاشد انتهاكا لحقوق الانسان في العالم. ففي ٥ أغسطس عبر القاضي الفرنسي، لويس جوانيه، الخبير باللجنة الفرعية لحقوق الانسان عن أمله »باستمرار الاصلاحات وتطبيق التقرير الذي صدر عن اللجنة الفرعية وشمل توصيات عديدة. وفي ٤ أغسطس استمعت اللجنة الفرعية لمداخلات من منظمات حقوقية حول الوضع في البحرين تحت البند »حماية حقوق الانسان وترويجها«. كما تحدثت السيدة ايليني بترولا من الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان حول اوضاع حقوق الانسان المتردية في عدد من البلدان من بينها الكونغو والجزائر وتركيا والمكسيك والبحرين، وتطرقت المداخلة الى ان هذه الانتهاكات حدثت بأشكال عديدة مثل انتهاك الحريات العامة والاعتقالات التعسفية والابعاد والاختفاء والتشريعات التي تحد من الحريات العامة. واستمعت اللجنة في عصر ذلك اليوم لمداخلات اضافية حول الانتهاكات في بلدان مثل فيتنام وكولومبيا وبيرو والعراق والبحرين.

٦١ أغسطس

تصاعد القلق على حياة المجاهد الاستاذ حسن المشيمع بعد ان نقل من مركز التعذيب بالقلعة الى مكان مجهول. جاء ذلك في الوقت الذي تكثفت فيه الضغوط على الرموز السياسية المعتقلين لاجبارهم على التنازل عن حقوقهم الدستورية ومطالبهم السياسية. ويتعرض هؤلاء لمعاملة وحشية خصوصا في اوقات الزيارة العائلية، الامر الذي دفعهم للتعبير عن الانزعاج الشديد برفض الزيارات العائلية لمنع تمادي جهاز التعذيب في ممارساته غير الانسانية. وقد مضى على هؤلاء اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة، ويعتبرون سجناء رأي لدى المنظمات الحقوقية الدولية. وفي جنيف تصاعدت الاصوات المطالبة باطلاق سراح السجناء السياسيين كمقدمة لحل سياسي شامل.

وعلم ان هناك عشرات المعتقلين الذين أنهوا فترات

حكمهم المحكومين بها ولم يفرج عنهم حتى الآن. وعرف من بين هؤلاء كل من. جابر الشعلة، فخري عبد الله، خليل أكبر، مجيد ميلاد، السيد احمد النعمة، رائد الخواجة، الحاج علي العكري،، حسن مطر، الدكتور عيسى مطر، محمد مطر، سعيد الشيخ، السيد جابر من منطقة كرباباد، عمار عبد العال، وعباس فريخ. وهناك اعداد كبيرة من الموقوفين بدون تهمة او محاكمة ومن بينهم. مهدي سهوان، عباس سهوان، الشيخ حمزة الحواج، الشيخ صادق الدرازي، رائد الخواجة، الشيخ حسين الصايم. وذكرت التقارير ان هناك الآن حوالي ٠٠٥ معتقل بسجن الحوض الجاف وكلهم سجناء سياسيون.

وقد استمرت مظاهر الاحتجاج السياسي السلمي في مناطق عديدة من البلاد. ففي منطقة الدراز سمع انفجار اسطوانة غازية يوم الجمعة الماضية. بينما شوهدت شعارات كثيرة في مناطق اخرى مثل السنابس والديه والدراز. وشوهدت صور الشيخ الجمري في عدد من المناطق. وطالبت منظمات حقوقية دولية في جنيف حكومة البحرين بانهاء الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ الجمري. كما عبرت هذه المنظمات عن قلقها الشديد ازاء استمرار القمع الذي تمارسه السلطات بحق الشيخ الجمري.

وفي جنيف ناشدت جهات حقوقية تعمل في اطار لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ضحايا التعذيب باعداد تقارير مفصلة عن التعذيب الذي تعرضوا له خلال فترات اعتقالهم. جاء ذلك بعد ان قالت حكومة البحرين قبل اسبوعين انها ألغت تحفظها على المادة ٠٢ من معاهدة منع التعذيب. وقالت هذه الجهات انه لا يمكن التأكد من التزام حكومة البحرين بتعهداتها امام الامم المتحدة الا بعد فحص الادلة المتاحة على وجود التعذيب، وان على ضحايا التعذيب تقديم تفصيلات مسهبة حول معاناتهم، مع ذكر اسماء المعذبين ووسائل التعذيب داخل الزنزانات.

وذكرت تقارير اقتصادية ان شركة دايوا الشرق الاوسط سوف تصفي عملها في البحرين قريبا. وقال مسؤول بمكتب آرثر أندرسون وهي شركة التصفية ان الشركة سوف تقلص اعمالها في البحرين يحولونها الى فرع لدايوا اوروبا. وذكر خبراء اقتصاديون ان الاوضاع الاقتصادية في البحرين لا تسمح بالاستمرار في العمل كما كان وان هناك اعادة تقييم شاملة للوضع في هذه الجزيرة الخليجية.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر يوم السبت الماضي خبرا مع صورة بعنوان. »أكاديمي كويتي يعتصم امام سفارة البحرين في لندن احتجاجا على انتهاكات حقوق الانسان«. وجاء في الخبر ان الدكتور عمران حسن محمد، الباحث في معهد الكويت للابحاث العلمية رفع صور ضحايا التعذيب في البحرين امام مبنى السفارة وندد باستمرار الانتهاكات الوحشية لحقوق الانسان في هذا البلد الخليجي. كما التقى مع السفير البحريني وطالبه بتفسير لمنعه من دخول البحرين عندما توجه اليها الشهر الماضي.

ونشرت صحيفة »العرب« التي تصدر في لندن في ١١ أغسطس ٩٩٩١ مقالا للاستاذ هاني الريس بعنوان. »البحرين والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب«. وجاء في المقال ان توقيع حكومة البحرين على الاتفاقية يمثل انجازا كبيرا يعود الفضل فيه الى المنظمات الحقوقية البحرينية والدولية والى إصرار شعب البحرين على استعادة الديمقراطية وفضح انتهاكات حقوق الانسان«.

٧١ أغسطس

في عدوان مروع على احد المنازل بمنطقة الدراز اعتقل في الساعات الاولى من صباح اليوم الطفل السيد تقي السيد قاسم السيد محمد، ٥١ عاما. فقد قامت مفرزة من قوات القمع بالاعتداء على المنزل في الساعة الثانية من صباح اليوم وترويع ساكنيه، والعبث بمحتوياته ثم اعتقال الطفل المذكور. وقد سمع صياح الاطفال والنساء اللاتي تعرضن للاعتداء الوحشي. وتم تفتيش المنزل بشكل يعكس روحا انتقامية وحقدا على ابناء البحرين.

وبسبب هذه الاعتداءات المتكررة على منازل الآمنين، يشعر ابناء البحرين بضرورة مقاومة جهاز التعذيب بالاحتجاجات السلمية والمقاومة المدنية. وشوهدت في اليومين الماضيين شعارات كثيرة في مناطق عديدة. ففي منطقة المالكية، جنوبي غرب البلاد، امتلأت الحيطان الواقعة على الشارع الرئيس بالمنطقة بالشعارات الوطنية، وبعضها يتساءل عن مدى قدرة الامير على السيطرة على جهاز التعذيب الذي يعيث بمقدرات البلاد وشعبها. وشوهدت شعارات اخرى تحث المواطنين على الاستمرار في المقاومة المدنية.

ومن جهة اخرى ناشدت المعارضة البحرينية ضحايا التعذيب في البحرين الاستعداد لرفع قضاياهم للجهات المختصة بلجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، خصوصا في ما يتعلق بمعاناتهم في غرف التعذيب التي يديرها البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. جاء ذلك بعد اعلان حكومة البحرين رفعها التحفظ عن المادة ٠٢ من معاهدة التعذيب التي تسمح للجنة بالنظر في الشكاوى الفردية المقدمة لها من قبل ضحايا التعذيب. وتجدر الاشارة الى ان الآلاف من المواطنين تعرضوا في وقت او آخر الى تعذيب وحشي خلال اعتقالهم. وما يزال جهاز الامن يمارس التعذيب كسياسة ثابتة ضد اي معتقل. وقد استشهد عشرات المواطنين تحت التعذيب، وما يزال الكثيرون منهم يعانون من عاهات بسبب ذلك. وبرغم المطالبة الدولية بالتحقيق في ظروف استشهاد الشاب نوح خليل آل نوح العام الماضي، فان الحكومة تكرر ان التحقيق ما يزال جاريا. وكان السفير البريطاني قد طرح القضية عدة مرات في اجتماعاته مع وزير الداخلية. وتقول جهات مطلعة ان الحكومة تعمل بأسلوب دقيق لتزوير الادلة لمنع التوصل الى حقيقة قاطعة حول الشخص او الاشخاص الذين عذبوا الشهيد نوح حتى الموت. وقد نشرت المعارضة صور الشهيد التي تظهر فيها بوضوح آثار التعذيب على جميع أنحاء جسده.

ومن جهة اخرى عبر نشطاء حقوق الانسان عن استيائهم من استمرار الاعتقال التعسفي لاعداد كبيرة من المواطنين. ومن بين المعتقلين تعسفيا بمركز التعذيب في الحوض الجاف كل من. غالي عبد الامير علي احمد، ماهر مهدي سلمان، احمد جمعة الشاري، عبد الله احمد، ومنير مكي الشيخ. وقد قضى هؤلاء اكثر من ٨٢ شهرا بدون تهمة او محاكمة، وكان عمر بعضهم لا يتجاوز الخامسة عشرة عند الاعتقال. ويقضي السيد احمد السيد نعمة، وقته في سجن انفرادي في أسوأ سجن في البلاد وهو سجن التحقيقات القديم بالقلعة. وكان هذا الشاب قد اعتقل بعد اسبوع واحد فقط من الافراج عنه.ومن المواطنين المعتقلين بدون تهمة او محاكمة كل من. ابراهيم حسن جاسم من البلاد القديم، حميد عاشور من دار كليب، حسين أوال من أبو قوة.

وعلى صعيد آخر يسود المواطنين شعور بالغضب الشديد ازاء استمرار الحكومة في سياستها الرامية لتغيير التركيبة السكانية للبلاد وذلك باستقدام آلاف البدو السوريين وتوطينهم وتجنيسهم في البلاد. وعلم ان ثلاث مدارس خاصة بالسوريين سوف تفتتح هذا العام في كل من الزلاق وسافرة ومدينة حمد، حيث يقطن هؤلاء. وفي الوقت نفسه، سوف تبدأ الحكومة بتطبيق قرار سري بمنع البحرينيين المحرومين من الجنسية من دخول المدارس الحكومية ابتداء من العام الدراسي الذي يبدأ الشهر المقبل. وهناك اكثر من عشرة آلاف بحريني محرومين من الجنسية.

٩١ أغسطس

في قضية هي الاولى من نوعها تأكد ارتكاب عناصر من جهاز الامن الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون جريمة اغتصاب امرأة بحرينية متزوجة. وذكرت المصادر ان المرأة التي تم التحفظ على اسمها لأسباب تتعلق بالحفاظ على السمعة والشرف، أحضرت الى مركز التعذيب بالقلعة في وقت سابق وطلب من زوجها في حضورها التوقيع على اعترافات مزورة، ولما رفض ذلك أخذت زوجته الى غرفة مجاورة واغتصبت بالقوة. وسمع صراخها وهي تستغيث

بدون جدوى. وأخبرت المرأة محامي زوجها مؤخرا بالجريمة التي ارتكبت بحقها، ولكن اتفق الجميع على ابقاء الامر سرا في الوقت الحاضر. وهناك سعي حثيث لتوثيق كافة جوانب الجريمة وتحديد موظفي جهاز التعذيب الذين ارتكبوا الجريمة بشكل محدد. ويعتقد انهم من ذوي المراتب العالية في جهاز التعذيب. ولدى سماع خبر هذه الجريمة علق سياسيون بحرينيون بالقول ان الكشف عن هذه الجريمة ستكون له أبعاده الخطيرة في مجتمع محافظ، وسوف يعمق بشكل قوي الفجوة بين ابناء البحرين والعائلة الخليفية الحاكمة التي تعتبر مسؤولة عن تصرفات جهاز التعذيب. وقال هؤلاء ان التطبيع بين الطرفين ستكون شبه مستحيلة اذا لم يتم معاقبة مرتكبي هذه الجريمة البشعة.

وجاء الكشف عن الجريمة في الوقت الذي تواصلت فيه الانتقادات الدولية للسجل الاسود لحقوق الانسان في البحرين. ففي جنيف استمع ممثلو دول العالم والمنظمات غير الحكومية مساء امس الى مداخلة مهمة ألقاها الدكتور تشارلز جريف باسم منظمة الحوار بين الاديان Interfaith حول اوضاع حقوق الانسان في البحرين. وتعرض الدكتور جريف في مداخلته التي حظيت باعجاب الحاضرين لظاهرة غياب العدالة عن القضاء البحريني. وتطرق كذلك الى التعذيب الذي تعرض له الشيخ الجمري في السجن والاقامة الجبرية المفروضة عليه منذ نقله من السجن الى الاقامة الجبرية. وتطرق كذلك الى سوء معاملة الاطفال بشكل خاص وطالب باستمرار المراقبة الدولية على ما يجري في سجون ذلك البلد. ويتوقع ان تتواصل المداخلات الدولية حول الوضع البحريني في الايام القليلة المقبلة. وفي الوقت الذي رحبت فيه بعض الجهات باطلاق سراح بعض السجناء عبرت هذه الجهات عن أسفها لاستمرار التعذيب والاعتقال التعسفي في الايام القليلة الماضية، وطالبت بالتحقيق في تعذيب الطفل احمد مرزوق يوسف الذي نقل الى المستشفى قبل ثلاثة اسابيع. كما طالبت حكومة البحرين باطلاع الرأي العام على مجريات »التحقيق« الذي تدعي الحكومة انها تقوم به لكشف المجرمين الذين عذبوا الشهيد نوح خليل آل نوح حتى الموت في العام الماضي.

واستمرت في الوقت نفسه الاتصالات الدولية بشأن الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ الجمري منذ »الافراج« عنه الشهر الماضي. وقالت المصادر ان استمرار فرض الاقامة الجبرية تكثفت في الايام الاخيرة بعد رفض الشيخ الجمري زيارة مجلس رئيس الوزراء برغم الاتصالات التي قام بها عادل فليفل لاجباره على ذلك وتهديد ابنائه بالاعتقال والتعذيب اذا لم يضغطوا على والدهم للقيام بالزيارة. ولا يستبعد ان يصدر رئيس الوزراء اوامر جديدة بتكثيف الضغوط على الشيخ الجمري واعتقال ابنائه انتقاما منهم لعدم حدوث الزيارة حتى الآن. وقد اطلع الحقوقيون الدوليون على سوء معاملة الشيخ الجمري منذ رجوعه الى منزله قبل ستة اسابيع. وهناك مطالبة دولية لحكومة البحرين بالسماح باجراء عملية للشيخ في احد المستشفيات لاصلاح العطب في اذنه اليسرى. وتؤكد الانباء ان الشيخ يعاني آلاما شديدة ويشعر بضعف عام في انحاء جسده في إثر المعاناة القاسية التي مر بها. وقال طبيب خاص فحصه مؤخرا انه لا يستبعد ان من بين اسباب اخراجه من السجن ووضعه في الاقامة الجبرية التخلص من تبعات وفاته في غرف التعذيب بعد تدهور صحته بشكل متواصل.

٠٢ أغسطس

تواصلت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية وشملت عددا من الاطفال. ففي ٧١ أغسطس اعتقل الشاب توفيق علي حسن سعف، ٥٢، من منطقة الديه، وتعرض لتعذيب وحشي على مدى ساعات متواصلة، ثم افرج عنه مساء ذلك اليوم. ولكنه اعتقل مرة اخرى يوم امس ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. ويخشى عليه من التعذيب الوحشي على ايدي جلادي النظام. وفي ٥١ أغسطس اعتقل من منطقة الديه الشاب فاضل عبد الرسول الاعضب، ٨١، واخوه الطفل

سلمان، ٥١. وجاء اعتقالهما خلال عدوان همجي قام به عناصر من جهاز التعذيب على منزلهما. وخلال العدوان حدث تخريب واسع للمنزل وروع اهله. ووفي ١١ أغسطس اعتقل من منطقة النويدرات ستة اشخاص وهم. فيصل البربوري، ٢٢، علي قمبر، ٢٢، ميثم البربوري، ٧١، واخوه عادل، ٦١، حسين عبد علي مرهون، ٨١، وعباس الشيخ جاسم قمبر، ٢٢. وجاءت هذه الاعتقالات في اعتداءات وحشية على منازلهم في الساعات الاولى من الصباح. ونجم عن العدوان تخريب واسع لمحتويات المنازل وترويع للآمنين من النساء والاطفال. وقد مضى حتى الآن اكثر من اسبوع على هذا الاعتقال ولم يعرف شيء عن المعتقلين. وعندما ذهب ذووهم للاستفسار عنهم من جهاز التعذيب اخبروا بان الاعتقال سوف يطول. ويخشى على هؤلاء المظلومين من التعذيب خصوصا الاطفال منهم.

وقد جاءت هذه الاعتقالات في الوقت الذي أعلنت حكومة البحرين انها نجحت في تضليل الجهات الدولية في جنيف، وانها حصلت على »اشادات« من هذه الجهات. ولكن احد خبراء حقوق الانسان في جنيف اكد ان اللجنة الفرعية تراقب عن كثب ما تفعله حكومة البحرين وانها تشعر بان ضغوطها على الحكومة هي التي أدت الى ارغامها على اطلاق سراح بعض المعتقلين. وأشار هذا الخبير الى »ان الهدف من تلك الضغوط هو وضع حد للانتهاكات خصوصا الاعتقال التعسفي والتعذيب، فاذا تحقق شيء من ذلك فهذا يعني ان الحكومة أرغمت على التنازل«.. وتمنى على المواطنين البحرينيين ان يعوا حقيقة مهمة وهي ان عليهم ان يقوموا بتوثيق حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب من الآن فصاعدا بعد ان أعلنت الحكومة رفع تحفظها عن المادة ٠٢ من معاهدة التعذيب. فمن حق اي مواطن بحريني الآن ان يتقدم بشكوى ضد المعذبين اذا حدث له شيء من ذلك. وقد اهابت المعارضة بكل المعتقلين توثيق معاناتهم وتقديمها الى الجهات المختصة في جنيف.

وأشار احد الحقوقيين الى ان الحملة الدولية التي قامت بها منظمة العفو الدولية مؤخرا بعنوان »مناشدات عالمية« قد أرغمت الحكومة على اطلاق سراح المواطن محمد علي محمد العكري. وظهر على النشرة التي وزعتها المنظمة في كل انحاء العالم، صورة هذا الشاب تحت عنوان. »البحرين. اعتقال بدون تهمة او محاكمة«، وحث ذوي الضمائر الحية على الكتابة الى الامير لمناشدته اطلاق سراح هذا الشاب. وشملت الحملة كذلك مناشدات حول معتقلين في كل من بيرو وبوروندي، وهما من اشد البلدان في العالم انتهاكا لحقوق الانسان. وتحت هذا الضغط أرغمت الحكومة على اطلاق سراح هذا الشاب. وأشار حقوقيون في جنيف الى ان المهتمين بالبحرين في الامم المتحدة ادركوا ان اطلاق سراح بعض المعتقلين مؤخرا لم يكن مؤشرا الى تغير حقيقي في ذهنية النظام الحاكم، بل خطوة دعائية لمنع صدور ادانات دولية. وحذروا من ان التهاون في ممارسة الضغوط سوف يشجع الحكومة على القيام بالمزيد من الانتهاكات. وقالوا ان خبراء اللجنة الفرعية نجحوا في اجبار حكومة البحرين على التصديق على المادة ٠٢ من معاهدة التعذيب. كما حصلوا على تنازلات بالسماح لمجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي بزيارة البحرين. ولم يستبعد المراقبون ان تبدأ في الاسابيع القادمة محاكمات صورية سريعة للتخلص من الموقوفين بمحاكمتهم امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت. ولكن خبراء الامم المتحدة يدركون ان محكمة امن الدولة محكمة جائرة لانها تفتقر الى المعايير الدولية للعدالة.

٣٢ أغسطس

ناشد حقوقيون دوليون حكومة البحرين رفع الحصار فورا عن منطقة بني جمرة التي تعرضت لحالة قمع متواصلة منذ ستة اسابيع. وقالت منظمة »حوار الاديان« في مداخلتها امام اللجنة الفرعية لحقوق الانسان في جنيف. »اننا قلقون من الحصار المفروض بشكل كامل على قرية بني جمرة وعدد من المساجد في البلاد. ان الاقامة الجبرية المفروضة على الشيخ

الجمري منذ اطلاق سراحه في ٨ يوليو والعقاب الجماعي لمواطني بني جمرة الذي تلى ذلك اعمال مستنكرة«. ورأت ان هذه الاعمال لا تتناسب مع الخطوات التي اتخذها الامير بعد توليه الحكم. وعلم ان المنطقة ما تزال تخضع لحصار شديد بالرغم من ازالة بعض الحواجز ونقاط التفتيش من بعض مداخلها. ولكن المنطقة القريبة من مقبرة القرية ومنزل الشيخ الجمري لا تزال محاصرة، حيث يتواجد عدد كبير من عناصر الامن والشرطة ونقاط تفتيش عديدة. ولا يستطيع المواطنون التحرك بسهولة فيها. كما لا يستطيع المواطنون زيارة الشيخ الجمري الذي يخضع للاقامة الجبرية منذ ستة اسابيع.

وفي مداخلة اخرى، عبرت المنظمة عن قلقها ازاء غياب ممارسة العدالة في البلاد. وتطرقت الى التعذيب الذي حدث للطفل احمد مرزوق يوسف بعد تصديق حكومة البحرين على المادة ٠٢ من معاهدة التعذيب. واضافت المنظمة. »ان هناك ظروفا مخجلة احاطت ب »اعترافات« الشيخ الجمري الذي قضى القسم الاكبر من السنوات الاربع الماضية في السجن والذي حكمت عليه محكمة امن الدولة باحكام على اساس جرائم حدثت بينما كان في السجن. وقد أجبر الشيخ الجمري على »الاعتراف« باخطائه امام الحاكم، بالرغم من ان هذه »الاخطاء« ليست اجرامية ولكنها عامل تذكير مستمر لحكومة البحرين بضرورة احترام حقوق كل المواطنين البحرينيين واعادة البرلمان وإجراء انتخابات حرة«. وقالت المنظمة. »ان البحرين لم توقع بعد على الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية، وان منظمتنا تعتقد ان البحرين تدرس احتمال القيام بذلك. ونتمنى ان يقوموا بذلك عاجلا«.

وعلى صعيد آخر عبرت المعارضة عن استنكارها الشديد لما يقوم به جهاز التعذيب هذه الايام من محاولات يائسة لخلق الفتنة في المجتمع والتشويش على الحقائق. فقد أصدرت وزارة الداخلية بيانا بدون توقيع يدعو المواطنين لتكسير مصابيح الشوارع والقيام بأعمال عبثية. وأكدت المعارضة رفضها القاطع لمثل تلك الاعمال، وقالت ان المواطنين الاحرار مستمرون في مطالبهم العادلة بأساليبهم المتحضرة وليس بأساليب العبث والتخريب التي اصبحت طابعا مميزا لممارسات جهاز التعذيب. وأدانت المعارضة الجرائم التي قام بها عناصرمن جهاز الامن الاسبوع الماضي وكان من بينها حرق سيارات بعض المواطنين في جدحفص والسنابس، وحرق ثلاثة مساجد من بينها مسجد الحربة بمنطقة إسكان جدحفص ومسجد بالسنابس. وقالت ان شعب البحرين أصبح أكثر وعيا من ان ينخدع بهذه الاساليب التي تعبر عن إفلاس سياسي وفشل أمني يتمثل بفشل السياسات الحكومية في فرض التطبيع بين شعب البحرين والحكومة القمعية.

وشوهدت من جهة اخرى شعارات وطنية بمنطقة القلعة القريبة من منطقة كرباباد. ومن بين هذه الشعارات. »صمود الشعب سيرغم النظام على الاصلاح«، الشهداء روح الوطن الخالدة«، »الي متى هذا الحصار يا آل خليفة«، »نطالب برفع الحصار عن الشيخ الجمري«. وقد اعتقل من هذه المنطقة الصغيرة قبل ثلاثة ايام ثلاثة مواطنين هم. السيد محمد السيد السيد أمين السيد محمد، ٨١ شقيق الشهيد السيد علي أمين محمد الذي مزق السفاحون جسده وقتلوه خلال ثماني ساعات من اعتقاله في ٦٩٩١، جعفر احمد عبد الله سلمان، ٧١، حسن أحمد عبد الله سلمان، ٨١.

وعلم كذلك ان المواطن خليل عبد الله الشيخ ماجد، ٠٣، من منطقة ابوصيبع معتقل منذ اكثر من عامين بدون تهمة او محاكمة، وان عائلته منعت من زيارته منذ اعتقاله.. وعندما سمح لامه بأول زيارة له هذا الشهر صعقت لهول التعذيب الذي ما تزال آثاره واضحة على جميع أنحاء جسده.

وعلم أيضا ان الملا عباس الستري، ٠٥، المعتقل منذ ثلاثة اعوام والمحكوم بالسجن ٥١ عاما قد أجريت له عملية في الايام الماضية بعد اصابته بمرض في الاثني عشر. وقد رفضت سلطات التعذيب السماح بعلاجه حتى أشرف على الموت. وكان قد فقد احدى عينيه في السجن وأصبحت الاخرى في حالة تدهور متواصل. ووعدوه

بعملية لاصلاح العطب البصري ولكن وفاة الامير السابق اتخذت ذريعة لتأجيل ذلك حتى الآن. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر التدخل لانقاذ بصر هذا المواطن المظلوم.

٤٢ أغسطس

قالت المنظمة الدولية ضد التعذيب OMCT ان ما يتعرض له الشيخ الجمري تحت الاقامة الجبرية نابع من »الطبيعة الكاركاتورية للنظام القضائي في البحرين«. جاء ذلك في المداخلة التي قدمتها المنظمة امام الدورة الحادية والخمسين للجنة الفرعية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة المنعقدة في جنيف. وجاء في المداخلة المهمة ما يلي. »امام الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الانسان،، قالت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب انه منذ ديسمبر ٤٩٩١، وهو الشهر الذي بدأت فيه المظاهرات من اجل اعادة الديمقراطية في البحرين اعتقل آلاف المواطنين طبقا لقانون امن الدولة للعام ٤٧٩١. وتنص المادة الاولى من هذا القانون على الاعتقال الاداري بدون تهمة او محاكمة لمدة ثلاث سنوات. ومن بين الآلاف الذين اعتقلوا منذ ذلك الوقت لم يقدم الا عدد قليل منهم الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة. وأثارت اجراءات هذه المحاكمات قلقا بالغا ازاء احترام الحقوق الاجرائية لهؤلاء الناس. وقد أدين، طبقا لذلك، الشيخ عبد الامير الجمري ،القاضي وعضو البرلمان المنحل، في ٧ يوليو ٩٩٩١ وحكم بالسجن عشرة اعوام وغرامة قدرها ٥١ مليون دولار بتهمة التخابر لدولة اجنبية والاثارة للتخريب. وعقدت هذه المحكمة بعد اكثر من ثلاث سنوؤات بعد اعتقال الشيخ الجمري، في ظروف تحيطها الشكوك القصوى. وعلاوة على ذلك انتهت المحاكمة بمساومة حقيقية. فقد اعطي الشيخ الخيار التالي. البقاء في عزلة في السجن طوال حياته او الافراج عنه بعد قراءة رسالة اعدتها وزارة الداخلية لطلب العفو من العائلة الحاكمة. وبعد ان قبل الشيخ الجمري بالخيار الثاني اطلق سراحه في ٨ يوليو ٩٩٩١، ويعيش الآن تحت الاقامة الجبرية. ان هذه القضية، سيادة الرئيس، توضح الطبيعة الكاريكاتيرية لنظام القضاء في البحرين«.

كما أصدرت المنظمة بيانا خاصا حول الشيخ الجمري وزعته في جنيف وطالبت فيه بالكتابة الى السلطات البحرينية باتخاذ كافة الاجراءات لضمان سلامة الشيخ الجمري النفسية والجسدية والسماح له بالحركة والعناية الطبية والدخول الى المستشفى، تقصي الحقائق في حالات الاعتقال التعسفي والمحاكمة الجائرة والتعذيب لكي يمكن تقديم المسؤولين عن ذلك الى المحاكمة، تعويض الشيخ الجمري عما لحق به، ضمان حرية الشيخ عبد الامير الجمري في الحركة والتعبير، وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد طبقا للقوانين المحلية والمعايير الدولية، خصوصا التي تنص عليها معاهدة التعذيب التي صادقت عليها حكومة البحرين مؤخرا.

وتجدر الاشارة الى ان منطقة بني جمرة ما تزال محاصرة خصوصا المنطقة القريبة من منزل الشيخ الجمري. ولا يستطيع المواطنون دخولها الا بعد التفتيش والتأكد من الهوية. وفي ساعات معينة يوميا يمنع دخول اي مواطن اليها. كما ان الشيخ الجمري ممنوع من الحركة وتحاصر منزله سيارات الشرطة والمباحث. وطالبت منظمات دولية في جنيف برفع الحصار عن المنطقة التي يعاني مواطنوها كثيرا. ويقول المواطنون ان هذا الحصار أشد قسوة من الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الاسرائيلية على المناطق الفلسطينية المحتلة.

وعلى صعيد آخر يعقد غدا مؤتمر صحافي بمبنى مجلس اللوردات البريطاني بمناسبة مرور ٤٢ عاما على تعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني. وقد نظم اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان هذا المؤتمر الصحافي الذي سوف يشارك فيه ممثلون عن المعارضة وضحايا القمع وكذلك ناشط حقوقي بريطاني.

وقد نشرت صحيفة »القس العربي« التي تصدر في لندن هذا اليوم مقالا للكاتب المصري، سامح سعيد، بعنوان. »السلطة البحرينية أضاعت مجددا فرصة المصالحة الوطنية. الاتجاه بنية الحكومة اجراء حوار ديمقراطي كان لتصفية رموز المعارضة«. وجاء في المقال تفصيل لبعض الاجراءات التي تؤكد الطبيعة القمعية للنظام ومنها مسرحية اطلاق سراح الشيخ الجمري. وجاء في نهاية المقال ما يلي. »بالرغم من الصورة المعتمة التي تطرحها الحقائق السابقة فعلى المعارضة البحرينية ان تعي الحقائق التالية. ١ ان القرارات الاخيرة لم تصدر الا نتيجة لنضال وكفاح وتضحيات الشعب البحريني بكل فصائله وطوائفه السياسية في الداخل والخارج والتي ساهمت في فضح وتعرية ممارسات النظام في المحافل الدولية. ٢ ان استمرار ممارسة الضغوط الداخلية والخارجية هي الورقة الوحيدة اما الشعب البحريني لاجبار الحكومة البحرينية لبدء الاصلاح السياسي الشامل. ٣ ان مستقبل الاصلاح السياسي في البحرين يعتمد بشكل اساس على وحدة الشعب البحريني وكل قواه الحية وان الخلاف او الشقاق لن يسفر الا عن نجاح النظام البحريني في الهرب من مسؤولياته امام المجتمع الدولي«.

يوميات سبتمبر ٩٩٩١

٦٢ أغسطس

في حملة عدوانية شرسة اعتقلت قوات القمع في الساعات الاولى من صباح امس عددا من المواطنين من منطقة سترة الخارجية، وذلك في اعتداء وحشي على منازلهم. وعرف من بيان المعتقلين كل من احمد سلمان آل عبود، ٧٢، علي سلمان آل عبود، ٤٢، حسين حميد آل عبود، ٩١، فاضل حميد آل عبود، ٨١، علي منصور عبد الكريم، ٨٢، عبد الحسين منصور عبد الكريم، ٧٢، عبد الزهراء منصور عبد الكريم، ٦٢، حسن منصور عبد الكريم، ٥٢، عبد النبي منصور عبد الكريم، وعبد الله منصور عبد الكريم. وحدث خلال العدوان ترويع للعائلات والاطفال وتم العبث بمحتويات المنازل وتكسير ابوابها.

وتزامن مع هذه الاعتقالات التعسفية عدوان آخر على منطقة مركوبان التي اعتقل منها الطفل ابراهيم عبد النبي حبيب، ٥١. وكان هذا الطفل من بين الذين أطلق سراحهم في اطار ما سمي »المكرمة الاميرية«. ويلاحظ ان رئيس الوزراء مصمم على قلب تلك الخطوة واعادة اعتقال الذين شملتهم. وقد اعتقل عدد من هؤلاء في الاسابيع القليلة الماضية. وفي ١٢ اغسطس اعتقل من منطقة الديه الشاب عبد النبي عبد الله فخر، ٨٢ واطلق سراحه في اليوم التالي بعد ان تعرض لتعذيب وحشي رهيب. ومن منطقة عالي اعتقل الاسبوع الماضي طفلان هما محفوظ حسن محفوظ، ٥١، وحسين علي حسين حبيب، ٥١. وتؤكد هذه الاعتقالات التعسفية استمرار القمع السلطوي ضد المواطنين واستمرار الازمة السياسية خصوصا ان اية خطوة جديدة على الصعيد السياسي لم يتم اتخاذها منذ صعود الامير الى السلطة قبل خمسة شهور تقريبا. وقد انتشر الشعور بالاحباط حتى ان كتاب الاعمدة في الصحف اليومية تراجعوا كثيرا في كتاباتهم عن الحديث حول الانفراج السياسي والدستور والانتخابات بعد ان أيقنوا ان »المشروع الاصلاحي« استهلك تماما باطلاق سراح بعض الموقوفين وبعض الذين أنهوا فترات الحكم بالسجن التي صدرت ظلما بحقهم.

واستمرت جريمة إبعاد المواطنين في الايام القليلة الماضية. فقد أبعدت السلطات قسرا عائلة الشيخ عبد النبي علي الدرازي لدى عودتها الى البلاد قادمين من طهران. وكانت العائلة قد وصلت الى المطار مساء الخميس الماضي. وفي المطار قال لهم المسؤولون انهم لن يدخلوا البلاد، وان عليهم الانتظار. وفي يوم الاحد الماضي، اي بعد اربعة ايام أخبروا بقرار إبعادهم بعد ان جددت جوازات سفرهم جميعا لمدة عام واحد. وكانت العائلة تتكون من سبعة اطفال مع والدتهم.

ومن جهة اخرى أصدر المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يوم السبت الماضي بيانا أدان فيه الاعتداء الذي استهدف مقر اللجنة العامة لعمال البحرين قبل اسبوعين. وبعث رسائل الى الامير ورئيس الوزراء وكذلك المدير العام لمنظمة العمل العربية يستنكر فيها ذلك الاعتداء ويطالب بالتحقيق في الحادثة. كما طالب باحترام الحقوق والحريات النقابية في البحرين. وكان المجلس قد اجتمع في دمشق في اطار جلساته الدورية. وساند المجلس مطالب الجمعية العمومية بشأن الحقوق العمالية وطالب حكومة البحرين بدعم تلك المطالب.

وعلى صعيد آخر كان للمؤتمر الصحافي الذي عقد يوم امس بمبنى مجلس اللوردات البريطاني أثره الايجابي في الاوساط السياسية والاعلامية. فقد بثت محطة ANN الليلة الماضية وقائع المؤتمر ومقابلات مع كل من اللورد ايفبوري والدكتور منصور الجمري حول الوضع في البحرين. وشدد المؤتمر على ضرورة التركيز على المطالب السياسية وتجاوز الدعاية الحكومية حول بعض الافراجات. وقالوا ان الاعتقالات وانتهاكات حقوق الانسان انما هي من اعراض المشكلة السياسية وليست جوهرها.

وقد أصدرت لجنة التنسيق بين الجبهة الشعبية في البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية بيانا مشتركا بمناسبة مرور ٤٢ عاما على حل المجلس الوطني في البحرين اكدت فيه المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وطالبت اللجنة فيه باحترام حقوق الانسان ومحاربة الفساد المتجسد في التعدي على الاموال العامة وتفشي الرشاوى والتمييز بين المواطنين على مختلف المستويات وفي كل المجالات والبطالة وازمات الكهرباء والماء وفرض الضرائب والرسوم المختلفة وزيادتها بين فترة واخرى. وقال البيان »بهذه المناسبة نثمن مواقف جميع الاشقاء والاصدقاء من شخصيات واحزاب ومنظمات سياسية وحقوقية التي وقفت الى جانب نضال شعبنا، ونطالبها بالمزيد من حملات التضامن والاسناد لنضال شعبنا العادل حتى تتحقق الاهداف المشروعة التي عبرت عنها العريضة الشعبية..... اننا في هذه المناسبة المؤلمة نناشد ابناء شعبنا وقواه الوطنية تعزيز الوحدة ورص الصفوف والاصرار على تحقيق مطالب الشعب العادلة بالطرق السلمية والعلنية وعبر كل المؤسسات المؤاتية«.

٧٢ أغسطس

أكدت مصادر صحافية ان حكومة البحرين اتفقت مع شركة بريطانية للعلاقات العامة على مشروع لتحسين صورة حكومة البحرين في الاعلام البريطاني. وقالت المصادر ان المشروع يهدف الى »تقديم صورة اعلامية أفضل عن البلد وحكومته واحباط محاولات المعارضة التي تتهم السلطات بانتهاكات حقوق الانسان والقيام باعمال غير مشروعة وعقد صفقات غير مرغوبة«. وذكرت المصادر »ان قيمة عقد الدعاية تقدر بنحو خمسة ملايين جنيه استرليني ويمتد لمدة سنتين، ويشمل إعداد مقالات ونشر اخبار واجراء تحقيقات اعلامية«.

وعلم من جهة اخرى ان الحالة الصحية للشيخ الجمري تتداعى بشكل تدريجي بسبب قرار رئيس الوزراء بمنع اي مستشفى من ابقائه للفترة التي يحتاجها العلاج. وعندما ذهب الى المستشفى الدولي يوم امس لعلاج اذنه اليسرى التي أصيبت بالعطب نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له خلال اعتقاله، اعتذر مسؤولو المستشفى عن توفير العلاج اللازم له. فالعملية المطلوبة تحتاج الى ان يبقى الشيخ خمسة ايام في المستشفى، الامر الذي لا يسمح به رئيس الوزراء. ويعرف الجميع ان هذا المنع محاولة يائسة من الحكومة لاجبار الشيخ على زيارة رئيس الوزراء في مكتبه، الامر الذي يرفضه الشيخ الجمري بشكل قاطع. وهناك خشية حقيقية على حياة الشيخ خصوصا بعد التهديدات التي أصدرها عادل فليفل مؤخرا للشيخ.

وعلم من جهة اخرى ان التعذيب ما يزال سياسة رسمية يمارس على نطاق واسع كاجراء روتيني بحق

المواطنين. و علم ان بعض الاطفال الذين اعتقلوا الاسبوع الماضي واطلق سراحهم بعد بضعة ايام تعرضوا لتعذيب وحشي، وان بعضهم لا يستطيع المشي او الوقوف على قدميه. ويستمر التعذيب برغم تصديق الحكومة على معاهدة منع التعذيب الدولية. وقد ناشدت المعارضة ضحايا التعذيب توثيق معاناتهم والتعذيب الذي تعرضوا له من حيث الزمان والمكان والاشخاص الذين ارتكبوا جريمة التعذيب واسم السجن الذي حدثت فيه تلك الجريمة، وتقديمها الى الجهات المختصة للامم المتحدة. واكدت المعارضة ان التصديق الحكومي على المادة ٠٢ من معاهدة التعذيب يسمح لضحاياه وللجان الامم المتحدة المختصة بالخوض في معاناة المعتقلين ومدى تعرضهم للتعذيب، وان حكومة البحرين ملزمة بعدم التعرض بالسوء لمن يرفع شكاوى ضد المعذبين. واذا فعلت ذلك فسوف تتعرض لغضب دولي قد يؤدي الى عزلها في المستقبل.
وذكرت مصادر مطلعة ان رئيس الوزراء استحوذ مؤخرا على قطعة من الارض تعادل مساحة العاصمة تقريبا وتمتد عرضا من الميناء القديم الفرضة شرقا حتى فندق الميريديان غربا، وتمتد داخل البحر مسافة طويلة. واشارت تلك المصادر الى ان الامير سوف يغض الطرف عن فعل عمه لكي لا يغضبه. ويمتلك رئيس الوزراء ثروة كبيرة تتزايد باضطراد على حساب ابناء البحرين. وذكرت تلك المصادر ايضا ان رئيس الوزراء عين شخصا من قبيلة الدواسر ليكون مسؤولا عن تجنيس اكبر عدد ممكن من ابناء القبيلة، وذلك في محاولة يائسة لتغييرالمعادلة السكانية في البلاد. واعتبر المراقبون هذه الخطوة جريمة بحق شريحة كبيرة من ابناء البحرين.
وفي جنيف تواصلت في الايام القليلة الماضية مداخلات المنظمات غيرالحكومية في شجبها انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. فقد تحدث السيد جيريمي كوربين، عضو البرلمان البريطاني، باسم منظمة Liberation وتطرق بشيء من التفصيل للانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان في البحرين. وذكر معاناة الاطفال وغياب الديمقراطية واستمرار القمع السلطوي. وحظيت المداخلة باعجاب الحاضرين واثارت اهتمامهم ازاء ما يجري في تلك البلاد.

١٣ أغسطس

لاحظ المراقبون تصاعد وتيرة التعذيب في الاسابيع الثلاثة الماضية، وبالتحديد منذ تصديق الحكومة على المادة ٠٢ من معاهدة التعذيب. فقد تعرض عدد من الاطفال والشباب الذين اعتقلوا قبل اسبوعين لتعذيب وحشي، وخرج بعضهم من السجن وهو لا يستطيع المشي او حتى الوقوف. وقال احد المواطنين انه رأى على جسد ابن عمه آثار التعذيب واضحة وانه بقي بضعة ايام عاجزا عن السير على قدميه المتورمتين. وفي ٢٢ اغسطس قامت مجموعة من الجلادين والمرتزقة برئاسة ملازم اول خميس سهل باستدعاء الشاب يوسف الوزير، ٩١ عاما من منطقة عالي ، وأمر بقية المعذيبن بممارسة ابشع انواع التعذيب بحقه. فقد علق من يديه ورجليه وضرب بالفلقة على جميع انحاء جسمه. تم ذلك داخل مكتب هذا المعذب. وبعد ذلك اخرج هذا الشاب الى ساحة خارج مبنى الادارة وكانت رملية ومليئة بالحجارة. وهناك أصدر خميس سهل اوامره الى بقية المعذبين بتعذيبه، فاحتوشوا الشاب ركلا بالارجل ولطما بالايدي ثم جروه في الساحة بقسوة. وبعد ان أصيب الشاب بالاعياء الكامل أمره خميس سهل بشتم معتقداته فرفض، فبدأ التعذيب مجددا حتى اغمي عليه. وبعد ذلك نقل الى زنزانة انفرادية تشبه القبر، وبجنبها نفايات كثيرة تنبعث منها روائح نتنة تزداد سوءا في هذه الايام الحارة جدا. وبعد ان أشرف على الموت أعادوه الى زنزانته وهدده بعدم التكلم بأي شيء وعدم إطلاع أي شخص على ما حدث له. ويشارك في التعذيب عادة ضابط آخر هو الملازم ثاني علي خميس الرميحي. ويذهب هذا المعذب الى السجناء ويهددهم ويشتمهم ويضربهم بدون اي سبب.

وفي الوقت نفسه استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة من البلاد. ففي يوم امس اعتقل الشاب علي المدحوب، من منطقة البلاد القديم ونقل الى مركز التعذيب، ولم يعرف عنه شيء حتى الآن. وفي ٤٢ اغسطس اعتقل من المنطقة نفسها ثلاثة أطفال هم عقيل احمد القيدوم، ٦١، محمد عبد الله مدن، ٥١، وصادق احمد علي، ٥١. وفي الساعات الاولى من ١٢ اغسطس اعتقل من منطقة الدراز الشاب السيد جعفر السيد مجيد السيد مهدي، ٩١، من منزله. وتعرضت شبابيك المنزل ونوافذه للتكسير، وأصيب الاطفال بالذعر حيث استيقظوا فزعا بسبب الاعتداء الوحشي على المنزل. وقبل ذلك بيومين اعتقل من منطقة كرزكان كل من كاظم عبد الله كاظم، ، واخيه جواد، ١٢.

وعلى صعيد آخر يتصاعد القلق ازاء صحة الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل منذ يناير ٦٩٩١ بدون تهمة او محاكمة. وذكرت المصادر انه مريض ويعاني من الآثار الوخيمة لأوضاع السجن السيئة. ومن الامراض التي يعاني منها، حسب هذه المصادر، انه مصاب بضغط الدم والسكر بالاضافة لقصر النظر. وليس معلوما بعد ما اذا كان هذا التداعي في صحة الاستاذ عبد الوهاب ناجما عن سوء المعاملة والتعذيب ام انه انعكاس للاوضاع المزرية داخل الزنزانات وغياب الرعاية الصحية المناسبة. وناشدت المعارضة الجهات الدولية المعنية بحقوق الانسان التدخل على الفور لانقاذ حياة هذا الرمز الوطني، وبقية الرموز المعتقلين معه.

كما ازداد القلق على حياة الشيخ الجمري المحروم من العلاج والرعاية الصحية منذ وضعه تحت الاقامة الجبرية قبل قرابة الشهرين. فقد أصبح مضطرا للذهاب الى المستشفى الدولي بوتيرة يومية بسبب الآلام التي يعاني منها، ولكن ادارة المستشفى ممنوعة من تطبيبه اذا كان ذلك التطبيب يتطلب بقاءه في المستشفى عدة ايام. وقد وجه الاطباء تحذيرات طبية اليه واعتذروا عن عدم علاجه بشكل ملائم لان العلاج الدائم يتطلب بقاءه في المستشفى، وهو امر غير ممكن.

وحذرت المعارضة رئيس الوزراء من مغبة الاستمرار في سياسة حرمان السجناء من العلاج. كما حذرته من انه هو المسؤول شخصيا عما يحدث لاي مواطن داخل غرف التعذيب.

٢ سبتمبر

حظيت مداخلة الاستاذ عبد الرحمن النعيمي عبر قناة »الجزيرة« يوم امس الاول باعجاب المشاهدين نظرا لما احتوته من حقائق وارقام حول قوانين الطواريء في البحرين. ومما جاء في تلك المداخلة »لدينا في البحرين حالة طواريء منذ سنة ٦٥٩١، وهذا يعني ان هناك حالة طواريء على مدى ٣٤ سنة. وفي تلك السنة فرض على البلاد قانون باسم »قانون الامن العام«، وفي ٥٦٩١ فرض قانون آخر أيضا بهذا الاسم. وفي ٤٧٩١ فرض قانون أمن الدولة الذي لا يزال ساري المفعول... وقد ثبت ان هذه القوانين لا تحل الازمات بل تفاقمها، والدليل على ذلك ما يجري في البحرين منذ ٤٩٩١. فالناس يطالبون باعادة العمل بالمجلس الوطني والدستور، والنظام يرفض العودة الى الدستور. فليس هناك اليوم الا حركة دستورية تطالب بما تحقق قبل سنة ٥٧٩١». وأضاف قائلا »اننا نسمع دائما عن قانون أمن الدولة وليس أمن المواطن. فالانظمة تبرر لجوءها الى هذه القوانين بانها لمواجهة الخطر الخارجي. واعتقد ان التطور الموضوعي في مختلف البلدان العربية يفرض تخفيف هذه القوانين او الغاءها لكي تسود الحالة الطبيعية في المجتمع بدلا من الحالة الاستثنائية«. وكان الاستاذ النعيمي يشارك في برنامج خاص حول قوانين الطواريء في العالم العربي.

ومن جهة اخرى استقبل خبر تعيين ثمانية عشر شخصا لمناصب أمنية في المنامة وضواحيها بقدر كبير من السخرية والاستسخاف. فقد صدر قرار حكومي يوم امس بتعيين هؤلاء الاشخاص ضمن التشكيلة الامنية التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد قبل ثلاثة اعوام، حيث تم تحويلها الى اربع محافظات امنية تابعة

لوزارة الداخلية. وتم اختيار الثمانية عشر على اساس الولاء الشخصي لرئيس الوزراء والاستعداد لتقديم الخدمات التي يطلبها جهاز التعذيب الحكومي. وعبر احد السياسيين المخضرمين عن هذه الخطوة بقوله »انها خطوة لتكريس سياسات القمع وتثبيت دعائم الدولة البوليسية«. ووصف الاشخاص المعينين ب »النواطير« اي »الحراس«، خصوصا ان دائرة كل منهم صغيرة جدا وان دورهم لا يعدو دور الحارس الذي يراقب من حوله ويرفع بذلك تقرير الى وزارة الداخلية. وعبر ناشطون حقوقيون عن قلقهم من تحويل البلاد برمتها الى تشكيلة امنية متداخلة يصعب تفكيكها في حال الانفتاح السياسي المنشود. وقالوا ان البحرين بلد صغير لا يحتاج لكل هذه الترتيبات الامنية والادارية، وان الحل السياسي يوفر على البلاد الكثير من الانفاق غير الضروري.

وعلى صعيد آخر ورد في تقرير خاص بشركة أجنبية اسمها »مساحون قانونيون ومستشارون للعقارات« تعمل في البحرين انه في خلال السنوات القريبة جدا سوف يزيد معدل العقارات الشاغرة من ٩ الى ٠٣ بالمائة. وهذا سوف يسبب كارثة للتجار والمستثمرين المستقلين الذين يكتسبون من هذه التجارة. ويرجع السبب الى دخول المؤسسات الحكومية في هذا المجال مثل مجمع السيف الذي تملكه وزارة الاسكان، ومجمع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتوسعة مشروع الشاليهات والدكاكين المتفرقة التي تملكها البلدية في الوقت الذي يعاني فيه المواطنون من رداءة الخدمات في هذه المؤسسات. ومن أسباب هذا التدني في الخدمات ترديد المسؤولين الحكوميين عبارة « لا توجد ميزانية«. وكذلك دخول الوزراء وكبار الاسرة الحاكمة المستفيدين من دخل النفط في هذه التجارة وتفويت الفرصة على التاجر العادي. وتجدر الاشارة الى ان »الخبراء« الاجانب يسكنون في مجمعاتهم السكنية وتدفع الوزارات الايجار وهي التي تحدده كذلك.

وعلى صعيد آخر ما يزال الحصار على منزل الشيخ الجمري مفروضا بقوة السلاح. وكررت المصادر تأكيداتها بشأن استمرار تداعي صحة الشيخ الجمري ومنع علاجه بصورة لائقة. وناشدت المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل الفوري لانقاذ حياة الشيخ الجمري وذلك بالتدخل لدى سلطات البحرين ومطالبتها برفع الحصار المفروض عليه والسماح للمستشفيات باستقباله وعلاجه. كما طالبت برفع الحصار المفروض على منطقة كبيرة من بني جمرة فورا.

٦ سبتمبر

تصاعد القلق على حياة الاستاذ عبد الوهاب حسين، احد الرموز الشعبية المعتقل منذ يناير ٦٩٩١ وعضو لجنة العريضة الشعبية، بعد ان تواترت الانباء عن تداعي صحته في الاسابيع الاخيرة. وذكرت التقارير ان الاوضاع الصحية السيئة في زنزانات التعذيب أدت الى اصابته بعدد من الامراض من بينها ارتفاع نسبة السكر في الدم ومشاكل في العينين، بالاضافة الى آلام في مواقع متفرقة من الجسم. ويعتبر الاستاذ عبد الوهاب حسين »سجين رأي«، ويرفض التنازل عن المطالب الدستورية التي ينادي بها. ولهذه الاسباب يرفض جهاز التعذيب الافراج عنه وعن بقية الرموز الشعبية والمعتقلين السياسيين. وقد ناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر لزيارته على الفور والضغط على مسؤولي جهاز التعذيب لتوفير علاج مناسب له والافراج عنه بعد ان تجاوزت فترة اعتقاله السنوات الثلاث التي ينص عليها قانون امن الدولة كحد أقصى لتوقيف اي مواطن. وعبر حقوقيون دوليون عن مخاوفهم من وجود سياسة حكومية لتصفية رموز المعارضة جسديا وذلك بمنع علاجهم واساءة معاملتهم في الزنزانات. ويعاني الشيخ الجمري كذلك من حالة صحية متداعية يحتاج علاجها الى ما بين شهرين وثلاثة شهور. وحتى الآن فقد رفضت المستشفيات توفير العلاج اللازم للشيخ امتثالا لاوامر رئيس الوزراء.

وفي الوقت نفسه اكدت مصادر مطلعة استمرار تعذيب الكثيرين من معتقلي سجن جو بشكل منتظم ولأتفه الاسباب. وقد تكثف التعذيب مؤخرا برغم تصديق

الحكومة على المادة ٠٢ من معاهدة منع التعذيب الدولية. وعلم ان كلا من محمود الحلواجي ومحمد خاتم نقلا الى السجن الانفرادي بعد رفضهما استقبال عائلتيهما احتجاجا على تردي المعاملة داخل السجن. وقد تعرضا لتعذيب شديد استمر عدة ايام. وعرف من بين المعتقلين الذين تعرضوا لتعذيب مكثف في الفترة الاخيرة كل من علي العصفور والشيخ صادق الدرازي. وذكرت المصادر كذلك ان الشاب شاكر جاسم مزعل، ٢٣ من منطقة الديه والمعتقل منذ اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة يعاني من مضايقات تعسفية بشكل اكبر برغم المرض الذي يعاني منه. وقد أصيب هذا الشاب بمرض الصرع منذ فترة، وترفض الحكومة علاجه او تقديم اية مساعدة صحية له. وتتكرر حالات الصرع لهذا الشاب في زنزانته ولكن المعتقلين الآخرين لا يستطيعون تقديم مساعدة حقيقية لكي يشفى من المرض.

ومن جهة اخرى اتخذت وزارة الكهرباء والماء قرارا تعسفيا بفصل ستة عشر مواطنا من وظائفهم. وجاء قرار الفصل في رسائل استلمها هؤلاء في الوقت الذي كانوا ينتظرون فيه اعادتهم الى وظائفهم بعد ان اطلق سراحهم من السجن. وكان رئيس الوزراء قد طلب من وزارات الدولة اعادة كل من يطلق سراحه من السجن الى وظيفته. وكان هؤلاء جميعا قد أطلق سراحهم بعد القرار الحكومي الذي أضفى الاعلام الرسمي عليه حجما اكبر من حقيقته. وعبر مراقبون في المنامة عن استغرابهم من صلافة النظام الذي يطلق رموزه تصريحات تبدو ايجابية، بينما يصدر هؤلاء الرموز قرارات منافية لتلك التصريحات تماما. وتساءل عن مصداقية تصريحات رئيس الوزراء في ضوء هذا التطور التعسفي الخطير. وليس معلوما بعد ما اذا كانت اللجنة العامة لعمال البحرين ستتخذ موقفا قويا ضد قرار الفصل خصوصا ان له ابعادا خطيرة على الحركة العمالية في البلاد بشكل عام.

ومن جهة اخرى اكد عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب بوزارة الداخلية، ان المختارين الذين عينهم رئيس الوزراء للمنامة، له بعد أمني مرتبط بجهاز التعذيب. جاء ذلك في مؤتمر صحافي يوم امس امام عدد من موظفي الجرائد المحلية. وقد نوه هذا المعذب بدور المختارين في العمل والسهر على راحة المواطنين وأمنهم واستقرار حياتهم. وقال »ان العملية الامنية مقصود بها استتباب الامن وراحة المواطنين وبذلك فان الهدف واحد من عمل المختارين وجهود أجهزة الامن«. ونسبت صحيفة »أخبار الخليج« الرسمية اليه ربطه »ربطا ذكيا بين مهمات المختارين وبين أجهزة الامن في الدولة باعتبار ان الهدف الذي تستهدفه الجهتان واحد«. وقال »ان المختارين ورجال الامن مكاتبهم وأماكنهم مفتوحة، فهم شركاء في العملية الامنية وذلك وفقا لتعلميات سعادة وزير الداخلية وسعادة وكيل الوزارة«. وهذا التأكيد جاء في وقته المناسب حيث كشف للمواطنين المهمة الحقيقية لهؤلاء المختارين الذين يسميهم بعض ابناء الشعب »نواطير«، اي حراس شخصيين لأفراد العائلة الحاكمة.

٧ سبتمبر

عبر اعضاء برلمانيون بريطانيون هذا اليوم في اتصال مع المعارضة عن انزعاجهم الشديد بعد نشر حكومة البحرين اسماءهم مقترنة بعبارات مبتورة من تصريح وقعوا عليه قبل ستة اسابيع. فقد نشرت الصحف الرسمية المحلية في ٤ سبتمبر بعض المقاطع الصغيرة المحرفة من التصريح الذي وقع عليه هؤلاء البرلمانيون ونشر في السجل الرسمي للبرلمان البريطاني في ٧٢ يوليو الماضي. وحاولت وسائل الاعلام تضليل المواطنين بحقيقة ما جاء في تصريح اولئك البرلمانيين، حيث قالت انهم اشادوا بسياسات حكومة البحرين وسجلها في مجال حقوق الانسان. ولاحظ البرلمانيون الموقعون على ذلك التصريح ان حكومة البحرين نشرت ما يناسبها من عبارات وتجاهلت العبارات الاخرى، كما فعلت برسالة الرئيس كلينتون قبل ثلاثة اعوام. وفي ما يلي نص التصريح الذي وقع عليه البرلمانيون »يهنئ البرلمان

الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لعمله الانساني الشجاع المتمثل باطلاق سراح ٣٠٠ سجين سياسي من بينهم الشيخ الجمري. انه عمل يعتبر بادرة طيبة يهدف للكشف عن تطور واستقرار وازدهار البلاد وشعب البحرين خلال عهد الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. ويتمنى البرلمان للامير الجديد والحكومة النجاح في الحفاظ على التقدم الثابت باتجاه الدولة الحديثة القائمة على اساس احترام حقوق الانسان وحكم القانون«. وقال البرلمانيون اننا هنأنا المسؤولين على اطلاق سراح السجناء السياسيين وطالبنا بقيام دولة القانون واحترام حقوق الانسان وهو امر واضح في اذهاننا. وأشار مراقبون الى ان التطبيل الاعلامي لهذا التصريح الذي صدر قبل ستة اسابيع انما يؤكد شعور حكومة البحرين بفقدان الشرعية التي تبحث عنها وتحاول توفيرها بتشويه الحقائق والتصريحات والبيانات الصادرة عن الجهات الاجنبية.

والجدير بالذكر ان البرلمانيين الاربعة الموقعين على البيان اعلنوا بجانب توقيعاتهم على البيان عن وجود مصالح شخصية بينهم وبين حكومة البحرين، وهم لورانس كانليف ولينزي هويل وناجيل ايفانز وهيلين جونز. فقد اعترف لورانس في سجل مصالح اعضاء البرلمان البريطاني بانه »حصل في اكتوبر ٨٩٩١ على مجوهرات من امير البحرين السابق«. اما ايفانز فقد قال انه حصل على »هدية عبارة عن ساعة روليكس من امير البحرين السابق، تبرعت بها الى جمعية ماكميلان الخيرية«. وقالت هويل »حصلت في اكتوبر ٨٩ على هدية مجوهرات من امير البحرين«.

وعلى صعيد آخر انتشرت الشعارات الوطنية في مناطق عديدة في الايام القليلة الماضية. ففي مناطق الدراز والقدم والسنابس غطت الشعارات الوطنية التي تطالب باعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني جدران المنطقة، فيما هرعت قوات الشغب الاجنبية لشطبها بشكل عبثي، وشوهدت سيارات الشرطة يوم امس وهي تهرع مسرعة على شارع البديع باتجاه المنطقة.

وعلم كذلك ان الشيخ علي الصددي الذي أطلق سراحه قبل بضعة اسابيع قدم يوم امس الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة بتهم غير محددة. وكان الشيخ الصددي قد استمر في التعبير الحر عن رأيه بعد اطلاق سراحه، الامر الذي تعتبره الحكومة »تهديدا لامن الدولة«. وتم تأجيل المحاكمة حتى العام القادم.

وعلم أيضا ان وفدا من اللجنة الدولية للصليب الاحمر يضم تسعة اشخاص قام بزيارة الى البحرين في الفترة الاخيرة والتقى بعض السجناء. وذكرت مصادر مطلعة ان الوفد منزعج جدا من استمرار اساءة معاملة السجناء وتعذيبهم وسجنهم التعسفي. وقالت هذه المصادر ان الوفد غادر البلاد منزعجا نظرا لعدم تعاون سلطات القمع في البحرين مع مسؤوليه.

٩ سبتمبر

اعلنت منظمة العمل الدولية مؤخرا قبول الشكوى التي تقدم بها اتحاد عمال البحرين واتحاد النقابات العالمي ضد حكومة البحرين. وجاءت الشكوى في ٩٢ بندا تناولت جميع المراحل التي تجاوزت فيها الحكومة الحقوق النقابية وشملت جميع القوانين والقرارات والممارسات التي تؤكد خرق وانتهاك الحريات والحقوق النقابية، وشملت كذلك ردود الحكومة . جاء ذلك في اعلان منظمة العمل الدولية حول مواضيع الشكاوى المثارة في ٧ ٩ ٧٩٩١ و ٦ ١ ٨٩٩١ و ٠١ ٢ ٨٩٩١ و ٦١ ٣ ٨٩٩١ و ٠٣ ٢١ ٨٩٩١ و ٤٢ ٢ ٩٩٩١. وكان الاتهام بعنوان الحكومة البحرينية تتنكر لحقوق العمال وتمنع النشاطات النقابية. وتتناول الشكوى القوانين والاجراءات البحرينية ضد العمال وتشكك في شرعية اللجان المشتركة وتؤكد ان هذه اللجان هي تحت السيطرة الكاملة للحكومة. وجاء رد الحكومة بعيدا عن الموضوعية والمنطق عندما قالت بان الادعاءات لا أساس لها من الصحة وان المنظمتين المذكورتين لا تأخذان بعين الاعتبار كون البلد جزيرة لا يتجاوز عدد قاطنيها ٠٠٦ ألف نسمة وان لدى الحكومة مبررات

لانعدام وجود النقابات خاصة ان عدد العمال الاجانب كان يشكل ٠٩ بالمائة من مجموع العمال عندما أقر قانون العمل البحريني. وقالت اللجنة في توصياتها ما يلي أ تحث اللجنة الحكومة على اعادة النظر في القرارين رقم ٩ و ٠١ للعام ١٨٩١ اللذين صدرا تنفيذا لقانون العمل رقم ٢٢ لعام ٦٧٩١ وجعلهما يتفقان مع مباديء حرية التنظيم. وتدعو الحكومة بان تواصل افادتها بالمعلومات في هذا الشأن. ب وبصفة عامة تحض اللجنة الحكومة لاتخاذ الاجراءات الضرورية لضمان وبفعالية حق العمال في التنظيم بحرية وتدعو الحكومة ان تجعل تشريعاتها متفقة مع مباديء حرية التنظيم، وتذكرها بان امكانيات المكتب الفنية للمساعدة متوفرة اذا رغبت في ذلك.

ومن جهة اخرى يحيي المواطنون في الشهور الثلاثة المقبلة ذكرى مرور ٠٠٧ سنة على وفاة العالم الديني الكبير الشيخ ميثم علي ميثم البحراني المتوفي في العام ٩٩٢١ ميلادية. وقد اشتهر هذا العالم بعطاءاته الفكرية والفلسفية، وتتلمذ على يديه ثلة من العلماء الكبار من بينهم الخاجة نصير الدين الطوسي والمحقق الحلي والعلامة ابن طاووس. ودرس الشيخ ميثم الرياضيات على يدي الملا صدرا. وله عدد من المؤلفات من بينها »قواعد المرام في علم الكلام« و »شرح نهج البلاغة«. ويقع قبره بمنطقة الماحوز بالمنامة. ونظرا لمستواه الفلسفي، فقد كان موضوعا لبحوث علمية عديدة من بينها بحث خاص بجامعة لندن في العام ٢٥٩١ حصل باحثه بموجبه على شهادة الماجستير. ويتوقع ان تعقد ندوات ومحاضرات في البلاد لدراسة حياته وتراثه الفكري. وحسب بعض الباحثين فقد كان للشيخ ميثم البحراني آراؤه المهمة حول التمدن وطرق الادارة السياسية للمدينة، وبالتالي فقد سبق العالم الشهير ابن خلدون في نظريته السياسية. ويخشى ان تبادر الحكومة لمنع المواطنين من التعمق في دراسة هذه الشخصية الاسلامية العلمية البارزة لكي لا يتضح المستوى العلمي الذي ساد البلاد قبل احتلالها من قبل آل خليفة، والذي انتهى منذ مجيئهم.

وعلى صعيد آخر تزداد حالة الشيخ الجمري الصحية سوءا يوما بعد آخر بسبب قرار رئيس الوزراء منع علاجه. ويشترك رئيس الوزراء على الشيخ الجمري زيارته في مكتبه كشرط لرفع الحصار المفروض على منطقته والتخلي عن قرار منع علاجه. وعندما يقوم الشيخ بزيارة المستشفى يعطى قروصا مهدئة لها آثارها السلبية، ولا يعالج من الامراض التي يعاني منها. ولا يرى الشيخ الجمري ضرورة لزيارة رئيس الوزراء خصوصا بعد ان تعرض لمعاملة قاسية خلال فترة السجن التي تجاوزت الخمسين شهرا.

ومن جهة اخرى ينتاب المواطنين الكثير من الاسى بسبب نشر الحكومة الفساد على نطاق واسع في اوساط المجتمع. وتؤكد التقارير ان اعدادا كبيرة من المومسات بعضهن من بلدان عربية توافدت على البلاد في الشهور القليلة الماضية وانتشرت في عدد من المناطق. وتوفر الحكومة لهؤلاء تسهيلات كثيرة، وتشجعهن على الممارسات غير الاخلاقية.

وذكرت مصادر مطلعة ان الغاء الامير مشروعه الاصلاحي الذي تحدث عنه في بداية عهده ستكون له انعكاسات سلبية على سمعة البلاد وعلى امنها واستقرارها. وقالت انه ما لم يتم التعاطي مع القضية السياسية بجدية وانفتاح فان الاجراءات الهامشية التي تتخذ احيانا لاحتواء آثار المشكلة لا تمثل حلا، وان البلاد لن تتطور وتستقر ما لم تتم اعادة العمل بدستور البلاد. واشارت المعارضة الى احتمال تطرق الامير في خطابه امام المجلس الشورى عند افتتاحه الشهر القادم الى انتخابات بلدية او انتخابات محدودة لاعضاء مجلس الشورى، ولكنها قالت ان هذه الاجراءات جميعا لا تحل الاشكال الذي فرضه تعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني، واهابت بالامير اتخاذ قرار حاسم لتحقيق الاهداف الدستورية المنشودة.

٣١ سبتمبر

اعتقلت الحكومة الكويتية المواطن البحريني عباس درويش، ٢٣، تمهيدا لتسليمه الى جهاز التعذيب في البحرين. وجاء اعتقال الشاب عندما ذهب هذا الشاب الى وزارة الداخلية من اجل بعض الاجراءات الامنية المطلوبة لاستمراره في وظيفته. وقد قضى هذا المواطن خمس سنوات في الكويت وعرف بين زملائه بحسن الاخلاق والسيرة. واصيب هؤلاء بالدهشة الشديدة عندما عرفوا ما حدث. واعتبرت مسرحية اعتقاله واحتمال تسليمه مقايضة بين حكومتي البحرين والكويت، حيث قاطعت الاخيرة اجتماع وزراء الخارجية العرب يوم امس تضامنا مع الكويت وذلك بسبب رئاسة العراق للاجتماع. يذكر ان الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي كررت انتهاكها لدستورها وللمواثيق الدولية بمعاقبة المواطنين البحرينيين الذين يعيشون في اراضيها، بسبب آرائهم ومواقفهم السياسية. وعلى مدى السنوات الاربع الماضية قامت بتسليم عدد من البحرينيين الى جهاز التعذيب البحريني، وهناك عدد من البحرينيين المعتقلين في سجونها ظلما وعدوانا.

وفي القاهرة أصدر المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة تقريره السنوي عن اوضاع العدالة واستقلال السلطة القضائية ومهنة المحاماة عام ٨٩٩١، وشمل سبع دول عربية هي مصر واليمن والاردن وتونس والاردن والبحرين وفلسطين. ولاحظ التقرير ان في هذه الدول وصاية على القضاة وتقتيرا على السلطة القضائية في الموازنة واعتداءات على استقلال مهنة المحاماة بداية من منعهم من المثول والترافع ومنعهم من ممارسة المهنة ومرورا بالتحرشات والملاحقات الامنية وانتهاء بالاعتقال. وأوصى التقرير بعدد من
الامور منها ان تتضمن الدساتير العربية ضمانات لاستقلال القضاء، وتنقية الدساتير من كافة النصوص الاستثنائية التي تسبغ على المحاكم الاستثنائية صفة الجهات القضائية، وضرورة النص في الدساتير على تجريم الاعتقال بدون تهمة او محاكمة، واطلاق حرية المحامين واستقلالهم بتنظيم شؤون مهنة المحاماة من خلال نقابات واتحادات حرة، وتضمين الدساتير حقوق المحامين اسوة بالقضاة وتجريم الاعتداء عليهم من اي جهة من جهات الدولة. وبرزت البحرين كواحدة من الدول السبع الاكثر انتهاكا لمبدأ استقلال القضاء والمحاماة.

كما أصدرت وزارة الخارجية الامريكية تقريرها السنوي حول التمييز الديني في العالم، واعتبر التقرير ان هذا التمييز قائم في البحرين، وقال التقرير في هذا الخصوص »ينص الدستور على ان الاسلام هو الدين الرسمي، ولكن مع ان الدستور ينص على حرية الدين، فان الحكومة لا تتحمل المعارضة السياسية من المجموعات او القيادات الدينية، وتفرض على المسلمين الشيعة والسنة قيودا حكومية ومراقبة«.

ومن جهة اخرى يسود في البلاد شعور بالغضب الشديد بعد ان قامت الحكومة بتجنيس عدد كبير من افراد قبيلة الدواسر بعد استقدامهم من السعودية، ومنحهم جوازات سفر بحرينية. وتسجل لكل من يطلب الجنسية من هؤلاء عنوانا في جزيرة حوار المتنازع عليها مع قطر. ويعطى هؤلاء مساكن جيدة وتوفر لهم كافة التسهيلات التي لا تتوفر في اغلب الاحيان حتى للمواطن. وتعتبر هذه السياسة جزءا من خطة الحكومة لتغيير التركيبة السكانية للبلاد.

وعلى صعيد آخر فوجيء اصحاب المآتم بمنطقة سترة بطلب من صحيفة »الايام« بدفع مبالغ كبيرة ثمنا لاعلانات نشرت بعد وفاة الامير السابق بأسماء هذه المآتم. ونشرت تلك الاعلانات بدون اتفاق مسبق مع هذه المآتم. ووجد هؤلاء انفسهم في ازمة مالية كبيرة. ونشرت تلك الاعلانات بمبادرة من وكيل وزارة الاعلام السابق، عبد الحسن ابو حسين الذي أقيل من منصبه مؤخرا. وجاءت اقالته بسبب خلافه مع عبد العظيم البابلي، المصري الجنسية والناطق الرسمي باسم آل خليفة. ويقول مطلعون على الامور ان الخلاف ناشيء عن رفض وكيل الوزارة اسلوب التضليل والتشويش

الذي يمارسه البابلي.
ومن جهة اخرى بدأ المخاتير الذين عينتهم وزارة الداخلية مؤخرا لدعم جهود جهاز التعذيب بمنطقة المنامة والذين يطلق عليهم المواطنون اسم »النواطير« عملهم، حيث استقبلوا المواطنين في مجالسهم وشرحوا لهم معنى »المواطن الصالح«. وقال احد الذين حضروا تلك المجالس »لقد عرفنا من هؤلاء ان سلامتنا لن تتحقق الا اذا كممنا افواهنا وأغمضنا عيوننا وأقفلنا عقولنا«.

٦١ سبتمبر

قامت حكومة الكويت يوم امس الاول بتسليم المواطن عباس درويش، ٢٣ عاما، الى جهاز التعذيب في البحرين. وجاءت تلك الخطوة تعبيرا عن شكر الحكومة الكويتية لحكومة البحرين على انسحابها من اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة هذا الاسبوع تضامنا مع الكويت. ورأى حقوقيون دوليون في تلك الخطوة أبشع ما يمكن ان تمارسه حكومة بحق الانسانية حيث تتم التضحية بارواح البشر من اجل مكاسب سياسية محدودة. وسبق لحكومة الكويت ان سلمت مواطنين بحرينيين سابقا بدون اي مبرر، حتى ان بعضهم اطلق سراحه بعد تسليمه الى البحرين لعدم وجود اي اتهام بحقه. ورأى المراقبون في الخطوة الكويتية تعارضا مع دستور ذلك البلد ومع القوانين الدولية. ويذكر ان هذا المواطن البحريني متزوج من سيدة كويتية، وانه يعمل في الكويت منذ اكثر من خمسة اعوام.

ومن جهة اخرى تصاعدت وتيرة القمع في الايام القليلة الماضية، واعتقل عدد من الاطفال لم يتجاوز عمر بعضهم السابعة. وتعرض هؤلاء الاطفال لتعذيب رهيب. وكان العدوان الاكبر من قبل قوات القمع قد حدث في الساعات الاولى من صباح يوم الاثنين الماضي. فقد شنت قوات التعذيب عدوانا كاسحا على منزل الاستاذ حسين عمران المعتقل منذ قرابة اربعة اعوام، وأرعبت زوجته وأطفاله. وملخص القصة ان احد اطفال الاستاذ عمران وهو ولد عمره اربع سنوات كان يلعب مع اختيه التوأم البالغتين من العمر سبع سنوات وذلك عصر الاحد الماضي. وكان الاطفال يتقاذفون بالحجارة عندما مرت احدى سيارات الشرطة التي تحاصر منزل الشيخ الجمري القريب. فأصاب حجر صغير السيارة الامر الذي أدى الى ردة فعل عنيفة من جهاز التعذيب الذي اعتبر ان عائلة الاستاذ عمران تخطط لانقلاب ضد الحكومة . فنزلت قوات التعذيب من السيارة وجمعوا بعض الاحجار من الشارع وغادروا لوضع خطة »للقضاء على المتآمرين ضد امن الدولة«. وفي الساعات الاولى من الصباح جاءت مفرزة من قوات التعذيب والشرطة وحاصرت المنزل ودمرت البوابة وكسرت بابه الرئيسي. ولدى اقتحام المنزل في اجواء »الحرب« هذه اعتقل الابن الاكبر للاستاذ عمران واسمه حسين، ٣٢، وضرب ضربا مبرحا امام والدته واخوته. وضرب اخوه رضا، ٩١، بالوحشية نفسها. وضربت اخواتهم كلهن بمن فيهن الطفلتان التوأم. كما ضرب الطفل ذو السنوات الاربع. وأخذ الاخوان الكبيران المذكوران الى مركز التعذيب حيث كان ينتظرهما المزيد منه في مركز البديع. وفي اليوم التالي اصدر جهاز التعذيب حكما بسجن جميع افراد العائلة ومن بينهم الوالدة التي تعاني من مشاكل في ظهرها والتي نقلت الى مركز التعذيب في سيارة اسعاف. ولدى انتشار الخبر عم المواطنين شعور بالذهول من »عهد الانفتاح« الذي وعد الامير به، وتساءلوا عن معنى توقيع الجلادين على معاهدة منع التعذيب. وتجدر الاشارة الى ان رب العائلة معتقل منذ يناير ٥٩٩١ بدون تهمة او محاكمة. وحدث جريمة مماثلة في منطقة اخرى قبل ثلاثة ايام كان ضحيتها طفل في السابعة من العمر.

وفي باريس قال دبلوماسي غربي انتهت فترة عمله مؤخرا في المنامة انه لم يشاهد خلال عمله الدبلوماسي في عدد من البلدان لفترة طويلة نظاما قمعيا مثل نظام الحكم في البحرين. واعتبر ان اساليب جهاز الامن في البحرين تشبه اساليب اشد

الانظمة الاستبدادية في العالم مثل نظام بينوشيه وغيره. وقال انه شعر بارتياح شديد عندما غادر المنامة لانه كان يعاني من اضطراب نفسي وشعور بالذنب بسبب عدم قدرته على مساعدة المظلومين وضحايا التعذيب.

وعلى صعيد آخر ساد شعور عميق بين المواطنين من خطورة الموقف بعد ان سمحت الحكومة لاحد الكتاب بنشر عمود في جريدة »الايام« الرسمية شتم فيها قطاعا كبيرا من شعب البحرين وأطلق عليهم صفات غير لائقة حيث شبههم ب »الصرب« تارة و »الصهاينة« تارة اخرى. ومنعت الحكومة نشر رد كتبه الاستاذ عبد الرحمن النعيمي لتفنيد ادعاءات ذلك الكاتب الذي يمتليء غيظا ضد شيعة البحرين والذي يكرس اغلب كتاباته لشتمهم ونعتهم بالعمالة ويسعى بذلك للتفريق بين ابناء البحرين المسلمين من سنة وشيعة. ويشعر هؤلاء بظلامة كبيرة حيث تسخر وسائل الاعلام الرسمية للاعتداء المتواصل عليهم بدون ادنى حق، بينما تمنع الكتابات المتوازنة التي تؤكد وحدة الشعب شيعة وسنة، اسلاميين وليبراليين، حول المطالب السياسية المشروعة.

٠٢ سبتمبر

تزايد القلق في الايام الاخيرة بشأن صحة الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل منذ قرابة الاربع سنوات بدون تهمة او محاكمة. وقالت التقارير الاخيرة انه يعاني من ضعف شديد في النظر وانه لا يستطيع القراءة حتى من مسافة قصيرة. وقد عملت له مؤخرا نظارة طبية خاصة ولكن يخشى ان يزداد وضعه سوءا في غياب العناية الصحية اللازمة. ولم يستبعد مراقبون ان تكون سوء معاملته جزءا من سياسة حكومية للقضاء عليه او اصابته بعاهة معوقة بسبب مواقفه الوطنية المطالبة بالاصلاح. وبرغم المناشدات الدولية العديدة للافراج عنه وعن بقية المعتقلين السياسيين فقد رفض جهاز التعذيب البحريني ذلك وأمعن في اساءة معاملته. ولم يكن الاستاذ عبد الوهاب حسين يعاني من هذه المشكلة قبل اعتقاله، ولذلك فهناك شكوك كثيرة بان تداعي صحة هذا الرمز الوطني جاء وفق خطة تصفوية من قبل جهاز التعذيب. وتحمل المعارضة الحكومة المسؤولية الكاملة عما يحدث للاستاذ عبد الوهاب وبقية المعتقلين السياسيين، وتطالب بالافراج الفوري عنهم بعد ان فشلت الحكومة في توجيه اية تهمة قانونية لهم بعد هذه الفترة الطويلة من الاعتقال التعسفي.

وفي الوقت نفسه علم ان الشيخ الجمري ما يزال يخضع لضغوط شديدة متواصلة من قبل الحكومة وعملائها للقيام بزيارة لرئيس الوزراء كثمن لرفع الحصار عنه وانهاء الاقامة الجبرية المفروضة عليه. وتتم هذه الضغوط بوسائل عديدة من بينها ملاحقته بسيارات المخابرات باستمرار ومحاصرة منزله وتهديد عائلته بالمزيد من القمع وارسال موفدين من قبل رئيس الوزراء بوسائل تهديدية وترغيبية. وفي الوقت نفسه فقد صدرت اوامر من رئيس الوزراء الى المستشفيات بعدم تقديم العلاج اللازم له خصوصا عدم ابقائه في المستشفى اكثر من بضع ساعات، بينما يتطلب علاجه بقاءه بضعة ايام.

وفي جامعة البحرين فوجيء الطلاب عندما رجعوا الى الدراسة يوم امس الاول بعدد من الاجراءات القمعية منها فرض ضرائب جديدة عليهم تحت عناوين مختلفة مثل الفحص الطبي الذي فرض على كل طالب، ومنها الاعتداء على القيم الدينية لعدد كبير من الطلاب خصوصا في مبنى مدينة عيسى. وشعر الطلاب بالغضب الشديد عندما ذهبوا للصلاة في مسجد الجامعة ليفاجأوا باجراءات قمعية تتعلق بالامور العبادية للطلاب. وساد شعور بالغضب الشديد خصوصا ان ذلك تزامن مع حملة اعلامية وصف المشاركون فيها قطاعا واسعا من شعب البحرين ب »الصهاينة« و »صرب البلقان«.

ومن جهة اخرى استمرت معاناة البحرينيين العاملين في الكويت لاسباب غير معروفة. فبعد تسليم الشاب عباس درويش سلمان الاسبوع الماضي الى جهاز التعذيب

في البحرين قامت حكومة الكويت كذلك بتسليم المواطن البحريني حسين علي حبيب، ٤٢، الى سلطات القمع البحرينية. وبعد التحقيق معه اطلق سراحه. اما عباس درويش فما يزال يخضع للتعذيب الوحشي، ولم يستطع اهله زيارته في السجن. وتقوم السلطات الكويتية حاليا بالتحقيق مع البحرينيين الموجودين في الكويت بأسلوب شرس ومعاملة غير لائقة. وتأتي هذه المعاملة في اطار صفقة بين الحكومتين تقوم بموجبها الحكومة الكويتية بمضايقة البحرينيين على اراضيها في مقابل وقوف آل خليفة بجانب حكومة الكويت في مسألة عدم التطبيع مع النظام العراقي.
وفي اطار عسكرة الوضع في البلاد افتتحت قوة دفاع البحرين كلية عسكرية لتدريب كوادر جديدة تضاف الى قوة الدفاع. ولوحظ ان التسجيل لهذه الكلية مقتصر على ابناء القبائل التي جيء بها مؤخرا الى البلاد، ولا يسمح للبحرينيين بالانخراط في صفوفها. ورأى مراقبون في تلك الخطوة تكريسا للشعور العام بان النظام يتحول تدريجيا الى قوة احتلال تعتمد على الاجانب وترى ابناء البلاد مصدر خطر عليها.

٢٢ سبتمبر

اكدت مصادر مطلعة ان زيارة وفد من مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التي كان مقررا لها ان تتم الشهر المقبل قد تأجلت عاما كاملا باصرار من حكومة البحرين. وكان غازي القصيبي، وكيل وزارة الاعلام، قد طلب من الامم المتحدة تأجيل الزيارة مدة عامين وذلك بهدف »اعطاء الامير فرصة لتحسين الاوضاع«. وبعد اصرار مسؤولي الامم المتحدة على الزيارة وافقت حكومة البحرين على استقبال الوفد في شهر اكتوبر ٢٠٠٠، والقبول باستقبال شخص واحد في الفترة المقبلة لتقييم الوضع واقتراح بعض الخطوات لتحسين اوضاع حقوق الانسان في البحرين. وقالت المصادر ان الحكومات الاستبدادية المعروفة بانتهاكاتها الصارخة لحقوق الانسان كثيرا ما تلجأ الى تلك الاساليب من اجل كسب الوقت. وعلى ضوء قرار التأجيل هذا فان امام شعب البحرين عاما كاملا من الاعتقال التعسفي والتعذيب. وتجدر الاشارة الى ان الاعتقال التعسفي يشمل المحكومين الذين صدرت بحقهم احكام جائرة بعد محاكمات لم تتوفر فيها المعايير الدولية للعدالة. وقال مراقبون ان فشل الامير في احداث تغيير سياسي او وقف انتهاكات حقوق الانسان امر يبعث على القلق، وان السبيل الوحيد لفرض التغيير هو الاستمرار في الاحتجاج السلمي وتصعيد المقاومة المدنية.
ولاحظ المراقبون كذلك ان الحصار المفروض على الشيخ الجمري ما يزال مستمرا ويزداد قسوة بشكل مضطرد. ولا يسمح لاي شخص بدخول منزل الشيخ سوى افراد العائلة، وحتى سائق الشيخ السابق السيد طالب ممنوع من دخول المنزل. وما يزال مبعوثو رئيس الوزراء يطلبون من الشيخ زيارة الشيخ خليفة كشرط اساسي لرفع الحصار المفروض عليه، بينما لا يرى الشيخ ضرورة لتلك الزيارة.
وعلم من جهة اخرى ان المواطن عباس درويش الذي سلمته الكويت الاسبوع الماضي الى جهاز التعذيب البحريني أفرج عنه بعد تحقيق رهيب. ولم يستطع جهاز التعذيب الصاق اية تهمة اليه، واضطر الى الافراج عنه في الوقت الذي تكشفت فيه الشكوك حول دوافع الحكومة الكويتية للقيام بهذه الخطوة غير الحكيمة التي تعتبر انتهاكا للدستور الكويتي والمواثيق الدولية خصوصا الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وقد استقبل هذا الشاب بمأتم منطقة أبوصيبع من قبل المواطنين الذين عبروا عن تضامنهم الكامل معه. وعبرت مصادر المعارضة البحرينية عن انزعاجها من السياسة الكويتية تجاه الشعب البحريني واعتبرتها الاسوأ بين دول الخليج كلها. وهناك الآن عدد من البحرينيين معتقلين في السجون الكويتية بتهم واهية اهمها امتلاكهم منشورات وزعتها المعارضة تطالب حكومة البحرين باعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني.
وفيما تستمر التقارير حول ممارسة التعذيب على

نطاق واسع في الزنزانات الخليفية عرف من بين المعذبين بسجن جو السيء الصيت كل من الرائد عبد الله الكبيسي والملازم عيسى الرميحي ونائب العريف الاردني ابراهيم. واكد عدد من السجناء ان هؤلاء يمارسون أبشع وسائل التعذيب والاهانات بحق المعتقلين ويعاملونهم بوحشية. كما يستغلون اتفه الاسباب للاعتداء على الضحايا، وكثيرا ما يشتمون معتقداتهم الدينية.

وذكرت مصادر مطلعة ان معهد البحرين للتدريب يعاني من عجز كبير في ميزانيته الامر الذي دفع ادارته الى التفكير بتقليص انشطته. ونسبت هذه المصادر الى ادارة المعهد خشيتها من الاضطرار لغلق المعهد اذا لم تتوفر الميزانية الكافية لتسيير اموره. هذا في الوقت الذي تنفق فيه حكومة البحرين اموالا طائلة تقدر بملايين الدولارات على مشاريع عديدة لتلميع صورتها في الخارج وتوظيف عملاء اجانب لها في عدد من البلدان لتحقيق هذا الهدف. يضاف الى ذلك استمرار الحكومة في استقدام اعداد كبيرة من المرتزقة الاجانب الى البلاد لقمع شعب البحرين.

وقالت تلك المصادر ايضا ان هناك حيرة كبيرة لدى كبار الموظفين الحكوميين من القرار المفاجيء الذي اتخذه رئيس الوزراء وذلك باقالة السيد حسن ابوحسين، وكيل وزارة الاعلام، في وقت سابق من هذا الشهر. وجاءت الاقالة مفاجئة الامر الذي دفع الى الخشية من كون ذلك جزءا من سياسة جديدة لتكريس السياسات الطائفية في البلاد وذلك بهدف تعميق التمزق الاجتماعي وتشتيت الصف الوطني. ولكن المعارضة اكدت تلاحم صفوفها واصرارها على المضي في المشروع المطلبي بدون تراجع او تلكؤ.

٣٢ سبتمبر

تداعت يوم امس الاول صحة الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل بدون تهمة او محاكمة منذ قرابة الاربع سنوات نتيجة المعاملة الوحشية التي يتلقاها في السجون الخليفية. وذكرت التقارير انه نقل الى المستشفى العسكري بعد ان كاد يفارق الحياة وتلقى علاجا سطحيا وأعيد الى زنزانته بعد ست ساعات. ويعاني الاستاذ عبد الوهاب من مشاكل صحية عديدة منها ضغط الدم وضعف النظر وضعف عام في انحاء جسده. ويتعرض الاستاذ عبد الوهاب حسين لضغوط رهيبة من قبل جهاز التعذيب لاجباره على التنازل عن المطالب الشعبية العادلة وتوقيع افادات مزورة أعدها جهاز التعذيب. وتناشد المعارضة المنظمات الحقوقية الدولية التدخل الفوري لانقاذ حياة الاستاذ عبد الوهاب حسين ومنع جهاز التعذيب من الاستمرار في اساءة معاملته. كما ناشدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر القيام بزيارة عاجلة للاستاذ عبد الوهاب وبقية الرموز القيادية المعتقلين معه. وحملت المعارضة الحكومة المسؤولية الكاملة عما يحدث لهذا الرمز الوطني الشامخ. ويساور المنظمات الحقوقية الدولية قلق كبير ازاء تقارير خاصة استلمتها مؤخرا بان الحكومة تمارس سياسة القتل البطيء للشخصيات القيادية المعتقلة بعد ان فشلت في الحصول منهم على اي تنازل.

وفي تطور آخر وضعت آلات تصوير كاميرات عند منزل الشيخ الجمري لمراقبة كافة التحركات التي تحدث فيه على مدى الاربع والعشرين ساعة. وترابط سيارة شرطة بصورة دائمة عند المنزل بالاضافة الى سيارات المخابرات، وتدار عملية المراقبة من مركز التعذيب بالبديع. ويشعر رئيس الوزراء بحقد شخصي تجاه الشيخ الجمري بسبب رفض الاخير زيارته في مكتبه. وقد تم إطلاع المنظمات الحقوقية الدولية المعنية على هذه الممارسات ومعاناة الشيخ الجمري بسببها.

وعلى صعيد آخر أصدر جهاز المخابرات البحريني بيانا مذيلا باسم »حركة احرار البحرين الاسلامية« بتاريخ ٧١ سبتمبر، وعنوانه »الحركة الشعبية تدخل عامها السادس«. وجاء في البيان كلام عام حول الوضع وتحريض للمواطنين على تكسير مصابيح الانارة في الشوارع وايقاف الكهرباء وغيرها. وتود الحركة

التأكيد على انها لم تصدر هذا البيان وانه مختلق جملة وتفصيلا. وتعتقد كذلك بان مصدره وزارة الداخلية التي تسعى بكل الوسائل الخبيثة لتشويه صورة المعارضة. وقد فشلت كل محاولاتها في هذا الجانب، حيث ما تزال المعارضة تحظى باحترام العالم، بينما توجه اصابع الاتهام الى الحكومة وخصوصا جهاز التعذيب الذي يديره ايان هندرسون ورئيس الوزراء بارتكاب الفظاعات بحق المعتقلين وممارسة التعذيب على نطاق واسع. والحركة تعرف ان الانتفاضة لم تدخل عامها السادس بعد كما يزعم البيان المختلق، ويبدو ان مؤلفي وزارة الداخلية ما يزالون يجهلون الحقائق ولا يستطيعون اداء مهماتهم باتقان. وسبق ان اصدرت وزارة الداخلية وعملاؤها بيانات تهدف لإلهاء المعارضة عن مسؤلياتها النضالية ولكن اهدافها لم تتحقق لان المعارضة لن تسمح لنفسها يوما بالانشغال عن اهدافها الوطنية السامية، ولن تنجر للمهاترات الجانبية من اي طرف كان، وسوف تبقى، بعون الله، وفية لربها ودينها وشعبها ووطنها ودماء شهدائها ومعاناة سجنائها.

وأصدر طلاب جامعة البحرين في ٢٢ سبتمبر بيانا مهما حول سياسة الحكومة باستقدام الاجانب لشغر الوظائف التي تتوفر لها كفاءات محلية بشكل واسع. واشار البيان الى اعلانات الحكومة في صحف مصرية في الفترة الماضية عن وجود وظائف شاغرة في جهاز التدريس في الوقت الذي يتم تجاهل الخريجين البحرينيين ذوي الكفاءات العالية والمعرفة الطبيعية بالبلد. واشار البيان الى »الراقصة المصرية التي لا تحمل اي مؤهل« وكيف انها اصبحت »مدرسة تربية رياضية«، ويتهم البيان وزارة التربية التي يديرها العسكري عبد العزيز الفاضل بتغافل بعض التوجيهات الرسمية حول توظيف المواطنين.

٤٢ سبتمبر

نشرت صحيفة »القدس العربي« اليومية التي تصدر في لندن في عددها هذا اليوم مقالا مهما للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني في البحرين الذي حله الامير في ٥٧٩١. يناقش المقال موضوع لجان شكاوى المواطنين التي أعلنت حكومة البحرين عن تشكيلها. واعتبر الكاتب ان المهمة الاساسية لهذه اللجان في الانظمة الديمقراطية »مد اشراف السلطة التشريعية على اداء اجهزة السلطة التنفيذية لمنع اي خرق للعمل الديمقراطي او التواني والتلاعب بحقوق المواطنين«. وفي نظر الكاتب فان »مهمات ومسؤوليات اللجان لا تقتصر على شكاوى المواطنين فحسب بل تتعداها للعمل على ترسيخ المفهوم الديمقراطي بكل معانيه ومتطلباته في وجدان الشعوب«. وتطرق الاستاذ صباح الى المادتين ٤٧ و ٥٧ من دستور البحرين اللتين تنصان على تشكيل لجان التحقيق ولجنة خاصة لبحث العرائض والشكاوى التي يبعث بها المواطنون الى المجلس. وحيث »ان لجنة العراض والشكاوى تتعلق بمراقبة اعمال السلطة التنفيدية والتحقيق في اي تجاوزات« فقد اعتبر الكاتب »انه من البديهي ان لا يجوز بل لا يمكن مجرد التصور بان تقوم السلطة التنفيذية بتشكيل مثل هذه اللجنة لانها ستقع تحت تأثيرها وتكون تابعا أمينا لها« وبالتالي ستكون لجنة شكلية بلا ارادة او صلاحيات. واستند الكاتب الى المادة ٢٣أ من الدستور التي تنص على فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى عدم تنازل اي منها لغيرها عن كل او بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور. واضاف قائلا »منذ حل المجلس الوطني عام ٥٧٩١ بدأت السلطة التنفيذية تشرع لنفسها مما يجعل منها الحكم والخصم في آن واحد«. وقال انه احصى ٣٢ مادة دستورية مجمدة منذ ذلك الوقت. وتمنى ان يعمل الامير على تنفيذ وعوده التي اطلقها في بداية عهده والتي لم يتحقق شيء منها حتى الآن.

وعلم من جهة اخرى ان مجموعة كبيرة من عائلة »آل بوعينين« رحلت من البحرين الى ابوظبي. وتقول المصادر ان ذلك يعود الى انهم رفعوا شكوى خاصة الى الامير حول المضايقات التي يواجهونها من قبل الاردنيين

والسوريين الذين تم توطينهم بمنطقتي جو وعسكر اللتين يعيشون فيهما. وتتعمق الازمة الناجمة عن استقدام هؤلاء المرتزقة يوما بعد آخر خصوصا ان هناك رفضا شعبيا شاملا لمحاولات الحكومة تغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد. وعلم ايضا ان الطلاب البحرينيين في مدارس الرفاع وجو وعسكر متضايقون جدا من وجود الاجانب الذين يختلفون في عاداتهم وتقاليدهم عن ابناء البحرين. وتحدث مشادات قوية بشكل يومي بين الطلاب البحرينيين والطلاب الاردنيين والسوريين، وأغلب هؤلاء هم ابناء الشرطة وموظفي الحرس الوطني.

وعلى صعيد آخر تتصاعد مشاعر المواطنين ازاء القضيتين المهمتين في الوقت الحاضر وهما استمرار محاصرة منزل الشيخ الجمري وتداعي صحة الاستاذ عبد الوهاب حسين المعتقل منذ قرابة اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة. ومنذ فشل احد مبعوثي رئيس الوزراء الاسبوع الماضي في اقناع الشيخ الجمري بزيارته رئيس الوزراء في مكتبه تكثف الحصار بشكل متواصل. وبلغ الوضع حدا لا يطاق، كل ذلك من اجل كسر عزيمة الشيخ وموقفه. وعلق حقوقيون دوليون على ذلك بقولهم ان هذه الممارسة من ابشع صور استغلال السلطة من اجل المصالح الشخصية. وبلغ الامر مستوى لم يبلغه من قبل، حيث اصبح ممنوعا على اي مواطن حضور الصلاة التي يؤمها الشيخ في المسجد المجاور. وبالاضافة الى قوات الشغب التي تتواجد في المنطقة بصورة مستمرة هناك احد عشر حاجزا محيطا بالمنطقة وفي كل منها ستة اشخاص بشكل متواصل. اما تداعي صحة الاستاذ عبد الوهاب حسين فقد أصبحت تثير قلق المواطنين وتعمق مشاعر الغضب من هذا الاستخفاف بأرواح البشر والانتهاك البشع لحقوقهم. وناشدت المعارضة الجهات الحقوقية الدولية التدخل الفوري لانقاذ هذا المواطن من براثن الجلادين.

٧٢ سبتمبر

حذرت المعارضة البحرينية اليوم جهاز التعذيب البحريني من مخاطر الاستمرار في قمع شعب البحرين وانعكاسات ذلك على الموقف الشعبي العام تجاه السلطة. جاء ذلك التحذير بعد تواتر الانباء بتصاعد اعمال القمع والتعذيب على نطاق واسع. وما يضفي على هذه الاعمال خطورة اكبر انها تأتي بعد توقيع الحكومة على معاهدات واتفاقات دولية بالتوقف الفوري عن تلك الممارسات واحترام المواثيق الدولية والمعاهدات حول ذلك. وبرغم تعدد الوقائع التي حدثت مؤخرا فهناك ثلاث جرائم خطيرة ارتكبها جهاز التعذيب مؤخرا وتوضح المنحى العام لجهاز التعذيب.

الجريمة الاولى حدثت في منتصف هذا الشهر. فبينما كان الطفل السيد حسين السيد عبد النبي، ٦١ عاما، يمشي في الشارع العام بمنطقة ابوصيبع التي يعيش فيها اذا بمفرزة من قوات التعذيب تنقض عليه بوحشية متناهية وتأخذه الى حائط مجاور كتبت عليه بعض الشعارات باللغتين العربية والانجليزية وتطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وهناك انهال عليه المعتدون بالضرب والتعذيب بتهمة كتابة تلك الشعارات. وبرغم انكاره ذلك فقد اخذ هذا الشاب الى مركز التعذيب بالبديع حيث تعرض لمزيد من التعذيب. وتبين لاحقا ان هذا الشاب لا يستطيع القراءة او الكتابة وبالتالي فلا يمكن ان يكون هو الذي كتب الشعارات. وبعد تعذيب متواصل على مدى ثلاثة ايام افرج عنه في ٨١ سبتمبر وكان في حالة صحية سيئة نتيجة التعذيب الذي تعرض له.

اما الجريمة الاخرى فتمثلت باعتقال المواطنة رملة محمد حسن جواد، ٢٢ عاما في منتصف الشهر ايضا وتعذيبها ببشاعة. ولم يعرف شيء عن تفصيلات التحقيق الذي دار خلال الاعتقال الذي استمر نهارا كاملا، ولكن يعتقد ان هذه المواطنة تعرضت لتعذيب واهانات وطلب منها التوقيع على افادات مزورة تحت التعذيب. و لكنها رفضت ذلك. وكانت هذه المواطنة قد تعرضت للاعتقال والضرب للمرة الاولى عندما حاولت ومعها نساء اخريات قبل ثلاثة شهور الذهاب

الى الرفاع لمقابلة الامير ومطالبته باطلاق ازواجهن المعتقلين بدون حق. ومنعت النساء من زيارة الامير واعتبرت محاولتهن تلك »تهديدا لامن الدولة«، وضربت النساء ضربا مبرحا. وهذه المواطنة مخطوبة لاحد المعتقلين جورا وهو السيد حسين الماحوزي. وجاءت جريمة اعتقالها وتعذيبها الاخير في اطار سياسات التعذيب والارهاب الحكومية ضد المواطنين. ورفضت رملة التحدث حول تفصيلات ما جرى لها خلال جلسة التعذيب. ويعتقد انها قد تتعرض للمزيد من القمع في الفترة المقبلة. وتجدر الاشارة الى ان عددا من نساء البحرين تعرضن في الشهور الاخيرة لاعتداءات عناصر جهاز التعذيب وهددن بالاعتداء على الشرف. وقالت مواطنة اخرى تعرضت لتجربة مماثلة قبل بضعة شهور ان من بين الذين عذبوها وهددوها بالاعتداء على شرفها عددا من المعذبين البريطانيين وعادل فليفل وعدنان الضاعن ومحمد هزيم.

اما الجريمة الثالثة فهي تطويق منزل الشيخ الجمري بصورة تامة حيث اصبح ممنوعا على اي احد زيارة الشيخ حتى اقربائه وازواج بناته. ومنذ بداية هذا الشهر ازداد الحصار بشكل كبير بعد ان كرر الشيخ رفضه زيارة رئيس الوزراء في مكتبه. وفي البداية كان يسمح لمن يحصل على رخصة خاصة لزيارة الشيخ بدخول المنزل، اما الآن فان كل من يتقدم بطلب مثل هذه الاجازة يتعرض للشتم والتهديد بالاعتقال ويرفض طلبه فورا.

وناشدت المعارضة جمعيات حقوق الانسان العالمية بالتدخل الفوري لشجب تلك الممارسات ووضع حد لسياسات القمع التي تمارسها السلطة الخليفية في البلاد. وطالبت بشكل خاص بتسليط الاضواء على معاناة المواطنين خصوصا في مجالات الاعتقال التعسفي والتعذيب والابعاد القسري.

يوميات أكتوبر ٩٩٩١

٩٢ سبتمبر

اعتقل يوم امس الشيخ حسن القيدوم، ٨٢ عاما، لدى عودته الى البلاد. وكان الشيخ القيدوم عائدا من سوريا عبر جسر الملك فهد بعد زيارة قصيرة. وكان قد اعتقل مرات عديدة وتعرض للتعذيب خلال فترات اعتقاله. ويعيش الشيخ القيدوم بمنطقة البلاد القديم. وليس هناك اي مبرر لاعتقاله هذه المرة خصوصا انه لم يقم بأية انشطة تستوجب اعتقاله. ويعتقد ان جهازالتعذيب يسعى باستمرار لتبرير وجوده وذلك بافتعال الازمات واعتقال الابرياء وتعذيبهم بحجة مواجهة »المؤامرات التي تستهدف امن الدولة«.

وفي هذا الاطار اعتقل عدد من المواطنين في الايام القليلة الماضية. ففي مساء الاحد الماضي ٦٢ سبتمبر اعتقل من منطقة المالكية كل من السيد هاشم السيد كاظم العلوي، جعفر ابراهيم، السيد أحمد السيد علي الجواي، وشخص آخر لم يتوفر اسمه بعد. وكان كل من السيد هاشم والسيد احمد قد اعتقلا اكثر من مرة من قبل وتعرضا للتعذيب البشع في الزنزانات، ولم توجه لهما تهمة ولم يقدما الى المحاكمة، وكانا من ضمن الذين افرج عنهم بعد انتهاء فترة الحداد على الامير السابق. وتؤكد هذه الاعتقالات عودة اوضاع التوتر الداخلي مجددا واستمرار القمع الحكومي وخواء وعود العهد الجديد سواء للمواطنين او للمنظمات الحقوقية الدولية. واعتقل كذلك في الايام القليلة الماضية كل من السيد شاكر عبد المجيد وعلي يوسف علي، وحسن السيد عبد النبي من منطقة ابوصيبع.

وعلى صعيد آخر حصل جهاز التعذيب على ميزانية اضافية تساعده على توسيع نشاطاته لمواجهة الغضب الشعبي المتصاعد. ونتيجة لذلك فهناك الآن عملية توظيف لخبراء في التعذيب من مناطق كثيرة. وقام هندرسون شخصيا باستقدام عدد من المعذبين من دول

جنوب شرق آسيا مثل سنغافورة، خصوصا من ذوي الخلفية الثقافية البريطانية. وذكرت تقارير غير مؤكدة ان عادل فليفل قام بزيارة الى بريطانيا لتوظيف مرتزقة ذوي خبرة في التحقيق مع المواطنين. وتبحث الجهات الحقوقية المعنية في خبر هذه الزيارة لتتخذ موقفا محددا ازاءها اذا كانت قد تمت فعلا. وهناك توجه دولي لملاحقة المعذبين قضائيا كمجرمين ضد الانسانية.

ومن جهة اخرى تصاعد قلق المواطنين من احتمال قرار حكومي بتصعيد الضغوط التي تمارسها بحق الرموز الشعبية التي تصر على المطالبة بالاصلاح السياسي في البلاد وفي مقدمتهم الشخصيات الشعبية المعتقلة. وما تزال التقارير تؤكد تداعي صحية الاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ حسين الديهي، ورفض الحكومة توفير علاج مناسب لهما. وتشعر الحركة الدستورية في البحرين بوجود نوايا سيئة لدى نظام الحكم تجاه المعارضة، بدلا من الدخول معها في حوار. وكانت جهات دولية عديدة قد طالبت الحكومة بالتحاور مع لجنة العريضة الشعبية التي يعتبر كل من الشيخ الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين من بين اعضائها. واكدت التقارير ان الحصار على منطقة بني جمرة وعلى منزل الشيخ الجمري شخصيا ما يزال مفروضا بقوة، وان جهاز التعذيب يسعى للقضاء على الشيخ الجمري نفسيا وسياسيا بعد ان تداعى جسديا.

١ أكتوبر

فشلت حكومة البحرين في فرض سياساتها في القمع الاعلامي ومصادرة حرية الكلمة على بقية حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. فقد رفض وزراء الاعلام الخليجيون في اجتماعهم الذي عقد في ابوظبي قبل يومين طلب حكومة البحرين »محاكمة« قناة الجزيرة القطرية، وأجلوا النظر في ذلك حتى الاجتماع المقرر عقده بعد عام واحد. وحمل محمد المطوع، وزير الاعلام البحريني، معه سلة كبيرة من الانتقادات والاتهامات ضد قناة الجزيرة مدعيا ان برامجها »تهدد امن الدول« لانها تنقل آراء الحكومة والمعارضة في البلدان التي تناقش اوضاعها، مؤكدا ان حكومته لا تؤمن بوجود اكثر من رأي وهو الرأي الحكومي الذي يفرض على وسائل الاعلام المحلية. واعتبر السماح للرأي الآخر خروجا على العادات والتقاليد التي تؤمن بها حكومته، وبالتالي فهو خروج على ميثاق الشرف الاعلامي الخليجي كما تفهمه حكومته. وكان المطوع يسعى لفرض سياسات حكومته على وسائل الاعلام الخليجية الاخرى، ولكنه هذه المرة وجد ان الاجواء العامة مخالفة لاتجاهه، وفشل في فرض رأي حكومته على الاجتماع. وذكرت مصادر مطلعة ان الوزير البحريني عاد الى بلاده منزعجا جدا وشعر بالغضب الشديد لتجاهل الطلب الذي تقدم به لمحاكمة القناة القطرية. وعلق مراقبون على ذلك باستسخاف موقف الحكومة البحرينية، قائلين ان طرح القضية بهذا الشكل أضر بمصداقية الحكومة بشكل كبير وأكد مقولات المعارضة البحرينية حول وجود حالة قمعية في البلاد، ومصادرة الحريات العامة ومن بينها حرية التعبير. فاذا كانت الحكومة تحاول تكميم افواه الآخرين الذين ليس لها سلطة عليهم فكيف تتعامل مع ابناء البحرين الذين تحكمهم بالحديد والنار؟

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »العرب« اليومية التي تصدر في لندن قبل يومين مقالا للكاتب البحريني الاستاذ هاني الريس حول انتهاك الحقوق النقابية والعمالية في البحرين. وجاء في المقال تفصيل للعدوان الذي شنته قوات الامن على مقر اللجنة العامة لعمال البحرين وتكسير ابوابها وتفتيش مكاتبها وملفاتها ومصادرة برامج الكومبيوتر التابعة لها. وقال ان ذلك يعكس يأس الحكومة من نجاح سياساتها القمعية، اذ ان هذه اللجنة رسمية وتعتبرها الحكومة »الممثل الوحيد للحركة العمالية البحرينية«. وقال ان الحكومة ترفض تطبيق المادة ٧٢ من دستور البحرين التي تنص على »حرية تكوين الجمعيات والنقابات على اسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفولة وفقا للشروط والاوضاع التي

يبينها القانون«. وقال ان هذه الخطوة جاءت في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن »انجازاتها الجديدة على طريق توسيع الحريات في البلاد ... وعن تنفيذ التزامها بقرارات مؤتمر العمل العربي في دورته السابعة في العام ٨٩٩١ التي طالبت حكومة البحرين بالارتقاء بنظمها الحالية الى النظم النقابية التي تتلاءم مع معايير العمل العربية والدولية«. وتساءل الكاتب في نهاية المقال »هل باستطاعة اللجنة العامة ان تقوم بمسؤولية كاملة لخدمة الحركة العمالية البحرينية، كما جاء في تطلعاتها وقراراتها الاخيرة ام انها ستنصاع لقرارا وزارة العمل والحكومة وتكون بالتالي مجرد مظلة لاهدافهم ومصالحهم على حساب مصالح الحركة العمالية البحرينية؟ ام ستواجه هذه التحديات بمواقف شجاعة، كما فعلت من قبل جمعية المحامين البحرينية التي حاولت حكومة البحرين حلها واستبدلت اعضاء ادارتها المنتخبين باعضاء ادارة جديدة معينين من قبل رئيس وزراء البحرين فأصرت على موافقها المبدئية ولم تتراجع ولم تحن رأسها«؟

وعلى صعيد آخر يسود اوساط الموظفين الاجانب في البحرين شعور بتزايد احتمالات عودة التوتر الى الاوضاع الداخلية وتصاعد حركة الاحتجاجات الشعبية. ويقول بعض هؤلاء انهم تفاءلوا في البداية بان تتحول تصريحات الامير التي أطلقها بعد مجيئه للحكم الى مشاريع اصلاحية تحظى بقبول المواطنين، ولكن لم يعد الوضع كذلك الآن وأصبح الوضع بالتالي مهيأ للمزيد من الاضطراب. ورأى هؤلاء ان من الصعب استمرار الوضع الحالي خصوصا مع استمرار القمع الحكومي والاعتقالات التعسفية التي تصاعدت في الايام القليلة الماضية.

٤ أكتوبر

ذكرت مصادر مطلعة ان محمد المطوع، وزير الاعلام بحكومة البحرين، أصدر تعليمات جديدة واضحة لموظفي الصحافة المحلية بشن حملة دعائية ضد قناة »الجزيرة« القطرية، وذلك بعد ان فشلت حكومته في اقناع وزراء الاعلام بدول المجلس في اجتماعهم الذي عقدوه الاسبوع الماضي بالاستماع الى شكواها ضد القناة المذكورة. جاء ذلك في اجتماع عقده الوزير مع عدد من الصحافيين مؤخرا، وطلب منهم التركيز في اعمدتهم ومقالاتهم على قناة »الجزيرة« باعتبارها »تهدد امن الدولة«.

وكان الكاتب الكويتي المعروف، الدكتور عبد الله النفيسي، قد علق في عمود له نشر بجريدة »الراية« القطرية يوم السبت الماضي على شكوى البحرين ضد محطة »الجزيرة« قائلا »لقد آن الاوان وقد آن من زمان للمباشرة فورا بعملية شاملة من الاصلاح السياسي في دول الخليج تشمل في ما تشمل توسيع دائرة التعبير السياسي لا تضييقها. وان الاجتماع الاخير في مدينة العين يفيد بان بعض دول الخليج لا ترغب بذلك«. واضاف قائلا »ان مهمتنا كمثقفين اقناع هذه الدول بذلك واقناعها بشتى الطرق والاساليب سواء عن طريق المثابرة الاعلامية او الاتصال الشخصي بالمسؤولين عن الاعلام في دول الخليج ان التقدم الى الامام لن يحصل الا من خلال »النقد الذاتي« والتصحيح المستمر والتدقيق »الداخلي« ولن يحصل هذا الا من خلال توسيع دائرة التعبير السياسي لا تضييقها«.

ومن جهة اخرى استمرت انتهاكات حقوق الانسان على نطاق واسع في الايام القليلة الماضية وتعرض السجناء للمزيد من سوء المعاملة. فقد علم ان مجموعة من المعتقلين من بينهم كل من مجيد ميلاد وحسين التتان ورائد الخواجة نقلوا من مركز التعذيب بالقلعة الى سجن جو. ولم توجه لهم اية تهمة منذ اعادة اعتقالهم العام الماضي بعد اسبوعين من اطلاق سراحهم. وكان قد مضى عليهم في الاعتقال الاول اكثر من ثلاثة اعوام. كما أمر وزير الداخلية بتمديد سجن المواطن جابر الشعلة ثلاث سنوات اخرى بعد ان قضى في السجن عامين متواصلين بالاضافة الى السنوات الثلاث التي حكم بها عليه سابقا.

وذكرت انباء غير مؤكدة ان طفلة الاستاذ عمران حسين عمران البالغة من العمر سبعة اعوام من منطقة بين جمرة سوف تقدم الى المحاكمة قريبا بتهمة »تهديد امن الدولة«. وكانت الطفلة مع اخوتها قد اعتقلوا قبل اسبوعين وعذبوا تعذيبا وحشيا واطلق سراحهم تحت تهديد بمحاكمتهم. والاستاذ عمران معتقل منذ قرابة الاربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة. وكانت الطفلة تلعب مع اخويها الصغيرين عندما اعتقل الثلاثة لانهم كانوا يتقاذفون حجارة صغيرة في ما بينهم، وتزامن ذلك مع مرور سيارة لقوات الشغب بالمنطقة قام افرادها باعتقالهم وتعذيبهم. واذا صح الخبر فسوف تكون هذه الطفلة اصغر طفلة في العالم تجري محاكمتها بتهمة خطيرة هي »تهديد امن الدولة«.

كما تواصلت جريمة الاعتقال التعسفي والتعذيب في الايام القليلة الماضية. وقد اعتقل اربعة اشخاص على الاقل من منطقة القدم يوم السبت الماضي وتعرضوا جميعا للتعذيب الوحشي قبل اطلاق سراحهم مساء امس. وجاءت الاعتقالات بعد ان شوهدت شعارات وطنية مكتوبة على بعض الحيطان تطالب الحكومة باعادة البرلمان. وكان اربعة اطفال لم تتجاوز اعمارهم التاسعة قد اعتقلوا الاسبوع الماضي من منطقة المالكية وعذبوا بوحشية واطلق سراحهم في ما بعد.

وعلى صعيد آخربدأت قضية المواطنين البحرينيين المحرومين من الجنسية تتخذ بعدا مهما حيث اصبحت حديث الشارع وموضع اهتمام المنظمات الحقوقية الدولية. وساهم في ذلك سياسات الحكومة التي يتم بموجبها منح الاجانب المستوردين من الخارج جوازات سفر بحرينية بينما يحرم أهل البحرين منها. وذكرت مصادر مطلعة ان النظام يشعر بضغوط كبيرة لحل هذه المشكلة خصوصا بعد ان اصبحت سياسة تغيير البنية السكانية للبلاد معروفة لدى جميع اهل البحرين.

٦ أكتوبر

استقبل المواطنون الخطاب الاميري يوم امس بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشورى غير الدستوري بخيبة أمل وانزعاج كبيرين. فقد فشل الامير في التعاطي مع المطالب الدستورية ولم يلمح من قريب او بعيد الى عزمه على القيام بخطوات ديمقراطية مثل اعادة العمل بالدستور او انتخاب المجلس الوطني. وكان كل ما قاله في هذا المجال هو تمنيه ان تكون مسيرة مجلس الشورى »منطلقا لتطوير تجربة الشورى والمشاركة الشعبية في البلاد بما يؤدي الى تجربة سياسية خاصة بنا، نابعة من طبيعة هذا المجتمع وما تعارف عليه من توافق وتآلف«. وهذا التصريح الفضفاض لا يشير الى وجود نية لدى العائلة الخليفية الحاكمة بالاستجابة للمطالب الشعبية التي تضمنتها العريضة الشعبية الشهيرة والتي ناضل ابناء البحرين من اجل تحقيقها. ولم يتطرق حتى لانتخابات بلدية، الامر الذي يؤكد ان الوضع السياسي في البلاد أسوأ مما كان عليه حتى في الخمسينات. فحتى العام ٨٥٩١ كانت هناك انتخابات بلدية، بينما كانت هناك تجربة انتخابية محدودة حتى القرار الاميري المشؤوم في العام ٥٧٩١. وفي غياب اي امل بالاصلاح السياسي في البلاد أصيب المواطنون بالمزيد بصدمة كبيرة خصوصا ان الامير الجديد لم يقم بأية خطوة ذات مغزى ايجابي منذ توليه السلطة قبل سبعة شهور. ورأى المراقبون ان اطلاق سراح بعض المعتقلين لم يكن سوى خطوة لتفادي الشجب الدولي، خصوصا ان عددا من الذين أطلق سراحهم أعيد اعتقالهم في الاسابيع الاخيرة. وعليه فقد اتضح لشعب البحرين الآن ان الباب قد أوصد نهائيا امام اي اصلاح سياسي وان عليه ان يقرر موقفا جديدا بين الاستسلام للاستبداد او الاستمرار في النضال الشريف من اجل تغيير الوضع باتجاه الحريات المدنية والممارسة الديمقراطية.

وعلى صعيد آخر استمرت كتابة الشعارات الوطنية على الحيطان في مناطق كثيرة، كما سمعت الاسبوع الماضي اصوات انفجارات لاسطوانات غازية في بعض المناطق.

ولا يستبعد عودة موجة الاحتجاجات القوية الى

الساحة بعد التطور السلبي في اثر خطاب الامير امام مجلس الشورى.
ومن جهة اخرى اكتشف المواطنون المزيد من السخافات والخواء الثقافي والفكري لدى مسؤولي التعذيب عندما فشل عبد العزيز عطية الله آل خليفة مساء امس الاول في الاجابة على اسئلة المواطنين في برنامج اذاعي. فقد ادعى عطية الله في البداية ان المخاتير النواطير الثمانية عشر الذين عينهم جهاز التعذيب للمنامة انتخبوا من قبل المواطنين. ولكن احدى المواطنات من منطقة العدلية قالت انها لم تعرف اسم المختار الذي عين من منطقتها الا من وسائل الاعلام الحكومية فكيف ومتى تم ذلك الانتخاب؟ فأجاب عطية الله اذهبي الى المختار فهو رجل منفتح واسمه خالد ... فاتصلت المواطنة مرة اخرى وقالت ان المختار الذي ذكرت اسمه عين لمنطقة اخرى وليس منطقة العدلية. واتصل المواطن أبو عمر وقال انا من منطقة المحرق واعرف ان مواطني المنامة لم يسمح لهم باختيار مختاريهم، فأقترح ان يجري انتخاب المخاتير في المحرق. فكرر عطية الله ان المخاتير يتم انتخابهم من قبل المواطنين. ثم اتصل المواطن أبو فهد قائلا انا مواطن من السنابس وقد اعتقلت لمدة ستة شهور وبعد اطلاق سراحي ذهبت للبحث عن عمل فقيل لي جئنا ببصماتك من وزارة الداخلية، ولكن وزارة الداخلية ترفض السماح بتشغيلي، فماذا أعمل؟. فأجاب عطية الله تابع قضيتك مع الوزارات المعنية.
هذا هو النموذج المتعلم من موظفي جهاز التعذيب الخليفيين. نقول المتعلم لان عطية الله واحد من مسؤولي جهاز التعذيب الذين تخرجوا من مدارس الشرطة البريطانية في الستينات. ومن بين الذين تلقوا في النصف الثاني من الستينات دورات تدريبية بمدرسة هندون للشرطة كل من عبد السلام الانصاري وفاروق المعاودة ومحمد فاضل النعيمي وصباح بن عطية الله آل خليفة وخليفة بن سلطان آل خليفة ومحمد علي عبد الرزاق آل خليفة وراشد عبد العزيز بن جابر آل خليفة وفيصل سالم راشد العبسي ودعيج البنعلي وسالم مسلم سالم العماري ومحمد جاسم محمد شويطر وحسن عيسى الحسن وعبد الغفار عبد العزيز وعيسى بن ابراهيم بن محمد آل خليفة. وحتى وزير الداخلية الحالي، محمد بن خليفة آل خليفة درس في مدرسة هندون للشرطة. وقد أرسل هؤلاء الى التدريب بالمعاهد البريطانية بعد قدوم ايان هندرسون الى البحرين في ٣٢ ابريل ٦٦٩١. وكانت رحلة شركة الطيران البريطانية رقم BA 206 التي نقلت هندرسون الى البحرين في ذلك اليوم بداية مشوار طويل من التعذيب والمعاناة لشعب البحرين.

٨ أكتوبر
كشفت فضيحة الصفقة المزعومة بين حكومة البحرين وشركة اسرائيلية لتزويد قوة الدفاع البحرينية بمطابخ متنقلة بعدا جديدا في السياسة الخارجية لحكومة البحرين وفتحت ملف العلاقة بين الحكومتين البحرينية والاسرائيلية. وكانت الاذاعة اسرائيلية قد بثت يوم الثلاثاء الماضي خبرا مفاده ان حكومة البحرين تعاقدت مع شركة اسرائيلية للغرض المذكور. وقالت ان نائب القائد العام للجيش البحرين التقى برئيس الشركة الاسرائيلية على هامش معرض عسكري في تركيا وناقش معه صفقة تبلغ قيمتها مليوني دولار. ولكن وزارة الخارجية البحرينية نفت في اليوم التالي الخبر وقالت انه لم يحدث اتصال بين الجانبين وان الخبر عار من الصحة. وتجدر الاشارة الى ان معلومات خاصة تسربت حول اتفاق بين حكومة البحرين وجهات اسرائيلية للتجسس على المعارضة البحرينية في الخارج. كما ذكرت مصادر بريطانية خاصة انباء لم يمكن التأكد منها بان حكومة البحرين وقعت مع مكتب اسرائيلي في لندن في وقت سابق من هذا العام عقدا يقوم بموجبه ذلك المكتب بتقديم بعض الخدمات الاعلامية لحكومة البحرين ويساعدها في مجال العلاقات العامة. وسبق لوزير البيئة الاسرائيلي ان قام بزيارة الى البحرين قبل خمسة اعوام لحضور مؤتمر حول البيئة. يومها حدثت

احتجاجات محلية عديدة على تلك الزيارة. ويعتقد ان الاتصالات السرية بين الطرفين لم تتوقف منذ ذلك الوقت، وان حكومة البحرين تسعى للاستقادة من التجربة الاسرائيلية في متابعة العناصر الفلسطينية النشطة خارج الاراضي المحتلة لمتابعة عناصر المعارضة البحرينية في العواصم الاوروبية وخصوصا في لندن.
وعلى صعيد آخر فرضت قوات الامن الدنماركية الاسبوع الماضي طوقا أمنيا على منطقة متحف موسكورده بمدينة آهوس الدنماركية، حيث افتتح معرض البحرين دلمون للآثار البحرينية بحضور العسكري عبد العزيز الفاضل، وزير التربية والتعليم البحريني. حدث ذلك في غمرة انباء تحدثت عن قيام المعارضة البحرينية بنشاط احتجاجي سلمي لكشف حقائق الواقع البحريني. وكانت المعارضة تستعد للقيام بمظاهرة امام متحف موسكورده الذي أقيم فيه المعرض للتنديد بممارسات حكومة البحرين في مجال الديمقراطية وانتهاكاتها المتواصلة لحقوق الانسان. وبرغم ما عبرت عنه الاحزاب والقوى الدنماركية الداعمة لقضايا شعب البحرين من مشاركتها الاحتجاجية بصورة سلمية فان السلطات الدنماركية فرضت قيودا أمنية حول المنطقة بكاملها تحسبا لحدوث مثل ذلك التجمهر. ورأى مراقبون ان معارض البحرين التي أقيمت في السنوات الاخيرة في اكثر من عاصمة اوروبية والتي تهدف الى تلميع صورة الحكومة البحرينية في المجالات الثقافية والاعلامية تهدف للتشويش على فعاليات المعارضة البحرينية التي تطالب باصلاحات سياسية ودستورية ضرورية في البلاد بدلا من صرف الاموال الطائلة على نقل معارض تراثية وأثرية للبحرين ما بين العواصم الاوروبية بهدف محدود هو تحسين صورة الحكومة في الغرب. وأعلنت عدة احزاب ومنظمات دنماركية من بينها حزب اللائحة الموحدة التي تضم احزاب اليسار وحزب الخضر ومنظمات المرأة والشبيبة الدنماركية دعمها لمطالب شعب البحرين في الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.
ومن جهة اخرى تواصلت الانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان في الايام القليلة الماضية. فقد اعتقل من منطقة القدم كل من حميد علي يوسف يحيى، ٧١، السيد اسماعيل السيد عيسى، ٨١، والسيد علي السيد سلمان، ٨١. وكان ثلاثة آخرون من ابناء المنطقة قد اعتقلوا الاسبوع الماضي وعذبوا تعذيبا شديدا قبل الافراج عنهم. واستمر عادل فليفل في استدعاء ابناء البحرين وتعذيبهم. فقد استدعي المواطن حسين حويدة المنامة وأجبر على توقيع »اعترافات« مزورة بعد تعذيبه بوحشية. واستدعى فليفل كذلك شابا آخر من المنامة كان قد اعتقل قبل ثلاث سنوات ووجه له تهديدات بالاعتقال والتعذيب اذا استمر في المشاركة في اي نشاط.
ويوم امس الاول الاربعاء أخذ عدد من المعتقلين الى محكمة امن الدولة السيئة الصيت التي أجلت المحاكمة حتى الاربعاء المقبل. وعرف من بين هؤلاء رياض عبد العزيز الماضي، ٦١، ماهر حسن يحيى رحمة، ٧١، محمد باقر صالح، ٧١، محمود عبد الله العفو، ٦١، محمود آل نوح، ٧١، حسين النخلاوي، ٦١، محمود عبد الامير الشيخ، ٦١، الشيخ ناظم، ٢٣، منير مكي الشيخ، ٧١، محمد عبد الكريم النشيط، ٦١. وقد مضى على هؤلاء في السجن ٣٢ شهرا بدون تهمة او محاكمة. وأضيف الى المجموعة كل من يوسف الكاروب وهاني خميس اللذين يقضيان حكما ظالما بالسجن ثلاث سنوات بتهمة ملفقة اخرى.

١١ أكتوبر
استقبل المراقبون نبأ القرار الاميري بتشكيل لجنة لحقوق الانسان تابعة لمجلس الشورى بحذر شديد وأكدوا استغرابهم من استمرار النظام في تجاهل المطالب السياسية لشعب البحرين. ومع ان اعلان تشكيل لجنة حكومية لحقوق الانسان كان متوقعا خصوصا في اطار سياسات التشويش الحكومية الجديدة غير ان ربطها بمجلس الشورى أضعف من قيمتها كثيرا واكد غياب نية الاصلاح السياسي لدى السلطة. فتشكيل اللجنة جاء بقرار اميري مفروض على مجلس الشورى ولم يكن لاعضاء

المجلس اي رأي في القرار، ولم تعط اللجنة اية صلاحيات عملية كاستقبال شكاوى ضحايا التعذيب البحرينيين وتقصي الحقائق في دعاوى التعذيب المتواصلة او ملاحقة المعذبين قضائيا. كما لم ينص القرار الاميري على صلاحيات خارج اطار ما يفرضه رئيس الوزراء على اللجنة التي هي لجنة استشارية، شأنها شأن مجلس الشورى التي هي جزء منه. ورئيس اللجنة يعينه رئيس المجلس الذي هو بدوره معين من قبل رئيس الوزراء. ولوحظ في القرار الاميري ان من مهمات اللجنة ان تصبح بوقا لجهاز التعذيب في المحافل الدولية المهتمة بحقوق الانسان. كل هذه الحقائق جعلت اللجنة غير ذات شأن. وقال مراقبون حقوقيون انهم لن يصدروا حكمهم على هذه اللجنة برغم الحقائق المذكورة، بل سينتظرون بعض الوقت ليروا هل ستكون اللجنة قادرة على الغاء قانون امن الدولة السيء الصيت ومحكمة امن الدولة وملاحقة مسؤولي التعذيب، وما اذا كانت ستعلن عن رفضها للاحكام الظالمة التي صدرت بحق مئات المواطنين البحرينيين الذين يرزحون في السجون الخليفية.

واكدت المعارضة البحرينية ان القضية في البحرين قضية سياسية بالدرجة الاولى وان تشكيل لجنة صورية هنا واخرى هناك لن يطور الوضع السياسي خطوة واحدة، وقالت ان تشكيل اللجنة غير دستوري وان افق عملها بعيد كل البعد عن الدستور، حيث لم يشر الامير في قراره الى المواد الدستورية التي تحمي الحريات العامة والمشاركة السياسية كأساس لعمل اللجنة واطار نشاطها، وبالتالي فهي خطوة فرضها نضال شعب البحرين المتواصل وتحاول الحكومة تشويهها وتوجيهها لتلميع صورة النظام والتعتيم على ممارسات جهاز التعذيب الذي يديره توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. واهتمت وسائل الاعلام العربية والدولية بموقف المعارضة من هذه الخطوة المثيرة للجدل. فقد بثت هيئة الاذاعة البريطانية وراديو مونت كارلو ومحطة »الجزيرة« موقف المعارضة بوضوح، الامر الذي أغضب جهاز التعذيب كثيرا.

وبالرغم من الاعلان الاميري عن تشكيل اللجنة فقد استمرت الانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان في الايام القليلة الماضية. فما يزال الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية القادة الشعبيين المعتقلين منذ قرابة الاربع سنوات يرزحون في زنزانات التعذيب، وتؤكد الانباء ان صحة الاستاذ عبد الوهاب تتداعى تدريجيا. وعلم كذلك ان احد الاشخاص الذين اعتقلوا الاسبوع الماضي من منطقة القدم ما يزال يتلقى العلاج بعد التعذيب الذي تعرض اليه. اما الشيخ الجمري فهو الآخر يتعرض لضغوط مستمرة ويخضع منزله للحصار الكامل. وما يزال أبناؤه يتعرضون للاهانات والتهديدات المتواصلة من قبل عادل فليفل.

وعلى صعيد آخر ما تزال صلاة الجماعة بمسجد مدينة حمد محظورة بقرار من عادل فليفل شخصيا. ولم يعرف سبب منع الصلاة في هذا المسجد الذي يتعرض باستمرار لاعتداءات استفزازية من جهاز التعذيب. وكان امام المسجد، الملا عبد الجليل، قد استدعي للتحقيق من قبل فليفل الاسبوع الماضي وطلب منه التوقف عن امامة الصلاة بالمسجد . كما استدعى فليفل الشيخ محمد تركي وهدده بالاعتقال والتعذيب اذا أصر على امامة الصلاة في جامع مدينة عيسى.

ومن جهة اخرى اكدت مصادر مطلعة اكتشاف فضيحة كبيرة بوزارة العمل. وذكرت المصادر ان احد المسؤولين قام باصدار مئات التأشيرات غير القانونية وتقاضى مقابل كل منها مبلغا وصل في بعض الحالات الى ٥٠٠ دينار بحريني قرابة ١٤٠٠ دولار امريكي. وقالت المصادر ان هذه القضية ليست الا واحدة من قضايا الفساد الاداري والمالي في الوزارات الحكومية. وذكر احد التقارير ان عدد التأشيرات التي صدرت بهذه الطريقة وصل الى ٤٠٠٠، وان الحكومة تغض الطرف عن هذه الممارسة غير النظيفة.

١٣ أكتوبر

شهدت مناطق عديدة من البلاد في الايام

القليلة الماضية مزيدا من الاحتجاجات الشعبية السلمية. فقد تكثفت كتابة الشعارات على الجدران بمنطقتي دمستان وكرزكان. وشوهدت حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمنطقة كرزكان على الشارع العام. كما شوهدت حرائق اخرى بمدينة حمد وكذلك بمنطقة الدراز. وفي منطقة الدير كتبت شعارات تندد بالحصار المفروض على الشيخ الجمري وتطالب برفعه. وشوهدت شعارات دستورية كثيرة بمنطقة فريق الزراع في جدحفص. هذا في الوقت الذي كثفت فيه قوات القمع تواجدها بالقرب من مسجد الزهراء بمدينة حمد الدوار الرابع لمنع صلاة الجماعة بقرار من عادل فليفل شخصيا بحجة ان هناك من يرفع شعارات تطالب باعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني. وفي الوقت نفسه تكثفت الممارسات القمعية بحق المواطنين. فبالاضافة الى كل من الشيخ محمد تركي والملا عبد الجليل اللذين منعهما عادل فليفل من امامة الجماعة، تم استدعاء المواطن خليل اكبر، ٥٢، من منطقة البلاد القديم وتم التحقيق معه بوحشية. وكان هذا المواطن قد قضى ثلاث سنوات وشهرين وراء القضبان. وتم توقيفه الاسبوع الماضي يومين تعرض خلالهما للتعذيب.

وكانت منطقة واديان بسترة قد شهدت مؤخرا احتفالا كبيرا لاحياء ذكرى مرور عام واحد على رحيل الشهيد الاستاذ محمد عبد الله الصياح، ١٣، الذي تعرض للكثير من التعذيب والقمع على ايدي قوات التعذيب الحكومية. ورفعت في الاحتفال صور الشهداء وكتبت الشعارات الوطنية بكثافة. ومن بين هذه الشعارات »اقتلونا عذبونا فاننا سنعي أكثر وأكثر«، »لا تنازل عن المطالب الشعبية«.

وعلى صعيد آخر صدر التقرير الذي تصدره وحدة المعلومات التابعة لمجلة »الايكونوميست« البريطانية واحتوى على تحليل خاص بالوضع الاقتصادي في البحرين. وجاء فيه ان الوضع السياسي ما يزال يشهد بعض التوتر بسبب عدم قيام الامير باصلاحات سياسية تذكر. وقال التقرير ان الامير يحتاج وقتا اطول لاقصاء عمه من موقعه الحالي. وتنبأ التقرير بان المنافسة بين الامير ورئيس الوزراء سوف تستمر لان الاثنين تمكنا من تكوين علاقة عملية غير سهلة. واضافت ان الشيخ حمد يرفض ان يقبل بالدور الذي كان يلعبه والده حيث كان يترك شؤون الحكم لرئيس الوزراء. وسيحاول السيطرة على الشؤون الداخلية والدولية للبحرين غير انه سيواجه معارضة شديدة من عمه الذي كان ولا زال يسيطر على جميع شؤون البلاد. وقال ان الشيخ خليفة انتصر على ارادة الشيخ حمد عندما قام باعادة تعيين جميع حلفائه في الوزارة في مايو الماضي، ويبدو ان الامير غير مستعد للتنازل بهده السهولة. وقال التقرير انه برغم هذه الخلافات فان الطرفين يحاولان الاحتفاظ بهذه الفروقات داخليا وراء الابواب الموصدة. وأضاف ان اكبر مشكلة تواجه كلا من رئيس الوزراء والامير هي محاولة خليفة فرض عرف جديد يقضي بتوارث رئاسة الوزراء، فهو يحاول فرض ابنه علي كنائب لرئيس الوزراء لكي يتسلم رئاسة الوزراء ويتم الاتفاق على توارث هذا المنصب في سلالة الشيخ خليفة. وقد حاول الشيخ خليفة الاتفاق على هذا الامر في العام ٨٩٩١ الا ان الشيخ عيسى الامير السابق رفض هذا الطلب.

وفي عددها الصادر هذا اليوم، نشرت صحيفة »القدس العربي« مقالا للاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي بعنوان »ان اجمل الفصول في تاريخ البحرين لم يكتب بعد«. وجاء في المقال ان الخطاب الاميري بمناسبة افتتاح مجلس الشورى الاسبوع الماضي كان دون توقعات المواطنين لانه لم يتطرق لهموم الوطن والمواطن. ولكنه برغم قصره احتوى على نقطتين اعتبرهما الكاتب مهمتين وهما التأكيد على مفهوم الاسرة الواحدة وان »اجمل فصول هذا الوطن هو الذي سنكتبه معا باذن الله«. ومضى الكاتب في طرح المفهوم الحقيقي للاسرة الواحدة في نظر الشعب. فقال انه يتمثل في »المساواة بين جميع المواطنين بدون تمييز طبقي او عرقي او قومي ا مذهبي. انها تعني مساواة السنة والشيعة في هذه

البلاد... انها تعني مساواة افراد العائلة الحاكمة والمواطنين. انها تعني رفض وجود مواطنين بدون جنسية، وتعني رفض التمييز بين الطلبة في القبول بالجامعة«. اما النقطة الاخرى فقال الكاتب بشأنها ان »اجمل الفصول عندما يفرح الناس بعودة كل المبعدين... وعندما يطلق سراح كل السجناء والمعتقلين السياسيين بدون اذلال. فالمواطن المرفوع الرأس رصيد للنظام، كما هو رصيد للشعب والوطن... واجمل الفصول عندما تزدهر الديمقراطية في البلاد ويعبر الناس بدون خوف او قلق عن آرائهم ومواقفهم السياسية ومعتقداتهم بدون وجل من البوليس السري... وعندما نحقق المجتمع المدني حيث القانون هو الحكم بين الناس وحيث لا يستطيع احد ان يتطاول على الدستور وحيث تزدهر الحياة بالاحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والتجمعات الثقافية والاجتماعية والفعاليات المتنوعة مدعومة من الناس وليس مخططا لها للتطبيل والتزمير في المناسبات«.

٥١ أكتوبر

اكدت مصادر موثوقة ان المواطنين مهدي سهوان وحسين أوال يرزحان الآن في زنزانات انفرادية ويتعرضان لتعذيب متواصل بعد ان نقلا من السجن الاعتيادي في الايام القليلة الماضية. ولم يعرف بعد سبب نقلهما الى السجن الانفرادي. وقد مضى على سجن هذين المواطنين اكثر من اربع سنوات تعرضا خلالها للتعذيب الوحشي. ويعتبر السجن الانفرادي احدى وسائل التعذيب والضغط على المعتقلين، واحد اشكال العقاب في حال رفض المعتقلين اوامر مسؤولي التعذيب كالتوقيع على افادات مزورة او الاعتراف بما لم يفعلوه.

وفيما استمرت الممارسات القمعية في البلاد على ايدي مسؤولي جهاز القمع أصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT مناشدتين منفصلتين حول الوضع في البحرين. وتطرقت المناشدة الاولى الى اعتقال عدد من المواطنين مؤخرا وتعذيبهم قبل الافراج عنهم ومن بين هؤلاء ياسر العلوي واخيه محمد اللذين اعتقلا في ٢ اكتوبر وعذبا تعذيبا شديدا قبل الافراج عنهما في اليوم التالي، وعلي سلمان واسماعيل عيسى اللذين اعتقلا في اليوم نفسه وعذبا ولم يفرج عنهما بعد. وجاء في المناشدة »يبدو ان السبب الاساسي وراء هذه الاعتقالات هي منع الانشطة المناوئة للسلطة مثل المشاركة في التظاهرات والتجمعات وكتابة الشعارات وتوزيع المنشورات... وهذه الحالات جزء من التوتر السياسي والحركة الشعبية الواسعة التي تطالب بالاصلاحات واعادة الديمقراطية«. وتضمنت المناشدة خلفية موجزة عن الوضع في البحرين منذ حل المجلس الوطني في ٥٧٩١ »في ٦٢ اغسطس ٥٧٩١ صدر القرار الاميري رقم ٤١ بحل المجلس الوطني. وبعده صدر القرار رقم ٤ ٥٧٩١ بتعليق المادة ٥٦ من الدستور ومواد اخرى مرتبطة بتنظيم الحياة البرلمانية. وهذان القراران، اللذان لايزالان ساريي المفعول، يشكلان انتهاكا للمواد ٥٦ و ٢٣أ و ٢٤ من الدستور. فالدستور ينص على ضرورة اجراء انتخابات لمجلس جديد خلال شهرين. وقد رفضت العائلة الحاكمة بقوة ان تقوم بذلك، وهذا الرفض واحد من العوامل المهمة وراء الاضطرابات الحالية«.

واضافت المناشدة »لقد اعتقل هؤلاء الاشخاص طبقا لقانون امن الدولة للعام ٤٧٩١ الذي يسمح باعتقال اي شخص بدون تهمة او محاكمة لفترة تصل الى ثلاث سنوات، ومحكمة خاصة »محكمة امن الدولة« تفتقر اجراءاتها للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة«. وحثت المناشدة على الكتابة الى السلطات البحرينية باحترام حقوق المعتقلين واطلاق سراحهم في غياب تهمة قانونية بحقهم، والتحقيق في الاعتقالات العشوائية والمعاملة السيئة للمعتقلين ووقف الاعتقالات التعسفية، والغاء قانون امن الدولة وضمان احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلاد.

اما المناشدة الثانية فتتعلق باعتقال الاطفال ومن بينهم محسن العلوي وحميد علي يوسف يحيى. وطالبت المناشدة بوقف اعتقال الاطفال والمطالب الاخرى

المذكورة في المناشدة الاولى.
ومن جهة اخرى ذكرت الصحافة البحرينية ان موفدا خاصا من رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، قام بزيارة الى البلاد وسلم الامير دعوة من السيد بلير لزيارة بريطانيا. ويتوقع قيام الامير بتلك الزيارة في الشهر المقبل. كما قام بعض البرلمانيين البريطانيين بزيارة المنامة ونسبت الصحافة المحلية الى بعضهم اشادات بالوضع في البلاد. وعلم من بعض هؤلاء ان تصريحات غير صحيحة نسبت اليهم وانهم لم يتفوهوا بالكلمات التي نشرتها الصحافة البحرينية ونسبتها اليهم. وقال بعضهم ان هدفهم من زيارة البلاد تشجيع الامير على البدء باصلاحات سياسية في البلاد وعدم تفويت الفرصة المتاحة في الوقت الحاضر.
وعلمت المعارضة ان هناك مسؤولين بريطانيين على اعلى المستويات يعبرون عن عدم رضاهم ازاء غياب الجدية لدى المسؤولين البحرينيين في ما يتعلق بالاصاحات السياسية وانهم كانوا يتمنون ان يبادر الامير باعادة العمل بالدستور والاعلان عن موعد لانتخابات مجلس وطني، وذلك لتدشين عهده بقرارات ايجابية وقوية.

٨١ أكتوبر

تواصلت في الايام القليلة الماضية الممارسات القمعية داخل السجون وخارجها. فقد اعتقل يوم الخميس الماضي ٤١ اكتوبر من منطقة توبلي ثلاثة شبان هم السيد عدنان السيد هاشم الدعام، ٩١، السيد جلال السيد محمود السيد شرف، ٧١، والسيد عيسى السيد علي السيد اسماعيل، ٧١. وجاءت الاعتقالات عند الساعة الثامنة من مساء ذلك اليوم وروعت العائلات والاطفال خلال جريمة الاعتقال. وكان كل من السيد جلال والسيد عيسى قد اعتقلا قرابة العام عندما كان عمر كل منهما ٦١ عاما، وأفرج عنهما في اطار ما سمي »المكرمة الاميرية« قبل اربعة شهور تقريبا. وتجدر الاشارة الى ان عددا من الذين افرج عنهم آنذاك اعيد اعتقالهم بعد ذلك. كما اعتقل في اليوم نفسه من منطقة كرزكان كل من حسين عيسى عبد الله، ٨١، عبد الامير عيسى عبد الله، ٧١، محمد جاسم عبد الرسول، ٧١، منير احمد علي الشيخ، ٧١، عباس حسن جمعة الشاخوري، ٥١، ومحمد حسن عاشور. واعتقل هؤلاء جميعا من الشارع. وكانت المنطقة قد شهدت اعمالا احتجاجية سلمية من بينها كتابة الشعارات الدستورية واشعال النار في اطارات السيارات. وكانت مدينة حمد الدوار الرابع قد شهدت حرق اطارات السيارات قبل ذلك بثلاثة ايام الاثنين ١١ اكتوبر. وفي يوم الاربعاء ٢١ اكتوبر شوهدت حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمنطقتي السنابس والديه. وفي منطقة بوري شوهدت حرائق صغيرة على الشارع المؤدي الى مدينة حمد من جهة الشرق، الامر الذي أربك حركة المرور فترة من الزمن. وفي اليوم نفسه سمعت اصوات انفجارات اسطوانات الغاز بمناطق عديدة من بينها البلاد القديم وعالي وتوبلي. كما شوهدت شعارات مكثفة مكتوبة على الحيطان بمنطقة البلاد القديم.
وفي مدينة حمد قامت سلطات القمع في الاسبوع الماضي باغلاق مسجد الزهراء بمدينة حمد الدوار الرابع حيث منعت الصلاة فيه بشكل كامل، ولا يزال المسجد مغلقا حتى الآن.
حدثت هذه الاجراءات التعسفية في الوقت الذي كانت الحكومة تستعد فيه لاستقبال سماحة الامام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان، وكأنها تقول للمواطنين لا يستطيع احد في العالم، مهما كان موقعه، التأثير على سياساتنا تجاه ابناء البحرين. وقد استقبل سماحة الامام الشيخ شمس الدين بترحيب شعبي على أمل ان يستطيع خلال لقاءاته الرسمية اقناع الحكومة بالتخلي عن سياسات القمع والبدء بمصالحة وطنية تقوم على اساس اعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. وقد أعدت الحكومة لسماحة الامام شمس الدين برنامجا يتضمن بعض المحاضرات واللقاءات.
وبالمناسبة، نشرت صحيفة »السفير« اللبنانية في

عددها الصادر يوم السبت الماضي ٦١ اكتوبر رسالة مفتوحة الى الامام شمس الدين من مواطن بحريني هو الاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير قبل ربع قرن تقريبا. وجاء في الرسالة ترحيب بالضيف الكريم خلال زيارته الى وطنه الثاني، البحرين. وجاء في الرسالة حديث مفصل عن الوضع السيء في البلاد الذي استمر منذ حل المجلس الوطني. واكد الاستاذ صباح في خطابه المفتوح ان اعضاء المجلس الوطني المنحل يتمتعون طبقا لمواد الدستور بحصانة سياسية ومن حقهم التعبير عن آرائهم بحرية. واستنادا للمادة ٥٦ من الدستور فان »للامير ان يحل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه أسباب الحل، ولا يجوز حل المجلس لذات الاساب مرة اخرى، واذا حل المجلس وجب اجراء انتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ الحل، فان لم تجر الانتخابات خلال تلك الفترة وهذا ما لم يحدث يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع كأن الحل لم يكن، ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد«. ويضيف الاستاذ صباح »وعلى هذا الاساس فان المجلس يبقى قائما، ولذلك فانني، ومن يرغب من الاعضاء المحترمين، أمارس حقوقي الدستورية تحت مظلة الحصانة البرلمانية التي أتمتع بها، ولا يجوز المساس بها طبقا للمادة ٨٠١ من الدستور«. ثم ناشد الامام الضيف بان يكون »واسطة خير لحل ما هو موضع خلاف بين حكومتنا الموقرة وبيننا كمسؤولين في أوساط المعارضة حول العودة الى العمل بالدستور واجراء انتخابات برلمانية، وانهاء دوامة الاعتقالات التي لا تزال مستمرة، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، واعادة النظر في اوضاع المحكومين، والسماح بعودة المبعدين والمبتعدين الى وطنهم و أهاليهم دونما قيد او شروط من شأنها إذلال للانسانية وحط من كرامتها«. واعتبر ان ذلك هو بديل عن »التمسك بفرض مجلس الشورى غير الدستوري الذي يرفضه الشعب رفضا قاطعا«. واعتبر الاستاذ صباح ان هذا الرفض الشعبي لمجلس الشورى هو من مصلحة النظام ذلك ان »الشورى تتعارض تعارضا مطلقا مع الحكم الملكي التوارثي«.

٩١ أكتوبر

اكدت التقارير الواردة من سجن جو مؤخرا ان مسؤولي التعذيب بذلك السجن شددوا قمعهم في الايام الاخيرة بعد ان تولى شخص جديد لم يحدد اسمه بعد مسؤولية ادارة السجن. ومن الاساليب التي اتبعت في الآونة الاخيرة القيام باعتداءات مباغتة على الزنزانات، وتعذيب كل من يوجد بحوزته شيء يعتبره الجلادون من الممنوعات مثل ورقة صغيرة مكتوب عليها دعاء او بعض آيات القرآن الكريم. وفي اثر ذلك تعرض عدد من المعتقلين لتعذيب وحشي حيث ربطت ارجلهم بحبال وعلقوا من السقف وضربوا على جميع انحاء جسدهم حتى سالت الدماء منها. ونقل بعضهم الى زنزانات انفرادية كما حدث للسجين مهدي سهوان الذي وضع في زنزانة انفرادية وربط بالسرير. وقالت التقارير ان مجموعة الاستاذ مجيد ميلاد قد تم تجديد مدة توقيف أفرادها لثلاث سنوات اخرى طبقا لقانون امن الدولة السيء الصيت. وكان هؤلاء قد اعتقلوا لمدة تقرب من الاربع سنوت وبعد اسبوعين من الافراج عنهم العام الماضي تم استدعاؤهم واعتقلوا مرة اخرى.

وعلم كذلك ان الشاب شوقي عبد الله جاسم، ٤٢، من منطقة البلاد القديم والمحكوم بالسجن أربع سنوات من قبل محكمة امن الدولة قد تعرض للتعذيب في الايام القليلة الماضية على يد الجلاد المشهور خالد الوزان، وذلك بسجن الخميس. وعلم ايضا ان الشاب مكي درويش احمد سلمان، من منطقة ابوصيبع الذي يقضي حاليا حكما ظالما بالسجن خمس سنوات، يعاني من آلام شديدة في ركبته اليسرى من جراء التعذيب الذي تعرض له بمركز العدلية وسجن القلعة في بداية اعتقاله. وقد أدخل الى المستشفى العسكري آنذاك بعد تداعي صحته. ولكن سلطات السجن ترفض الآن توفير العلاج اللازم لهذا الشاب. وقد تم اطلاع اللجنة الدولية للصليب الاحمر بهذه الحالات وطلب منها

التدخل فورا لانقاذ هؤلاء المواطنين من معاناتهم.

وبرغم هذه الانتهاكات المتواصلة، فان حكومة البحرين مستمرة في سياساتها التضليلية عن طريق نشر اعلانات باهضة الثمن في وسائل الاعلام الدولية. ففي عددها الذي صدر يوم امس نشرت صحيفة »التايمز« البريطانية اعلانا كبيرا يشجع رجال الاعمال على الاستثمار في البحرين وذلك باغرائهم بعدم وجود ضرائب دخل على الشركات. ويفهم ذلك في اطار سياسات تلميع صورة الحكومة استعدادا للزيارة الرسمية التي سيقوم بها الامير الى لندن الشهر المقبل.

وعلى صعيد آخر ذكر اللورد ايفبوري حقيقة الوضع في البحرين في اطار حديثه حول »الاديان والنظام العالمي«. وجاء على لسانه قوله »في البحرين تعرضت مساجد الشيعة للتخريب والغلق. وتم إسكات الائمة او ابعادهم، واعتقل العلماء المرموقون في السجن بدون محاكمة من قبل الحكومة. وسوف يقوم حاكم البحرين بزيارة الى هذه البلاد قريبا، وآمل ان يقال له شيء حول هذه القضايا«.

ومن جهة اخرى ألقى سماحة الامام محمد مهدي شمس ، رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان الذي يزور البحرين ثلاث محاضرات، الاولى بمسجد الفاتح في المنامة والثانية بمسجد المشرف في جدحفص والثالثة بمسجد سترة. وحضر هذه المحاضرات التي تحدثت حول قضايا الوحدة الاسلامية عدد كبير من المواطنين والمسؤولين الحكوميين. وكان حضور قوات الامن مكثفا جدا حيث احاطت بالمناطق التي القيت فيها المحاضرات وكان مشهدها مثيرا للتقزز. واحتجاجا على ذلك الاستنفار الامني الاستفزازي عبر المواطنون عن انزعاجهم بتفجير اسطوانة غازية مساء امس الاول. وبعد انتهاء محاضرة الامام شمس الدين بمسجد مشرف في جدحفص الليلة قبل الماضية، وبينما كان الحاضرون يغادرون المكان صرخ احد المواطنين وكان يرتدي الغترة والعقال قائلا »أيها الناس زوجتي قتلت على سرير الزوجية بعد ان سلطوا عليها أشعة اكس القاتلة. أي وحدة يا وزير الاعلام، هل الوحدة في استجلاب الراقصات والعاهرات واستعمال تلفزيون البحرين لخداع الناس؟ لا تنخدعوا ايها الناس، هل تسمع يا وزير الاعلام؟«. واستمر المواطن يصرخ بينما كان الناس مندهشين من المشهد. وما هي لحظات حتى احاطت قوات الامن بالرجل وجروه بعنف الى احدى الدوريات واخذوه الى احد مراكز التعذيب. ولم تعرف هويته بعد. ويخشى على هذا المواطن من التعذيب وسوء المعاملة.

وفي لندن، نشرت صحيفة »القدس العربي« في عددها الصادر هذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الرحمن محمد النعيمي بعنوان »لم تمر سنة على البحرين بدون اعتقالات لجنة لحقوق الانسان معينة من الحكومة فمن الذي سيحاسب من؟«. وجاء في المقال ان اللجنة التي شكلت بقرار اميري لن تستطيع محاسبة الحكومة وان النظام »يريد تبييض صفحته امام المنظمات المعنية بحقوق الانسان«. وطرح الكاتب في اماكن مختلفة من المقال أسئلة من نوع »لماذا تشكل الحكومة لجنة لحقوق الانسان وهي السلطة التنفيذية التي توجه اليها الاتهامات حول انتهاكات حقوق الانسان؟ ... لماذا شطب الامر الاميري من صلاحيات اللجنة التحري والبحث في قضايا الاعتقال السياسي؟ لماذا لا يناقش المجلس المعين تقرير اللجنة؟ لماذا لا تكون تقارير اللجنة علنية؟ لماذا ترفع اللجنة تقريرها الى رئيس الوزراء وهو المتهم بكل السجل الاسود لحكومته؟ كيف سيكون التعاطي مع ذلك التقرير وهل ستكون الحكومة ملزمة بالقرارات التي تتوصل اليها اللجنة ام ان هذه اللجنة ليست الا لجنة في مجلس معين تقف صلاحياته عند ابداء الشورى؟

١٢ اكتوبر

أصدرت منظمة »فريدوم هاوس« »Freedom House« الامريكية تقريرها السنوي للعام ٩٩٩١ حول الحريات العامة في العالم وصنف التقرير البحرين ضمن الدول التي تنعدم فيها الحريات الاساسية، وهي ادنى درجة في

التصنيف الذي ينتهجه التقرير الذي يصنف الدول الى دول حرة، ودول حرة جزئيا، ودول تنعدم فيها الحرية. وجاء في التقرير »استمرت الاحتجاجات الشعبية خلال العام الماضي كما استمر قمع الحكومة للقرى الشيعية التي تطالب باعادة البرلمان المنتخب وعودة المبعدين واطلاق سراح المعتقلين السياسيين... وحتى الآن فقد قتل اكثر من اربعين شخصا خلال الاضطرابات المدنية. وحسب المنظمات الحقوقية الدولية فان البحرين اعتقلت آلاف الناس وأصدرت احكاما تعسفية بالسجن بحق مئات المواطنين وأبعدت حوالي ٠٠٥ مواطن مع عائلاتهم. وقد قامت قوات الامن باقتحام المنازل وضربت ساكنيها واعتقلت بعضهم«. واضاف التقرير »ان وزارة الداخلية تسيطر بشكل غير رسمي على الانشطة من خلال الشبكة الامنية المتداخلة التابعة لها... ويحق لاعضاء هذه الشبكة تفتيش المنازل بدون ترخيص قضائي، واستعملت هذه الصلاحية بشكل متكرر ضد القرى الشيعية«. وقال التقرير »ان قانون امن الدولة للعام ٤٧٩١ يسمح للحكومة باعتقال الافراد المتهمين بنشاطات معارضة للحكومة، ومن بينها المشاركة في الاحتجاجات السلمية«. واضاف »ان حرية الصحافة والتعبير محدودة جدا، فلا يسمح للبحرينيين بالتظاهر السلمي وحتى الاحتجاجات السلمية تواجه باستفزازات تعسفية من قبل جهاز الامن«.

ومن جهة اخرى تواصلت اجراءات القمع في الايام القليلة الماضية. فقد اعتقل يوم امس الاول الثلاثاء ١٢ اكتوبر من منطقة سترة الخارجية الشاب علي احمد عبد الله الطوبجي، ٧١. وجاء الاعتقال في اعتداء وحشي على منزل الشاب بعد عودته من المدرسة عند الظهر. وفي اليوم نفسه اعتقل من منطقة توبلي الشاب عبد الله احمد ابراهيم عبد الله، ١٢، من منزله، وذلك عند المغرب. واعتقل يوم الاثنين الماضي ٨١ اكتوبر من المنطقة نفسها الشاب ابراهيم عبد الله احمد عباس، ٠٢، من منزله عند المغرب. وسبق لهذا الشاب ان اعتقل عدة مرات من قبل وتعرض للتعذيب بشكل متواصل. وفي يوم السبت الماضي ٦١ اكتوبر اعتقل من منطقة كرزكان الشاب احمد عباس مرهون، ٩٢. وهذا المواطن هو شقيق الشهيد الشاب فاضل عباس مرهون الذي استشهد في العام ٦٩٩١ برصاص الشرطة. وكانت المعارضة قد طالبت مرارا بالتحقيق في جريمة قتل الشهيد الشاب فاضل، ولكن الحكومة رفضت اجراء اي تحقيق.

وشوهدت يوم الاثنين الماضي شعارات دستورية كثيرة على جدران منطقة المعامير ومن بينها عبارات مقتطفة من خطب الشيخ الجمري. وطبعت صورة الشيخ على الجدران ايضا. وفي اليوم التالي ذهب فريق كامل من وزارة الداخلية لتصوير الكتابة والصور باعتبارها »تهديدا لامن الدولة«، ثم قام بمحوها. وسمعت في اليوم نفسه اصوات انفجارات لاسطوانات غازية بمنطقتي الديه وتوبلي.

هذا وما تزال مشاعر المواطنين غاضبة بسبب استمرار غلق مسجد الزهراء بمدينة حمد منذ ثلاثة اسابيع تقريبا، ويمنع المواطنون من اداء الصلاة فيه بقرار من رئيس الوزراء. وصدرت مناشدات من المواطنين تطالب الحكومة بالتخلي عن سياسة الانتقام من بيوت الله والاعتداء على حرية المواطنين في اداء عباداتهم.

ومن جهة اخرى اصدرت المعارضة بيانا مشتركا حول التطورات الاخيرة في البلاد ومن بينها تشكيل لجنة حكومية لحقوق الانسان. وطالب البيان الذي وقعت عليه حركة احرار البحرين والجبهة الشعبية في البحرين وحركة التحرير الوطني البحرانية المجموعة الدولية والحكومات الصديقة والمنظمات الحقوقية والمدنية بحث حكومة البحرين على اطلاق جميع السجناء السياسيين وانهاء حالة الطوارئ في البلاد وذلك بالغاء القوانين والاحكام التي تناقض دستور البلاد والمواثيق والاعراف الدولية، والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان مع التصديق على العهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٥٢ اكتوبر
في تطور خطير جدا منعت سلطات القمع اقامة الاحتفالات الشعبية بمناسبة مولد الامام علي بن ابي طالب في عدد من المناطق. فقد علم ان مواطني منطقة كرانة منعوا بشكل خاص من اقامة الاحتفال الذي كان مقررا اقامته يوم الجمعة الماضية. ووجه اليهم فاروق المعاودة تهديدا بالعقاب الشديد ان اقاموا الاحتفال الذي اعتادوا على اقامته منذ مئات السنوات. واستدعى مسؤول المأتم الذي كان من المقرر اقامة الاحتفال فيه ووجه اليه الاهانات والتهديد اذا لم يلتزم بقرار المنع. وقال ان هذا القرار ساري المفعول حتى في المستقبل. واضاف انه يريد اسماء كل المشاركين في اي احتفال مستقبلي وانه سوف يمنع الاحتفال اذا كان بين المشاركين من لا يعجبونه. وقال احد السياسيين بمناسبة هذا المنع »في دولة لا يحكمها القانون يصبح الشرطي هو الآمر والناهي. انها دولة بوليسية اليس كذلك؟«.

وفي منطقة توبلي منع المواطنون من اقامة احتفال مماثل في اليوم السابق الخميس ١٢ اكتوبر. فقد طوقت قوات الشغب مسجد السيد هاشم التوبلاني وهو عالم بحراني كبير عاش في القرن السابع عشر الميلادي وتسعى الحكومة لطمس ذكره، وذلك بعد صلاة المغرب مباشرة ومنعت اي مواطن من دخول المسجد لغرض المشاركة في الاحتفال. وحدث الامر نفسه في بني جمرة حيث منع المواطنون من اقامة حفل مماثل. جاءت هذه القرارات الخطيرة في الوقت الذي تتظاهر فيه الحكومة امام الشخصيات الاسلامية باحترامها لحقوق المواطنين وتنظم لهم المحاضرات في بعض المساجد.

يضاف الى ذلك قرار آخر بالتضييق على المساجد والمصلين فيها. فقد استدعي عدد من علماء الدين الى مراكز التعذيب ووجهت لهم تهديدات بالاعتقال والتعذيب اذا لم يتوقفوا عن الصلاة في تلك المساجد. فقد استدعي الشيخ محمد تركي الى مركز التعذيب بالقلعة وطلب منه التوقف عن الصلاة في جامع مدينة عيسي، وان يوجه نداءات الى المصلين بعدم المطالبة بالدستور وحكم القانون والا فانه سوف يعتقل بدون انذار. واستدعي كذلك السيد حسين الحايكي الذي يقوم بصلاة الجماعة بجامع الصادق بمنطقة القفول وهددوه بالاعتقال والتعذيب اذا لم يتوقف المصلون عن المطالبة بحقوقهم الدستورية. وقال له الجلادون ان عليه ان يختار بين الذهاب الى المسجد ومنع المصلين من الممارسات السياسية او عدم الذهاب الى المسجد مطلقا. وقد لوحظ غياب السيد حسين من الجامع المذكور يوم الجمعة الماضية.

وبرغم هذه الممارسات القمعية المكشوفة تواصل الحكومة جهودها الهادفة لتضليل الرأي العام العالمي. فقد كتب السفير البحريني في لندن رسالة الى اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان في ٩١ اكتوبر يحتج فيها على ما ذكره اللورد حول البحرين في كلمة امام مجلس اللوردات مؤخرا وجاء في رسالة السفير »ان حرية العقيدة مطلقة وان الدولة تضمن عدم المساس بدور العبادة وحرية ممارسة الشعائر الدينية واقامة المسيرات لدينية والاجتماعات وفق العادات المعمول بها في البلاد«. واضاف »ان اماكن العبادة هذه يجب ان تستعمل لممارسة العبادات الدينية وليس كاماكن لتشجيع العنف والاضطراب«.

فاستغرب اللورد ايفبوري من السفير هذه الادعاءات التي لا يصدقها الواقع وكتب اليه رسالة جاء فيها ما يلي »انني سعيد بانك كتبت لي لان ذلك يعطيني الفرصة لان اكتب اليك مرة اخرى حول رغبتي في زيارة البحرين مع السماح لي بالاتصال الحر بائمة المساجد والقادة الآخرين ومن بينهم المعتقلين في السجون. وذلك لكي تكون الصورة واضحة في ذهني حول ما يجري في البلاد ومن بين ذلك الحرية الدينية وحقوق الانسان بشكل عام«. وتطرق اللورد ايفبوري الى امثلة عديدة من الانتهاكات التي تمارسها قوات الامن بحق المساجد وائمتها. وقال ان مسجد مدينة حمد قد منعت الصلاة فيه منذ ثلاثة اسابيع ولا زال المنع ساري المفعول. واضاف ان مساجد ومآتم عديدة في الدراز

وكرباباد والسنابس وبني جمرة وغيرها بقيت مغلقة فترات طويلة في السنوات الاخيرة وان بعضها تم ختمها بالشمع الاحمر. وانتقد تشكيل المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية واصفا اياه بانه »تأميم للممارسة الدينية«.

٦٢ أكتوبر

اكد السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، ان على دول الخليج التحرك نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان لتفادي المشاكل. وقال السيد هين يوم امس خلال لقائه مع الصحافيين الكويتيين »ان مستقبل العالم هو مستقبل الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والتحديث الاقتصادي والسلام مع الدول الاخرى«. واضاف الوزير البريطاني الذي بدأ جولته الخليجية التي تشمل بالاضافة الى الكويت كلا من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية »انا متأكد من انني سأجري مناقشات طيبة في دول الخليج التي سأزورها، وسأتحدث عن هذه القضايا وقضايا اخرى«. وقال الوزير البريطاني »أعجبت بالجدل الديمقراطي في الكويت الذي أظهر ان من الممكن تطوير بنية سياسية ديمقراطية وفقا للشريعة الاسلامية والتراث والتقاليد«. واكد الوزير على وجود قضية حقوق الانسان والديمقراطية على جدول اعماله فقال ان الرئيس صدام حسين سيخرج من السلطة قريبا. واضاف »لا يمكنك المكوث في السلطة الى الابد، وستنتصر الديمقراطية والحرية في النهاية، وفي نهاية المطاف سيجد جميع الطغاة ان عهدهم قد ولى عاجلا ام آجلا«. وذكرت مصادر مطلعة في المنامة ان المسؤولين في البحرين أبدوا امتعاضا شديدا من هذه التصريحات التي تتناغم مع ما يشعر به المواطنون البحرينيون بشكل خاص. وقالت هذه المصادر ان الحكومة تفكر في اطار محاولاتها تخفيف الانتقادات الدولية لسياساتها، لطرح مشروع جديد لانتخاب نصف اعضاء مجلس الشورى الذي فرضته الحكومة على الشعب والذي لا يحظى بشرعية دستورية، وذلك لاظهار شيء من التطوير. ولكن هذه المصادر ذكرت كذلك ان من غير المتوقع ان يقبل شعب البحرين بهذا الاجراء وان مطلبه الاساسي هو اعادة العمل بدستور البلاد وان الشعب لا يريد منة من احد بل يطالب بما هو حق له حسب النصوص الدستورية. وقالت مصادر المعارضة ان المشكلة ليست في تعيين اعضاء مجلس الشورى او انتخابهم، بل في مشروع المجلس اساسا نظرا لافتقاده الشرعية الدستورية التي هي العقد الوحيد بين ابناء البحرين والعائلة الحاكمة.

وفي هذا الاطار، حثت المعارضة الامير الشيخ حمد بن عيسى على اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني ليكون حكمه شرعيا من الناحية الدستورية، وذلك طبقا للمادة ٣٣ح التي تنص على ان »الامير مسؤول عن الحفاظ على شرعية الحكومة وسيادة القانون، وعليه ان يقدم القسم التالي امام جلسة خاصة للمجلس الوطني المنتخب »اقسم بالله العظيم ان احترم الدستور وقوانين الدولة، وان احافظ على حريات الناس ومصالحهم وممتلكاتهم، وضمان استقلال البلاد وسيادتها على اراضيها«. وكما هو واضح فان حكم الامير لن يكون دستوريا ما لم يفعل ذلك.

وعلى صعيد آخر كشف النقاب عن جريمة جديدة ارتكبها النظام بحق احد ابناء البحرين ظلما وعدوانا. ففي يوم السبت الماضي ٣٢ اكتوبر تم ابعاد الشاب علي حسن مزعل، ١٢، الى دولة قطر برغم امتلاكه جواز سفر بحرينيا صالحا. وكان الشاب قد وصل الى البلاد يوم الجمعة بعد ان قضى عامين في الدوحة لاكمال دراسته الثانوية. وملخص قصته انه كان قد اعتقل في العام ٦٩٩١ ومكث في غرف التعذيب اكثر من عام. وبعد خروجه من السجن منعته الحكومة من مواصلة دراسته الثانوية كما فعلت مع عدد كبير من ابناء البحرين، فذهب مع عدد من الطلبة المطرودين من المدارس الى دولة قطر لاكمال دراستهم الثانوية. ولما عاد بعضهم في الصيف قبل الماضي

منعوا من العودة الى قطر. اما هذا الشاب فقد قرر البقاء في الدوحة حتى اكمال الدراسة، ولدى عودته يوم الجمعة الماضية اعتقل وعومل بوحشية قبل ترحيله الى الدوحة مجددا. هذا هو مصير ابناء البحرين في ظل النظام الخليفي.
ومن جهة اخرى استمرت المعاملة السيئة التي يلقاها البحرينيون في الكويت. فقد شنت اجهزة الامن الكويتية في الاسابيع الاخيرة حملة غريبة على العاملين البحرينيين الموجودين في الكويت. واعتقلت المواطن البحريني الشاب فاضل العجيمي، ٣٢، وتم التحقيق معه لمدة يوم كامل بمبنى المخابرات بمنطقة السالمية. وتعرض لمعاملة سيئة للغاية بالضرب والشتم والتهديد المتواصل بالابعاد الى البحرين. واطلق سراحه يوم امس الاول بعد سحب جوازه. ويشعر المواطنون البحرينيون في الكويت بقلق دائم بعد قرار كويتي بمضايقتهم لاسباب غير معروفة. وناشدت المعارضة البحرينية الحكومة الكويتية الكف عن هذه الممارسات التي لا تتناسب مع روح الاخوة التي تربط الشعبين الشقيقين.

٨٢ أكتوبر

ما تزال مشاعر المواطنين هائجة بسبب قرار الحكومة منع الاحتفالات الدينية في مساجد ومآتم عديدة الاسبوع الماضي. فبعد منع الاحتفال بمنطقة كرانة انتشرت الشعارات على الحيطان وكان من بينها »لن نركع الا لله«، »نطالب بارجاع حرياتنا الدينية ومبعدينا«، »تخسأ ايها المرتزق ان تنال من ديننا«. وكان فاروق المعاودة قد اتخذ قرارا بتحدي مشاعر المواطنين والاعتداء على عقيدتهم ومنع احتفالاتهم التي اعتادوا عليها منذ مئات السنين. وكانت الاحتفالات قد منعت بالقوة في بعض الاحيان في عدد من المناطق مثل الدراز وبني جمرة وكرانة وتوبلي وغيرها. ويساور المواطنين شعور عام بالقلق من هذه السياسات القمعية التي تصاعدت في الاسابيع الاخيرة. ويتردد في الاوساط الشعبية ان وزارة الداخلية تعتزم تعطيل أنشطة الصناديق الخيرية التي انتشرت في البلاد وساعدت الكثيرين من ابناء الشعب بعد ان فشلت الحكومة في الاهتمام بهم. وتجدر الاشارة الى ان البحرين ليس لديها نظام حكومي للكفالة الاجتماعية.
وكان جهاز التعذيب قد استدعى الشيخ شاكر الفردان الاسبوع الماضي وسأله عن مشاركته في ندوة عقدت مؤخرا، وما اذا كان يعلم ان الندوة عقدت بدون اجازة من جهاز التعذيب. ووجه المعذبون تهديدا قوي اللهجة الى هذا ا لمواطن بالاعتقال والتعذيب اذا اشترك مرة اخرى في اي نشاط علني بدون اجازة رسمية من وزارة الداخلية.
وعلى صعيد آخر انتشرت مؤخرا انباء عن فساد اداري على نطاق واسع. ومن هذه الانباء ان مسؤولين بوزارة العمل أصدروا ٠٠٠٩ تأشيرة عمل حرة لاستقدام عمال من شبه القارة الهندية وعرضهم في السوق المحلية، وذلك مقابل قرابة ٠٠٣ دولار لكل تأشيرة عمل. وبذلك يكون المسؤولون عن تلك الجريمة قد حصلوا على اكثر من مليونين ونصف دولار. وذكرت انباء اخرى ان مسؤولا سابقا بادارة الجوازات قام باصدار جوازات جديدة وباعها على من يريدها من البحرينيين المحرومين من الجنسية القادرين على دفع مبالغ بلغت احيانا ٠٤ الف دولار. وذكرت هذه الانباء ان التحقيق شمل سكرتير الشخص المذكور. ولم يمكن التأكد من صحة هذه الانباء.
وفي مقابلة تليفزيونية مع قناة »الجزيرة« القطرية قال الدكتور عبد الله النفيسي ان من الخطأ استمرار الوضع في البحرين على ما هو عليه. وقال خلال الحوار المفتوح الذي أجراه معه السيد محمد كريشان والذي بث يوم امس الاول وأعيد بثه يوم امس ان »شعب البحرين من اكثر شعوب الخليج ثقافة، وأقدمها انفتاحا وأوسعها وعيا، وبالتالي فلماذا تأجيل الاصلاح السياسي؟«. وبدى الدكتور النفيسي منزعجا جدا من مماطلة حكومة البحرين في القيام بالاصلاحات السياسية المطلوبة بمبررات غير مقبولة.

وعلم كذلك ان الوضع الصحي للاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته يتداعى بشكل متواصل، وان هناك حاجة ماسة لتقديم علاج عاجل لهم ولكن سلطات القمع ترفض ذلك. وتطالب منظمات حقوقية عديدة باطلاق سراح المجموعة مع بقية المعتقلين السياسيين الذين يمثل استمرار اعتقالهم انتهاكا حقيقيا لحقوق الانسان ودستور البلاد. وقد قضى الاستاذ عبد الوهاب حسين الذي يعاني من ضعف البصر وامراض اخرى قرابة الاربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة.

وذكرت مصادر مطلعة ان حكومة الكويت منزعجة من حكومة البحرين بسبب استمرار ضغوط الاخيرة لزيادة قمع المواطنين البحرينيين العاملين في الكويت. وقالت المصادر ان وزير الداخلية الكويتي سوف يثير الموضوع مع نظيره البحريني في اجتماع وزراء الداخلية في ابوظبي هذا الاسبوع. جاء ذلك بعد ان اضطرت حكومة البحرين للافراج عن عدد من المواطنين البحرينيين الذين سلمتهم الكويت الى سلطات الامن البحرينية. ومن هؤلاء السيد عباس درويش الذي سلم الى البحرين الشهر الماضي واطلق سراحه. وقد منع الاسبوع الماضي من دخول الكويت لدى توجهه اليها للقاء زوجته الكويتية.

يوميات نوفمبر ٩٩٩١

٩٢ اكتوبر

تلقت المعارضة البحرينية الانباء التي تحدثت عن ان اسرائيل تجري مفاوضات سرية مع البحرين بهدف اقامة علاقات دبلوماسية معها بدهشة كبيرة، وفضلت عدم التعليق على تلك الانباء بانتظار اتضاح الصورة اكثر. وكانت صحيفة »يديعوت احرونوت« قد قالت ان »موفدا خاصا من قبل وزارة الخارجية الاسرائيلية وهو بروس كاشران الذي يعمل رجل اتصال بين وزارة الخارجية ودول الخليج العربي زار في الآونة الاخيرة سرا كلا من صنعاء عاصمة اليمن والمنامة عاصمة البحرين والتقى مع عدد من كبار المسؤولين في هاتين الدولتين في محاولة لاقناع زعمائهما باقامة علاقات مع اسرائيل«. واضافت الصحيفة انه »في البحرين توجد جالية يهودية صغيرة للغاية تبلغ ثماني عائلات فقط«. ونقلت مصادر صحافية عن مصادر بوزارة الخارجية الاسرائيلية ان كاشران نقل تقييمات متفائلة حول احتمال التوصل الى انطلاقة في العلاقات مع البحرين قريبا«. ولكن في مقابل ذلك اعربت مصادر مطلعة في الوزارة المذكورة عن شكها ازاء التقييمات المتفائلة التي نقلها كاشران حول احتمال التوصل الى اقامة علاقات مع اليمن والبحرين. ونفت وزارة الخارجية البحرينية يوم امس وجود اي اتصال سري مع اسرائيل.

وكانت المعارضة البحرينية قد حصلت قبل فترة على معلومات بان هناك تعاونا بين جهاز المخابرات في البحرين و»الموساد« الاسرائيلي، وان الاخير يقوم بعمليات تجسس في عواصم غربية على المعارضة البحرينية وتقديمها الى المنامة. كما حصلت على معلومات لم يمكن التأكد منها بعد بان هناك تعاونا بين سفارة البحرين باحدى العواصم الاوروبية ومكتب اعلامي اسرائيلي في تلك العاصمة. وفي وقت سابق من هذا العام بثت الاذاعة الاسرائيلية نبأ حول التعاون المخابراتي بين الطرفين.

وعلى صعيد آخر اكدت الانباء ان هناك ضغوطا كبيرة تمارسها الحكومة على اللجنة العامة لعمال البحرين. وقالت هذه التقارير ان وزير الداخلية عقد يوم امس الاول الاربعاء ٧٢ اكتوبر بمكتبه اجتماعا مع رئيس واعضاء الهيئة الادارية للجنة العامة لعمال البحرين هددهم فيه بانه لن يسمح مطلقا بقيام نقابات عمالية في البحرين. وقال ان النقابات العمالية تزعزع الامن والاستقرار ولا تناسب اوضاع البحرين. وزاد على ذلك تهديده بتقديم العناصر النقابية للمحاكمة امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت. واكد ان وزارته تتابع عمل اللجان المشتركة. وكرر الوزير الاشارة الى جريمة

الاعتداء التي قام بها جهاز المخابرات البحريني على مقر اللجنة العامة لعمال البحرين قبل بضعة شهور. وفي هذا المجال مارس ضغوطا كثيرة على رئيس اللجنة ونائبه لكتابة رسالة الى السيد حسن جمام، أمين عام اتحاد العمال العرب لنفي الاعتداء بشكل قاطع.

وقد أصدر اتحاد عمال البحرين يوم امس بيانا شجب فيه تلك المحاولات الحكومية لقمع الحركة العمالية مؤكدا شجبه للاعتداء على مقر اللجنة العامة. كما فند البيان ادعاءات وزير الداخلية وتهديداته واعتبر ذلك خرقا »لمواثيق منظمتي العمل العربية والدولية خصوصا المبادىء الاساسية ولمبدأ حقوق الانسان المادة ٣٣ والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودستور دولة البحرين المادتين ٧٢ و ٨٢. وهناك خشية من قيام الحكومة بخطوة مماثلة لما قامت به العام الماضي ضد جمعية المحامين البحرينية عندما حلت مجلس الادارة المنتخب وعينت ادارة اخرى. ولكن تلك الخطوة فشلت تماما وأرغمت الحكومة على التخلي عنها لاحقا.

١ نوفمبر

أغلقت السلطات الامنية يوم الجمعة الماضية مسجد الصادق بمنطقة القفول تمشيا مع سياسة قمع حرية العبادة. وقد سادت حالة غضب واستياء كبيرين بين المواطنين الذين كانوا متوجهين للصلاة في ذلك المسجد. وعلى اثر قرار منع صلاة الجماعة هناك تجمهر المصلون امام الباب الرئيسي القريب من مسجد آخر. واستغرب المصلون في المسجد المجاور من هذا الاجراء المنافي للدين والمناقض لكل مبادىء الحرية والانفتاح الذي تتكلم عنه الحكومة. ويقع هذا المسجد بالقرب من المنامة ويؤمه عدد كبير من المواطنين لاداء الصلاة خصوصا يوم الجمعة.

هذا وما يزال مسجد مدينة حمد مغلقا منذ قرابة الشهر وذلك في اطار السياسة الجديدة لتكريس القمع ومحاصرة الحريات الدينية. وطبقا لبعض المعلومات فان الحكومة تخطط لاغلاق مساجد رئيسية كثيرة في البلاد ومنع الاحتفالات بشكل واسع. وتقوم السلطة بهذه الاجراءات تحت غطاء منع العنف في الوقت الذي لا يوجد فيه اي عنف في البلاد سوى ما تمارسه الحكومة ضد ابناء البحرين. ويرى المراقبون ان الحكومة تعتزم فرض مشروع المجلس الاسلامي الاعلى بالقوة، فهي تغلق المساجد وتمنع الاحتفالات الآن ثم تشترط على القائمين عليها الحصول على اجازة المجلس الاعلى لاعادة فتحها.

وقال مصدر في المعارضة ان من الضروري اطلاع الجهات المسؤولة عن الحريات الدينية في الامم المتحدة على هذه التطورات، وذلك لدحض ادعاءات الحكومة بشأن الحريات الدينية وحقوق المواطنين في ممارسة شعائرهم الدينية التي اعتادوا عليها منذ مئات السنين.

وفي منطقة أبوصيبع دوى الليلة الماضية صوت انفجار كبير باسطوانة غازية احتجاجا على تقليص حرية العبادة بالمنطقة. وكان مواطنو أبوصيبع قد منعوا الشهر الماضي من اقامة احتفال بمناسبة دينية اعتادوا على اقامتها منذ مئات السنين. ومنعت مساجد ومآتم عديدة من احياء تلك المناسبة بمناطق بني جمرة والدراز والقدم وكرانة وتوبلي. وجاءت اوامر المنع من فاروق المعاودة، احد اعضاء لجنة التعذيب بوزارة الداخلية ومدير مركز البديع.

وشوهدت يوم امس شعارات كثيرة بمنطقة الديه احتجاجا على هذه الممارسات الجديدة. وتسعى الحكومة لاشغال المواطنين بهذه القضايا لكي ينسوا القضية الاساس وهي اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني. ولكن المواطنين واعون جدا لتلك القضايا، وقد انعكس ذلك في الشعارات التي كان من بينها »لن نتنازل عن مطالبنا«، »البرلمان هو الحل«، »الحق فوق القوة والشعب فوق الحكومة«، »نحن نريد الحرية ونرفض العبودية للطاغوت«، »لماذا انتهاك المساجد؟«، »سنواصل النضال على درب الشهيد نضال«.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي«

اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا بعنوان »المطلوب مزيد من الانفراج السياسي والعفو عن المبعدين والمسجونين«، كتبه الاستاذ البحريني يعقوب جناجي المقيم في دمشق. وجاء في المقال تعليق على قرار تشكيل لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى، وملاحظات على ذلك منها ان مجلس الشورى معين وليس لتوصياته او قراراته قوة قانونية وكذلك اللجنة المنبثقة عنه، وانها لن تستطيع تحقيق مهماتها لان البحرين لم توقع على المواثيق الدولية حول الحريات العامة، وان البلاد تعاني منذ عقود من تجاوزات وخروقات واسعة في المجالات القانونية والسياسية والنقابية والاجتماعية. وعدد الكاتب بعض القوانين التعسفية التي صدرت بعد المجلس الوطني وتعليق العمل بدستور البلاد قبل ربع قرن. وتطرق الى »ممارسات الطرد من العمل والاعتقالات العشوائية واعمال التعذيب، الامر الذي ادى الى وفاة العشرات من المواطنين من جراء ذلك او برصاص قوات الامن«. ويعتقد الكاتب ان »هذه بعض القضايا الاساسية الهامة ذات الاولوية والمطلوب حلها بشكل عاجل قبل ان تبدأ اللجنة بالتعاون مع الاجهزة الرسمية المعنية بتنمية الوعي بحقوق الانسان ومتابعة مسائل حقوق الانسان والعمل على حمايتها«، حسب ما جاء في الامر الاميري الخاص بتشكيل اللجنة. وقال انه اذا تحقق ذلك فسوف تكون هناك ارضية صلبة لعمل اللجنة. وطالب الكاتب باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين السياسيين، وان لا يكون ذلك مشروطا بالولاء الا للوطن ودستور البلاد وليس للحاكم.

وفي يوم السبت الماضي ٣٠ اكتوبر اقيم في لندن احتفال ومعرض فني لاحياء الذكرى الـ ٧٠٠ لوفاة الفيلسوف الشيخ ميثم البحراني. وقدم سماحة العلامة الدكتور السيد محمد بحر العلوم بحثا جديدا ومعمقا حول شخصية وافكار وآثار الفيلسوف البحراني. ويعتبر البحث الموثق من أهم ما صدر حول الشيخ ميثم، اذ ذكر الدكتور بحر العلوم ان الافكار الفلسفية الميثمية اثرت على علماء وفلاسفة الاسلام مثل العلامة الحلي وابن طاووس ونصير الدين الطوسي وصدر المتألهين الشيرازي والشيخ ابي السعادات والشريف الجرجاني وغيرهم.

وبالمناسبة عرضت اعمال فنية ورسومات انجزها سجناء الرأي في البحرين. وقد اعجب الحاضرون بالمستوى المرتفع لاهل البحرين الذين يتعرضون لتعذيب المرتزقة المستوردين. وكانت الاعمال الفنية والرسومات قد هربت من السجون إلى لندن، وسوف يطبع البحث القيم في كتاب خاص، كما طالب الحضور بتكرار المعرض الفني لسجناء الرأي لكي يتعرف العالم على قضية البحرين العادلة وجذور اهل البحرين الحضارية.

٢ نوفمبر

نظمت يوم امس اعتصامات واحتجاجات في عدد من المناطق وذلك بمناسبة ذكرى الاعتصام الذي قام به رموز الانتفاضة الشعبية قبل اربعة اعوام. وشاركت في الاعتصام مناطق عديدة اما باطفاء الانوار او حرق اطارات السيارات او تفجير اسطوانات الغاز او كتابة الشعارات على الحيطان. فقد سمع بمنطقة السنابس بالقرب من مركز البحرين الدولي للمعارض دوي اثنتين من اسطوانات الغاز، وكان الصوت قويا لدرجة ان الموجودين بالمعرض أصيبوا بالذهول وقت الانفجار. وبالقرب من منطقة المرخ شوهدت سيارات الامن وهي تغلق الشارع العام بسبب الحرائق الصغيرة الكثيرة. وكانت هناك كمية كبيرة من الاطارات المشتعلة على شارع البديع. وكان الوضع مماثلا بالقرب من الدراز وبني جمرة. وفي منطقة الديه اطفئت الانوار بشكل ملفت للنظر فيما هرع اصحاب المحلات التجارية لاغلاقها في وقت مبكر على غير العادة. وفي منطقة كرانة شوهدت شعارات كثيرة مكتوبة على الحيطان بينما استمرت قوات القمع في مطاردة المواطنين الذين قاموا بذلك، وحدثت مطاردات متواصلة طوال الليلة قبل الماضية. وفي

المنامة شوهدت الليلة الماضية النار مشتعلة في مكان القمامة على طريق الكنسية وسط الطريق القريب من القلعة. وحدث بسبب ذلك ارتباك شديد في حركة السير. وشوهدت سيارتان للشرطة وهما تجوبان المنطقة بحثا عن المتظاهرين.

وتجدرالاشارة الى ان المواطنين قاموا باحياء ذكرى اعتصام مجموعة الرموز القيادية وذلك تعبيرا عن سخطهم الشديد بسبب عدم قيام الحكومة بأية اصلاحات سياسية واستمرار تعليق الدستور والبرلمان المنتخب. وكانت المجموعة التي تضم بالاضافة الى الشيخ الجمري كلا من الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي بن احمد الجدحفصي قد قاموا باعتصام تاريخي في خريف ٥٩٩١ احتجاجا على رفض الحكومة تنفيذ جانبها من الاتفاق الذي تم بين الطرفين عندما كان القادة معتقلين للمرة الاولى في المرة الاولى ابريل سبتبمر ٥٩٩١.

ويشعر المواطنون بالغضب الشديد لان اولئك العلماء والفضلاء ما يزالون يرزحون في الزنزانات. فالشيخ الجمري محاصر في منزله ويخضع لضغوط متواصلة لحمله على التنازل عن المطالب الشعبية، بينما يرزح الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته في غرف التعذيب ويحرمون من العلاج المناسب.

وعلى صعيد آخر تسود حالة من الغضب والاستياء في اوساط ادارات الصناديق الخيرية بسبب اجراءات جديدة تسعى الحكومة لفرضها عليها. ومن هذه الاجراءات منع الصناديق من اصدار التقويمات السنوية بالطريقة التي كانت تصدر بها من قبل. وتسعى وزارة الاعلام لمحاصرة تلك الصناديق الخيرية التي تتعرض لشروط صعبة لاصدار تلك التقويمات. وتشترط الوزارة عدم نشر اعلانات على تلك التقويمات، الامر الذي يحرم الصناديق الخيرية من مدخولات جيدة تفيد في نهاية المطاف العائلات المحتاجة التي فشلت الحكومة في سد حاجتها المادية. كما حث جهاز التعذيب عددا من ابواق النظام على الكتابة ضد هذه الصناديق والمطالبة اما باغلاقها او اخضاعها لرقابة وزارة الداخلية.

وعلى صعيد آخر فتح فضيلة الشيخ علي سلمان، المعارض البحريني المنفي، صفحة خاصة به على الانترنت تتضمن مواقفه حول ما يجري في الساحة وبعض الاخبار والتحليلات السياسية. وقال مواطنون اطلعوا على محتوياتها انها جيدة ومفيدة وانها تؤكد استمرار النشاط المعارض لحكومة البحرين والاصرار على المطالب المشروعة. ورحبت المعارضة بهذه الصفحة وتتمنى ان تستمر وتتطور وتكون احد المصادر المهمة للتوعية والتوجيه الضروريين للحركة الشعبية.

٣ نوفمبر

قالت الحكومة البريطانية انها تتوقع ان تتعاون كل الدول بما فيها البحرين مع مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة. جاء ذلك في اجابة مكتوبة لسؤال وجهه اللورد ايفبوري حول الموضوع. وكان السؤال كالتالي »سأل اللورد ايفبوري حكومة صاحبة الجلالة عما اذا عرفت السبب وراء تأجيل حكومة البحرين زيارة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة التي وافقت عليها في البداية في اجتماع مع اللجنة الفرعية حول تشجيع وحماية حقوق الانسان، وذلك في اغسطس ٨٩٩١، وما هو الموعد الجديد الذي اتفق عليه للزيارة، وما اذا كانت الحكومة البريطانية سوف تضغط على السلطات البحرينية لاطلاق سراح كل من الشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور والشيخ حسن سلطان وحسن مشيمع والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي وعبد الوهاب حسين الذين اعتقلوا في ١٢ و ٢٢ يناير ٦٩٩١ولم تقدم لهم اية تهمة بارتكاب اية جنائية؟«.

وجاء رد الحكومة على لسان البارونة سكوتلاند اوف أستال كالتالي »ان السطات البحرينية لم تناقش معنا تأجيل زيارة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة. ونعتقد ان هناك

مداولات بين البحرينيين ومجموعة العمل لتحديد موعد آخر في المستقبل. ونتوقع من جميع الدول ان تتعاون مع آليات حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، والبحرين ليست مستثناة من ذلك، وسوف نراقب الوضع بعناية. ان حكومة البحرين تدرك قلقنا بشأن المعتقلين. وقد رحبنا باطلاق ٢٠٣ سجينا مؤخرا. وحثثنا المعارضة البحرينية على التجاوب الايجابي مع مبادرات الامير للتصالح مع المواطنين الشيعة«.

وعلق مصدر بالمعارضة البحرينية مرحبا بما قالته الحكومة البريطانية ومؤكدا ان المطلوب ليس المصالحة مع طائفة بعينها من ابناء البحرين بل مع شعب البحرين كله وذلك باعادة العمل بدستور البلاد الذي هو الوثيقة القانونية الوحيدة الملزمة بين الطرفين والتي هي المصدر الاساس لشرعية النظام السياسي في البلاد.

ومن جهة اخرى هناك لغط كبير داخل اللجنة البرلمانية البريطانية البحرينية بعد ان تأكد ان الزيارة الاخيرة التي قام بها بعض افراد المجموعة الى البحرين الشهر الماضي لم يتم الاتفاق عليها بين جميع اعضاء المجموعة، وان الاعضاء ذوي الاتجاهات المتحررة والداعمة للديمقراطية وحقوق الانسان تم استثناؤهم من الزيارة ولم يعرفوا عنها الا بعد انتهائها. وقال احد البرلمانيين الغاضبين »لم اكن على علم بالزيارة. وأنا منزعج بسبب ذلك، فأنا عضو في المجموعة وأبديت اهتماما كبيرا بالمنطقة. وقد تحدثت مع كين بيرتشيس حول ذلك، فكان موقفه اعتذاريا. وقال ان الترتيبات لها حدثت في وقت قصير، وكنت في منزلي وكان بامكانهم الاتصال بي«. واضاف »انني مستاء كذلك بسبب التعليقات المنسوبة الى الدكتور عاشوك كومار. ان عاشوك عضو في لجنتي وسوف أسأله ما اذا كان قد قال ذلك فعلا«.

ومن جهة اخرى علم ان مظاهر الاحتجاج الذي حدث يوم امس الاول شوهدت في مناطق كثيرة من بينها المنامة والنعيم والبلاد القديم. وقال شهود عيان ان حرائق احتجاجية صغيرة حدثت في هذه المناطق بالاضافة الى الشعارات الحائطية الكثيرة.

الى ذلك استمرت ممارسات التعذيب في الفترة الاخيرة على نطاق خطير. واكدت التقارير الواردة من مركز التعذيب بالحوض الجاف ان مسؤولا واحدا هو فهد الفضالة تميز بشراسته ووحشيته في التعامل مع ابناء البحرين، وهو برتبة ملازم اول. وتقول التقارير انه لا يمضي يوم واحد الا وعاث بأجساد الموقوفين فسادا. وتضيف ان من يريد الاطلاع على حقيقة هذا الجلاد فعليه ان يقف لحظات امام مكتبه ليمسع من فمه اقذر الكلام الفاحش والبديء، وكل انواع الشتم والقذف والاهانة والتحقير. وفي ما يلي نماذج مما ارتكبه من جرائم مؤخرا بحق ابناء البحرين

١ جعفر وعادل شابان من منطقة المعامير، أضربا عن الطعام لمدة يومين بسبب سوء معاملته للسجناء. فجاء فهد الفضالة ومارس بحقهما اقسى اساليب التنكيل والبطش، ولا تزال آثار التعذيب واضحة على جسديهما.

٢ عمار يوسف الاسكافي، ٨١، من منطقة البلاد القديم، لا تزال آثار الحديد في رأسه من جراء ضربات عنيفة على سياج حديدي، وآثار السياط واضحة على جميع انحاء بدنه. وحاول الفضالة الاعتداء غير الاخلاقي عليه مرارا، وشتمه وأهانه ووضعه في أسوأ الزنزانات الانفرادية وذلك بعد جلسات تعذيب متتالية.

٣ حسين فرحان من منطقة سترة، تعرض لضرب مبرح بالسوط مدة طويلة على يدي فهد الفضالة. وقام الجلاد بسكب الماء البارد عليه عند منتصف الليل، ثم بعث جلاوزته الى هذا الشاب لينهالوا عليه ضربا وركلا، ثم وضعوه في زنزانة لا تتعدى مساحتها مترا مربعا ونصفا، وتركه فيها على ارض صلبة بدون فراش. والفضالة يكرر كثيرا قوله »أنا أتلذذ بالتعذيب«. وقال عدد من ضحاياه ان ما لاقوه على يديه أشد كثيرا مما لاقوه في مراحل التحقيق.

٤ نوفمبر

استقبلت المعارضة البحرينية خبر »العفو الاميري« عن ٠٢ مواطنا بحرينيا منفيا بمزيج من مشاعر التشاؤم والامل. وقالت المعارضة ان الخطوات الصغيرة والهامشية تشكل جانبا من اساليب غير صادقة في التعاطي مع القضية الاساس وهي اقامة دولة القانون المؤسس على دستور البلاد. واعتبرت ان هذا المطلب الجوهري ثابت لا يتغير وان الوضع في البلاد لن يستقر ما دامت احكام الطوارىء تحكم البلاد بقوة الحديد والنار. ونشرت وسائل الاعلام المحلية اسماء الاشخاص المشمولين بهذا القرار وكلهم ضحايا سياسة الابعاد التي انتهجها رئيس الوزراء منذ حل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور قبل ربع قرن. وقد قاسى هؤلاء آلام الغربة عن الوطن والاهل خصوصا ان جهاز التعذيب البحريني بقي يلاحقهم، وما يزال، في كل مكان حلوا فيه. ويشعر بعضهم بالتردد في اتخاذ قرار العودة لعلمهم انهم سوف يعيشون في ظل احكام الطوارىء وفي مقدمتها قانون امن الدولة للعام ٤٧٩١ الذي يعطي وزير الداخلية صلاحية اعتقال اي مواطن يشتبه في قيامه بأنشطة سياسية وايداعه السجن لفترة ثلاث سنوات بدون تهمة او محاكمة.

وقال احد الذين وردت اسماؤهم في القائمة »أزعجني كثيرا الاسلوب العدائي الذي تتبعه الحكومة في خطابها تجاه ابناء البحرين«. واضاف قائلا« في نظرالحكومة فان جميع المواطنين مجرمون حتى تثبت براءتهم«، و »ضالون عن الصواب والحكومة تهديهم«، و »غير مستحقين للعيش على ارض البحرين وانما الحكومة تتفضل عليهم بذلك«. وعبر آخر في اتصال هاتفي عن مشاعر متباينة في نفسه ما بين الرغبة في العودة الى الوطن الذي منع من دخوله منذ سنوات ومقابلة الاهل وتقبيل التراب، والشعور بانه »سوف يعيش في سجن رهيب يراقب الجلادون فيه حركاته وسكناته« حسب تعبيره.

وقد شكك مراقبون سياسيون في دوافع الحكومة ورأوا فيها اساليب غير نظيفة. وأشاروا في هذا الصدد الى استمرار سياسة الابعاد حتى الآن. وقالوا انه منذ استلام الامير مقاليد الحكم قبل ستة شهور فقد تم ابعاد اكثر من اربعين مواطنا قسرا، من بينهم ٥٣ شخصا في شهر يوليو الماضي فقط. وقالوا ان الابعاد سياسة ثابتة لم تتغير وان السماح بعودة البعض لا يعني التخلي عن تلك السياسة التي لا تتبعها اية حكومة اخرى. فبعد قرار »العفو« الاول استمر ابعاد المواطنين قسرا. وقبل اقل من اسبوعين أبعدت حكومة البحرين المواطن الشاب، علي حسن مزعل، ١٢، الى الدوحة. وكان هذا الشاب قد أكمل دراسته الثانوية في الدوحة بعد ان حرمته الحكومة من مواصلة دراسته في مدارس البحرين. ولدى عودته من قطر يوم الجمعة ٢٢ اكتوبر ٩٩٩١ اعتقل في المطار يوما واحدا ثم أبعد الى قطر ظلما وعدوانا.

وقد اهتمت وسائل الاعلام العالمية بوجهة نظر المعارضة في هذه المسألة، وأجرت حوارات مع بعض ممثليها. ومن هذه الوسائل الاعلامية محطة »الجزيرة« وهيئة الاذاعة البريطانية واذاعة مونت كارلو ووكالة الانباء الفرنسية ووكالة الانباء الالمانية. وتشعر هذه المؤسسات باهمية موقف المعارضة البحرينية التي أثبتت مصداقيتها للعالم سواء من حيث اعتدال مطالبها ام اساليبها السلمية المتحضرة.

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »العرب« اليومية التي تصدر في لندن في عددها الصادر يوم الاثنين الماضي مقالا جيدا بعنوان »البحرين أجمل الايام لم نكتبها بعد« كتبه الاستاذ هاني الريس، ممثل لجنة حقوق الانسان في البحرين. وجاء في المقال ان الامير قال هذه الكلمات خلال افتتاحه الانعقاد الحالي لمجلس الشورى المعين، وتمنى الكاتب ان يبدأ الامير في تنفيذ »الوعود والتظمينات التي قطعها لشعبه بعد تسلمه مقاليد السلطة في البلاد... وان يصدر امرا بالعفو عن اكثر من موقوف ومعتقل في سجون البحرين، والسماح لاكثر من الف عائلة بحرينية تعيش في المنافي

القسرية بالعودة غير المشروطة الى البلاد، ووقف عمليات القمع والاعتقال التعسفي ضد الاصوات المطالبة بالاصلاح السياسي والدستوري، والعمل على تعزيز قيم الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني في البحرين«. واستعرض الكاتب ما صدر عن الامير من قرارات بانشاء لجنة لحقوق الانسان بمجلس الشورى المعين، واطلاق سراح بعض الموقوفين الذين انتهت احكام السجن التي اصدرتها بحقهم محكمة امن الدولة السيئة الصيت. ولكن الكاتب رأى ان تلك القرارات لم تتطرق الى القضية الجوهرية وهي اعادة العمل بدستور البلاد. وانتهى الى القول »اذا كان أمير البحرين يحرص كما قال في خطابه الاميري على كتابة صفحات جميلة للمرحلة القادمة في البحرين فان أهم ما يمكن ان يسجله هو استعادة البلاد للديمقراطية التي خسرتها منذ الانقلاب على الدستور وحل المجلس الوطني المنتخب في العام ٥٧٩١، ومعالجة الاسباب الحقيقية للازمة السياسية الراهنة في البلاد، والقضاء على دولة المخابرات في البحرين وتحقيق العدل والمساواة بين المواطنين من دون تمييز وتعزيز قيم الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني وتمكينها من حماية حقوق الانسان«.

٥ نوفمبر

في اطار تكريس سياسة قمع حرية التعبير أرسلت الحكومة قبل ثلاثة ايام اوراق طلب الحصول على اجازة استعمال مكبرة الصوت الى عدد من المآتم والمساجد. وطبقا لهذا الاجراء فعلى جميع المساجد والمآتم الحصول على ترخيص لاستعمال مكبرات الصوت. ويشترط للحصول على تلك الرخصة حصر الصوت في داخل المكان وبقوة محدودة. واذا سمح للحكومة بذلك فقد يصبح استعمال مكبرات الصوت للاذان ممنوعا في المستقبل. وتمنع الحكومة الآن اقامة اية ندوة او مداولة فكرية او ثقافية او دينية الا باجازة رسمية من وزارة الداخلية. وقد أغلقت مسجدين كبيرين في الفترة الاخيرة، ومنعت العلماء والمفكرين من المشاركة في اية ندوة غير مرخص لها. ويعاقب من يلقي محاضرة بدون اجازة الحكومة بالاعتقال والتعذيب.

واستمرارا للظاهرة الاحتجاجية انتشرت في اليومين الماضيين شعارات كثيرة على الحيطان بمدينة حمد تطالب باعادة العمل بالدستور والحياة البرلمانية واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. واكدت الشعارات استمرار المطالبة الشعبية برغم الارهاب السلطوي. وشوهدت شعارات مماثلة بمناطق كرزكان ودمستان ودار كليب. واعتقل في الوقت نفسه عدد من المواطنين في عدد من المناطق منها توبلي والبلاد القديم.

وقد استمرت حكومة البحرين، في اطار برنامجها الباهض التكلفة لتلميع صورتها، الى نشر اعلانات باهضة الثمن في وسائل الاعلام الدولية. فنشرت في صحيفة »التايمز« اللندنية يوم امس اعلانا كبيرا بهدف جذب رؤوس الاموال الاجنبية. ومن المعروف ان المستثمرين لا يغامرون بأموالهم في بلد مضطرب الاوضاع، كما هو الحال في البحرين. وربما كان الاجدر بالحكومة ان تسعى لاصلاح الوضع السياسي في البلاد ليكون ذلك مشجعا للمستثمرين الدوليين على الاستثمار في البحرين.

وعلى صعيد آخر وقعت جمعيات حقوقية وسياسية تعمل في الدنمارك عريضة تطالب حكومة البحرين برفع الحصار عن الشيخ الجمري. وجاء في العريضة ما يلي »منذ قرابة ثلاثة شهور قامت السلطات البحرينية بالافراج عن الشيخ عبد الامير الجمري بعد ان حكمت عليه محكمة امن الدولة غير الدستورية بالسجن لمدة عشر سنوات وغرامة مالية بقيمة ٥١ مليون دولار امريكي، ثم أطلق سراحه بعد ذلك في مسرحية كوميدية. ومنذ ذلك الوقت ومنظماتنا تتلقى المعلومات عن ان الشيخ الجمري ما زال قيد الاعتقال في اقامة جبرية وممنوع من الحديث مع الناس ومن حرية التعبير والضمير. كما ان آخر المعلومات تفيد بان السلطات حاولت ان تمنعه باستمرار من تلقي العلاج

الطبي المناسب في مستشفيات البحرين او في خارجها، وذلك بالرغم من تدهور صحته نتيجة التعذيب ايام السجن. ان منظماتنا تتابع ببالغ القلق استمرار سلطات البحرين في فرض الاقامة الجبرية على الشيخ الجمري الذي كان يقود حركة احتجاجية سلمية تطالب بالاصلاح السياسي والدستوري في البحرين. وهي بذلك تدعو السلطات البحرينية الى وضع حد لمعاناة هذا الشيخ الكبير وتطالبها برفع الاقامة الجبرية عنه والسماح له بتلقي العلاج المناسب. ان المنظمات الموقعة على هذا البيان تناشد السلطات البحرينية الاخذ بعين الاعتبار المعاناة التي تواجه الشيخ الجمري بعد ان أمعنت السلطات في الاساءة اليه كمناضل وطني شريف ورجل دين محترم وكإنسان في الدرجة الاولى، وترفع عنه جميع القيود المفروضة عليه في ما يتعلق بجميع حريات الرأي والتعبير والضمير.

ووقع العريضة كل من لجنة التضامن الدنماركية البحرينية، الجمعية الدنماركية المغربية الثقافية، »فيري بليه« للدفاع عن الاقليات المغتربة في الدنمارك، المنظمة البولونية لمناهضة التمييز الدنمارك، الاتحاد الوطني الكردستاني، منظمة الدنمارك، الحزب الشيوعي العمالي العراقي، منظمة الدنمارك، جمعية الديمقراطيين العراقيين في الدنمارك، الجمعية العراقية لحقوق الانسان، الدنمارك، حزب الشعب الاشتراكي، لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين.

ومن جهة اخرى فاز هذا اليوم اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، بعضوية مجلس اللوردات للفترة المقبلة حتى اقرار تشريع جديد حول مستقبل اللوردات الوراثيين. وكانت حكومة العمال قد طرحت مشروعا لتنظيم نظام العضوية بمجلس اللوردات وجعله اكثر ديمقراطية وذلك بالغاء مبدأ توارث عضوية المجلس. وكان اللورد ايفبوري الذي تبنى قضية شعب البحرين منذ عدة سنوات، قد ترشح ضمن حزب الاحرار الديمقراطيين ففاز مع اثنين آخرين، وسوف يحتفظ بموقعه في الوقت الحاضر. ورحب اللورد ايفبوري بهذه النتيجة السارة واعرب عن رغبته في الاستمرار في الدفاع عن حقوق الانسان.

٨ نوفمبر

في تحد صارخ للرأي العام العالمي المطالب بالغاء محكمة امن الدولة السيئة الصيت، قدمت السلطات البحرينية يوم السبت الماضي ٦ نوفمبر ستة من المواطنين الشرفاء للمحاكمة امام هذه المحكمة بتهم مزيفة وسخيفة. فقد وجهت الحكومة ثلاث تهم واهية الى كل من الدكتور عيسى ابراهيم مطر والدكتور محمد سعيد علي موسى، المهندس حسن ابراهيم مطر، سعيد علي مكي، فاضل عباس الديري، والسيد جابر، وذلك في الجلسة التي ترأسها احد افراد آل خليفة. والتهم هي التحريض على كراهية النظام وحيازة منشورات ممنوعة وبث أخبار وإشاعات مغرضة. وخلال الجلسة الماراثونية وجهت التهم الى افراد المجموعة، وقال القاضي انه سوف يصدر الحكم الذي يقرره رئيس الوزراء عادة في ٤ ديسمبر المقبل. وكان هؤلاء المواطنون قد اعتقلوا العام الماضي وتعرضوا لتعذيب وحشي ولم توجه اليهم تهمة ولم يقدموا الى اية محاكمة. وتعرضت منازلهم وقتها لتخريب منظم من قبل جهاز التعذيب، وتم سجن بعضهم في زنزانات انفرادية. وخلال الجلسة السرية التي عقدت بمركز التعذيب في سجن جو والتي لم تستغرق اكثر من نصف ساعة، تحدث الدكتور عيسى مطر فأنكر التهم التي وجهت اليه لكنه قال انه يطالب باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني مؤكدا انه فعل ذلك بأساليب سلمية. ولم يسمح لمحامي المجموعة بمقابلته افرادها سوى قبل نصف ساعة من انعقاد الجلسة، وسمح لعدد محدود جدا من اقرباء المظلومين بحضور الجلسة السرية. ولا يسمح لهؤلاء المظلومين باستئناف الاحكام التي تصدرها المحكمة، كما لا يسمح لمحاميهم باستدعاء شهود للدفاع، ويكتفي القاضي لاصدار احكامه بما يقدمه جهاز التعذيب من »افادات

واعترافات« سحبت من المتهمين تحت التعذيب الوحشي.
ومن جهة ثانية تتفاعل مشاعر المواطنين غضبا بعد قرار الحكومة غلق مسجدي الزهراء بمدينة حمد والصادق بمنطقة القفول ومنع اقامة الاحتفالات الدينية. ويعيش المواطنون حالة من التوتر غير المعلن بانتظار لحظة الانفجار المؤاتية بسبب الاعتداءات الصارخة والمتواصلة على عقائدهم ومقدساتهم من قبل جهاز التعذيب. وعلم ان من الشروط التي تفرض هذه الايام على اماكن العبادة لعدم غلقها، منع المواطنين من خارج اي منطقة من حضور اية فعالية تنظم في مساجدها. هذا و تجدر الاشارة ان المواطنين قد منعوا من اداء الصلاة الجمعة الماضية في المسجدين المذكورين اللذين اصبحا تحت حراسة جهاز التعذيب الذي يديره توماس برايان باشراف ايان هندرسون.
وفي الوقت نفسه تكرست ممارسات القمع بحق المعتقلين وتعذيبهم. فقد ذكرت بعض التقارير ان هذه الاعتداءات بلغت حد اجبار السجناء على تناول اطعمة تفتقر الى الشروط الدينية المعمول بها بين ابناء البحرين. كما ذكرت مصادر اخرى ان المواطن حسين اوال قد كسرت رجله وفخذه وانها الآن ملفوفة بالجبس. وحدثت الكسور نتيجة تعذيب وحشي تعرض له مؤخرا بعد ان نقل الى زنزانة انفرادية. واكدت المصادر ايضا ان المواطن مهدي سهوان تعرض كذلك لتعذيب وحشي وان حالته الصحية متداعية بسبب ذلك. وطالبت المعارضة المنظمة الدولية للصليب الاحمر بزيارة هذين المواطنين والتعرف على المعذبين الذين ارتكبوا تلك الجريمة البشعة.
وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« التي تصدر في لندن في عددها لهذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان »تهانينا للعائدين، لكن الازمة مستمرة«. وجاء في المقال ترحيب بخطوة السماح لعشرين من المبعدين قسرا بالعودة الى وطنهم، ولكنه اعتبرها خطوة عادية لا تنطوي على تنازل سياسي يذكر لان من حق اي مواطن ان يعيش في وطنه ولا يبعد عنه قسرا. وقال »نرفض اعطاء اي سلطة الحق في ابعاد اي مواطن مهما كانت »الجريمة« التي ارتكبها«، معتبرا ان الابعاد اجراء محرم بموجب الدستور والمواثيق الدولية. واضاف ان اجهزة الامن لا تزال تمارس سياسة الابعاد، فقد ابعدت خلال شهر يوليو مثلا ٥٣ مواطنا وابعدت منذ ايام قليلة احد المواطنين علي حسن مزعل القادمين من دولة قطر بعد ان انهى دراسته«. وقال بخصوص السماح بعودة بعض المواطنين »لا يجب النظر الى هذه القضية بانها منة او مكرمة من الامير، انها مهمة من المهمات التي يجب القيام بها بالنسبة لحاكم ورث تركة ثقيلة عن والده، ويحاصره عمه باستمرار لتطويق كل المنافذ التي يريد الولوج اليها للوصول الى شعبه«. ثم تساءل الكاتب »لماذا جرى كل ما جرى في البحرين طيلة السنوات الماضية؟« واجاب على ذلك بالقول »ان جوهر الازمة يكن في ان الحكم لا يلتزم بالعقد الذي وقعه مع الشعب وهو الدستور، وان الحكم يتصرف وكأنه مطلق الصلاحيات وقادر على ضبط كل شيء في البلاد بالعقلية الامنية«. وفي النهاية قال الكاتب »اننا ننصح الحكم بعدم الانسياق وراء النضائح الكاذبة التي تروج بان شعب البحرين قد تعب، وان الكثير من الناس لا يريد مجلسا منتخبا.... ان اجواء الحرية كفيلة بلجم كل الاتجاهات المتطرفة التي تندفع الى ذلك بحكم الضغط الكبير المسلط عليها من سياسات النظام«.

٠١ نوفمبر

ما تزال الاعتداءات الحكومية على المساجد والمآتم تثير مشاعرالمواطنين وتدفع باتجاه تفجير الوضع مجددا في حال استمرارها. وقد شهدت مناطق كثيرة في الايام القليلة الماضية موجة من الشعارات التي تندد بتلك الاعتداءات وتؤكد المطالب الشعبية المشروعة. وبالرغم من جهود وزارة الداخلية لشطب تلك الشعارات فقد بقي اغلبها ماثلا للعيان. ومن هذه

الشعارات »التعبير حرية، والحرية ملك لنا«، »نطالب بارجاع مبعدينا«، »لن تقطعوا صلتنا بالجمري«، »اللهم رد كيدهم في نحورهم«. جاء ذلك بعد تكثيف الحكومة اجراءاتها القمعية ضد حرية التعبير وسعيها لتأميم كل الانشطة الثقافية والدينية. وهناك توقعات باستمرار الحكومة في تقنين القمع ومصادرة الحريات الدينية ما لم يكن هناك ردة فعل شعبية فاعلة ضد هذه الاجراءات التعسفية. وقد جاءت هذه الاجراءات في الوقت الذي يستعد فيه المواطنون لاحياء الذكرى الخامسة للانتفاضة الشعبية المباركة في ٥ ديسمبر المقبل وعيد الشهداء في ٦١ ديسمبر.

وعلم من جهة اخرى ان الحكومة عينت احدى نساء العائلة الخليفية الحاكمة سفيرا للبحرين في فرنسا خلفا للدكتور علي فخرو الذي لم يتحدد مستقبله بعد. وسوف تكون الشيخة هيا الخليفة اول سفيرة في الخارج. وفي الوقت الذي يعتبر فيه اعطاء المرأة شيئا من حقوقها السياسية امرا ايجابيا فهناك تساؤلات حول حصر هذا العمل في اطار العائلة الحاكمة. وعلم كذلك ان الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة، النجل الثاني للامير، سوف يعين رئيسا للمجلس الاعلى للشباب والرياضة خلفا لعيسى بن راشد آل خليفة. وفصل الاخير من عمله بعد ان اطلق تصريحات حول نظيره السعودي، فيصل بن فهد الذي توفي في وقت سابق من هذا العام.

وفي اطار سياسة فرض الامر الواقع على المواطنين، يتوقع ان يبدأ عبدالعزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب بوزارة الداخلية الذي عين محافظا للمنامة، حملة للترويج للمشروع الامني الجديد الذي يقتضي تعيين مخاتير للمناطق مرتبطين بوزارة الداخلية. وذكرت التقارير ان عطية الله، المعروف بدوره البارز في لجنة التعذيب التي شكلت بعد قيام الانتفاضة المباركة، سوف يطرح المشروع بقوة وسوف يهدد المواطنين بالمزيد من القمع والتعذيب اذا لم يتعاونوا مع هذا المشروع الامني.

وعلى صعيد آخر بدت الدهشة على وجوه المشاركين في الدورة العالمية لكرة القدم للناشئة بمدينة كرايست تشيرج سيتي Christchurch City النيوزيلاندية عندما استلموا نسخهم من منشورات المعارضة البحرينية صباح اليوم. وكان هناك صحافيون عرب أعربوا عن استغرابهم لوصول منشورات المعارضة البحرينية الى أقصى دول العالم، ورأوا في ذلك تعبيرا بليغا عن شراسة القمع الذي يتعرض له ابناء البحرين. وقد وزعت المنشورات خلال مهرجان افتتاح الدورة.

ومن جهة اخرى نشرت صحيفة »الحوار Dialogue« التي تصدر في لندن في عددها لشهر نوفمبر مقالا حول خلفية الوضع في البحرين كتبه الدكتور منصور الجمري. وتطرق المقال الى تطورات الحركة الشعبية في البلاد خلال العصور الاخيرة وكيف ان النضال المتواصل دفع المواطنين الى التفاؤل بمجيء الشيخ حمد الى الحكم، ولكن هذا التفاؤل، حسب ما يبدو حتى الآن، كان في غير مكانه.

ومن جهته كتب اللورد ايفبوري، نائب اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، رسالة الى البارونة سكوتلاند اوف أسثال، الناطقة باسم الحكومة بمجلس اللوردات، جاء فيها ما يلي »ان الحركة الديمقراطية ليست طائفية بل تضم السنة والشيعة. ولكن اذا اردت الاطلاع عن الاضطهاد الديني في البحرين فانني سأكون سعيدا جدا بتزويدك معلومات حول غلق المساجد والمآتم، واعتقال علماء الشيعة قرابة ٠٣ منهم في الوقت الحاضر، وتعيين ائمة الصلاة الملتزمين بتعليمات الحكومة. فمسجد الصادق بالمنامة مغلق منذ ثلاثة اسابيع بدون اي سبب. أما القضية الاشد قمعا فهي انشاء المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية الذي ينزع صلاحية تعيين ائمة المساجد من الناس. الرجاء قراءة الرسالة المرفقة التي بعثتها الى السفير حول الموضوع ولم أحصل جوابا عليها. ان »البادرة« الوحيدة التي تحدثت عنها هي الزعم باطلاق سراح ٠٢٣ سجينا سياسيا.

فهذا الرقم لا يمكن تأكيده لان السفير رفض اعطائي قائمة بالاسماء، وعرفت ان كثيرا منهم كان معتقلا بدون تهمة بينما كان بعضهم أشخاصا مدانين انهوا احكامهم. وقد اعتقل لاحقا بعض المفرج عنهم بعد قليل من اطلاق سراحهم، واعتقل عدد آخر من المواطنين. ولو ان مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة سمح لها بزيارة البلاد كما كان مخططا، فلربما كان هناك افراجات اخرى«.

٢١ نوفمبر

يساور المواطنين قلق شديد ازاء ما يمكن ان يتمخض من انعكاسات سلبية لفشل الحكومة في الاستعداد الكافي لمواجهة »آفة الألفية .millimium Bug جاء ذلك بعد تصنيف البحرين ضمن الدول الاقل استعدادا لتلك المشكلة. فقد أصدرت مجموعة جارتنر Gartner Group الامريكية تقريرها حول ذلك وصنفت فيه البحرين في »الدرجة الرابعة« من الاستعداد وهي الدرجة التي تضم دولا من اكثر البلدان فقرا مثل افغانستان واثيوبيا والصومال وكمبوديا. وهذه الدرجة تنطوي على مشاكل محتملة في مجال الخدمات الاساسية مثل الكهرباء والماء والتجارة. وقالت مصادر حكومية ان الحكومة أصبحت قلقة جدا منذ صدور التقرير واتهمت المجموعة باستقاء معلوماتها من »مصادر غير موثوقة«. واستغرب المراقبون من هذا التصنيف الذي يناقض تماما ادعاءات الحكومة بشكل مستمر حول سياساتها التنموية والتجارية. وقال احد رجال الاعمال الغربيين لدى قراءته التقرير »في الاسبوع الماضي فقط رأيت الاعلان الذي نشرته حكومة البحرين في جريدة التايمز اللندنية حول ما تدعيه من تطور كبير في الخدمات، فكيف يمكنني تصديق تلك الادعاءات الاعلانية بعد ما جاء في تقرير مجموعة كارتنر؟«.

ومن جهة اخرى تعمق الشعور الشعبي بالغضب الشديد بعد بدء تطبيق السياسات الحكومة لتأميم الفعاليات الشعبية بشكل كامل، وذلك بفرض افراد من العائلة الحاكمة على المواطنين في الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية. وكما كان متوقعا، فقد صدر مرسوم رسمي بتعيين الشيخة هيا آل خليفة سفيرة للبحرين في باريس، في محاولة للايحاء بان ريادة العمل النسائي تتم على يدي احدى افراد العائلة الحاكمة. كما صدر قرار آخر بتعيين الشيخ عبد الله بن خليفة آل خليفة رئيسا لمؤسسة نقد البحرين، وهو المنصب الذي كان يتولاه سابقا عبد الله سيف، الذي أصبح وزيرا للمالية في التشكيلة الحكومية قبل بضعة شهور. ويتوقع كذلك تعيين الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة، النجل الثاني للامير، رئيسا للمجلس الاعلى للشباب والرياضة بعد ان طرد الرئيس السابق بسبب تصريحات لم تعجب العائلة الحاكمة. وفي اطار هذه السياسة ايضا بدأ رئيس الوزراء سياسة جديدة يفرض بموجبها على المواطنين زيارته في مجلسه في محاولة للتأكيد على انه لن يوافق على اية وسيلة للتعبير الشعبي سوى »المجالس المفتوحة« . بينما يطالب المواطنون باقامة دولة القانون التي يحصل فيها المواطن حقوقه عبر المؤسسات الدستورية وليس عن طريق العلاقات الشخصية مع افراد العائلة الخليفية الحاكمة.

وفي لندن، قال الدكتور فيليب روبين، المحاضر في العلوم السياسية بجامعة اكسفورد، ان »للبحرين وضعا خاصا بين دول الخليج«. وقال في محاضرة حول »آفاق الديمقراطية في دول الخليج« ألقاها الليلة الماضية بنادي الخليج الثقافي »للبحرين تاريخ طويل حافل بالمعارضة المنظمة والنشاط السياسي المعارض، وكذلك في مجال النضال من اجل حقوق الانسان والحقوق السياسية خصوصا ايام الحماية البريطانية«. واضاف قوله »ان الدعوة للحياة الدستورية في البحرين قديمة حيث بدأت في الثلاثينات من هذا القرن وما تزال مستمرة«. وقال انه في الوقت الذي يعترف فيه بان وسائل الممارسة الديمقراطية قد تختلف من مكان لآخر فان جوهر المشاركة الشعبية مؤشر على

مدى وجود الظاهرة الديمقراطية«.
وعلى صعيد آخر تمارس حكومة البحرين سياسة التعتيم الكامل على زيارة الامير الى بريطانيا، وهي الاولى من نوعها منذ توليه الحكم قبل ثمانية شهور. فحتى الآن لم يعلن موعد الزيارة برغم قرب موعدها جدا. ولا يستبعد المراقبون ان يتوجه الامير الى لندن في الايام القليلة المقبلة. وتمنت المعارضة على الامير ان يتعاطى مع المطالب الشعبية وفي مقدمتها اعادة العمل بالدستور بشكل جدي، وان يطرح مبادرات اصلاحية حقيقية تبدأ بالحوار مع المعارضة وتنتهي بتحقيق مطالب الشعب المشروعة.

٥١ نوفمبر

شن جهاز التعذيب حملة اعتقالات واسعة في اليومين الماضيين طالت عددا من المواطنين في مناطق مختلفة. وجاءت هذه الاعتقالات التعسفية في اثر مسيرة سلمية خرجت يوم الجمعة الماضية بعد انتهاء الصلاة بجامع رأس الرمان في المنامة وتوجهت الى السفارة البريطانية. ورفع المتظاهرون أعلاما ولافتات كتبت عليها المطالب الوطنية وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. كما طالبوا بحرية ممارسة الشعائر الدينية طبقا للدستور. وشارك في المسيرات عشرات المواطنين الذين رفعوا شعارات تطالب برفع الحصار عن الشيخ الجمري والهتافات الاخرى مثل »لن نركع الا لله«. وبعد قليل من وصول المسيرة الى السفارة البريطانية بدأت قوات الشغب عدوانها على المتظاهرين مستعملة كافة وسائل القمع التي بحوزتها، ومنها القنابل المسيلة للدموع والغازات الخانقة والرصاص المطاطي، وحدثت مناوشات بين ابناء البحرين والقوات الاجنبية المعتدية. وتمت مطاردة المشاركين الى منازلهم. وتم انزال قوات مكثفة بمنطقة رأس الرمان اخذت تتمركز فيها بشكل يشير الى ان تواجدها سوف يطول.
في اثر ذلك قامت قوات التعذيب باعتقال عدد من المواطنين عرف من بينهم علي عبد المهدي حسن المطوع ٢٢ من منطقة عراد ، عقيل مطر، ٤٢، واخوه محمد مطر، وعبد الله طاهر، ٨١ من منطقة النويدرات ، سعيد ابراهيم، ٠٢، واخوه ابراهيم من منطقة الماحوز ، حسين جعفر مدن من المنامة ، وشخص من منطقة البلاد القديم لم يتوفر اسمه بعد. وفي الساعات الاولى من صباح يوم السبت الماضي تم اقتحام بيوت هؤلاء جميعا من قبل قوات التعذيب التي عاثت بها تخريبا وعبثا. وتم تكسير بعض محتوياتها بعد ترويع ساكنيها. وذكرت مصادر مطلعة ان اغلب هؤلاء المعتقلين يتعرضون لتعذيب وحشي في مركزي التعذيب بالحورة والمنامة.
وكانت مشاعر المواطنين تتصاعد في الايام الاخيرة منذ صدور القرارات الحكومية بغلق مسجد الزهراء بمدينة حمد وجامع الصادق بالقفول. وقد عبر المواطنون عن استنكارهم لتلك الاجراءات الارهابية التي تطال عقائدهم ومقدساتهم بتكثيف كتابة الشعارات والاحتجاج السلمي كلما توفرت الفرصة. ففي يوم الاربعاء الماضي شوهدت الشعارات بكثافة بمنطقة إسكان السنابس، منها ما يطالب برفع الحصار عن الشيخ الجمري ومنها ما يطرح المطالب الوطنية. كما سمعت في الليلتين الماضيتين اصوات انفجارات اسطوانات غازية في مناطق متعددة. ويبدو ان ذلك جزء من الاستعدادات الشعبية لاحياء الذكرى الخامسة للانتفاضة الشعبية وعيد الشهداء في ٦١ ديسمبر المقبل. وشوهد مساء السبت الماضي حريق كبير عند مدخل منطقة الدراز وعم المنطقة ظلام دامس، بينما هرعت سيارات الاطفاء وقوات الامن نحو الحريق للسيطرة عليه، وبدأت مسلسل مطاردة الآمنين في المنطقة والاعتداء على منازلهم.
ومن جهة اخرى يتصاعد القلق حول مصير المواطن الشيخ حسن القيدوم الذي اعتقل قبل بضعة اسابيع لدى عودته من سوريا، ولم يعرف عنه شيء حتى الآن ويخشى من تعرضه للتعذيب الوحشي. كما لا يزال مصير المواطن الشيخ حسين الاكرف غير معروف، وهناك خشية

كبيرة على حياته. ويشعر المواطنون بغضب شديد بسبب استمرار الاعتداءات على المواطنين من قبل قوات الامن. فقد اصبح من بين الاجراءات الروتينية وقف المواطنين في الشارع وضربهم وشتمهم. وتؤكد التقارير ان شابا من منطقة الدراز قد تعرض مؤخرا لاعتداء اخلاقي قام به عناصر من جهاز التعذيب، بعد ان اختطفه مجرمو وزارة الداخلية الى ساحل أبي صبح المجاور للمنطقة واعتدوا عليه هناك. وترفض الحكومة اجراء اي تحقيق في هذه الاعتداءات التي لم تتوقف برغم ادعاءات الحكومة.

واكدت التقارير الواردة من سجن جو ان الاوضاع ساءت في الفترة الاخيرة بعد ان تولى ادارة السجن شخص اردني اسمه رياض. وتقول التقارير ان المواطنين يستغيثون بشدة لوقف ارهاب هذا المرتزق. ومن بين الذين ذاقوا نصيبهم من ارهابه كل من رائد الخواجة وجعفر سهوان ومهدي سهوان. وما يزال الاخير يقبع في سجن انفرادي منذ بضعة اسابيع، وما تزال آثار التعذيب واضحة على اجساد هؤلاء. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة هؤلاء الضحايا بشكل مستعجل وتسهيل نقلهم للعلاج بالمستشفيات.

٧١ نوفمبر

استمرت صرخات الاستغاثة من غرف التعذيب البحرينية في الايام القليلة الماضية بعد ان تكشفت ممارسات التعذيب في الفترة الاخيرة. وجاءت تلك الاستغاثات بعد ان كشف النقاب عن ان عددا من المعتقلين من بينهم مهدي سهوان وحسين اوال، وضعا في زنزانات انفرادية لمدة ثلاثة اسابيع، وقيدت أيديهم بالحديد طوال تلك الفترة. وما تزال آثار القيود والتعذيب واضحة على اجسادهم. واكدت التقارير كذلك ان الشباب الذين اعتقلوا يوم الجمعة الماضية تعرضوا لتعذيب وحشي رهيب، وان الجلادين استمروا في شتم معتقداتهم الدينية بحقد واضح. وقالت التقارير كذلك ان الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الوطنية المعتقلين يتعرضون لمعاملة وحشية من قبل جهاز التعذيب، وانهم لا يحصلون على العناية الطبية اللازمة.

وذكرت التقارير كذلك ان المعتقلين أصيبوا بخيبة امل كبيرة عندما فشلت لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى المعين في القيام بأية خطوة لوقف التعذيب في السجون او المطالبة بالقاء القبض على المعذبين المعروفين وفي مقدمتهم ايان هندرسون وتوماس برايان وعادل فليفل. ورأى مراقبون ان اللجنة أساءت لنفسها كثيرا عندما عقدت اول لقاء لها مع الدكتور فيصل عبد القادر، المنسق المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي. وقال هؤلاء ان هذا الشخص الذي زور الحقائق ووضع البحرين في المرتبة الاولى في مجال التنمية البشرية على مدى السنوات الخمس الماضية، لا يمكن ان يقدم شيئا لتطوير حقوق الا نسان في البحرين. فتقاريره الرسمية التي قدمها للامم المتحدة في السنوات الماضية لم تتطرق قط للمعتقلين السياسيين او منع الشباب والاطفال من مواصلة دراساتهم في المدارس البحرينية او الجامعة، او حرمان مئات المواطنين من العمل بقرارات اجهزة التعذيب بوزارة الداخلية. وقالوا ان اللجنة ربما تحاول الحصول على »نصائح« من الشخص المذكور حول كيفية اصدار تقارير لتبييض صفحة الحكومة ومنحها »الدرجة الاولى« في مجال حقوق الانسان في المنطقة، تماما كما يفعل هو شخصيا. وكان التقرير الذي صدر عن الاجتماع قد ذكر ان الاجتماع »ناقش اوجه التعاون المختلفة بين اللجنة والبرنامج«.

ولوحظ في الآونة الاخيرة ان هناك اهتماما حكوميا خاصا بالجوانب العسكرية، وانها رصدت ميزانية كبيرة لذلك. وكان التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية قد ذكر في تقريره الاخير ان عدد قوات الجيش يبلغ ١١ الفا، بينما بلغ عدد موظفي جهاز الامن والشرطة اكثر من ٠٠٠٩ شخص، يضاف اليهم المخبرون الذين يتعاونون مع تلك الاجهزة وليسوا موظفين رسميين لديها. وذكرت التقارير انه في الوقت الذي ما يزال ابناء

البحرين يعانون فيه من اوضاع اقتصادية متداعية فقد وقعت الحكومة صفقة عسكرية ضخمة لشراء صواريخ »امرام« الامريكية المستخدمة على طائرات اف ٦١ التي ستدخل الخدمة قريبا في »سلاح الجو الاميري البحريني«.

ويتوقع ان يطرح موضوع التسلح البحريني للمناقشة خلال زيارة الامير الى بريطانيا الاسبوع المقبل التي سيلتقي خلالها كلا من الملكة ورئيس الوزراء ووزيري الدفاع والخارجية. وكانت الحكومة البريطانية قد اكدت مؤخرا ان هناك عددا من البريطانيين الذين يقومون بتدريب البحرينيين في المجالات العسكرية. جاء ذلك في جواب مكتوب من وزارة الدفاع الى احد السياسيين البريطانيين الذي سألها حول الموضوع. وجاء في جواب الحكومة البريطانية »في هذه السنة المالية التحق ثلاثة طلاب بحرينيين بدورة تأهيل الضباط بالكلية الملكية في ساندهيرست. وهناك طالب بحريني ملتحق بالتدريب الاولي بقاعدة كرانويل. وفي الفترة نفسها، تم انتداب ضابط بالاعارة للكلية العسكرية بقاعدة الشيخ عيسى في البحرين وذلك كمستشار لتنظيم الدورات. كما كانت هناك زيارتان قصيرتان لتلك الكلية لتقديم المشورة حول بعض القضايا المتعلقة بالاستقبالات الرسمية«.

٨١ نوفمبر

في الوقت الذي اعلن فيه عن قرار اميري باطلاق سراح عدد من الموقوفين والمحكومين ظلما وعدوانا، استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة، ومعها اجراءات التعذيب الوحشي.

واعتبرت المعارضة ان اطلاق سراح الموقوفين خطوة ايجابية من جانب الامير، وتمنت ان تستمر خطوات انهاء العهد الاسود الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد منذ ربع قرن. ولكنها قالت ان الاعتقالات المستمرة بدون توقف والتي يقوم بها جهاز التعذيب، الخاضع لسياسات رئيس الوزراء، تهدف لافراغ المبادرات الاميرية من محتواها. ولذلك تعتقد المعارضة ان اعادة العمل بدستور البلاد هو الضمان الوحيد لأمن المواطنين، وان المبادرات الاميرية، اذا اقتصرت على محاولات احتواء ذيول الازمة ومظاهرها، ستبقى بدون معنى في غياب دولة القانون التي يحترم فيها الانسان وأمنه وحريته وماله وعرضه. وأشارت الى ان اطلاق سراح ٠٥١ موقوفا يؤكد وحشية الاجراءات التي يمارسها جهاز التعذيب، حيث يعتقل المواطنون الابرياء لسنوات متواصلة بدون تهمة او محاكمة. وهذه الارقام الكبيرة في بلاد صغير تعكس السياسات القمعية التي انتهجها رئيس الوزراء وتشير الى التداعي الخطير لاوضاع حقوق الانسان في البحرين، خصوصا ان من بين الموقوفين اطفالا لم يرتكبوا جرما حسب دستور البلاد. وطالبت المعارضة بقيام دولة القانون والمؤسسات التي تحترم فيها حقوق المواطنين بدون الحاجة الى قرارات خاصة من اية جهة. فأبناء البحرين يطالبون بحقوقهم ولا يبحثون عن هبات او منن، وهذه الحقوق لا يضمنها سوى دستور البلاد.

وقد استمرت الاعتقالات في الايام القليلة الماضية ووردت تقارير عن تعرض المعتقلين لتعذيب وحشي. ففي الساعات الاولى من صباح يوم السبت الماضي اعتقل من مدينة حمد كل من شاكر ابراهيم يوسف، ١٢ سجن سابقا لمدة عامين ظلما ، واخيه سعيد، ٠٢، احمد علي احمد ،٤٢، أحمد حميد، ٩١، عبد الامير احمد الحمادي، ٢٢، رضا عبد الله خميس، ٢٢، فاضل عباس السبع، ٠٢ اعتقل سابقا لمدة عامين ظلما ، و حسين أبو مدن، ٧١. واعتقل من منطقة النويدرات كل من عقيل مطر واخيه احمد. واعتقل الشاب علي عبد المهدي حسن، ٢٢. وفي الساعات الاولى من ٩ نوفمبر اعتقل من منطقة ابوصيبع الشاب مليح محمد الشراخ، ٠٢، وتعرض منزله للتخريب وروعت عائلته اطفالا ونساء. ووردت انباء من سجن جو بان الشاب علي ميرزا القصاص من منطقة المعامير والمعتقل منذ شهر ابريل ٥٩٩١، يتعرض لتعذيب وحشي شديد. وقد وضع في زنزانة انفرادية فترة طويلة. وكانت محكمة امن الدولة السيئة الصيت قد حكمت عليه بالسجن خمسة اعوام

بسبب مشاركته في المسيرات الاحتجاجية السلمية.
وفي لندن استضافت لجنة حقوق الانسان بجمعية المحامين البريطانية الليلة الماضية احد المواطنين البحرينيين، للتحدث عن اوضاع البحرين امام اعضائها. وقد طرح هذا المواطن نبذة مختصرة حول الوضع وطالب بالغاء محكمة امن الدولة وقانون امن الدولة. ودار نقاش ايجابي حول القضية واستغرب الكثيرون مما يجري في تلك البلاد، ووعدوا بمساعدة شعب البحرين لاستعادة حقوقه المشروعة ووقف الانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان التي يتعرض لها.
وفي عددها الصادر هذا اليوم، نشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية مقالا مهما للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان »الغالبية الساحقة من الناس تريد اصلاح الخلل وليس التغيير الجذري«. وقال الكاتب ان الامير قام باجراءات »صغيرة« في الاتجاه الصحيح ولكنها لا تمس جوهر القضية. وقال ان الامير وبطانته ربما يريدون التخلص من اشكاليات كبيرة خلقتها سياسات رئيس الوزراء، و»لكن بعض الرموز في السلطة وخاصة في الداخلية تعيش خارج العصر وتريد استمرار التوتر والاعتقالات والابعاد .» ثم وصل الكاتب الى بيت القصيد فقال »الاشاعات المتداولة حاليا تفيد ان الامير قد يصدر امرا باجراء انتخابات لمجلس بلدي وان يعطي هذا المجلس صلاحيات كبيرة ولكنها لن تصل الى الشأن السياسي، وسيقتصر دور هذا المجلس على الشؤون البلدية من الطرقات والنظافة والبناء وسواها«. وقال »ان سمو الامير يستطيع ان ينهي تداعيات الازمة السياسية باغلاق الملف الامني ولن نقول تشبهوا بالملك محمد السادس واجراء استفتاء شعبي واطلاق الحريات للصحافة لتقوم بالاستفتاء في اوساط المواطنين حول الصيغة المناسبة للمشاركة السياسية التي يرونها مناسبة لهم في الظرف الراهن، اذا كان الحكم غير مقتنع بان الخمسة وعشرين الف مواطن الذين وقعوا على العريضة الشعبية ليسوا وحدهم مع تفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية«. وانتهى المقال الى القول »ان الدستور والبرلمان في البحرين قد أصبحا من المفردات التي يرددها الصغار قبل الكبار، فهم يدركون بان الدستور هو طريقهم للعمل والحياة الحرة الكريمة والمشاركة الشعبية التي لا مفر منها«.

٩١ نوفمبر
اعتقل في الساعات الاولى من صباح يوم امس الخميس ٨١ نوفمبر الشاب منصور عبد الواحد الشهابي، ٩١، بينما كان يسير في الطريق متوجها الى منزله بمنطقة الدراز. وتعرض هذا الشاب لتعذيب وحشي منذ لحظة اعتقاله وضرب ضربا مبرحا حتى خارت قواه ولم يعد قادرا على الوقوف. وقال شهود عيان لاحظوا الموقف ان الشاب لم يستطع الوقوف على قدميه، فحمله الجلادون الى سيارتهم وهو في حالة يرثى لها. وعلم ان الشاب منصور الشهابي طالب بالسنة الاولى بجامعة البحرين. ولم يكن هناك ما يستدعي اعتقاله. ورأى المواطنون في ذلك الاعتداء الوحشي على هذا الشاب مؤشرا على استمرار العنف الحكومي بحق ابناء البحرين برغم ما تشيعه الحكومة عن وجود حالة انفراج. وطالبت المعارضة بالافراج الفوري عن هذا الشاب ومحاكمة المعتدين عليه عاجلا، واصدار الاوامر لوقف الاعتداءات التعسفية فورا. ويخشى على حياة هذا الشاب من الموت نتيجة التعذيب الذي تعرض له وقت الاعتقال. ولاحظ مراقبون كيف تداعت الاوضاع خلال الثلاثين عاما الماضية بشكل يثير الاستغراب والدهشة. فعندما تزوج ولي العهد في ٨٦٩١ الامير الحالي نظم الشاعر الكبير الاستاذ منصور الشهابي جد الشاب المعتقل قصيدة بالمناسبة. ولو عرف الشاعر آنذاك ما سيتعرض له حفيده بعد ثلاثة عقود فلربما كانت نغمة قصيدته مختلفة.يذكر انه تم اعتقال اكثر من خمسة عشر مواطنا خلال الاسبوع الاخير وذلك في اطار مسلسل الارهاب السلطوي ضد المواطنين.
وقد دفعت الاجراءات القمعية الحكومية المتواصلة المواطنين للاحتجاج ضد ارهاب السلطة ووقف

اعتداءاتها على المواطنين ومقدساتهم واماكن عبادتهم.
وقد خرج مواطني منطقة القرية بسترة صباح امس وزينوا شووارعهم الحيوية بالشعارات الدستورية والكتابات المنددة بتقليص الحريات الدينية. وكان من بين الشعارات »اقتلونا، عذبونا فان شعبينا سيعي أكثر فأكثر«، »نطالب بالدستور والافراج عن المعتقلين وإرجاع المبعدين بدون قيد أو شرط«. وقالت مصادر مطلعة ان هذه الفعاليات الشعبية تمهيد لإحياء الذكرى الخامسة لعيد الشهداء في ٦١ ديسمبر، وهو اليوم الذي اتخذ فيه رئيس الوزراء قرار قتل المواطنين المشاركين في الاحتجاجات السلمية بالرصاص، وذلك في العام ٤٩٩١، وسقط شهيدان في اليوم التالي.
وعلى صعيد آخر هناك الآن زوربعة كبيرة ضد السيد كين بيرتشيس، عضو البرلمان البريطاني، بعد نشر مقالة منسوبة اليه في جريدة »اخبار الخليج« في ٢١ اكتوبر. وفي تلك المقالة هاجم الشخص المذكور اللورد ايفبوري الذي لم يذكره بالاسم، بسبب دفاعه عن حقوق الانسان ومطالبته بالديمقراطية في البحرين. واتصل به صحافيون وسياسيون للتأكد مما نسب اليه فلم ينكر ذلك. واشار اولئك الصحافيون الى ما أعلنه السيد بيرتشيس في »سجل اعلان المصالح« لأعضاء البرلمان البريطاني الذي اكد فيه استلامه »هدية من الامير، عبارة عن مجوهرات«. ولدى سؤاله عن طبيعة تلك المجوهرات قال انها قطع ذهبية اهديت الى زوجته. وربط الصحافيون بين الهدايا والمواقف السياسية للبرلمانيين الذين يدعون الى البحرين وتدفع تكاليف سفرهم بشكل كامل من قبل حكومة البحرين.
وفي الوقت الذي رحبت فيه المعارضة بتشجيع فكرة التسامح والحوار بين الاديان، وهي الفكرة التي طرحها الامير خلال مقابلته لعدد من المسيحيين قبل بضعة ايام، فقد طالبت باحترام المساجد والمآتم ووقف الاعتداءات المتكررة عليها. وطالبت على وجه الخصوص باعادة فتح مسجد الزهراء بمدينة حمد وجامع الصادق بالقفول، ورفع الحصار عن الشيخ الجمري. وقالت ان على الحكومة ان تبدأ بالحوار مع مواطنيها وتحترم مقدساتهم وتمنع الاعتداءات على كراماتهم وتوقف التمييز ضدهم على اساس الانتماء الديني او السياسي، كمقدمة لاي حوار مع اية جهة اخرى. ولاحظ المراقبون ان اللقاء مع المسيحيين جاء كمقدمة لزيارة الامير للفاتيكان المتوقعة يوم الاثنين الماضي.

٢٢ نوفمبر

عشية مغادرة الامير البلاد في زيارة رسمية الى الفاتيكان ثم المملكة المتحدة، تواصلت الاعتقالات التعسفية بشكل مروع. فقد اعتقل في الساعات الاولى من صباح امس الاول اربعة اشخاص هم السيد حسين السيد علوي، ٥٢ عاما، عبد الكريم عبد النبي، ٨١، السيد علاء السيد ناصر السيد محسن، ٨١، بالاضافة الى منصور عبد الواحد الشهابي. وكان الاول قد اعتقل اربع مرات في السنوات الماضية وفصل عن عمله بشركة بتلكو التي يديرها وزير المواصلات، نجل رئيس الوزراء ، ورفضت الشركة اعادة توظيفه حتى الآن برغم ما كرره الاعلام الرسمي عن توجيهات من رئيس الوزراء باعادة توظيف المفرج عنهم من المعتقلين. واعتقل السيد علاء من منزل جدته حيث كان نائما هناك، وروعت تلك المواطنة المحترمة بأسلوب ارهابي. وكانت الحكومة قد اعتقلت في الاسبوع الماضي عددا كبيرا من المواطنين من بينهم اكثر من عشرة اشخاص من مدينة حمد وخمسة من عراد وعدد آخر من مناطق رأس الرمان والمنامة.
ورأى مراقبون في تلك الاعتقالات اعادة ملء السجون بالمعتقلين ليتم الافراج عنهم او غيرهم بعفو اميري في العيد الوطني الشهر المقبل. وعلق المواطنون على تلك السياسة بالقول بان سياسات الافراج الجماعية الاخيرة اصبحت اشد وطأة على نفوس المواطنين لان من يعتقل الآن بأسلوب تعسفي عليه ان ينتظر المناسبة التالية ليصدر »عفو أميري« عنه، بينما كان بعض

المعتقلين في السابق يطلق سراحهم بعد فترات قد لاتطول احيانا. وأدرك حقوقيون دوليون ان سياسة »اعادة ملء السجون« هي اختراع جديد فرضته رغبة بعض المسؤولين في توفير فرصة لصدور عفو اميري وقت الحاجة. ويتوقع اعتقال المزيد من المواطنين في الايام القليلة القادمة لتوفير عدد كبير من المواطنين يشملهم العفو الاميري سواء في العيد الوطني الشهر المقبل ام عيد الفطر في العام الجديد.

هذا ويذكر انه وبالرغم من صدور قرار اميري بالافراج عن ٢٠٠ سجين سياسي وجنائي فان عدد الذين اطلق سراحهم حتى الآن لم يبلغ نصف هذا العدد، وربما جاءت الاعتقالات الاخيرة لتوفير ارقام جديدة ليشملها العفو.

واستمر تواجد القوات الامنية بشكل مكثف في مناطق عديدة. فما تزال منطقة بني جمرة محاصرة بالقوات المدججة بالسلاح. ولايزال تواجد مثل تلك القوات امام جامع رأس الرمان الذي انطلقت منه مظاهرة تطالب بالدستور يوم الجمعة الماضية. يضاف الى استمرار سياسات القمع الامنية، توجه الحكومة لفرض المزيد من القيود على حرية الجمعيات غير الحكومية. ويناقش مجلس الوزراء في الوقت الحاضر مشروع قانون بذلك واذا تم اقراره فسوف يعرض على مجلس الشورى ليضع بصمته عليه بدون مناقشة حقيقية، كما هي العادة. واكدت الانباء كذلك ان المحامين البحرينيين منزعجون جدا من فرض قانون جديد يسمح للمحامين بالجمع بين مهنة المحاكمة والوظيفة العامة. ويتوقع ان يبصم مجلس الشورى على ذلك القانون الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد. ويدرك المواطنون ان هناك محامين من آل خليفة يريدون المحافظة على وظائف حكومية، ومحامين آخرين يمكن ان تسند اليهم مهمات اخرى من قبل الحكومة، مثل عضوية مجلس الشورى والمجلس البلدي الذي يتوقع الاعلان عنه في ٦١ ديسمبر المقبل.

وفي واشنطن تحدث يوم امس الباحث الاكاديمي والمتخصص في الشؤون البحرينية الدكتور لؤي بحري حول البحرين امام المؤتمر ال ٣٣ لجمعية دراسات الشرق الاوسط MESA. وقد قدم الدكتور بحري بحثا مهما حول الوضع ناقش فيه الاسس الاقتصادية الاجتماعية للمعارضة في البحرين. وبعد استعراض مفصل خلص الباحث الى القول »في ٦ مارس ٩٩٩١ توفي بشكل مفاجي الامير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، نتيجة سكتة قلبية بعد ٧٣ عاما من الحكم. واجتمع مجلس العائلة الخليفية الحاكمة في اليوم نفسه واعلن ولاءه لنجله. وادى صعود الامير الصغير نسبيا ٩٤ عاما الى الحكم الى تصاعد الآمال بانه سوف يبدء في تنفيذ الاصلاحات المطلوبة في البحرين، وانه سوف يهديء الوضع السياسي في البلاد«. وأضاف قائلا »صدرت اشارات غامضة عن الامير ولكن لم يحدث تطور ولا اصلاح حتى الآن. وفي الحقيقة فقد بقي الوضع جامدا وهناك اشارات بانه ما لم يقم الامير والحكومة ببدء الاصلاحات فسوف تنفجر انتفاضة جديدة في السنوات القليلة المقبلة«.

٣٢ نوفمبر

عشية بدء الزيارة الرسمية التي يقوم بها الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الى المملكة المتحدة، تستغرق يومين اليوم وغدا، شنت قوات الامن عدوانا واسعا على منطقة الدوار الثاني بمدينة حمد واعتقلت عددا من المواطنين. وخلال العدوان حدثت انتهاكات للحرمات وروع الاطفال والنساء. وبلغ عدد المعتقلين صباح امس ٣١ شخصا هم شاكر سلمان العلي، ٢٢، واربعة من اخوته هم رضي، ٧١، ويوسف، وعلي، وحسين، السيد علي السيد كاظم، ٢٢، محمد عباس السبع، ٧١، احمد عبد الكريم، ٨١، شوقي علي خليفة، ٣٢، جاسم السبع، ٨١، محمد السبع، صالح السبع، وعيسى السبع. وكان ابن عم هؤلاء الاربعة، واسمه فاضل السبع، قد اعتقل قبل بضعة ايام. وتواصلت الاعتقالات في مناطق اخرى. فمن منطقة سماهيج اعتقل في ٧١ نوفمبر الاستاذ موسى المعلم،٦٢ ،وفي اليوم التالي اعتقل من المنطقة نفسها يوسف

المسيح، ٥٢. واعتقل من منطقة رأس الرمان يوم أمس الاول الشاب محمد علي الجزيري، ٢٢. واعتقل من منطقة كرانة ثلاثة اشخاص من بينهم طفلان عيسى عبد الله عيسى مكي، ٠١، السيد جعفر السيد علوي، ٥١، حسين سلمان هلال، ١٢. واعتقل من منطقة النويدرات كل من علي قمبر شقيق الشهيد عيسى قمبر الذي اعدم ظلما في ٦٩٩١ ، مرتضى القيم، ٩١، علي مدن، ٣٢، حسين حبيب، عباس البربوري، ٨١، وصادق الملا، ٠٣. وكان شقيق الشخص الاخير، عبد الشهيد، ٤١، قد اطلق سراحه قبل اعتقال اخيه.

هذه الاعتقالات تؤكد سياسة ملء السجون مجددا بالمعتقلين الابرياء ليصدر »عفو أميري« عنهم في مناسبة لاحقة. وقد أدرك المواطنون هذه السياسة وقاموا باحتجاجات عديدة. ففي الايام الثلاثة الماضية شوهدت شعارات جديدة بمنطقة كرباباد وابوصيبع. كما شوهدت حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمنطقة ابوصيبع. وفي منطقة النويدرات شوهد حريق احتجاجي كبير يوم امس الاول. وتأتي هذه الاحتجاجات السلمية للتعبير عن السخط الشعبي ازاء استمرار القمع الحكومي ومصادرة الحريات الدينية بشكل لم تشهده البلاد من قبل. وشعر المواطنون بالدهشة عندما تحدث الامير عن التسامح الديني خلال زيارته للفاتيكان. وتساءلوا عن مدى وجود ذلك التسامح في الوقت الذي اغلقت فيه المساجد واعتقل علماء الدين، وتم تأميم الفعاليات الدينية في اطار المجلس الخليفي الاعلى للشؤون الاسلامية.

واكدت التقارير ان الشيخ الجمري ما يزال يخضع لحصار يومي متواصل بدون انقطاع. فهنك سيارتان تابعتان لجهاز الامن والشرطة تحاصران المنزل بشكل متواصل، ويوجد عدد من قوات الشغب بشكل شبه دائم. وما يزال المواطنون ممنوعين من زيارة الشيخ في منزله، كما يتعرض من يزوره الشيخ في منزله للتحقيق الوحشي. فمثلا عندما زار الشيخ الجمري منزل الحاج محمد بن جاسم بمنطقة بني جمرة يوم الخميس الماضي، استدعي هذا المواطن وتم التحقيق معه وتهديده بالسجن والتعذيب اذا تكرر ذلك. ووجه تهديد للشاب حسن علي لانه اوقف سيارته بالقرب من منزل الشيخ الجمري. وعلى الفور اعطاه الشرطة تحذيرا مكتوبا وطلب منه الحضور الى مركز الشرطة والاعتراف بانه كان يسعى لمقابلة الجمري.

وعلى صعيد آخر بعثت المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب رسالة الى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، تطلب منه طرح موضوع حقوق الانسان خلال لقاءاته مع المسؤولين البحرينيين. وجاء في الرسالة ان المنظمة تحاول »لفت نظره لاوضاع حقوق الانسان في البحرين في ضوء زيارة الامير الى لندن«. وشجبت المنظمة في رسالتها ممارسات محكمة امن الدولة وطالبت بالسماح بزيارة عاجلة لمجموعة العمل التابعة للامم المتحدة حول الاعتقال التعسفي. وطرحت كذلك قضية الشيخ الجمري وطالبت بانهاء الاقامة الجبرية . كما طلبت منه طرح قضية الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية الذين قضوا قرابة اربع سنوات في السجن بدون تهمة او محاكمة. وتمنت المنظمة على الوزير »مناقشة هذه القضايا مع الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، والتأكد من قيام السلطات البحرينية بعمل مناسب لانهاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في البحرين«.

وكانت المعارضة قد قررت عدم القيام باية اعمال احتجاجية في لندن وذلك لتوفير اجواء مناسبة لانجاح الزيارة. وأعربت عن أملها بان يتمخض عن الزيارة ما يؤدي الى استقرار الاوضاع في البلاد وحل الازمة السياسية، وذلك عبر اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني.

٤٢ نوفمبر

أثار الفيلم الوثائقي الذي بثته القناة البريطانية الرابعة Channel 4 الليلة الماضية زوبعة سياسية واعلامية واسعة بسبب ما احتواه من معلومات موثقة حول سياسة التعذيب في البحرين.

وقد عرض الفيلم افادات شخصية لعدد من ضحايا التعذيب اكدوا فيها تعرضهم لتعذيب وحشي خلال فترات اعتقالهم. وبدى الضحايا الذين ادلوا بشهاداتهم وقد غطوا وجوههم تفاديا للمزيد من التعذيب فيما لو عرفت هوياتهم من قبل جهاز الامن الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. واثارت مواطنة بحرينية ادلت بشهادتها في الفيلم شعورا بالغضب الشديد عندما اكدت انها مع عدد آخر من المواطنات قد تعرضن للاهانات والتهديد بالاغتصاب اذا لم يوقعن على اعترافات مزورة، وقالت انهن تعرضن لنزع الثياب بالقوة خلال الاعتقال. وتحدث مواطن آخر هو هاشم رضا عن معاناته في السجن منذ مطلع الثمانينات وقال ان ايان هندرسون شخصيا مارس التعذيب بحقه. وتطرق الفيلم الى محاصرة منزل الشيخ الجمري حيث بث لقطات يظهر فيها عدد من عناصر الامن محيطين بالمنزل. وتطرق الفيلم كذلك الى دور ايان هندرسون في تشكيل جهاز التعذيب ودور الحكومة البريطانية في توظيفه بالقسم الخاص البحريني، والى حصول القناة على وثائق من وزارة الخارجية البريطانية تؤكد ذلك الدور. وتساءل البرنامج عن مصير اطروحة البعد الاخلاقي في السياسة الخارجية البريطانية في ضوء هذه الحقائق. واكد اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان ان هندرسون سوف يعتقل ويحاكم، وان قضيته اقوى من قضية بينوشيه لانه مواطن بريطاني الامر الذي يجعل محاكمته أسهل. وبعد انتهاء الفيلم طلب مذيع الاخبار من السفير البحريني في لندن التعليق على الحقائق التي احتواها الفيلم، لكنه فشل في ذلك فشلا ذريعا، وكرر جوابا واحدا لكل الاسئلة التي وجهها المذيع اليه قائلا ان البحرين وقعت على بعض المواثيق الدولية وبالتالي لا يمكن اتهامها بالتعذيب والاعتقال التعسفي. ولم يستطع الرد على سؤال واحد بشكل مقنع. وقال مراقبون شاهدوا الفيلم ان اجابات السفير كانت كارثة للحكومة وانها اكدت محتوى التقرير بشكل كامل.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للفيلم بزيارة موقع القناة المذكورة وعنوانها www.channel4news.com

وكانت صحيفة »صنداي هيرالد« الاسكوتلاندية قد نشرت على صفحتها الاولى في العدد الذي صدر يوم الاحد الماضي ١٢ نوفمبر مقالا قويا بعنوان »الضحايا يقولون ان الكولونيل الاسكوتلاندي هو المعذب في البحرين«. وجاء في المقال »ان بريطانيا سوف تواجه حرجا شديدا خلال الزيارة التي يقوم بها امير البحرين هذاالاسبوع بعد ان حصلت »صنداي هيرالد« على ادلة بان الكولونيل الاسكوتلاندي قد عذب المناضلين من اجل الديمقراطية خلال عهده كرئيس لجهاز الاستخبارات في ذلك البلد الخليجي«. وجاء في المقال ان السياسيين ونشطاء حقوق الانسان طالبوا بتسليم ايان هندرسون لبريطانيا لمحاكمته، لان هندرسون متهم بادارة وتنسيق التعذيب والقمع في البحرين. ونشرت الصحيفة افادة احد الضحايا الذين عذبهم هندرسون شخصيا، واكتفى باستعمال اسم »عبد الله حسن« بدلا من اسمه الحقيقي لكي لا تتعرض عائلته لانتقام حكومي، وقال ان المرة الاولى التي رأى فيها هندرسون كان في العام ٢٨٩١ عندما علق مثل الدجاجة بمكتب عادل فليفل، ولما دخل هندرسون الغرفة سأله هل ستعترف؟ واعتدى عليه بيده في اماكن حساسة. وقتها كان في الغرفة جلادان آخران هما عبد الله التنك وعبد الله الدوسري. وقال انه علق في الغرفة ٨٨ التي يسميها المعتقلون »غرفة الاعدام« والتقى عبد الله حسن بهندرسون مرة اخرى في غرفته حيث امره بعدم النظر الى الاوراق التي كانت على طاولته، ثم قال له »انك تحب ان تضرب، ونحن نحب ان نضرب«. وتطرق المقال الى شهادات آخرين عذبوا على يدي عناصرالجهاز الذي يديره هندرسون. ونسب الى اللورد ايفبوري قوله »ان قضية هندرسون يجب ان تصعد الى الواجهة. فهناك ادلة مباشرة بانه متورط شخصيا في التعذيب«. وقالت وزيرة العدل بحكومة الظل للحزب الوطني الاسكوتلاندي، روسانا

كانينغهام »ان وجود افادة تشير الى دور مواطن بريطاني في التعذيب يجب ان يؤخذ بجدية، انني سوف ادعم اية محاولة لبحث احتمالات التسليم«. اما النائب العمالي، جيرمي كوربين فقد وعد باثارة القضية خلال الجلسة البرلمانية قائلا »كيف ندعي بسياسة خارجية ذات بعد اخلاقي عندما نتصرف هكذا؟«. وانتهى المقال بالقول ان »وزارة الخارجية قالت ان لدى الحكومة قلقا ازاء سجل البحرين في مجال حقوق الانسان وانها في حوار مع العائلة الحاكمة حول ذلك«.

وتجدر الاشارة الى ان ثلاثة مقالات نشرت هذا اليوم حول زيارة الامير في صحيفة »اندبندنت« و »ديلي تلغراف«، وهي جميعا تؤكد على انتهاكات حقوق الانسان والازمة السياسية. وكتبت منظمة المادة ٩١ رسالة الى وزارة الخارجية حول الزيارة، وكتب النائب العمالي، جيرمي كوربين، رسالة الى وزارة الخارجية حول الموضوع نفسه. اما لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية فقد كتبت رسالتين الى وزارة الخارجية البريطانية والى امير البحرين حول حقوق الانسان والازمة السياسية، ورسالة الى جريدة »التايمز« اللندنية.

٥٢ نوفمبر

أصدرت محكم امن الدولة السيئة الصيت يوم امس احكاما جائرة بالسجن على سبعة من المواطنين بدون اية تهمة دستورية. فبعد اكثر من عام على اعتقال كل من الدكتورعيسى ابراهيم مطر والدكتور محمد سعيد علي موسى والمهندس حسن ابراهيم علي مطر وسعيد علي مكي وفاضل عباس الديري والسيد جابر، صدر الحكم القاسي عليهم بالسجن ستة شهور. وهذا يؤكد ان افراد المجموعة لم يرتكبوا اية مخالفة قانونية، وبالتالي فقد سجنوا فترة طويلة جدا بدون مبرر. هذا بالاضافة الى التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له خلال الاعتقال. ولم يعرف بعد ما اذا كان هؤلاء المظلومون قد أطلق سراحهم، ولا ما اذا كان جهاز التعذيب سوف يسمح للجهات التي يعملون بها بالسماح لهم بالعودة.

هذا وقد استمرت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية. فقد اعتقل في الساعات الاولى من يوم ٢٢ نوفمبر الشاب عباس علي عباس علي عبد الله القطان، ٤٢، من منزله بمنطقة البلاد القديم. وفي وقت لاحق من ذلك استدعيت زوجته للتحقيق وعوملت بأسلوب غير لائق. وفي اليوم نفسه اعتقل من مدينة حمد كل من محمد الحداد، ٠٢، حسن الشجرة، ٨١، انور البرباري، ٠٢، وافرج عن هؤلاء الثلاثة في اليوم التالي بعد تعذيب وحشي. واعتقل كذلك كل من السيد علي عطية، ٩١، شوقي علي خليفة، ٩١، وطلال البرباري، ٧١، وما زالوا قيد الاعتقال.

وفي لندن، نشرت صحيفة »الاندبندنت« يوم امس مقالا بعنوان »منظمات مكافحة التعذيب تحتج على زيارة امير البحرين«، بقلم فرام أبرام. وجاء في المقال »احيطت زيارة امير البحرين الجديد الى بريطانيا الليلة الماضية بخلافات مع مجموعات مكافحة التعذيب التي طلبت من الوزراء اثارة قضايا حقوق الانسان مع الامير«. وأشارت المقالة الى رسالة من منظمة المادة ٩١ التي تستمد اسمها من المادة ٩١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان قالت فيها ان هناك الآن منعا على الانشطة الدينية وان قوات الامن حاصرت مسجدا واحدا على الاقل. وقالت كذلك ان عضو المجلس الوطني واحد المطالبين بالديمقراطية، الشيخ عبد الامير الجمري يعيش تحت الاقامة الجبرية. اما المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب فقالت ان بضع مئات فقط من المعتقلين قدموا للمحاكمة بينما هناك اعداد كبيرة اخرى ترزح في السجون بدون تهمة او محاكمة. ونسبت الجريدة للمنظمة قولها »ان انتهاكات حقوق الانسان في البحرين خطيرة جدا وان حكومة البحرين هي الوحيدة القادرة على حلها. اننا نحثكم على مناقشة هذه القضايا مع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة خلال زيارته والتأكد من القيام بعمل ما لحل ذلك«. وقالت الجريدة انه بالرغم من هذه المخاوف

فهناك علاقات طيبة بين البلدين بسبب الموقع الاستراتيجي للبحرين. وقالت ان السكرتير الخاص لروبين كوك، وزير الخارجية البريطاني، قام الشهر الماضي بزيارة مع عدد اعضاء البرلمان وان مصاريف تلك الزيارة دفعت من قبل عمرالحسن. واضافت ان قوات الامن البحرينية تدار من قبل ايان هندرسون، وهو كولونيل بريطاني سابق. ونسبت الصحيفة لاحد ضحايا التعذيب قوله للقناة التلفزيونية الرابعة »علقوني كالدجاجة لمدة ٥١ دقيقة. لقد قيدوني وعلقوني من يدي ورجلي، وأدخلوا اداة في جسدي وأنا معلق«.

ونشرت الصحيفة في ملحقها كذلك تعليقا على تصريحات كين بيرتشيس ومقالته التي نشرتها صحيفة »اخبار الخليج« والتي هاجم فيها اللورد ايفبوري على مواقفه المطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان. وكان التعليق على تلك التصريحات ساخرا.

أما صحيفة »الديلي تلغراف« فقد نشرت مقال يوم امس بعنوان »البحرين تمارس التعذيب بحق معارضيها« بقلم محررها الدبلوماسي كريستوفر لوكوود. وجاء في المقال ان البحرين اتهمت الليلة الماضية بانتهاكات لحقوق الانسان، وذلك عشية زيارة اميرها للبحرين. وتطرقت للفيلم الوثائقي الذي بثته القناة التلفزيونية الرابعة قائلة انه يؤكد ممارسة التعذيب والاعتقال التعسفي في ذلك البلد الذي وصفته بانه »يحكم بنظام وراثي استبدادي لا ينتخب فيه البرلمان بل يعين أعضاؤه«. ونقلت عن وزارة الخارجية قولها ان ملف حقوق الانسان تحسن في الآونة الاخيرة. ونقلت عن البرنامج معاناة الضحايا ومن بينهم فتاة صغيرة اكدت انها تعرضت للتهديد »بوضعها على الكرسي الكهربائي حتى تعترفي، واذا لم تعترفي فسوف نقوم باغتصابك«.

٦٢ نوفمبر

في ضوء البرنامج التلفزيوني الذي بثته القناة التلفزيونية الرابعة في لندن مساء امس الاول والذي شاهده الكثيرين، وقّع عدد من اعضاء البرلمان البريطاني بيانا مهما اصبح وثيقة بسجلات البرلمان البريطاني. ونص البيان على ما يلي »ان هذا البرلمان يأخذ بعين الاعتبار زيارة امير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الى المملكة المتحدة في ٢٢ نوفمبر ٩٩٩١، ويهنيء اخبار القناة الرابعة على تقريرها الذي صُوّر سرا حول الاعتقال التعسفي والتعذيب في البحرين والدور القيادي الذي لعبه الكولونيل البريطاني السابق، ايان هندرسون، ويشجب استمرار النظام في سجن آلاف المعتقلين السياسيين بدون تهمة منذ ٦٩٩١، ويعبرعن قلقه بانه بالرغم من صعوده الى السلطة في مارس ٩٩٩١ فقد استمرت انتهاكات حقوق الانسان في البحرين في ظل حكم الامير الجديد، ومن بين ذلك الابعاد القسري للمعارضين والاعتقال التعسفي الذي شمل طفلا لم يتجاوز العاشرة هو عيسى عبد الله مكي من قرية كرانة في الايام القليلة الماضية، ويلاحظ ان الرمز المعارض الشيخ عبد الامير الجمري، بالرغم من اطلاق سراحه بعد ثلاث سنوات من الاعتقال بدون محاكمة، ما يزال يخضع للاقامة الجبرية ويمنع من اي نشاط سياسي، ويطالب حكومة صاحبة الجلالة بطرح مشاهدات اخبار القناة الرابعة على الامير وحثه على وقف كل انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين فورا ووقف الابعاد القسري للمواطنين البحرينيين، والسماح لمئات المبعدين بالعودة، والدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية من اجل اعادة برلمان البحرين ودستورها«.

وكانت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية قد بعثت رسالة الى الامير تطالبه فيها باصلاحات قانونية وسياسية. ووقع الرسالة المحامي ستيفن سولي، الذي رحب في بداية الرسالة بالامير وما قام به من خطوات من بينها الافراج عن بعض المعتقلين ورفع الحظر عن المادة ٠٢ من معاهدة منع التعذيب، ثم اضاف »انه مع بالغ القلق، ان نسمع ان هناك تصاعدا في ممارسات التعذيب على ايدي قوات

الامن الحكومية، وان الشيخ الجمري محكوم بما يشبه الاقامة الجبرية منذ اطلاق سراحه في يوليو من هذا العام وان منطقته في بني جمرة محاصرة، وان منزله مراقب على مدى الـ ٤٢ ساعة. وتأمل اللجنة ان لا يكون القرار بتأجيل زيارة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة حتى اكتوبر ٠٠٠٢ مؤشرا لغياب النية باصلاح اوضاع حقوق الانسان. ان اللجنة تحث سموكم على الاعتراف بضرورة تحقيق حل ديمقراطي للازمة الشديدة في البحرين وبدء عملية الاصلاح باعادة العمل بالدستور والغاء محكمة امن الدولة التي تفتقر ممارساتها للمستويات الدولية للعدالة. ونود توجيه نظر سموكم الى التقرير الذي أصدرته اللجنة بالمشاركة مع اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، والذي يقدم تفصيلات حول كيف ان قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة ينتهكان مواد القانون الدولي. وانتهت الرسالة بالقول »ان نهج القمع الذي يشمل التدخل الواسع من قبل قوات الامن والاعتقال التعسفي والتعذيب والابعاد القسري لا يمكن ان يؤدي الا الى المزيد من الاضطراب والفوضى، والشجب الدولي الاوسع من قبل المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان«. وبعثت اللجنة رسالة مماثلة الى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية تطلب منه فيها طرح هذه القضايا على الامير.

وكانت منظمة المادة ٩١ قد بعثت رسالة الى الامير وقعها السيد أندرو بوديفات، المدير التنفيذي، وجاء فيها »ان منظمة المادة ٩١ قلقة جدا ازاء الانباء التي تتحدث عن قمع حرية العبادة من قبل وزارة الداخلية البحرينية«. وذكرت الرسالة ما حدث لمسجد الصادق بالقفول، وكذلك اعتقال عدد من علماء الدين والتحقيق معهم ومنعهم من اداء صلاة الجماعة في تلك المساجد. وتطرقت الرسالة الى القمع الذي يعاني منه الشيخ الجمري ووضعه تحت الاقامة الجبرية وتهديده بالمحاكمة اذا ما قام بأي نشاط. وأضافت الرسالة »ان منع الصلاة ومضايقة النشطاء المطالبين بالديمقراطية انتهاك للقوانين المحلية والدولية. فدستور البحرين ينص على »ان حرية المعتقد حق مطلق. وتضمن الدولة عدم المساس بأماكن العبادة وحرية اداء الشعائر الدينية واقامة المسيرات الدينية والاجتماعات طبقا للعادات المرعية في البلاد«. بينما تعطي المادة ٣٢ كل مواطن »الحق في التعبير عن رأيه بالقول او الكتابة او بأية وسيلة اخرى«. وبالاضافة الى ذلك فان عضوية البحرين بالامم المتحدة تفرض عليها التزامات دولية لحماية حقوق الانسان ومنها حرية الدين والتعبير. وتمنح المادتان ٨١ و ٩١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان كل مواطن »حق الفكر والمعتقد والدين وكذلك حق حرية الرأي والتعبير«. وانتهت الرسالة بمطالبة الامير باعادة الحياة البرلمانية، والغاء قانون امن الدولة والاعتداء على المساجد وعلماء الدين ووقف مضايقة الشيخ الجمري واعتقال الناشطين المطالبين بالديمقراطية«.

يوميات ديسمبر ٩٩

٩٢ نوفمبر

تواصلت الاعتقالات التعسفية بحق ابناء البحرين، وعرف من بين المعتقلين مؤخرا الشاب علي احمد أمان، ٩١، وهو من منطقة كرانة. ولم يعرف شيء عن مصيره، وهناك خشية كبيرة عليه من التعذيب الوحشي الذي يمارسه جهاز التعذيب بحق المعتقلين. وكانت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT قد أصدرت بيانين حول الاعتقالات الاخيرة التي شملت اطفالا، وطلبت المنظمة التعبير عن الاحتجاج لحكومة البحرين والمطالبة بالافراج الفوري عن هؤلاء السجناء وبقية المعتقلين السياسيين.

وتواصل مع حملة الاعتقالات المتواصلة تكثف وجود قوات الامن والشرطة حول اماكن العبادة، تحديا

لمشاعر ابناء البحرين ومعتقداتهم. وشعر المصلون بارهاب السلطة عندما رأوا الوجود الكثيف لعناصر جهازالتعذيب متواجدين عند جامع رأس الرمان يوم الجمعة الماضية، وكانت أعينهم تتطاير شررا، بينما كان كل منهم يهم بالانقضاض على المصلين لتمزيق اجسادهم بأسلحتهم. وقال احد المصلين. »عندما رأيت هؤلاء تذكرت مشهد القوات الاسرائيلية وهي تحاصر المسجد الاقصى«.

وتواصلت الاعتداءات على معتقدات المواطنين خصوصا الشيعة منهم، وذلك بفرض قيود جديدة على ممارساتهم وشعائرهم الدينية. وقد استدعى جهاز التعذيب المواطن الحاج عبد الكريم محمد رئيس مجلس ادارة مأتم بن خميس بمنطقة السنابس وطلب منه عدم استعمال مكبرات الصوت الخارجية للمأتم لقراءة القرآن خلال شهر رمضان المبارك، والحصول على اجازة من جهاز التعذيب قبل المسيرة الدينية التي تخرج بمناسبة استشهاد الامام علي بن أبي طالب، وعدم استعمال مكبرات الصوت فيها، وإخبار جهاز التعذيب بموعد قراءة القرآن خلال شهر رمضان، وهي شروط مناقضة للمادتين ٢٢ و ٣٢ من الدستور اللتين تلزمان الحكومة بالسماح بالشعائر الدينية وفق العادات المرعية في البلاد.

ومن جهة اخرى شوهدت بالونات كثيرة قبل يومين بمنطقة السنابس وقد كتبت عليها المطالب الشعبية المشروعة ومن بينها. »مطالبنا شرعية«، »نطالب بالبرلمان«. وفي اثر ذلك شوهدت مروحيتان تحلقان في اجواء المنامة والسنابس والديه لارهاب المواطنين. وقال شهود عيان ان من شاهد طريقة تحليق الطائرتين العموديتين اعتقد ان هناك حربا بين الحكومة وابناء البحرين.

وعلى صعيد آخر تتصاعد مشاعر الغضب بشكل متواصل بسبب طرد اكثر من ٠٤٢ موظفا من اعمالهم بشركة بالاكسكو. فبينما تصر الحكومة على ان عدد المفصولين من وظائفهم هو ٣٩، تؤكد الارقام الحقيقية بان العدد الحقيقي اكثر من ٠٤٢ موظفا، وذكرت مصادر اخرى ان العدد ربما وصل ٨٦٤، حسب ما ذكره السيد محمود علي حاتم، عضو جمعية الاجتماعيين البحرينية في مقالته بصحيفة »اخبار الخليج«. وهناك مشكلة عمال طيران الخليج الذين تلاعبت الشركة بهم وفصلتهم عن وظائفهم وفرضت عليهم الذهاب الى ابوظبي والالتحاق بشركة »جامكو« لتدريبهم. وبعد ان ذهب من سمحت الحكومة لهم الى ابوظبي اكتشفوا ان طيران الخليج تصرفت لغير مصلحتهم وألغت سنوات خدمتهم معها، ورجعوا الى البحرين محتجين. هذه التصرفات الحكومية اصبحت توفر وقودا جديدا لمشاعر الغضب لدى المواطنين. وقد اتصل هؤلاء بصحيفة »اخبار الخليج« لنشر قضيتهم فرفضت ذلك.

وفي لندن نشرت صحيفة »برايفيت آي« الساخرة في عددها الاخير تعليقا على زيارة الامير الى لندن. ومما جاء في ذلك. »استقبلت الزيارة الرسمية لامير البحرين بالحفاوة نفسها التي استقبل بها رئيس الصين، وهي ديكتاتورية اخرى. ولا عجب في ذلك. فقد الغيت الديمقراطية في البحرين في انقلاب عام ٥٧٩١، وحكم الامير وعائلته منذ الوقت بالارهاب والتعذيب«. وذكرت الصحيفة دور العضو البرلماني، كين بيرتشيس، الذي ذهب على رأس وفد الى البحرين الشهر الماضي في زيارة مدفوعة الثمن. وقالت الصحيفة.»لقد قبل بيرتشيس الدعوة لكتابة مقالة في اخبار الخليج، وهي جريدة تدعم الديكتاتورية في البحرين واذا لم تفعل فسوف تغلق ، ولم يذكر اي شيء عن مئات المعتقلين«. واضافت. »انتهت مقالته بالاشارة الى المفارقة بين الصورة التي شاهدها الوفد والصورة التي ترسمها قلة في بريطانيا«. وقالت الصحيفة ان اللورد ايفبوري حظي بنصيب الاسد من الانتقادات التي وجهها بيرتشيس.

٠٣ نوفمبر

ما يزال افراد مجموعة »الديه« الذين كان مقررا الافراج عنهم الاسبوع الماضي معتقلين ظلما وجورا. وكانت محكمة امن الدولة قد حكمت الاسبوع الماضي

على سبعة مواطنين بالسجن لمدد تتراوح ما بين ثلاثة وستة شهور بتهمة المطالبة باعادة العمل بالدستور، وحيث انهم قضوا اكثر من عام في الاعتقال فقد كان متوقعا الافراج عنهم على الفور وتعويضهم عن الفترة التي قضوها في السجن. ولكن حتى الآن ما يزال هؤلاء يرزحون في زنزانات التعذيب. ويخشى المراقبون ان يستمروا في السجن حتى يصدر »عفو اميري« عنهم في ٦١ ديسمبر المقبل. وعلم كذلك ان المواطن عبد الغني المسباح، من منطقة القدم، ما يزال هو الآخر معتقلا برغم انتهاء فترة الحكم التي صدرت بحقه ظلما وعدوانا. وكان هذا المواطن قد اعتقل في ٤٩٩١ بتهمة تشجيع المواطنين على توقيع العريضة الشعبية، وصدر بحقه حكم بالسجن خمسة اعوام. وينتظر هذا المواطن »عفو اميري« آخر لكي يخرج من السجن بعد انهائه فترة الحكم. ويتوقع ان تعلن الحكومة في عيد الشهداء المقبل ٦١ ديسمبر عن اطلاق سراح بعض المعتقلين ضمن »عفو اميري«، ولذلك يتم اعتقال المواطنين وتأجيل اطلاق سراح من انهى فترة حكمه حتى ذلك الموعد.

ومن جهة اخرى ازداد تشديد الحصار المفروض على منزل الشيخ الجمري، في محاولة يائسة لاجباره على زيارة رئيس الوزراء. وهناك الآن سيارة جنود ترابط امام المنزل واخرى خلفه، ويمنع المواطنون من زيارة الشيخ في منزله او دعوته لزيارتهم في منازلهم، وكل ذلك عقابا للشيخ لانه لم يتقدم بالشكر الى رئيس الوزراء على سجنه واهانته والاعتداء على حريته وتلفيق التهم ضده. وتطالب منظمات وشخصيات دولية برفع الحصار عن الشيخ، وسلمت رسائل عديدة الى الامير خلال زيارته الى بريطانيا الاسبوع الماضي تطالبه باحترام حقوق الشيخ ورفع الحصار عن منزله.

ومن جهة اخرى شعرت المعارضة بخيبة امل كبيرة بعد ان تجاهل الامير وحاشيته طلبها بمقابلة ممثلين عنها خلال زيارته الرسمية الى لندن. وكانت المعارضة قد بعثت بالرسالة المسجلة التالية الى الامير، وتأكدت من استلامها من قبل سفير البحرين في لندن.

» بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
حفظه الله
أمير دولة البحرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

فانطلاقا من الشعور بحب وطننا والرغبة في تكريس أمنه واستقراره، نتقدم الى سموكم معبرين عن تقديرنا للخطوات الايجابية التي قمتم بها منذ استلامكم مقاليد الامور، ودعمنا لكل ما يؤدي الى حفظ امن الوطن والمواطنين. ان إصدار اوامركم بإطلاق سراح بعض المعتقلين والسماح بعودة بعض المبعدين تعبير عن رغبتكم في إصلاح الوضع السياسي المتداعي منذ قرابة ربع القرن، وهو أمر نشد على أيديكم لتحقيقه، وندعو الله ان يوفقكم لتحقيق ما هو مأمول من سموكم من إصلاح شامل للاوضاع في بلدنا. هذا مع تحفظنا على محاولات إذلال المفرج عنهم من المعتقلين او المسموح لهم بالعودة من الخارج.

وكما تعلمون، سموكم، فقد عبرت المعارضة عن حسن نواياها منذ اليوم الاول الذي استلمتم فيه مقاليد الامور، على أمل ان يؤدي ذلك الى مناخ يساعدكم على اتخاذ قرار تاريخي باعادة العمل بالمواد المعلقة من دستور البلاد المعطل منذ قرابة ربع قرن تقريبا، وإعداد البلاد لانتخاب المجلس الوطني، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. وتوسمنا، ولا زلنا نتوسم في سموكم الخير نظرا لثقافتكم ووعيكم ومعرفتكم بان دستور البلاد والقوانين الدولية تحرم الاعتقال التعسفي والتعذيب والإبعاد القسري وكل الممارسات الحاطة بالكرامة الانسانية. وتمنينا ان يبدأ عهدكم بقرارات تاريخية تحقق مطالب المواطنين المشروعة وتمنع التوتر والفتن، وتعيد اللحمة الى العائلة البحرينية الواحدة.

ومع إدراكنا للصعوبات التي تواجه سموكم على طريق الاصلاح، فاننا نعتقد ان أمن الوطن وأمن المواطن

متلازمان ولا يمكن تحقق احدهما الا بالآخر، وان دستور البلاد الذي هو مصدر شرعية الحكم، كفيل بتحقيق ذلك. اما قوانين الطواريء، مثل قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة وقوانين العقوبات التي صدرت بعد حل المجلس الوطني، فقد أثبتت التجربة انها لا يمكن ان تحقق الامن والاستقرار، ولا تحقق الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكومين.

من هنا نتقدم لسموّكم لنضعكم امام المسؤولية التاريخية المنوطة بكم، وهي قيادة البلاد الى ساحل الامن والسلام، وتوفير مناخ الحرية والامن لشعب البحرين في إطار دولة القانون المؤسس على دستور البلاد. ونأمل في الوقت نفسه ان يتوفر لسموكم شيء من الوقت وأنتم تزورون المملكة المتحدة للمرة الاولى منذ استلامكم مقاليد الامور، لمقابلتنا في الوقت والمكان المناسبين لسموكم. فشعورنا بحب البحرين والانتماء اليها يدفعنا للتعاون مع سموكم من اجل البحث عن مخرج من الازمة السياسية التي تعصف بالعلاقة بين الحاكم والمحكومين.

ولسموّكم منا جزير الشكر والاحترام«

١ ديسمبر

انطلقت صرخات الاستغاثة من مدينة حمد بعد ان تصاعد عدد المعتقلين من ابنائها بشكل مطرد في الايام الماضية حتى بلغ اكثر من اربعين شخصا. واستمر الغضب الشعبي يغلي في النفوس خصوصا بعد ان استدعي الملا عبد الجليل الذي كان يؤم الصلاة بجامع تلك المنطقة من قبل عادل فليفل الذي اهانه وشتم معتقداته. وخلال جلسة التعذيب وجه فليفل الى الملا تهديدا بالاعتقال والتعذيب ان استمر في المطالبة باعادة فتح المسجد المغلق منذ شهر اكتوبر الماضي. وردا على ذلك قام مواطنو مدينة حمد بكتابة الشعارات الوطنية على الجدران بشكل مكثف. وما يزال مسجد آخر هو جامع الصادق بمنطقة القفول مغلقا منذ شهر اكتوبر. ورأى المراقبون في ذلك تناقضا صارخا بين تصريحات الامير في الفاتيكان حول الحريات الدينية واحترام عقائد الآخرين والعدوان الشرس الذي تمارسه وزارة الداخلية ضد المساجد والمآتم في البحرين.

وفي تطور آخر بدأ ضحايا التعذيب بسجن جو في ٨٢ نوفمبر احتجاجا مفتوحا ضد استمرار المعاملة السيئة التي يواجهونها في غرف التعذيب. وجاء هذا الاحتجاج بسبب اصرار وزارة الداخلية على تعرية المعتقلين قبل كل زيارة عائلية، وهو اجراء امر به الضابط البريطاني توماس برايان الذي يدير جهاز التعذيب تحت اشراف ايان هندرسون. وعرف من بين الذين يقومون بالاحتجاج كل من. الشيخ علي عاشور، الشيخ محمد الرياش، السيد ابراهيم السيد عدنان العلوي، الشيخ حسن سلطان، الشيخ حسين الديهي والاستاذ عمران حسين عمران. وهناك مطالبات دولية عديدة باطلاق سراح هؤلاء باعتبارهم سجناء رأي اعتقلوا بسبب مواقفهم وآرائهم وليس لأي سبب آخر.

وفي تطور خطير آخر علم ان العهد الجديد بدأ »تطويرا« جديدا في البلاد وذلك بمحاولة فرض أفراد آل خليفة على الدوائر الحكومية وزيادة مخصصاتهم غير المرتبطة بوظائفهم. وحسب القرار الجديد فقد ارتفع الحد الادنى من مخصصات الافراد من ٠٠٣ الى٠٠٩ دينار ٠٠٥٢ دولار شهريا تقريبا ، وارتفع معدل المخصصات من ٠٠٨ الى ٠٠٤٢ دينار حوالي ٠٠٠٧ دولار تقريبا . وتقرر ايضا ان يتم تعيين كل فرد من العائلة الخليفية يمتلك مؤهلات اكاديمية في منصب مدير او اي منصب سياسي آخر. وجاء تعيين هيا الخليفة سفيرة لدى فرنسا في اطار هذه السياسة الجديدة. كما تقرر بناء منزل لكل منهم على نفقة الدولة. ومنذ تولي الشيخ حمد مقاليد الحكم اصبح يلتقي بافراد العائلة الحاكمة في اجتماع اسبوعي منتظم يستمع فيه الى شكاواهم. ويُحضر على اي شخص آخر من غير افراد العائلة حضور هذ الاجتماع. وعندما حضر افراد من عائلة الغتم احد الاجتماعات مؤخرا طلب منهم مغادرة الاجتماع فورا. وتقرر ايضا منع بيع او شراء قطع الاراضي بمنطقة الرفاع

التي تقطنها العائلة الحاكمة الا باجازة خاصة من الديوان الاميري.

وعلى صعيد آخر نشرت مجلة »نيو ستيتسمان« البريطانية في عددها الاخير الصادر في ٩٢ نوفمبر مقالا مهما حول ايان هندرسون بعنوان. »كلاوس باربي البريطاني ما يزال حرا«، في اشارة الى السفاح الفرنسي الذي حكم عليه قبل بضع سنوات بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية. والمقصود هنا ايان هندرسون الذي اسهب المقال في وصف جرائمه بحق ابناء البحرين. وقال ان الحكومات البريطانية المتتالية أصرت على التنصل من مسؤولية توظيفه في منصبه، غير ان وثائق الخارجية البريطانية تثبت عكس ذلك. واشار المقال الى الوسام البريطاني الذي منح لهندرسون لمكافأته على دوره في قمع حركة الماو ماو في كينيا وكيف طرد من تلك البلد بعد نجاح الثورة في العام ٤٦٩١. وطالب المقال بشكل قاطع باعتقال ايان هندرسون ومحاكمته على الجرائم التي ارتكبت من قبل جهاز التعذيب الذي أسسه وأداره على مدى اكثر من ثلاثين عاما. وقال انه حتى لو لم يكن هندرسون قد قام شخصيا بتعذيب المواطنين البحرينيين فقد تم تعذيب السجناء حتى الموت بمرآه ومسمعه، ولم يحرك ساكنا ولم يسمح بتشكيل لجنة واحدة لتقصي الحقائق في حالات التعذيب. وقال انه في الوقت الذي أصبح فيه السفاح الفرنسي، كلاوس باربي، وراء القضبان، فان هندرسون ما يزال حرا طليقا.

٣ ديسمبر

شوهدت في اليومين الماضيين بعض الحرائق الاحتجاجية الصغيرة في بعض المناطق تعبيرا عن السخط الشعبي ازاء استمرار الاعتقالات التعسفية والتعذيب في السجون. ففي مساء امس الاول هرعت قوات الشغب والامن وسيارات الاطفاء باتجاه منطقة الديه للسيطرة على حريق بالقرب من اشارات المرور بتلك المنطقة. وكان الدخان المنبعث من ذلك الحريق كثيفا، الامر الذي أدى الى إرباك حركة المرور بعض الوقت.

وذكرت التقارير ان الشعارات الوطنية تكثفت مؤخرا، في ما يبدو انه استعداد لإحياء ذكرى عيد الشهداء في ٦١ ديسمبر المقبل.

وفي الوقت نفسه استمر قلق المنظمات الدولية ازاء الانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان في البحرين. فقد بعثت الفيدرالية الدولية التي تتخذ من باريس مقرا لها رسالة الى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية جاء فيها ما يلي. »في ٤٢ نوفمبر أنهى امير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة زيارة الى المملكة المتحدة. ولقد تابعت الفيدرالية الدولية اوضاع حقوق الانسان في البحرين، وخصوصا منذ صعود الشيخ حمد الى الحكم في مارس ٩٩٩١، ولم تلاحظ اي تحسن. فقد استمرت الاعتقالات التعسفية والتعذيب المتواصل والابعاد القسري، واستمرت الانتهاكات الاخرى بمعدلات عالية. ونعبر كذلك عن انشغالنا بخصوص استمرار محكمة امن الدولة التي هي أبعد ما تكون عن احترام ضمانات المحكمة العادلة بحيث اصبحت، وفق قانون امن الدولة للعام ٤٧٩١، اداة للقمع. وبالاضافة الى ذلك، فنحن قلقون ازاء موعد زيارة مجموعة العمل التابعة للامم المتحدة الى البحرين. فبينما رحبت الفيدرالية الدولية في اغسطس ٨٩٩١ بالقرار البحريني بالتعاون مع الامم المتحدة وتحديد اكتوبر ٩٩٩١ موعدا لتلك الزيارة، فاننا الآن نشك كثيرا في مدى صدقها في التعاون بعد ان أجلت الزيارة عاما واحدا تحت اصرار البحرين. ونظرا للتعاون الوثيق بين المملكة المتحدة وحكومة البحرين فقد رحبنا بالالتزام البريطاني باثارة عدد من قضايا حقوق الانسان مع الامير خلال لقاءاته مع السلطات البريطانية. وسوف تقدر الفيدرالية الدولية لكم اية معلومات بخصوص النقاشات والالتزامات حول هذه المواضيع«. ووقع الرسالة السيد باتريك باودين، رئيس المنظمة.

وكان السيد بيتر هين، قد كتب رسالة الى احد المهتمين بقضايا البحرين حول زيارة الامير جاء فيها ما

يلي. »أشكرك على تزويدي بنسخة من رسالة المعارضة البحرينية الى امير البحرين. . . واعتقد ان النغمة الايجابية للفقرة الافتتاحية من الرسالة وافقت النغمة المطلوبة. . . واعتقد ان نقاشنا حول البحرين كان مفيدا. . . وربما تود ان تعلم بانه خلال زيارة الامير الاخيرة فقد ناقش وزير الخارجية قضايا حقوق الانسان مع الامير انسجاما مع سياستنا للتحاور البناء حول هذه القضايا. وقد رحب بالخطوات الايجابية التي اتخذها الشيخ حمد حول الوحدة الوطنية وتطوير اوضاع حقوق الانسان في البحرين وقدم مساعدتنا ونصيحتنا«.

ومن جهتها اطلعت المعارضة على جانب من تشويش الحقائق الذي تمارسه الحكومة في اطار محاولاتها لتلميع سياسات رئيس الوزراء. ومن هذه الاكاذيب التي احتوت عليها وثيقة مهمة حصلت عليها المعارضة يوم امس انه ليس هناك مسجد واحد مغلق، وان مسجد الصادق بالقفول ومسجد مدينة حمد ليسا مغلقين، وان عدم اقامة صلاة الجمعة انما هو بسبب عدم وجود امام يتقدم الصلاة. اما بخصوص الشيخ الجمري، فتقول الوثيقة ان منزله ليس محاصرا وان الشيخ ليس ممنوعا من الخروج من المنزل. وتضيف انه لم يحدث ان قام عادل فليفل بتهديد الشيخ داخل منزله بتقديمه للمحاكمة في ضوء ما أسماه »اعترافات« من طفلين تعرضا للتعذيب الوحشي لاجبارهما على توقيع افادة بان الشيخ حرضهما على القيام بأنشطة سياسية.

وكان التقرير المهم الذي بثته القناة الرابعة الاسبوع الماضي قد احتوى صورا للحصار المفروض على منزل الشيخ الجمري، حيث استطاع مصورو تلك القناة التليفزيونية التقاط صور لقوات الامن وهي تحاصر المنزل. وعلى الفور اقتنعت الجهة التي حصلت على تلك المعلومات المزورة بالكذب الصريح الذي تمارسه الحكومة.

٦ ديسمبر

في عدوان وحشي على احد المنازل بمدينة حمد الاسبوع الماضي اعتقل احد المواطنين بأسلوب تعسفي. وكانت قوات الامن قد اعتدت على المنزل المذكور عند منتصف الليل تقريبا واعتقلت الشاب حسين كريم، وروعت زوجته وعائلته، وعاثت بمحتويات منزله. وبعد يومين من التعذيب أطلق سراحه.

وعلم ان الشباب الذين اعتقلوا الاسبوع الماضي من منطقة كرانة ما يزالون تحت التعذيب الوحشي الذي يمارسه بحقهم فاروق المعاودة الذي هدد بابقائهم مسجونين طوال شهر رمضان عقابا لهم لمطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد، وطلب من اهاليهم تزويده بملابس. ويمارس المعاودة حق القضاء بسجن هؤلاء طبقا لقانون امن الدولة السيء الصيت الذي يعتبر من بين أبشع صور احكام الطواريء.

ومن جهة اخرى استمر المواطنون في كتابة الشعارات الدستورية استعدادا لاحياء ذكرى عيد الشهداء في ٦١ ديسمبر المقبل. ومن بين هذه الشعارات. »مطالب دستورية دستور ومبعدون وحرية«، »لن ننسى الشيخ الجمري«، »نطالب الامير بالاصلاح السياسي«.

ومن جهة اخرى اطلع المواطنون على محنة بعض المواطنين الذين اطلق سراحهم مؤخرا بعد سنوات من الاعتقال التعسفي والتعذيب. ومن هؤلاء كل من. محمود حسن العجيمي، ٩١، وعبد علي علي عمار، ٥٢، وكلاهما من منطقة كرانة. وقد أمضيا سنتين متواصلتين تحت التعذيب الوحشي في غرف التعذيب بالحوض الجاف بدون تهمة او محاكمة.

وعلى صعيد آخر استسخف المراقبون تصريحات وزير الاعلام التي أطلقها يوم امس الاول بصورة استفزازية ضد ابناء البحرين. وقال ان حكومته لن تسمح للمعارضين السياسيين بالعودة الى البلاد، معتبرا ان كل من يطالب باعادة العمل بدستور وانتخاب المجلس الوطني لا يستحق ان يعيش في البحرين. ونفى ان تكون هناك احكام طواريءفي البلاد، الامر الذي فهم منه اعتبار قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة اجراءات مقبولة، وان الاستمرار في غياب دولة القانون وانتهاك حقوق الانسان هو السبيل لاحلال

الامن والاستقرار في البلاد. وتجدر الاشارة الى ان المعارضة لم ولن تطلب منه ولا من حكومته عفوا او مكرمة، فأفرادها رجال يحملون هموم شعب مظلوم يتحكم فيه نظام استبدادي، عليه ان يتغير او يزول من الوجود. وسواء شاء وزير الاعلام ام لم يشأ فان التغيير مقبل انشاء الله، لانه لا بقاء في المستقبل الا لدولة القانون التي تحترم الحريات العامة وتسمح بالمشاركة الشعبية الكاملة. وقال احد المعلقين بعد اطلاعه على تلك التصريحات. »على الوزير ان يعترف بان حكومته ارغمت على مجاراة المعارضة في لغتها فتحدثت عن حقوق الانسان ودعوة المنظمات الحقوقية الدولية والعهود الدولية حول التعذيب وغيرها، وهذه التطورات انتزعت انتزاعا من حكومته«. ورأى مراقبون آخرون وزير الاعلام المحسوب على رئيس الوزراء اطلق تصريحاته لتأكيد مواقف رئيسه ومنع اي انفتاح من جانب الامير على المعارضة.

وفي هذا الاطار، علم ان الحكومة بدأت تغازل بعض وسائل الاعلام الحرة في محاولة يائسة منها لوقف الانتقادات الموجهة اليها. وعلم ان وفدا من اذاعة مونت كارلو وراديو فرنسا الدولي يزور البلاد الآن بدعوة رسمية من الحكومة. وقالت مصادر مطلعة ان الحكومة تسعى للتأثير على هذه الجهات لتغيير توجهاتها ومواقفها. وقال مقربون من هذه الجهات انهم لا يتوقعون نجاح سياسة الحكومة في اقناع تلك الوسائل الاعلامية الحرة بدعم نظام الاستبداد والارهاب البحريني.

وفي لندن قال السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في رد على سؤال من عضوة برلمانية ان الحكومة البريطانية تمنع استعمال الاسلحة التي تصدرها الى البحرين للقمع الداخلي. وكانت الدكتورة جيني تونغ، النائبة البرلمانية عن منطقة ريتشموند بارك، قد طرحت السؤال التالي. »هل يستطيع وزير الدولة للشؤون الخارجية والكومنولث ان يدلي بتصريح حول استعمال SIELS 6 و OIEL ML1 1وهما مجموعتان من الاسلحة سمحت الحكومة بتصديرها الى البحرين خلال العام الحالي« .

وجاء جواب السيد بيتر هين كما يلي. »ان جميع تراخيص تصدير السلاح الى البحرين للاجهزة من نوع ML1 هي للاستعمالات الخاصة او الرياضية من قبل العائلة الحاكمة او للدفاع الوطني من قبل قوة دفاع البحرين التي لا تستخدم للامن الداخلي. وينظر الى جميع تراخيص التصدير الى البحرين في اطار الشروط الموضوعة، ومن بينها ما اذا كان هناك احتمال حقيقي لاستعمال تلك الاجهزة ضد العدوان الخارجي ام للقمع الداخلي، وفي مثل هذه الحالة سوف يرفض الطلب«.

٨ ديسمبر

استعدادا لاحياء ذكرى عيد الشهداء في ٦١ ديسمبر المقبل انتشرت كتابة الشعارات الوطنية على الحيطان في مناطق عديدة. ففي منطقة الدمستان شوهدت شعارات كثيرة تطالب باعادة الحياة البرلمانية والدستور وتطالب بعودة المبعدين وتندد بحصار الشيخ الجمري. وشوهدت شعارات مماثلة في مناطق كرانة والدراز وغيرهما. ويتوقع ان يتم احياء ذكرى الشهداء الابرار بالاساليب السلمية المتحضرة وفاء لأبناء البحرين الذين قتلتهم الحكومة ظلما وعدوانا.

وعلم من جهة اخرى ان جهاز التعذيب مارس في الايام القليلة الماضية عقابا جماعيا بحق ثلاث عائلات على الاقل. ففي يوم الاحد الماضي ٥ ديسمبر استدعي من منطقة كرزكان كل من الحاج عيسى محمد والحاج باقر محمد والسيد جمعة السيد ماجد مع عائلاتهم من قبل جهاز التعذيب وذلك بحجة التحقيق معها حول بعض الاعمال الاحتجاجية السلمية التي حدثت في المنطقة قبل بضعة ايام. وخلال التحقيق عوملت العائلات ومن بينها نساء واطفال بوحشية متناهية وضرب عدد من الاطفال امام آبائهم وامهاتهم. وسبق ذلك بأسبوع عدوان كاسح من قبل

قوات التعذيب على منازل تلك العائلات.
واستعملت خلال ذلك العدوان، الذي حدث في الساعات الاولى من صباح الثاني من هذا الشهر، كلاب شرسة لتفتيش المنازل وترويع ساكنيها. وأصيب الاطفال والنساء بهلع شديد بسبب نباح الكلاب المفترسة التي سلطت عليهم.
وخلال جلسة التعذيب كان نصيب الطفل السيد شبر السيد مكي الذي لا يتجاوز الثانية عشرة من التعذيب الشيء الكثير حيث تعرض للضرب المبرح امام العائلة. وهذا الطفل لا يعيش مع العائلات المذكورة بل يتردد على منزل جده السيد جمعة السيد ماجد. وخلال التحقيق سئلت هذه العائلات ان كان اي من ابنائها قد اعتقل سابقا، ولما عرف الجلادون ان اثنين من ابنائها اعتقلا من قبل، وجه جهازالامن لهما استدعاء للحضور الى مركز التعذيب يوم امس الثلاثاء ، ولم يعرف بعد ماذا كان مصيرهما.
ويعتبر هذا العقاب الجماعي من بين السياسات الجديدة التي يتبعها النظام في »العهد الجديد« وهو يستقبل الألفية الثالثة. وفي مقابل ذلك خصصت ميزانية كبيرة من مدخول البلاد لشراء الضمائر والاقلام من خارج البلاد. وهناك الآن عدد من الصحافيين الذين قبلوا دعوة وزير الاعلام لزيارة البحرين للاستماع الى دعاية النظام. وقال احد هؤلاء في اتصال هاتفي معه يوم امس ان الصحافيين ممنوعون من زيارة القرى او التحدث مع المواطنين لكي لا يكتشفوا حقيقة معاناة ابناء البحرين. واضاف ان هناك حالة تململ واضحة بين الصحافيين بسبب المتابعة المتواصلة من قبل جهاز الامن لكل تحركاتهم. واكد ان بعض هؤلاء يسعى لكسر الطوق الرسمي بأية وسيلة.
وعلى صعيد آخر استمر الحصار المفروض على الشيخ الجمري ولا يبدو من الحكومة اي توجه لرفعه. وفي الوقت الذي يسمح فيه للشيخ باداء الصلاة في المسجد المجاور يمارس الجنود المحيطون بالمنزل كل وسائل القمع لمنع المواطنين من الصلاة وراء الشيخ في ذلك المسجد. وقبل يومين قامت مجموعة من عناصر الامن المحيطة بالمنزل بمطاردة مجموعة من الاطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٧ سنوات ٢١ سنة بعد ان تسلقوا جدار المسجد لاداء الصلاة مع الشيخ، وهم جميعا من سكان المنازل المجاورة. وبعد القاء القبض عليهم وجه المعتدون لهم تهديدات خطيرة. ومما قالوه للاطفال. »سوف نسحقكم بعجلات السيارة ان قمتم بذلك مرة اخرى«.
وعلم من جهة اخرى ان ندوة مهمة سوف تعقد بمبنى مجلس اللوردات البريطاني بمناسبة الذكرى الخامسة للانتفاضة الشعبية المباركة. وسوف تعقد الندوة يوم الاربعاء المقبل ٥١ ديسمبر ٩٩٩١ بغرفة موسى التابع لمجلس اللوردات. وسوف يشارك فيها كل من اللورد ايفبوري ، نائب اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان واللورد احمد، مؤسس مجلس اعضاء المجالس البلدية المسلمين في المملكة المتحدة، والسيد أندرو بوديفات، رئيس منظمة المادة ٩١. وسوف تناقش الندوة قضايا القمع السياسي في البحرين والانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان. وبامكان من يريد الحضور الاتصال باللورد ايفبوري على الهاتف. 0171 472 7164

٠١ ديسمبر
بعثت عدد من المنظمات ونشطاء حقوق الانسان العرب يوم امس بمناشدة الى الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وجاء في الرسالة ما يلي. »نحن الموقعون ادناه، والمشاركون في مؤتمر »نشطاء حقوق الانسان العرب على أبواب قرن جديد« بالرباط المغرب، اذ نشيد بالخطوات التي اتخذتموها مؤخرا في ما يتعلق بحقوق الانسان وخصوصا اطلاق سراح بعض المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح لبعض المواطنين المتواجدين في الخارج بالعودة الى وطنهم، نناشدكم بمناسبة اليوم الوطني لدولة البحرين في ٦١ ديسمبر إعلان العفو العام، وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين والسجناء السياسيين وتأمين حق العودة للوطن لجميع المتواجدين في الخارج. كما نناشدكم التعجيل بإطلاق

الحريات العامة، وإصلاح القوانين المتعلقة بذلك، والدعوة لانتخابات حرة ونزيهة لاقامة المجلس التشريعي. كما نناشدكم تأمين حرية عمل المنظمات غير الحكومية ونشطاء حقوق الانسان جنبا الى جنب مع لجنة حقوق الانسان التي أصدرتم قرارا بانشائها مؤخرا. ونتمنى للبحرين ولجميع البلاد العربية ان تنعم بمزيد من الحرية والرفاة مع بداية القرن الجديد«. وقد وقع المناشدة ٣٣ شخصا اغلبهم رؤساء وممثلون عن البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان ومقره القاهرة واللجنة العربية لحقوق الانسان ومقرها باريس والمنظمة العربية لحقوق الانسان وكذلك العديد من المنظمات ونشطاء حقوق الانسان من المغرب ومصر ولبنان وتونس وفلسطين واليمن والاردن والعراق وليبيا والسودان وسوريا والجزائر. وكان هؤلاء جميعا قد شاركوا في »مؤتمر نشطاء حقوق الانسان العرب على أبواب قرن جديد« الذي انعقد في بداية الشهر الحالي في الرباط بالمغرب.

ومن جهة اخرى صدر التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الانسان هيومن رايتس ووج الامريكية حول أوضاع حقوق الانسان في العالم العربي. وفي ما يخص البحرين جاء في التقرير ما يلي. »في ٦ آذار مارس تولى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الامارة في البحرين خلفا لوالده الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة. وشهدت البلاد نتيجة للتغيير في الحكم فترة من الهدوء النسبي، ولم تتكرر المصادمات واسعة النطاق في الشوارع التي شهدتها في الفترة من ٤٩٩١ الى ٧٩٩١ لكن القيود الصارمة المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتعبير ظلت قائمة. واستمر ورود انباء الى منظمة »مراقب حقوق الانسان« عن لجوء قوات الامن للتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي وعن وقوع محاكمات جائرة. واستمرت الحكومة في تطبيق سياسة الامتناع عن الادلاء باي معلومات عن عدد او هوية الاشخاص الذين قبض عليهم. واستمر تعرض الافراد والجمعيات والمنظمات العمالية والمهنية لقيود شديدة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، ولم تسمح الحكومة لأي منظمة من منظمات حقوق الانسان بالعمل في البحرين. وراقب افراد اجهزة الامن عن كثب تحركات مندوبة لمنظمة »مراقبة حقوق الانسان، واتصالاتها الهاتفية اثناء زيارة قامت بها للبحرين في نيسان ابريل» .

وعلى صعيد آخر يساور القلق الكثير من المواطنين بسبب فشل الحكومة في الاستعداد المناسب لاستقبال العام ٠٠٠٢ سواء في المجال السياسي ام التكنولوجي. فبالاضافة لفشلها في اصلاح الاوضاع السياسية واقامة دولة القانون وغياب الدستور، يشعر رجال الاعمال بان الحكومة لم تتعامل مع الجانب التكنولوجي بشكل مناسب. وأكد هذا الفشل الذريع تهديد الحكومة البريطانية يوم امس لشركتي »طيران الخليج« و »ساذرن أفييشن« الزامبية بمنعهما من التحليق في الاجواء البريطانية ليلة رأس السنة خشية تعرضهما لاعطال بسبب مشكلة الصفرين للانتقال الى العام ٠٠٠٢. وقال كيث هيل، الوزير المكلف بامن المطارات الخمسة في لندن وضواحيها ان الشركتين لم تقدما ما يثبت مواءمة انظمتهما المعلوماتية لتتقبل التغير الزمني بحلول الاول من يناير ٠٠٠٢. وقال هيل في رسالة خطية الى البرلمان. »بناء عليه أبلغت الشركتنان اننا اذا لم نتلق المعلومات اللازمة فسوف يتم تعليق الاذن الممنوح لهما بالتحليق في الاجواء البريطانية في تلك الفترة«.

٣١ ديسمبر

استمرت قوات التعذيب في استدعاء المواطنين للتحقيق وممارسة التعذيب بحقهم خلال تلك الاستدعاءات. وعبر ناشطو حقوق الانسان عن قلقهم الشديد ازاء هذه السياسة الجديدة التي تؤكد استمرار سياسة التعذيب بهذا الاسلوب الجديد الذي لا يعتقل فيه الضحية بل »يستدعى« ليوم واحد او بضعة ايام يذوق خلالها اشكال التعذيب عقابا له وتحذيرا من المطالبة بالحقوق المشروعة. ومن ضحايا هذا الاسلوب من

المعاملة الحاطة بالكرامة الانسانية الشابان هاني محمد الفردان واخوه جاسم من منطقة كرزكان اللذين استدعيا الاسبوع الماضي وتعرضا لتعذيب وحشي. وبعد انتهاء جلسة تعذيب هذين المواطنين طلب المعذبون منهما اخبار ابناء منطقتهما انهم سوف يستدعون قريبا بالطريقة نفسها. ويبدو ان هذه الطريقة الجديدة جاءت كنتيجة لالضغوط الشديدة التي تعرضت لها الحكومة من المنظمات الحقوقية الدولية التي شجبت مثل تلك الممارسات وبقوة. والهدف منها الاستمرار في التعذيب مع عدم ترك آثار ملموسة لها، وتقليص عدد المعتقلين لتقليل الانتقادات الموجهة الى حكومته. وكانت اللجنة الدولية للصليب الاحمر قد ذكرت في تقريرها الذي صدر في شهر يونيو الماضي انها زارت خلال العام الماضي ٨٩٩١ اكثر من ٠٠٣١ معتقل سياسي، وهو رقم كبير جدا مقارنة بعدد سكان البحرين. وتمثل نسبة المعتقلين في البحرين الى عدد السكان الكلي واحدة من اكبر النسب في العالم كله.

وكانت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT قد أصدرت الاسبوع الماضي بيانين حول الاعتقالات وسوء المعاملة في البحرين. وتطرق البيان الاول الى الاعتداء الآثم الذي تعرضت له منازل المواطنين بمنطقة كرزكان الاسبوع الماضي من قبل قوات الامن التي يديرها البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. وطالب البيان بالكتابة الاحتجاجية الى الامير ورئيس الوزراء ووزير الداخلية، وحثهم على ضمان سلامة الافراد الذين تعرضوا للاعتداء في ذلك العدوان والتحقيق في اجراءات الاستدعاء والتحقيق ومحاسبة الذين يقومون بتلك الممارسات ومحاكمتهم، ووقف تحرشات الشرطة بالمواطنين البحرينيين، والغاء قانون امن الدولة واحترام الحريات الاساسية وحقوق الانسان. اما البيان الثاني فقد تطرق الى التعذيب الذي تعرض له الطفلان السيد شبير السيد مكي ويونس حسن الشيخ من منطقة كرزكان. وطالب البيان بوقف الاعتداءات على المواطنين وبقية المطالب التي ذكرت في البيان الاول.

وعلى صعيد آخر قامت الحكومة في الايام القليلة الماضية بلعبة رخيصة للتشويش على جريمة اغلاق مسجدي مدينة حمد والصادق بالقفول، وذلك بفتح مسجد مدينة حمد لساعات محدودة فقط تحت اجراءات مشددة، مع الاستمرار في منع ائمة المساجد المعروفين من اي نشاط فيهما. وتتهم حكومة البحرين بانتهاك الحريات الدينية في البلاد على نطاق واسع. وقد استلمت الجهات الدولية المعنية بتلك الانتهاكات سجلا واسعا لتلك الانتهاكات التي تمت خلال السنوات الخمس الماضية ابتداء بالاعتداء على عدد كبير من المساجد والمآتم واعتقال ائمتها ومنع المصلين من ارتيادها وانتهاء باغلاقها. ويتضمن ذلك السجل معلومات دقيقة، الامر الذي جعل حكومة البحرين متهمة بشكل متواصل بانتهاك الحريات الدينية لابناء البحرين، وقد تواجه عقوبات دولية اذا استمرت تلك الانتهاكات. ويعتقد ان الملا عبد الجليل والشيخ محمد تركي يتعرضان في الوقت الحاضر لضغوط كبيرة من جهاز التعذيب عبر دائرة الاوقاف، وقد رفعت قضيتهما الى الجهات الدولية المعنية.

وعى صعيد آخر حظي التقرير السنوي حول البحرين الذي تضمنه تقرير منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية باهتمام كبير في اليومين الماضيين، حيث تطرق بشيء من التفصيل الى استمرار الانتهاكات الاساسية لابناء البحرين واستمرار الاعتقالات والتعذيب ومصادرة حرية التجمع والتعبير. وتطرق الى الاعتداء الذي قامت به المخابرات على مركز اللجنة العامة لعمال البحرين قبل بضعة شهور. كما تطرق الى متابعة ممثلة المنظمة التي زارت البحرين في الصيف الماضي بشكل متواصل من قبل جهاز المخابرات خلال اقامتها في البلاد.

وبمناسبة مرور خمسة اعوام على انطلاق الانتفاضة الشعبية المباركة سوف تعقد بمبنى مجلس اللوردات البريطاني يوم الاربعاء المقبل ٥١ ديسمبر ندوة مهمة لمناقشة اوضاع البحرين. وسوف يشارك في الندوة كل من اللورد ايفبوري واللورد احمد

والسيد اندرو بوديفات، رئيس منظمة المادة ٩١، واشخاص آخرون. كما سيحيي المواطنون ذكرى عيد الشهداء في ٦١ ديسمبر باساليبهم السلمية المتحضرة.

٤١ ديسمبر

اكدت التقارير الواردة من السجن ان عادل فليفل هدد بالاعتداء على احدى المواطنات الفاضلات اذا لم يوافق زوجها على توقيع »اعترافات« مزورة. وكانت زوجة الشاب علي عباس علي عبد الله القطان، من منطقة البلاد القديم، قد استدعيت للتحقيق من قبل فليفل وتعرضت للتعذيب النفسي والجسدي على يديه. وبعد تهديد زوجها بالاعتداء عليها وجد الزوج نفسه مجبرا على توقيع الاعترافات التي اعدها جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني، توماس برايان، تحت اشراف ايان هندسون، وذلك للحفاظ على عرضه وشرفه. ومن بين التهم التي وجهت لعلي القطان مشاركته السلمية في المطالب الدستورية المشروعة. وهناك قلق شديد في الاوساط الحقوقية من استهداف اعراض المواطنين كمرحلة متطورة من التعذيب للقضاء على المطالب الشعبية باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني.

وعلم من جهة اخرى ان الاعتقالات التعسفية استمرت في الايام القليلة الماضية. فقد اعتقل من منطقة ابوصيبع يوم امس الاول ٢١ د يسمبر كل من. علي محمد عباس الزاكي، ٠٢، واخيه عباس، ٦١، السيد نزار السيد مكي، ٦١، عبد الهادي جعفر، ٩١، علي يوسف الصايغ، ٨١. وجاء اعتقالهم بعد امر استدعاء الى مركزالتعذيب. وفي ٦ ديسمبر اعتقل من منطقة الديه الشاب محمد سلمان حيدر، ٦٢، ويقبع حاليا بمركز التعذيب بالحوض الجاف. وكان عدد من المواطنين قد اعتقلوا في ٥٢ نوفمبر عرف من بينهم كل من محمد احمد العكري، ٥٢، السيد صادق السيد مجيد، ٥٢، علي عبد الله سعد، ٦١. وبعد تعذيب وحشي لمدة اسبوع كامل اطلق سراحهم.

وهناك قلق شديد على حياة المواطن الشيخ حميد الشملان، الذي اعتقل الشهر الماضي ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. وسبب اعتقال هذا الشيخ الجليل هو اقامته صلاة الجماعة باحد مساجد مدينة حمد بعد اغلاق الجامع الرئيسي فيها. واعتبرت الحكومة تصرفه ذلك تحديا لها، اذ كان عليه ان يتوقف عن الصلاة امتثالا لاوامر وزارة الداخلية. واعتقل الشهر الماضي ايضا الحاج محمد حسن محمد حسين من منطقة سترة والد الفتاة رملة التي تعرضت للاعتقال عدة مرات. وهذا المواطن هو خال الدكتور سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى المعين.

وعلى صعيد آخر قامت المعارضة البحرينية في لندن الليلة الماضية باعتصام احتجاجي امام فندق الدورشستر حيث دعا السفير البحريني الى حفل استقبال بمناسبة عيد الجلوس. ووزعت خلال الاعتصام الذي استمر قرابة الساعتين منشورات وصور ملونة حول التعذيب الذي يتعرض له ابناء البحرين في السجون. ووقف على باب الفندق احد موظفي السفارة وبدأ بمصادرة ما في ايدي الضيوف من منشورات. واتصل مسؤولو السفارة بالشرطة عدة مرات طالبين منهم انهاء الاعتصام، ولكن باءت جهودهم بالفشل. ولما أخرج احد المشاركين في الاعتصام آلة تصوير لتصوير الاعتصام هرع موظفو السفارة الى داخل الفندق هلعا واتصلوا بالشرطة مرة اخرى للاحتجاج. وجاء ضابط شرطة كبير مبتسما وطلب عدم تصوير موظفي السفارة. ولكن المشاركين في الاعتصام اعطوه الكاميرا وطلبوا منه منه تصوير الاعتصام ففعل ذلك وغادر المكان. وبعد انتهاء حفل الاستقبال حصل اغلب المدعوين على نسخ من ادبيات المعارضة.

وعلى صعيد آخر نوقشت يوم امس قضية البحرين بمجلس اللوردات البريطاني بطلب من اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان الذي سأل الحكومة عما اذا كانت قضية حقوق الانسان والديمقراطية قد أثيرت خلال زيارة الامير الى لندن الشهر الماضي. فأجابت البارونة سكوتلاند اوف أستال، الوكيلة البرلمانية لوزير الخارجية

قائلة ان وزير الخارجية اثار القضية مع نظيره البحريني في اطار سياسة »الحوار البناء« مع حكومة البحرين. ورحبت بخطوات الامير التي اتخذها باتجاه الوحدة الوطنية وتطوير اوضاع حقوق الانسن منذ صعوده الى الحكم، وقالت انه قدم المساعدة والنصيحة حول قضايا حقوق الانسان. ثم طرح اللورد ايفبوري سؤالا آخر حول ما اذا طرحت الحكومة البريطانية موضوع الديمقراطية في البحرين وما اذا شجعت الحكومة البحرينية على الدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية. فأجابت البارونة. لقد تحدثت حكومة صاحبة الجلالة مع الامير. ووجدنا ان سياسة »الحوار البناء« حول القضايا الحساسة مثل حقوق الانسان اكثر نجاحا من الاساليب الاخرى. ومن الطبيعي ان هده فرصة للتحاور بشكل جيد مع الامير للاسراع بالعملية الديمقراطية العامة. ونحن متفائلون جدا بان تلك الحكومة سوف تتفاعل مع القضايا التي طرحناها«. ثم طرحت تعليقات اخرى قبل ان يكرر اللورد ايفبوري سؤاله حول ما اذا كانت قضية الديمقراطية قد طرحت بوضوح، فأجابت البارونة. »ليس لدي جواب محدد على هذا السؤال. ولكنني اعلم ان مواضيع حساسة طرحت. . . . وسوف اكتب للورد النبيل جوابا محددا«.

٥١ ديسمبر

شوهدت في اليومين الماضيين مظاهر احتجاجية سلمية عديدة، وذلك بمناسبة ذكرى عيد الشهداء الذي يصادف هذا اليوم. ففي نقاط عديدة على شارع البديع العام كانت هناك حرائق صغيرة في اطارات السيارات خصوصا بالقرب من منطقتي كرانة وابوصيبع. كما شوهدت شعارات كثيرة منها. »البرلمان والحرية، »المبعدون والمساجين في ذمة الحكومة«، »نطالب بالاصلاح السياسي والاقتصادي«، »نريد حلا جذريا لا مجلسا بلديا فقط«.

وعلم من جهة اخرى ان الحكومة منعت لجنة حقوق الانسان التي كان الامير قد أمر بتشكيلها بمجلس الشورى المعين من الاحتفال باليوم العالمي للاعلان العالمي لحقوق الانسان في ٠١ ديسمبر. وامتثالا لذلك القرار تم الغاء المعرض الذي كانت اللجنة قد أعدته، ولم ينشر بيان رئيس اللجنة بالمناسبة. وأصدرت الحكومة كذلك تعليمات للصحافة المحلية بعدم نشر بيان السيد كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة بالمناسبة. ولم تشر وسائل الاعلام من قريب او بعيد لهذه المناسبة.

في هذه الاجواء استقبل الخطاب الاميري يوم امس بقدر كبير من الحذر. فهناك قبول بالانتخابات البلدية التي أقر الامير بانها كانت موجودة في البلاد منذ مطلع القرن، ولكن هناك استياء لعدم تطرق الخطاب الى مشروع عام للمصالحة الوطنية والغاء قوانين الطواريء التي تصادر الحريات العامة بشكل كامل.

واتفق معارضون سياسيون داخل البحرين على ان مشروع الانتخابات في اي بلد يجب ان تصاحبه اجواء من الحرية المدعومة بتشريعات قانونية تمنع القمع وتجرم التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري. وفي غياب كل ذلك فان الانتخابات التي تتم تحت حراب جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان باشراف ايان هندرسون لا يمكن ان تمثل تطورا حقيقيا. ومن هنا فان النضال من اجل اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين والغاء قوانين الطواريء، سوف يستمر بالاساليب السلمية التي اتسمت بها حركة شعب البحرين.

ومن جهة ثانية قال وزير بريطاني رفيع المستوى في رسالة الى رئيس منظمة حقوقية مرموقة ان وزير الخارجية اثار قضية حقوق الانسان في البحرين مع الامير خلال زيارته الاخيرة الى بريطانيا »انسجاما مع السياسة القائمة للحوار البناء حول هذه القضية«. وقال الوزير. »لقد رحب وزير الخارجية بالخطوات الايجابية للامير التي اتخذها تجاه الوحدة الوطنية وتحسين اوضاع حقوق الانسان في البحرين منذ صعوده الى الحكم، وعرض الوزير

مساعدتنا ونصيحتنا. وأشير الى ان خطوات الامير قد لاقت كذلك ترحيبا من قبل اعضاء المعارضة في رسالة وجهتها الى الامير مؤخرا«. واضاف الوزير في رسالته. »ان سفارتنا في البحرين استلمت توجيهات بمراقبة الوضع عن كثب. فنحن ايضا نريد ان نرى تطورا مستمرا في حقوق الانسان، وانني اقدر بشكل كامل قلق لجنتكم التي تقوم باعمال قيمة«.

وعلم من جهة اخرى ان قلقا كبيرا يسود اجواء النوادي والصناديق الخيرية بعد ان قرر عبد العزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب التي شكلت بعد قيام الانتفاضة الالتقاء بأعضائها. وقد أبلغت تلك المؤسسات الخيرية بهذا القرار عبر المخاتير الذين عينتهم وزارة الداخلية في المنامة. ويخشى هؤلاء من ان توجه لهم تهديدات جديدة او تقلص انشطتهم او يتم اخضاعها لمراقبة جهاز التعذيب الذي يمثل عطية الله احد اعمدته الرئيسية.

وعلم كذلك ان الاستاذ عبد الوهاب حسين، عضو لجنة العريضة الشعبية، ما يزال يقبع في زنزانة انفرادية عقابا له لرفضه التوقيع على اعترافات اعدها جهاز التعذيب الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. ولا يعرف شيء عن صحته غير ان هناك قلقا كبيرا من تدهورها بسبب غياب العناية الصحية المطلوبة. كما علم ان كلا من الاستاذ حسين عمران والشيخ علي عاشور والشيخ محمد مجيد الرياش معتقلون ظلما في عنبر واحد بسجن جو، ويعانون من سوء المعاملة والتهديدات المتواصلة. وقد مضى على اعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته حوالي اربع سنوات.

٦١ ديسمبر

شن جهاز التعذيب الحكومي في اليومين الماضيين حملة اعتقالات واستدعاءات بالجملة لابناء البحرين، وذلك في محاولة يائسة لمنع اي احتفاء شعبي بذكرى عيد الشهداء. فقد اعتقل يوم امس الاول الشاب هاني محمد عيسى، ٨١، من منطقة كرزكان ويخشى من تعرضه للتعذيب الوحشي. وطلب جهاز التعذيب من اكثر من عشرين شخصا الذهاب الى مراكز التعذيب يومي امس واليوم، الامر الذي أزعج المواطنين واعتبر استمرارا لسياسات القمع، وتساءلوا عما اذا كان ذلك هو الهدية التي تقدمها الحكومة للشعب بمناسبة العيد الوطني. وعرف من بين الذين استدعوا للتحقيق من منطقة كرزكان كل من. حبيب حسن مهدي، ٣٢، محمد حسن مهدي، ٠٢، حسين علي حسن، ٢٢، احمد سلمان، ٩٢، علي عبد الكريم عيد، ٦٢، هاني محمد الفردان، ٣٢، جاسم محمد الفردان، ١٣، احمد عيسى محمد، ٥٢، عبد الجليل عيسى محمد، ٦٢، جعفر علي كتاب، ٠٣، علي جواد، ١٢، عبد الواحد سعيد، ٥٢، حسن عبد الله عاشور، ٧٢، احمد صالح الشيخ، ٧٢، حسين صالح الشيخ، ٣٢، حسن احمد عاشور، ٣٢، عباس حسن، ١٢. وهناك آخرون تم استدعاؤهم من مناطق اخرى ولم تتوفر اسماؤهم بعد. ويخشى على هؤلاء من التعذيب الوحشي خلال جلسات التحقيق. وفي الوقت نفسه شوهدت شعارات وطنية كثيرة على جدران منطقة باربار يوم امس وفي مناطق اخرى.

و من جهة اخرى استقبلت المعارضة البحرينية خطاب الامير بمناسبة ٦١ ديسمبر بمشاعر متباينة غلب عليها الشعور بخيبة الامل خصوصا بسبب غياب مشروع اصلاح وطني شامل. فبعد سلسلة من التصريحات والتلميحات الرسمية بوجود مشروع اصلاحي، كان هناك امل بان يعلن الامير عن مشروع متكامل لحل الازمة السياسية في البلاد قبل دخول الالفية الجديدة، وتوقع البعض ان يحدث ذلك هذا اليوم ٦١ ديسمبر ، ولكن لم يحدث ذلك مع الاسف. ومع ذلك فقد كان لقرار الامير بالسماح بانتخابات بلدية صدى ايجابي في النفوس لان كل خطوة على طريق تأسيس دولة القانون والسماح بالمشاركة الشعبية هي خطوة بالاتجاه الصحيح، ولكن، كما قال الخطاب الاميري، فقد كانت المجالس البلدية المنتخبة

موجودة في البلاد منذ العشرينات من هذا القرن. وطالبت المعارضة بنشر اسماء المشمولين بالعفو الاميري الذي تضمنه الخطاب. وكان عدد كبير من المعتقلين قد انهوا فترات السجن المحكومين بها ولم يطلق سراحهم. كما ان هناك مئات الموقوفين بدون تهمة او محاكمة. ووصف حقوقيون مرموقون قرار اطلاق سراح هؤلاء بانه »تكفير عن الخطيئة«. ولوحظ اجماع شعبي على ضرورة حل الازمة السياسية بالاستجابة للمطالب الشعبية التي في مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. واعتبرت ان الغاء قوانين الطواريء وفي مقدمتها قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة وقوانين العقوبات التي صدرت بعد حل المجلس الوطني، ضرورة للمصالحة الوطنية الشاملة.

ومن جهة اخرى وجه كل من الاستاذين عبد الرحمن النعيمي وحسين موسى خطابين خلال الندوة التي عقدت يوم امس بمبنى مجلس اللوردات البريطاني حول الوضع في البحرين. وجاء في خطاب الاستاذ النعيمي شكر لمنظمي الندوة، وذكر فيها استمرار الاوضاع السيئة في البلاد ومن بينها الاعداد الكبيرة من المعتقلين والمبعدين ومنع الحريات النقابية ورفض الامير مقابلة لجنة العريضة الشعبية. وتوجه الى اعضاء البرلمان البريطاني للضغط على حكومة البحرين لكي تستجيب للمطالب الشعبية العادلة. اما الاستاذ موسى فقد طرح القضية من زاوية استمرار انتهاكات حقوق الانسان بصفته رئيسا للجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين مؤكدا استمرار تطبيق قوانين الطواريء والتعذيب والاعتقال والعقاب الجماعي واغلاق دور العبادة ومنع عودة المواطنين الى بلادهم. وقال انه ما لم تعالج الحكومة هذه القضايا فليس هناك مجال للحديث عن اي انفراج.

ومن جهة اخرى اهتمت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية الليلة الماضية بالوضع البحريني، وشاهد اعضاؤها المجتمعون في العاصمة البريطانية الفيلم الوثائقي الذي بثته القناة التلفزيونية الرابعة قبل ثلاثة اسابيع. وعبر الحاضرون عن دهشتهم لمدى عمق الازمة السياسية والحقوقية في البحرين وتعهدوا بمناصرة شعب البحرين لنيل حقوقه المشروعة. ووصف رئيس اللجنة السيد ستيفن سولي، عمل اللجنة دفاعا عن شعب البحرين معتبرا ذلك جزءا من مهمة اللجنة. وسأل محام آخر عما اذا كانت حكومة البحرين قد اخذت بالتوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة الشهير حول محكمة امن الدولة، وعندما عرف الحاضرون ان هذه المحكمة السيئة الصيت ما تزال تصدر احكامها الظالمة بحق ابناء البحرين ازداد غضبهم وتعهدوا بعمل المزيد.

٧١ ديسمبر

في تطور خطير اعتقلت في الساعات الاولى من صباح امس الاول المواطنة حليمة حسن سديف احمد، ٠٢، من منطقة الخارجية بسترة، بعد عدوان وحشي على منزل عائلتها. وأصيبت العائلة بالهلع الشديد حيث كان جميع افرادها نائمين. ولم يعرف شيء عن مصيرها بعد. والمواطنة حليمة طالبة علوم دينية باحدى المدارس الاهلية. وجاء اعتقال هذه المواطنة ضمن موجة من الاعتقالات التي طالت عددا كبيرا من المواطنين.

واكدت تقارير موثقة ان جهاز التعذيب سلط كلبا شرسا على الشاب محمد صالح الشيخ، من منطقة كرزكان، يوم امس الاول. وقام هذا الكلب بتمزيق ملابس الشاب وايذائه امام مرأى الجلادين. وبعد ذلك امسكوا بالشاب وبدأوا بتعذيبه بصورة وحشية، ولم يعرف عنه شيء منذ اعتقاله. وقد عرف من بين الذين اعتقلوا يوم امس الاول من منطقة المعامير كل من. حسن احمد عيسى، ٢٢، واخيه كريم، ٠٢، جواد علي يعقوب، ٠٢، واخيه محسن، ٩١. وافرج عنهم بعد بضع ساعات بعد ان تعرضوا للتعذيب الوحشي وعلقوا من ايديهم وارجلهم. كما اعتقل في ٥١ ديسمبر من منطقة سند كل من. حسين مهدي، ٧١، محمد خليل، ٧١، عباس منصور، ٧١. وقد اعتقل هؤلاء من الشارع

العام، حيث حاصرتهم مفرزة من قوات التعذيب، واعتقلوا على الفور وضربوا ضربا مبرحا. وشوهدت في الصباح بقع الدماء على الارض في المنطقة التي اعتقلوا بها. واعتقل في اليوم التالي من المنطقة نفسها ايضا السيد جعفر السيد سلمان، ٨١. جاءت هذه الاعتقالات في الوقت الذي تسعى الحكومة فيه للتظاهر بانها تمارس عملية انفتاح وتطوير. ورأى المراقبون في تلك الاعتقالات دليلا قويا آخر على ضرورة اعادة العمل بدستور البلاد والغاء قوانين الطواريء كأساس لاية مصالحة وطنية والتخلي عن سياسة الشعارات البراقة التي لا توفر الامن للمواطنين، بل تكرس سياسات العدوان الظالم على ابناء البحرين.

وكان المواطنون قد أحيوا في اليومين الماضيين الذكرى الخامسة لعيد الشهداء وهو اليوم الذي سقط فيه اول شهيدين مضرجين بالدماء قبل خمسة اعوام وذلك عندما قام المرتزقة باطلاق النار عليهما ظلما وعدوانا، والشهيدان هما هاني خميس وهاني الوسطي. وقام المواطنون يوم امس الاول بتقديم الورود الى عائلات الشهداء بهذه المناسبة وفي كل وردة وضعت بطاقة تهنئة لاسرة كل شهيد. واشعلت حرائق احتجاجية صغيرة في اطارات السياسات بالشارع العام عند مدخل السنابس وتسبب ذلك في ايقاف حركة المرور فترة طويلة. وتكرر العمل نفسه على الشارع العام بالقرب من منطقة ابوصيبع ، وكذلك في مدينة حمد. وسمع دوي انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق من بينها مدينة حمد. وانتشرت الشعارات الدستورية في مناطق كثيرة بهذه المناسبة. ففي منطقة المعامير غطت الشعارات جدران المنطقة حتى وصلت الى الشارع العام. ومن بين ما كتب. »الصمت يولد الانفجار«، »ابا جميل انت جميل وقدمت كل جميل«، »في عيد الشهداء نعاهد الشهداء باننا باقون باقون«، وفي منطقة السنابس شوهدت شعارات كثيرة منها. »يوم المظلوم على الظالم أشد من يوم الظالم على المظلوم«، »السلام على الشهداء«، »عام جديد وعزم لا يلين«. وفي منطقة باربار كتبت شعارات باللغتين العربية والانجليزية. وشوهدت بمنطقة الدمستان شعارات وطنية كثيرة ايضا. وقد قام جهاز التعذيب بنصب نقطة تفتيش بين مدخل الديه الشمالي ومركز المعارض تحسبا لاي احتجاجات، وقال شهود عيان ان عددا كبيرا من الشباب اوقفوا بجانب جدار بالقرب من نقطة التفتيش.

على صعيد اخر، فقد حظي موقف المعارضة من خطاب الامير باهتمام وسائل الاعلام العالمية. فقد بثت وكالتا انباء رويتر والفرنسية موقف المعارضة بوضوح. ونشرت الاسوشيتد برس تغطية لخطاب الامير جاء فيه بعض الملاحظات المهمة. ومما جاء في التقرير بعد ذكر خطاب الامير. »لم يشر الشيخ حمد في خطابه اليوم الى احياء المجلس الوطني، ولم يحدد متى ستعقد الانتخابات المحلية. وكان البحرين من الدول الاولى في المنطقة التي مارست الديمقراطية. فقد انشئت المجالس البلدية في بداية القرن وسمح للمرأة بالتصويت في الاربعينات عندما كانت لا تزال تحت الحكم البريطاني. وفي ٣٧٩١، اي بعد عامين من الاستقلال تبنت البحرين دستورا ليبراليا واقامت انتخابات للمجلس الوطني . ولكن بعد احتجاجات من رئيس الوزراء بان المجلس المنتخب يعيق اعمال الحكومة حل الشيخ عيسى المجلس وعلق الدستور في ٥٧٩١«. وعلق احد المراقبين على هذا التقرير بقوله. »بدأ القرن الماضي بالانتخابات البلدية واعطاء المرأة حق التصويت، وها نحن نبدأ القرن الجديد بهذين الامرين، فهل سيكون القرن الجديد نسخة للقرن المنصرم؟ نعوذ بالله من ذلك«.

٠٢ ديسمبر

تواصلت الحملة الشرسة لاعتقال المزيد من ابناء البحرين ظلما وعدوانا. وعرف من بين الذين اعتقلوا في الايام القليلة الماضية من منطقة مركوبان كل من. ابراهيم عبد النبي حبيب، حبيب علي حبيب، محمد منصور عبد علي الخضران، ناضر خليل

العنصرة. ولم يعرف عن مصيرهم شيء حتى الآن. هذا في الوقت الذي ازدادت فيه مشاعر الغضب الشعبي لاعتقال السيدة حليمة الحاج حسن سديف، من منطقة الخارجية بسترة قبل يومين. وتجدر الاشارة الى ان زوج هذه المواطنة، علي الخياط، كان محكوما بالسجن ثلاث سنوات بسبب مطالبته بالحقوق الدستورية. وجاءت هذه الاعتقالات لتكرس الصورة القاتمة في البحرين مع نهاية القرن الحالي واستشراف الألفية المقبلة.

وعلم من جهة اخرى ان المواطنين في مناطق عديدة واصلوا يوم امس فعالياتهم السلمية المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وشوهدت في سماء منطقة الديه يوم امس بالونات كتبت عليها الشعارات الوطنية وحملت صورة الشيخ علي سلمان. ووقف المواطنون في المناطق المجاورة يراقبون البالونات متجهة جنوبا. وشوهدت شعارات وطنية مكتوبة في مناطق اخرى.

وتأكد مجددا استمرار محاصرة الشيخ الجمري ومنعه من مغادرة منزله. وقامت القوات التي تحاصر المنزل بمنع الشيخ من مغادرة منزله عدة مرات في الايام الماضية. وهدد عادل فليفل باعتقال الشيخ ان قام بزيارة احد خارج منزله. وبرغم ذلك تصر حكومة البحرين على ان الشيخ حر في حركته. وجاءت الصور التي بثتها القناة الرابعة البريطانية مؤخرا لتؤكد استمرار الحصار على منزل الشيخ، حيث ظهر الجنود واقفين عند باب المنزل، الامر الذي أفشل خطة الحكومة في التشويش على الجرائم التي ترتكبها بحق الشيخ الجمري وبقية المواطنين.

وفي نيوزيلاندا عقدت يوم امس ندوة بكنيسة سانت مارتن تحدث فيها احد افرادالمعارضة حول الوضع المتداعي في البحرين وغياب الحريات واستمرار تغييب الدستور والمجلس الوطني. وعرض بعد ذلك الفيلم الوثائقي الذي بثته القناة التلفزيونية الرابعة البريطانية، ووزعت ادبيات المعارضة. وارتدى البعض ملابس رسمت عليها صور الشهداء واستغرب الحاضرون مما يجري في البحرين وسارعوا للتعبير عن رغبتهم في دعم نضال الشعب لاسترداد حقوقه المشروعة. كما صلى الحاضرون من اجل حرية الشعب، ووقعوا عريضة تساند المطالب. وكانت ندوة اخرى قد عقدت في ٦١ ديسمبر بمدرسة تابعة لكنيسة سانت بول. ونظمت الندوة مؤسسة سيتي سيمينار التابعة لكرايست تشيرج، وحضر تلك الندوة ممثلون عن منظمات حقوق الانسان النيوزيلاندية ومحامون ومثقفون. وعرض فيلم القناة الرابعة ايضا. وتساءل الحاضرون عن وسائل التعذيب وطرقة بشكل خاص. ووقع الحاضرون كذلك عريضة مهمة تطالب حكومة البحرين بوقف الانتهاكات المتواصلة لحقوق الانسان واعادة العمل بدستور البلاد، وانتخاب المجلس الوطني.

وهناك اخبار اخرى متفرقة حول الفساد المالي والاداري في البلاد لم تتأكد بعد ننشرها في ما يلي.

قام رجل الاعمال السعودي الذي يمتلك قناة ART التلفزيونية ببناء فندق بالقرب من فندق الميريديان بالمنامة ، فطلبت منه الحكومة شراء واجهة بحرية مقابل الفندق بمبالغ خيالية الامر الذي رفضه رجل الاعمال. فطلب منه ان يقبل بان يشاركه رئيس الوزراء في المشروع بنسبة النصف بدون ان يستثمر اي مبلغ في المشروع. ورفض رجل الاعمال ذلك ايضا وفضل وقف المشروع بدلا من الرضوخ لعملية الابتزاز هذه.

اغلقت الكويت »مكتب الكويت الفني« الذي كان يشرف على ادارة المشاريع التي تتبرع حكومة الكويت بانشائها في البحرين مثل المستشفيات والمدارس. وكان المكتب قد أنشيء بعد ان قررت الحكومة الكويت عدم تقديم مساعدات مالية مباشرة بل تنفيذ المشروعات بنفسها. وحاول رئيس الوزراء اكثر من مرة ابتزاز الكويت بالاشارة الى رغبته في تحسين علاقاته مع صدام حسين. ولم يعرف بعد سبب غلق المكتب المذكور هذه المرة.

٢٢ ديسمبر

تواصلت الاعتقالات في اليومين الماضيين في عدد من المناطق. فقد اعتقل من منطقة اسكان جدحفص ثمانية اشخاص بدون مبرر دستوري. وعرف من بين هؤلاء مواطنان هما هشام الحمار وناجي الحمار. ولم يعرف مكان اعتقالهم ويخشى عليهم من التعرض لتعذيب وحشي على ايدي جهاز التعذيب الحكومي. كما اعتقل من منطقة الهملة في الساعات الاولى من ٧١ ديسمبر اربعة اشخاص لم تتوفر اسماؤهم بعد. وعندما حاول اهلهم معرفة مصيرهم اخبرهم موظف بجهاز التعذيب ان »حالة المعتقلين مأساوية«.

وعلم ان ٥٤ مواطنا من المعتقلين ظلما وعدوانا قد أطلق سراحهم في اليومين الماضيين. وأغلب هؤلاء أنهى فترة السجن التي اصدرتها بحقه محكمة امن الدولة السيئة الصيت. فمثلا من بين من اطلق سراحهم مواطنون حكم عليهم بالسجن خمس سنوات قضوا منها اربع سنوات وعشرة شهور، ومن هؤلاء المواطن سعيد سلمان عبدعلي من منطقة كرانة وميرزا سعيد من ابوصيبع. ولكن لم يصدر حتى الآن عفو عن اي سجين لم يكمل فترة عقوبته، خصوصا اذا طرح منها فترة المعاف. وما يزال هناك مئات المعتقلين الذين قضوا اكثر من ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة. ويتصاعد القلق على وجه الخصوص حول الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته الذين يكملون الشهر المقبل اربع سنوات كاملة في السجن بدون تهمة او محاكمة. وحالة هؤلاء الابطال تعتبر انتهاكا صارخا حتى لقانون امن الدولة التعسفي الذي يحدد فترة التوقيف بثلاث سنوات.

وعلى صعيد آخر وقع اكثر من عشرين شخصية من السياسيين والمثقفين والصحافيين والفنانين الدنماركيين عريضة تدعم شعب البحرين في نضاله من اجل تحقيق حقوقه الدستورية. وجاء في العريضة ما يلي. »نحن الموقعون ادناه، الساكنون في الدنمارك، نؤكد التزامنا بالمادة ١٢ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على ان تكون »ارادة الشعب اساس الحكم، وهذه الارادة يعبر عنها بانتخابات دورية وحقيقية تجرى بالاقتراع السري او بأي وسيلة مماثلة« ونعلن دعمنا لشعب البحرين الذي يطالب باستعادة العمل بدستور بلاده والمجلس الوطني المنتخب، الذي حله الامير في ٦٢ اغسطس ٥٧٩١، ونطالب باحترام حق التعبير السلمي والتجمع في البحرين، ونناشد بالسماح بعودة جميع المواطنين المبعدين الى بلادهم طبقا للقانون الدولي«.

وكانت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين قد أصدرت بيانا حول خطاب الامير تمنت فيه ان تتحقق الوعود التي اطلقها الامير. وجاء في البيان. »ان الخطوات التي أقدم عليها لعهد الجديد والتي رحبنا بها، تبقى محدودة بالقياس للاوضاع الراهنة، ولمتطلبات التوجهات التي أعلنها الامير في العديد من خطاباته«. واضاف. »ان ضمان حقوق الانسان يتطلب تعبيرا عن نظرة الحكم الى المعارضين السياسيين الذين تعتبرهم بمثابة »مجرمين بحق الدولة والمجتمع« حسب تصريح وزير الاعلام في لقائه مع الصحافيين الذين يغطون احتفالات العيد الوطني«. وبعد ترحيبه بوعود الامير انتهى البيان الى القول. »نتطلع بأمل الى ذلك اليوم الذي يعلن فيه عن عودة العمل بالدستور بكامل مواده وقيام المجلس الوطني المنتخب ذي الصلاحية التشريعية والرقابية«.

٣٢ ديسمبر

مع ظهور معلومات خطيرة حول التعذيب النفسي والجسدي الذي تتعرض له المواطنة حليمة حسن سديف في زنزانات التعذيب، يدخل الوضع مجددا مرحلة غامضة عشية القرن الحادي والعشرين. وتقول التقارير ان حليمة اعتقلت من الشارع العام قبل خمسة ايام وتعرضت للضرب الوحشي والتعذيب عند اعتقالها على ايدي عناصر المخابرات. ثم نقلت الى مركز مدينة عيسى حيث تعرضت للمزيد من التعذيب النفسي والجسدي. ووصفت تقارير مؤكدة الوضع الذي تعيشه هذه المواطنة الشريفة داخل السجن بانه »مأساوي«. وذكرت تلك التقارير ان الاعتداء على حرمات ابناء

البحرين استمر مؤخرا. ففي ٠٢ ديسمبر اعتقلت مواطنتان محترمتان هما فاطمة سلمان مكي سلمان، ٤٢، وآسية عبد العزيز اسماعيل، ٠٢، من منطقة الخارجية بسترة وتعرضتا للاهانات والتعذيب قبل السماح لهن بالعودة الى منازلهن بانتظار قرار جهاز التعذيب بشأنهن.

وتصاعد عدد المعتقلين في اليومين الماضيين، وشملت الاعتقالات اطفالا. ففي ٠٢ ديسمبر اعتقل من منطقة الشاخورة الطفل السيد مرتضى السيد جعفر السيد سلمان، ٤١ عاما، من منزله ليلا، وبعد ان قضى ليلة ويوما تحت التعذيب افرج عنه في اليوم التالي. وكان قد اعتقل سابقا لمدة ستة شهور. وفي ٥١ ديسمبر اعتقل من منطقة ابوصيبع الطفل حسين عيسى عطية، ٤١، وضرب ضربا مبرحا قبل الافراج عنه في اليوم نفسه. وكان هذا الطفل خارجا من منزله بعد الافطار عند وقوع الاعتداء عليه. ورأى مراقبون حقوقيون ان سياسة الحكومة الآن تعتمد مبدأ الحاق اكبر الاذى بالاطفال واطلاق سراحهم قبل ان تصل انباء اعتقالهم الى المنظمات الحقوقية الدولية. ومن منطقة الدراز اعتقل الشاب محمد علي عبد العزيز، ٧١، ولم يعرف عن مصيره شيء حتى الآن. واعتقل من منطقة إسكان جدحفص كل من احمد عبد الهادي القصاب، ٣٢، السيد هاشم السيد حميد، ٢٢، مالك احمد حمود درويش، ٤٢، والسيد رائد السيد حميد. وافرج عن الاخير فقط في اليوم التالي بعد ان تعرض للتعذيب في مبنى المخابرات. ومن منطقة السنابس اعتقل يوم امس الاول الشاب محمد علي اوال، ١٢، واطلق سراحه يوم امس بعد معاملة سيئة للغاية. وكان الشاب محمد خليل ابراهيم محمد، ٧١، من منطقة سند قد اعتقل في ٥١ ديسمبر وتم تفتيش منزله وتخريب بعض محتوياته، وعندما اعترضت والدته على اعتقاله اعتقلت هي الاخرى ونقلت الى مركز التعذيب مع ابنها.

وذكرت التقارير الواردة من سجن جو ان النقيب رياض فزاع هو المسؤول عن تعرض المعتقلين في ذلك السجن للتعذيب المتواصل ووضعهم في زنزانات انفرادية لمدد طويلة. ويحاول هذا الجلاد منع المعتقلين من الاذان او القيام باي نشاط آخر.

وعلم من جهة اخرى ان رئيس قسم التعذيب، الشيخ خالد بن محمد بن سلمان آل خليفة، اصدر مؤخرا قرارا بمنع الشيخ الجمري من مغادرة بني جمرة او الالتقاء ببعض الشخصيات. ويسمح بخروجه فقط لتأدية الصلاة احيانا في المسجد المجاور لمنزله. وقبل صدور القرار كان ضباط التعذيب يصاحبون الشيخ الجمري عندما يذهب لزيارة اي شخص. وجاء القرار بناء على طلب من عادل فليفل.

وفي الوقت نفسه انتشرت الشعارات الوطنية في مناطق عديدة من بينها ابوصيبع، وبعضها يطالب برفع الحصار عن الشيخ الجمري. كما طبعت صور الشيخ الجمري وصور الشيخ عيسى احمد قاسم على جدران منطقة السنابس.

وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة »القدس العربي« اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا مهما للاستاذ محمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق قبل ربع قرن. ونشر المقال بعنوان. »أقلام جاهلة تشوه صورة المعارضة وتحاول منع صدور العفو الاميري«. وجاء في البيان ترحيب الكاتب بتشكيل لجنة حقوق الانسان، ورأى ان الامير استند في ذلك الى مواد الدستور. كما رأى ان تشكيل اللجنة يضع على الحكومة مسؤولية الوفاء الكامل بالتزاماتها ازاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان ودستور البلاد، الذي يقول انهما متوافقان في اغلب المواد المتعلقة بحقوق الانسان. واعتبر انشاء مجلس الشورى محاولة غير موفقة لتجاوز الدستور قائلا. »بما ان مجلس الشورى غير دستوري، فانه قد حمل دحض نفسه بنفسه من ان يرقى الى مستوى السلطة التشريعية ولوشكليا. . انه لا يعني الشعب من امره شيئا لا من قريب ولا من بعيد، وليس بذي اهمية أدخلت فيه المرأة ام أخرجت منه . . . او تم انتخاب نصفه وعيين النصف الآخر«. وطالب الامير

باعادة العمل بدستور البلاد والسماح بانتخاب مجلس وطني لان ذلك، على حد تعبيره »أمر لا محالة قادم« ثم تطرق الى محاولة بعض الجهات الحكومية اهانة المواطنين واذلالهم عندما يصدر امر اميري باطلاق سراحهم واعتبر ذلك محاولة لتشويه سمعة الامير. وانتهى المقال بالقول. »ان الامير يهدف من ورائها الخطوات الاصلاحية الى تحرير الانسان البحريني من ضيم يسكن نفسه، وحزن يعتصر قلبه، لانه امير حر، ويريد ان يجعل من شعبه شعبا حرا، ذلك انه لا يعرف الحر الا احرار مثله«.

٤٢ ديسمبر

ما يزال القلق يحيط باوضاع السجناء الذي تجاوزت فترة سجنهم اربع سنوات بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء مهدي سهوان وعلي التيتون. كما ان هناك من انهى فترة حكمه ولم يفرج عنه برغم مرور شهور طويلة على ذلك، ومن هؤلاء عبد الغني المسباح وجابر الشعلة. ونقل هؤلاء مؤخرا الى جهة غير مغلومة، الامر الذي أثار القلق على حياتهم. وتأكدت الانباء عن ارتكاب النقيب رياض الفزاع اردني الجنسية جرائم فظيعة بحق المعتقلين البحرينيين. وعلم كذلك ان عدد الدين تم الافراج عنهم حتى الآن بعد خطاب الامير لم يتجاوز ال ٥٤ شخصا بالرغم من ان قرار الامير يقضي باطلاق سراح ٥٩١ معتقلا. وجاء الافراج عن هؤلاء بطريقة فيها محاولة لاذلالهم حيث اخرجوا من غرف التعذيب الى الشارع العام بالقرب من القلعة ولم يتم اطلاع اهلهم على ذلك، وكان عليهم ان يبحثوا عن وسيلة نقل الى منازلهم بعد ان قضى بعضهم اكثر من اربعة اعوام في السجن.
وما يزال القلق يخيم على نفوس ابناء البحرين منذ اعتقال المواطنة حليمة سديف التي اختطفتها قوات التعذيب من منزلها قبل اسبوع. وما تزال معتقلة حتى الآن في اوضاع سيئة للغاية حسب ما قالته مصادر مطلعة. كما ان منزل الصادق بالقفول ما يزال مغلقا منذ اكثر من شهرين. وفي الوقت الذي يكشف فيه الصائمون عبادتهم يجدون ابواب هذا المسجد مغلقة بوجههم، كما تجد السيدة حليمة سديف نفسها تحت رحمة الجلادين.

ومن جهة اخرى اصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب OMCT ثلاثة بيانات تصف فيها انتهاكات جديدة لحقوق الانسان وتطالب بتحسينها. وفي البيان الاول طرحت المنظمة اسماء الذين اعتقلوا خلال شهري نوفمبر وديسمبر وقدرتهم بأكثر من اربعين شخصا بينهم عدد من الاطفال. وقالت المنظمة ان عادل فليفل هدد زوجة احد المعتقلين بالاغتصاب اذا لم يوقع زوجها على افادات مزورة. وجاء في البيان كذلك قصة العدوان الحكومي الآثم على عدد من المنازل بمنطقة كرزكان في ٦١ ديسمبر، واعتقال السيدة حليمة سديف. وطالبت المنظمة بوقف تعذيب هؤلاء واطلاق سراحهم فورا، واجراء تحقيق للكشف عن مدبري الاعتقالات التعسفية وتقديمهم للمحاكمة وضمان احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية. وطالبت بالكتابة الى الامير ورئيس الوزراء ووزير الداخلية. وصدر البيان الثاني حول تهديد عادل فليفل لزوجة السجين علي عباس علي عبد الله القطان بالاعتداء وقيامه بتعذيبها. وطالبت بالتحقيق في ذلك وتقديم من يثبت ممارسته التعذيب الى محاكمة عادلة. اما البيان الثالث فكان حول اعتقال عدد من الاطفال من بينهم حسين ابو مدن، ٧١، وعباس محمد عباس الزاكي، ٦١، والسيد نزار السيد مكي، ٦١، وعلي عباس سعيد ،٦١. وطالبت بوقف التعذيب النفسي والجسدي لهؤلاء والتحقيق في جريمة اعتقالهم التعسفي وتقديم مرتكبيها الى المحاكمة.
وعلى صعيد آخر صنفت الامم المتحدة دولة البحرين بين الدول العربية التي تنفق على مشتريات السلاح مبالغ ضخمة بينما لا تهتم بالتنمية البشرية. وقال السيد حازم ببلاوي، الامين العام للمفوضية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للامم المتحدة في مؤتمر صحافي في بيروت ان الدول العربية انفقت ما معدله ٨،٨ بالمائة من اجمالي انتاجها

الوطني في مجال التسلح بينما انفقت اقل من ذلك كثيرا على التنمية البشرية. وجاءت البحرين ضمن قائمة الدول التي فشلت في تخصيص اموال كافية للتنمية البشرية، بالرغم من التقارير التي يصدرها فيصل عبد القادر لصالح حكومة البحرين.
وفي لندن نشرت جريدة »القدس العربي« في عددها لهذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي حول خطاب الامير الاخير. ورحب الكاتب فيه بالخطوات التي اتخذها الامير في الشهور الاخيرة ومنها اطلاق سراح بعض الموقوفين والذين انهوا احكام السجن التي صدرت بحقهم ظلما والسماح بعودة بعض المبعدين والاعلان عن انتخابات بلدية. وقال الاستاذ النعيمي ان هذه الانتخابات كان معمولا بها في مطلع القرن وتمنى ان لا يكون القرن المقبل نسخة للقرن المنصرم من حيث المآسي والآلام التي مر بها الشعب. وناشد الامير ان يتخذ قرار اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني والسماح بالممارسة النقابية وتلبية المطالب الوطنية الاخرى.